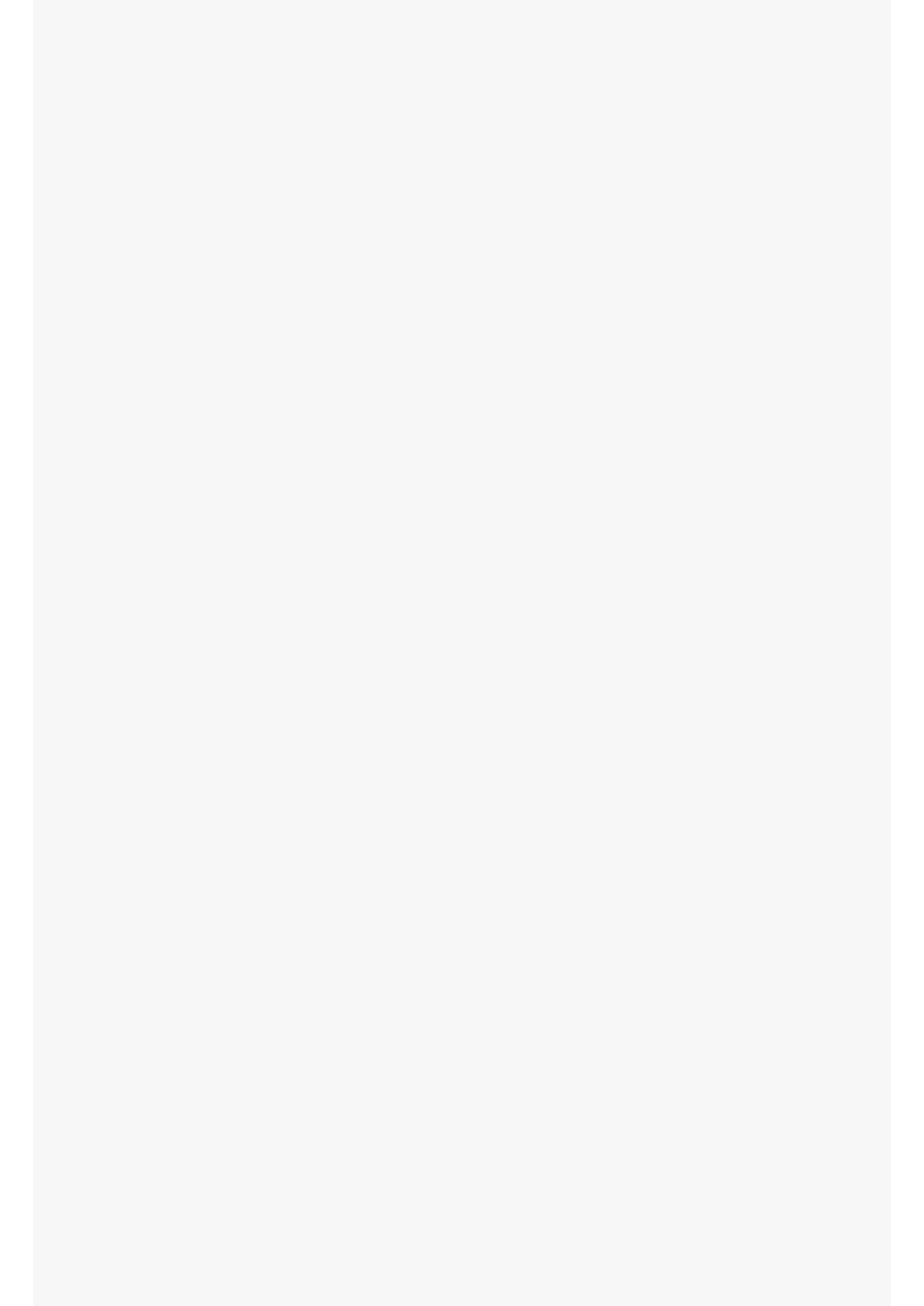
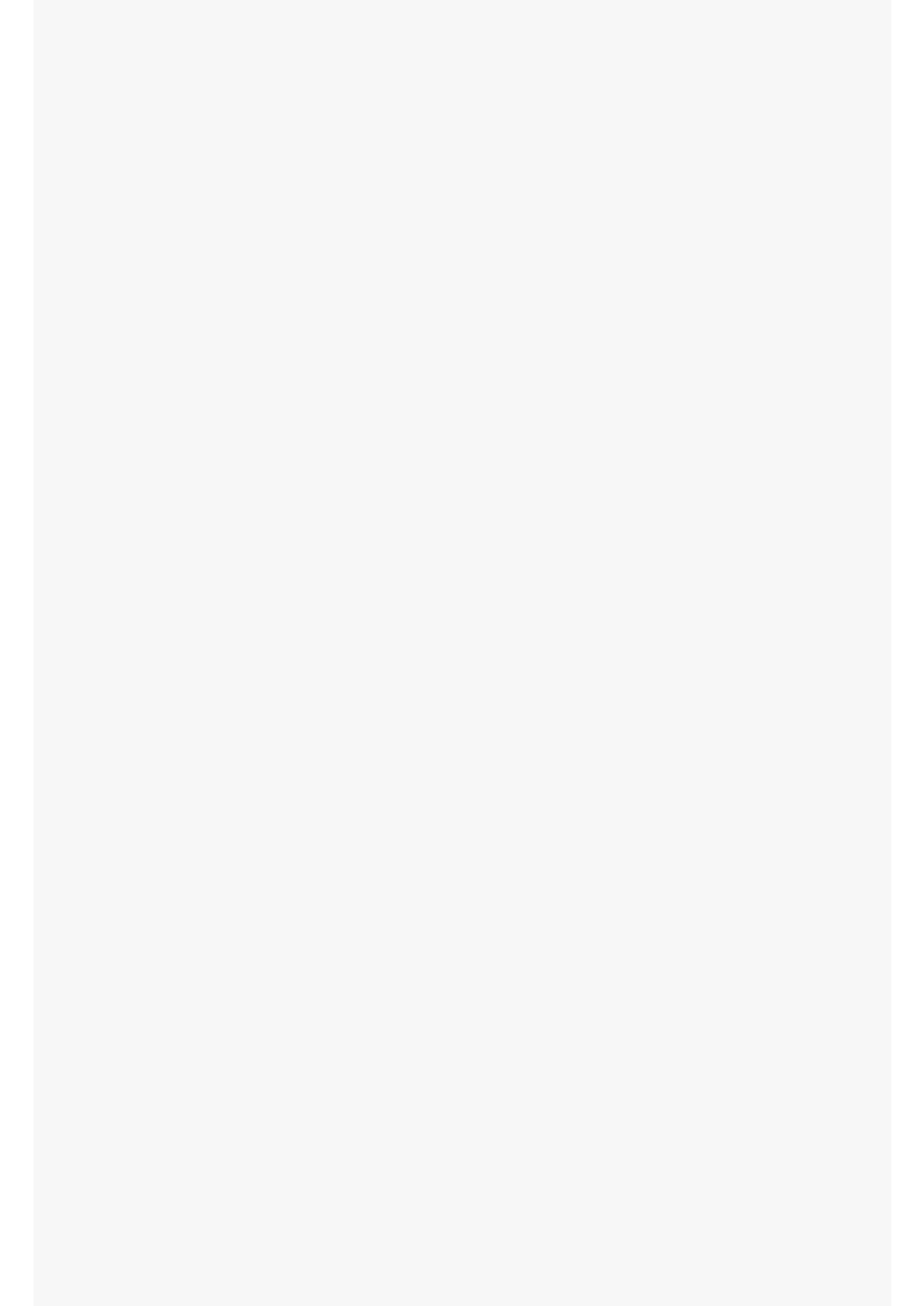




الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي
- ٥١ -

المسائل المشكلة

المعروفة

بالبغداديات

لأبي علي النحوي
٢٨٨ هـ — ٣٧٧ هـ

دراسة وتحقيق
صلاح الدين عبد الله السنكاوي

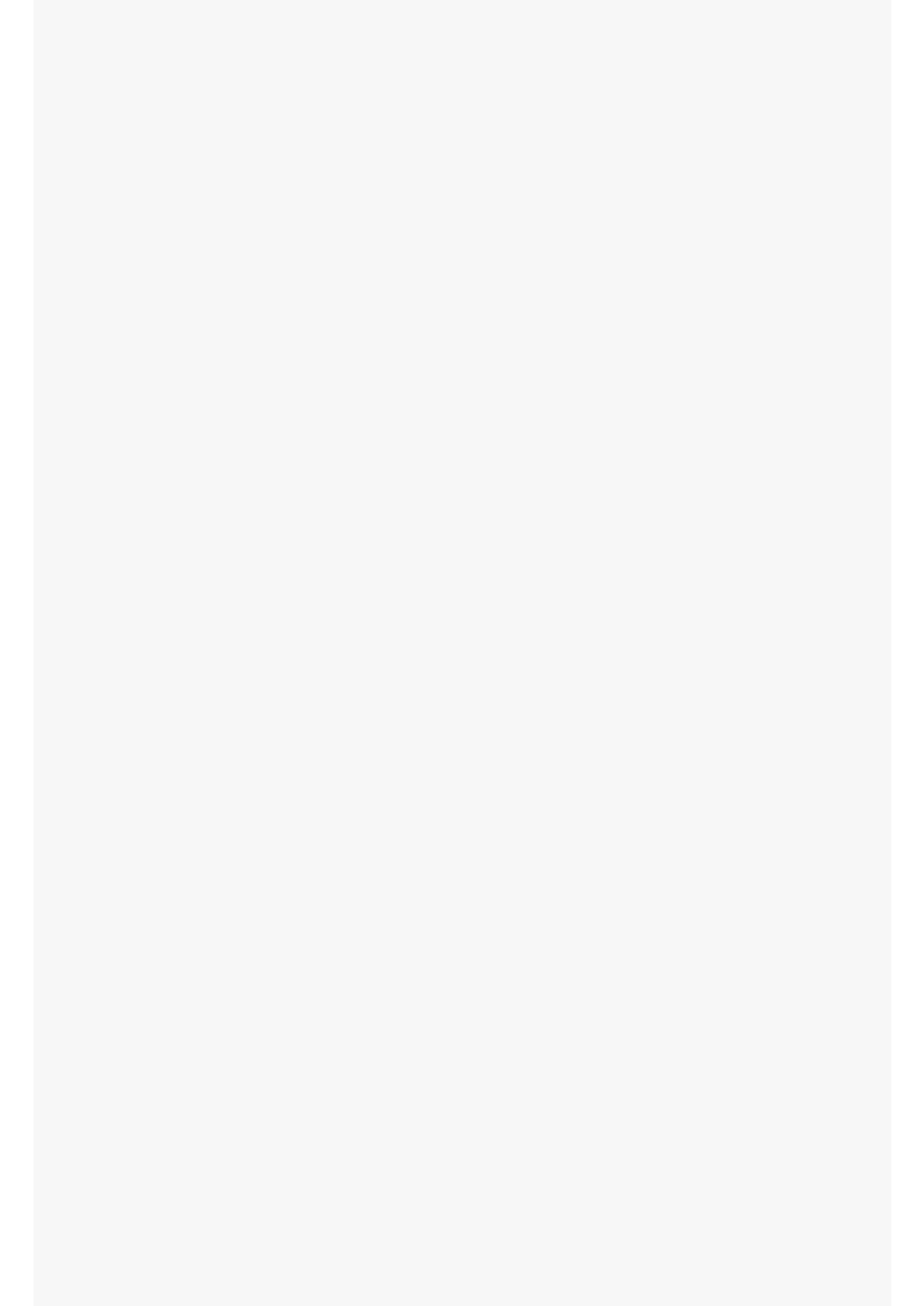
الكتاب الحادي والخمسون

مطبعة العاني - بغداد

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً

رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً




بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الى :

أبي وأمي العزيزين

الى :

استاذي الشيخ عبد الكريم المدرس

الى :

كلّ صادق في قوله ومخلص في عمله ،

اقدم هذا المجهود .

صلاح الدين السنگاوي

شكــــر وتقديــر

من العرفان بالجميل أن أسجل هنا شكري وتقديري العميقين للاستاذ الجليل الدكتور عدنان محمد سلمان ، الذي تفضل بالاشراف على هـذه الرسالة ، لقد كان معي في كلّ مرحلة من مراحل التحقيق ـ جزاه الله خيراً وأمـد في عمره ـ .

فقد افدت منه فوائد جمة من علمه الغزير ، وآرائه السديدة ، ولولا ارشاداته وتوجيهاته المخلصة ، لما كان لهذا الكتاب ان يظهر بهذه الصورة .

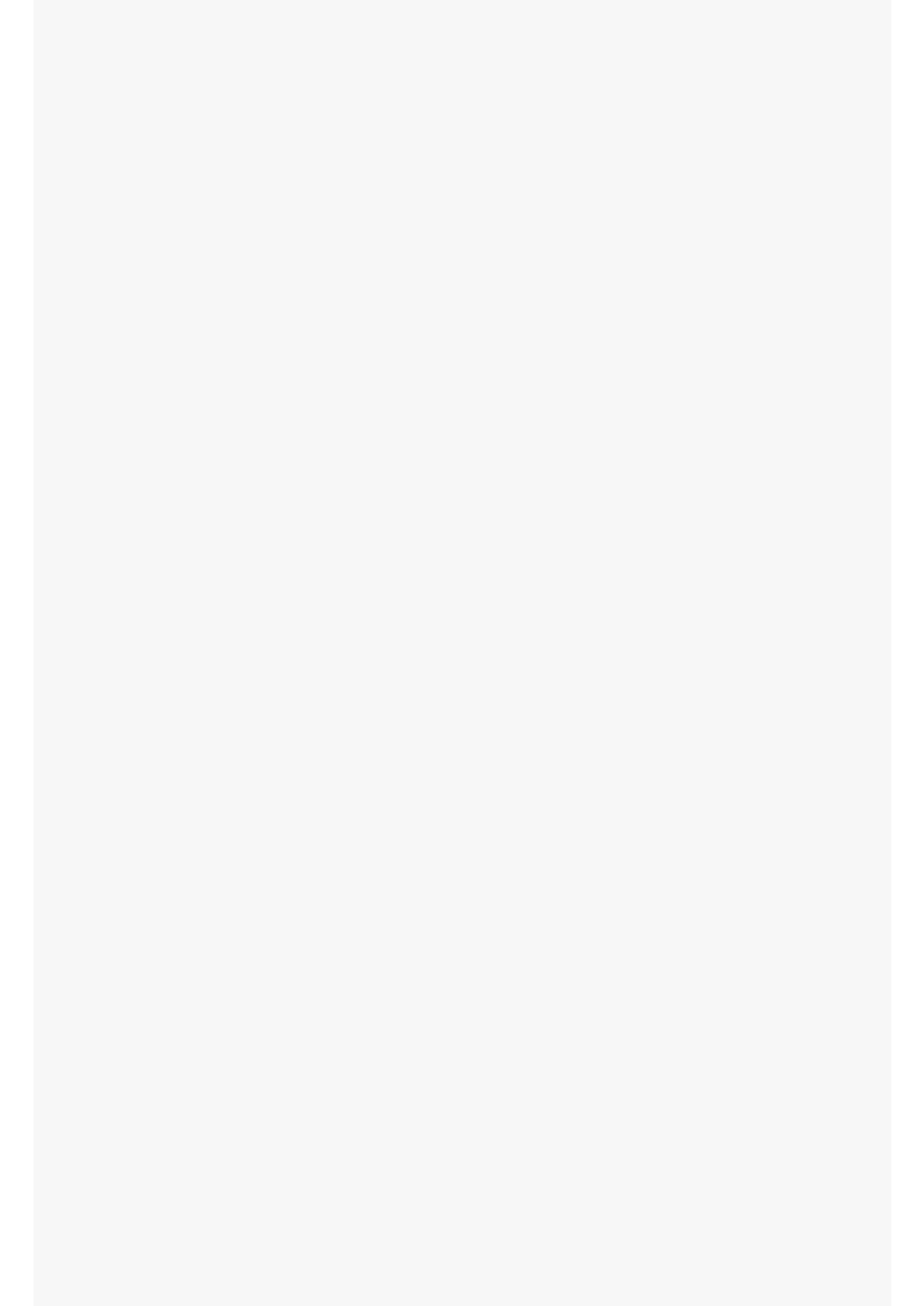
فاذا كنت قد افدت من علمه ، فانه بلا شك أفادني خلقا وتسامحا ، فهو مثال للعالم الكريم الخلوق .

ثم أقدم تقديري واحترامي البالغين الى الاستاذ الفاضل الدكتور هادي نهر المشرف الثاني على الرسالة ، الذي نفعني كثيراً بنصائحه في أثناء التحقيق ، وفي منهج الدراسة .

كما أشكر الدكتور علي جابر المنصوري الذي أعارني مصورة نسخة شهيد علي .

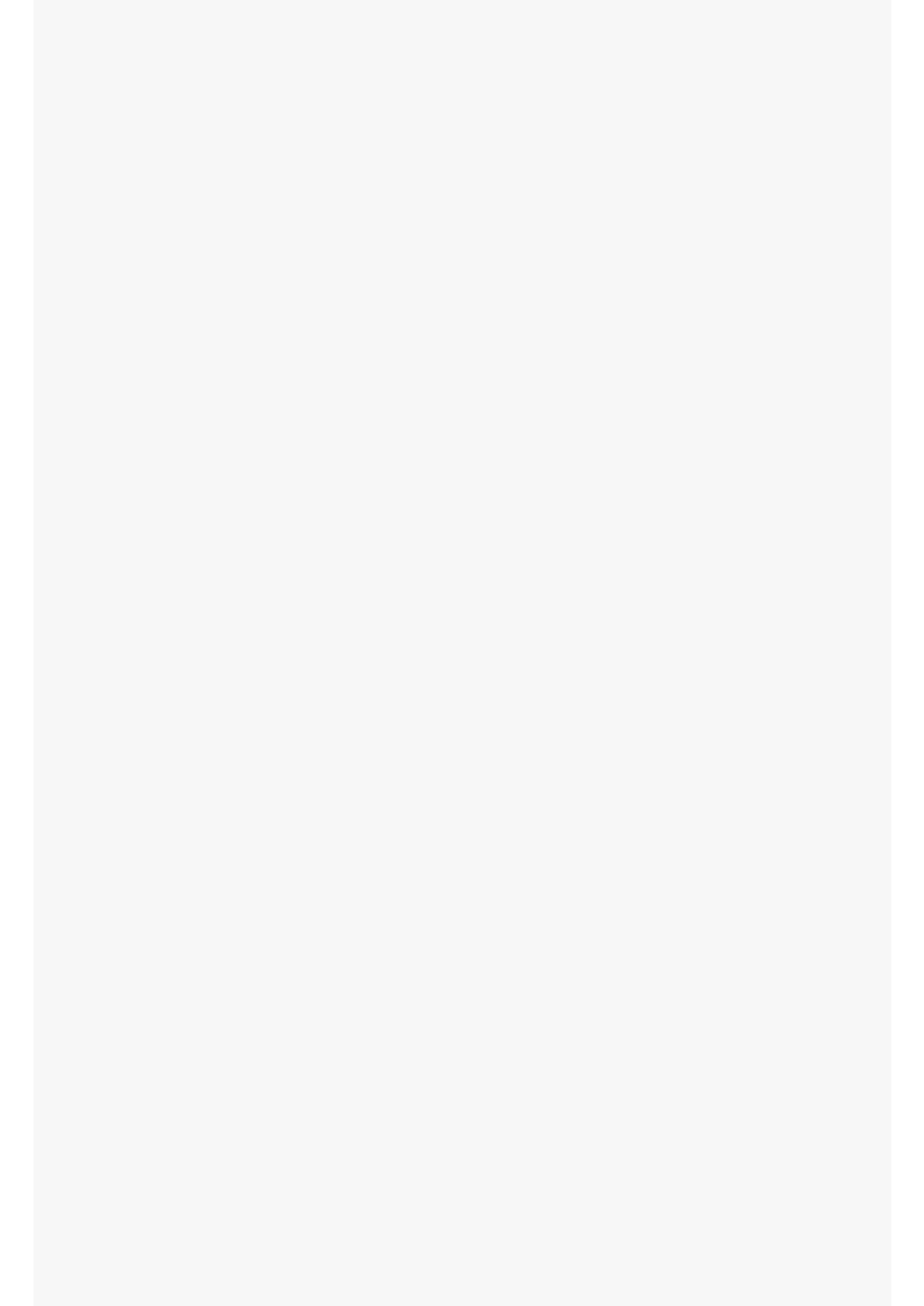
واشكر اساتذتي وزملائي الذين لم يبخلوا بتقديم المساعدة التي كنت بحاجة اليهـا .

وأقدم شكري الى أسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد ومكتبة الجامعة المستنصرية ، ومكتبة الاوقاف العامة .



القسم الاول

الدراسة



مقدمـــــة

وقع اختياري على أن يكون تحقيق كتاب من كتب اللغة هو العمـل الذي أتقدم به لنيل درجة الدبلوم العالي في المخطوطات وتحقيق النصوص • فأستشرت بعض الأساتذة ، فأشاروا عليّ أن أبحث عن كتب أبي علـي الفارسي ، وابن جنّي ، لعلّي أجد مخطوطاً من مؤلفاتهما لـم تنله يـد الباحث المحقق •

وبعد تفتيشي الطويل في كثير من فهارس المخطوطات ، عثرت على (المسائل البغداديات) لأبي علي الفارسي ، فوجدت أن هذا الكتاب طرفة نفيسة ، لما يحويه من دراسة لبعض المسائل التي كانت مدار بحث ونقاش لدى علماء النحو ، والصرف واللغة ، فعزمت على القيـام بتحقيق هـذا الكتـاب •

وقسمت عملي على قسمين :ـ

جعلت القسم الاول منحصراً في دراسة أبي علي الفارسي وكتابـه (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) •

وجعلت القسم الثاني لتحقيق النص •

وحينما اطلعت على البحث الذي كتبه الاستاذ الدكتور عبدالفتـاح شلبي عن شخصية الفارسي وجدته بحثاً شاملا يتناول فيه أبا علي الفارسي من جميع جوانبه ، فكفى كل دارس وكاتب عناء البحث والتفتيش ، فلـم يبق شيئاً لمستزيد يضيفه ، لذلك اختصرت عملي في القسم الاول ، وجعلته على ثلاثة فصول موجزة وخاتمة •

الفصل الاول

خصصت هذا الفصل للكلام على أبي علي الفارسي وضمنته المسائل الآتيـــة :ـ

١ ـ نبذة مختصرة عن عصر أبي علي •

٢ ـ اســـمه •

٣ ـ ولادتـــه •

٤ ـ وفاتـــه •

٥ ـ ثقافتـــه •

٦ ـ مكانته العلمية •

الفصل الثاني

جعلت هذا الفصل للكلام على كتاب (المسائل المشكلة المعروفـــة بالبغداديات) • ويحتوي على :ـ

١ ـ اسم الكتاب •

٢ ـ توثيق نسبة الكتاب •

٣ ـ مكان تأليف الكتاب •

٤ ـ قيمة الكتاب •

٥ ـ مصادر الكتاب •

٦ ـ منهج أبي علي في الكتاب •

٧ ـ مادة الكتاب •

الفصل الثالث

خصصت هذا الفصل للكلام على :

١ - آراء أبي علي في الكتاب .

٢ - أبي علي مع بعض النحاة :

أ - أبو علي مع سيبويه في الكتاب .
ب - أبو علي مع أبي الحسن الاخفش في الكتاب .
جـ - أبو علي مع أبي العباس المبرد في الكتاب .

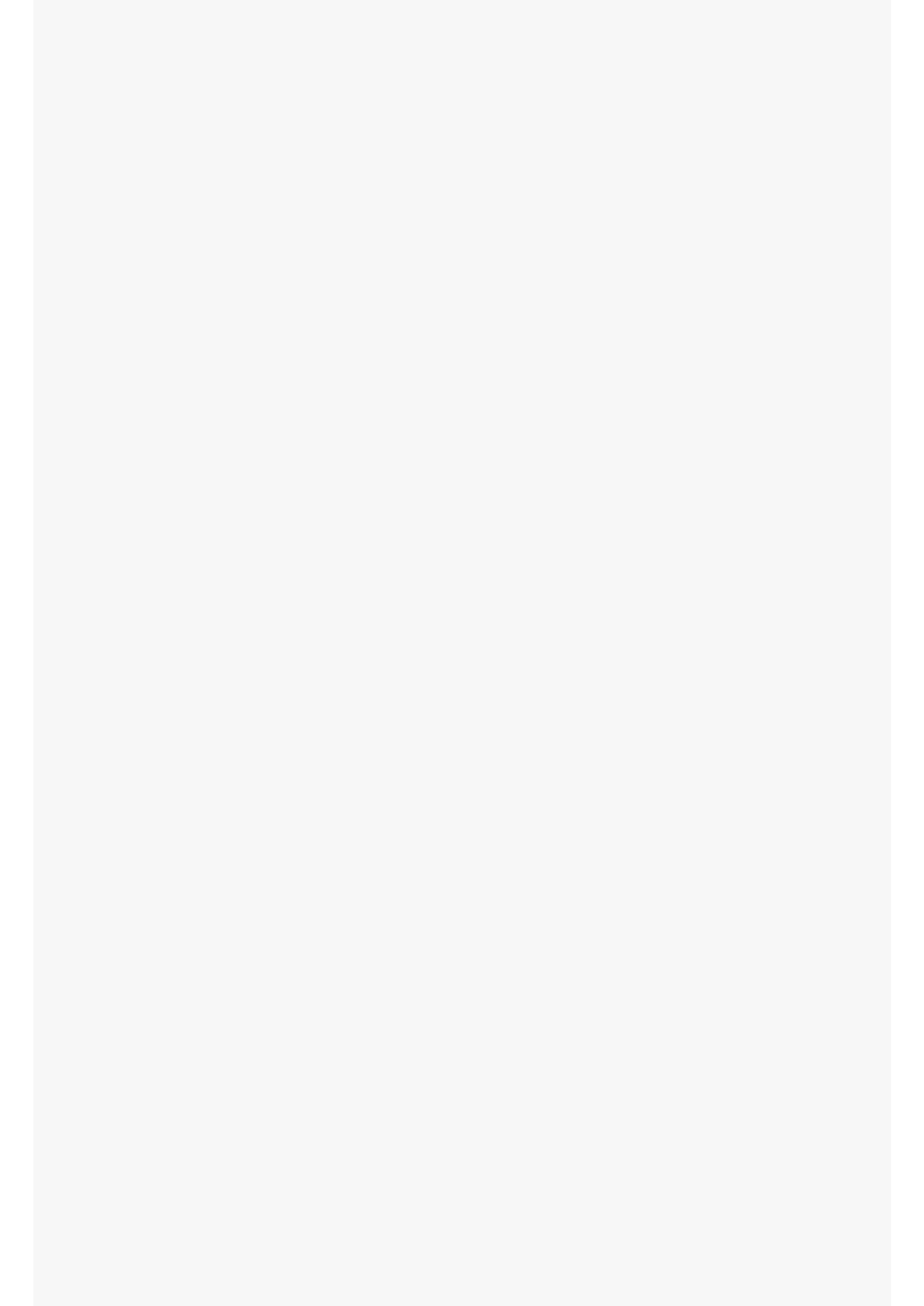
٣ - الكتاب عند علماء النحو والصرف واللغة .

الخاتمـــة

خصصتها للحديث عن :ـ

١ - وصف النسختين المخطوطتين للكتاب .

٢ - منهجي في التحقيق .



الفصل الاول

١ – نبذه مختصرة عن عصر ابي علي :–

عاش أبو علي في القرن الرابع الهجري (٢٨٨–٣٧٧هـ) وكان هذا العصر مليئاً بالاضطرابات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

ولقد هان شأن خلفاء بني العباس ، وضعفت شوكتهم ، وأصبح الخلفاء أداة طيعة بيد قادة الجيوش من الترك والديلم ، وكان باستطاعة هؤلاء القادة عزل الخليفة وخلعه ، واقامة خليفة آخر مكانه متى شاءوا ، وقد كانوا يتجرؤن على قتل الخليفة ، والانتقام منه اذا لم يتفق مع أهوائهم . وقد صاحبت هذا الاضطراب السياسي الذي كان في بغداد عاصمة الدولة الاسلامية ، اضطرابات أخرى في شرق الدولة وغربها كانت أكثر وقعاً وأكبر خطراً على الخلافة ، حيث أدت الى تجزئة الدولة الواحدة الى دويلات .

فقامت (دولة بني حمدان) في الشام ، و (دولة بني بويه) في الشرق ، و (الدولة الأخشيدية) في مصر . ولكن مع هذا الجو المشحون بهذه الازمات ، ومع هذا الوضع المتدهور غير المستقر ، كانت هناك حركة علمية نشطة ، تتقدم وتزدهر .

فقد كان أمراء الدويلات الاسلامية يتنافسون فيما بينهم على اجتذاب العلماء والادباء ، وكانت مجالسهم عامرة بالمناقشات العلمية وكانوا يغدقون على العلماء الاموال بسخاء ، ويجهزونهم بكل ما يحتاجونه من كتب قيمة ومكتبات عامرة ، ومدارس علمية ، متخصصة ، وكان لهذا التشجيع وهذا

الدعم أثر بالغ في توسيع ساحة العلم والثقافة ، فنرى أنَّ حواضر المعارف قد تعددت ، ونبغ في هذا العصر علمـــاء بارعون في شتى أنواع العلوم ، وظهر أدباء يضن الزمان بأمثالهم • نذكر منهم على سبيل الايجاز :ـ

أبا اسحاق الزجاج ، وأبا بكر بن دريد ، وأبا بكر بن الســراج ، والسيرافي ، وأبا الطيب المتنبي ، وابن النديم وغيرهم •

في هذا العصر نشأ أبو علي ، وتعلم ، وألَّف •

٢ ـ اسـمه :ـ

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمــد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي[١] •

أبوه فارسيّ ، وأمّه عربية سدوسية من سدوس شيبان من ربيعـة الفرس[٢] •

---

(١) انظر : وفيات الاعيان ٢/٨٠ـ٨٢ • ومعجم الادباء ٧/٢٣٢ •
وقد اختف المترجمون في نسب أبي علي الفارسي، زيادة ونقصا•
فمنهم من اقتصر على كنيته ولقبــه واســم أبيه ، كما في نشوار المحاضرة ، حيث ذكر فيه : أبو علي الحسن بن أحمد النحوي الفارسي ، انظر : نشوار المحاضرة ٤/٤٣ و٤/٢٦٢ •
ومنهم من اقتصر على كنيته ولقبه واسم ابيه وجدّه ، كما في نزهة الالباء ص/٣١٥ • والنجوم الزاهرة ٤/١٥١ •
ومنهم من يزيد على هذا النسب اسم جده الاعلى ، كما في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٧/٢٧٥ • وانباه الـرواة ١/٢٧٣ •

(٢) انظر : معجم الادباء ٧/٢٣٣ ، وأبو علي الفارســي للدكتور عبدالفتاح شلبي ص/٤٥ وما بعدها •

٣ - ولادته :-

لا يذكر أكثر المؤرخين السنة التي ولد فيها أبو علي ، ولقد عيَّن ابن خلكان سنة ولادته ، فجعلها سنة ٢٨٨هـ[١] ، وأيَّد ابن خلكان الذهبيّ في (العبر)[٢] وابن العماد الحنبلي في (شذرات الذهب)[٣] حيث ذكرا أنَّ أبا علي توفي سنة ٣٧٧ هـ وله تسع وثمانون سنة ، وهذا يعني : أنَّ ولادته في سنة ٢٨٨ هـ كما قال ابن خلكان .

ولد بـ (فسا)[٤] وهي مدينة بفارس ، وينسب اليها فيقال : أبو علي الفسوي[٥] .

٤ - وفاته :-

لقد اختلف المترجمون في وفاة أبي علي ، فذكر ابن النديم انه توفي قبل سنة ٣٧٠هـ[٦] ، وجعل ابن الاثير في (الكامل) سنة ٣٧٦ هـ السنة التي توفي فيها الشيخ[٧] .

---

(٢) انظر : وفيات الاعيان ٢/٨٢ .

(٢) انظر : العبر في خبر من غبر ٣/٤ .

(٣) انظر : شذرات الذهب ٣/٨٨ .

(٤) قال ياقوت الحموى : (فسا) بالفتح والقصر كلمة عجمية ، وعندهم (بسا) بالباء مدينة بفارس ، انزه مدينة بها فيما قيل ، وبينها وبين (شيراز) أربع مراحل .
وينسب الى هذه المدينة جماعة من العلماء ، منهم : أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوى الفارسي الامام .
وأبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوى النحوى . انظر : معجم البلدان ٤/٢٦١ .

(٥) انظر طبقات الزبيدي ص/١٢٠ ، ومعجم البلدان ٤/٢٦١ .

(٦) انظر : فهرست ابن النديم ص/١٠١ .

(٧) انظر : الكامل في التاريخ ٩/٥١ .

واتفق أبو البركات الانباري في نزهة الالباء[1] والقفطي في أنباه الرواة[2] وابن خلكان في وفيات الاعيان[3] وياقوت في معجم الادباء[4] على أنه توفي في سنة ٣٧٧ هـ •

أما ما ذكره ابن النديم ، فيخالفه ما أورده القاضي التنوخي في نشوار المحاضرة[5] ، حيث ذكر أنه سمع من أبي علي في رجب سنة ٣٧٥ هـ • وابن النديم والتنوخي كلاهما من معاصري أبي علي ، وقول ابن النديم وهم ، حيث يعارضه ما قاله التنوخي وغيره من المؤرخين •

وأما ما ذكره ابن الاثير من أنه توفي في سنة ٣٧٦هـ ، فهو أيضاً خلاف ما عليه أكثر المؤرخين ، فلم يؤيده الا أبو الفداء في تاريخه[6] •

لذا رجّحنا أنّه ولد في سنة ٢٨٨هـ ، وتوفي في يوم الاحد لسبع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول[7] سنة ٣٧٧هـ ببغداد[8] ، اعتماداً على ما ذكره أبو البركات الانباري ، والقفطي ، وابن خلكان •

---

(١) انظر : نزهة الالباء ص/٣١٧ •

(٢) انظر : انباه الرواة ١/٢٧٤ •

(٣) انظر : وفيات الاعيان ٢/٨٢ •

(٤) انظر : معجم الادباء ٧/٢٣٣ •

(٥) انظر : نشوار المحاضرة واخبار المذاكرة ٤/٤٣ •

(٦) انظر : تاريخ ابي الفداء ٢/١٣١ •

(٧) ذكر ابن خلكان ان يوم وفاته يوم الاحد لسبع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر ، قال : وقيل ربيع الأول سنة ٣٧٧هـ • انظر : وفيات الاعيان ٢/٨٢ •

(٨) انظر : انباه الرواة ١/٢٧٤ • والعبر في خبر من غبر ٣/٤ • وذكر ابن خلكان في وفيات الاعيان ٢/٨٢ ، انه دفن بـ (الشونيزي) وهي مقبرة في بغداد دفن فيها الجنيد البغدادي• انظر : معجم البلدان ٣/٣٧٤ •

٥ ـ ثقافتـه :ـ

حياة الشيخ قبل انتقاله الى بغداد غير واضحة ، ولم يذكر المؤرخون شيئاً عن نشأته في فارس ، عـندما ذكروا أنه ولـد بـ (فسا) سنة ٢٨٨ هـ[١] •

ولا نعلم شيئاً عن دراسته الاولى ، والمراحل التي اجتازها في هـذه الفترة ، الا أن تردده على حلقات الشيوخ المشهورين في بغداد بعد استقراره فيها سنة ٣٠٧ هـ[٢] يوحي بأنه قد تردد على شيوخ بلاده قبل مجيئه الى بغداد ، وأخذ عنهم شتى علوم المعرفة وخاصة علوم العربية •

وبعد أن استقر ببغداد أخذ يوسع ثقافته وينوع معارفـه وذلـك بالقراءة على العلـماء الحذاق في شتى العلوم ، والاطلاع على كتب المتقدمين من الائمة في علوم الدين والعربية •

فقد قرأ كتاب سيبويه على أبي بكر بن السراج[٣] • وسمع معاني القرآن للفراء من أبي بكر بن مجاهد[٤] وسمع معاني القـرآن للزجاج من الزجاج[٥] •

وقد كان أبو علي حافظاً للقرآن الكريم ، كما كان مطلعاً علـى أشعار العرب وأمثالهم وأخبارهم[٦] •

---

(١) انظر : وفيات الاعيان ٢/٨٢ •
(٢) انظر : وفيات الاعيان ٢/٨٠ •
(٣) انظر : معجم الادباء ٧/٢٥٢ ـ ٢٥٣ •
(٤) انظر : المحتسب ١/٣٦ •
(٥) انظر : المصدر السابق •
(٦) انظر : أبو علي الفارسي ص/٩٣ •

وتلمذ على جماعة من شيوخ ذلك العصر منهم :ـ

١ ـ أبو اسحاق ابراهيم بن السري المعروف بالزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ[١] .

٢ ـ أبو الحسن علي بن سليمان الاخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ[٢] فروى عنه أبو علي بسنده[٣] قصيدة يزيد بن الحكم الثقفي . وقد أخذ عن خمسة كل منهم يكنى بأبي بكر ، وهم :ـ

١ ـ أبو بكر محمد بن السري البغدادي المعروف بابن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ . فقد ذكر أبو علي أنه من شيوخه وقرأ عليه[٤] .

٢ ـ أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المشهور بابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠هـ فقد قرأ عليه أبو علي ، وكتب عنه شيئاً من علم العربية[٥] .

٣ ـ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، تأثر به أبو علي في اللغة ورواية الاشعار[٦] .

٤ ـ أبو بكر أحمد بن موسى المشهور بابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤هـ ، روى أبو علي القراءة عنه عرضاً[٧] .

---

(١) انظر : بغية الوعاة ١/٤٩٦ .
(٢) انظر : انباه الرواة ٢/٢٧٦ .
(٣) انظر : البصريات ، ٥ب/ .
(٤) انظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات الشاهد الثالث والسبعين والشاهد الثمانين والمسألة الواحدة والاربعين .
(٥) انظر : معجم الادباء ١٧/١٤٧ و ٧/٢٦١ .
(٦) انظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات مسألة ٥٨ . وانظر : البصريات (٣أ/) .
(٧) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

٥ ــ أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل المعروف بمبرمان المتوفى سنة ٣٢٦ هـ[١] .

وقد مكنه اتصاله بهؤلاء الشيوخ من أن يكون إماماً من أئمة العربية في عصره ، أوفرهم مادة ، وأوسعهم اطلاعاً ، فجاءت كتبه أكثر الكتب فائدة ، وأغزرها بالبحوث الوافية والآراء الناضجة .

٦ ــ مكانته العلمية :ــ

لقد تبوأ أبو علي مكانة عالية في مختلف العلوم العربية ، ولم يصل تلك المرتبة العالية الا لغزارة علمه وتشعب ثقافته ، فقد كان موسوعة علمية عربية في عصره ، فاشتهر ذكره في الآفاق ، وجاءته هذه الشهرة من نواح ثلاث :ــ

أ ــ تلامذته :ــ

قرأ على أبي علي جماعة من الطلبة أصبحوا أئمة في العربية ، ونذكر من بين هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر :ــ

١ ــ أبا الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ[٢] .

٢ ــ أبا طالب أحمد بن بكر العبدي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ[٣] أخذ عن أبي علي جل ما عنده وكان نحوياً لغوياً ، وشرح كتاب (الايضاح)[٤] شرحاً وافياً .

---

(١) انظر : انباه الرواة ٣/١٨٩ .
(٢) انظر : ابن جني النحوي للدكتور فاضل صالح السامرائي .
(٣) انظر : معجم الادباء ٢/٢٣٦ ــ ٢٣٩ .
(٤) انظر : انباه الرواة ٢/٣٨٧ .

٣ ـ أبا نصر اسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٨ هـ[١] صاحب الصحاح ، من أعاجيب الدنيا ذكاء وفطنة[٢] .

٤ ـ أبا الحسن علي بن عيسى الربعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ[٣] .

٥ ـ أبا الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالوارث ابن أخت الفارسي المتوفى سنة ٤٢١ هـ[٤] الذي قال عنه القفطي عند ترجمته : أحد أفراد الدهر ، وأعيان العلم وأعلام الفضل ، وهو الامام في النحو بعد خاله أبي علي ، ومنه أخذ وعليه درس حتى استغرق علمه واستحق مكانه[٥] .

وقد تخرج على أبي الحسين بن عبدالوارث هذا أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني[٦] ولم يكن للجرجاني استاذ غير أبي الحسين[٧] .

ب ـ كتبه ومسائله :ـ

من أسباب شهرة أبي علي كتبه ومسائله ، حيث اهتم بها دارسو

---

(١) انظر : انباه الرواة ١/١٩٦ .

(٢) انظر : معجم الادباء ٦/١٥١ ـ ١٥٢ .

(٣) انظر : نزهة الالباء ص/٣٤٢ .

(٤) انظر : نزهة الالباء ص/٣٤٣ ومعجم الادباء ١٨/١٨٧ .

(٥) انظر : انباه الرواة ٣/١١٦ ـ ١١٩ .

(٦) انظر : نزهة الالباء ص/٣٤٣ .

(٧) انظر : معجم الادباء ١٨/١٨٧ .

العربية منذ عهد أبي علي ، فقد اشتغل الناس بكتبه بالقراءة والدرس والشرح والاختصار ، واشتهرت مؤلفاته في المغرب شهرتها في المشرق . فهذا ابن سيده - وهو عالم مغربي - يثني على كتب الفارسي ويعظم شأنها ، وجعل كتب الشيخ ومسائله من مصادره المعتمدة في تأليف كتابيه المخصص والمحكم[1] .

ج - توثيق العلماء له :

وهذا سبب عظيم من أسباب شهرة أبي علي وعلو منزلته بين العلماء فمن ذلك : ما ذكره أبو القاسم التنوخي في (نشوار المحاضرة) حيث قال : سمعت أبي يقول : سمعت عضد الدولة يقول : أنا غلام أبي علي النحوي في النحو[2] .

وأثنى عليه الخطيب البغدادي ووصف كتبه بأنها عجيبة حسنة لم يسبق الى مثلها ، وتكلم كثيراً عن فضله وشهرته في الآفاق[3] .

وقال عنه أبو البركات الانباري في نزهة الالباء : فضله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد ، وقال أبو طالب العبدي : ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه[4] .

---

(١) انظر : مقدمة المخصص ١/١٣ ومقدمة المحكم ١/١٥ .

(٢) انظر : نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ٤/٤٣ - ٤٤ .

(٣) انظر : تاريخ بغداد ٧/٢٧٥ .

(٤) انظر : نزهة الالباء ١/٣١٥ - ٣١٦ .

٧ ـ مؤلفاتـه :ـ

لقد ألف أبو علي مجموعة من الكتب نالت استحسان كثير مـــن العلماء تعد من نفائس التراث ، ولكن يد الدهر قد عبثت ببعضها ، فـــلا نجد لها أثراً في خزائن الكتب ، فعدت من الكتب المفقودة .

وبقيت بعض كتبه متناثرة في مكتبات العالم ، وقـــد انبرى لتحقيق بعضها جماعة من الاساتذة .

ومن المستحسن أن نأتي على ذكر مؤلفاته الموجودة منها في مكتبات العالم ، والمفقودة التي لم يبق منهـــا غير الاسم ، بادئاً بالكتب المحققـــة والمخطوطة الموجودة في المكتبات ، مشيراً الى أماكن وجودها .

١ ـ أبيات الاعراب :ـ

ذكر محقق (الحجة في علل قراءات السبع) أن جزءاً مـــن هذا الكتاب قد طبع سنة ١٨٦٩ . وقال : وفي مكتبة القاهرة نسخة منه برقم/٦٧٥[١] .

٢ ـ الأنفال :ـ

توجد نسخة منــــه في دار الكتب المصريـــة تحت رقم/٥٢ تفسير ، وفي مكتبة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية في اسطانبول تحت رقم/٢٩٧[٢] .

---

(١) انظر : مقدمة كتاب الحجة ص/٢٥ .

(٢) انظر : نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/٢٦٥ .

٣ ـ أقسام الاخبار :ـ

نشر هذا الكتاب الدكتور علي جابـــر المنصوري في مجلـــة المورد ، المجلد السابع ، العدد الثالث/١٩٧٨ في بغداد •

٤ ـ الاوليات في النحو :ـ

ذكره بروكلمان في تاريخ الادب العربي ٢/١٩٣ وقال : أنه بخط (ابن الافقه) في الخزانة الغويرية بالنجف الاشرف ، وذكره صاحب الذريعة أيضاً في ٢/٤٨٦ تحت رقم/١٨٨٨ •

٥ ـ الايضاح العضدي :ـ

حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود ، وطبـــع سنة / ١٩٦٩ في القاهرة •

٦ ـ تعليقة أبي علي على كتاب سيبويه :ـ

توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة شهيد علي الملحقـــة بالمكتبة السليمانية باسطانبول تحت رقم/٢٣٥٧[١] •

٧ ـ التكملـــة :ـ

حقق هذا الكتاب الدكتـــور كاظم بحر المرجان (رســـالة ماجستير) وهو مطبوع على الآلة الكاتبة ، جامعة القاهرة ســـنة / ١٩٧٢ •

٨ ـ جواهر النحو :ـ

انفرد بروكلمان بذكره وقال انه بمكتبة مشهد في ايران[٢] •

---

(١) انظر : نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/٢٦٥ •
(٢) انظر : تاريخ الادب العربي لبروكلمان ٢/١٩٣ •

٩ ـ الحجة في علل القراءات السبع :ـ

طبع جزء من هذا الكتاب سنة/١٩٦٥ بتحقيق الدكتور علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالحليم النجار ، والدكتور عبدالفتاح شلبي[١] • وما زالت بقيته تنتظر التحقيق والطبع •

١٠ـ المسائل البصريات :ـ

توجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية باسطانبول تحت رقم/٢٥١٦/٢[٢] •

١١ـ المسائل البغداديات ، وهو نفس كتاب (المسائل المشكلة) الذي هو موضوع بحثنا •

١٢ـ المسائل الحلبيات :

توجد نسختان من هذا الكتاب في مصر احداهما برقم/٥ نحو ش من آثار الاستاذ الشنقيطي ، والآخر : برقم/٢٦٦ نحو بالخزانة التيمورية نسخت من نسخة الشنقيطي[٣] •

١٣ـ المسائل الشيرازيات :ـ

حققه الدكتور علي جابر المنصوري سنة/١٩٧٦ (رسالة دكتوراه) وهو مطبوع على الآلة الكاتبة •

---

(١) انظر : مقدمة الحجة ، وانظر : ابو علي الفارسي ص/٢٥٤ ـ ٢٥٧ •

(٢) انظر : فهرس المخطوطات المصورة ١/٣٩٦ •

(٣) انظر : ابو علي الفارسي ص/٥١٣ •

١٤ـ المسائل العسكرية :ـ

توجد نسخة منه في مكتبة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية باسطانبول تحت رقم ٢٥١٦/٤[١] .

١٥ـ المسائل العضديات :ـ

ذكر محقق المسائل الشيرازيات أن هذا الكتاب موجود في مكتبة الظاهرية تحت رقم/٧٧٩٩[٢] .

١٦ـ المسائل المشكلة :ـ

(أنظر : المسائل البغداديات) .

١٧ـ المسائل المنثورة :ـ

توجد نسخة من هذا الكاب في مكتبة شهيد علي الملحقة بالكتبة السليمانية باسطانبول تحت رقم/٢٥١٦/٥[٣] .

وهذه مجموعة أخرى من مؤلفات أبي علي عثرنا على أسمائها في المصادر ، ولا نعلم عنها شيئاً آخر .

١٨ـ المسائل المافارقينيات :ـ

ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسه ص/٣١٨ .

١٩ـ أبيات المعاني :ـ

ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠ .

---

(١) انظر : فهرس المخطوطات المصورة ٣٩٧/١ .
(٢) انظر : مقدمة المسائل الشيرازيات ص/١٦ .
(٣) انظر : المخطوطات المصورة ٣٩٧/١ .

٢٠ـ الاهوازيات :ـ

ذكره ابن سيده في المحكم ١/١٤ .

٢١ـ الايضاح الشعري :ـ

ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠ .

٢٢ـ التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير :ـ

ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠ .

٢٣ـ التذكرة :ـ

ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسه ص/٣١٨ والقفطي في أنباه الرواة ١/٢٧٤ .

٢٤ـ الترجمة :ـ

ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠ .

٢٥ـ تفسير قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة) الآية .

ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠ .

٢٦ـ تفسير أبي علي :ـ

ذكره محسن الامين في أعيان الشيعة ٢١/٣١ .

٢٧ـ شرح أبيات الايضاح :ـ

ذكره ابن النديم في الفهرست ص/١٠١ .

٢٨ـ شرح الاسماء والصفات :ـ

ذكره القفطي في أنباه الرواة ٢/٢٩٦ .

٢٩ـ العوامل المائة :ـ

ذكره القفطي في أنباه الرواة ١/٢٧٤ .

٣٠ـ كتاب الشعر :ـ

ذكره البغدادي في الخزانة ١/١٨ . ومحسن الامين في أعيان الشيعة ٢١/٣١ .

٣١ـ كلام أبي علي :ـ

جمعه ياقوت ، أنظر : معجم الادباء ١/٢٢ .

٣٢ـ مختصر عوامل الاعراب :ـ

ذكره ابن النديم في الفهرست ص/١٠١ .

٣٣ـ مسألة لأبي علي في الاخبار :ـ

ذكر في فهرست معهد المخطوطات/٣٦٩ .

٣٤ـ المسائل الدمشقية :ـ

ذكره ياقوت في معجم الادباء ٧/٢٤٠ .

٣٥ـ المسائل الذهبيات :ـ

ذكره القفطي في أنباه الرواة ١/٢٧٤ .

٣٦ـ المسائل القصرية :ـ

ذكره القفطي في أنباه الرواة ١/٢٧٤ ٠

٣٧ـ المسائل الكرمانية :ـ

ذكره القفطي في أنباه الرواة ١/٢٧٤ ٠

٣٨ـ المسائل المجلسيات :ـ

ذكره القفطي في أنباه الرواة ١/٢٧٤ ٠

٣٩ـ المقصور والممدود :ـ

ذكره القفطي في أنباه الرواة ١/٢٧٤ ٠

٤٠ـ مقاصد ذوي الالباب في العمل بالاصطرلاب :ـ

ذكره بروكلمان في تاريخ الادب العربي ٢/١٩٣ ٠

٤١ـ نقض الهاذور :ـ

ذكره القفطي في أنباه الرواة ١/٢٧٤ ٠

٤٢ـ الهيئات :ـ

ذكره ابن هشام في المغني ١/٣١٣ ٠

الفصل الثاني

١ ـ اسم الكتاب :ـ

ان من يراجع ترجمة أبي علي الفارسي في كتب التراجم ، ويطلع على مؤلفاته في الفهارس القديمة والحديثة ، يجد من بين كتبه كتاباً باسم (المسائل البغداديات) ، أو باسم (المسائل المشكلة)[1] والاسمان على ما نذكر يطلقان على كتاب واحد .

وما دمنا بصدد اسم الكتاب ، لابد أن نشير الى رأي الاستاذ الجليل الدكتور عبدالفتاح شلبي ، حيث ناقش هذا الموضوع في كتابه : (أبو علي الفارسي) ، عند عرض كتب أبي علي[2] واستنتج أن (المسائل المشكلة) كتاب مستقل غير (المسائل البغداديات) .

وقد بنى رأيه هذا على :

ان أبا علي قال في كتابه (الاغفال) : وأما الأروية ، للانثى فقد شرحناه في (المسائل المشكلة)[3] .

وقال في موضع آخر من (الاغفال) : وأما قولهم : حيوة وحيوان فالواو عندنا منقلبة عن الياء ، وقد ذكرنا ذلك مشروحاً في المسائل المشكلة[4] .

---

(١) انظر : معجم الادباء ٧/٢٤١ .
(٢) انظر : ابو علي الفارسي ص/٤٦٧ـ٤٧٠ .
(٣) انظر : الاغفال ورقة ١٢ . المكتبة المصرية /٥٢ .
(٤) انظر : الاغفال ورقة ٤٤ . المكتبة المصرية /٥٢ .

فهذا يعني أنَّ (المسائل المشكلة) قد تقدمت على الاغفال وهي سابقة عليها .

وتحدث أبو علي في (المسائل البغداديات) عند قوله بعدم لزوم نون التوكيد بعد إمَّا الشرطية فقال :

هذا في أبيات كثيرة تركناها هنا مع استقصاء الحجة في ذلك لذكرنا له مستقصى في مسائل اصلاح الاغفال[1] .

وهذا يدل على أنَّ كتاب (الاغفال) سابق على (المسائل البغداديات) . فيكون ترتيب تأليف هذه الكتب كالآتي :ـ

١ ـ المسائل المشكلة .

٢ ـ الاغفال .

٣ ـ المسائل البغداديات .

فاذا كان كتاب الاغفال مسبوقاً بـ (المسائل المشكلة) وسابقاً على (المسائل البغداديات) فكيف تكون (المسائل المشكلة) هي (المسائل البغداديات) . فـ (المسائل المشكلة) قطعاً غير (المسائل البغداديات) هذا خلاصة ما أستدل به لحلِّ هذا الاشكال[2] .

وأما بالنسبة الى العنوان المثبت في أول نسخة (شهيد علي) وهو (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) .

فقال : ان (المسائل المشكلة) اختلطت مع (المسائل البغداديات) في هذه النسخة[3] .

---

(١) انظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١٢٦أ/ .

(٢) انظر : ابو علي الفارسي ص/٤٦٧ـ٤٦٩ .

(٣) انظر : ابو علي الفارسي ص/٤٦٨ .

وهذا الذي ذهب اليه الاستاذ شلبي لا يثبت أن (المسائل المشكلة) غير (المسائل البغداديات) ، اذ يكون من الممكن أن (المسائل المشكلة) قــد تقدّم بعض مسائلها على (الاغفال) وتأخر بعضها عــن (اغفال) فتكون فترة تأليف الاغفال أقصر زمناً من املاء (المسائل المشكلة) .

لذا أحال أبو علي القارىء في (الاغفال) الى المسائل التي أمليت من (المسائل المشكلة) وتقدّمت على (الاغفال) . وأحاله أيضاً في المسائل التي تأخرت عن (الاغفال) من (المسائل المشكلة) الى (الاغفال) .

لذا نحن نخالف الاستاذ شلبي ونطمئن الى أنّ (المسائل المشكلة) هي (المسائل البغداديات) وهما اسمان لمسمى واحــد ولا فرق بينهما ، ونستدل لذلك بالادلة الآتية :ـ

١ ـ انّ المترجمين والمفهرسين ـ ما عــدا ياقوت الحموي[١] ـ لــم يشيروا الى (المسائل المشكلة) واكتفوا عنهــا بذكــر (المسائل البغداديات) فقط ، مع علمهم بأنّ لأبي علي كتاباً باسم (المسائل المشكلة) لانها مذكورة في (الاغفال) وكان كتاب (الاغفال) بين أيديهم . ولا يفسر هذا التغاضي عن ذكر (المسائل المشكلة) الا على أن ذكر (المسائل البغداديات) ينوب عنها .

وأما ما ذكره ياقوت من أنّ (المسائل المشكلة) كتاب لأبي علي غير كتابه (المسائل البغداديات) فليس معــه من الدليــل ما يلزمنا قبوله ، ولا يبعد أن يكون هذا سهواً منه . كما وقع في سهو آخر عند احصاء كتب أبي علي حيث ذكــر (الاغفال) ثمّ ذكر (المسائل المصلحة على أبي بكر) ، فجعلهما كتابين مختلفين.

---

(١) انظر : معجم الادباء ٧/٢٤١ .

ولكن نصوص أبي علي[1] وما ذكره المفهرسون يدل على أن كتاب (الاغفال) هو نفس (المسائل المصلحة) أصلحها أبو علي على شيخه أبي اسحاق الزجاج وليس على أبي بكر .

٢ ـ ان العنوان الثابت في أول وآخر نسخة (شهيد علي) وهو : (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) يوحي بـ (أن المسائل المشكلة) هي عين (المسائل البغداديات) ولا فرق بينهما .

٣ ـ انّ العنوان الثابت في أول نسخة (جوروم) وهو : (المسائل المشكلة في النحو) يدل على أن كلا الاسمين يطلقان على كتاب واحد ، وذلك أن المواضيع التي تقع تحت هذا الاسم هي نفس المواضيع التي تقع تحت ذلك الاسم ، فمحتواهما واحد . إلاّ أن نسخة (شهيد علي) فيها مسألتان زائدتان على هذه النسخة .

٤ ـ لقد فطن ناسخ نسخة (جوروم) الى وجود لبس في اسم الكتاب هذا ، ونبّه عليه وأزال ذلك اللبس بهذا التنبيه ، حيث كتب بعد الانتهاء من نسخ الكتاب :

هذه المسائل بثلاثة أسماء : البغدادية ، والمسائل المشروحة[2] والمسائل المشكلة .

لما ذكرنا نرجح أن (المسائل المشكلة) هي نفس (المسائل البغداديات) فهما اسمان لمسمى واحد .

---

(١) انظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ١٢٦/ .

(٢) يؤيد هذا ما ذكره أبو علي في (الاغفال) فقال : وقد ذكرنا في الذرية عدة وجوه في المسائل المشروحة . انظر : الاغفال ورقة ٦٠/ المكتبة المصرية رقم /٥٢ .

وهنا يبرز سؤال وهو : اذا كانت (المسائل المشكلة) قد ذكرها أبو علي وصرّح بهذا الاسم فكيف اشتهرت بـ (المسائل البغداديات) ؟

يمكن أن نجيب بأن مسائل أبي علي كانت تشتهر باسم ذلك البلد الذي هو يمليها فيه ، فالمسائل التي أملاها في حلب عرفت بـ (المسائل الحلبيات) والتي أملاها في شيراز اشتهرت بـ (المسائل الشيرازيات) . وأيضاً هذه المسائل وان كان أبو علي يسميها بـ (المسائل المشكلة) أو (المسائل المشروحة) فانها اشتهرت وعرفت بـ (المسائل البغداديات) حيث أنها أمليت في بغداد .

واخترت العنوان الثابت في أول وآخر نسخة (شهيد علي) وهو (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) لأنه جامع لكلا العنوانين (المسائل المشكلة) و (المسائل البغداديات) . ويزيل الخلاف الواقع في اسم هذا الكتاب .

وقد أيّد هذا العنوان عبدالقادر البغدادي في (الخزانة) حيث قال في الشاهد الرابع والثمانين :

لقد تكلم الناس على اعرابه قديماً وحديثاً ولا سيما أبو علي الفارسي فانه تكلم في أكثر كتبه ... وفصله في المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات[1] .

---

(١) انظر : الخزانة ١/٢٢٩ .

٢ ـ توثيق نسبة الكتاب :ـ

ينسب هذا الكتاب لأبي علي الفارسي ولا مجال للشك في هـــذه النسبة ، ويمكن ايراد بعض الادلة لتثبيت ودعم ذلك • وهو :

١ ـ كتب في أول نسخة (شهيد علي) :

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، تصنيف الشيخ أبـي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي عفا الله عنه •

وكرر الناسخ هذا النص في آخر الكتاب فكتبه ثانية •

وكتب في أول نسخة (جوروم) :

المسائل المشكلة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفـار النحوي الفارسي •

٢ ـ نقل مؤلفون معاصرون لأبي علي ومتأخرون عنه نصوصاً في كتبهـم يعزونها الى كتاب (المسائل البغداديات)[١] •

وحين نعود الى هذا الكتاب الذي بين أيدينا نجد تلك النصوص بعينها موجودة هنا •

٣ ـ ان من يقرأ نصوصاً من كتب أبي علي ويتعرّف على أسلوبه فيها ثم يقرأ نصوصاً من هذا الكتاب ، يتيقن أن هـذا الكتاب لأبي علي الفارسي ، ويدرك ذلك من خلال عرض المادة ومناقشتها والاستدلال والاستطراد الذي يلمسه القارىء في أكثر مؤلفات أبي علي •

---

(١) انظر : الخصائص ١/٣٣١ و ٣/١٦٨ والمخصص ١٦/٨١ •

٣ ـ مكان تاليف الكتاب وزمانه :

ذكرنا أن (المسائل المشكلة) و (المسائل البغداديات) كتاب واحد ، وذكرنا أن الشيخ ألفه في بغداد .

ولكن الشيخ أبا علي قد أقام في بغداد فترات متقطعة كانت تطول وتقصر ، ففي أيّة فترة من تلك الفترات ألّف هذه المسائل ؟

لا نستطيع أن نعين زمناً محدوداً لتأليف هذا الكتاب ومع هذا فان هناك بعض الدلائل قد تهدينا الى القول بأن هذا الكتاب من أوائل مؤلفات أبي علي ، من تلك الادلة :ـ

١ ـ ان كتاب (الاغفال) الذي ألّفه أبو علي على ما أغفله شيخه أبو اسحاق الزجاج ، من أوائل كتب أبي علي[1] ، وقد قلنا : أن أبا علي ذكر اسم (المسائل المشكلة) في كتابه (الاغفال) ، واستدللنا بذلك على أن زمن تأليف الكتابين متقارب ، ونستنتج من هذا أن هذا الكتاب أيضاً من أوائل مؤلفات أبي علي .

٢ ـ كتب في آخر نسخة (جوروم) ما يوثق أن تأليف هذه المسائل كان مبكراً بالنسبة لتاليفه الاخرى وهو : سئل الشيخ ـ أدام الله تأييده ـ عن الوقت الذي عمل فيه (الاغفال) . فقال :

عملته في سنة ثماني عشرة وثلاثمائة ، وذلك بعد وفاة أبي اسحاق ـ رحمه الله لأنه توفي سنة ثنتي عشرة ، وتوفي أبو بكر رحمه الله سنة خمس عشرة ـ قال :

---

(١) انظر : أبو علي الفارسي ص/٤٧٧ـ٤٧٨ .

وعملت المسائل المشروحة[1] أيضاً في هـــذا الوقت في صف (شونيز) في المسجد المعلّق ببغداد في الكرخ .

وهذا النص يحدد لنا تمام التحديد فترة تأليف هذا الكتاب ، كمـا أنّ جملة (أدام الله تأييده) توحي بأن الناسخ نقل هذا الكلام عن أصل قديم كتب في حياة الشيخ ، لأن هذا الدعاء لا يقال للمتوفي .

وعلى ضوء هذه الادلة نستطيع أن نقول أنّ هذا الكتاب ألف فـي حدود سنة ثماني عشرة وثلثمائة .

٤ ـ قيمة الكتاب :ـ

لا شك أن مؤلفات أبي علي عامة ، و (المسائل المشكلة المعروفـة بالبغداديات) خاصة ، قد حظيت باهتمام دارسي العربية ، منـذ عصر أبي علي والى الآن ، وتأتي قيمة هذا الكتاب من ناحيتين :

الاولـى :

٨ ان هذا الكتاب قد حفظ لنا بعض النصوص لعلماء متقدمين في النحو والصرف واللغة ، أمثال : أبي زيد الانصاري ، وأبي الحسن الاخفش ، وغيرهما من الذين فقدت أكثر مؤلفاتهم .

٧ ثم أنّ هذا الكتاب يحتوي على مجموعة مـن المسائل المهمـــة في الدراسات العربية ، كانت ولا تزال موضع نقاش بين علمـــاء العربيـــة فنستطيع من خلال هذا الكتاب الاطلاع على آرائهم ، والتعرف علـــى وجهات نظرهم ، واختيار الرأي الذي نراه سديداً .

---

(١) يعني : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، انظر : الاغفال ورقة /٦٠ المكتبة المصرية رقم /٥٢ .

الثانيـة :

قلنا أن هذا الكتاب ألف في بغداد ، وبغداد في ذلـــك العصر كانت زاخرة بالعلماء المشهورين في علوم العربية ، وزملاء أبي علي وخصومـه كثيرون ، أمثال : أبي سعيد السيرافي ، وأبي القاسم الزجاجي ، وعلي بن عيسى الرماني وغيرهم *

فلا بد لأبي علي أن يحشد قواه لتأليف هذا الكتاب وهو على مرأى ومسمع من هؤلاء ، ويجعل في الحسبان أن أدنى زلة له في حل هـــذه المسائل ، تكون نتائجها كبيرة عليه وعاقبتها وخيمـــة ، ثم يخسر الشهرة التي هو بصدد تشييد أركانها •

لذا جاءت هذه المسائل مفعمة بمناقشات علمية ، وآراء ناضجة تعالج قضايا نحوية وصرفية ولغوية ، على قدر كبير من الاهمية في حينها ، وفي وقتنا الحاضر أيضاً •

٥ ـ مصادر الكتاب :ـ

اعتمد أبو علي في تأليف هذا الكتاب على نوعين من المصادر :ـ

النـوع الاول :

يتمثل في كتب الاقدمين من علماء العربية فقد ورد ذكر كثير مـــن تلك الكتب ، مثل : كتاب العين ، وكتـــاب سيبويه ، وكتب أبي زيـد ، ومعاني القرآن للاخفش والمسائل الكبير له أيضاً ، ومعاني القرآن للفراء ، والالفاظ للاصمعي ، والابواب له أيضاً ، والمقتضب للمبرد ، والرد على سيبويه له أيضاً ، ومعاني القرآن واعرابـــه للزجاج ، والاصول لابـن السراج *

والنوع الثاني :

وهو يتمثل في أقوال السالفين وآرائهم التي تلقاها أبو علي عن شيوخه بطريق الرواية ، فأكثر ما تكون هذه الرواية عن شيخه أبي بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد ، أو عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن ابن الاعرابي .

٦ ـ منهج أبي علي في الكتاب :ـ

يبدأ أبو علي غالباً بنقل النص الذي يريد شرحه من كتب المتقدمين ، فيصدر به المسألة ، ثم يأخذ بشرح ذلك النص . وأحياناً يورد النص المنقول ويذكر رأي العلماء فيه ثم يبدي رأيه ، مثل ذلك :

مسألة :

كان أبو بكر يقول في قولهم : ما كان أحسن زيداً : ان (كان) ملغى لا فاعل له .

وقال قائل من متقدمي أهل العربية : انّ في (كان) ضميراً لـ (ما) و (أحسن زيداً) في موضع خبره .

وليس يخلو (كان) من أن يكون على أحد هذين الوجهين ، والدليل على أن الوجه الثاني ... الخ (مسألة/١٧) .

فهو لا يستمر على منهج واحد ، فكثيراً ما تراه يثير المسألة من عنده ويجعل كلمة أو كلاماً موضعاً للمناقشة، مثال ذلك :

مسألة :

زعموا أنّ الفعل في (حبّذا) مبنيٌّ على الاسم ، وأنهما جميعاً

بمنزلة شيء واحـــد ، واستدلوا على ذلـــك بثلاثـــة أشياء ... الـخ (مسألة ٢٤) .

وفي مكان آخر تراه يجيب عن سؤال سألوه فيقول مثلا :

مسألة :

سألنا سائل عن قولهم : مليّ من النهار ، ممّ أخذ مليّ ؟

فقلت : الملا المتسع من الارض ... الخ (مسألة ٣٤) .

وأما أسلوبه في التعليل والاستدلال فانـه قائم على الجدال وعرض البراهين المختلفة ، مستعيناً بقضايا منطقية .

فلنقرأ استدلاله في كون (ما) حرفاً في قوله تعالى : (ومما رزقناهم ينفقون) قال :

والدليل على أنها ـ يعني : ما ـ حرف أنها لا تخلو مـن أن تكون حرفاً أو اسماً . فان كان اسماً وجب أن يعود اليه من صلته ذكر ، كمـا يعود من سائر الصلات اذا كانت موصولاتها أسماء ذكر اليها ، ولا يخلو الذكر العائد من الصلة أن يكون أحد ما في الصلة من الاسـماء الملفوظ بها ، أن تكون هاءً مقدراً حذفها منها ، فلا يجوز أن يكون شيء مـــن الاسماء الظاهرة في الصلة عائداً اليه ، وامتناعه من الجـــواز بيّن . ولا يجوز أيضاً أن يرجع اليه هاء محذوفة من الصلة على أن يكون التقدير : ومما رزقناهموه ، مثل : ومن الذي رزقناهموه ، لأنك ان قدرته هـــذا التقدير عديت (رزقت) الى مفعولين ، وانما يتعدى الى مفعول واحـد ، مثل : أكلت ، وشربت . ولو عديته الى ثان لنقلت الفعل بالهمز كما ينقل

سائر ما يتعدى الى مفعول اذا أردت تعديته الى مفعولين ، فمن حيث لم يجز أن يتعدى (رزقت) الى مفعولين لم يجز تقدير هذا الضمير ، فلما لم يجز تقدير هذا الضمير لم يعد الى (ما) شيء ، واذا لم يعد اليه شيء لم يكن اسماً واذا ثبت أنه ليس باسم ثبت أنه حرف ، واذا كان حرفاً لم يحتج الى العائد . (باب وجوه ما) .

ومثال آخر قال في (مسألة ٦٤) :

من الدليل على أن الاسماء أوائل للافعال : أنه لا يكون فعل الا وله فاعل ، فكلما وجد من الافعال في اللغة في الامر العام وجد معه اسم ، وليس كلما وجد اسم لزم أن يكون معه فعل ، فعلم بهذا أولوية الاسم وأنه أكثر منه في العدد ، واذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر في الاستعمال وعلى الالسنة ، واذا كان أكثر كان أخف على اللسان ، لأن النطق به أوسع والمتكلم به أدرب .

هذا هو منهج أبي علي في تأليف الكتاب وأسلوبه في الاحتجاج والاستدلال ، لعلنا استطعنا أن نعرّف بهما القارىء من خلال تلك الامثلة .

٧ ـ مادة الكتاب :ـ

* أنّ هذا الكتاب ليس كتاباً منهجياً ، حتى تكون موضوعاته مترابطة ومتوالية ، بل هو كتاب يحتوي على احدى وثمانين مسألة متفرقة هنا وهناك أملاها أبو علي على تلاميذه ، أو سئل عنها الشيخ فأجاب عنها .

فالقارىء لهذه المسائل لا يجد وشائج صلة بين أغلب تلك المسائل . ولكن الذي يربط هذه المسائل بعضها ببعض هو طابع الاشكال السائد

الذي تراه في أكثر المسائل ، فانك لا تجد – الا نادراً – مسألة لم تكن موضعاً للنقاش والجدال بين العلماء ولم يكن فيها اشكال .

وأما مادة الكتاب فهي موزعة بين مسائل نحوية ، وصرفية ، ولغوية ، واذا أحصينا تلك المسائل وميّزنا بينها ، وجدنا أن المسائل النحوية أكثر من المسائل الصرفية وأن المسائل الصرفية أكثر من المسائل اللغوية .

ولا بد أن نقول : اننا لا نستطيع أن نسمي بالمعنى الدقيق هذه المسألة نحوية صرفة وتلك صرفية محضة . ولكنا نظرنا الى الطابع العام الذي يشيع في المسألة .

فالمسائل النحوية احدى وثلاثون مسألة وهي :

٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٨ و ٣٩ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٦ و ٧٩ و ٨٠ .

والمسائل الصرفية احدى وعشرون مسألة وهي :

١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ٢١ و ٢٣ و ٣١ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٣ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٧ و ٦١ و ٧٥ .

والمسائل اللغوية أربع مسائل وهي :

٣٤ و ٥٩ و ٦٢ و ٧٨ .

والمسائل التي تبدأ ببيت أو أكثر ، يتكلم فيه أبو علي من حيث اعرابه وهي :

٢٥ و ٤١ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٦٥ و ٦٦ و ٧٦ .

والمسائل التي تبدأ بآية أو أكثر من القرآن الكريم ، يتحدث فيها

أبو علي عن اعرابها أو تفسيرها وهي :

٢٠ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٦ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٧ و ٨١ •

وقد خصص أبو علي باباً مستقلا للكلام عن (ما) بين مسألة ٣٧ ومسألة ٣٨ ، تحت عنوان : (هذا باب وجوه ما) •

وهذا الباب يستغرق ربع الكتاب •

تحدث أبو علي عن (ما) مفصلا ، وقسّمها أولا الى اسم وحرف ، وقسّم (ما) التي تكون اسماً على أربعة أقسام :

١ ــ تكون موصولة معرفة •

٢ ــ تكون منكورة غير موصولة ، وجعل هذا القسم على ضربين :ــ

أ ــ منكورة غير موصوفة •

ب ــ منكورة موصوفة •

٣ ــ تكون استفهاماً •

٤ ــ تكون جزاءً •

فأما كون (ما) حرفاً فقد قسمها على أربعة أقسام أيضاً :

١ ــ أن تكون (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر •

٢ ــ أن تكون نفيـاً •

٣ ــ أن تكون كافة ، تحدث هنا عن دخول (ما) الكافـة على الاسم ، والحرف ، والفعل •

٤ ـ أن تكون زائدة ، ونوّع هذا القسم الى أربعة أنواع أخرى :

١ ـ تكون (ما) لازمة عوضاً من الفعل .

٢ ـ أن يلحق الكلمة التي تدخل (ما) عليها حرف لا يلزم في الكلام اذا لم تدخل (ما) .

٣ ـ أن تلزم (ما) الكلمة التي تزاد عليها فلا تفارقها في الكلام .

٤ ـ أن تزاد (ما) غير لازمة .

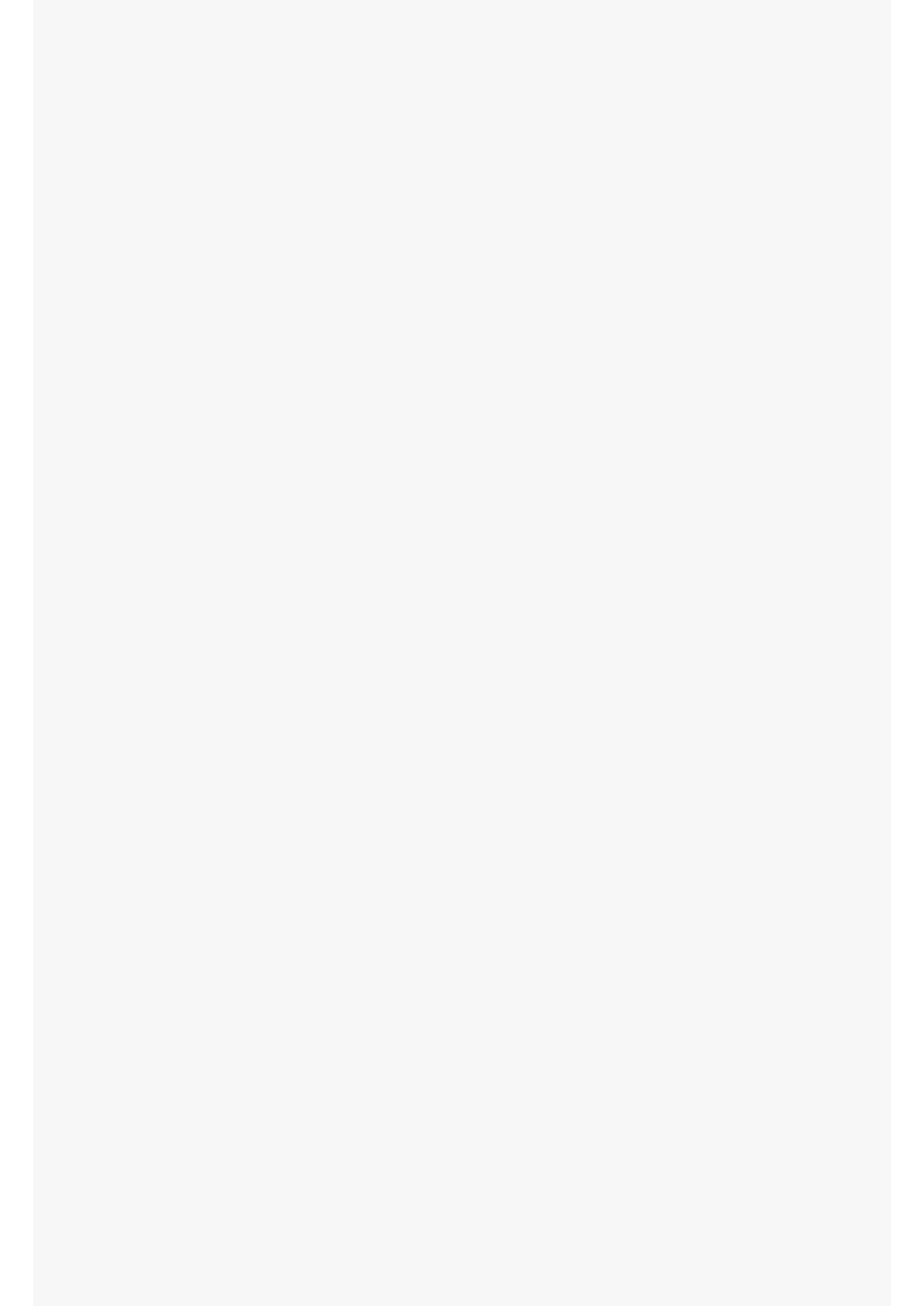
ثمّ ألحق بـ (باب وجوه ما) مسائل أخرى فقال : مسائل من هذه الفصول . فتكلم عن :

أ ـ (كيما) في قول الشاعر : كيما يحسون من بعرانهم خبرا .

ب ـ و (ما) في قول سيبويه : (هذا باب علم ما الكلم في العربية) .

ج ـ واجرائهم (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي) .

د ـ وقوله تعالى : (وان كلّ لمّا جميع لدينا محضرون) .



الفصل الثالث

١ ـ آراء أبي علي في (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات):

لم يكن أبو علي مجرد ناقل يردد كلام الائمة من العلماء ، فهـــو إمام من أئمة العربية وشيخ لمدرسة نحوية لها تلاميـذ ومريدون ينقلون عنه ويرجعون اليه • لقد ألّف ابن جنّي كتاب (المُتمع) الذي جمع مادته من كلام أبي علي ، ويشرح أبو طالب العبدي كتـاب (الايضاح) فيقال عنه : انه شرح كلام أبي علي بكلام أبي علي[1] •

واذا ما رجعنا الى كتب النحو والصرف واللغة نرى ذكر أبي علي في تلك الكتب يتردد بين حين وآخر ، وذلك لأن لأبي علي دوراً بارزاً في مجال الدراسات العربية •

وقد أتى بجملة آراء في هذا الكتاب لهـــا أهمية كبيرة • وسنورد بعض تلك الآراء ، وهي :

١ ـ يرى أبو علي أنّ (أوّل) أصله : ووول ، ثـــم زيدت همـــزة (أفعل) فصار : أوول ، مثل : أحمر • ثمّ أدغمت الواو الاولى في الثانية فصار : أوّل • (مسألة/٣) •

وقد خالف ما حكاه أبو العباس ثعلب عـــن الفـــراء : أنّ (أوّل) يجوز أن يكون أصله : أوأل ، أو أأول[2] وخالف ابن دريد في الجمهرة[3] حيث جعل أصل وضعه مـن مادة : (أول)

---

(١) انظر : انباه الرواة ٢/٣٨٧ •
(٢) انظر : المنصف ٢/٢٠٢ •
(٣) انظر : جمهرة اللغة ٣/٣٦٣ •

فالهمزة فاء الكلمة ، والواو عينها ، واللام لامها •

٢ ـ (كــان) :ـ

تستعمل عنده على ضربين تكون بمعنى (وقع) و (حدث) وتكون مقتضية للخبر ، والضرب الثاني عنده يدلّ على زمان فقط ولا يدل على الحدث • وانما حكم على (كان) وأخواتها بالفعلية لغلبة خواص الافعال •

(مسألة / ١٠)

٣ ـ الافعال المتعدية تساوي الافعال غير المتعدية في التعجب ، فالفعــل الذي يتعدى الى مفعول مثل : ضرب ، لا يتعدى الى مفعول ثان اذا نقلت بالهمزة ، فهو مثل : حسن ، في التعجب •

(مسألة / ١١)

٤ ـ لا يجوز عند أبي علي ابدال الميم من الواو في (فو) في الاضافــة الاّ في الضرورة ، وحمل على الضرورة قول رؤبة :

يصبح ظمآن وفي البحر فمه

(مسألة / ١٥)

٥ ـ اللام التي تصحب (ان) الخفيفــة في مثـــل : (ان كاد ليضلنا) ليست بلام الابتداء وانما هــي اللام الفارقة بين (ان) المخففــة و (ان) النافية ، وليست باللام التي تدخل على الفعل المضـــارع المستقبل ، ولا التي تدخل على الفعل الماضي الذي للقسم •

(مسألة / ١٩)

٦ ـ (حبّذا) :

يرى الفارسي أن (حبَّ) فعل و (ذا) فاعله ، ويخالف من قال : أنَّ (حبَّ) مبنيٌ مع (ذا) وهما كالشيء الواحد ، ويفند أبو علي أدلة من قال ذلك ويبطل ما احتجوا به •(مسألة / ٢٤) •

٧ - يجيز أبو علي أن يكون (الذي) مبهماً كـ (من) و (ما) بمعنى الجمع • (باب وجوه ما) •

٨ - لا يجيز أبو علي دخول الباء في الخبر في لغة بني تميم ، في مثل : ما زيد بذاهب • وانما أجاز دخول هذه الباء على الخبر في لغة أهل الحجاز فقط • (باب وجوه ما) •

٩ - يجوز دخول (ما) الكافة على (اذا) عند أبي علي فتكفها عن الاضافة ، قال : القياس عندي اذا اضطرَّ شاعر نجازى بـ (اذا) أن تكف بـ (ما) عن الاضافة • (باب وجوه ما) •

١٠- جوَّز أبو علي في (لمَّا) المشددة في قوله تعالى : (وان كلٌّ لما جميع لدينا محضرون) أن تكون (لم) النافية ثم لحقتها (ما) فهيَّأتها للدخول على ما كان يمتنع دخولها عليه قبل لحاق (ما) • قال أبو علي :

وقد رأينا نحن في ذلك قولا لم أعلم أحداً تقدَّمنا فيه • (مسألة / ٤٠) •

١١- الحركة حرف عند أبي علي ، قال : وهذا الذي يسميه أهل العربية حركة حقيقة انه حرف • فالفتحة كالالف ، والضمة كالواو ، والكسرة كالياء في أنَّهنَّ حروف كما أنَّهنَّ حروف ، الا أنَّ

الصوت بهن أقل من الصوت بالالف وأختيها ، وقلة الصوت بهن ليس يخرجهن عن أن يكن حروفاً ، لأن من الحروف ما هو أكثر صوتاً من حروف ، كالصاد والنون الساكنة ، فكما أن النون عندنا حرف ، وان كان أقل صوتاً من الصاد ، كذلك يجب أن تكون هذه عندنا حروفاً ، وان كان الصوت بهن أقل من الصوت بما هن منه • (مسألة / ٥٤) •

١٢- يرى أبو علي ان (مذ) أصله : منذ ، حذف العين منه • (مسألة / ٦١) •

٢ - أبو علي مع بعض النحاة في (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) :

ناقش أبو علي من خلال هذا الكتاب عدداً من النحاة المتقدمين ومن شيوخه ، واخترنا من بينهم ثلاثة أعلام وهم : سيبويه ، وأبو الحسن الاخفش الاوسط ، وأبو العباس المبرد •

أ - مع سيبويه :-

لقد كان أبو علي كثير الاعتداد بسيبويه ، فتجد اسمه يتردد كثيراً في مؤلفات الفارسي عامة ، وفي هذا الكتاب خاصة ، حيث صدّر ما يقارب احدى وثلاثين مسألة بنصوص سيبويه •

وبامكاننا ايراد بعض الامثلة ، لنوضح للقارىء مدى اجلال أبي علي لامام النحاة ، وقد كان مشهوراً بأكبابه على كتاب سيبويه وتفرده ، حتى أن أبا حيان التوحيدي أحد تلاميذ السيرافي يقول عنه :

أما أبو علي فأشد تفرداً بالكتاب وأشد اكباباً عليه[1] •

---

(١) انظر : الامتاع والمؤانسة ١/١٣١ •

والذي يطلع على هذا الكتاب يتجلى عنده مصداق كلام أبي حيان .
ولكن هذا التقدير وهذا الاجلال سيبويه لا يعني قطعاً أن شخصيته تختفي في نصوص سيبويه ، وينمحي وجــوده ، بل نرى شخصية أبي علي بارزة واضحة ، فهو يناقش المسائل ، وينظر في أدلتها حتى يتبيّــن وجه الصواب فيأخذ به ، فانظر الى هذه المسألة :

مسألة

ذكر سيبويه قولهم : مر عزاء ، وحكم بزيادة الميم منها ، وذكــر صاحب (العين) فيه قولا خالف قول سيبويه فيه ، ونحن نذكر ما قاله ونبين فساده . (مسألة / ٦) .

وتراه في مسألة أخرى يشرح كلام سيبويه ويزيل عنــه وجــه الغموض فقرأ هذه المسألة :

مسألة

اعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض ، فالافعال أثقل مـن الاسماء لأنّ الأسماء هي الاول .

فسيبويه لم يشرح كيف أنّ الافعال أثقل من الاسماء ، وما معنى أنّ الاسماء هي الاول ؟

فتجد أبا علي يشرح هذا النص فيقول مثلا :

قلت في شرح ذلك : الاسماء هي الاول للافعال ، لأنها مأخوذة من نوع منها هو المصدر ... الخ . (المسألة / ٧) .

وتراه في موضع آخر يأتي بنص من كتب سيبويه فيه نوع من اللبس

والاشتباه ، فينبري أبو علي لازالة ذلك اللبس والاشتباه فيقول :

مسألة

ذكر سيبويه الاستثناء المنقطع وأن (الاّ) فيه بمعنى (لكن) وربّما ظن ظان أنه أراد بهذا أنّ انتصاب الاسم بعد (الاّ) كانتصابه بعد (لكن) وأنّ الخبر مضمر ، وهذا التأويل خطأ عليه ولا يجوز أن يكون أراده ... (المسألة / ٥٦) .

ب - مع أبي الحسن الاخفش سعيد بن مسعدة :

لقد كان أبو علي على صلة وثيقة بكتب من سبقوه من الشيوخ ، ومنهم أبو الحسن الاخفش الاوسط وهذا ما تدلّ عليه النصوص الواردة في هذا الكتاب ، ولا شك أنه كانت لأبي الحسن منزلة عالية عند العلماء عامة ، وعند أبي علي خاصة ، وهو ينظر الى آرائه بتقدير ووقار ، فاذا كان سيبويه يحتل أعلى منزلة في العربية عند أبي علي ، فانّ أبا الحسن يستحق هذه المكانة بعد سيبويه ، ولا عجب فانّ أبا علي كان يرى صدق أبي الحسن ضرورة وقد حكى ابن جنّي أنّ أبا علي قال له :

يكاد يعرف صدق أبي الحسن ضرورة ، وذلك أنه كان مع الخليل في بلد واحد ، ولم يحك عنه حرفاً واحداً[1] .

ويظهر هذا الاجلال والاعتداد في نصوص من هذا الكتاب حيث جعل أبو علي قول أبي الحسن في مقدمة بعض مسائله فمن ذلك قال أبو علي :

(١) انظر : المزهر ٢/٤١٦ .

مسألة :

ذكر أبو الحسن قول الله تعالى : (وينزّل من السماء من جبال فيها من برد) • فقال : هو فيما يفسر : ينزل من السماء جبالا فيها برد ، وقال بعضهم : ينزل من السماء من جبال فيها من برد ، أي : في السماء جبال من برد ، يريد : أن يجعل الجبال من برد في السماء ويجعل الانزال منها •

قلت أنا في هذه الآية قبل أن أعرف هذا القول لأبي الحسن ، قوله : (وينزل من السماء فيها من برد) المعنى : وينزل من السماء جبالا فيها من برد ، فموضع (من) الاولى نصب • مسألة / ٣٥) •

وقد أيّد أبو علي أبا الحسن في وقوع الجملة الفعلية صفة لموصوف محذوف • قال أبو علي :

مسألة :

ذكر أبو الحسن في كتابه (الكبير) قول الله عزّ وجلّ : (أوجاءوكم حصرت صدورهم) •

فزعم أنّ المعنى : أوجاءوكم قوم حصرت صدورهم ، فحذف (قوم) وأقيم الوصف مقام الموصوف • وأجاز : جاءني زيد قام ، أي : رجلا قام •

وقوله هذا عندي جيّد وله نظائر كثيرة في التنزيل والشعر • (مسألة / ٣٦) •

وقد اعتاد أبو علي أن لا يقبل الآراء من غير تدقيق وتمحيص فهو

يناقش المسائل ولا يهمه أن يكون موافقاً أو مخالفاً ، فان تجده هنا يصف قول أبي الحسن بالجيّد ، تراه في موضع آخر يصفـــه بالفساد ، ايماءً وتعريضاً . فمن ذلك ما نقله أبو علي من كـلام أبي الحسن في (ان) الخفيفة واللام التي في مثل : ان زيد لمنطلق ، قال أبو الحسن :

انما دخلت هذه اللام لئلا تلتبس بما تكون فيــه (ان) اذا كانت في معنى (ما) ، لأنَّك لو قلت : ان كان صالحاً التبس بهذا .

يشرح أبو علي قوله هذا ويؤيده في أن هـــذه اللام دخلت لتفصل بين (ان) الخفيفة و (ان) النافية ، ويتابع في نقل قول أبي الحسن :

ويدخل على من زعم أنَّ هاهنا ضميراً ، أن يقول له كيف تصنع باللام اذا أظهرت الضمير في اللفظ هل تقول : انه عبدالله لمطلق . وقد علّق أبو علي على هذا القول فقال :

وأما قول أبي الحسن : ويدخل على من زعم انَّ هاهنا ضميراً أن يقول له كيف تصنع الى آخر الباب من قوله . ثم قال : يدل على أنـــه جعل اللام التي في نحو : ان وجدت زيداً لكاذباً ، لام الابتداء ، وقد بيّنا فساد ذلك وكيف يجوز أن تكون هذه اللام لام الابتداء ، وقد دخلت في نحو قوله تعالى : (وان وجدنا أكثرهم لفاسقين) . (مسألة / ١٩) .

ج ـ مع أبي العباس المبرد :

كان أبو العباس المبرد منتقداً لبعض آراء سيبويه ، وهذا ما يدلّ عليه كتابه الذي يسمّى (الرد) أو (الغلط) الذي ذكر فيــه المواضع التي غلط فيها سيبويه على ما يرى أبو العباس .

وذكرنا منزلة سيبويه عند أبي علي وقلنا : أنه مثله الاعلى في العلوم العربية ، فماذا يكون اذن موقف أبي علي من أبي العباس ؟

نقول في جواب هذا السؤال : انَّ أبا علي لا يقف من أبي العباس موقفاً واحداً في هذا الكتاب • ففي المواضع التي يطعن فيها أبو العباس سيبويه ويردّ عليه ، تجد أبا علي يدافع عن امام النحاة بتحمس وحرارة ، ويناقش أبا العباس ويفند آراءه • ويصف دليله بالمغالطة ، قال أبو علي بعد أن نقل كلام سيبويه في (كلّما) ووضحه قال :

فأما قول أبي العباس في كتاب (الغلط) من أنَّ سيبويه ذكر : أن الاستفهام لا يكون بـ (كلّما) وقوله : انَّ الاستفهام بـ (كلما) جيد ، كما أنه بـ (بعض ما) جيّد ، وذلك نحو : أن يقول القائل : أخذت بعضه أو كله ، فاذا لم يفهم بعض ما أخذ أو كلَّ ما أخذ ، قال كلَّ ما أخذت وبعض ما أخذت ؟ فمغالطة فيه •

يشرح أبو علي وجه المغالطة ويفرّق بين (كلّ) التي تضاف الى (ما) التي مع الفعل بمنزلة المصدر ، و (كلّ) التي تضاف الى (ما) التي للاستفهام ، ويبيّن أنَّ مراد سيبويه هو (كلما) التي أضيفت فيها (كلّ) الى (ما) المصدرية • (باب وجوه ما) •

وقال أبو علي عند حديثه عن بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

ذهب سيبويه الى أنَّ (مثلهم) خبر (ما) مقدم على اسمها •

وأنكر ذلك أبو العباس ، وذهب الى أنه منتصب على الحال مثل : فيها قائماً رجل • وقدّر خبراً مضمراً قبل (مثلهم) وقـــدّر انتصاب (مثلهم) على هذا المضمر • ثم علّق أبو علي على قول أبي العباس ، وقال فيه :

وانتصاب (مثلهم) على هذا التقدير ، لو قال قائل فيه : انه بعيد ، لأنّ العامل فيـــه معنى ، والمعاني لا تعمل مضمرة اذ لا تعمل مظهرة ، اذا تقدّمها ما تعمل فيه مثل : قائماً فيها رجل ، لكان قولا • (بـــاب وجوه ما) •

وفي موضع آخر قال : وليس اعتراض محمد بن يزيد في (الغلط) بهذا على سيبويه بشيء • (مسألة / ٥٩) •

قلت انّ أبا علي لا يقف منه موقفاً واحداً فتراه في مواضع أخرى يوافقه فمن ذلك ما حكى أبو بكر من رأي أبي العباس أن تقديم معمول (ليس) غير جائز ، وقال أبو علي : وهذا الذي ذهب اليـــه أبو العباس هو القياس في (ليس) • (باب وجوه ما) •

وفي موضع آخر تراه يؤيده ويضعف دليله وما يذهب اليه بالقوة • من ذلك ، قراءة (يا أبتَ لم تعبد) بفتح التاء •

ذهب أبو عثمان المازني الى أنه على تقدير الاضافة كأنـــه قال : يا أبتي ، فقلب وأبدل فقال : يا أبتا ، ثمّ حذف •

وقال أبو العباس : لا يجوز عندي قول أبي عثمان في ذلك ، ومن فتح فعلى (يا طلحة) وقال : انّ الياء انما تحذف استثقالا ، والالف غير مستثقلة فلا يجوز حذفها •

قال أبو علي : وهذا الذي قاله أبو العباس من الفصل بين الياء والالف في الحذف قويٌّ عندي • (مسألة / ٥٨) •

٣ ـ الكتاب عند علماء النحو والصرف واللغة :

أقول مرة أخرى ، كان لهذا الكتاب تأثير كبير في الدراسات النحوية والصرفية ، واللغوية ، ويدل على ذلك تلك الاقتباسات والنصوص التي نقلها العلماء عن هذا الكتاب وكانوا يثبتونها في مؤلفاتهم ، والذين نقلوا من هذا الكتاب كثيرون ، ونذكر بعضهم على سبيل المثال :

أ ـ ابن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) :

لا شك ان ابن جنّي كان معتنياً بآراء استاذه متأثراً به في استدلاله وقياسه ومناقشاته ، ومن يراجع كتاباً من كتبه يتبيّن له ذلك جلياً ، ومن هنا كان لا بد أن يكون لهذا الكتاب موضع خاص عند ابن جنّي ، وقد نقل عنه في موضعين من كتاب (الخصائص) ، أنظر : ١/٣٣١ و ٣/١٦٨•

ب ـ ابن سيده (المتوفى سنة ٤٥٨هـ) :

عني علماء المغرب بكتب أبي علي الفارسي ، وكان بن سيده في مقدمة هؤلاء العلماء ، فقد أجلّه وأعجب به وعول على كتبه ومنها (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) • وذكر ذلك في مقدمة كتابيه (المخصص ١/١٣) و (المحكم ١/١٥) وجعله من جملة مصادره المعتمدة •

وقد صرح باسم الكتاب في (المخصص ١٦/٨١) ، ونقل بعض المسائل من (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) في هذا الكتاب بكاملها وهي :

مسألة (٤٣) ١١٦/١٠ • ومسألة (٤٥) ٢٨/٧ • ومسألة (٦٢) ٢٥٩/١٣ • ومسألة (٨١) ٨٧/٨ •

ونقل أغلب ما ورد في مسألة (١٢) ٩٦/١ • ومسألة (١٥) ١٣٤/١ • ومسألة (٤٢) ٣٠٤/١٢ • ومسألة (٦٣) ١٦٩/١٣ •
وهذا النقل الكثير يدل على مدى تأثر ابن سيده بهذا الكتاب واعجابه به •

ج - ابن يعيش (المتوفى سنة ٦٤٣هـ) :

من يقرأ هذا الكتاب ثمّ يراجع شرح المفصل لابن يعيش يقتنع بأن الشارح قد أفاد منه ، فنقل نصوصاً كثيرة منه ، ولكنه لم يصرح باسم الكتاب ، فانظر : على سبيل المثال الى (ما) الجزائية في (باب وجوه ما) من هذا الكتاب ، ثم راجع (شرح المفصل ٥/٤) وانظر : (ما) الكافة في (باب وجوه ما) ثمّ انظر : (شرح المفصل ١٣١/٨) •

د - ابن هشام (المتوفى سنة ٧٦١هـ) :

نقل ابن هشام بعض النصوص والآراء لأبي علي من كتابه (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات) في كتابه (مغني اللبيب)[1] الا أنه لم يشر الى اسم الكتاب الا في موضع واحد ، انظر : (مغني اللبيب ٤٠٣/٢) •

هـ - ابن عقيل (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) :

نقل ابن عقيل رأي أبي علي في (حبّذا) في كتابه (شرح الالفية

---

(١) انظر : مغني اللبيب ١٩٧/١ و ٢٣٢ و ٣٢٥ •

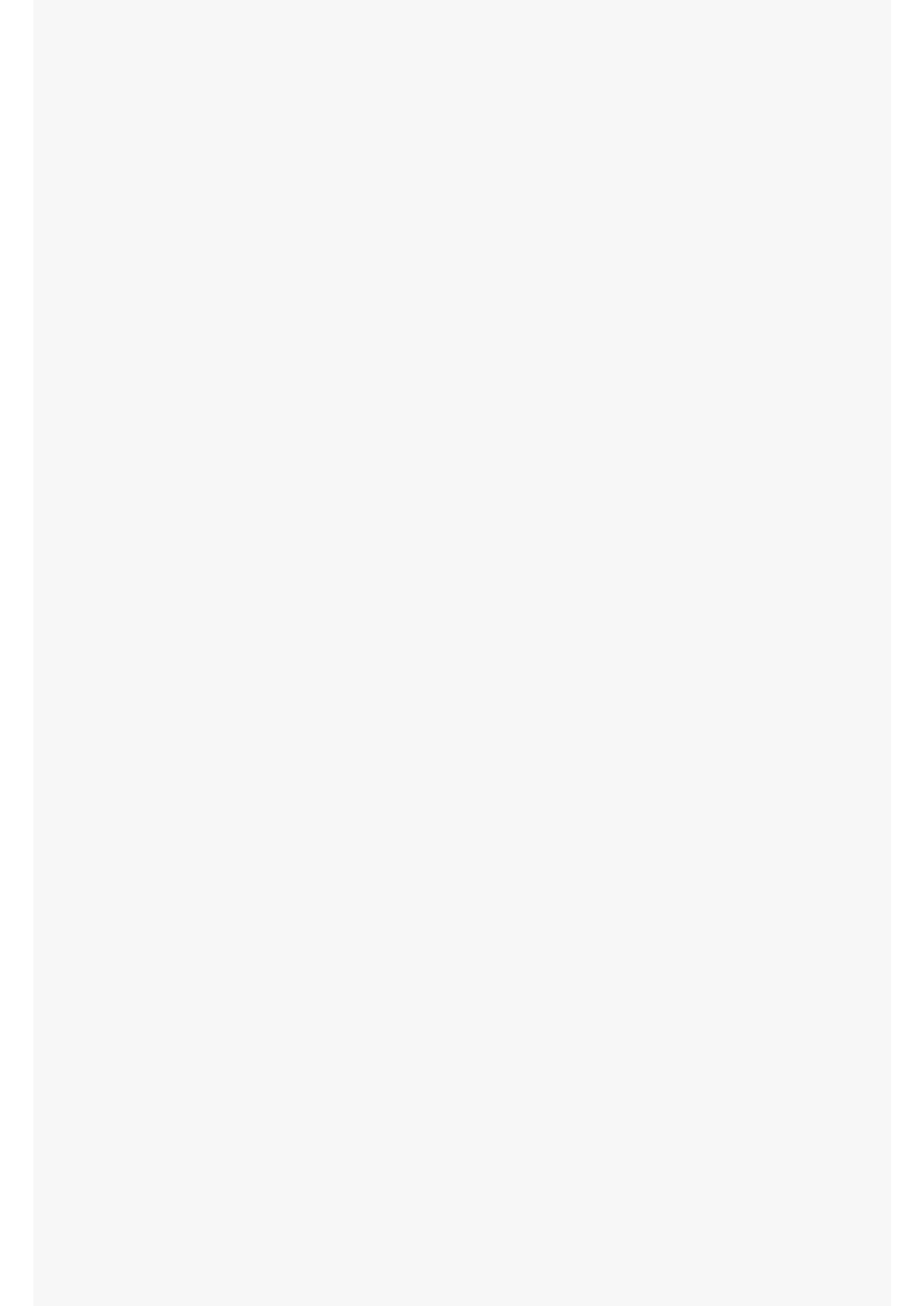
٢/١٧٠) ، وقال : اختلف في اعرابها ، فذهب أبو علي في (البغداديات)
... الخ ، انظر : مسألة ٢٤ و (شرح ابن عقيل ٢/١٧٠) .

و - السيوطي (المتوفى ٩١١هـ) :

ومن الذين نقلوا نصوصاً عن أبي علي من كتابه هذا السيوطي ، حيث ذكر صراحة اسم الكتاب في كتابه (الاشباه والنظائر ١/٢٠٧) .

ز - البغدادي (المتوفى سنة ١٠٩٣هـ) :

لقد كان هذا العالم من المهتمين بالكتب النادرة ، وكانت مكتبته زاخرة بأنواع الكتب في مختلف العلوم ، وقد ضمنت أكثر مؤلفات أبي علي ، وهذا ما يدل عليه كتابه (الخزانة) . فقد استعان بهذا الكتاب في مواضـع كثيرة ، وورد اسمه في أكثر مـن ثلاثين مرة في كتابـه (الخزانة) فمن تلك المواضع ج١/٩ و ١٥٢ و ٢٢٩ و ٢٣٠ . ج٢/٨٠ و ٢٠١ و ٢٦١ . ج ٣/١٩٥ و ٣٢٨ و ٣٨٤ . ج ٤/٢٦٥ و ٢٦٧ و ٢٨٤.



خاتمـــة

بعد عزمي على تحقيق هذا الكتاب ، حاولت أن أحصل على النسخ المخطوطة للكتاب ، ولكنني لم أعثر الا على نسخة مصورة عند الاستاذ الدكتور علي جابر المنصوري ، فأعارني اياها مشكوراً ، وهـذه المصورة عن مصورة أخرى صورها معهد المخطوطات العربية عن أصل في مكتبـة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية في اسطانبول تحت رقم ١/٢٥١٦ .

وعلى الرغم من تتبعي واستقصائي لم أجد أحداً من الباحثين قـد أشار الى وجود نسخة أخرى من هذا الكتاب في أيـة خزانة من خزائن الكتب ، ومعنى هذا أن النسخة التي عثرت عليها هي نســخة فريدة ، وكنت أدركت أن الاعتماد على نسخة كهذه لا يخلو من مشاكل ومتاعب، ومع هذا بدأت بالاستنساخ والتحقيق .

وبعد أن أوشكت أن أكمل التحقيق ، وفي أواخر الزمن المحـــدد لانجاز عملي ، رأيت كتاباً تحت عنوان (نوادر المخطوطات العربيـة في مكتبات تركيا) فوجدت فيه نسخة أخرى للكتاب في مكتبـة (جوروم) بتركيا .

ذكرت ذلك للاستاذ المشرف الدكتور عدنان محمد سلمان فنصحني بالذهاب الى تركيا لرؤية هـــذه النسخة . فتوكلت على الله وسافرت الى اسطانبول ، وكنت أتوقع أن مكتبة (جوروم) أيضاً من المكتبات الملحقـة بالمكتبة السليمانية ، ولكن عنـــد زيارتي للمكتبة السليمانية أخبرت بأن مكتبة جوروم هي في مدينة (جوروم) التي تبعد عن اسطانبول ما يقارب ٧٠٠ كيلومتر .

فسافرت الى مدينة جوروم ، ورأيت الكتاب فيهـــا ، ولكن ادارة المكتبـــة لم تسمح لي بتصوير الكتاب ، ولم يكن في وسعي استنساخ الكتاب ، لأن هذا العمل كان يتطلب مني أن أبقى في تلك المدينة مـــدة طويلة ، لذا قمت بالمقابلة بين النسختين وتسجيل الخلافات بينهما •

١ ـ وصف نسخة شهيد علي :ـ

هذه النسخة توجد مع مجموعة أخرى في مجلد تحت رقم ١/٢٥١٦ تقع في ٥١ ورقة من هذه المجموعة •

في كل صفحة ٢٦ـ٣٠ سطراً •

نسخها في بغداد سنة ٦١٥ هـ أحمد بن تميم بن هشام اللبلي بخط نسخي شبيه بالخط المغربي •

وقد وقع تقديم وتأخير وقت النسخ في ورقـة ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ • فنتج عـن ذلـك اضطراب في العبـارة ، وأجريت تعديلات في ترتيب الصفحات وفق ما يقتضيه سياق العبـارة • كمـا سقطت في المصـورة صفحتان ، وعند زيارتي للمكتبة السليمانية التي تشمل على مكتبة شهيد علي حيث يوجد أصل هذه المصورة ، تبين أن ذلك السقط حصل أثناء التصوير سهواً واستنسخت ذلك السقط هناك •

طريقة الناسخ

١ ـ يسهل الهمزة مثلا : سائل يكتبه سايل ، ويؤول يكتبه يوول ، وآدم يكتبه ادم بألفين .

٢ ـ يضع تحت الحاء حاء صغيرة ، ولا يشذ عن هذه القاعدة الا ما ندر .

٣ ـ يجعل فوق الراء والسين علامة مثل شكل رقم (٧) .

٤ ـ يضع فوق الكاف الاخيرة خطاً مائلا مثل : ذلك ولك .

٥ ـ اذا استشكلت عليه الكلمة يضع فوقها ضبّة دلالة على تقدس أو غموض في الكلمة أو العبارة .

التمليكات والتعليقات

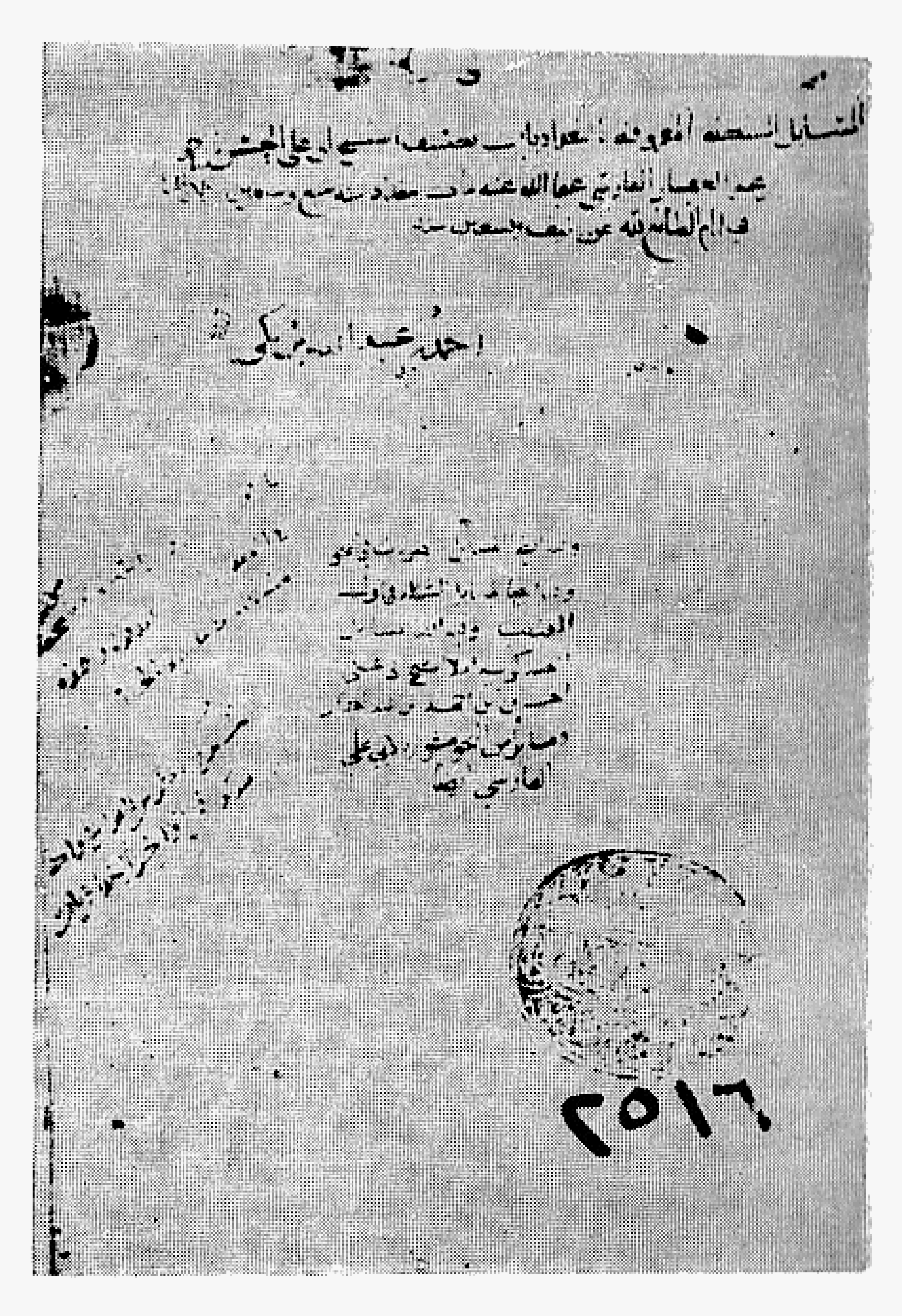
كتب قبل الورقة الاولى (بغداديات في النحو) وكتب في الجهة اليمنى (من كتب الفقير علي عفى عنه) وختم بختمه ، ومن جهة اليسار (من نعم الله على عبده الضعيف أحمد بن محمد الغنمي الخزرجي الانصاري بطريق الشراء الصحيح من الشيخ الفاضل أبو السعود الشهاوي لطف الله بنا وبه والمسلمين أجمعين) . ثم كتب بخط آخر (تم من الله بفضله به على العبد الفقير بشر بن زين الدين العقايي الشامي لطف الله به آمين) .

وفي وجه الورقة الاولى كتب (المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات تصنيف الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي عفا الله عنه مات ببغداد سنة سبع وسبعين وثلثمائة في أيام الطائع لله عن نيف وتسعين سنة) •

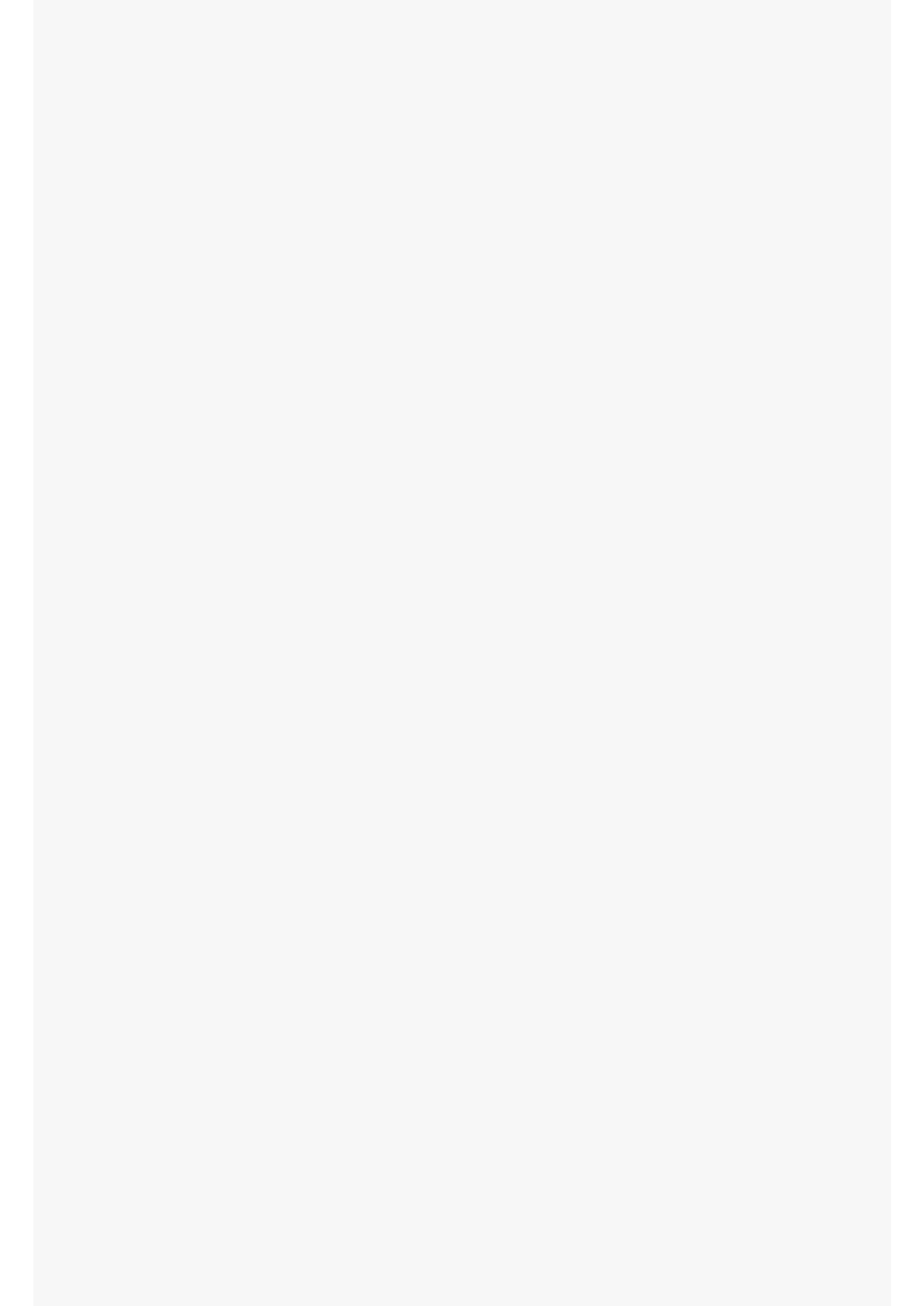
وتحت هذه العبارة (أحمد بن عبدالله بن مكي) ثم كتبت في وسطها أسماء المخطوطات الواردة في هذه المجموعة (وفيه أيضاً المسائل البصريات في النحو ، وفيه أيضاً المسائل المشكلة في أول المقتضب ، وفيه أيضاً المسائل العسكرية املاء الشيخ أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار ، ومسائل من النحو منثورة لأبي علي الفارسي أيضاً) •

وفي الزاوية اليمنى من الاسفل ختم فيه (مما وقفه الوزير شهيد علي باشا ـ رحمه الله تعالى ـ بشرط أن لا يخرج من خزانته) •

وفي الوسط من جهة اليسار كتب بخط مائل (بيان قوله وان كل لما جميع لدينا محضرون في البغداديات عند قوله : وهذه مسألة مشكلة تتصل بهذا الحد ، وشرح آخر من القول في واحد مذكور في أواخر البغداديات) •

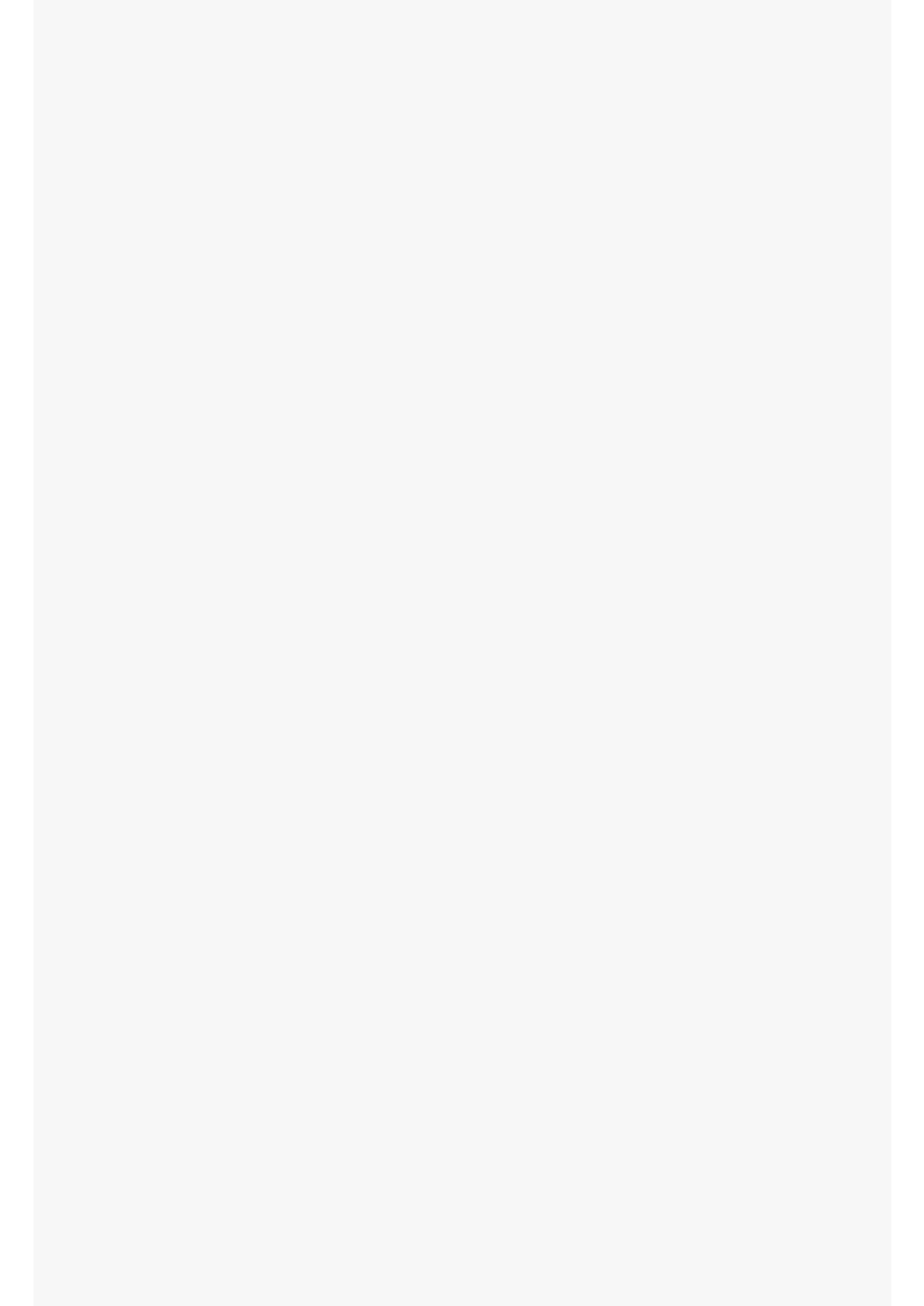


الورقة الأولى ١ أ / من مصورة شهيد علي

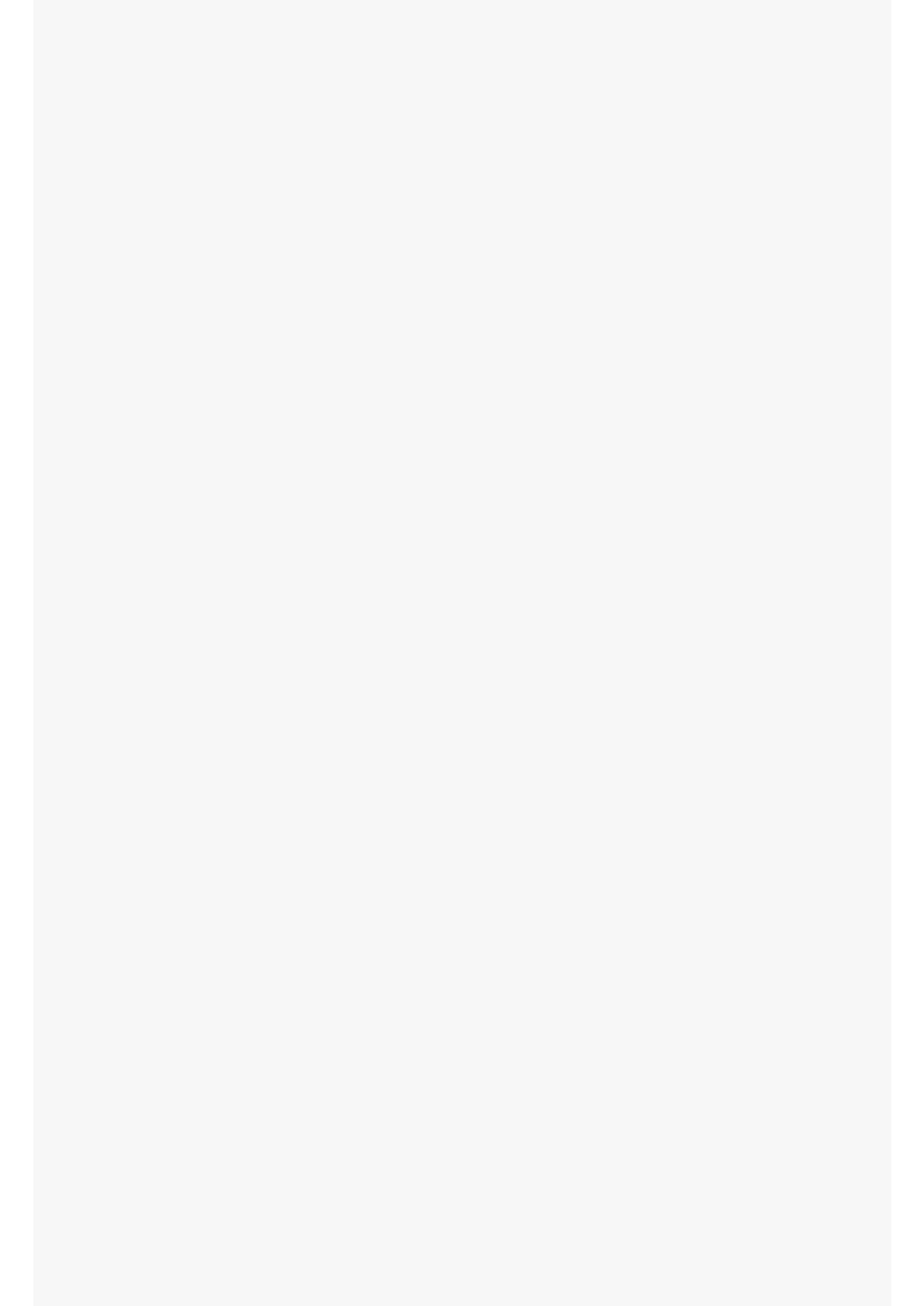


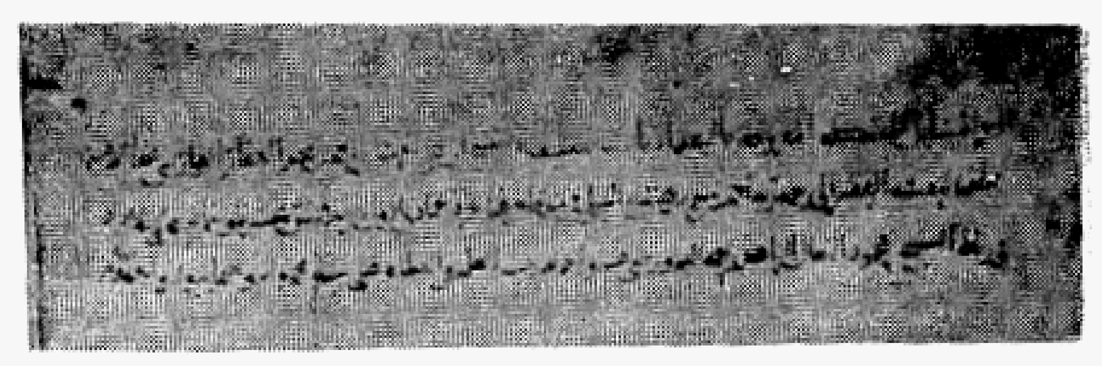
بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الأولى ١ ب / من مصورة شهيد علي

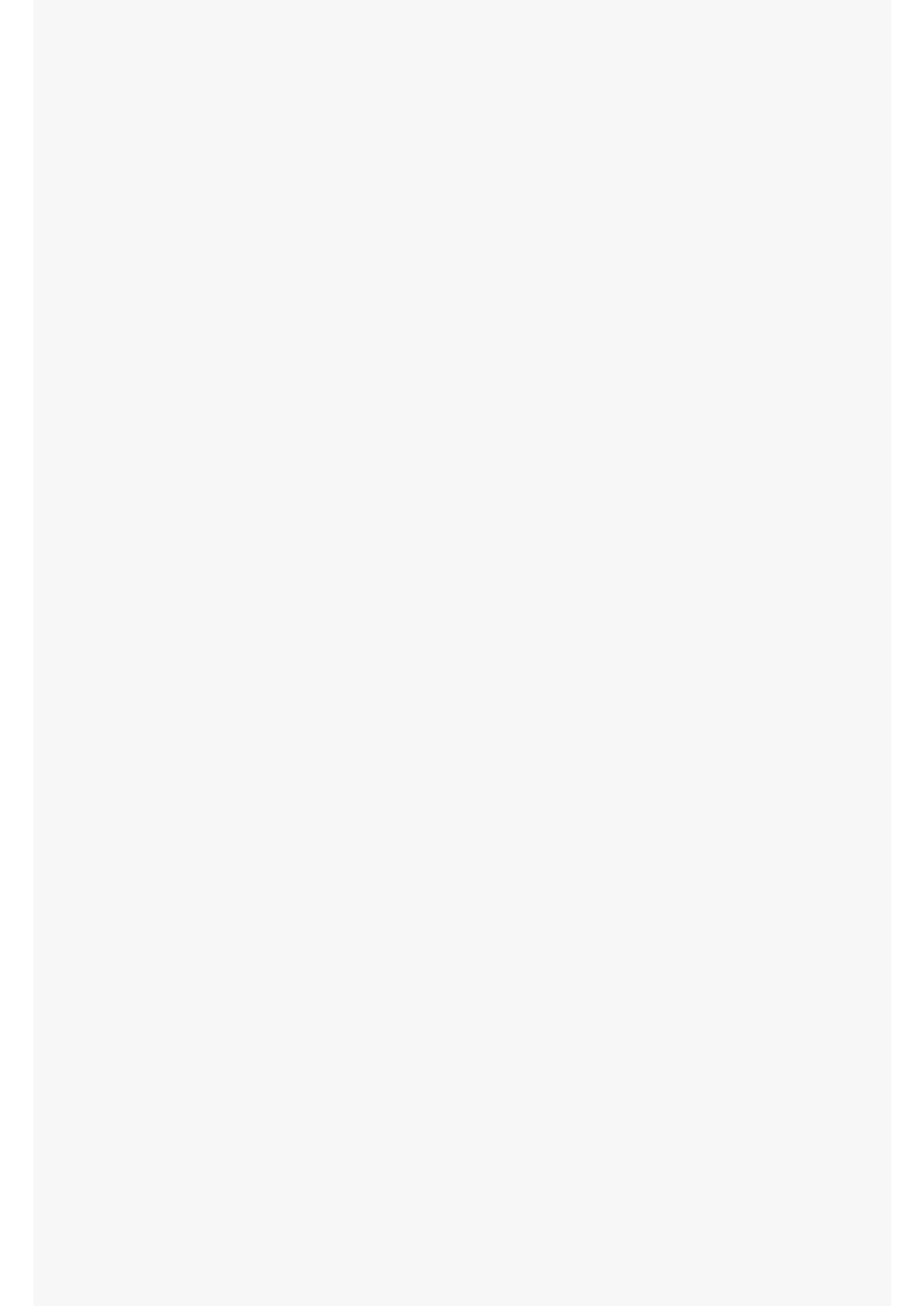


الورقة الأخيرة ٥١ أ / من مصورة شهيد علي





الورقة الأخيرة ٥١ ب / من مصورة شهيد علي



٢ ـ وصف نسخة جـوروم

هذه النسخة توجد في مكتبة جوروم تحت رقم/١٣٩٦ • حجـــم الكتاب ١٧ × ٢٥ سم في ١٩٧ ورقة في كل صفحة ١٥ـ٢٣ سطراً ، وهو مكتوب بخط نسخي ، وقد شارك في نسخه غير واحد • ناسخها مجهون، وقدر الاستاذ الدكتور رمضان ششن في كتابه (نوادر المخطوطات العربية في تركيا ١/١٦٥) أن تاريخ نسخه يرجع الى القرن السادس الهجري•

كتب في وجه الورقة الاولى (كتاب فيه المسائل المشكلة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي الفارسي رحمه الله) • ثم كتب من جهة اليسار ، وقد طمس بعضه (من كتب محمد بن علي) • وفـي آخر النسخة كتب (الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ، سـئل الشيخ ـ أدام الله تأييده ـ عن الوقت الذي عمل فيـه (الاغفال) فقال : عملته في سنة ثماني عشـــرة وثلثمائة ، وذلك بعـــد وفة أبي اسحاق ـ رحمه الله ـ لأنه توفي في سنة ثنتي عشرة ، وتوفي أبو بكر ـ رحمـه الله ـ سنة خمس عشرة ، قال : وعملت (المسائل المشروحة) أيضاً في هذا الوقت في صف شونيز في المسجد المعلق ببغداد في الكرخ • قال ق : هذه المسائل بثلاثة أسماء :

البغدادية ، والمسائل المشروحة ، والمسائل المشكلة) •

٣ ـ منهجي في التحقيـق

١ ـ اعتمدت على نسخة (شهيد علي) وجعلتها أصلا وذلك :

أ ـ لأني لم أحصل على نسخة (جوروم) الا في وقت متأخر جداً•

ب ـ أنّ نسخة (شهيد علي) فيها مسألتان زائدتان على نســـخة

(جوروم) • وهاتان المسألتان هما : (مسألة ٢٧) و (مسألة ٢٩) •

٢ ـ جعلت لكل مسألة رقماً ثبته قبل المسألة •

٣ ـ أشرت الى بداية وجه الورقة بحرف (أ) والى بداية ظهر الورقة بحرف (ب) •

٤ ـ رمزت الى نسخة (شهيد علي) وهي الاصل بحرف (ش) ورمزت الى نسخة (جوروم) بحرف (ج) •

٥ ـ جعلت القوسين المعقوفين للزيادة من (ج) أو الزيادة التي أضفتها أنا اقتضاء للسياق ، مع الاشارة الى ذلك في الهامش •

٦ ـ قابلت بين النسختين ، وأشرت الى الاختلافات بينهما •

٧ ـ قمت بتصحيح كل ما رأيت محرّفاً أو مصحفاً • وأشرت الى ذلك في الهامش •

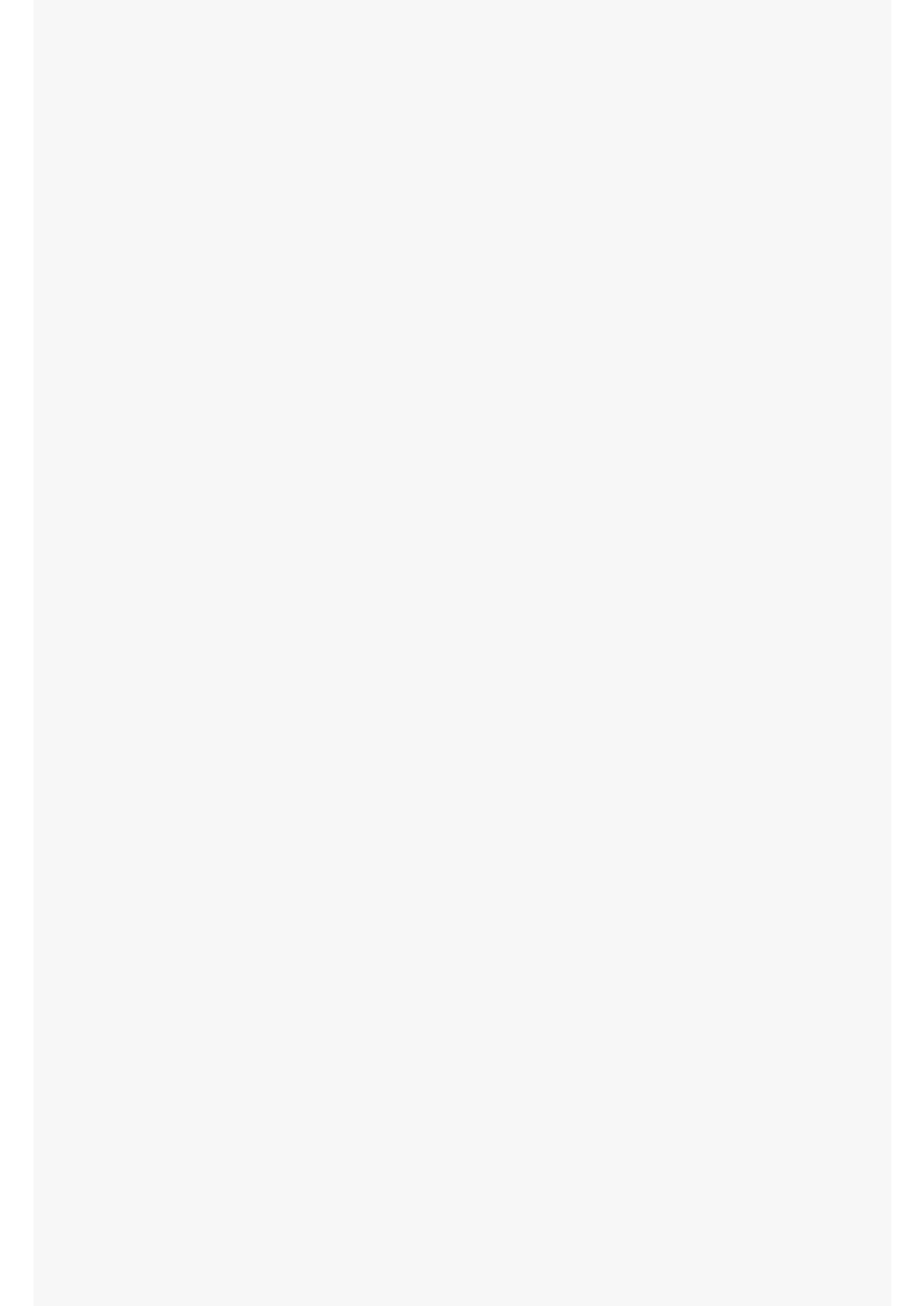
٨ ـ خرجت الشواهد وهي تشمل : الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والأبيات الشعرية ، والأمثال والأقوال العربية •

٩ ـ فسرت الكلمات التي تحتاج الى تفسير •

١٠ ـ ترجمت الاعلام واختصرت على الاسم وتاريخ الوفاة وأشرت الى مصدر واحد أو مصدرين ، وأهملت ترجمة أكثر الشعراء •

١١ ـ عيّنت مكان النصوص التي ينقلها المؤلف من كتب الاقدمين ان توفرت ، مثل : الكتاب ، والمقتضب • ومعاني القرآن للأخفش ومعاني القرآن واعرابه للزجاج •

القسم الثاني ـ النص المحقق



بسم الله الرحمن الرحيم

/ ١ ب

١ ـ مسألة

قالَ سيبويه : زعموا أنَّ أبا عمروٍ[1] قرأَ (يا صالحُ يتنا)[2] ، جَعلَ الهمزةَ ياءً ، ثمَّ لم يَقلبْها واواً . ولم يقولوا هـذا في الحرف الّذي ليسَ منفصلاً[3] ، وهذه لغةٌ ضعيفةٌ ، لأنَّ قياسَ هـذا أنَّ يقولَ : يا غلامِ وْجل[4] .

قال ابو علي أيّده الله :

والقولُ في ذلك : أنَّ الفاءَ مـن (أَتى) همزةٌ ، فإذا أُمِر منه[5] أُدخِلَت همزةُ الوصلِ على الّتي هـي فاءٌ فاجتمعَتْ همزتان فقُلبَت الثانيةُ بحسب الحركةِ التي هي على الأولى ، فصارَ : ايت ، وهذه الهمزةُ إذا اتّصلَ الفعلُ الذي هي فيه بكلامٍ قبلَهُ سَقطَتْ ، فإذا سَقطَتْ ، فلك في التي هـي فاءٌ ضربانِ : إنْ شئتَ تركتَهـا مُبدَلةً ، وإنْ شئتَ حقَّقتَها .

---

(١) في ج (أنّ ابا عمرو بن العلاء) وما أثبتناه أصحّ ، لأنه يوافقُ الكتاب . وهو أبو عمرو بن العلاء واختلف في اسمه ونسبه ، قيل : اسمُهُ زبان وقيل : العريان وقيل : ابو عمرو ، وهو امام البصرة في القراءة والنحو توفي سنة ١٥٤هـ وقيل ١٥٩هـ ، انظر انباه الرواة ٤/١٢٥ .

(٢) الأعراف /٧٧ ، وفي المصاحف (يا صالحُ ائْتِنا) . وقرأ أبو عمرو يا صالح وْتِنا بقلب الفاء واواً ، انظر : البحر المحيط ٤/٣٣١ .

(٣) في ج (ليس متصلا) وهو خطأ في المعنى ، ولا يوافق الكتاب .

(٤) الكتاب ٢/٣٥٨ . وهذه المسألة موجودة في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٢٤٤ .

(٥) في ج (فيه) بدل (منه) وما أثبتناه اصحّ .

أمَّا وجهُ التحقيقِ فإنَّكَ إنَّما كنتَ خفَّفتَ لاجتماعِ الهمزتين ، فلمَّا زالتِ العلَّةُ التي لها أُبدِلَتْ ، عادت محقَّقةً ، هذا وجهُهُ وهو قياسٌ .

إلاَّ أنَّ الوجهَ الآخرَ أشبَهُ بمذاهبِ العربيةِ وطُرُقِها ، ألا ترى : أنَّكَ تجدُ الأفعالَ يلزَمُ بعضَها اعتلالٌ في موضعٍ لعلَّةٍ فإذا زالت تلكَ العلةُ أُجرِيَ السائرُ في الاعتلالِ - وإنْ خلا من العلةِ - مجرى ما فيه العلةُ وذلك نحو : تَعِدُ ، ويُكرِمُ[1] ، ويَقولُ[2] ، وما أشبهَهُ ، فكذلك ينبغي أنْ تتركَ الهمزةَ التي هي فاءٌ في الأمرِ من (أتى) مخففَةً . فهذا حُجَّةُ أبي عمروٍ ، وعلى هذا تحمَلُ قراءتُهُ (يُؤمنونَ)[3] مخففَةً . لم يُخَفِّفِ الهمزةَ من (يُؤمِنونَ) بعدَ أنْ تكلَّمَ بها مخففَةً ، كقولك : جُؤْنَة[4] ، ثمَّ تقولُ : جُونة ، ولكنَّهُ خفَّفَ الهمزةَ في (آمَنَ) لاجتماعِ الهمزتين ، وكذلك في (أُومِنُ) ثمَّ انتظمَ المضارعُ ما في الماضي اللازمِ فيه القلبُ . لاجتماعِ الهمزتين فيه ما خلا همزةَ (أَفعَلَ) الزائدةَ ، فصادَفَ[5] حرفُ المضارعةِ المضمومُ الألفَ المنقلبةَ عن الهمزةِ التي

---

(١) أصله توعِدُ ، حذفوا الواو حملاً على حذفها في : يوعِدُ حيث وقعت الواو بين الياء والكسرة وهذا ثقيل على لسانهم فخففوه بحذف الواو . وكذلك حذفوا الهمزة من يُأكرم حملا على حذف الهمزة في أأكرم ، انظر شرح المفصل ١٠/٥٩ .

(٢) أصله : يقول ، فنقلوا ضمة الواو الى ما قبلها . فأجروا فيه الاعلال لاجرائهم الاعلال في الماضي ، انظر شرح المفصل ١٠/٦٥ .

(٣) البقرة /٣ . كان أبو عمرو اذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة لم يهمز كلَّ همزة ساكنة مثل : يؤمنون ويؤمن . انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص/١٣١ .

(٤) الجؤنة : سلة مستديرة مغشاة ادما ، يجعل فيها الطيب والثياب . اللسان مادة جان .

(٥) في ج (فصارت) وهو خطأ في المعنى .

هي فاءٌ ساكنةٌ ، فقلبَها واواً ، فخفَّفَ (يؤمنون) على هذا اتباعاً لبعضِ الفعلِ بعضاً . لا على التخفيفِ في (جؤنة) وإنْ كانتِ اللفظتانِ متفقتينِ ، فعلى هذا أيضاً لم يُحقِّقِ الهمزةَ في [ايتنا من قولك][1] : يا صالحُ ئتِنا ، ولم يقلبِ الياءَ المنقلبةَ عن الهمزةِ التي هي فاءٌ واواً ، وإنْ كانتْ ساكنةً مضموماً ما قبلَها وشبهَها بقِيل [في الاشمام][2] .

فقال سيبويه : هذه لغةٌ رديئةٌ يلزمُ من قالَها أنْ يقولَ : يا غلامِ وْجَل . يُريدُ أنَّه لا يقلبُ الياءَ الساكنةَ المضموم ما قبلَها واواً كذلك لا يلزمُهُ إلاّ أن يقلبَ الواوَ الساكنةَ المكسورَ ما قبلَها ياءً ، وهذا الذي ألزمَهُ إيَّاه في قراءتِهِ (يا صالحُ يْتِنا) من قولهِ : يا غلامِ وْجَلْ لا يقولُهُ أحدٌ .

وأخبرني أبو بكرٍ محمدُ بن السريّ[3] ، قالَ : أخبرنا أبو العباس[4] أنَّ أبا عثمان[5] قال : لا يلزمُ أبا عمروٍ . ما ألزمَهُ سيبويه من قولهِ : يا غلامِ وْجَل ، وذلك أنَّه قاسَ قولَه (يا صالحُ يْتنا)

---

(1) زيادة من ج . لأنَّ المعنى يقتضي ذلك .

(2) زيادة من ج أثبتناها لبيان وجه الشبه بين : قيل ، ويا صالح يتنا . والاشمام : أن يشم الفاء الضمة ، ليدل على أنَّ الأصلَ الضمّ .

(3) هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج ، توفي سنة ٣١٦هـ ، انظر انباه الرواة ١٤٥/٣ وبغية الوعاة ١٠٩/١ .

(4) هو ابو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد ، توفي سنة ٢٨٥هـ ، انظر أنباه الرواة ٢٤٧/٣ وبغية الوعاة ٢٦٩/١ .

(5) هو أبو عثمان ، بكر بن محمد بن بقيّة توفي سنة ٢٤٨هـ . انظر أنباه الرواة ٢٤٦/١ وبغية الوعاة ٤٦٣/١ .

على شيءٍ موجودٍ مثلُه ، وذلك قولُهم : قِيلَ ، وسِيقَ[1] . وليس في الكلام متصلِه ولا منفصلِه مثلُ : يا غلامِ وجَل ، لا مخفَّف[2] الحركةِ ولا مَشْمومَها فلا يَلزمُهُ : يا غلامِ وْجَل ، وقد ثبت قولُهُ : (يا صالحُ يتنا) قياساً على ما ذكرناه .

قلتُ أنا : فالقراءةُ بتخفيفِ الهمزةِ وإبدالِها في قولِه تعالى : (ومِنهُم مَنْ يقولُ ائْذَنْ لي)[3] مثلُ : (يا صالحُ يتنا)[4] و (فَلْيُؤدِّ الَّذي اؤْتُمِنَ)[5] وما أشبهَ هذا أقوى عندي ٢ أ / في العربيةِ ، لما ذكرت . وأمَّا قولُهُ : (فَأْتِنا بِما تَعِدُنا)[6] و (فَأْتِ بآيةٍ)[7] ونحو هذا من المفتوحِ [فليسَ كذلك][8] .

---

(١) في كلِّ فعل ماض مجهول معتل العين ثلاث لغات فتقول : قيل وبيع بالياء وكسر ما قبلها وهي الجيدة ، وتقول : قيل وبيع بالاشمام ، وقول وبوع بالواو . انظر شرح المفصل ٧٤/١٠ .

(٢) في ش (لا مخفَّفة الحركة) وما أثبتناه من ج أوفق لمقتضى العبارة .

(٣) التوبة /٤٩ .

(٤) (مثال يا صالح ئتنا) ساقطة من ج .

(٥) البقرة /٢٨٣ .

(٦) الاعراف /٧٠ .

(٧) الشعراء /٢٥٤ .

(٨) ساقطة من ش أثبتنا ها من ج لأنَّ سياق المعنى يقتضي ذلك .

٢ ـ مسألة

ذكرَ سيبويه قولَهم : عِزْوِيت ، في إثرِ كَلِمٍ[١] ، التاءُ فيها زائدةٌ ليست من أصولِ الكلمِ فقالَ : وكذلك عِزْوِيت ، لأنَّهُ ليسَ في الكلامِ فِعْوِيل"[٢] .

قال أبو علي أيّده الله :

فقلتُ أنا في شرحِ ذلكَ : لا يخلو قولُهم : عِزْوِيت[٣] ، من أنْ يكونَ وزنُهُ : فِعْلِيت ، أو فِعْوِيل ، أو فِعْلِيل ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ فِعْوِيلا ، لأنَّ (فِعْوِيلا) بناء لم يَجيءْ في الأمثلةِ الأصليةِ ، ولا في المزيدِ فيها ، فلا يجـوزُ إذاً أنْ تجعلَـهُ (فِعْوِيلا) وإنْ جعلتَهُ (فِعْلِيلا) حكمتَ بأنَّ الواوَ أصليةٌ ، لأنَّهـا اللامُ الأولى من البناءِ ، ولم تَجيء الواوُ أصليةً في الرُّباعيِّ إلاَّ فيما كانَ مضاعفاً نحو : الوَعوَعة[٤] ، والوَحوَحة[٥] . فالواوُ في الرُّباعيِّ إذا كانَ من هذا النحوِ أصليةٌ ، وليسَ (عِزويت) كذلـك ، فيُحكَمَ بأنَّ الواوَ أصليةٌ فيه . فإذا لـم يَجُـزْ أنْ يكونَ على الوزنين اللذين

(١) في ش (كلام) واثبتنا ما في ج لأن الزيـادة وقعت في كلمـات متعددة وليس في كلام .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٨/٢ .

(٣) عزويت : موضع ، انظر جمهرة اللغة ٢٢١/٣ .
وذكر ابن خالويه في كتاب (ليس) ص/٣٧ : ليس احد من أهل اللغة والنحو عرف تفسير (غزويت) وهو في كتاب سـيبويه ما عرف الجرمي ولا المبرد ، فسمعت أبا بكر بن الخياط يقول : سألت ابا العباس ثعلبا عن (عزويت) فقال يـروى بالعـين (عزويت) وهـو القصير . وقال ابو الفتح عثمـان ابن جني (عزويت) هي الداهية . المصنف ٢٨/٣ .

(٤) الوعوعة : اصوات الكلاب وبنات آوى . اللسان مادة : وعع .

(٥) الوحوحة : صوت مع بحح . اللسان مادة : وحح .

تقدَّما[1] ثبت أنَّهُ فعليت ، فالواوُ لامٌ مثلُ : عفريت[2] ولم يَجُزْ أنْ نَحكُمَ بأنَّ التاءَ لامٌ ، لأنّا لو فعَلْنا ذلك لم يخلُ من أنْ نَجعلَه (فِعْويلا) ، أو (فِعْليلا) ، وقد تَقدَّمَ أنَّهُ لا يجوز أنْ يكونَ على هذين الوزنين •

ونُبيِّن وزنَ هذه الكلمة من جهةٍ أخرى •فنقولُ : إنَّ فيها حرفين من حروفِ الزيادة[3] يحتاجُ في معرفةِ الزائدِ منهما الى نظر - فأمَّا المَدَّةُ التي بينهما فكونُها زائدةً بيِّنٌ - لا يخلو الحرفان من أنْ يكونَ أحدُهما زائداً والآخر أصلاً أو يكونا جميعاً زائدَين[4] • أو يكونا جميعاً أصليين •

فلا يَجوزُ أنْ يكونا جميعاً زائدين ، لأنّا إنْ حكمنا بزيادتهما أبقَينا الكلمةَ على حرفين والأسماءُ المُتمكّنةُ والأفعالُ المأخوذةُ منها لا تكونُ على أقلَّ من ثلاثة ، ولا يجوزُ أنْ يكونا جميعاً أصليين ، لأنّا لم نَجدْ الواوَ في الرُباعيِّ أصلاً إلاّ فيما كانَ منهُ مضاعَفاً ، فقد ثبتَ أنَّ أحدَهما زائدٌ والآخرُ أصلٌ ، ولا يخلو من أنْ يكونَ الزائدُ الثانيَ أو الأوّلَ • فلا يجوزُ أنْ يكونَ الأوّلَ ، لأنّا إنْ جعَلنا الزائدَ الأوّلَ جعَلنا وزنَ الكلمةِ (فَوِيلا) وهو بناءٌ لم يجِئْ عليهِ الكلِمُ الأصليةُ الحروفِ ، ولا ذواتُ الزيادةِ فثبتَ أنَّ الزائدَ [هو][5] الثاني ، وأنَّ وزنَهُ :

---

(١) في ج (بعدما) وهو خطأ لانه لا يتفق مع سياق الكلام •

(٢) العفريت من كل شيء المبالغ • اللسان مادة : عفر ، قال ابو الفتح عثمان ابن جني (عفريت) واحد الشياطين ، انظر المنصف ٢٨/٣ •

(٣) أحرف الزيادة عشرة أحرف مجموعة في قولك (اليوم تنساه) أو (سألتمونيها) •

(٤) (أو يكونا جميعا زائدين) ساقطة من ج •

(٥) زيادة من ج أثبتناها لانها أقوى من حيث التركيب اللفظي •

فِعْليت .

فَأمّا (كِبْريت)[1] فَوزنُهُ : فِعْليل ، مثل : قِنْديل[2] . ولم يَجعلْهُ مثلَ : عِفْريت ، لأنَّ التاءَ لا تَجعلُها في البناءِ الذي تَجيءُ فيه زائدة[3] إلاّ بِثَبَتٍ ، وليس يَثبُتُ لكَ أنَّ التاءَ في (كِبْريت) زائدةٌ باشتقاقِكَ منهُ شيئاً تَسقُطُ فيه التاءُ ، كما ثَبَتَ بالاشتقاقِ من العفريت : عِفْرٌ ، فعلمتَ لمّا جاءا جميعاً بمعنى[4] ، أنَّ التاءَ زائدةٌ وكما علمتَ بقولِهم : العَنكبا ، أنَّ التاءَ في (العَنكبوت) زائدةٌ .

ولم يكنْ (فِعْليل) أيضاً بناءَ اسم يجيءُ في الأصولِ مثلُهُ ، بل قد جاءَ في بناءِ الأسماء والصِّفات[5] فإذا لم يُشتَقَّ من (كبريت) ما تَسقُطُ منهُ التاءُ ولم يكنْ بناؤُهُ بناءً لم يجيءْ في الأبنية[6] الأصليةِ مثلُهُ ، وكانت التاءُ إذا جاءتْ في بناءٍ لم تَحكمْ بزيادتِها إلاّ بثَبَتٍ ، ثبتَ أنَّ التاءَ في (كبريت) أصليةٌ غيرُ زائدةٍ .

---

(١) جمهرة اللغة ٣/٢٩٥ قال ابن دريد فامّا (كبريت) فليس بعربيّ محض ، وقد قال الراجز رؤبة :
هل ينجيني حلف سختيت ... او فضة او ذهب كبريت
والكبريت من الحجارة الموقد بها ، اللسان مادة : كبرت .

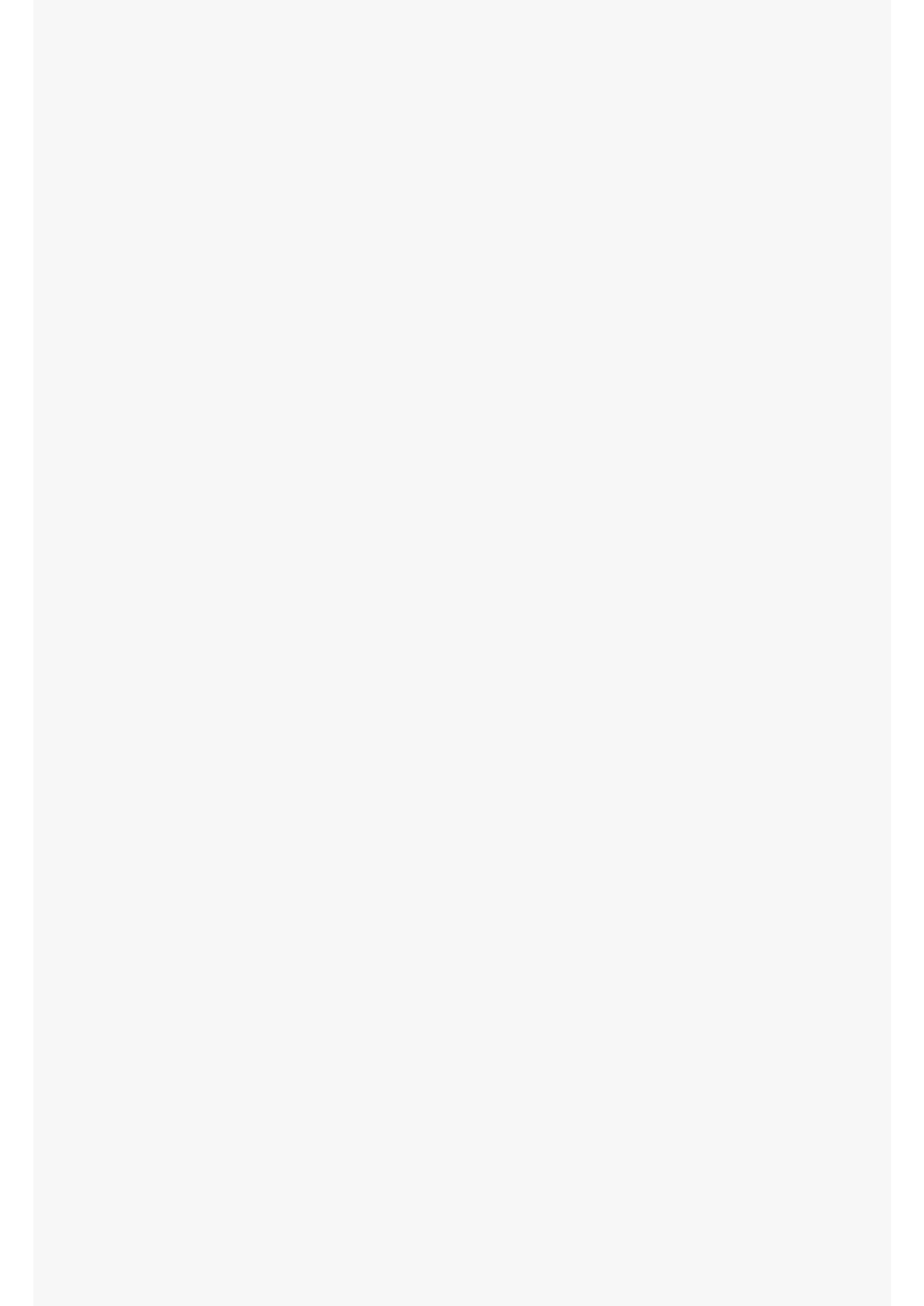
(٢) القِنديل بالكسر معروف وهو مصباح من زجاج ، انظر : تاج العروس مادة : قندل .

(٣) في ج (زيادة) وما اثبتناه أوفق من حيث تركيب العبارة .

(٤) اي جاء العفريت وعفر بمعنى واحد ، قال في اللسان مادة : عفر : رجل عفر ، وعفرية ، ونفرية ، وعفارية ، وعفريت بين العفارة خبيث منكر داه . فالعفريت مشتق من عفر .

(٥) ففي الاسماء مثل : خِنزير ، وحِليت ، وفي الصفات : صهميم ، وصنديد . انظر : الكتاب ٢/٣٢٦ .

(٦) في ش (الامثلة) وما في ج اصح ، لأنه موافق لما جاء في كتب الصرف .



٣ ـ مسألة

قالَ سيبويه : إذا التقتِ الواوانِ أوّلاً أبدلْتَ الأولى همزةً ولا يكونُ فيها إلاّ ذلك[١] .

قال أبو علي أيّده الله :

قلتُ أنا : الواوانِ إذا اجتمعتا[٢] في أوّلِ كلمةٍ ، فاجتماعُهما على ضربين : أحدُهما : أنْ تكونَ الواوُ الثانيةُ فيه مدّةً ولا تكونَ واواً في كلِّ أحوالِ الكلمةِ ، كبنائِكَ من (وَعَدَ) فعلاً على وزنِ (ضُورِبَ) نحو : ووعدَ ، فانّكَ في قلبِ الأولى همزةً بالخيارِ كما أنّكَ في همزةِ (أُقِّتَتْ)[٣] بالخيارِ فانْ همزْتَها فقلتَ : أُورِيَ[٤] فلستَ[٥] تُهمزُها من حيثُ همزُ[٦] الأولى [و][٧] لكن من حيثُ ابدلتُ [الواو التي][٨] ٢ ب / في (وُجُوهُ)[٩] ونحوِهِ ، ومَنْ صحّحَ ولم يُبدِلْ ، فمِنْ حيثُ صحّحَ التي في

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٦ .

(٢) في ش (اجتمعا) وما في ج اولى بالاثبات .

(٣) المرسلات /١١ قرأ ابو عمرو وحده (وقّتت) بواو . انظر : كتاب السبعة في القراءات ص/٦٦٦ .

(٤) مثّل بأوري ، والأولى أن يمثّل بأوعِدَ . لأنه قال : كبنائِكَ من وَعَدَ فعلا على وزن ضورب نحو : ووعد .
وقد فسّر ابن جنيّ في المنصف ٣/٣٦ ، ووري أي : ستر ، ومنه توارت بالحجاب أي : استترت .

(٥) في ج (فليس) وما في ش أصح لأنّ قبل هذه الكلمة : (فقلت أوري) .

(٦) (همز) ساقط من ج .

(٧) زيادة من ج ، أثبتناها والسياق يؤيدها .

(٨) زيادة من ج أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٩) آل عمران /١٠٦ .

(وُقِّتَتْ) وهذه الواوُ الثانيةُ لا يُعتَدُّ بها ، لأنَّها لا تلزَمُ ، ألا ترى : أنَّكَ إذا بنيتَ الفعلَ للفاعلِ قلتَ : واريْ ، فلم تلزَمِ الواوُ .

فإنْ قلتَ : فهل يوجدُ حرفٌ لا يُعتدُّ به ، لأنَّهُ غيرُ لازمٍ كما لم يَعتَدَّ بهذه الواوِ الثانيةِ لمَّا كانتْ غيرَ لازمةٍ ؟

فقد وجدنا غيرَهُ من الحروفِ لمَّا كانتْ غيرَ لازمةٍ لم يُعتدَّ بها وذلك تاءُ التأنيثِ في مثلِ : قائمةٍ ، لمَّا كانتْ غيرَ لازمةٍ لهذا البناءِ لزومَ ألفِ التأنيثِ نحو : حبلى ، لم يُعتدَّ بها ولو اعتُدَّ بها لم تَصرَفْ (قائمةٌ)[1] لأنَّهُ كانَ يجتمعُ في الاسمِ علَّتانِ ، إحداهُما : الوصفُ ، والأخرى : علامةُ التأنيثِ ، والعلَّتانِ إذا اجتمعتا في اسمٍ منعتاه الصَّرفَ فلو اعتددتَ بالتاءِ ها[2] هنا لم تَصرِفْ (قائمةً) في النكرةِ ، وصرفُهُم لها يدلُّ على أنَّها لم يُعتدَّ بها فكما أنَّه[3] لم يُعتدَّ بهذه التاءِ ، لأنَّها غيرُ لازمةٍ كذلكَ لم يُعتدَّ بالواوِ الثانيةِ من (ووري) ونحوها ، لأنَّها غيرُ لازمةٍ .

والضربُ الآخرِ وهو الذي الواوُ الثانيةُ فيه لازمةٌ[4] لا تنقلبُ يلزَمُ قلبُ الواوِ الأولى فيه همزةً ، لأنَّكَ كنتَ في قلبِ الواحدةِ المضمومةِ بالخيارِ فلمَّا اجتمعَ اثنانِ لزِمَ القلبُ ولم يَجزْ غيرُهُ وذلك قولُكَ في تكسيرِ (واصلٍ) وتصغيرِهِ : أواصلُ ، وأُوَيصِلُ . ومن هذا البابِ قولُهم : أولى ، وقد كنَّا شرَحناه[5] ونَزيدُ في شرحِهِ ونَذكرُ

---

(١) (قائمة) ساقطة من ج .
(٢) (ها) ساقطة من ج .
(٣) (أنّه) ساقطة من ج .
(٤) في ش (لازم) واثبتنا ما في ج ، لانها جاءت بالتأنيث على قوله (الثانية) السابقة .
(٥) لم يشرحه في هذا الكتاب الا في هذه المسألة .

قولَ بعضِ أهلِ النحوِ فيه ونُبيِّنُ سهوَهُ .

(أول)[1] وزنه : أفْعَل ، فالهمزةُ[2] فيه زائدةٌ والفاءُ والعينُ جميعاً من موضعٍ واحدٍ كما أنَّ الفاءَ والعينَ في قولِكَ : دَدَنٌ[3] ، وكوكب ، من موضعٍ واحدٍ . فإذا جمعتَ (أوَّل) مُكسَّراً قلتَ في جمعِهِ : أوائِل .

فإنْ قالَ قائلٌ : ما هذه الهمزةُ ؟ قلتُ : إنَّها مُنقلِبةٌ من الواوِ التي هي عينٌ وإنَّما قُلِبَتْ همزةً لوقوعِها بعدَ ألفِ الجمعِ قريبةً من الطرفِ ومثـلُ [ذلكَ][4] قولُكَ لـو كسَّرتَ سيِّداً : سيائد ، فتُبدِلُ من الواوِ التي هي عينٌ في قولِكَ : سَيْود ، همزةً لمـا ذكرناه ، وكذلك لو كانَتْ بدلَ الواوِ في هذا الموضعِ ياءٌ لفعلتَ بها من إبدالِ الهمزةِ منها ما فعلتَ بالواوِ ، والعلَّةُ فيها وقوعُها بعدَ ألفِ الجمعِ وقربُها من الطرفِ .

قالَ المازني : سألتُ الأصمعي[5] عـن : عَيِّـلٍ ، كيـفَ جمعَهُ[6] العربُ ، فقالَ : عَيائِل . فهذا[7] مثلُ ما ذكرنا .

---

(١) في ش (وأول) . والواو ساقطة من ج ، فاسقطناها لزيادتها .

(٢) في ش (والهمزة) وفي ج (فالهمزة) اثبتنا ما في ج ، لأن السياق يقتضي ذلك .

(٣) الددن والدد محذوف من الددن : اللهو واللعب . انظر : اللسان مادة : ددن .

(٤) زيادة من ج . اقتضاها السياق .

(٥) هو عبدالملك بن قريب ابو سعيد الأصمعي توفي سنة ٢١٠هـ . انظر انباه الرواة ٢/١٩٧ .

(٦) في ج (كيف يجمعه العرب) . وفي المنصف ٢/٤٤ (كيف تكسره العرب) . والعيل واحد العيال ويجمع على عيائل . انظر اللسان مادة : عيل .

(٧) في ش (هذا) وأثبتناه ما في ج لأن السياق يقتضي ذلك .

ولو وقعت الواوُ والياءُ بعدَ ألفِ الجمعِ بعيدةً من الطرفِ لم يَلزَمْ همزُها . لو جمعتَ طاووساً[1] ، وناووساً[2] ، وسايوراً[3] لقلتَ في جمعِها : طَواويس ، ونَواويس ، وسَوايير ، فلم تَهمِزْ شيئاً من ذلكَ ، لبُعدهِ من الطرفِ وإنْ وقعَ بعدَ ألفِ الجمعِ . فهذا يدلُّكَ على أنَّ العلَّةَ في قلبِ هذه الحروفِ في هذا الضربِ من الجمعِ ما تقدَّمَ من وقوعِها قريبةً من الطَّرفِ .

ف (أوَّل) هذا الذي ذكرنا موجودٌ فيه ، فلذلك أبدلَ العينْ فيه همزةً ، وأصلهُ : أوْوَل ، مثلُ : أحْمَر ، فأدغِمَ الأولُ في الثاني ، لأنَّ الحرفينِ مثلانِ والأولُ ساكنٌ .

وأمَّا (أولى) فالهمزةُ فيه أصليَّةٌ وهي فاء الفعلِ ، والأصلُ : وولى ، إلاَّ أنَّ الواوَ الأولى لزِمَ قلبُها ، لأنَّ الواوَ الثانيةَ لازمةٌ . فهذه الهمزةُ إنَّما هي منقلبةٌ عن واوٍ هي فاءٌ ، وانقلبَتْ لاجتماعِ الواوينِ ولزومِهما . وإنْ كانتْ الثانية مدَّةً[4] .

---

(1) همزة طاؤوس ، بدل من واو لقولهم : طواويس . اللسان مادة : طوس .

(2) الناووس مقابر النصارى : إنْ كان عربيا فهو فاعول اللسان مادة نوس .

(3) سايور : فاعول ، من ساريسير سيرا . انظر المنصف ٣/٥٣ ، ولم أجد هذه الكلمة بهذا الوزن في المعاجم .

(4) يقصد بهذه العبارة : أنَّ الواوين متى اجتمعتا اولا في كلمة يلزم قلب الاولى همزة بشرط ان تكون الواو الثانية لازمة ثابتة في احوال الكلمة ، ولو كانت هذه الواو مدة . فلهذا لم يلزم قلب الواو الاولى من : ووري ، لعدم لزوم الواو الثانية . مع كونها مدة .

وزَعمَ بعضُ الناسِ[1] أنَّ (أوَّل) مأخوذٌ من : آل يَؤول أولاً ، إذا رجَعَ • وهذا التقديرُ في (أوَّل) لا يَصِحُ من جهةِ التصريفِ ، لأنَّ (أوَّل) لو[2] كانَ مأخوذاً من : آل يؤولُ ، لوجبَ أنْ يُقالَ فيه : أأول ، وإنَّما كانَ يجبُ فيه هذا ، لأنَّـهُ لو كانَ كذلك اجتمعَ همزتانِ أوَّلاً في كلمةٍ •

٣ أ / أمَّا الأولى فالزائدةُ لـ (أفعَلَ) وأمَّا الثانيةُ فالأصليَّةُ التي هي فاءُ الفعلِ ، فإذا اجتمعَ همزتانِ في كلمةٍ وكانتِ الثانيـةُ ساكنةً لزِمَ ابدالُها بحسبِ الحركةِ التي علـى[3] الأولى ، فكانَ يَلزَمُ أنْ تُبدَلَ الثانيةُ من (أأول) ألفاً ، كما أبدلَتِ التي فـي (آدم) وأمَّا الواوُ التي[4] في (آوَل) فوجَبَ أنْ تَصِحَّ لسكونِ ما قبلَها كما تَصِحُّ في (عاوَد) و (قاوَل) ونحوِهِ ممـا يُسكَّنُ ما قبلَه ، ويكونُ غيرُ جارٍ على شيءٍ ، وليسَ اللفظُ به كما لزِمَ ، لأنَّهُ يُقالُ : أوَّل •

---

(١) وقد اختلف في اصل : أوّل • فقد نقل ابن جني في المنصف ٢/٢٠٢ أن ثعلبا حكى عن الفراء أنّ أوّل يجوز ان يكون اصله: أوأل ، أو أأول ، ثم قال : والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين • وقال ابن دريد في الجمهرة ٣/٣٦٣ : وأوّل فوعل • وفي تهذيب اللغة للازهرى من اللغويين من يقول : تأسيس بناء أوّل من همزة وواو ولام يعني : اول • ومنهم من يقول تأسيس بناءه من واوين بعدهما اللام ، يعني وول كما هو رأى أبي علي • انظر تهذيب اللغة ١٥/٤٥٥ ـ ٤٥٦ • واللسان مادة : وأل •

(٢) في ش (لمّا) بدل (لو) وما اثبتناه من ج اصح لان الكلام مبنى على الشرط • و (لو) تفيد الشرط •

(٣) في ج (هي) بدل (على) وهو خطأ •

(٤) (التي) ساقطة من ج •

وممَّا يدلُّكَ على أنَّهُ غيرُ مأخوذٍ من (أول) تركُ العربِ أخذَ الفعلِ منه[1] ، كما تركوا أخذَه من (يوم) و (ويح) ، و (ويل) وما أشبهَهُ ، لِما كانَ يلزَمُ من الاعتلالِ . ولو كانَ مأخوذاً من (أول) لصُرِفَ فعلُهُ ، لأنَّ ما كان كذلك غيرُ متروكٍ أخذُ الفعلِ منه .

ألا ترى : أنَّهُ قد صُرِفَ (أويت)[2] والهمزةُ منه فاءٌ والواوُ عينٌ . ولعلَّ القائلَ بهذا غلطَ لقولِهم : أولى ، فشبَّه الهمزةَ المنقلبةَ عن الفاءِ التي هي واوٌ بالهمزةِ التي هي في نفسِها أصلٌ غيرُ منقلبةٍ عن شيءٍ وقد بيَّنَّا ذلكَ والسببَ الذي من أجلِهِ قُلِبَت هذه الواوُ همزةً .

(١) يعني أنّ العرب تركوا اخذ الفعل من أوّل ، ولم يتركوا اخذ الفعل من أول .

(٢) أويت منزلي ، والى منزلي عدت . انظر : اللسان مادة : أوا .

٤ ــ مسألة

قالَ سيبويه : سألتُ الخليلَ عن (فُعْلٍ) من (وأيتُ)[١] . فقالَ : وُؤْيٌ كما ترى . فسألته عنها[٢] فيمن خفَّفَ الهمزة. فقالَ : أويٌ كما ترى ، فأبدلَ من الواوِ همزةً . وقالَ : لا بدَّ من الهمزةِ ، لأنَّهُ لا يلتقي واوانِ في أوَّلِ الحرفِ .

قالَ أبو عثمان[٣] : الذي قالَ الخليلُ عندي خطأٌ . وذلكَ أنَّ الواوَ الثانيةَ منقلبةٌ من همزةٍ . فأنا أنوي الهمزةَ فيها ، ولكن أجيزُ أنْ تُبدَلَ الهمزةُ ، لأنَّ الواوَ مضمومةٌ وليسَ البدلُ لازماً . ولو لم يكنْ أصلُها الهمزُ لم يلزَمْ الابدالُ ، لأنَّ الثانية مدَّةٌ مثلُ : ووُريَ ، إذا أردتَ : فوعل ، من (واريتُ) .

قلتُ أنا : الدليلُ على أنَّ قلبَ الواوِ التي هي فاءٌ همزةً لا يلزَمُ من حيثُ لزِمَ قلبُها في (أُوَيصل) ونحوه . أنَّ الواوَ الثانيةَ من (ووي)[٤] مخفَّفةٌ من همزةٍ هي منويَّةٌ . فكما أنَّ الهمزةَ المخفَّفةَ لو كانتْ محقَّقةً لم يلزَمْ قلبُ الواوِ التي هي فاءٌ

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٦ . الوأى : الوعد وفي حديث وهب : قرأت في الحكمة أنّ الله تعالى يقول : انّي قد وأيت على نفسي أن اذكر من ذكرني . انظر اللسان مادة : وأى .

(٢) في ج (فيها) بدل (عنها) وما اثبتناه في ش أصحّ لأنه يوافق الكتاب .

(٣) لم اعثر على قول ابي عثمان في المنصف ولا في غيره من المراجع التي نقلت عن ابي عثمان .

(٤) في ج (وودي) وهو تحريف .

همزةً إلاّ مِن حيثُ يلزمُ قلبُها في (وجوه)[1] كذلكَ إذا خُفّفت الهمزةُ لم يلزمْ قلبُها إلاّ من ذلكَ الموضعِ ، لأنّها إذا كانتْ منويّةً فكالمُحقّقة[2] كما أنّ الضمّةَ لمّا كانتْ منويّةً في (لقَضْوَ الرجلُ)[3] كانتْ بمنزلتِها ثابتةً . ويدلُّ أيضاً على أنّ الهمزةَ وإنْ كانتْ مخفّفةً فهي كالمحقّقةِ ، أنّ مَن خفّفَ (رويا)[4] لم يقلبْها ولم يُدغمْها في الياءِ كما لا يُدغمُها محقّقةً فيها وهي اللغةُ الفاشيةُ الجيّدةُ .

ومن قالَ : رُيّا ، فأدغمَ وقلبَ لزمَهُ أنْ يقولَ : أُويٌ ، فيُبدلَ من الواوِ[5] همزةً لأنّهُ جعلَها[6] ـ وإنْ كانَ أصلُها الهمزةَ ـ بمنزلةِ الواوِ المحضة فعلى هذا يقولُ : أُويٌ ، وهو ضعيفٌ . ويلزمُ عندي من قلبَ الفاءَ همزةً لتنزيلهِ الواوَ منزلة غيرِ المُنقلبِ عن شيءٍ أنْ يُدغمَها في الياءِ بعدَ أنْ يقلبَها من حيثُ قلبَ الفاءَ همزةً لها .

فأمّا قولُ أبي عثمان في (ووي) أنّهُ لو لم يكنْ أصلُها الهمزَ لم يلزمِ الابدالُ ، يعني : إبدالُ الفاءِ همزةً ، واعتلالُهُ لذلكَ بأنّ

---

(1) وهو جواز قلب كلّ واو مضموم أولا همزة . مثل : وجوه ، ووقّتت . انظر المنصف ١/٢١٢ .

(2) في ش (فالمخفّفة) وما في ج اصحّ معنى لانّ ما تكون منويّة لا تكون كالمخففة بل تكون كالمحقّقة .

(3) فلا تردّ الواو الى الياء وان سكّن ما قبلها ، لأن الضمّة قبل الواو منويّة انظر المنصف ٢/١٢٥ .

(4) في رؤيا اربعة لغات : رؤيا بالتحقيق ، ورُويا بالتخفيف ، ورُيّا بالادغام وضم الراء ، ورِيّا بالادغام وكسر الراء . انظر المنصف ٢/٢٦ ـ ٣١ .

(5) المراد من هذه الواو هي الواو الاولى من : وأيت .

(6) الضمير من (جعلها) يعود الى الواو الثانية وهي عين الفعل من : وأيت ، منقلبة عن همزة .

الثانيةَ مدَّةً ، مثلُ : ووري[1] ، إذا أردْتَ فوعلَ من (واريتُ) فلا يستقيمُ ، لأنَّ هذه الواوَ الثانيةَ من (ووي) لو لم يكن أصلُها همزةً لوجبَ أنْ تبدلَ الأولى همزةً مع كونِ الثانيةِ مدَّةً ، وإنْ لم يجبْ أنْ يُبْدلَ الأولى من (ووري) همـزة[2] ، لأنَّ الواوَ الثانيةَ من (ووي)[3] لو لم يكنْ أصلُها الهمزُ لكانَ عينـاً فكانَ ٣ ب/ يلزَمُ قلبُ الأولى همزةً ، لأنَّ الثانيةَ كانتْ تكونُ أصـلاً لازمـاً .

ألا ترى : أنَّهم قد قَلبوا الأولى همزةً من قولِهم : أولى ، وإنْ كانتْ الثانيةُ مدَّةً ، فكذلك كانَ يلزَمُ أنْ تُقلبَ الواوُ الأولى من (ووي)[4] همزةً لو لم يكنْ أصلُ الثانيةِ الهمزةَ . وهـذا بيِّنٌ جداً ، وإنَّما لم تُقلَبِ الأولى من (ووري) ونحوِهِ ، لأنَّ الثانيـة ليستْ بلازمة . ألا ترى أنَّها تَنقلبُ ألفاً في (واري) ف (ووي) لم يكنْ يَشبَهُ (ووري) لو كانتِ الواوُ الثانيةُ من (ووي) أصلاً غيرَ منقلبةٍ عن الهمزة[5] لأنَّها لو كانتْ كذلـكَ لكانتْ لازمـةً كلزومِها في (أولى)[6] ولم تكنْ تَنقلبُ ألفاً كما تَنقلبُ التي في (ووري) فـ (ووي) و (ووري) وإنْ اجتمعَ في كلٍّ واحـدٍ[7] منهما واوانِ ، الثانيةُ مـن كلٍّ واحـدٍ منهما مـدَّةٌ ، فهما يفترقانِ للانقلابِ وغيرِ الانقلابِ . والمعتبرُ هذا لا المدُّ فقطْ .

(١) في ش (ووي) . وما أثبتناه من ج لأنه يوافق قوله (واريت) الآتـي .

(٢) (مع كون الثانية مدّة ، وإن لم يجب أنْ يبدل الأولى من ووري همزة) ساقطة من ج .

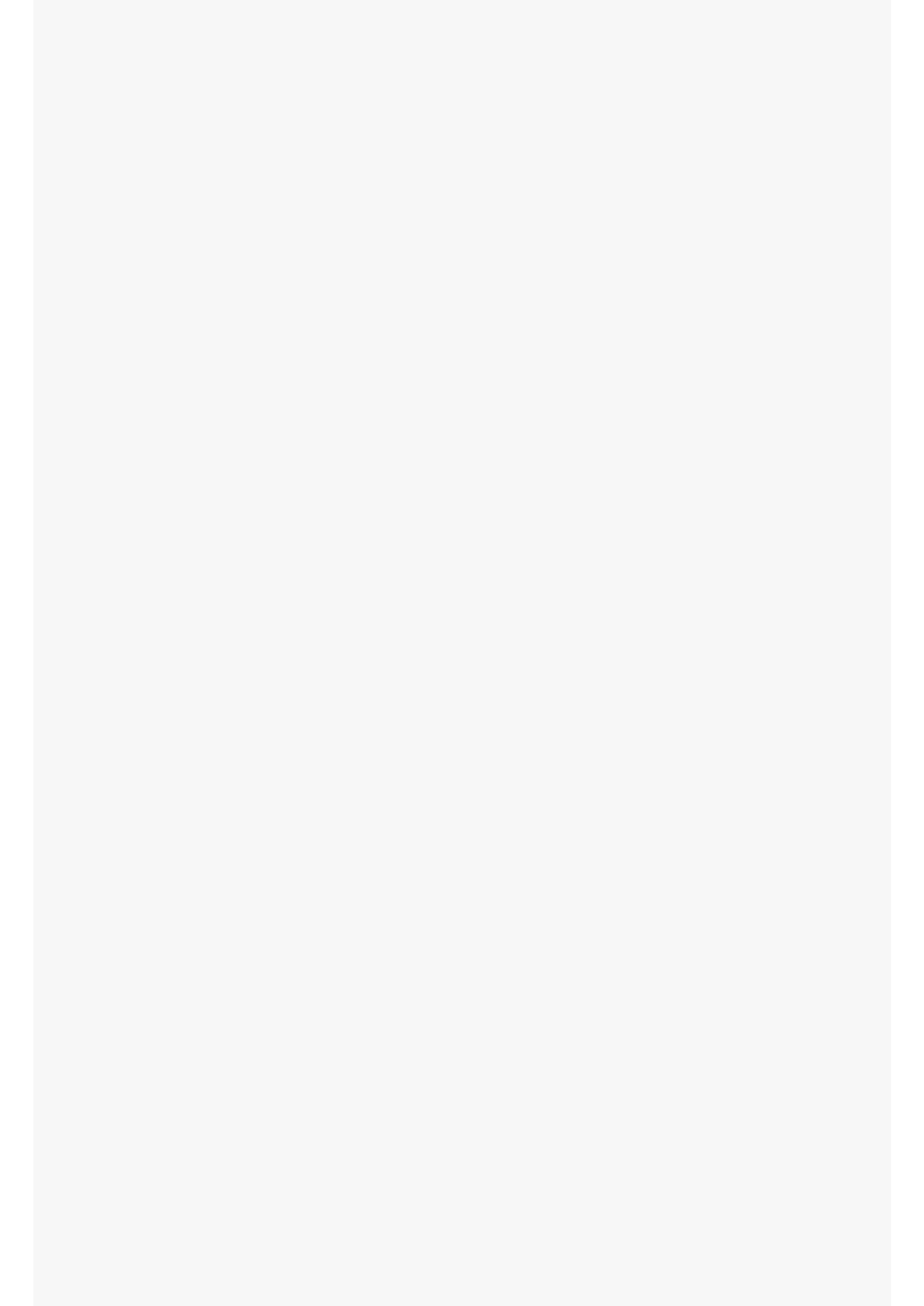
(٣) في ج (ووري) وهو تحريف .

(٤) في ج (ووري) وهو تحريف .

(٥) التاء من (الهمزة) ساقطة من ج .

(٦) لقد تقدم الكلام على (أولى) في المسألة الثالثة .

(٧) في ش و ج (واحدة) فاسقطنا التاء لقوله (الثانية من كل من واحد منهما) .



٥ ـ مسألة

ذكرَ سيبويه قولَهم : يَسْتَعورُ ، قال : وأمّا (يَسْتَعورُ) فالياءُ فيه بمنزلةِ عينِ (عَضْرَفوط)[١] ، لأنّ الحروفَ الزوائدَ لا تَلحَقُ بناتِ الأربعةِ أوّلاً إلاّ الميمُ التي في الاسمِ الذي يكونُ على فعلِه[٢] .

فقلتُ في شرحِ ذلكَ : يَسْتَعورُ ، فيه حرفانِ من حروفِ الزوائد[٣] وهما : الياءُ ، والتاءُ ، فلا يجوزُ أنْ تَجعلَ الياءَ زائدةً فيه ، لأنّ الذي يَبقى بعدَها أربعةُ أحرفٍ وبناتُ الأربعةِ لا تَلحقُها الزّوائدُ من أولِها[٤] إلاّ ما تَستثنيه من زوائدِ الأسماءِ الجاريةِ على الأفعالِ[٥] .

فإنْ قلتَ : فأحكمُ بأنّ التاءَ زائدة . وإذا حكمتُ بزيادتِها صارَ من بناتِ الثلاثةِ ، لأنّ الذي يَبقى بعدَ الحكمِ بأنّ التاءَ زائدة ، السينُ ، والعينُ والرّاءُ ، فيسوغُ على هذا أنْ أجعلَ الياءَ زائدةً لأنّها على هذا لم تَلحَقْ رباعياً من أوّلِه إذْ كانت التاءُ زائدةً .

---

(١) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة . انظر اللسان مادة عضرف .
(٢) الكتاب ٢/٣٤٦ .
(٣) تقدم شرح الحروف الزوائد في الهامس في المسألة الثانية .
(٤) (من أوّلها) ساقطة من ج .
(٥) مثل : مدحرج ومدحرج . انظر الكتاب ٢/٣٤٠ والمنصف ١/١٤٤ .

فالجوابُ : أنَّ هذا الحكمَ في التاءِ غيرُ سائغٍ • أعني : الحكمَ بزيادتِها ، وذلك أنَّ[1] هذا الموضعَ ليسَ من المواضعِ التي[2] يُحكَمُ فيها بزيادتِها ، لأنَّها لا تُزادُ في غيرِ جمعِ المؤنثِ وواحدِهِ[3] إلاَّ بثبتٍ • فهو على أنَّها الأصلُ حتَّى يقومَ ثَبَتٌ ودلالةٌ على أنَّها زائدةٌ ، فلا يجوزُ أنْ يُحكمَ بأنَّ التاءَ في (يَسْتَعور) ، زائدةٌ لما ذكرنا وإذا لم يَجُزْ أنْ تَحكُمَ بزيادةِ التاءِ لم يَجُزْ أيضاً أنْ تحكمَ بزيادةِ الياءِ[4] ، لأنَّكَ إذا حكمتَ بأنَّ التاءَ أصليةٌ صارتِ الكلمةُ من بناتِ الأربعةِ ، وإذا صارتْ من بناتِ الأربعةِ علمتَ أنَّ بناتِ الأربعةِ لا تَلحقُها الزيادةُ من أولِها ، إلاَّ ما استثني فتصيرُ الياءُ[5] إذاً أصليةً غيرَ زائدةٍ •

وقد كانَ شيخٌ[6] من أهلِ اللغةِ وَزَنَ هذه الكلمةَ بـ (يَفْتَعُول) حتَّى نُبِّهَ عليه وله فيما كانَ أملاه من الأبنيةِ حروفٌ كثيرةٌ تحتاجُ الى إصلاحٍ • وسنذكرُ ما يحضُرُ منه فيما يُستقبَلُ من هذا الكتابِ[7] •

---

(١) في ج (وإذا كان) وما أثبتناه أوفق للمعنى •

(٢) في ش (من الموضع الذي) وما اثبتناه من ج لأنَّ المعنى يقتضي ذلك •

(٣) تزاد التاء في مثل : تُرتُب ، وسَنْبتة ، وعَنكبوت • انظر : الكتاب ٢/٣١٣ •

(٤) (لم يجز أيضاً أن تحكم بزيادة الياءِ) ساقطة من ج •

(٥) في ش (التاء) بدل (الياء) وما في ج أصحّ ، لأنَّ الاستدلال لزيادة الياء •

(٦) في هامش ش على هذه الكلمة (حاشية : هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد) • والذي في جمهرة اللغة يؤيد أن ذلك الشيخ هو ابن دريد قال : فأما يفتعول فلم يجيء في الأسماء إلا يستعور ، وهو موضع ، أنظر : جمهرة اللغة ٣/٤٠٤ •

(٧) انظر : المسألة الثامنة والخمسين ، والحادية والستين •

وممَّا يدلُّ على أنَّ الحرفين أصليانِ أنَّهُ ليسَ في تفسيرِ هذه الكلمةِ شيءٌ يدلُّ على أنَّها من : سَعَرَ .

قالَ أحمدُ بنُ يحيى[1] : يَسْتَعُور بلدٌ بالحجاز[2] . ويُقالُ : ذهبَ في اليستعور ، أي : في الباطلِ[3] . والكساءُ الذي يُجعَلُ[4] على عجزِ البعيرِ[5] يُقالُ له : اليَستعورُ .

قالَ أبو عمر الجرمي[6] : واليستعورُ يُقالُ أنَّها شجرةٌ أيضاً[7] .

---

(1) هو ابو العباس احمد بن يحيى بن زيد بن يسار المعروف بثعلب امام الكوفيين في النحو واللغة ولد ٢٠٠هـ وتوفي ٢٩١هـ . انظر انباه الرواة ١/١٣٨ ـ ١٥١ .

(2) اليستعور موضع قبل حرّة المدينة فيه عضاه وسمر وطلح . انظر معجم البلدان ٥/٤٣٦ .

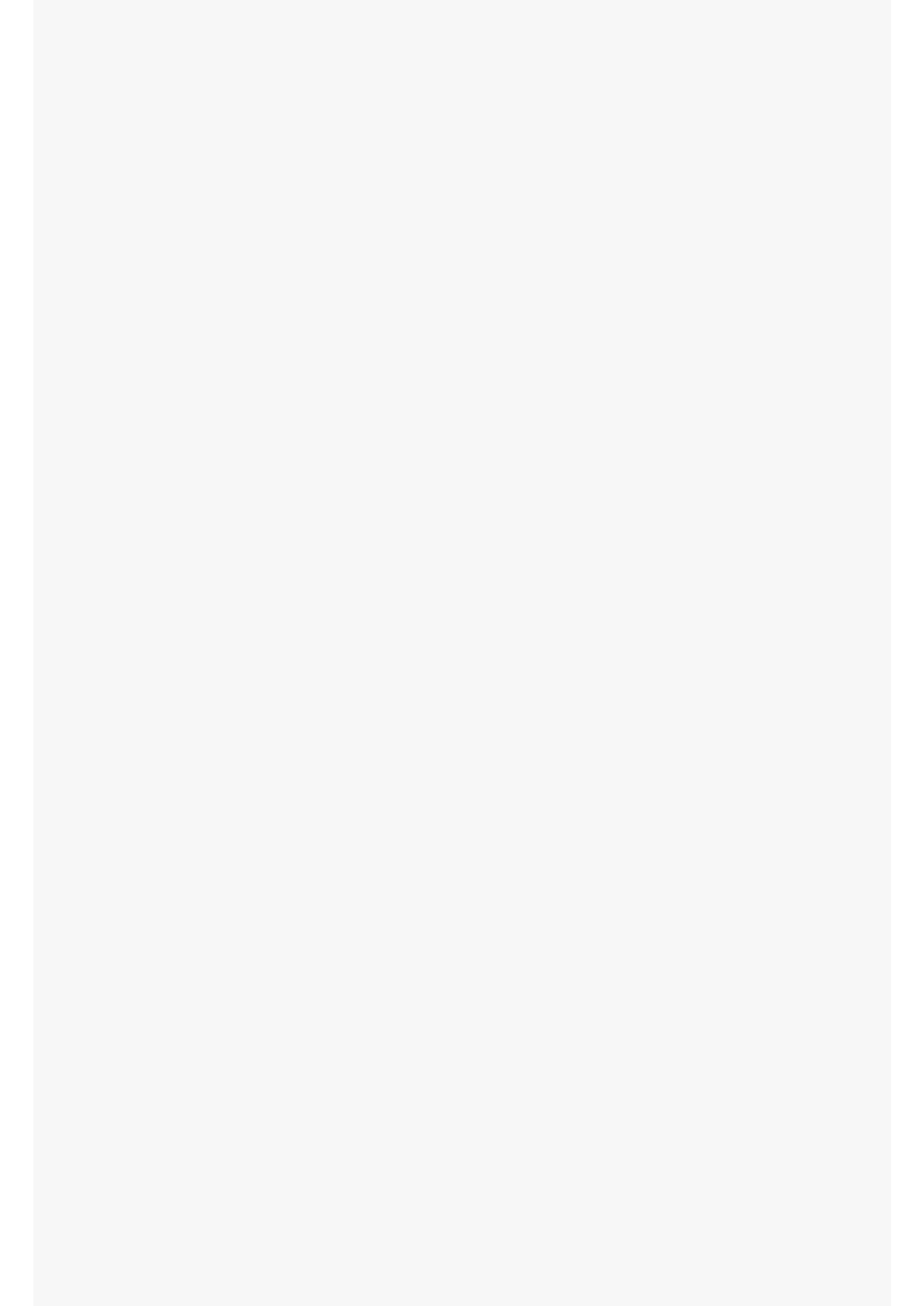
(3) انظر تاج العروس ٣/٦٣٠ مادة يستعور .

(4) (يجعل) ساقطة من ج .

(5) انظر تاج العروس ٣/٦٣٠ مادة يستعور .

(6) هو أبو عمر صالح بن إسحاق المعروف بالجرمي توفي سنة ٢٢٥هـ . انظر انباه الرواة ٢/٨٠ ـ ٨١ .

(7) من قوله (قال أبو عمر الجرمي : واليستعور يقال إنّها شجرة أيضاً) ساقطة من ج .



٦ ـ مسـألة

ذكرَ سيبويه قولَهم : مِرْعِزاء[1] وحكمَ بزيادةِ الميمِ منهـا وذكرَ صاحبُ (العين)[2] فيه قولاً خالفَ قولَ سيبويه فيهِ • ونحنُ نذكرُ ما قالَ ونبيّنُ فسادَهُ •

قلتُ : أمّا [3] (مِرْعِزاء) وإنْ جاءَ على مثالٍ يكونُ عليـه الأصولُ نحو : طِرمِساء[4] ، فإنّكَ تحكمُ بزيادةِ الميم منها لقولِهم : ٤ أ / مِرعِزّى ، وأنّ هـذا البناءَ لا يكونُ على مثالِه الأصولُ ، فالميمُ في (مِرعِزاء) قد ثبتَت زيادتُها من قولِهم : مِرعِزّى ، لأنّ التي في (مِرعِزاء) هي التي في (مِرعِزّى) الثابتةِ زيادتُها •

ولو حكمتَ بأنّ الميمَ في (مِرعِزاء) أصلٌ لموافقتها أبنيـة

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٤٤ • المرعزّى : الزغب الذى تحت شعر العنز وهو مِفعلّى لأنّ فِعلِلّى لم يجيء انظر : الصحاح ٢/٨٧٦ مـادة : رعـز •

(٢) العين كتاب منسوب الى الخليل ، وقد طبع جزء من هذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبدالله درويش في مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٧• ووجدت هذا الكتاب مخطوطا في المتحف العراقي تحت رقم ٧٧٣• جاء فيه : المرعزاء كالصوف يخلص من شـعر العنز ، ومثلـه ما جاء على لفظة : فعللّى ، وهـذا تصريح منه بأصلية الميم • انظر : العين ١/١٨٣ (مخطوطة) •

(٣) في ش (أنا) بدل (أما) وقد اخترنا مـا في ج لأن السـياق يقتضي ذلـك •

(٤) الطرمساء : الظلمة ، وقد يوصف بها فيقال : ليلة طرمساء • اللسان مادة : طرمس •

الأصول . لحكمتَ في التاءِ من (تُرتُب)[1] أنَّهـا أصلٌ لموافقتِها بناءَ (بُرثُنْ)[2] ثمَّ حكمتَ بأنَّهـا زائدةٌ في قولِهم : تَرْتُبَ ، فجَمعتَ في الحرفِ الواحدِ الحكمَ بالزيادةِ والأصلِ . والحكمُ بهما في الحرفِ الواحدِ محالٌ متناقضٌ .

وذكرَ صاحبُ (العين) في (مِرعِزّا) أنَّها (فِعِلّى) وليس (بمفِعلّى) قالَ : وهو مثلُ : شِفْصِلّى[3] ، قلتُ : ووزنُهُ بهذا لا يصحُّ ، لما قلنا من ثَبات زيادةِ الميمِ في قولِهم : مِرعِزّى ، وزيادةُ الميمِ في هذهِ الكلمةِ ، و[4]أنَّها ليستْ بناءٍ بيِّنٍ جدّاً[5] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٣ . وانظر : اللسان مادة : ترب ، قال ابو عبيدة : الترتب الأمر الثابت .

(٢) البرثن ـ مخلب الاسد وقيل هو للسبع كالاصبع للانسان . انظر : اللسان مادة : برثن .

(٣) الشفْصلى : حمل اللوي الذي يلتوي على الشجر ويخرج عليه امثال المسال ويتفلق عن قطن وحب كالسمسم ، انظر : اللسان مادة : شفصل .

(٤) الواو ساقطة من ج .

(٥) (جدا) ساقطة من ج .

٧ ـ مسـألة

قالَ سيبويـه : اعلَمْ أنَّ بعضَ الكلامِ أثقـلُ مـن بعضٍ ، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماءِ لأنَّ الأسماءَ هي الأولُ[١] .

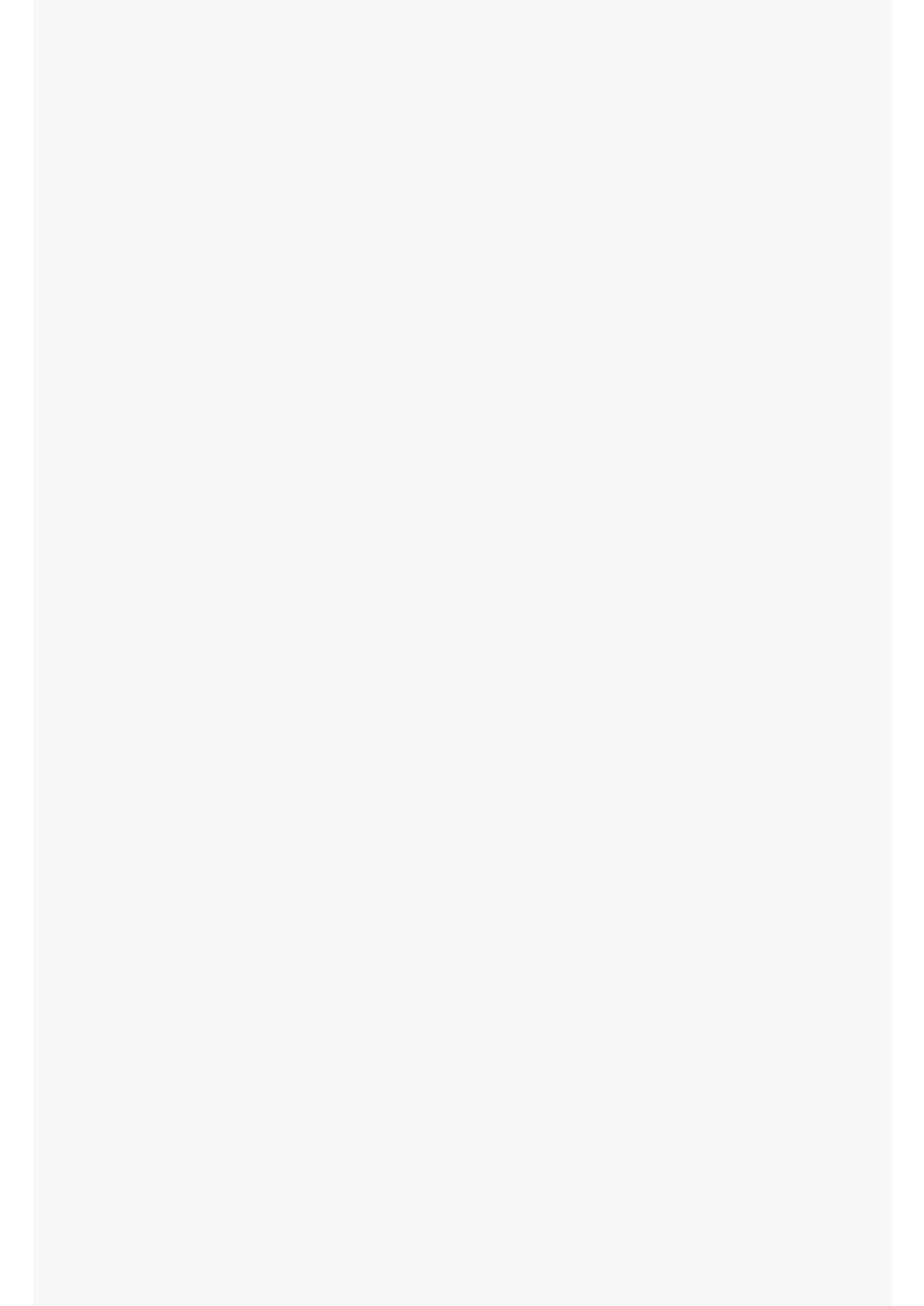
قلتُ في شرحِ ذلكَ : الأسماءُ هي الأوّلُ للأفعـالِ ، لأنَّهـا مأخوذةٌ من نوعٍ منها هو المصدرُ . والدَّليلُ على أنَّها مأخوذةٌ[٢] منه ، أنَّ الأفعالَ إذا صيغتْ للأبنيةِ الثلاثةِ دلَّ كلٌّ بناءٍ على حدثٍ مخصوصٍ مع دلالتِه على الزمانِ . والمصدرُ قبلَ أنْ يُصاغَ الفعلُ منهُ لا يختصُّ حدثاً بعينِه لكنَّهُ يعُمُّ[٣] بالدلالـةِ الأحداثَ الكائنةَ في جميعِ الأزمنةِ ، وحكمُ الخاصِّ أنْ يكونَ من العـامِّ فحكمُ الفعلِ إذاً أنْ يكونَ من المصدرِ . فهذا أحدُ ما يدلُّ علـى هـذا .

---

(١) الكتاب ١/٦ .

(٢) (من نوع منها هو المصدر . والدليل على أنها مأخوذة) ساقطة من ج .

(٣) في ش (لكنها تعم) وما اثبتناه من ج وهو أصح حيث أنَّ الضمير يعود الى المصدر وهو مذكر .



٨ ـ مسألة

ذكرَ سيبويه الأفعالَ المضارعةَ وجهةَ مضارعتِها للأسماءِ فقالَ : ولدخولِ اللامِ قالَ (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)[1] أي لحاكِمٌ[2] • فجعلَ دخولَ هذهِ اللامِ إحدى جهاتِ[3] مشابهتِها للأسماءِ •

فقلتُ في تبيينِ مشابهةِ هذا الصنفِ من الأفعالِ للأسماءِ : الأفعالُ التي في أوائلِها هذه الزوائدُ الأربعُ تُشابِهُ الأسماءَ من غيرِ جهةٍ •

إحداها : أنَّها إذا سُمِعَتْ عَمَّتْ بالدلالةِ غيرَ وقتٍ ، كما أنَّ (رجلاً) يَعُمُّ بالدلالةِ غيرَ شخصٍ • فإذا قيلَ : سيضربُ أو سوفَ يضربُ ، خصَّتْ وقتاً بعينِه كما أنَّهُ إذا قيلَ : الرَّجلُ ، والضَّربُ ، خصَّ شخصاً أو حدثاً بعينِه ، فارتفعَ العمومُ عنه ، بدخولِ الحرفِ فيه ، كما ارتفعَ بذلكَ عن الاسمِ • فهذه جهةٌ من مشابهتِها للأسماءِ[4] •

وجهةٌ أخرى[5] شابهَتْ فيها الأسماءَ وهي دخولُ اللامِ عليها إذا وقعَتْ خبراً لـ (إنَّ) في نحو : إنَّ زيداً ليضربُ ، وحكمُ هذه

---

(١) النحل /١٢٤ •

(٢) الكتاب ١/٣ •

(٣) (جهات) ساقطة من ج •

(٤) في ج (الاسماء) وما اثبتناه أوفق للمعنى •

(٥) في ج (احدى) وهو تحريف •

اللامِ أنْ تدخُلَ على الأسماءِ المبتدأة دونَ الأفعالِ في نحو : لزيدٌ منطلقٌ ، (ولَدارُ الآخرةِ خَيرٌ)[1] فكانَ حكمُها أنْ تدخُلَ في بابَ (إنَّ) قبلَ (إنَّ)[2] لتقعَ صدراً ، كمـا أنَّها في غيرِ (إنَّ) كذلك . لكن لمَّـا كانتْ بمعنى (إنَّ) في التأكيـدِ وتلقّي القسمِ ، لم يجتمعا معاً ، فأخَّرَتها الى الخبرِ لوقوعِ الفصلِ بذلـكَ بينَهما ، وإذا وقعَ الفصلُ بينَهما بغيرِ إدخالِها على الخبرِ جازَ دخولُها على الاسمِ المُخبَرِ عنـهُ الذي يكونُ مبتـدأً ، في غيرِ (إنَّ) لأنَّ المتجنَّبَ من ذلكَ اجتماعُهما إذ كانَتا جميعاً لمعنىً واحدٍ . فكمـا لا يجتَمعُ حرفانِ لمعنىً واحدٍ كذلكَ لم يجتمعا . ففي[3] هذا قولُهُ : (وإنَّ لَنا للآخرةَ والأولى)[4] [و][5] (إنَّ لَنا لأجراً)[6] لمَّـا وقعَ الفصلُ بينَهما - كما يقعُ بينَهما إذا أُدخِلَتْ علـى الخبرِ - جازَ دخولُها على الاسمِ ، وهذه اللامُ هي[7] لامُ الابتـداءِ تختصُّ بالدخولِ على الأسماءِ ، وما قَرُبَ شبهُهُ بها[8] من الأفعالِ دونَ ما لم يقرُبْ شبهُهُ .

والدليلُ على أنَّها تَختصُّ بالدخولِ على الاسمِ المبتدأِ ومـا قَرُبَ منهُ وأنَّ النيةَ بها إذا وقعتْ في الخبرِ أوَّل الكلام ٤٠ ب /

---

(١) النحـل /٣٠ .
(٢) (قبل إنَّ) ساقطة من ج .
(٣) (ففي) ساقطة من ج .
(٤) الليـل /١٣ .
(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٦) الاعـراف /١١٣
(٧) (هي) ساقطة من ج .
(٨) (بها) ساقطة من ج .

تعليقه[1] الفعل قبلَ (إنَّ) كتعليقهِ إيَّاه قبلَ المبتدأِ . وذلكَ في مثلِ : علمتُ إنَّ زيداً لمنطلقٌ . كما تقولُ : علمتُ لعمرٌو منطلقٌ . فكما علَّق الفعلَ الذي يُلغى إذا دخلَ على المبتدأ ، كذلك علَّقهُ إذا دخلَت في خبرِ (إنَّ) أو اسمِها إذا فُصِلَ بينهما بظرفٍ[2] .

فهذا يدلُّ على أنَّ هذه اللامَ هي الَّتي دخلَتْ على الاسمِ المبتدأ ، وأنَّها إنَّما دخلَتْ على هذه الأفعالِ لمشابهتِها الأسماءَ ، ودخلَتْ على الخبرِ من حيثُ كانتْ تدخُلُ على المبتدأ[3] إذْ كانَ يؤولُ في المعنى الى أنَّهُ هو هو ، أو للمبتدأ فيه ذكرٌ وإذا كانَ فيه ذكرٌ فهو بمنزلتِهِ إذا كانَ إيَّاه في المعنى . ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : زيدٌ أبوهُ منطلقٌ ، فسُئلتَ : من أبوه منطلق[4] ؟ قلتَ : زيدٌ . كما أنَّكَ إذا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ . فقيلَ لكَ : من منطلقٌ ؟ قلتَ : زيدٌ .

فإنْ قلتَ : قد تدخُلُ هذهِ اللامُ على الماضي ، كما دَخلَتْ على المضارعِ فما الّذي جعلَ المضارعَ بدخولِها عليه أشبهَ بالأسماءِ من الماضي بها ؟

---

(1) يجرى التعليق والالغاء في قسم من أفعال القلوب فالتعليق هو: ترك العمل لفظا دون معنى لمانع ، مثل : ظننت لزيد قائم . والالغاء : ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع مثل : زيد ظننت قائم . انظر : شرح المفصل ٨٦/٧ . وشرح ابن عقيل ٤٣٣/١ .

(2) مثل : انّ في الدار لزيداً . انظر : شرح المفصل ٦٥/٨ .

(3) من (وانها انما دخلت) الى (اذ كان يؤول في المعنى) ساقطة من ج .

(4) في ج (من ابوه من ابوه) بدل (من ابوه منطلق) وهو خطأ واضح .

فالجوابُ : أنَّ هذه اللامَ ليستْ تلك[1] لكنَّها التي إذا دخلتْ على المضارعِ لزمتْهُ النونُ الثقيلةُ أو الخفيفةُ بدخولِها ، وصارَ[2] للمستقبَلِ دونَ الحـالِ ، وتلكَ اللامُ تدخُلُ على الفعلِ الـذي للحـالِ .

والدَّليلُ على أنَّها ليستْ إيَّاها أنَّها لا تُعلِّقُ الفعلَ الذي قد يُلغى ، كما تُعلِّقُهُ تلك لأنَّها لا يُنْوى بها أوَّلُ الكلامِ كما يُنْوى بتلكَ التي تدخُلُ في المضارعِ في خبرِ (إنَّ) أوَّلُـهُ . تقـولُ : علمتُ أنَّ زيداً لقامَ ، وعلمتُ أنَّ عمراً لينطلقنَّ[3] ، فـلا تُعلِّقُ الفعلَ ويعمَلُ [علمت][4] في (أنَّ) إذ لا مانعَ من تسليطِهِ عليه ، كما كانَ لامُ الابتداءِ يمنعُ الفعلَ من تسليطِهِ على أنَّ النيَّةَ بـه أوَّلُ الكلامِ .

فتبيَّنَ أنَّ هذه اللامَ ليستْ تلكَ وأنَّ تلك تدخُلُ على فعلِ الحالِ ، إذْ لو لم تدخُلْ على فعلِ الحالِ لزمتهُ احدى النونينِ وذلك في اللغـةِ الفاشيةِ . علـى أنَّ سيبويه حكى أنَّهم يقولون : زيـدٌ ليفعـلُ[5] .

---

(1) في ج (ليست بتلك) بزيادة الباء واخترنا ما في ش لانَّ المعنى واحد وش هي الاصل .

(2) في ج (صارت) وما اثبتناه موافق لقوله المتقدّم (لزمته) حيث ذكر الفعـل .

(3) في ج (لمنطلق) وما اثبتناه اولى لانه اراد ان يمثل للمضارع الـذى دخلته النـون فصار للاستقبال . انظر : مغنى اللبيب ٢٣١/١ .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(5) لقد بحثت عن هذا المثال فلم اجده في الكتاب ، ولقد نقل ابن يعيش في شرح المفصل رأى ابي علي فقال : وذهب أبو علي الى انَّ النون هنا غير لازمة وحكاه عن سيبويه . انظر : شرح المفصل ٣٩/٩ .

ولمّا يقعُ فعلٌ فلا يُدخِلون النونَ . والجيِّدةُ الكثيرةُ عندهُ هي الأولى ، فعلى هذه اللغةِ ينبغي أنْ لا تعلّقَ الفعلَ كما لا تُعلّقُهُ إذا دخلَتْ إحدى النونينِ ، فأمّا الآية[1] فإنّها يحمَلُ الفعلُ فيها على اللغةِ الجُودى[2] وهي أنْ يكونَ الفعلُ فيهما للحالِ دونَ الاستقبالِ .

فإنْ قلتَ : كيفَ وقدْ علّقتَ بقولِهِ (يومَ القيامةِ)[3] وهو مستقبَلٌ ؟

فالجوابُ : أنّهُ حكايةٌ للحالِ في ذلكَ الوقتِ كأنّهُ خبرُ عن الله عزّ وجلّ في ذلكَ اليومِ ووصفُهُ تعالى بهِ . ونظيرُها في حكايةِ الحالِ (فوجدَ فيها رجُلَيْنِ يقْتَتِلان هذا منْ شيعتِهِ وهذا منْ عدُوِّهِ)[4] فأشيرَ إليهما كما يشارُ الى الحاضرِ إرادةَ لحكايةِ الحالِ ، وإنْ كانتْ القصةُ فيما مضى .

وممّا يدلُّ على أنَّ التقديرَ بهذه اللامِ أنْ تقعَ صدراً ، وقبل (إنَّ) جواز[5] : إنَّ زيداً طعامَك لآكلٌ . وامتناعُ : طعامَك لزيداً آكلٌ ، من الجوازِ . ويدلُّ على ذلك أيضاً : إنَّ في الدارِ لزيدا .

---

(1) وهي (وانّ ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون) النحل /١٢٤ .

(2) وجدت هذه الكلمة (الجودى) في ش و ج بهذه الصورة . ولا افهم منها الا ان يقصد بها : فعلى من الجودة . ولم اعثر عليها بهذه الصيغة في المعاجم .

(3) النحل /١٢٤ .

(4) قصص /١٥ .

(5) (انّ جواز) ساقطة من ج .

[و][1] لولا أنَّ النيّةَ بهِ التقديمُ لحَجزَتْ بينَ (إنَّ) واسمِها .
كما تحجزُ بينَ سائرِ العواملِ التي تقعُ قبلَها وبينَ ما بعدَها إلاّ
أنّه لمّا كانَ التقديرُ بها التقديمَ على (إنَّ) جازتْ هذه المسألةُ والتي
قبلَها[2] .

(١) زيادة اثبتناها لان السياق يقتضيها .

(٢) هذه المسألة هي : انّ في الدار لزيدا . والمسألة التي قبل هذه المسألة هي : ان زيدا طعامك لآكل .

٩ ـ مسألة

قالَ سيبويه في الألفِ التي تَلحقُ الفعلَ علامةً لتثنيةِ الفاعلَينِ أو ضميرِهما : ولم يكونوا ليَحذِفوا الألفَ ، لأنَّها علامةُ الاضمارِ والتثنيةِ فيمن[1] قالَ : أكلوني البراغيثُ ، بمنزلةِ[2] التاءِ في (قلتُ) و (قالتْ)[3] .

قلتُ : في تشبيههِ هذه الألفَ ، بالتاءِ في (قلتُ) و (قالتْ) إنَّما شبَّهَ الألفَ في : الزيدان ضَرَبا[4] ، بالتاءِ في (قلتَ) لأنَّها تكونُ ضميراً للفاعلَينِ ودليلاً للتثنيةِ غيرَ ضميرٍ . كما أنَّ التاءَ في (قلتَ) قد تكونُ ضميراً للفاعلِ وخطاباً . وتكونُ للتثنيةِ مجرَّدةً من معنى الضميرِ نحو : ضَرَبا الزيدان ، فتكونُ لذلك[5] كالتاءِ في (قالتْ) في أنَّها حرفٌ ، وكالتي في (أنتَ)[6] فهذه الألفُ توافِقُ التاءَ في كونِها للتثنيةِ ٥أ/ مجرَّداً من الضميرِ كما تكونُ (التاءُ) في الخطابِ في (أنتَ) مجرَّداً من معنى الاسميةِ.واجتماعُهما في هذا الموضعِ

---

(١) في الكتاب ١/٥ : (في قول من قال) .

(٢) في الكتاب ١/٥ (وبمنزلة التاء) بزيادة الواو .

(٣) انظر : الكتاب ١/٥ .

(٤) في ج (ضربا الزيدان) وهو خطأ لأنّ الالف في : ضربا الزيدان. ليست كالتاء في : قلت ، وانما تكون كالتاء في قلت إذا أخّرتها مثل : الزيدان ضَرَبا حيث تكون الألف فاعلا وعلامة للفاعلين .

(٥) في ج (كذلك) بدل (لذلك) .

(٦) التاء في أنت حرف خطاب عند البصريين ، وهي من نفس الكلمة عند الكوفيين . انظر : شرح المفصل ٣/٩٥ .

إنَّما هو من حيثُ كانا حرفين لمعنىً غيرَ اسمين ، وتُوافقُهما التاءُ في (قالتْ)[1] لأنَّها لمعنى التأنيثِ لا معنى اسميةٍ[2] فيه ويُخالفان[3] هذه التاءَ التي في (قالتْ) لأنَّهما يكونان اسمين في : الزيدان ضربا ، و (قلتَ) . فكونُ الواو والألفِ لعلامةِ التثنيةِ والجمعِ ، أعمَّ من كونِهما للضميرِ ، لأنَّهما لا تكونانِ ضميراً إلاَّ وهما يدلاَّنِ على التثنيةِ والجمعِ .

وقد يكونان جميعاً ولا دلالةَ فيهما على الضميرِ وذلك إذا لم يتقدَّمْ ما يكونان ضميراً له ، فهذا ممَّا[4] يعلمُ به أنَّ معنى الحرفيةِ[5] في هذه الأسماء أغلبُ من الاسميةِ كما كانتْ أغلبَ على الكافِ والتاء من الاسميةِ لأنَّهما أيضاً لا يكونانَ اسمينِ إلاَّ ومعنى الخطابِ موجودٌ فيهما .

وقد يكونان للخطابِ معرَّيَيْن من الاسميّة كالكافِ في قولك : ذلكَ ، وهذاكَ ، وأولئكَ ، والنجاءكَ[6] ، وأرأيتُكَ زيداً ما فعَل . والتاءِ في (أنتَ) ألا ترى أنَّ الكافَ في (أرأيتك)[7] لا تكونُ اسماً

---

(١) في ج (قلت) وهو خطأ واضح .

(٢) في ش (لا معنى اسم فيه) واثبتنا ما في ج لانه أوفق للمعنى وليقابل قوله : (لمعنى التأنيث) .

(٣) في ج (مخالفاً) بدل (يخالفان) .

(٤) في ج (بما) بدل (مما) وهو لا يستقيم .

(٥) في ش (الحرف فيه) وما اثبتناه من ج اصح ليوافق (الاسمية) الآتي .

(٦) الكاف اللاحقة لاسم الاشارة مثل : ذلك ، وتلك ، وللضمير المنفصل مثل : إيّاك ولبعض اسماء الافعال مثل : رويدك ، والنجاءك ، ولأرأيت مثل : أرأيتك . فهي في كل هذه حرف خطاب لا محلّ لها من الاعراب . انظر : مغني اللبيب ١/١٨١ .

(٧) وقد ذكر ابن هشام أن الفراء جعل التاء في (أرأيتك) حرف خطاب والكاف فاعلاً . انظر : المصدر السابق .

لأنَّه لو كانَ اسماً لوجبَ أنْ يكونَ المفعولَ الثانيَ في المعنى ، والمخاطبُ لا يكونُ الغائبَ ولهذا بُنِيَ الاسمُ المفردُ المعرفةُ في النداءِ ، أعني : لوقوعهِ موقعَ ما الحرفيةُ أغلبُ عليهِ وهو حرفُ[1] الخطابِ • ولا موضعَ لهذهِ الكافِ في هذهِ الأماكنِ من الاعرابِ ولا للتاءِ في (أنتَ) لأنَّهما ليسا باسمين فيستحقّا إعراباً كما لا تستحقُّها[2] (ما) في قولهِ : (فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ)[3] •

وذكرَ سيبويه تاءَ (أنتَ) في مكان آخرَ وكافَ (ذلك) ونحوَهُ فقالَ : يَنْبَغي لِمَنْ زَعَمَ أنَّ كافَ (ذلك) اسمٌ أنْ يقولَ : أنَّ تاءَ (أنتَ) اسمٌ قالَ : وإنَّما تاء (أنتَ) بمنزلةِ الكافِ[4] •

فقلتُ لا تخلو التاءُ في (أنتَ) إذا كان اسماً من أنْ يكونَ له موضعٌ من الاعرابِ • فانْ كانَ له موضعٌ لم يخلُ من أنْ يكونَ منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً •

فلا يجوزُ أنْ يكونَ منصوباً ، لأنَّهُ لا فعلَ ناصباً له ، ولا يجوزُ أنْ ينتصبَ عن الاسمِ المضمرِ لأنَّه معرفةٌ والمعارفُ لا تنتصبُ عن الأسماءِ ، وأيضاً فليسَ الاسمُ الذي هو (أنْ)[5] ممَّا يَنْتَصِبُ عنه

---

(١) في ج (حروف) بدل (حرف) •

(٢) في ج (لا يستحقا) وهو تحريف •

(٣) النساء / ١٥٥ •

(٤) انظر : الكتاب ١/١٢٥ •

(٥) أصل (أنا) عند البصريين (أن) والالف في آخرها أتى بها لبيان الحركة ، وكذلك التاء في (أنت) اتي بها للخطاب • اما الكوفيون قالوا : أنّ التاء من نفس الكلمة وهي بكمالها اسم • انظر شرح المفصل ٣/٩٥ والانصاف ٢/٦٩٥ ـ ٧٠٢ •

اسم" لأنَّهُ لا شبهَ للأفعالِ فيه كـ (عشرين)[1] وغيرِهِ من الأسماءِ المنوَّنةِ ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ موضعُهُ نصباً .

ولا يجوزُ أيضاً أنْ يكونَ موضعُهُ جراً ؛ لأنَّ المتصلَ به اسمٌ مضمرٌ والمضمراتُ معارفُ لا تُضافُ وهذا الاسم أشدُّ المعارفِ كلِّها تخصيصاً وأقعدُها[2] في التعريفِ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ موضعُها رفعاً ؛ لأنَّ ما قبلَها ليس بفعلٍ فيَرفعَها ، ولا شيءَ مشبَّهٍ بهِ ، وليس بسائغٍ أنْ يرتفعَ بالاسمِ المضمَرِ الذي قبلَها ، كما يرتفعُ خبرُ المبتدأِ ؛ لأنَّ (أنتَ) وحدَها ليستْ بكلامٍ تامٍّ ، كما أنَّ المبتدأَ مع خبرِهِ كلامٌ تامٌّ ، فإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ موضعُهُ نصباً ولا جراً ولا رفعاً ثبتَ أنَّهُ لا موضعَ له من الإعرابِ ، فإذا لم يكنْ معرباً ولا له من الإعراب موضعٌ ، ثبتَ أنَّهُ ليسَ باسمٍ ، وإذا لم يكنْ اسماً ثبتَ أنَّهُ حرفٌ .

---

(1) ففي عندي عشرون درهما . أنّ درهما منصوب بعشرين ، وكذلك : له شبرٌ أرضا . انظر : شرح المفصل ١٢٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٦٤/١ .

(2) في ج (وأبعدها) وهما صحيحان لأن اقعدها يعني اقربها . وابعدها في التعريف يعني : المتناهي فيه . انظر : اللسان مادة : قعد وبعد .

١٠ ـ مسألة

قالَ سيبويه بعدَ ذكرِهِ قولَهم : (كانَ) المقتضيةِ للخبرِ المنصوبِ : وقد يكونُ لـ (كانَ) موضعٌ آخرُ يقتصرُ على الفاعلِ فيه ، فتقول'(١) : قد(٢) كانَ عبدُالله ، أي(٣) : قد خُلِقَ عبدُ الله . وقد كانَ الأمرُ ، أي : وقعَ الأمرُ'(٤) .

فقلتُ في تخليص(٥) المقتضيةِ المخبرِ من هذه وما يُعرَفُ به إحداهما من الأخرى : (كانَ) فعلٌ يُستعمَلُ على ضربين :

يكونُ بمعنى (وقَعَ) ، و (حَدَثَ) فيدلُّ على معنىً وزمانٍ كما يدلُّ (حَدَثَ) و (وَقَعَ) عليهما .

والضربُ الآخرُ : أنْ يكونَ دالاً على زمانٍ فقط غيرَ دالٍّ على الحدثِ وهذا الضربُ هو الذي يلزَمُ فاعلُ (كانَ) فيه الخبرَ منتصباً غيرَ مفارقٍ له، وإنّما لزِمَه الخبرَ عوضاً من الحدثِ الذي يدلُّ عليه الفعلُ مع الزمانِ ، فخبرُ (كانَ) دالٌّ على معنىً وهو أخوك ونحوُهُ في(٦) : كانَ زيدٌ أخاك . فيساوي قولُكَ : كانَ عمرٌو أخاك ، قولَكَ : ضربَ عمرٌو ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على معنىً وزمانٍ فاعلٍ ، إلاَّ أنَّ المعنى الذي وقعتِ الدلالةُ عليه ٥ب/ في :

---

(١) في الكتاب ١/٢١ ، والفاء من (فتقول) ساقطة .

(٢) (قد) ساقطة من ج .

(٣) في ج (اني) بدل (أي) وهو تحريف .

(٤) الكتاب ١/٢١ .

(٥) في ش (تلخيص) وما اثبتناه أوفق للمعنى لانه يميز المقتضية للخبر عن الاخرى .

(٦) في ج (وهي) بدل (في) .

ضَربَ عمرو ٌ مقدّماً ، وقعت الدلالةُ عليه في : كان عمروٌ ، مؤخَّراً ، والجملتان في ذلك[1] تجتمعان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُ على حدثٍ وزمانٍ وفاعلٍ •

فانْ قالَ قائلٌ : فقد[2] يقعُ في خبرِ (كانَ) وأخواتها ما يدلُ على أكثرَ من معنىً وهو الجملُ نحو : كانَ عمروٌ أبوه منطلقٌ ، وكانَ بكرٌ قامَ أبوه ، وأبوه منطلقٌ ، وقامَ أبوه ، كلُ واحدٍ منهما[3] يدلُ على أكثرَ من معنىً فليسَ قولُنا : كانَ زيدٌ أبوه منطلقٌ مُساوياً[4] لضربَ عمروٌ •

قلنا : إنَّ هذه الجملةَ وإن دلّتْ على أكثرَ من معنىً فهي واقعةٌ موقعَ الآحادِ وما يَدلُ على معنىً واحدٍ ، ولذلك حُكمَ بأنَّ لها من الاعرابِ موضعاً ، ولو لم تَقعْ موقعَ مفردٍ لم يُحكَمْ لموضعها باعرابٍ[5] ألا ترى : أنّهُ لا موضعُ للجُمَلِ التي يُبتدأ بها ولا للتي تقعُ صلةً للاسماء الموصولة ؛ لأنّها لم تَقعْ موقعَ المفردات فهذه الجُمَلُ وإنْ دلّتْ على أكثرَ من معنىً فهي واقعةٌ موقعَ المفرداتِ[6] بالدلالة التي ذكرنا • والموضعُ للمفردِ دونَ المركّبِ والجملِ • وإنّما وقعتْ موقعَها ؛ لأنّها تؤولُ الى معنى المفردِ في السؤالِ عن المخبَرِ عنه •

---

(1) (في ذلك) ساقطة من ج •

(2) الفاء من (فقد) ساقطة من ج •

(3) في ج (منها) وما اثبتناه اصحّ لأنّ الضمير يعود على اثنين •

(4) في ج (متساويا) وهو تحريف •

(5) في ج (لموضعه من الاعراب) وما اثبتناه هو الصحيح ليوافق الضمير (ها) في (لموضعها) الفعل (تقع) واثبتنا (باعراب) بدل (من الاعراب) لانه يحكم باعراب لموضعها •

(6) قوله (فهذه الجمل وإنْ دلت على أكثر من معنى فهي واقعة موقع المفردات) ساقطة من ج •

وقولنا : كانَ عمروٌ منطلقاً مشبَّهٌ ، بضربَ عمروٌ بكراً تشبيهاً لفظياً غيرَ معنويٍ لمّا كانَ (كانَ) فعلاً كما أنَّ (ضَربَ) فعلٌ وكانَ الاسمُ يرتفعُ به إرتفاعَه بضَربَ ، شُبِّهَ به لموافقةِ اللفظينِ فنُصِبَ الاسمُ بعدَه كما نُصِبَ بعدَ ضَربَ عمروٌ . وإن كانَ معناه مخالفاً لمعنى ضَربَ عمروٌ .

وجهةُ خلافِه له أنَّ : ضَربَ عمروٌ دالٌّ على معنى ، وزمانٍ ، وفاعلٍ ، وكان عمروٌ ، على زمانٍ وفاعلٍ ، ولا دلالةَ فيه على الحدثِ ، لكنَّ قولَك : منطلقاً ، بعدَ : كانَ عمروٌ ، كالحدثِ الذي دلَّ عليه (ضَربَ) فلو اتَّفقا في المعنى[1] كما اتفقا في اللفظِ[2] كما نَصبتَ الخبرَ في[3] قولِك : كان زيدٌ أخاكَ ، حتّى تتقدَّمَه الدلالةُ على الحدثِ مع الدلالةِ على الزمانِ ، كما لا تنصبُ (عمراً) في قولِك : ضَربَ بكرٌ عمراً . حتّى تتقدَّمَهُ الدلالةُ على الحدثِ[4] والزمانِ والفاعلِ ، فنصبُك (الأخ) وما أشبهَهُ ممّا يقعُ خبراً لـ (كانَ) قبلَ تقدُّمِه الدلالةَ على الحدثِ دليلٌ على أنَّ[5] التشبيهَ لفظيٌّ غيرُ معنويٍّ .

وكلُّ ما دلَّ من أخواتِ (كانَ) على زمانٍ مجرَّدٍ من الحدثِ اقتضَتِ الخبرَ المنصوبَ ، كما تقتضيهِ (كانَ) لا فصلَ

---

(١) في ج (في اللفظ) وهو خطأ لأنّه سبق ان قال : وقولنا كان عمرو منطلقا مشبه بضرب عمرو بكرا تشبيها لفظيا غير معنوى.

(٢) في ج (في المعنى) .

(٣) في ج (كما اتفقا في نصب الخبر) وهو تحريف .

(٤) من (مع الدلالة على الزمان كما لا تنصب عمرا في قولك : ضرب بكر عمرا حتى تتقدمه الدلالة على الحدث) ساقطة من ج.

(٥) في ج (أنّ) ساقطة .

بينهما في ذلك ، فإنْ دلَّ على الحدث مع دلالته على الزمان لم يقتض الخبرَ المنصوبَ ، وصارَ كسائرِ الأفعالِ الصحيحة[1] ، وأمّا (كانَ) من بينها ففيها من التوسّعِ ولها من التصرّفِ ما ليس لسائرِ أخواتها ، لأنّها أعمُّ منهنّ ، ألا تراها : تعمُّ جميعَ الأوقاتِ الماضيةِ بالدلالةِ عليها ، ولا تخصُّ وقتاً ماضياً دونَ وقتٍ ، وأخواتُها كـ (أصبحَ) و (أمسى) تخصُّ أوقاتَها بأعيانِها .

وإنّما حُكِمَ لهذه الحروفِ بأنّها أفعالٌ مع تعرّيها من الدلالةِ على الحدث ، لغلبةِ خواصِّ الأفعالِ عليها ، فجعلَ الحكمُ فيها للأغلبِ ، ولولا ذلك لم يُحكَمْ لها بالفعليّةِ ، كما حُكِمَ لـ (إذْ)[2] بالأسميةِ لغلبةِ خواصِّ الأسماءِ عليها وهي أنّها تُضافُ ويُضافُ إليها[3] .

---

(١) المراد بالافعال الصحيحة هنا الافعال التامة مثل : قام صالح وقعد بكر .

(٢) (اذ) على اربعة أوجه . تكون اسما للزمن الماضي . وتكون اسما للزمن المستقبل ، وتكون للتعليل ، وتكون للمفاجاة . انظر : مغني اللبيب ١/٨٠ ـ ٨٣ .

(٣) أمّا أنّها تضافُ مثل : ﴿وإذْ قالَ ربُّكَ للملائكةِ﴾ . وأمّا أنّها يضافُ إليها مثل : ﴿بَعْدَ إذْ هدَيْتَنا﴾ .

١١ ـ مسألة

ليستْ منَ الكتابِ

قلتُ : الأفعالُ التي لا تتعدّى الى مفعولٍ إذا نقلتَ بالهمزةِ تعدّتْ الى [مفعولٍ][١] ، فالمتعدّيةُ الى مفعولٍ إذا نُقلتْ بها تَعدّتْ الى مفعولينِ .

فيقولُ القائلُ : هلاّ تعدّتِ الأفعالُ المتعدّيةُ الى مفعولٍ في التعجبِ إذا نُقلتْ بالهمزةِ الى مفعولينِ ، كما تعدّتْ في غيرِ التعجبِ فقيلَ : ما أضرب عمراً بشراً[٢] ، كما قيلَ أضربتُ عمراً بشراً ؟

فالجوابُ : أنّ الأفعالَ المتعدّيةَ تُساوي الأفعالَ غيرَ المتعدّيةِ في التعجُّبِ ، وذلكَ أنّ الفعلَ[٣] ليسَ يقعُ في هـذا البابِ حتّى يكثُرَ من فاعلهِ ، فيصيرَ لذلكَ بمنزلةِ ما كان غريزةً[٤] ، وهـذا الضربُ من الأفعالِ غيرُ متعدٍّ ، فالنقلُ يقعُ في التعجُّبِ في الأفعالِ كلّها مما يتعدّى الى مفعول[٥] لما ذكرنا ، والأفعالُ غيرُ المتعدّيةِ إذا نقلتَ بالهمزةِ[٦] تعدّتْ ٦ أ / الى مفعولٍ واحدٍ[٧] فـ (ضربَ) وما أشبهَهُ في بابِ التعجُّبِ غيرُ متعدٍّ ، فإذا نُقِلَ بالهمزةِ تعدّى

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) (بشرا) ساقطة من ج .

(٣) المراد بالفعل هنا : الحدث .

(٤) كالحسن والصبر والكرم .

(٥) (الى مفعول لـ) ساقطة من ج .

(٦) في ج (الى الهمزة) وما اثبتناه اصحّ في المعنى .

(٧) (واحد) ساقطة من ج .

الى مفعولٍ واحدٍ ، فاذا تَعدّى الى مفعولٍ واحدٍ وأُريدَ تعديتُـهُ الى مفعولٍ ثانٍ ، عدّى بحرفِ الخفضِ ، كما أنَّ الذي لا يتعـدّى الى مفعولٍ إذا أُريدَ تعديَتُهُ عدّى بحرفِ خفضٍ ، فتقول[1] على هذا إذا أردتَ تعديتَهُ الى مفعولٍ ثانٍ[2] : ما أضربَ زيداً لعمروٍ ، ولا يجوزُ ما أضربَ زيداً عمراً ، لما ذكرنا ، كما لا يجـوزُ أكرمتُ زيداً عمراً ، لِتَساوى (ضَرِبَ) في هذا البابِ (كَرُمَ)[3] وكذلكَ سائرُ الأفعالِ المتعدّيةِ الى مفعولٍ تُساوى في نقلِكَ إيّاها بالهمـزةِ ما لا تَتَعدّى الى مفعولٍ .

---

(١) الفاء من (فتقول) ساقطة من ج .

(٢) في ش (ثاني) بالياء وهو خطأ .

(٣) في وجه هذه الورقة حاشية على هذا المثال وهي : فا ـ يقصد الفارسي ـ روى البغداديون : ضَرُبَتْ يدُهُ . فهـذا مثل : كرم زيد ، فالنقل في قولك : ما أضرب زيداً من هـذا وقع ، وليس من ضرب المتعدي ، حاشية .

١٢ ـ مسألة

أُخرى ليستْ من الكتابِ [١]

سَألنا سائلٌ من يُحبُّ النظرَ في العربيةِ وقالَ : حكى الأصمعيُّ وغيرُهُ من أهلِ اللغةِ في (مُؤْقِ)[٢] أربعَ لغاتٍ : مَأْقٍ ، ومُؤْقٍ ، وماقٍ ، وموقٍ ، مثلُ : مُعْقٍ[٣] ، فجمعُ ماقٍ : مَواقٍ ، مثلُ : قواضٍ ، وجمعُ موقٍ : مآقٍ ، مثلُ : مَعاقٍ ، فما وزنُ (مُؤْقٍ) من الفعلِ وقولُهم في جمعِهِ : مآقٍ ؟

فالجوابُ : انَّ قولَهم[٤] : مُؤْقٍ ، يَحتملُ ضربينِ من الوزنِ يجوزُ : أنْ يكونَ وزنُهُ من الفعلِ (فُؤْعُلٍ) أُلحِقَ قولُهم : مُؤْقٍ بـ (بُرْثُنٍ) وزيدتِ الهمزةُ فيه ثانيةً كما زيدت في (شَأْمَلٍ)[٥] وهو من قولِهم : شَمَلتِ الريحُ[٦] . وقُلبتِ الهمزةُ التي هي عينٌ الى موضعِ اللامِ ، لأنَّ هذه الكلمةَ قد قُلِبَتِ الهمزةُ التي هي عينٌ منها الى [موضعِ][٧] اللامِ في قولِهم : مآقٍ فلمّا قُلِبَتِ

---

(١) (اخرى ليست من الكتاب) ساقطة من ج .

(٢) انظر : اللسان مادة : مأق . مؤق العين مؤخرها ومأقها مقدمها .

(٣) المعق ، والمعق كالعمق : بئر معيقة كعميقة . انظر : اللسان مادة : معق .

(٤) اكثر هذه المسألة موجودة في المخصص انظر : ٩٦/١ .

(٥) في الشمال خمس لغات : شمل ، وشمل ، وشمال ، وشمأل ، وشأمل . وهي الريح التي تهب من ناحية القطب انظر : الصحاح ١٧٣٩/٥ مادة شمل .

(٦) شملت الريح ، أي : تحولت شمالا . انظر : الصحاح ١٧٤٠/٥ مادة : شمل ، واللسان مادة : شمل .

(٧) زيادة من ج يقتضيها السياق .

الهمزةُ التي هي عينٌ الى موضعِ اللامِ أُبدِلَتْ إبدالاً كما أُبدِلَتْ من قولِهم : مآقٍ ، على حدِّ إبدالِهم لها في (أخطيتُ) وما أشبهَها ، فلمَّا أُبدِلَتْ هذا[1] الابدالَ انقلبَتْ واواً لانضمامِ ما قبلَها ثم أُبدِلَت من الضمةِ الكسرةُ ومن الواوِ الياءُ كما فُعِلَ هذا في (أدلٍ)[2] و (قلنسٍ)[3] وما أشبهَ ذلكَ .

ووزنُ (مآقٍ) على هذا من الفعلِ على التحقيقِ (فآلعٍ) ويحتملُ أنْ يكونَ (مُؤْقٌ) ملحقاً بقولِهم[4] : بُرْثُن ، لا على أنَّ الهمزةَ زائدةٌ كزيادتِها في (شَأْمَلٍ) ولكنَّ الهمزةَ عينُ الفعلِ ، وزيدَتْ الواوُ آخرَ الكلمةِ للالحاقِ بـ (بُرْثُن) كما زيدَتْ في قولِهم : عُنْصُوة[5] ، إلاَّ أنَّ الواوَ في (مُؤْقٍ) انقلبَتْ ياءً لمَّا كانت الكلمةُ مبنيةً على التذكيرِ ، ولم تصحَّ كما صحَّتْ في (عنصوةٍ) المبنيةِ على التأنيثِ ، فـ (مُؤْقٍ) على هذا أصلٌ وزنُهُ (فُعْلُو) نُقِلَتْ الى (فُعْلِي) . ووزنُ جمعه على هذا القولِ الثاني (فَعالي) ولولا ما جاءَ من القلبِ في هذه الكلمةِ لجزمتُ على وزنها بهذا القولِ الثاني .

فأمَّا قولُهم : ماقٍ ، فبناؤُهُ بناءُ (فاعل) إلاَّ أنَّ الهمزةَ التي هي عينٌ من (مآقٍ) قُلِبَتْ الى موضعِ اللامِ فصارَ وزنُ الكلمةِ

---

(١) في ش (هذه) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه أصح .

(٢) أصله : أدلو . قلبت الواو ياءً لوقوعها طرفاً بعد ضمة ، ثمَّ أعلَّ فيه اعلالَ (قاضٍ) وهو جمع دلو . انظر : اللسان مادة : دلا . وانظر المنصف ٢/١١٨ .

(٣) القلساة ، والقلنسية ، والقلنسوة من ملابس الرؤوس . وجمعها قلانس . اللسان : مادة : قلس .

(٤) (بقولهم) ساقطة من ج .

(٥) العنصوة : الخصلة من الشعر ، والقطعة من الكلأ . اللسان مادة : عنص .

(فالِع) ، ثمَّ أُبدلَتِ الهمزةُ إبدالاً كما أُبدلَتْ في (أخطَيْتُ) و (النَّبيّ)[1] و (البَرِيَّة)[2] و (الذُرِّيَّة)[3] فيمن جَعلَها من ذَرأَ اللهُ الخلقَ ، و (مَواقٍ) على هذا وزنُه على التحقيقِ (فَوالِع) .

والدليلُ على ذلكَ أنَّ قوماً يُحقِّقونَ هذه الهمزةَ فيما حُكِيَ عن أبي زيدٍ[4] فيقولونَ : ماقيء ، ويقولونَ في جمعِهِ مَواقيء .

وحكى يعقوبُ بنُ السكِّيتِ[5] أظنُّه عن الفراءِ[6] أنَّه قالَ : ليسَ في الكلامِ (مَفْعِل) بكسرِ العينِ إلاّ حرفينِ : مَأْقِي العينِ ومَأْوِى الإبلِ[7] .

---

(١) النبيّ : المخبر عن الله عز وجل . اصله نبيء قلبت الهمزة ياء ثم ادغمت الياء في الياء انظر : شرح الشافية ١/٢١٢ .

(٢) البريّة : الخلق ، وأصلها : بريئة فقلبت وادغمت . انظر : اللسان مادة : برأ .

(٣) الذريـة اصلهـا : الـذريئة بالهمزة فخففت بالادغام ، قـال الجوهري : ذرأ الله الخلق يذرأهم ذرءا : خلقهم ومنه الذّرية . انظر : الصحاح ١/٥١ مادة : ذرأ .

(٤) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الخـزرجي الأنصـاري البصري . توفي بالبصرة سنة ٢٢٥هـ عن ثلاث وتسعين سنة . انظر : انباه الرواة ٢/٠٣٠ .

(٥) هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت توفي سنة ٢٤٣هـ . انظر : انباه الرواة ٤/٥٠ ـ ٥٧ .

(٦) هو أبو زكريا يحيى بن زيادة بن عبدالله المعروف بالفراء توفي سنة ٢٠٧هـ انظر : انباه الرواة ٤/١ ـ ١٧ .

(٧) انظر اصلاح المنطق لابن السـكيت ص/١٣٧ ، . وقال ابن خالويه في كتاب (ليس) ص/١٧ : ليس في كلام العرب مـن ذوات الياء والواو كلمة على مَفعِل إلاّ مفتوح العين ما خـلا حرفين فقالوا : مأوى الابل ومأقي العين .

ووزنُ (مَأْق) بـ (مَفْعِل)[1] والحكمُ بزيادةِ الميمِ منهما غلطٌ بيِّنٌ ، وذلكَ أنَّ هذه الميمَ هي فاءُ الفعلِ من قولِهم : مُؤْق ، والهمزةُ عينٌ والقافُ لامٌ ، فاذا حُكِمَ بزيادةِ الميمِ جُعِلَ أصلَ الكلمةِ همزةً وقافاً وياءً أو همزةً وقافاً وواواً ، ولا أعلمُ (أقوا) ولا (أقيا) بمحفوظٍ لهذا المعنى المسمَّى مُؤْقاً ، ف (ماقٍ) وزنُه (فالِع) كما قلنا ، والألفُ فيه زائدةٌ زيادتَها في (فاعل) . فأمّا ما حكاهُ يعقوبُ من قولِه : مَأْقٍ ، فالقولُ في وزنِه ٦ ب / عندي أنّه (فَعْل) [و][2] الياءُ فيه زائدةٌ[3] .

فانْ قلتَ : كيفَ يجوزُ هذا وليستِ الكلمةُ بالزيادةِ على بناءِ أصليٍّ من أبنيةِ الرُباعيِّ ، لأنّهُ ليسَ في الكلامِ مثلُ : جَعْفِرٍ ؟

فالجوابُ : أنَّ الزياداتِ قد تجيءُ لغيرِ الالحاقِ كالألفِ في (قبعثرى)[4] ألا ترى : أنّهُ لا يكونُ للالحاقِ ، إذْ ليسَ بعدَ الخمسةِ بناءٌ يُلحَقُ به ، وكالنونِ في (كَنَهْبُل)[5] و (قَرَنْفُل)[6] ألا ترى : أنّهُ ليسَ مثلَ : سفرجل ، فيكونَ هذا ملحقاً بهِ ، ومثلُ ذلكَ الواوُ في (تَرقُوه)[7] ؟

---

(١) الياء في (بمفعل) ساقطة من ج .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) لأن (مأق) مأقي وزنه : فعلي ، الياء فيه زائدة .

(٤) القبعثر : الجمل العظيم ، والقبعثرى : الفصيل المهزول ، والفها من الزوائد التي لا للتأنيث ولا للالحاق . انظر اللسان مادة : قبعثر .

(٥) في اللسان : الكنهبُل من الشعير أضخمه سنبلة . والنون فيه زائدة لانه ليس في الكلام على مثال سَفَرجُل . اللسان مادة : كهبل .

(٦) القرنفل ، والقرنفول : شجر هندي ليس من نبات أرض العرب . اللسان مادة : قرنفل .

(٧) العظم المشرف بين ثغرة النحر والعاتق ، وهي فعلوه . اللسان مادة : ترق .

وإنَّما قلنا في (مُؤْقٍ) أنَّهُ مثلُ : عُنْصُوة ، وأنَّهُ[1] مُلحَقٌ على التذكيرِ ، لأنَّ الإلحاقَ أوجَهُ • و [قد][2] أجازَ بعضُ البصريينَ في (مَعْدِي) من (مَعدي كرِبَ) أنْ يكونَ من (مَعَدَ)[3] إذا أبعدَ ، فهذا مثلُ هذا •

وإنْ شئتَ قلتَ : إنَّ (فَعْلِي) إذا كانَ وزناً لا يوجَدُ في الأصولِ والمزيدِ فيها لم أحملِ الكلمةَ عليها لكنْ أحمِلُها على أنَّها في التذكيرِ مثلُ (تَرقُوة) و (قَرنُوة)[4] و (عَرقُوة)[5] إلاَّ أنَّهُ لمَّا بُنيَ على التذكيرِ غُيِّرَ ليكونَ كأواخرِ الأسماءِ فيكونُ (مَأقٍ على هذا في أنَّهُ مَبنيٌ على التذكيرِ[6] مثلُ : مُؤْقٍ ، في أنَّهُ مَبنيٌ عليهِ •

فأمَّا (مَعدي كرِبَ) فلهُ نحوٌ ليسَ لهذا ، وذلكَ أنَّ المعارفَ قد تجيءُ مُتغيِّرةً عن حدِّ ما عليهِ غيرُها كـ (مَوهَب)[7]

---

(١) في ج (وانه ليس ملحق) • وهو خلاف ما اراد المؤلف ، حيث قال : ان الواو في مؤق انقلبت ياء لما كانت الكلمة مبنية على التذكير ، ص/١٢٠ •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) معد في الارض : ذهب ، تمعدد : تباعد • انظر : اللسان مادة : معد •

(٤) القرنوة : نبات عريض الورق ، قال الازهري : رأيت العرب يدبغون بورقه الاهب ، اللسان مادة : قرن •

(٥) العرقوة : كلّ أكمة منقادة في الارض كأنها جثوة قبر مستطيلة • اللسان مادة : عرق •

(٦) من (غيّر ليكون كاواخر الاسماء فيكون مأق على هذا من انه مبني على التذكير) ساقطة من ج •

(٧) لان معتل الفاء يجيء اسم المكان والمصدر الميمي منه على مفعِل بكسر العين مثل : موثِق ، وموعِد ولا يجيء منه بفتح العين كالموهَب •

و (مَورَق) و (ثَهلل)[1] فإنْ شئتَ أجزتَ على هذا في (مَعْدِي) أنَّهُ (مَفْعِل) من : عَدَا يعدُو .

فإنْ قلتَ : كيفَ يسوغُ هذا ؟ والموضعُ والمصدرُ[2] من ذواتِ الواوِ والياءِ التي هي لامٌ تجيءُ على (مَفْعَل) نحو : المَغْزى ، والمَشْتى ، فقد قدَّمنا أنَّ المعارفَ قد تُغيَّرُ عن حدِّ ما عليه غيرُها . ألا ترى : أنَّ (مَفْعَل) مما فاؤُهُ واوٌ لا يجيءُ إنَّما يكونُ بالكسرِ كـ (المَوعِد) و (المَوقِف) وقد قالوا في اسمِ رجلٍ : مَوهَب ، وثَهلَل ، وحكمُ [مثلِ][3] هذا أنْ يُدْغَمَ ، فكما غُيِّرتْ هذه المعارفُ كذلكَ يجوزُ أنْ يكونَ (مَعْدِي) مُغيَّراً عن (مَفعَلٍ)[4] .

فإنْ يكنْ (أقيٌ) أو (أقوٌ) مسموعاً في هذا المعنى جازَ حينئذٍ في (مَأْقٍ) أنَّها (مَفْعَل) وحينئذ يكونُ الحرفُ الذي بعدَ الميمِ من (مَفعَل) همزةً .

---

(1) ثهلل ، وفهلل بالثاء والفاء ، وفي كتب النحو والصرف : تهلل بالتاء ولم أجده بالتاءِ في المعاجم . فتهلل لا ينصرف ، قال يعقوب : وهو الذى لا يعرف . اللسان مادة : ثهل . والشاهد هنا اجتماع المثلين وهو اللام الاولى والثانية مع انه لم يدغما .

(2) يقصد بهما اسم المكان والمصدر الميمي .

(3) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(4) في ش (مبنيا على) وأثبتنا ما في ج لان السياق يقتضي ذلك .

ونظيرُ (ماقٍ) في أنَّهُ اسم وزنُه[1] فاعِل وليسَ بصفةٍ كضاربٍ قولهم : الكاهِل ، والغارِب ، وأنشدَ أبو زيدٍ :

١ ـ يا مَنْ لعينٍ لَمْ تَذُقْ تَغميضَا

وماقِيَيْنِ اكتَحَلا مَضيضَا[2]

---

(١) في ج (انه) بدل (وزنه) وما اثبتناه أصحّ ، لانه يريد : ان الاسم يأتي على وزن فاعل .

(٢) انظر : نوادر أبي زيد /٥٢ . وفيه (مأقيين) مهموزاً . والخصائص ٢٠٦/٣ . واللسان مادة : مأق ، وتاج العروس ٦٥/٧ مادة : مأق . ولم أعثر على القائل ، والرجز غير منسوب في تلك المصادر .

١٣ ـ مسألة

ذكرَ سيبويه قولَهم : أُرَوِيَّة ، في حدّ التصغير فقال في إثر كلمٍ مُصغَّرةٍ : وفي (أُرْوِيَّةٍ) أُرَيَّةٌ وفي (مَرْوِيَّةٍ) مُرَيَّةٌ (١) .

فقلتُ في شرح ذلكَ : من كانَ (أُرْوِيَّة) عندَهُ (أُفْعُولَة) كانَ (أُرْوِيَّة)(٢) عندَهُ (أُفْعُولَة)(٣) أصلُهُ : أُرْوُويَة ، الواوُ الثانيةُ واوُ (أفعولة) وقعَتْ ساكنةً قبلَ ياءٍ فلزِمَ انقلابُها ياءً ، ولمّا لزِمَ انقلابُها ياءً(٤) وَجبَ أنْ يُبدلَ من ضمّةِ عينِ (أفعُولة) كسرةٌ . كما أُبدلَتْ منها الكسرةُ في (مَرْمِيَّة) ونحوه ، فصارَ : أُرْوِيَّة ، فإنْ صغّرتَهُ على هذا قلتَ على قولِ من قالَ : أُسَيْوِد(٥) : أُرَيْوِيَّة ، فتصيرُ من الأمثلةِ الثلاثة(٦) التي للتحقير(٧) على (فُعَيْعِيل) ووزنُهُ من الفعلِ (أُفَيْعِيلَة) وإنْ صغّرتَهُ على قولِ من قالَ : أُسَيِّد قلتَ : أُرَيَّة ، وكانَ أصلُهُ :

---

(١) الكتاب ٢/١٣١ .

(٢) الاروية : الانثى من الوعل انظر اللسان مادة : روى وفي المخصص ٨/٢٩ ابن السكيت : يقولون : أروية للذكر والانثى من الوعول .

(٣) التاء من (أفعولة) ساقطة من ج .

(٤) (ولما لزم انقلابها ياء) ساقطة من ج .

(٥) تصغير الاسود : أسيّد ، وان شئت : أسيود أي : قد قارب السواد . اللسان مادة : سود .

(٦) في ش و ج (الثلاث) وزدنا التاء لان الواحد من الامثلة مذكّر .

(٧) للتصغير ثلاثة اوزان : فعيل ، وفعيعل ، وفعيعيل . انظر الكتاب ٢/١٠٦ .

أُرَيِّيَّة ، الياءُ الأولى للتصغيرِ والثانيةُ عينُ الفعلِ التي انقلبَتْ ياءً ، والثالثةُ واوُ (أُفْعُول) التي قُلِبَتْ قبلَ التصغيرِ لوقوعِها ساكنةً قبلَ ياءٍ ، والرابعةُ لامُ الفعلِ ، فلمَّا اجتمعَتْ أربعُ ياءاتٍ حذفَتَ اثنتينِ منهنَّ كمـــا تحذِفُ من (بختيَّة)[1] إذا أضفتَ اليها اثنتين لاجتماعِهنَّ .

ومثلُ ذلكَ : مَرويَّة[2] ، إنْ صغَّرتَه على (أُسَيِّد) قلتَ : مُرَيَّة ، والأصلُ : مُرَيِّيَّة ، فحذفتَ اثنتين ، كما حذفتَهما مـــن (أريَّيَّة) فانْ صغَّرتَهُ على (أسَيوِد) قلتَ : مُريويَّــة ، ٧ أ / فلم تحذِفْ لأنَّهُ لم يجتمعْ أربعُ [ياءاتٍ][3] كما لم تحذِفُ من (أرَيوِيَّة) .

ومن كانَ (أروى) عندَهُ (فَعْلى) قالَ : في أرويَّة : أنَّهـا فُعلِيَّة كـ (قُمريَّة)[4] فانْ صغَّرهُ وهي عندَهُ أنَّهُ فُعليَّة لـم يَقُلْ فيها إلاَّ : أرَيَّة ، ولم يجُزْ فيه (أرَيويَّة) ، لأنَّ الـــلام واوٌ كما لا يجوزُ في (غَزوَة)[5] غُزَيوَة[6] كذلكَ لا يجوزُ فـي (أرويَّة) على هذا القولِ (أرَيويَّة) وكانَ الأصلُ فمن جَعَــلَ (أروية) فُعلِيَّة أنْ يقولَ : أريويَّة ، إلاَّ أنَّهُ لما كانَ اللامُ واواً لزِمَ أنْ تنقلبَ ياءً ، ولم يجُزْ فيهِ قولُ من يقولُ : أُسَيوِد ، لأنَّ

---

(١) البخت والبختية دخيل في العربيــة وهي الابل الخراسانية ، يقال : جمل بختيّ وناقة بختيّة . انظر : اللسان مادة : بخت .

(٢) اسم مفعول من روى .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) قال ابن سيده : القمرية ضرب من الحمام ، انظر : اللسان ، مـادة : قمر .

(٥) في ج (عروة) وهو تصحيف ظاهر .

(٦) انظر : الكتاب ١٣٣/٢ .

الجميعَ يقلبونَ اللامَ ياءً[1] فيَجبُ على هذا (أُريَّه) ثمَّ تحذفُ ياءَ (فُعليَّة) فيَبقى (أُريَّة) .

وزنتُه[2] من الفعلِ على هذا القولِ (فُعليَّة) وعلى القولِ الآخرِ (أُفَيمَة) فهذا شرحُ بناءِ هذا وتصغيرِه .

فأمَّا وزنُ (أروى) بـ (أفعَلَ) إنْ جاءَ مُنَوَّناً فهو الوجهُ والجائزُ ، لأنَّ الهمزةَ [إذا وقعَت][3] أوَّلاً في كلمةٍ على أربعةِ أحرفٍ وجبَ أنْ يُحكَمَ بزيادتِها ، حتَّى يقومَ دليلٌ على أنَّهُ أصلٌ كنحوِ ما قامَ في (أولق)[4] .

فمثلُ (أَروى) إنْ سُمِعَ مُنَوَّناً بـ (فَعْلى) بعيدٌ جداً من الجوازِ إلاَّ أنْ يكونَ أُريدَ به الالحاقُ كـ (أرطى)[5] فقد تكونُ على هذا الهمزةُ أصلاً كما أنَّهُ في (أرطى) أصلٌ ، وإن لم يَجِيءْ مُنَوَّناً كانَ وزنُهُ (فَعلى) ، لأنَّهُ لو كانَ (أَفْعَلَ)

---

(1) قال سيبويه : اعلم أنَّ الواو اذا كانت لاما لم يجز فيها الثبات في التحقير على قول من قال : أسيود ، وذلك قولك : غزوة غزَيَّة . انظر : الكتاب ٢/١٣١ .

(2) (وزنته) ساقطة من ج ، وفي ش (كأنه) ثم كتبت فوق (كأنه) وزنته . وفي تعليقة ابي علي المخطوطة ورقة /١٤٠ و ، وزنته ، فصحّحت عليها .

(3) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(4) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/١٤٥ : واما (أولق) وهو ضرب من الجنون فالهمزة فيه أصل لقولهم : ألق الرجل فهو مألوق ، وهذا ثبت في كون الهمزة اصلا والواو زائدة ، ووزنه اذا فوعل . وانظر : اللسان مادة : ولق .

(5) الارطى : شجر من شجر الرمل ، وهو أفعل من وجه ، وفعلى من وجه ، لانهم يقولون : أديم مأروط ، اذا دبغ بورقه، ويقولون: أديم مرطّى . اللسان مادة : رطا .

لنُـوِّنَ لتنكيرِهِ كمـا ينوِّنُ (أفْعى) و (أفكل)[1] ومـا أشبهَ ذلـكَ[2] من النكراتِ غيرِ الصفـاتِ التي تجيءُ على (أفعَل) وتمثيلُهُ بـ (فَعلى) قولُ الأخفشِ[3] فيما ذكرَهُ أبو العباسِ[4] .

(١) أفعى وأفكل اسمان ينوّنان في النكرة ، انظر : الكتاب ٢/٢ و ٥ والأفكل : الرعدة ، ولا يبنى منه فعل . اللسان مادة : فكل .

(٢) في ج (وما أشبههما) بدل (وما أشبه ذلك) والعبارتان صحيحتان .

(٣) هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط . توفي سنة ٢١١هـ ، وقيل ٢١٥ . انظر: انباه الرواة ٢/٣٦-٤٣ .

(٤) انظر : المقتضب ٢/٢٨٤ .

١٤ ـ مسـألة

حكمُ الصفةِ كحكمِ الصلةِ في أنَّهُ يلزَمُ أنْ يَرجِعَ منهـا عائدٌ الى الموصوفِ كما يعودُ من الصلةِ الى الموصولِ ، إلاّ ما حُكِيَ من قولِهم : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين[١] . ومررتُ برجلينِ صالحٍ وطالحٍ ، فإنَّ ذلكَ شاذٌ نادٌ عن القياسِ لا يُعدى به سواه ، ولا يتجاوزُ فيهِ ما عداه .

ونظيرُهُ من الصلةِ ما أثِرَ من قولِهم : أنا الذي قمتُ ، وأنتَ الذي قمتَ[٢] .

والدليلُ على احتمالِ الصفةِ ضميرَ موصوفاتِها توكيدُكَ إيَّاهُ وعطفُكَ عليهِ وإبدالُكَ منهُ ، وتبيينُكَ عنـهُ بالضميرِ المنفصلِ إذا جرى على غيرِ مَنْ هو لهُ ، ومن ثمَّ شابَهَ الوصفُ الفعلَ ، وكانَ ثانياً للأسماءِ[٣] الأوَّلِ كما أنَّ الفعلَ ثانٍ لها ، وصارَ أحدَ الأسبابِ المانعةِ من صَرفِ الاسمِ .

---

(١) قالَ أبو بكر بن السراج : واعلم أنّه قد جاء في العطف أشياء مخالفة للقياس فمن ذلك قولك : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، فقولك : لا قاعدين معطوف على قائم ، وليس في قولك قاعدين شيء يرجع الى رجل انظر : الاصول ٢/٣٢١ ـ ٣٢٢ .

(٢) هذا جائز حملا على المعنى ، والاولى ان تقول : أنا الذي قام ، وانت الذي قام ليرجع الضمير الذي في قام الى (الذي) . انظر : المقتضب ٤/١٣١ ـ ١٣٢ .

(٣) في ج (للاسم) بدل (للاسماء) .

والراجعُ من الصفةِ الى الموصوفِ على ضربينِ : أحدُهما : أنْ يَرجعَ من نفسِ الصفةِ نحو : هذا رجلٌ ضاربٌ ، وهـذه امرأةٌ ضاربةٌ . والآخرُ : أنْ يَرجعَ مما يَتَّصلُ بالصفةِ دونَ الصفةِ نفسِها نحو : هـذا رجلٌ ضاربٌ أبوه . وهـذه امرأةٌ ضاربٌ[1] أبوهـا .

والضربُ الأولُ من الصفةِ التي يعودُ منها الذكرُ الى الموصوفِ على ضربينِ : أحدُهما مفردٌ والآخرُ مضافٌ ، فمثالُ المفردِ ما قدَّمناه[2] .

والمضافُ على ضربينِ : أحدُهما أنْ يكتسيَ من المضافِ اليهِ تخصيصاً وتقريباً من التعريفِ . نحو : هذا رجلٌ صاحبُ امرأةٍ .

والآخرُ أنْ يكونَ أصلُ الصفةِ أنْ يرتفعَ به شيءٌ من سببِ الموصوفِ ويعودَ منه اليه ذكرٌ ، فتحذفُ العائدَ للدلالةِ عليهِ والعلمِ بحذفهِ ، فيصيرُ ضميرُ الموصوفِ في الوصفِ ويُضافُ الى ما كانَ فاعلَهُ قبلَ الحذفِ ، وذلكَ مثلُ : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وبجاريةٍ حسنةِ الأبِ ، ألا ترى : أنَّ حكمَ هـذا وأصلَهُ إنَّما كانَ : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ ، فيُجرى على رجلٍ ويعودُ مما ارتفعَ بحسنٍ[3] ذكرٌ الى الرجلِ . فلمَّا حذفَ العائدَ الى الرجلِ ، ولم يكنْ حكمُ الصفةِ أنْ يخلُوَ ٧ ب / من عائدٍ الى الموصوفِ صارَ[4] الضميرُ الراجعُ اليه في الصفةِ . وممَّا دلَّ على

(١) في ج (ضاربة) بدل (ضارب) وهو خطأ . والصواب ما أثبتناه لان النعت اذا رفع اسما ظاهرا يتبع مرفوعه من حيث التذكير والتأنيث . انظر : شرح المفصل ٣/٥٥ .

(٢) وهو : هذا رجل ضارب .

(٣) العائد هو الهاء في : وجهه الذي ارتفع بحسن ويكون فاعلا له .

(٤) جواب (لما) من قوله : لما حذف العائد الخ .

ذلك قولهم : مررت بامرأة حسنة الوجه ، ولو لم يحذف المضاف اليه[1] (الوجه) الراجع الى الموصوف الأول ، لم تؤنث الصفة ، وقلت : مررت بامرأة حسن وجهها . فحذفت علامة التأنيث من الوصف مع إثباتك الضمير العائد الى المرأة كما أثبتها مع حذفك الراجع من الوجه ، وصار تأنيث الصفة وإضافتها الى فاعلها مع إثبات العائد الى الموصوف خطأ .

وحكى سيبويه ، أنه قد جاء به الشعر فقال : وقد جاء في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه وذلك رديء[2] وأنشد :

٢ ـ أمن دمنتين عرج الركب فيهما

بحقل الرخامى قد عفا طللاهما

أقامت على ربعيهما جارتا صفا

كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما[3]

وإنما صار حسنة وجهها رديئاً ، لأن (حسنة) من قولنا : هذه امرأة حسنة ، صفة جارية على المرأة وفيها ذكرها ، ولذلك

---

(١) يقصد بالمضاف اليه الوجه . الضمير الذى يضاف اليه الوجه .

(٢) الكتاب ١/١٠٢ .

(٣) البيتان للشماخ ، انظر : ديوان الشماخ بن ضرار /٣٠٧ .
وفيه . بحقل الرخامي قد أنى لبلاهما .
وفي الكتاب (عرس الركب) بدل (عرج الركب) وهو يخالف ما في الديوان . انظر الخصائص ٢/٤٢٠ . والخزانة ٢/١٩٨ ، ٣/٤٧٧ .

أنّثنا[1] بالتاءِ ، فاذا قلنا : مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهُها فالحسنِ للوجهِ[2] ، والهاءُ راجعةٌ من الوجهِ الى المرأةِ ، كما رجعَ الضميرُ إليها من (حسنةٍ) فاذا قلتَ : مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ وجهِها . فقد جمعتَ بين[3] ضميرين للمرأةِ يَرجعانِ إليها . أَحدُهما ضميرٌ في (حسنة) والآخرُ الهاءُ في (وجهِها) وأخطأتَ ، لاضافتكَ (حسنةَ)[4] الى (الوجهِ) والحسنُ هو الوجهُ والشيءُ لا يُضافُ الى نفسِهِ . وأيضاً فقد أنّثتَه وهو لمذكرٍ .

فإنْ قيلَ : فقد أضفتَ (حسن) الى[5] الوجهِ وهو في قولِك : الحسنُ الوجهِ .

فالجوابُ انّ في (حسن) ضميراً يَرجعُ الى الموصوفِ به الجاري إعرابُهُ عليه ، فقد خرجَ أنْ يكونَ لـ (الوجهِ) ولو كانَ له لارتفعَ بـه ، على أنّه حديثٌ عنه وفعلٌ له .

ومما[6] يدلُّ على أنّ (الحسنَ) في باب : زيدٌ حسنُ الوجهِ ، صفةٌ لزيدٍ وليسَ للوجهِ قولُكَ : هندٌ حسنةُ الوجهِ . فلو كانَ (حسنٌ) للوجهِ لما جازَ تأنيثُهُ ، لأنّ (الوجهَ) مذكّرٌ . وقد أجريَ (حسنٌ) في : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، مجرى الصفات التي يُرادُ باضافتِها التخصيصُ ، نحو : مررتُ برجلٍ صاحبِ امرأةٍ .

---

(1) في ج (أنّثتها) بدل (أنّثنا) وهما صحيحان .
(2) في ج (فالوجه) بدل (للوجه) وهو خطأ .
(3) في ج (من) بدل (بين) وهو تحريف .
(4) في ج (حسنة الوجه الى الوجه) ، وهو تحريف .
(5) في ج (الى) ساقطة .
(6) في ش (وممن) صححناها على ما في ج ، لان (ما) لغير العاقل .

ألا ترى : أنَّ في كلٍّ واحدٍ من الوصفين ضميراً[1] يعودُ الى موصوفه ، وأنّهما مضافان .

ويدلُّ أيضاً أن هذا الوصفَ لمّا جَرى عليه إعرابُه دونَ ما هو من سببه وكانَ حكمُهُ أنْ يرتفعَ به نصبُ من نصبَ بعدَه الاسمَ الذي هو فاعلُه[2] في المعنى كقولِه :

٣ ـ . . . . أو عدوٍّ شاحطٍ دارا[3]

و :

. . . . الشاحطِ الدارا[4]

قا :

٤ ـ . . . . الشُّعْري الرقابا[5]

و :

. . . . الشُّعْرِ الرقابا[6]

وحسنٌ وجهاً ، والحسنُ الوجهَ ، لما صارَ فيه ضميرُ ما يَجري عليه نَصبَ ما بعدَه وأعملَه إعمالَ الفعلِ ، كما أنَّ (ضارباً) في

---

(١) في ج (ضمير) وهو خطأ ، لانه اسم أنّ واسمها منصوب .

(٢) في ج (ما عليه) بدل (فاعله) وهو تحريف .

(٣) هو عجز بيت لعدي بن زيد العبادي ، وصدره :
من وليٍّ أو أخي ثقـة
انظر : ديوانه ١٠١ . وهو من شواهد الكتاب ١/١٠٢ .
ورواية البيت في معاني القرآن للفراء :
من ولي أو أخي ثقة والبعيد الشاحط الدارا
انظر : معاني القرآن ٢/٤٠٩ .

(٤) ساقطة من ج . وهذه الرواية توافق ما في معاني القرآن للفراء.

(٥) الكتاب ١/١٠٣ أنشده سيبويه بروايتين كما هنا ، وهو جزء من بيت للحارث بن ظالم المري وهو :
فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعرى رقابا
وكذا بروايتين في معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٨ـ٤٠٩ . وفي المقتضب ٤/١٦١ . وشرح المفصل ٦/٨٩ .

(٦) وبهذه الرواية في البيان والتبيين ٤/٣٨ وكذا شرح الحماسة للمرزوقي ١/١٩٨ .

قولك : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً ، وامرأةٌ ضاربةٌ عمراً . لما كانَ فيه ذكرُ الموصوفِ ، وأعملَ عملَ الفعلِ نَصْبَ المفعولُ .

أمّا وجهُ تشبيهِهِ (حسنةُ وجهِها) بحسنةِ الوجهِ في ضرورةِ الشعرِ ، فلأنَّ (الحسنَ) في قولِك : الحسنُ الوجهِ ، هو الوجهُ في[1] المعنى وهو مضافٌ إليه ، وفيه حرفُ التعريفِ الذي هو بدلٌ من علامةِ الضميرِ ، فكما جازَ أنْ يُضافَ (الحسنُ) الى (الوجهِ) وهو هو في المعنى وفيه ما هو بدلٌ من الضميرِ العائدِ الى الموصوفِ وهو لامُ التعريفِ كذلك جازَ أنْ يُضافَ (حسنٌ) الى (الوجهِ) وهو مضافٌ الى الضميرِ ، إذاً جازَ إضافتُه إليه ، وفيه ما هو بدلٌ منه .

والدليلُ على أنَّ حرفَ التعريفِ بدلٌ من علامةِ الضميرِ في : حسنِ ٨ أ/ الوجهِ ، أنَّ (الوجهَ) لا يُخرِجُ (حسناً) من التنكيرِ والاشاعةِ الى التخصيصِ والابانةِ ، كما لم يكنْ[2] يُخرِجُه متضايفاً هو منه[3] . فحسنُ الوجهِ مثلُ : حسنٌ وجهُهُ في أنّهُ غيرُ متعرّفٍ بالاضافةِ الى (الوجهِ) كما لم يكنْ متعرّفاً بارتفاعِ (وجهه) [به][4] . فمن ثمَّ ألحقتَ حسناً ـ إذا أردتَ إجراءَه على المعرفةِ ووصفَهُ [به][5] ـ الألفَ واللامَ فقلتَ : هذا زيدٌ الحسنُ الوجهِ ، ولولا كونُ لامِ التعريفِ بدلاً من الضميرِ[6] لم يصلُحْ إلحاقُها

---

(١) (في) ساقطة من ج .

(٢) (يكن) ساقطة من ج .

(٣) في ج (متعلقا بما هو بدل منه) بدل (متضايفا هو منه) وما أثبتناه هو الصحيح . لانه يقصد انَّ الالف واللام لا يخرج حسناً من التنكير كما لا يخرج الوجه الحسن في حالة اضافة الوجه الى الضمير من التنكير اذا قلنا : حسن وجهه .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) في ج (من الضمير) ساقطة .

المضافَ الى ما فيه ألفٌ ولامٌ لكن جازَ : الحسنُ الوجهِ ، من حيثُ أريدَ به : الحسنُ وجهُهُ . فجهةُ شبهِ (حسنةُ وجهِها) بحسنِ الوجهِ من حيثُ ذكرنا .

إلاّ أنَّ هذا التشبيهَ رديءٌ لما يعترضُ فيه ما[1] قدّمنا من إضافةِ الشيءِ فيه الى نفسهِ ، ولتأنيثِ المذكرِ ، وليسَ يعترضُ شيءٌ من ذلك في حسنةِ الوجهِ فلذلك كانَ رديئاً ومرذولا ، وتشبيهاً بعيداً .

فأمّا قولُهُ : جونتَا مُصْطَلاهُما ، فقد قدَّرَهُ سيبويه تقديرَ حسنةِ وجهِها ، وجعلَ قياسَهُ كقياسِهِ ، وكانَ حكمُهُ عندَهُ أنْ يقولَ[2] ـ إنْ أجراه على الأصلِ دونَ الحذفِ[3] ـ : جارَتا صفاً جونٌ مُصطَلاهُما فيجرى (جونٌ) على (الجارتين) فيرتفعُ بجريهِ عليهما ، لأنّهما مرفوعتانِ ، ثمَّ يرتفعُ (المصطلى) بـ (جونٍ) ويعودُ ضميرُ التثنيةِ الى (الجارتين) فيكونُ كقولِكَ : الهندانِ حسنٌ ثوبُهما ، وهندٌ حسنٌ وجهُها[4] .

وإنْ أجراهُ على الحذفِ دونَ الأصلِ أنْ يقولَ[5] : أقامَتْ على ربعَيهما جارتا صفاً جونَتا المصطلياتِ ، فيمن قالَ : الهندانِ

---

(١) في ش (مما) بدل (ما) وما اثبتناه من ج أصحّ .
(٢) من ج (أن يقول) ساقطة .
(٣) من ج (الحذف) ساقطة .
(٤) في ج (وجها) وما أثبتناه أصح ، لانه يريد ان يرتفع (وجه) ويعود الضمير الى هند .
(٥) في ج (تقول) بدل (أن يقول) وما في ش أولى ، لانه تقدّم ان قال : وحكمه ان يقول : إن أجراه إلخ وهذا معطوف على قوله : ان اجراه الخ .

حسنتا[1] الوجوه . وفيمن قالَ : وضعا رَحليهما[2] : جونتا المصطليين ، فيصيرُ كقولك : الهندان حسنتا الثوبين . فلم يستعمله على الاتمام والأصل ، ولا على الاختصار[3] والحذف ، ولكن جعله كقولك : هذه امرأةٌ حسنةٌ وجهها ، فثنَّى (الجون) وهما وصفٌ (المجارتين) وأضافه مثنّىً الى (المصطلى) وهو (هما) في المعنى ، إلاَّ أنَّهُ وضعَ الواحدَ موضعَ الجمعِ فيمن قالَ حسنات الوجوه ، وموضعَ التثنية[4] فيمن قالَ : وضعا رحليهما ، وهو (المصطلى) ألا ترى : أنَّ لكلِّ واحدةٍ من (الجارتين) مصطلىً . وإنْ وجَّهته على أنَّ (المصطلى) يكونُ لجميعِ ذلك ، وأحدٌ لم يضعْ واحداً موضعَ جميعٍ ، ثمَّ أضافَ (مصطلى) الى ضميرِ (الجارتين) . كما أضافَ (الوجهَ) في قولِه : هذه امرأةٌ حسنةٌ وجهها الى ضميرِ المرأة بعدَ إضافةِ (حسن) الذي هو الوجهُ في المعنى الى (الوجهِ) فعلى هذا وضعَ سيبويه هذا البيتَ[5] .

وقد يحتملُ غيرَ ما تأوَّلهُ ، وهو ما ذكرَهُ بعضُهم[6] : من أنَّ الشاعرَ إنَّما ردَّ الضميرَ المثنى في قولِه : مصطلاهما ، الى (الأعالي) لأنَّهما في الحقيقةِ اثنانِ وهذا مثلُ قولِه :

---

(1) في ج (الحسنتا) .

(2) انظر الكتاب ٢٤١/١ و٢٠١/٢ ، وفيه : وضعا رحالهما . فاستعمل الجمع موضع المثنى ، مثل : (فاقطعوا ايديهما) .

(3) في ش (اختصار) .

(4) في ش (الشبه) بدل (التثنية) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه اصح .

(5) قال الاعلم : الشاهد في قوله : جونتا مصطلاهما ، فجونتا بمنزلة حسنتا ومصطلاهما بمنزلة وجوههما ، والضمير الذي في مصطلاهما يعود على قوله جارتا صفا . انظر : الكتاب ١٠٢/١ .

(6) انظر : الكتاب ١٠٢/١ .

٥ ـ رأتْ جبلاً فوقَ الجبالِ إذا التقتْ
رؤوسُ كبيرَيْهنَّ ينتطحانِ [١]

ولستُ أعرفُ مَنْ قائلُ هذا القولِ إلاّ أنّه ليس يمتنعْ ويخرجَ الكلامُ به من أنْ يكونَ على قولِكَ : هندٌ حسنةٌ وجهِها ، لأنَّ الضميرَ المثنى على هذا في قولِه [٢] : مصطلاهما ، ليسَ يَرجعُ الى (الجارتين) إنّما يرجعُ الى (الأعالي) ، لأنَّ (الأعالي) وإنْ كان مجموعاً في اللفظِ فهو اثنانِ في المعنى ، فحمله على ذلك ، فكأنّه قالَ : أقامَتْ جارَتا كميتا الأعالي جونَتا مصطلى الاعالي ، واذا كانَ كذلك لم يكنْ على : حسنةٌ وجهِها ، لأنَّ (الجون) لم يُضَفْ الى اسمٍ يتّصلُ بهِ ضميرٌ يعودُ الى (الجارتين) كما يعودُ من الاسمِ الذي بعدَ الصفة في قولِك [٣] : هندٌ حسنةٌ وجهِها ، ضميرٌ يعودُ [٤] الى (هندٍ) لكنَّ [٥] الضميرَ العائدَ الى (الجارتين) محذوفٌ كما أنَّ الضميرَ من : هند حسنةِ الوجهِ ، ودعد حسنةٌ وجهِ الأبِ محذوفٌ ، فلذلك أنّثَ [٦]

---

(١) البيت في معاني القرآن للاخفش ٥٤٦ رسالة دكتوراه ٠ وفيه (رأوا) بدل (رأت) وورد عجزه في الخصائص ٢/٤٢١ ٠ وفي الخزانة بتمامه ٢/٢٠٢ وفيه (رأت) كما هنا ولم اعثر على قائله ٠

(٢) في ج (قولك) بدل (قوله) وما اثبتناه أصحّ ؛ لأنّ الضمير يرجع الى الشاعر ٠

(٣) في ج (كقولك) بدل (في قولك) ٠

(٤) (يعود) ساقطة من ج ٠

(٥) في ش (لكون) بدل (لكن) واثبتنا ما في ج لانه اوفق في المعنى ٠

(٦) في ج (ثنيت) بدل (أنّث) وما اثبتناه أصحّ لقوله الآتي : (كما أنّث حسنة) ٠

(جون) من قولِهِ : جونتا مُصطلاهما ، كما أنثتَ (حسنة) في قولك : هندٌ حسنةُ الوجهِ •

ألا ترى : أنّك اذا قلتَ : أقامت جارتا صفا كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي ، لم يتّصلْ (جونتا) باسمٍ يعودُ منه الى (الجارتين) ضميرٌ كما ٨ ب/ لا يعودُ من (الوجهِ) من قولِك : هند حسنةُ الوجهِ الى هندٍ ضميرٌ •

وقياسُ هذا اذا رفعَ الاسمُ بالصفةِ ولم تُضَفِ الصفةُ الى ما هو فاعلها[1] في المعنى كحسنٍ وجهٌ وحسنُ الوجهِ أنْ يُقالَ : أقامتْ جارتا صفاً جونٌ مصطلا [هما][2] أعاليهما أو أعالِيَهما ف (مصطلاهما) في موضعِ رفعٍ مثل قولِك : هاتان امرأتانِ حسنٌ غلامُ أبويهما •

وعيبُ هذا القول الذي قالَ هذا القائلُ : هو أنَّ التثنية حملت على أنّها جمعٌ ، و[3] ذلك بعيدٌ ، لأنّا وجدناهم يَحملون الاثنينِ على لفظِ الجمعِ في نحو قوله عزَّ وجلَّ : (إذْ تَسَوَّروا المحْرابَ)[4] • (فقدْ صغَتْ قلُوبكما)[5] • وبابِهِ • ولم نَرَهمْ يجعلونَ لفظَ التثنيةِ للجَمْعِ ، إلاَّ أنّه لا يمتنعُ ذلك في هذا الموضعِ ، لأن المجموعَ الذي هو قولُنا : الأعالي ، هنا[6] اثنان في الحقيقةِ فحمَلَه على المعنى • أو استعملَ اللغتينِ اللتينِ في نحوِ هذا جميعاً ، فحَمَلُ الأوّلِ على

---

(١) في ج (الذي وفاعلها) بدل (الى ما هو فاعلها) وهو تحريف •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) في ج (في) بدل (و) وهو خطأ واضح •

(٤) ص/٢١ ، فقد جمع الضمير ، وهما اثنان لقوله تعالى : (لا تخف خصمان) انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/١٠٩٨•

(٥) التحريم /٤ • فقد جمع القلبَ مع أنّ لكل واحدٍ قلبا واحداً انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/١٢٢٩ •

(٦) في ج (هما) بدل (هنا) وهو خطأ •

قوله (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكما) . والثاني على : وضَعا رَحلَيْهما ، وليسَ ذلكَ بحسنٍ[1] ، لأنَّ الراجعَ أنْ يكونَ على لفظِ المرجوعِ إليه أحسنُ إلاّ أنَّ ذلك لا يمتنعُ في هذا التأويلِ تخليصٌ للشعرِ من عيبٍ وإدخالٌ له في عيبٍ آخرَ .

فأمّا قولُهُ : (جنّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأبْوابُ)[2] فقالَ الفرّاءُ فيه : رُفِعَ الأبوابُ بمفتّحةٍ لهم أبوابُها ، والألفُ واللّامُ خلفٌ من الإضافةِ ، تقولُ : مررتُ برجلٍ حسنةِ العينُ قبيحِ الأنفُ ، والمعنى : حسنةٍ عينُهُ ، قبيحٍ أنفُهُ ، ومنه (فَإنَّ الجحيمَ هيَ المأوى)[3] أي : مأواهُ ، ولو قالَ : مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأبْوابَ ، على أنْ تجعلَ (المفتّحةَ) في اللفظِ (للجنّاتِ) وفي المعنى (للأبوابِ) مثلُ : الشُعرِ الرِّقابا ، والشاحطِ الدارا ، لجازَ .

وأقولُ أنا : إذا قلنا : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ [فالإضافةُ فيه : برجلٍ حسنٍ وجهُهُ][4] ثمَّ حُذِفَ المضافُ إليه (الوجهُ) وهو هذا[5] الذي كانَ عائداً مما اتّصلَ بالصفةِ على الموصوفِ ، فلمّا حُذِفَ[6] العائدُ وكانَ لابدَّ من أنْ يكونَ فيها راجعٌ الى الموصوفِ جُعِلَ[7] ضميرُ الموصوفِ في الصفةِ التي هي (حسنٌ) وإنْ كانَ

---

(1) في ج (بالحسن) .

(2) سورة ص/٥٠ انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٨ ـ ٤٠٩ لقد ترك أبو علي بعض الجمل في نقله هذا النصّ عن الفراء .

(3) النازعات /٣٩ .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(5) (هـذا) ساقط من ج .

(6) في ج (فلم أحذف) .

(7) في ش (بعد) بدل (جعل) واخترنـا ما في ج لان السـياق يقتضي ذلـك .

في المعنى (للوجه) ؟ لأنَّ الصفةَ لا تخلُو من راجعٍ منها الى الموصوفِ ، كما أنَّ الصلة مع الموصولِ كذلكَ .

والدليلُ على هذا قولُهم : هذه[1] امرأةٌ حسنةُ الوجهِ ، ولو كانَ حذفُ ما يَرجِعُ الى الموصوفِ ممّا اتصلَ بالصفةِ كإثباتِهِ ، لكانَ : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ في اللفظِ بمنزلةِ : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ ، كما أنَّه في المعنى كذلكَ .

ولو كانَ قولُهُ : (مُفتَّحةً لهُمْ الأبوابُ) بمنزلةِ مفتّحةً لهم أبوابُها ، كما ذهبَ إليه الفرّاءُ ، لما جازَ : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، ولقيلَ : حسنٍ الوجهُ ، كما يُقالُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ . ولما[2] جازَ : مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ[3] وجهُها . فقولُهم : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ [وبامرأةٍ حسنةِ الوجهِ][4] دليلٌ على أنَّ الراجعَ الى الصفةِ اذا حُذِفَ ممّا يتّصلُ بها صارَ الضميرُ الذي كانَ يرجعُ الى الموصوفِ مما يرتفعُ بالصفةِ نفسِها .

و (الأبْوابُ) من قولهِ : (مفتّحةً لهم الأبْوابُ) لا يجوزُ أنْ يرتفعَ من حيثُ كانَ يرتفعُ مفتّحةً لهم أبوابُها ، وتأوُّلُ ارتفاعِها من هذه الجهةِ خطأٌ لِما ذكرناه .

فإنْ قلتَ : بِمَ يرتفعُ ؟ فإنَّ[5] ارتفاعَهُ[6] عندي من

---

(١) (هذه) ساقطة من ج .

(٢) في ج (ما) بدل (لما) . وما اثبتناه أولى لانه معطوف على (لما) الاولى .

(٣) في ج (حسن) بدل (حسنة) .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) (فانّ) ساقطة من ج .

(٦) في ش (ارتفاعها) وما في ج أحسن ليطابق قوله : بم يرتفع ، حيث ذكر الفعل .

جهتين[1] :

إحداهما : أنْ يكونَ بدلاً من المضمرِ في (مُفتّحةً) ، كأنّه على : فُتِحَتِ الجنّاتُ[2] أبوابُها ، فأبدلْتَ (الأبوابُ) من (الجنّاتِ) ، لأنّها منها وبعضُها ، كما تقولُ : ضُرِبَ زيدٌ رأسُهُ . وعلامةُ التأنيثِ في (مُفَتَّحَةً) على هذا قبلَ أنْ تُبدَلَ منها (الأبْوابُ) لضميرِ (الجنّاتِ) ولا يجوزُ على هذا : زيدٌ مضروبُ الأبِ ، إذا أبْدَلْتَ الأبَ ممّا في (مَضروب) ، لأنَّ (الأبَ) ليسَ بزيدٍ ولا ببعضِهِ ، كما أنَّ (الأبوابَ) من (الجنّاتِ) فلا يجوزُ إبدالُهُ منه إلاّ على جهة الغلط .

والأخرى أنْ تكونَ (الأبوابُ) مرتفعةً (بمفتّحةً) على نيةِ راجعٍ الى ٩ أ/ (الجنّاتِ) محذوفٍ كأنّه في التقديرِ :

وإنَّ للمتّقينَ جنّاتِ عدنٍ مُفتّحةً لهم الأبوابُ منها . فالأنيثُ في (مفتّحةً) على هذا (للأبوابِ) دونَ (الجنّاتِ) وقد عادَتْ الهاءُ من (منها) الى (جنّاتِ) .

وليسَ الألفُ واللامُ في (الأبوابِ)[3] على هذا التأويلِ كالألفِ واللامِ في (الوجهِ) من قولِكَ : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، لأنَّ الألفَ واللامَ هنا عوضٌ ممّا كانَ (الوجهُ) مضافاً إليه ، يدلُّكَ على ذلك أنَّ (حسناً) لا يَتعرّفُ به كما لا يَتعرّفُ مع قولِكَ : وجهُهُ ، فاذا صارَ في الكلامِ ما يَرجعُ الى الموصوفِ لم يسُغْ أنْ يكونَ الألفُ واللامُ بدلاً من الضميرِ المحذوفِ للاستغناء

---

(١) في ج (وجهين) بدل (جهتين) وهما صحيحان .
(٢) في ش (الجنة) بدل (الجنات) واخترنا ما في ج لانه يوافق ما في الآية من سورة ص/٥٠ .
(٣) (في الابواب) ساقطة من ج .

عن ذلك بالعائدِ الذي هو في اللفظِ موجودٌ ، وعلى هذا قولُهُ : (فَإِنَّ الجَحِيمَ هِيَ المَأْوى)[1] أيْ : المَأْوى لَهُ[2] ، فحذفَ (لَه)[3] لِما في الكلامِ من الدلالةِ عليهِ ، كما حُذِفَ (منه) في قولِهِم : السمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ[4] . وليسَ حَذْفُ بعضِ الخبرِ للدلالةِ عليه بأعظمَ من حَذْفِ الخبرِ بأَسرِهِ ، إذا قامَتْ على حذفِهِ دلالةٌ تدلُّ عليه .

وخطؤُهُ[5] في تأويلهِ الألفَ واللامَ في[6] هذه الآيةِ على أنَّهما بَدَلٌ من الهاءِ الضميرِ[7] ، لأنَّ الألفَ واللامَ إنَّما تكونانِ عوضاً من علامةِ الضميرِ في المعنى دونَ اللفظِ في بابِ : حَسَنُ الوجهِ ، وما أشبَهَهُ من الأسماءِ التي كانَ حكمُها أنْ ترتفعَ بالصفاتِ المُشبَّهةِ بأسماءِ الفاعلينَ أو بأسماءِ المفعولينَ[8] ، ثمَّ يُحذَفُ الراجعُ منها وتُجعَلُ الصفةُ للأولِ ولم يَجيءْ في غيرِ ذلكَ .

---

(1) النازعات / ٣٩ .

(2) قال العكبرى في التبيان في اعراب القرآن ٢/١٢٧٠ : قوله تعالى (هي المأوى) أي : هي المأوى له ، لابدَّ من ذلك ليعود على مَنْ من الخبر ضمير . وانظر : شرح المفصل ٦/٨٩ .

(3) (فحذف له) ساقطة من ج .

(4) انظر : شرح المفصل ١/٩١ . قال ابن يعيش : والعائد محذوف تقديره : منوان منه بدرهم .

(5) الهاء ساقطة من ج . وهي تعود الى الفراء .

(6) في ش (وهذه) بدل (في هذه) واثبتنا ما في ج لانه أوفق لسياق الكلام .

(7) في ج (أظهر) بدل (الضمير) . وهو تحريف .

(8) في ج (الفاعلين) بدل (المفعولين) وهو خطأ ، وما اثبتناه اصحّ لانه يوافق المعنى المراد .

فأمّا ما حكاه[1] من قولِه : مررتُ برجلٍ حسنةِ العينُ ، وقبيحِ الأنفُ فعلى ما ذكرناه من البدلِ من الضميرِ ، لأنَّ العينَ والأنفَ بعضٌ منه . ويحتملُ أيضاً أنْ يكونَ على حذفِ (منه) ، وهذا التأويلُ في : مررتُ برجلٍ حسنةِ العينُ أسوغُ ، لمكان التأنيثِ في (حَسَنَةٍ) فإنَّ ضميرَ الرجلِ[2] لا يكونُ مؤنَّثاً ، وينبغي أنْ يكونَ الكلامُ المبدَلُ منه على وجهٍ غيرِ مفتقرٍ الى البدَلِ .

فأمّا قولُ الفراءِ : ولو قالَ (مفتّحةً لهم الأبوابُ) على أنْ تَجْعَلَ (المفتّحةَ) في اللفظِ (الجنّاتِ) وفي المعنى (للأبوابِ) وتشبيهه[3] ذلكَ بالشَّعرِ الرقَابا ، فهو جائزٌ ، ويدلُّ نصبُكَ الأبوابَ ، بفتّحةٍ على أنَّ فيه ضميراً للأوّلِ ، وإذا كانَ فيه ضميرُ الأولِ لم يَجُزْ ارتفاعُ (الأبوابِ) بها ، لأنّه لا يرتفعُ بفعلٍ ولا بشيءٍ يقومُ مقامَهُ فاعلانِ . وإنّما وجهُ الرفعِ في الآيةِ على ما ذكرناه[4] .

فأمّا ما أنشدناه لكثيرٍ[5] من قولِه :

٦ ـ من الخَفِراتِ البيضِ لم ترَ شَقوةً
وفي الحسَبِ الزاكي الكريمُ صميمُها[6]

---

(١) يعني حكاية الفراء وقد تقدمت .

(٢) في ش (رجل) وفي ج (الرجل) وهو أصحّ لان تكرار النكرة يضفي عليه التعريف .

(٣) في ج (تشبيه) بدل (تشبيهه) وما اثبتناه أحسن لأنّ الضمير يرجع الى الفراء .

(٤) الهاء ساقطة من ج .

(٥) هو كثير بن عبدالرحمن الملحى الخزاعي المشهور بكثيّر عزة توفي سنة ١٠٥هـ . انظر : معجم الشعراء للمرزباني /٢٤٢ ، والخزانة ٢ /٣٨١ .

(٦) ديوان كثير عزة /٤٢٩ . وعجزه فيه :
وفي الحسبِ المحض الرفيع نجارها =

فلا يجوزُ الجرُّ في (الكريمِ) على أنْ تجعلَهُ صفةً (للحسبِ) ، لأنَّ (صميمها) مرتفعٌ بـ (الكريمِ) وليسَ فيهِ شيءٌ يرجعُ الى الموصوفِ الذي هو (الحسبَ) فلا يجوزُ ، كما لا يجوزُ : زيدٌ الكريمُ أبوها منطلقٌ ، حتى يرجعَ من الصفةِ أو مما[1] يرتفعُ بها ذكرٌ الى الموصوفِ ، وإذا لم يجزْ هذا قدَّرنا ارتفاعَهُ على أنَّهُ خبرُ مبتدءٍ محذوفٍ كأنَّهُ قالَ : هي الكريمُ صميمُها .

فأمَّا موضعُ قولِهِ : وفي الحسبِ ، فيحتملُ أنْ يكونَ نصباً على أنْ تجعلَهُ ظرفاً للمبتدأِ المحذوفِ كأنَّكَ[2] قلتَ : وفي الحسبِ الزاكي هي الكريمُ صميمُها ، كما تقولُ : في الدارِ هندٌ العاقلةُ ، وفي الدارِ هندٌ الكريمُ أبوها .

ويحتملُ أنْ يُضمرَ المبتدأُ قبلَ الظرفِ فيكونُ موضعُهُ أيضاً نصباً على تقديرِ : [و][3] هي في الحسبِ الزاكي الكريمُ صميمُها[4] . وإنْ كانَ الظرفُ مقدَّماً .

ويحتملُ أنْ يُجعلَ في الحسبِ الزاكي والكريمُ صميمُها جميعاً الخبرَ فيكونُ مثلُ : هذا حلوٌ حامضٌ[5] ، ولا يجوزُ أنْ تجعلَ (في الحسبِ) ظرفاً للكريمِ صميمُها ، لأنَّ ما في الصلةِ

= وكذا في المحاسن والاضداد للجاحظ ص/١٢٢ . ويجرى الشاهد في هذه الرواية أيضاً .

(١) في ج (بما) بدل (مما) وهو تحريف .

(٢) في ج (كأنه) وفي ش (كأنك) وقد اخترت ما في ش ليوافق قوله : (أن تجعله) السابق .

(٣) زيادة من ج فاثبتناها لانها موجودة في البيت الشاهد .

(٤) في ج (ويكون الخبر : الكريم صميمها) ساقطة .

(٥) فهذا مبتدأ وحلو حامض معا خبر لهذا ، انظر : الكتاب ١/٢٥٨ .

لا يعملُ [فيما][1] قبلَ الموصولِ .

ويحتملُ أنْ يكونَ قولُهُ : وفي الحسَبِ الزاكي ، خبراً لمبتدأٍ آخرَ محذوفٍ تقديرُهُ : وهيَ في الحسَبِ الزاكي هــيَ الكريــمُ مَسيمُها ، وهذا الوجهُ أشبَهُ ، لأنَّهُ موضعُ مدحٍ فإذا مَدحَ وأتى بجُمَلٍ ٩ ب / وضُروبٍ من الكلامِ كانَ أبلغَ وأفخَمَ ، وكذلــكَ إذا ذَمَّ ، من أنْ يمدَحَ أو يَذُمَّ بجملةٍ واحدةٍ وكلامٍ واحــدٍ ، ومن ثَمَّ قُطِعَ بعضُ الصفاتِ من بعضٍ إذا تَلى بعضُها بعضاً نحو :

٧ ــ النازلونَ بكلِّ معتَرَكٍ . . . .[2]

والنازلِينَ . وموضعُ (في الحسَبِ) على هذا الوجهِ رفعٌ من جهةٍ ، ونصبٌ من[3] أخرى .

أمّا كونُهُ رفعاً ، فلأنَّهُ في موضعِ (منطلقةٍ) ومــا أشبهَهَا إذا قلتَ : هي منطلقةٌ .

وأمَّا كونُهُ[4] نصباً ، فلأنَّهُ قد أُضمِرَ فعلٌ وإنْ صارَ ذلكَ الفعلُ لا يظهرُ بدلالةِ حرفِ الخفضِ عليه تقديرُهُ : هي تثبتُ في الحسَبِ واستقرَّتْ ونحو ذلكَ . ممَّا يُقدِّرونَ إضمارَهُ في مثلِ هذهِ المواضعِ . فهو من هذهِ الجهةِ كانَ نصباً ، ومن جهةِ وقوعِهــا

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) هذا صدر من بيت وعجزه :

والطيّبون معاقد الازر

وهو من شواهد الكتاب ، انظر : ١/١٠٤ و٢٤٦ و٢٤٩ . رواه في الموضع الاول ونسبه الى خرنق ، وكذا في الجمل للزجاجي/٢٨ ، والمحتسب ١٩٨/٢ وانظر الخزانة ٣٠١/٢ .

(٣) (ونصب من) في ج ساقطة .

(٤) في ج (كونها) وما أثبتناه اصح لانه يوافق قوله السابق : (وأما كونه رفعا) .

وقعَ خبرِ المبتدأ ـ حتّى[1] صارَ ذلكَ مُلغىً معه مُطَّرحاً ـ رفعٌ .
وفي هذا الفنِّ من الطُّرَفِ كلامٌ قد ذكرناه في غيرِ هذا الموضعِ وفيما كتبناهُ من الصفاتِ دليلٌ على ما تركناه منها[2] .

(١) (حتى) ساقطة من ج .
(٢) (منهـا) ساقطة من ج .

١٥ ـ مسألة

مكرَّرٌ في غيرِ موضعٍ من الكتابِ[١] ذكرُها . (فَمٌ)[٢] وزنُ أصلِهِ (فَعْل) والدليلُ عليه قولُهم : أفْواه[٣] ، وحُكْمُ ما كانَ على (فَعْل) وكانَ مُعتَلَّ العينِ أنْ يُجمَعَ على (أفْعال) كثَوبٍ وأثْواب ، وحَوْضٍ وأحْواض ، وعَيْنٍ وأعيان ، كما أنَّ حكم ما كانَ على (فَعْل) من الصحيحِ فجمعُهُ القليلُ على (أفْعال)[٤] فلا يَخرُجُ الشيءُ عن بابِهِ وأصلِهِ المطَّرِدِ فيه ، ولا يمنَعُ حملُهُ على الأكثرِ .

و (فَمٌ) يلزَمُ[٥] على هذا أنْ يُحمَلَ على (فَعْل) لدلالةِ أفْعالٍ عليه[٦] حتَّى يقومَ ثَبتٌ يُعدَلُ اليه عنه . ويَدلُّ أيضاً على أنَّ وزنَهُ (فَعْل) دونَ (فَعَل) أنَّكَ إذا حملتَهُ على أنَّهُ (فَعَل) حكمتَ بحركةِ العينِ والحركةُ زيادةٌ ولا يُحكَمُ بالزيادةِ إلاَّ بدليلٍ يَدلُّ عليها والدليلُ الذي قامَ دلَّ على السكونِ لما تقدَّمَ وهو قولُهم : أفْواه ، والعينُ من (فَمٍ) واوٌ ، واللامُ منه هاءٌ ، يدلُّ

---

(١) انظر : الكتاب ١/١٥٨ ـ ١٥٩ ، و٢/٣٣ ، ٤٤ ، ٨٣ ، ١٢٣ .

(٢) من هنا موجود في المخصص . انظر : المخصص ١/١٣٤ـ١٣٧ .

(٣) قال سيبويه : اما ما كان فعلا من بنات الياء والواو ، فانك اذا كسّرته على بناء أدنى العدد كسّرته على أفعال ، وذاك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب . انظر : الكتاب ٢/١٨٤ .

(٤) قد مثل سيبويه لجمع فعل ـ من الصحيح ـ على أفعال بافراخ ، وأفراد ، وارفاغ ، انظر : الكتاب ٢/١٨٥ .

(٥) في ش (ملزم) بدل (يلزم) واخترنا ما في ج ، مع أن ما في ش صحيح أيضا .

(٦) (عليه) ساقطة من ج .

على ذلكَ قولُهم : مُفَوَّه ، وأفواه ، والهاءُ إذا كانتْ لاماً فانّها قد تُحذَفُ كما أنَّ الياءَ والواوَ إذا كانتا لامَين قد تُحذَفان ، وذلكَ لمشابهةِ الهاءِ الياءَ والواو[1] في الخَفاء[2] ولأنّها من مَخْرَجِ ما هو مُشابهٌ لهما وهو الألف[3] . فكما أنَّ الياءَ والواوَ إذا كانتا لامين تُحذَفانِ ، كذلكَ تُحذَفُ الهاءُ لمشابهتِها لهما[4] في الموضعِ الذي حُذِفَتا فيه .

وقد حُذِفَتِ النّونُ أيضاً إذا وقعتْ لاماً في قولِهم : دَدَنٌ ، في دَدٍ[5] ، وذلكَ أنَّ هذا الحرفَ يُشابهُ الياءَ ، والواوَ ، والألفَ ، أيضاً . ويوافقُها في غيرِ جهةٍ ، منها أنَّ بعضَها قد أُبدِلَت من بعضٍ فأُقيمَ كلٌّ واحدٍ في البَدلِ مقامَ الآخرِ . فمن ذلك : إبدالُ النّونِ من الواوِ في قولِهم : صَنعاني ، وبَهراني ، في الإضافةِ الى (صَنْعاء) و (بَهْراء) .

وقياسُ هذا وما أشبَهَهُ ممّا فيه علامةُ التأنيثِ التي هي ألفٌ وهمزةٌ ، أنْ تُبدَلَ من همزتِهِ واوٌ في الاضافةِ كما تُبدَلُ منها الواوُ في التثنيةِ ، والجمعِ بالألفِ والتاءِ ، فيُقالُ : صنعاوي[6] كما يُقالُ : حمراويّ ، وحمراوان ، وحمراوات ، لكنْ لمّا كانتِ

---

(١) من قوله (اذا كانتا لامين) الى (الياء والواو) ساقطة من ج .

(٢) الخفاء لغة : الستر . وفي علم التجويد هو : خفاء الصوت عند النطق وحروف الخفاء الالف ، والواو ، والياء ، والهاء . انظر : الكتاب ٢/٤٠٦ وشرح المفصل ١٠/١٣٠ .

(٣) مخرج الهمزة والهاء والالف هو أقصى الحلق ، انظر : الكتاب ٢/٤٠٥ .

(٤) (لهما) ساقطة من ج .

(٥) تقدم تفسير هذه الكلمة في المسألة الثالثة .

(٦) مثال ، للاضافة ـ أي النسبة ـ الى صنعاء وكذلك حمراوى .

النُّونُ تُشابِهُ[1] الواوَ وأُختَيها[2] أُبدِلَت من الواوِ .

فإنْ قيلَ ما تنكرُ أنْ تكونَ النُّونُ بدلاً من الهمزةِ ولا تكونَ بدلاً من الواوِ ؟ قلنا : لم نَرَ الهمزةَ أُبدِلَت منها النُّونُ ، ورَأيناها أُبدِلَ[3] منها الموافِقُ للواوِ وهو الألفُ في قولِهم : رأيتُ زيداً[4] ، و (إِذَنْ)[5] في الوقفِ على (إذا) الذي هو جوابٌ وجزاءٌ ، فكما أُبدِلَ منها الموافِقُ للواوِ كذلكَ أُبدِلَت من الواوِ ، لأنَّ هذهِ الحروفَ الثلاثةَ[6] أعني : الياءَ ، والواوَ ، والألفَ ، مجراهنَّ مجرى حرفٍ واحدٍ ، لوقوعِ كلٍّ واحدٍ منها موقعَ الآخرِ وانقلابِ بعضِها الى بعضٍ ، ويتبيَّنُ ذلكَ في تصفُّحِ التصريفِ . فإنَّهُ حدٌّ يشتملُ على معرفةِ هذا دونَ غيرِهِ[7] .

فالنُّونُ في (بَهراني) بدلٌ من الواوِ . وممَّا يوفق[8] بينَ النُّونِ ، وهذه الحروفِ ، أنَّها وقعَتْ إعراباً في الأفعالِ المضارِعةِ . كما وقَعَ ما هو من هذه الحروفِ إعراباً وهو الحركاتُ التي هي

---

(1) في ش (مشابهة) وما في ج أصحّ معنى .

(2) يقصد بأختي الواو : الياء والالف .

(3) (ابدل) ساقطة من ج .

(4) التنوين : نون ساكنة ، وتقلب هذه النون ألفاً في الوقف . انظر : شرح الشافية للرضى ٢/٢٧٩ .

(5) قال الرضى في شرح الشافية : اما (اذن) فالاكثر قلب نونها الفا في الوقف ، لانها تنوين في الاصل . انظر : شرح الشافية ٢/٢٧٩ .

(6) في ش ، و ج ، (الثلاث) فلما كان المعدود مذكرا باعتبار مفرده ذكرنا العدد كما في المخصص ١/١٣٥ .

(7) لم أجد في كتب الصرف انّ التصريف علم يختصّ بدراسة تغييرات احرف العلة فقط .

(8) في ش (يوافق) بدل (يوفق) واخترنا ما في ج لانه أصحّ معنى ، وقد ذكرها مرة أخرى بيوفق .

الضمةُ ، والكسرةُ والفتحةُ . ويوفق بينهن أيضاً أنها قد زيدَتْ ثانيةً ، وثالثةً ، ورابعةً وخامسةً ، في نحو : قُنْبَر[1] ١٠ أ / وعَقَنْقَل[2] ، وفِرسِن[3] ، وسَكران ، ونحوِ ذلكَ ، كما زيدَتِ الحروفُ الثلاثةُ في هذه المواضعِ[4] . وبينهن ضروبُ اشتراكٍ يكفي بعضُ ذلكَ من جميعِه .

والهاءُ أيضاً . فبينَها وبينهن من الوفاقِ ما تقدَّمَ ، وأنها تُزادُ في الوقفِ لتبيين[5] الحركة كما تُزادُ الألفُ فيه لذلكَ . وذلك قولُهم : أنا ، وحَيَّ هلا[6] ، زيدَتْ لتبيينِ الحركةِ . كما زيدَتِ الهاءُ في نحو : (اقتَدِه)[7] (وَمَا أَدْرَيكَ ما هِيَه)[8] لذلكَ فإ[ذا][9] وُصِلَ لم تَثْبُتْ كما لا تَثْبُتُ الهاءُ في الوصلِ ، ومثلُ هذا : قولُه : (فَأَضَلُّونا السَّبِيلا)[10] . حكمُ الألفِ في الوصلِ والوقفِ كحُكمِ التي في (أنا) فهذه الحروفُ تتَّفقُ من هذه الجهاتِ ومن غيرِها .

فكذلك اتفقنَ في أنْ حُذِفْنَ لاماتٍ ، فـ (فَمٌ) أصلُه :

---

(١) القبّر والقنبر : طائر يشبه الحمّرة . انظر : اللسان مادة : قبر .

(٢) العقنقل : ما ارتكم من الرمل وتعقل بعضه ببعض . اللسان مادة : عقل .

(٣) الفرسن بالنون : للبعير كالحافر للدابة . اللسان مادة : فرس.

(٤) انظر : شرح المفصل ١٤٦/٩ - ١٥١ .

(٥) في ش (لتليين) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .

(٦) انظر : شرح المفصل ٨٣/٩ - ٨٤ ، وشرح الشافية ٢٩٤/٢ .

(٧) الانعام /٩٠ انظر : كتاب السبعة في القراءات /٢٦٢ .

(٨) القارعة /١٠ . انظر : المصدر السابق /٦٩٥ .

(٩) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(١٠) الاحزاب /٦٧ ، (السبيلا) بالالف في المصاحف ، انظر : البحر المحيط ٢١٧/٧ .

فوه» ، لما ذكرنا.[1] وحُذِفتِ الهاءُ التي هي لام» كما حُذِفتِ الياءُ والواوُ اللتان[2] هما لامان في (يَد) و (غد) ونحوهما .

ومثلُ : فَمٍ ، ممّا لامُهُ هاءٌ فحذفَ قولُهم : شَفَةٌ ، وشاةٌ [واست][3] وعِضَه ، فيمن قالَ : عِضاه[4] ، وسَنَة[5] ، فيمن قالَ : سانَهت[6] ، فلما حُذِفَتِ الهاءُ التي هي لام»[7] وكانَ حكمُ العينِ أنْ تُحرَّكَ بحركاتِ الإعرابِ كما تُحرَّكُ العينُ من (يد) ونحوه بعدَ حذفِ اللامِ منها ، ومن حكمِ الواوِ إذا تحرَّكَتْ وتحرَّكَ ما قبلَها أنْ تَنقلبَ ألفاً[8] ، كما انقلبَتْ في (عَصا) و (قَطا) ، فإذا انقلَبَت الواو[9] لتحرُّكِها وتحرُّكِ ما قبلَها لزِمَ أنْ يلحقَهُ التنوين[10] في الوصلِ فسقَطَ الساكنُ الأولُ الذي هو الألفُ

---

(1) الهاء ساقطة من ج .

(2) في ش (والياآن) بدل (اللتان) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .

(3) زيادة من ج . اصلها : سته ، حذفت الهاء وعوّضت عنها بهمزة الوصل . انظر : اللسان مادة : سته .

(4) في ج (فيمن قال عضاه) ساقطة . انظر : اللسان مادة : عضه .

(5) السنة واحدة السنين ، في لامها قولان : احدهما الواو واصلها : سنوة والآخر : الهاء وأصلها : سنهة . انظر الصحاح ٦/٢٢٣٥ مادة : سنه .

(6) سانهت النخلة وهي سنهاء : حملت سنة ولم تحمل أخرى . انظر : اللسان مادة : سنه .

(7) في ش (العين) بدل (لام) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .

(8) انظر : شرح الشافية ٣/١٥٧ . ويقصد بتحرك ما قبلها تحركه بالفتح .

(9) في ش ، وج (الهاء) وهو تحريف .

(10) يقصد بهذا التنوين تنوين التمكن الذي يلحق الاسم للفرق بين المنصرف وغير المنصرف . كرجل ، وعصا ، وفتى . انظر : شرح المفصل ٩/٢٩ ، ومغنى اللبيب ٢/٣٤٠ وهمع الهوامع ١/٥ .

المنقلبةُ عن الواوِ التي هي عينٌ ، لالتقاءِ الساكنَين هي ، والتنوينِ ، فكانَ يلزمُ لو جرى على هذا أنْ يكونَ في الوصلِ : هذا فا فاعلم ، في الأحوالِ الثلاثِ ، فكانَ الاسمُ يصيرُ على حرفٍ واحدٍ ، فيخرجُ عمّا عليه الأسماءُ المتمكّنةُ .

ألا ترى : أنّه لا يوجدُ في الكلامِ اسمٌ متمكّنٌ على [حرفٍ واحدٍ ولا اسمٌ متمكّنٌ على][1] حرفينِ أحدُهما [حرفُ][2] لينٍ ، لأنّه يلزمُ متى كانَ على حرفينِ أحدُهما حرفُ لينٍ أنْ يصيرَ على حرفٍ واحدٍ[3] على ما رسمْناه في (فمٍ فإذا زيدَ على الاسمِ الذي على حرفينِ أحدُهما حرفُ لينٍ حرفٌ[4] لا يلحقُ بلحاقِه حرفَ اللينِ التنوينُ لم يمتنعْ أنْ يوجدَ اسمٌ أحدُ حرفَيه الأصليَّينِ حرفُ لينٍ ، وذلك قولُهم : شاة ، وفوك ، في الإضافةِ ، وفو زيدٍ .

ولذلكَ قالَ النحويونَ في ترخيمِ (شيةٍ)[5] اسمَ رجلٍ أو غيرِه على قولِ من قالَ : يا حارُ[6] : يا وشي أو يا وشِي ، فردّوا ما حذفَ من الكلمةِ ، لأنّهم لم يجدوا في العربيةِ اسماً على حرفينِ أحدُهما حرفُ لينٍ ، فيقولوا بغيرِ ردِّ الأصلِ إليه .

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(2) زيادة من ج يقتضيها السياق . وانظر : المخصص ١٤/٩٦ .

(3) في ش كتب هنا (حرف لين) وهو تكرار لذا أهملناه .

(4) في ج (حذف) بدل (حرف) وهو تحريف .

(5) الشية : سواد في بياض ، أو بياض في سواد . انظر اللسان مادة : وشي .

(6) الترخيم على وجهين : احدهما أن يحذف آخر الاسم وهو مراد في الحكم ويعبّر عن هذا الوجه بلغة من ينتظر الحرف . والوجه الثاني ان يحذف آخر الاسم ، ويكون الاسم بعد الحذف كأنه اسم قائم برأسه ، ويعبّرون عن هذا الوجه بلغة من لاينتظر الحرف ، فعلى هذه اللغة يقال في ترخيم حارث : يا حار . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢١ . وشرح ابن عقيل ٢/٢٩٣ .

فلمّا كانَ (فَمٌ) بعدَ حذفِ اللّامِ منه يَجري على ما ذكرناهُ ويلزَمُ فيه ذلك أُبدل من الواوِ التي هي عينٌ الميمُ ، لأنّها توافِقها في المخرَجِ .

وللقائلِ أنْ يقولَ : إنّما كانتْ أولى من الياءِ في أنْ تُبدَلَ من الواوِ ، لما فيه من الغنّةِ ومشابهتِها بذلك النونَ المشابهةَ للواوِ فلمّا أُبدِلَتِ الميمُ صارتْ كسائرِ أخواتِها التي حذِفَتِ اللامُ منها ، وجرى الإعرابُ على الحرفِ الثاني المُبدَلِ من العينِ ، ولم يَخرُجْ من منهاجِ أخواتِها ونظائرِها التي على حرفينِ[1] . وقد حذِفَتِ اللامُ منها ، هذا في الإفرادِ .

فأمّا في الإضافةِ فإنَّ الميمَ لا تُبدلُ من العينِ ، لأنَّ الاسمَ لا يَبقى على حرفٍ واحدٍ ، ولا يلحقُهُ في[2] الإضافةِ التنوينُ فلا تسقُطُ العينُ ، كما كانتْ[3] تسقُطُ في الإفرادِ . لكنّها تثبُتُ العينُ في (شاة) لمّا لم تكنْ طرَفاً . ويتحرّكُ الحرفُ الذي قبلَ العينِ من (فَمٍ) بحسَبِ الحرفِ[4] الذي ينقلبُ إليه العينُ ، وهذا حرفٌ نادرٌ في العربيةِ لا يُعرَفُ لهُ نظيرٌ إلاَّ (ذو) التي[5] تُضافُ الى أسماءِ الأنواعِ[6] ، ويُوصَفُ بها كقولِهم : ذو مالٍ ، و[7]ذو علمٍ ونحوِهِ .

---

(١) مثل : يد ، ودم وغيرهما .

(٢) في ج (مع) بدل (في) وهما صحيحان .

(٣) (كانت) ساقطة من ج .

(٤) (الحرف) ساقط من ج .

(٥) في ج (الذى) . وما اثبتناه أوفق حيث اعاد ضمير المؤنث الى (ذو) فقال : ويوصف بها .

(٦) يقصد باسماء الانواع : اسماء الاجناس من ذوات ومعان .

(٧) في ش (أو) بدل الواو . اسقطنا الهمزة لزيادتها .

فأمّا قولُهم : امرَأة ، وبامرِئٍ ،وامرُؤٌ ، [وابنَماً][1]، وبابنِمٍ وابنُمٌ ، وأخُوه وأبُوه فمثلُ : فوهِ ، في أنَّ ما قبلَ حرفِ الاعرابِ يَتبعُ حرفَ الاعرابِ ويُخالفُ (فماً)[2] في أنَّ التابعَ لحرفِ الاعرابِ فيها غيرُ فاءِ الفعلِ ، وفي (فَمٍ) و (ذو مالٍ) التابعُ لَهُ فاءُ الفعلِ .

وجميعُ هذه الحروفِ نوادرُ شاذَّةٌ عن القياسِ وما عليه جمهَرةُ[3] الأسماءِ وغيرِها من المعرباتِ ، وإنما ذكرناها لموافقتِها (فماً) في الاضافةِ . وقد اضطرَّ الشاعرُ فأبدَلَ من العينِ في (فَمٍ) الميمَ[4] في الاضافةِ ، كما أبدلَها ١٠ ب/ منها[5] في الافرادِ فقال :

٨ — يُصبِحُ ظَمآنَ وفي البَحرِ فَمُهُ[6]

وهذا الابدالُ في الكلامِ إنَّما هو في الافرادِ دونَ الاضافةِ ، فأجْرى الاضافةَ مَجرى المفردِ في الشعرِ للضرورةِ ، كما أجرى فيها الافرادَ مجرى الاضافةِ في الضرورةِ وذلك قولُهُ :

٩ — خالَطَ من سَلْمى خَياشيمَ وفَا[7]

---

(١) لا يوجد في ش وج زدناها من المخصص لاقتضاء السياق انظر: المخصص ١/١٣٥ .

(٢) في ش (حرفا) وهو تحريف واثبتنا ما في ج لانه الصحيح .

(٣) في ج (جمهور) بدل (جمهرة) وهما صحيحان .

(٤) (الميم) ساقطة من ج . أجاز ابن مالك ابدال الميم من العين في الاضافة وقال : ولا يخصّ بالضرورة ، انظر : التسهيل لابن مالك ص/٩ .

(٥) (منها) ساقطة من ج .

(٦) الرجز لرؤبة بن العجاج ، انظر : مجموع اشعار العرب ديوان رؤبة/١٥٩ ، وقبله :

كالحوت لا يَرويهِ يَلهَمُهُ

وانظر : المعاني الكبير لابن قتيبة ٢/٦٤١ ، وفيه (ظمآنا) .

(٧) الرجز للعجاج انظر : ديوانه ٤٩٢ وقبله :

حتى تناهى في صهاريج الصفا =

فحكمُ هذه الألفِ في قولِهِ : وَفَا ، أنْ تكونَ بدلاً من التنوينِ والمنقلبةُ من العينِ سقطت لالتقاءِ الساكنين ، لأنّه الساكنُ الأوّلُ ، ويبقى الاسمُ على حرفٍ واحدٍ ، وجازَ هذا في الشعرِ للضرورةِ ، لأنّه قد يجوزُ في الشعرِ كثيرٌ مما لا يجوزُ في الكلامِ فمِن ذلكَ قولُه :

١٠- مَهلاً أعاذِلَ قد جَرَّبتِ من خُلُقي
أنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنوا[1]

وقولُه[2] :

١١- تَشكو الوَجى من أَظْلُلٍ وأَظْلُلِ[3]

وقولُه[4] :

١٢- دارٌ لسَعدى إذْهِ مِنْ هَواكا[5]

ونحوِ هذا مما يجوزُ[6] في الشعرِ ولا يجوزُ في الكلامِ .

= انظر : اصلاح المنطق /٩٧ . والمقتضب ١/٢٤٠ . والخزانة ٢/٦٢ – ٦٣ .

(١) من شواهد الكتاب ١/١٠–١١ ، نسبه سيبويه الى قعنب بن أم الصاحب الغطفاني ، وكذلك في نوادر ابي زيد ص/٤٤ . وانظر : المقتضب ١/١٤٢ و٢٥٣ و٣/٣٥٤ .

(٢) الواو ساقطة من ج .

(٣) البيت للعجاج ، انظر : ديوانه ص/١٥٥ . وبعده :
وطول املال وظهر مملل
وفي الكتاب ٢/١٦١ . والمقتضب ١/٢٥٢ .

(٤) الواو ساقطة من ج .

(٥) انظر : الكتاب ١/٩ . والخصائص لابن جني ١/٨٩ . والانصاف ٢/٦٨٠ . والخزانة ١/٢٢٧ . قال البغدادي : هذا البيت ايضا من الابيات الخمسين التي لم يعلم قائلها ، ولا يعرف له ضميمة . وانظر : اسطورة أبيات سيبويه الخمسين، للدكتور رمضان عبدالتواب المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الرابع والعشرون سنة ١٩٧٤ .

(٦) في ش (مما لا يجوز) وهو خطأ واثبتنا ما في ج لانه الصحيح.

ألا ترى : أنّ المثلَين إذا تحركا لغير التقاء الساكنين ولغير الالحاق[1] لم يَجُزْ فيهما البيان[2] ولزِمَ الادغامُ • [فـ][3] لا يكون في الكلام المثلان إلاّ على هذا • وأمّا قولُ الفرزدق :

١٣ـ هما نفثا في فيَّ من فَمَوَيهما • • • • • • • • • • • • • • [4]

فانّه قيلَ : إنّه أبدَلَ من العين الذي هو واوٌ الميمَ ، كما تُبدَلُ منه في الافراد ، ثمّ أبدَلَ من الهاءِ التي هي لامٌ الواوَ ، وبدلُ الواوِ من الهاء غيرُ بعيدٍ ، لما قدّمنا من مشابهةِ بعض هذه الحروف لبعضٍ[5] ، ويدلُّ على سَوْغ ذلك أنّهما يعتقبانِ [في][6] الكلمةِ الواحدةِ ، كقولك : عِضَةَ ، فإن لامَه قد يُحكَمُ عليها بأنّها هاءٌ ، لقولهم : عِضاه ، ويُحكَمُ عليها أنّها واوٌ ، لقولهم : عِضَوات ، قالَ :

١٤ـ هـذا طريقٌ يأزِمُ المآزِما
وعِضَوات تَقطَعُ اللّهازِما[7]

---

(١) فاذا زيد حرف للالحاق مثل : جلبب ملحقاً بدحرج فلا تدغم لكي لا يفوت الغرض وهو الحاقه بدحرج ، انظر : شرح المفصل ١٠/١٢٢ •

(٢) يقصد بالبيان : الاظهار ، وهو ما يقابل الادغام •

(٣) زيادة اثبتناها لان السياق يقتضيها •

(٤) وهو صدر بيت للفرزدق ، انظر : ديوانه ٢/٢١٥ ، وعجزه : على النابح العاوي أشدّ رجام
وفي الديوان (هما تفلا) بدل (هما نفثا) • انظر : الكتاب ٢/٨٣ • والمقتضب ٣/١٥٨ وفيهما (هما نفثا) وكذلك في الخزانة ٢/٢٦٩ ـ ٢٧٢ •

(٥) تقدم في ص/١٥٠ •

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٧) البيت في الكتاب ٢/٨١ والكامل ٣/٦٧، والخصائص ١/١٧٢• واللسان مادة : أزم وهو غير منسوب •

ويحتمل أن يكون أضاف الفم مبدلاً من عينها الميم للضرورة كقول الآخر : وفي ابحر فمه[1] . ثم اتى بالواو التي هي[2] عين ، والميم عوض منه ، فجمع بين البدل والمبدل منه للضرورة[3] ، لأنا قد وجدنا هذا الجمع في مذاهبهم ، قال الشاعر[4] :

١٥- إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا
دعوتُ يا اللّهُمَّ يا اللّهُمّا[5]

فجمع بين حرف التنبيه[6] وبين الميمين اللتين هما عوض منه[7] الضرورة ، فكذلك يجوز أن يكون قد جمع بين الميم وبين ما هي[8] عوض منه ، فيكون قد اجتمع فيه على هذا الوجه ضرورتان . أحدهما : إضافته (فماً) بالميم وحكمه أن لا يضاف بها . وجمعه[9] بين البدل والمبدل منه .

---

(١) تقدم تخريجه وهو الشاهد الثامن .
(٢) (هي) ساقطة من ج .
(٣) من قوله (كقول الآخر) الى قوله (لانا قد وجدنا هذا الجمع) ساقطة من ج .
(٤) في ج (الشاعر) ساقط .
(٥) البيت في نوادر ابي زيد ص/١٦٥ وفيه :
انى إذا ما لَمم الما أقول الخ . وهو غير منسوب ، وفي المقتضب للمبرد ٢٤٢/٤ (دعوت) وفيه غير منسوب أيضاً ، وقال البغدادي في الخزانة ٣٥٨/١ ـ ٣٥٩ : وهذا البيت ايضا من الابيات المتداولة في كتب العربية ، ولا يعرف قائله ولا بقيته .
(٦) يقصد بحرف التنبيه (يا) التي للنداء .
(٧) (منـه) ساقط من ج .
(٨) (هي) ساقطة من ج .
(٩) الهاء ساقطة من ج .

قالَ محمدُ بنُ يزيدَ[1] : قد لحّنَ كثيرٌ من الناسِ العجّاجَ في قولِه :

خالَطَ من سَلْمى خَياشيمَ وفَا[2]

قالَ : وليسَ هو عندي بلاحن ، لأنّه حيثُ اضطرَّ أتى به في قافيةٍ لا يلحقُهُ معَها التنوينُ ، ومن كان[3] يرى تنوين القوافي[4] ك :

١٦- . . . . العتابن . . . .[5]

لم يُنوِّنْ [هذا][6] .

والقولُ فيه عندي ما قدّمتُه من أنّه أجراه في الافرادِ مجراه في الاضافةِ للضرورةِ ، فلا يصلُحُ تلحينُه ونحنُ نجدُ مساغاً الى تجويزِهِ ، ونرى في كلامِهم نظيرَهُ من استعمالِهم في الشّعرِ ، وإجازتِهم فيه ما لا يُجيزونَ في غيرِهِ ولا يستعملونَ مع سِواهُ كإبدالِهم الياءَ من الباءِ في :

(١) هو المبرد . انظر المقتضب ١/٢٤٠ .

(٢) تقدم تخريجه وهو الشاهد التاسع .

(٣) في ش (وما كان) واثبتنا ما في ج لان (من) تدل على العاقل و (ما) تدل على غير العاقل .

(٤) من انواع التنوين الترنم وهو على ضربين ، احدهما يلحق متمما للبناء كالعتابن ، والآخر أن يلحق زيادة على البناء مثل : المخترقن ، ولحاق هذا التنوين انما هو عند بني تميم وقيس . انظر : شرح المفصل ٩/٣٣ - ٣٤ والخزانة ١/٣٤ .

(٥) هو جزء من بيت لجرير ، انظر : ديوانه ص/٠٦٤ والبيت هو:
أقِلّي اللّوم عاذلَ والعتابا وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابا
انظر : الكتاب ٢/٢٩٨ ، والمقتضب ١/٢٤٠ .

(٦) زيادة من ج توافق ما في المقتضب ١/٢٤٠ .

١٧- . . . . أرانيها[١]

١٨- ولضفادي جمّه نقانق[٢]

فكذلك يجوزُ فيه استعمالُ الاسمِ على حرفٍ واحدٍ ، وإنْ لم يسغْ في الكلامِ ولم يجزْ .

وأمّا قولُ أبي العباسِ : ومَنْ كانَ يرى تنوينَ القوافي لم ينوّنْ هذا ، فليسَ في هذا عندَهُ شيءٌ يمنعُ[٣] من تنوينِهِ عند من كانَ كذلكَ تنشيدُهُ[٤] إلاّ ما لحقتْهُ من تركِ الاسمِ على حرفٍ وقد ذكرنا مساغَهُ ووجهَ مجازِهِ[٥] .

وقد أجازَ هو في الكلامِ في غيرِ هذا الموضعِ[٦] كونَ الاسمِ الظاهرِ على حرفٍ مفردٍ ، فذهبَ في قولِهم : مُ اللهِ[٧] لأفعلنّ ، الى أنّهُ محذوفٌ من (ايْمُن)[٨] وأنّ الكلمةَ فعلَ ذلكَ بها علماً بأنّها تنفصلُ .

---

(١) وهي بقية من بيت لابي كاهل اليشكري وهو من الكتاب ١/٣٤٤ • والبيت هو :

لها أشارير من لحم تتمّره من الثعالى ووخز من أرانيها

انظر : المقتضب ١/٢٤٧ ومجالس ثعلب/٢٢٩ •

(٢) الرجز في الكتاب ١/٣٤٤ وقبله :

ومنهل ليس له حوازق

ولم ينسبه سيبويه ، وقال الاعلم : ويقال انّ البيت مصنوع ، صنعه خلف الاحمر وانظر : المقتضب ١/٢٤٧ • وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٤ •

(٣) في ش (منع) واثبتنا ما في ج لانه أوفق في المعنى •

(٤) في ش (مشدّدة) وهو تحريف والصحيح ما أثبتناه من ج •

(٥) في ج (جوازه) وهو صحيح أيضاً ، ولكن اثبتنا ما في الأصل•

(٦) في ج (المكان) بدل (الموضع) وهما صحيحان •

(٧) في ش (من الله) واثبتنا ما في ج لانه مثل لكون الاسم على حرف مفرد •

(٨) في ش (المن) وهو تحريف ، والصحيح ما في ج •

ويفسدُ ما ذكرَهُ من : أنَّ من نوَّنَ القوافي لم ينوِّنْ هـذا ، أنَّ [من][1] ينوِّنُ القافيةَ[2] يلزمُهُ تنوينَ هذا الاسمِ ، لكونهِ في موضعِ النصبِ ، فاذا وقفَ[3] أبدلَ منه الألفَ .

واو قالَ قائلٌ : في ذلك أنّه يجوزُ أنْ يكونَ (منْ اللهِ) فحُذفَتِ النونُ لالتقاءِ الساكنينِ كما حُذفَتْ ١١ أ/ من : (أحدُ اللهُ)[4] وقولِهِ :

١٩ـ . . . . ولا ذاكرَ اللهِ . . . .[5]

ولدُ الصلاةِ[6] ونحوِ ذلكَ لكانَ قولاً .

ويجوزُ أيضاً أنْ تكونَ الميمُ[7] بدلاً من الباءِ لمقاربتِها في المَخرَجِ أبدِلَتْ منها في [غير][8] هذا الموضعِ أيضاً ، وذلكَ عندي

---

(١) زيادة من الخزانة يقتضيها السياق . انظر : الخزانة ٢/٢٦١ .

(٢) في ج قوله (لم ينون هذا ان من ينون القافية) ساقط .

(٣) في ش (وقعت) وهو تحريف وأثبتنا ما في ج لان الحديث هنا عن (الوقف) .

(٤) الإخلاص/١و٢ ، انظر : معاني القرآن للفراء ١/٤٣٢ . لقد ذكر انّ من القراء واللغويين من قرأ : أحدُ اللهُ . بحذف التنوين لالتقائه مع لام التعريف ، فمنهم : زيد بن علي ، وابن سيرين ، وأبو عمرو في رواية ، انظر : البحر المحيط لابي حيان ٥٢٨/٨ .

(٥) وهو جزء من بيت لابي الاسود الدؤلي ، انظر : ديوانه ص/٢٠٣ . والبيت هو :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

وفي الكتاب ١/٨٥ . والخصائص ١/٣١١ ، والانصاف ٢/٦٥٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/١٤٧ .

(٧) في ج (الميم) ساقطة .

(٨) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فيه أشبهُ من أنْ يكونَ من (أيْمن) فيصيرُ الاسمُ على حرفٍ [واحدٍ][1] ، وإنْ أجريتُ في قولِ العجاجِ ما قدَّمتُ ، لأنَّ ذلكَ في الكلامِ وما أجَزناه [في (فَمِ)][2] في الشعرِ ، وقد يجوزُ في الشعرِ ما لا يجوزُ في الكلامِ ، ولم نجدْ في الكلامِ اسماً مظهَراً على حرفٍ مفردٍ • وهذا الذي ذكرتُهُ في قولِهم : مُ اللهِ[3] ، في الوجهَينِ قولُ أبي بكرٍ[4] •

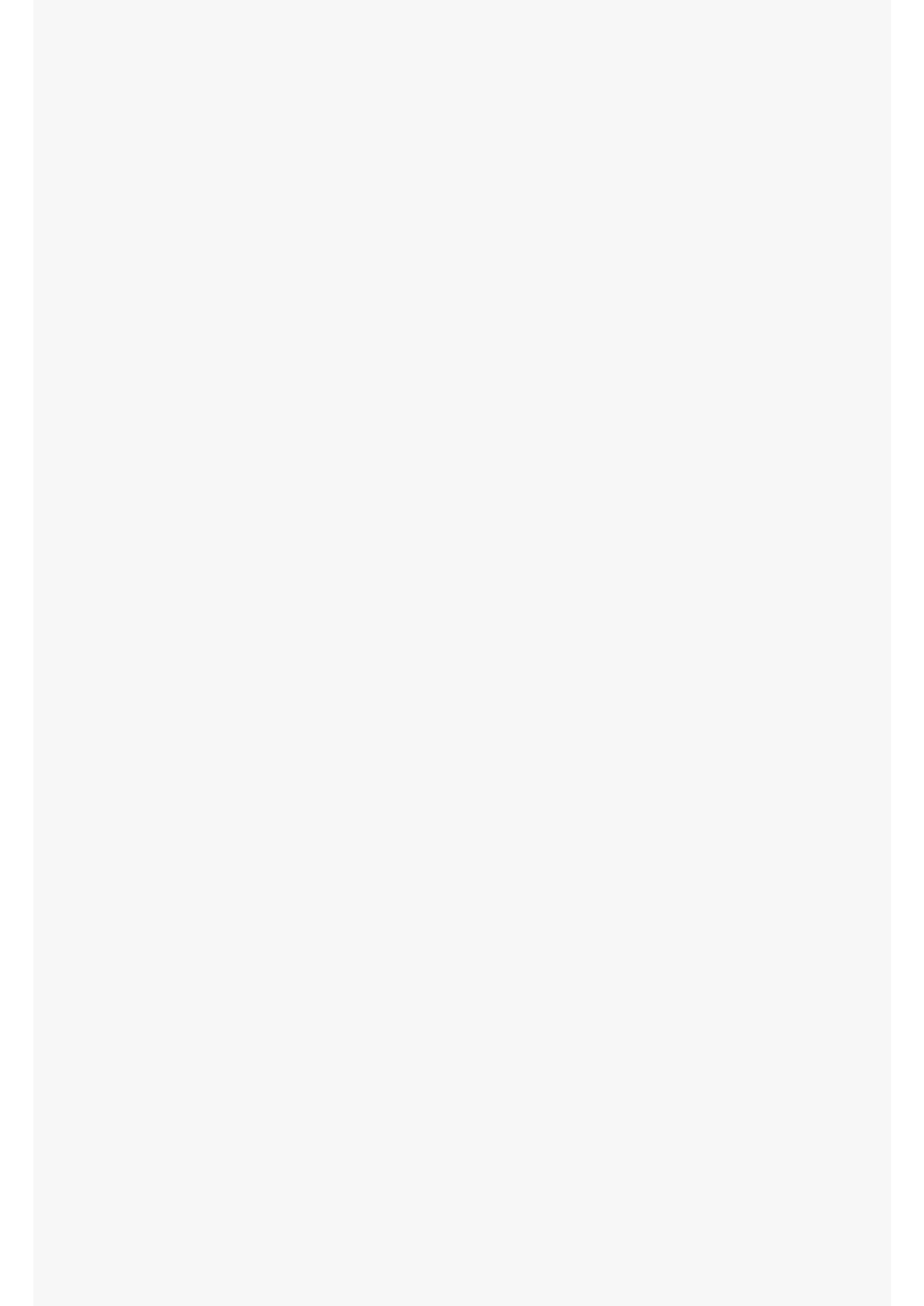
---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(2) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(3) في ش (من) بدل (م) واثبتنا ما في ج ؛ لان الكلام عن الحرف الواحد عند اضافته •

(4) لم اجد قول أبي بكر في كتابه : الأصول •



١٦ ـ مسألة

قالوا : أكرِمْ بزيدٍ . وفي التنزيلِ : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)(١) ومعنى هذا عندي : أكرَمَ زيدٌ ، أي : صارَ ذا كرامةٍ ، وصاروا واجدي سمعٍ وبصرٍ ، خلافَ مَن وُصِفَ بالصَمَمِ والبُكمِ في قولهِ (صُمٌّ بُكمٌ عُميٌ)(٢) ونظيرُ هذا : أَقْوى الرجلُ ، وأقْطَفَ التمرُ(٣) ، ونحوه . فمعنى هذا كمعنى (فَعُلَ) .

وقولُهُ : بزيدٍ وبِهِم(٤) ، في هذا البابِ في موضعِ رفعٍ ، لأنَّكَ إنَّما تُخبِرُ(٥) من قولِكَ : أكرَمَ زيدٌ ، عن زيدٍ ، وهذا موضعُ مبالغةٍ وتكثيرٍ . ألا ترى أنَّ ما لم يدخُلْ فعلُهُ في بناءِ التعجُبِ لم يُبْنَ منه (مِفْعالٌ) ولا (فَعُولٌ)(٦) ولانحو هذا ، مما تُرادُ به المبالغةُ فهذا يدلُّكَ أنَّ التعجُّبَ عندَهم داخلٌ في هذا الحدِّ ، وأنَّهم يُريدونَ به ما يُريدونَ بهذه الأبنيةِ .

و (أَفْعِل) هذه من هذا البابِ ، وليسَ بموضعِ أمرٍ ولا مدخلَ لهُ هنا ولا ضميرَ فاعلٍ في قولِكَ : أكرِمْ ، ونحوِهِ ، ولو كانَ فيه ضميرٌ ـ معَ ما ذكرتُهُ لكَ من فسادِ المعنى وأنَّهُ لا مدخلَ

---

(١) مريم /٣٨ .
(٢) البقرة /١٨ .
(٣) أقوى الرجلُ فهو مقو إذا كانت دابَّتُهُ قويَّةً ، وأقطفَ العنبُ حان أن يُقطفَ ، انظر : اللسان مادة قوا، ومادة قطف.
(٤) في ش (نعم ذرهم) بدل (بزيد وبهم) وهو تحريف .
(٥) في ج (تجيز) بدل (تخبر) وهو تصحيف .
(٦) وهما صيغتان من صيغ المبالغة ، انظر : الكتاب ٥٦/١ .

لَهُ هنا ـ لتنبّهَهُ وجمعته[1] وأكّدته .

ويدلُّكَ على أنَّ أكرِمْ ، ونحوَهُ لا ضميرَ مخاطبٍ فيه[2] في قولِك : أكرِمْ بعمروٍ . وأنَّك قاصدٌ الإخبارَ عن (عمروٍ) بأنّه قد كرُمَ ، وأنّه كلامٌ محتملٌ للصدقِ والكذبِ كغيرِهِ من الإخبار . فإن قال قائلٌ : فكيفَ جاءَ اللفظُ المُختَصُّ بالأمرِ في موضعٍ أُريدَ فيهِ الإخبارُ ، هلاّ كانَ اللفظُ كلفظِ ما يكونُ للخبرِ ؟

فالقولُ عندي في ذلك أنَّ لفظَ الأمرِ ها هنا المخبرِ كما وقعَ لفظُ الخبرِ للأمرِ والدّعاءِ في قولِك : لَقِيَ زيدٌ شراً ، وغفرَ اللهُ لزيدٍ ، ونحوِ ذلك ممّا وقعَ لفظُ الخبرِ فيه موقعَ الأمرِ والدّعاء ، فكما وقعَ لفظُ الخبرِ للأمرِ والدّعاءِ كذلكَ وقعَ لفظُ الأمرِ موقعَ الخبرِ ، ونظيرُ هذا قولُهُ تعالى : (قُلْ مَنْ كانَ في الضَّلالةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مدّاً)[3] [ألا ترى : أنَّ الأمرَ لا وجهَ لَهُ هنا][4] .

فأمّا وقوعُ الجارِّ مع المجرورِ في موضعِ الاسمِ المرفوعِ فنظيرُهُ قولُهم : كفى باللهِ ، وبحسبِكَ زيدٌ ، وحسبُكَ بزيدٍ[5] . قد أفردْنا فصلاً لهذهِ المجروراتِ ومواضعِها من الإعرابِ[6] .

---

(1) في ج (وجمعه) وما في ش اصحّ ، لانه يوافق قوله الآتي : وأكدته .

(2) (فيه) ساقطة من ج .

(3) مريم /75 ـ قال أبو حيان : فليمدد ، يحتمل أن يكون على معناه من الطلب ، ويكون دعاء ... ويحتمل أن يكون خبراً في المعنى وصورته صورة الامر . انظر : البحر المحيط 212/6 .

(4) زيادة من ج فيها فائدة .

(5) تزاد الباء مع الفاعل مثل : كفى بالله . وأكرم بزيد . وتزاد مع المبتدأ مثل : بحسبك زيد ومع خبر المبتدأ مثل : حسبك بزيد . انظر : شرح المفصل 138/8 ـ 139 .

(6) يقصد بهذا الفصل : مسألة /18 وستأتي .

١٧ ـ مسألة

كانَ أبو بكرٍ يقولُ في قولِهم : ما كانَ أحسَنَ زيداً : إنَّ (كانَ) ملغىً لا فاعلَ لَهُ[١] .

وقالَ قائلٌ من متقدِّمي أهلِ العربيةِ : إنَّ في (كانَ) ضميراً لِ (ما) وأحسَنَ زيداً ، في موضعِ خبرِهِ[٢] .

وليسَ يخلوُ (كانَ) من أنْ يكونَ على أحدِ[٣] هذينِ الوجهينِ . والدليلُ على أنَّ الوجهَ الثاني لا يجوزُ ، أنَّ فعلَ التعجُّبِ على (أفعَلَ) دونَ (فعَلَ) فلو كانَ قولُكَ (كانَ) فعلَ تعجُّبٍ لوجبَ أنْ يكونَ على (أفعَلَ) دونَ (فعَلَ) ، وقد قدَّمنا لِمَ لا يكونُ فعلُ التعجُّبِ دالاً على [فعَلَ دونَ][٤] (أفْعَلَ) فلو أنَّ الأمرَ في (كانَ) على ما ذَهبَ اليهِ ، لوجبَ أنْ

---

(١) لقد مثَّلَ أبو بكر بن السراج للزيادة والالغاء في الاسم بـ (هو) وفي الفعل بـ (كان) وفي الحرف بـ (ما) . انظر : الاصول ٢/٢٦٧ .

(٢) لم أعثر على هذا القائل من المتقدمين . الا أن الزجاجي قال في ما كان أحسن زيدا : (ما) رفع بالابتداء و (كان) خبر الابتداء ، واسمها مضمر وما بعدها خبرها . انظر : الجمل ص/١١٦ . ونسب ابن يعيش هذا القول الى السيرافي قال : وحكاه الزجاجي ، انظر : شرح المفصل ٧/١٥٠ . ومعلوم أنَّ ابا سعيد السيرافي والزجاجي من معاصري أبي علي ، انظر : انباه الرواة ١/٢٧٣ـ٢٧٥ و ١/٣١٣ـ٣١٤ و ٢/١٦٠ـ١٦١ .

(٣) (أحد) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يكونَ على (أفعَلَ) دونَ (فَعَلَ) • ألا ترى : أنَّكَ لا تجدُ فعلاً للمتعجّبِ مبنياً على (فَعَلَ) •

وشيءٌ آخرُ من أجلهِ لا يجوزُ أنْ يكونَ (كانَ) إلاَّ ملغىً وهو أنَّ فعلَ التعجُّبِ إنَّما يتعدَّى الى الأسماءِ فتنصبُ فيه نحوُ : ما أحسَنَ زيداً ، ولم يقعْ في شيءٍ منهُ موضعَ المفردِ جملةٌ فيكونَ في موضعِ نصبٍ ، فكذلكَ لا يجوزُ أنْ يكونَ أحسَنَ زيداً في قولِكَ : ما كانَ أحسَنَ زيداً ، في موضعِ نصبٍ •

فإنْ قالَ : أجعلُ (كانَ) في هذهِ المسألةِ هي التي تدخلُ على المبتدأ والخبرِ دونَ التي بمعنى (وقعَ)[1] ، وتلكَ قد تقعُ الجملُ في أخبارِها •

[قيلَ : إنَّ (كانَ) التي تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ لا يجوزُ أنْ تقعَ][2] فعلاً في التعجُّبِ • وذلكَ أنَّهُ قد يدلُّ على زمانٍ ماضٍ ، والأفعالُ التي لا تزيد[3] لا يجوزُ أنْ يُتعجَّبَ منها ، فكما لا يجوزُ التعجُّبُ من الأفعالِ غيرِ المزيدة كذلكَ لا يجوزُ التعجُّبُ من (كانَ) هذه ، ألا ترى : ١١ ب / أنَّهُ لا يكونُ زمانٌ ماضٍ أشدَّ مضياً من زمانٍ آخرَ ماضٍ ، فلا يجوزُ أنْ تقعَ تلكَ في التعجُّبِ لما قلنا •

---

(١) تأتي (كان) ناقصة تقتضي الخبر مثل : كان زيد قائما • وتأتي تامة بمعني وقع مثل : كان الامر • وتكون زائدة مثل : ما كان احسن زيدا ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩٧ — ١٠٠ •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) يقصد بالافعال التي لا تزيد : الافعال التي لا تقبل التفاوت كمات ومرض ونام ، انظر : شرح ابن عقيل ٢/١٥٤ •

ولا يجوزُ أنْ تكونَ التي بمعنى (وَقعَ) ، لأنَّـــهُ لو كانت تلك لوجبَ أنْ تُنقَلَ الى (أفعَلَ) ولـم يَجُزْ أنْ يُعَدَّيَ إلا الى اسمٍ مفردٍ نحوُ : زيدٌ ، وعبدُالله ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ موضع (أحسَنَ) في قولِكَ : ما كانَ أحسَنَ [نصباً][1] لوقوعِه موقـع خبرِ (كانَ) فقـد بانَ أنَّ (كانَ) في قولِكَ : مـا كانَ أحسَنَ زيداً ، لا تكونُ إلاَّ ملغاةً .

فإنْ قالَ : أجعَـــلُ (ما) في التعجُّبِ موصولاً غيرَ مُبهم. فأجعَلُ (كانَ) في صلتِهِ وأجعَلُ الضميرَ الذي فيـه راجعاً الى (ما) وأحسَنَ زيداً ، في موضعِ خبرِهِ .

قيلَ له : هـــذا يُدخِلُهُ من الفساد ما يُدخِلُهُ في الأوَّل وأشدّ ، لأنَّ تقديرَهُ : هذا الذي كانَ أحسَنَ زيداً . أو شيءٌ كانَ أحسَنَ زيداً . ولو جازَ [في][2] هـــذا أنْ يكونَ الفعلُ علـــى (فَعَلَ) دونَ (أفعَلَ) لجـــازَ في غيرِهِ ، وكذلكَ لو جـــازَ أنْ يكونَ : أحسَنَ زيداً خبرَهُ لجازَ أنْ يكونَ غيرُهُ من الجمَـــلِ خبرَهُ ، وهذا القولُ لم نَعلَمْ أحداً قالَ بِهِ .

فإنْ قالَ : لا أجعَلُ (أحسَنَ زيـــداً) في موضعِ خبـــرٍ لـ (ما) ولكنْ متَّصلاً بـ (كانَ) والخبرُ مُضمر كما يقولُ أبـــو الحسَنِ في هذا[3] .

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(3) لم اعثر على رأي أبي الحسن الاخفش في كتابه معاني القرآن . قال أبو العباس المبرد في : ما أحسن زيدا : وقال قـوم : ان (احسن) صلة لما والخبر محذوف وليس كما قالوا ، وذلـك انَّ الاخبار انما تحذف اذا كان في الكلام ما يدلّ عليها ، انظر : المقتضب ٤/١٧٧ .
=

قيلَ له : هذا لا يصلحُ ، لأنَّ الخبرَ المضمرَ لا يخلو من أنْ يكونَ مجهولاً أو معروفاً ، فإنْ كانَ مجهولاً لم يَجُزْ إضمارُهُ ، لأنَّ المضمرات إنّما تُحذَفُ في اللفظِ وتُرادُ في المعنى لمعرفتِها[1] والعلمِ بها ، وإذا جُهِلَت لم تُضمَرْ ، فلا يجوزُ لهذا أنْ يكونَ مجهولاً ، وإنْ كانَ معروفاً لم يَجُزْ أنْ يُضمَرَ لما يدخلُ الكلامَ من الاختصاصِ إذا عُرِفَ بالتعريفِ في هذا الموضعِ ، والتخصيصُ غيرُ مقصودٍ ولا مرادٍ ، لأنّهُ موضعُ القصدُ فيه الاشاعةُ والابهامُ ، ولذلكَ كانَ تعجُّباً ، فاذا تخصّصَ زالَ أنْ يكونَ تعجُّباً ، وخرجَ عن الحدِّ الذي وُضِعَ له ، وهذا يُفسِدُ القولَ الذي تقدّمَهُ أيضاً .

وقد أمليتُ المسألةَ التي قبلَ هذهِ[2] بعبارةٍ أخرى وهي هذهِ[3] .

= وقد ذكر أبو بكر بن السراج رأي الاخفش فقال : وقال الاخفش: اذا قلت : ما أحسن زيدا ، فما في موضع الذي واحسن زيدا صلتها والخبر محذوف ، انظر : الاصول ١/١١٦ . وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٨ .

(١) في ج (لمعنى فيها) بدل (لمعرفتها) وهو تحريف .

(٢) وهي مسألة ١٦ وقد مرّت .

(٣) وهي مسألة ١٨ وستأتي .

١٨ ـ مسألة

قالت العربُ : أكرِمْ بزيدٍ وأحسِنْ بهِ . وقالَ اللهُ عزَّ وجلَّ (أسْمِعْ بِهِمْ وأبْصِرْ)[١] و [او][٢] قالَ قائلٌ : إنَّما وقعَ هذا الفعلُ قَبْلَ الواحدِ والجميعِ على لفظٍ واحدٍ ، لأنَّ هذا الفعلَ[٣] للكَرَمِ وما أشبَهَهُ فكأنَّهُ خوطِبَ فقيلَ : يا كَرَمُ أكرِمْ بزيدٍ ، وكذلكَ كلُّ ما كانَ مثلَ هذا .

وقولُهُ : هذا ليسَ يقرُبُ من الصوابِ . ويفسُدُ من جهةِ المعنى واللفظِ .

فأمَّا فسادُهُ من جهةِ المعنى[٤] : فإنَّ الفعلَ ليسَ للكرمِ ولا[٥] ما أشبهَهُ . ولا يجوزُ أنْ يُخاطَبَ ولا يُؤمَرَ ولا يُنْهى ، لكنَّ هذا الفعلَ للمتعجَّبِ منهُ وهو حديثٌ عنهُ ، ألا ترى : أنَّكَ في قولِكَ : أكرِمْ بزيدٍ ، مُخبِرٌ عنهُ بأنَّهُ قد كرُمَ ، وكذلكَ قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ (أسْمِعْ بِهِمْ وأبْصِرْ) إنَّما هو إخبارٌ عن هؤلاءِ[٦] المذكورينَ وثناءٌ عليهم ، ليسَ بأمرٍ للسمعِ ولا للبصرِ ، فموضعُ (بِهِمْ) في الآيةِ وفي قولِكَ : أكرِمْ بزيدٍ رفعٌ ، لأنَّهُ

---

(١) مريم /٣٨ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) (قبل الواحد والجميع على لفظ واحد ، لان هذا الفعل) ساقطة من ج .

(٤) (واللفظ فاما فساده من جهة المعنى) ساقطة من ج .

(٥) (لا) ساقطة من ج .

(٦) في ج (غيرها ولا) بدل (عن هؤلاء) وهو تحريف .

الفاعلُ ، وقد جاءَ الباءُ مع اسمِ الفاعلِ بعينِه مرفوعاً في قولِه تباركَ وتعالى : (وكفى باللهِ شهيداً)[1] وقد جاءت[2] حروفُ غيرُها من حروفِ الجرِّ موضعُها مع المجرورِ موضعُ رفعٍ كقولِه : (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ)[3] ، تقديرُهُ : أَنْ يُنَزَّلَ عليكم خيرٌ من ربِّكم . وكما جاءَ حرفُ الجرِّ[4] مع المجرورِ في موضعِ رفعٍ لوقوعِهما موضعَ الفاعلِ ، كذلكَ جاءا[5] في موضعِ [رفعٍ][6] لوقوعِهما مبتدأً ، لأنَّ المبتدأَ كالفاعلِ في أنَّهُ محدَّثٌ عنهُ وذلكَ في قولِهم : بحَسْبِكَ صنيعُ الخيرِ[7] والجارُّ والمجرورُ في موضعِ رفعٍ ، المعنى : حسبُكَ ، وكذلكَ : هلْ من رجلٍ في الدارِ ، وقولُهُ عزَّ وجلَّ : (ما لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ)[8] وعلى هذا رُفِعَ (غيرُهُ) لأنَّهُ حُمِلَ على موضعِ الجارِّ مع المجرورِ .

فكما أنَّ هذه الأسماءَ مع حروفِ الجرِّ في موضعِ رفعٍ كذلكَ قولُهُ (بِهِ) بعدَ (أكرِمْ) في موضعِ رفعٍ ، المعنى : أكرَمَ زيدٌ ، وأسمِعوا وأَبْصِروا : أي : صاروا ذوي تيقُّظٍ وعملٍ بما يسمعونَهُ ويُبصِرُونَهُ[9] .

---

(1) النساء / ٧٩ .

(2) في ش (جاء) بدل (جاءت) وما في ج أصحّ لأنّ (حروف) مؤنثة باعتبار الجماعة .

(3) البقرة / ١٠٥ .

(4) في ش (حرف الجار) وأثبتنا ما في ج لأنه أصحّ .

(5) في ج (ما) بدل (جاءا) .

(6) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(7) في ش (وكذلك صنيع الخير) لفظ : كذلك زائد . في ش وما أثبتناه من ج .

(8) الاعراف / ٨٥ .

(9) (ويبصرونه) ساقط من ج .

فهذا الفعلُ عندي من بابِ (أفعَلَ) الذي معناه : صارَ ذا كذا . كقولِهِم : أقوى[1] ، وأقطفَ[2] ، وأجرَبَ[3] ، وما أشبهَهُ ، وأعرَبَ[4] ، إذا صارَ ذا قِطافٍ في دابَّتِهِ ، وذا خيلٍ عِرابٍ ونحوِ ذلكَ مما يَجري على (أفعَلَ) وهو بابٌ واسعٌ .

فمعنى : أكرِمْ بزيدٍ ، أكرَمَ زيدٌ أي : صارَ ذا كَرامةٍ ، وذا سمعٍ ووعيٍ ١٢ أ / خلافُ مَن وُصِفَ بالصممِ[5] والعَمَى في قولِهِ : (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ)[6] .

---

(١) تقدم تفسيره في مسألة (١٦) .

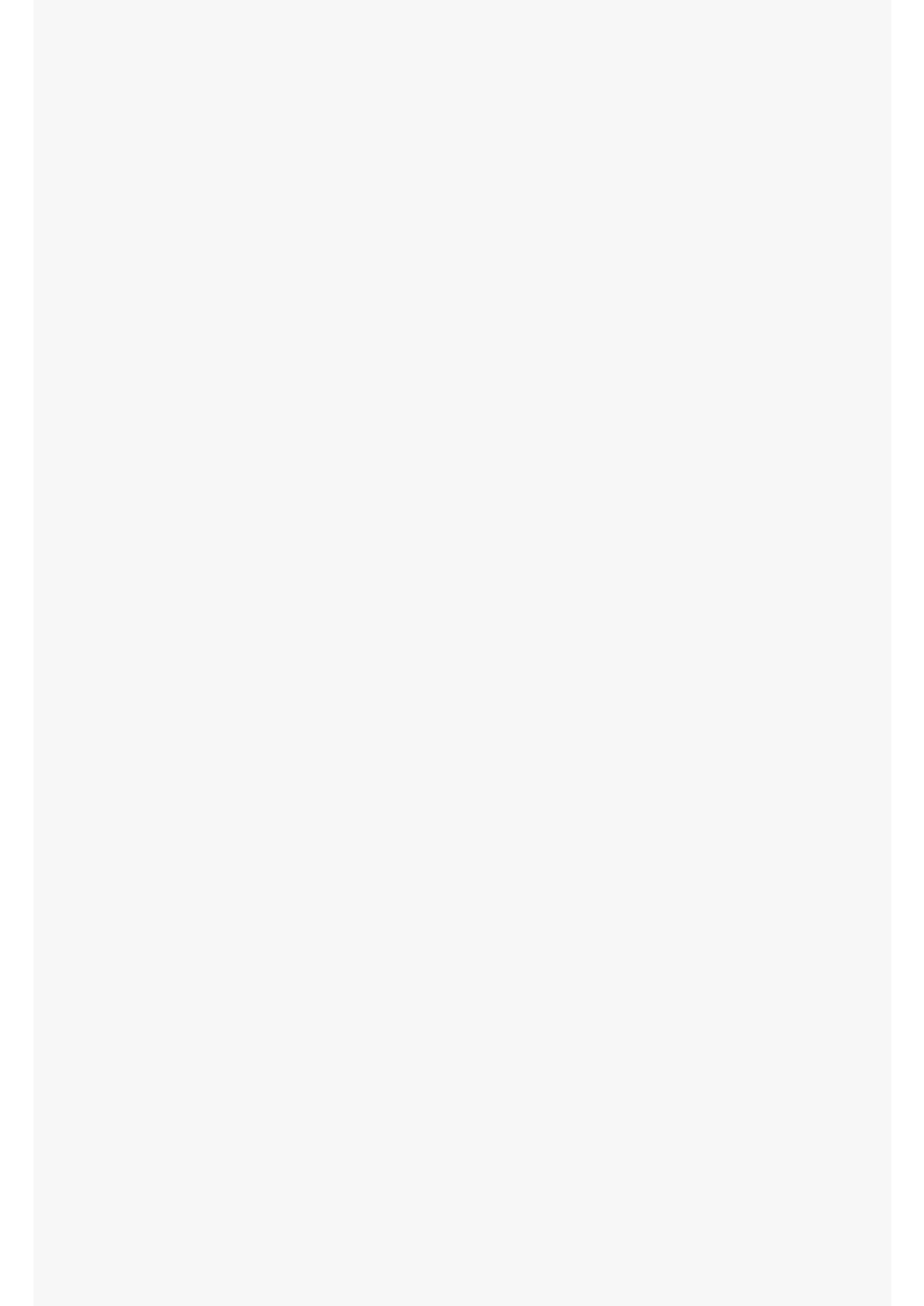
(٢) اقطف الرجل اذا كانت دابّته قطوفا . والقطوف من الدواب : البطيء ، انظر : اللسان مادة قطف .

(٣) أجرب القوم جربت ابلهم . اللسان مادة : جرب .

(٤) أعرب الرجل ملك خيلا عرابا أو ابلا عرابا . اللسان مادة : عرب .

(٥) في ش (السمع) بدل (الصمم) وهو تحريف .

(٦) البقرة /١٨ .



١٩ ـ مسألة

ذكرَ سيبويه وجوهَ (إنْ) الخفيفةِ فقالَ[١] : قد تكون[٢] (إنْ) يُبتدأُ بما[٣] بعدَها في معنى اليمينِ وفي اليمينِ كما قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ : (إنْ كلُّ نفْسٍ لَمَّا عليها حافظٌ)[٤] (وإنْ كلٌّ لمَّا جَميعٌ لدينا مُحضَرونَ)[٥] قال : وحدَّثني من لا أتّهم أنّه سمِعَ عربياً يتكلّم بمثلِ قولِكَ : إنْ زيدٌ لذاهبٌ ، وهي التي في قولِهِ : (وإنْ كانوا ليَقولونَ لو أنَّ عِندَنا)[٦] وهذه (إنْ) محذوفةٌ[٧] .

قلتُ في ذلكَ : أمَّا[٨] (إنْ) في الآي فالقولُ فيها أنّها مخفّفةٌ من الشّديدة ، وقد دخلَتْ على الفعلِ مخفّفةً في نحوِ : (إنْ كادَ ليُضلُّنا[٩] و (وإنْ كانوا ليَقولونَ) .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٤٧٥ .

(٢) في ج (يجوز) واثبتنا ما في ش لانه يوافق الكتاب . انظر : الكتاب ١/٤٧٥ .

(٣) الباء ساقطة من الكتاب في (بما) .

(٤) الطارق /٤ . قرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو والكسائي (لما) خفيفة وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة (لمّا) مشددة : انظر : كتاب السبعة في القراءات ص٦٧٨ .

(٥) ياسين /٣٢ .

(٦) الصافات /١٦٧ .

(٧) انظر : الكتاب ١/٤٧٥ . ويقصد بالمحذوفة : المخففة .

(٨) نقل صاحب اعراب القرآن ـ المنسوب للزجاج ـ هذه المسألة من هنا الى آخر المسألة ، انظر : اعراب القرآن ٢/٧٥١ـ٧٥٦ .

(٩) الفرقان /٤٢ .

فيقولُ القائلُ : كيفَ دَخلَتْ على الفعلِ مخفَّفةً ، وامتنعَتْ من الدخولِ عليهِ مُثقَّلةً ؟

فالجوابُ : أنَّها امتنعَتْ من ذلكَ مثقَّلةً لشبهِها بالفعلِ في إحداثِها الرفعَ والنصبَ ، كما يُحدِثُهما الفعلُ ، فمن حيثُ لم يَدخُلِ الفعلُ على الفعلِ لم تَدخُلْ هي أيضاً عليه ، وأصلُها أنَّها حرفُ تأكيدٍ ، وإنْ كانَ لها هذا الشَّبهُ الذي ذكرنا بالفعلِ ، وإذا خُفِّفَتْ زالَ شبهُ الفعلِ عنها ، فلم يَمتنعْ من الدخولِ على الفعلِ ، إذْ كانت الجملُ الخبريةُ على ضربينِ : مبتدأٍ ، وخبرٍ • وفعلٍ وفاعلٍ • وقد تحتاجُ المركَّبةُ من الفعلِ والفاعلِ من التأكيدِ الى مثلِ ما تحتاجُ اليه المركَّبةُ من المبتدأ والخبرِ ، فدخلَتْ المخفَّفةُ على الفعلِ مؤكِّدةً إذْ كانَ أصلُها التأكيدُ ، وزالَ المعنى الذي كانَ له امتنعَ من الدخولِ على الفعلِ وهو شبهُها به[1] ، ولزوالِ شبهِها بالفعلِ اختيرَ في الاسمِ الواقعِ بعدَها الرَّفعُ •

وجاءَ أكثرُ القراءةِ على ذلكَ كقولِهِ : (وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ لدَيْنا مُحضَرونَ) و (إنْ كلُّ نَفْسٍ لمَّا عليْها حافظٌ) فمن حيثُ اختيرَ الرفعُ في الاسمِ الواقعِ بعدَهُ جازَ دخولُها على الفعلِ في الآيِ التي تَلَوْنا[2] وغيرِها •

فأمَّا اللامُ التي تصحبُها مخفَّفةً فهي لأنْ تفرقَ بينَها وبين (ان) التي تجيءُ نافيةً بمعنى (ما) كالتي في قولِهِ تعالى : (ولقَدْ مكَّنَّاهُمْ فيما إنْ مكَّنَّاكُمْ فيهِ)[3] وليستْ هذهِ اللامُ بالتي

---

(١) تقدم بيان وجه المشابهة وهو احداثها الرفع والنصب •

(٢) وهي قوله تعالى (وان كانوا ليقولون) و (ان كاد ليضلنا) •

(٣) الاحقاف /٢٦ ، جاء في الكشاف ٣٠٨/٤ : (ان) نافية اي : فيما ما مكناكم فيه ، الا أنّ (ان) احسن في اللفظ لما فيه =

تَدخُلُ على خبرِ (إنَّ)[1] المشدَّدةِ التي هي للابتداءِ ، لأنَّ تلك كانَ حكمُها أنْ تَدخُلَ على (إنَّ) فأُخِّرَتْ الى الخبرِ لئلاّ يَجتمعَ تأكيدانِ ، إذْ كانَ الخبرُ هو المبتدأُ في المعنى أو ما هو واقعٌ موقعَهُ وراجعٌ اليهِ .

فهذه اللامُ لا تَدخُلُ إلاّ على المبتدأِ أو على خبرِ (إنَّ) ، إذْ كانَ إيَّاه في المعنى أو متعلِّقاً بهِ ، ولا تَدخُلُ [على شيءٍ][2] من الفعلِ إلاّ على ما كانَ مضارِعاً واقعاً في خبرِ (إنَّ) وكانَ فعلاً للحالِ ، وقد قدَّمنا ذكرَ ذلكَ في هذا الكتاب[3] .

فاذا لم تَدخُلْ إلاّ على ما ذكرنا لم يَجُزْ أنْ تكونَ هذه اللامُ التي تصحبُ (إنْ) الخفيفةَ إيَّاها ، إذْ لا يجوزُ[4] دخولُ لامِ الابتداءِ على الفعلِ الماضي ، وقد وقعَ[5] بعدَ (إنْ) هذه الفعلُ نحو : (إنْ كادَ ليُضِلُّنا) (وإنْ وجدْنا أكثرَهُم لفاسقينَ)[6] . وقد جاوَزتِ[7] الأفعالُ الواقعةُ بعدَ (إنْ) فعَمِلَتْ فيما بعدَ

= مجامعة ما مثلها من التكرير المستبشع . وقال العكبري : (ان) بمعنى (ما) النافية ، وقيل : (ان) زائدة ، أي : في الذي مكنّاكم ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/١١٥٨ .

(١) (انّ) ساقطة من ج .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) انظر : مسألة (٨) .
(٤) في ش (اذ لا جائز) وما أثبتناه من ج أوفق لمقتضى السياق .
(٥) في ش (وقعت) وما أثبتناه من ج اولى لأنّ فاعله مذكر وهو الفعل .
(٦) الاعراف /١٠٢ ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ١/٥٨٥ .
(٧) في ج (جاءت) وما أثبتناه أوفق في المعنى ، لان جاوزت يعني تعدت الى المفعول .

السلام ، ومعلومٌ أنَّ لامَ الابتداءِ التي تَدخُلُ في خبرِ (إنَّ) الشديدة لا يَعملُ الفعلُ الذي قبلَها[1] فيما بعدَها ، وذلك قولُه : (إنْ كنّا عَنْ عِبادَتِكُمْ لَغافِلِينَ)[2] . وقولُ القائلِ :

٢٠ـ هَبِلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَفارِساً
حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقوبَةُ المُتَعَمِّدِ[3]

فلمَّا عملَ الفعلُ فيما بعدَ هذهِ اللامِ ، عُلِمَ من ذلكَ أنَّها ليسَتْ التي تَدخُلُ في خبرِ (إنَّ) الشديدةِ .

وليسَتْ هي أيضاً التي تَدخُلُ على الفعلِ المستقبَلِ والماضي للقَسَمِ نحو : لَيفعَلنَّ ، ولفَعَلوا . ولو كانتْ تلكَ للزِمَ الفعلَ الذي تَدخُلُ عليه إحدى النُّونين[4] فلَمَّا لم يَلزَمْ عُلِمَ أنَّها ليسَتْ إيَّاه ، قالَ تعالى : (إنْ كادَ لَيُضِلُّنا) (وَإنْ كانوا لَيَقولونَ) فلم تلزَمِ النونُ .

---

(١) الضمير من (قبلها) يعود الى اللام .

(٢) يونس / ٢٩ .

(٣) البيت منسوب الى عاتكة بنت زيد وهي ترثي زوجها الزبير رضي الله عنه . وروى البيت بروايات مختلفة . ورد برواية (هبلتك أمك) في شرح المفصل ٩/ ٢٧ ، وفي الخزانة ٤/ ٣٤٩ . وورد برواية (شلّت يمينك) في الانصاف ٢/ ٦٤١ ، وفي المقرب ١/ ١١٢ ، وابن عقيل ١/ ٣٨٢ . وورد برواية (بالله ربك) في شرح المفصل ٨/ ٧١ . وورد برواية (لفارسا) في الخزانة ٤/ ٣٤٩ ، وبرواية (لمسلما) في أكثر المصادر ، وبرواية (كتبت) في الانصاف ٢/ ٦٤١ ، و (وجبت) في الخزانة ٤/ ٣٤٨ .

(٤) يقصد بالنونين النون الثقيلة والخفيفة .

وحكى سيبويه : أنَّ هذه النونَ قد لا تلزَمُ الفعلَ المستقبلَ في القَسَمِ فيُقالُ : واللهِ لأفعَلُ . وهم يُريدونَ : لأفعلَنَّ . قالَ : إلاَّ أنَّ الأكثرَ على ألسنتِهم ما أعلمتُكَ[1] ، [يعني][2] من دخولِ إحدى النونين .

فلا ينبغي أنْ تقولَ : إنَّ هذه اللامَ هي التي في (ليفعلَنَّ) فنُحمَلَ الآيُ التي تلَوْنا على الأقلِّ في الكلامِ ، على أنَّ هذه اللام لو كانتْ هذه التي ذكرنا أنَّها لِلقَسَمِ وتدخُلُ على الفعلِ المستقبلِ والماضي لم تدخُلْ على الأسماءِ في مثلِ : (إنْ كُنَّا عَنْ عِبادَتِكُمْ لَغافِلينَ)[3] وإنْ قَتلتَ لَفارساً ، لأنَّ تلكَ تختصُّ بالدخولِ على الفعلِ الماضي والمستقبلِ المُقسَمِ عليه ١٢ ب / أو ما يتَّصلُ بِهما نحو : (إلى) من قولِه : (لإلى اللهِ تُحشَرونَ)[4] .

والدليلُ على ذلكَ أنَّها لا تُعلِّقُ الأفعالَ الملغاةَ قبلَ (إنْ) إذا وقعَتْ في خبرِها ، كما تُعلِّقُها التي تدخُلُ على الأسماءِ[5] فقد ثَبتَ بما ذكرنا أنَّ هذه اللامَ الداخلةَ على خبرِ (إنْ) المخفَّفة

---

(١) لم اجد قول سيبويه بهذا النص في الكتاب ، والذي وجدته في الكتاب بهذا المعنى هو قوله : وقد يستقيم في الكلام : انَّ زيدا ليضرب ، وليذهب ، ولم يقع ضرب والاكثر على ألسنتهم كما اخبرتك في اليمين ، انظر : الكتاب ١/٤٥٦ .

(٢) زيادة من ح اثبتناها لأن السياق يقتضي ذلك من حيث اراد تفسير قول سيبويه .

(٣) يونس /٢٩ .

(٤) آل عمران /١٥٨ . قال العكبرى في التبيان في اعراب القرآن ١/٣٠٥ : (لالى الله) اللام جواب قسم محذوف ، ولدخولها على حرف الجر جاز أن يأتي (يحشرون) غير مؤكد بالنون ، والاصل لتحشرون الى الله .

(٥) في ش (الأمر) بدل الأسماءِ وهو تحريف .

ليسَتْ التي تَدخُلُ في (إنَّ) المُشدَّدة [1] ولا هي التي تَدخُلُ على الفعلِ المستقبَلِ والماضي في القَسَمِ . لكنَّها تلزَمُ (إنْ) هــذه لتَفصِلَ بينَها وبينَ التي بمعنى (ما) النافيةِ .

ولو أدخلتَ شيئاً من الأفعالِ المُلغَاةِ على (إنْ) المكسورةِ المخفَّفةِ من الثقيلة وقد نَصبتَ بها واللامُ في خبرِها [2] لـم تُعلِّقِ الفعلَ قَبلَها [3] من أجلِ اللامِ كما تُعلِّقُهُ معَ لامِ الابتداءِ ، لأنَّ هذه اللامَ قد ثَبتَ أنَّها ليسَتْ تلك ، فإذا لم تكنْ تلك لم تُعلِّقِ الفعلَ المُلغى كما تُعلِّقُهُ لامُ الابتداءِ فهذا حقيقةُ (إنْ) هـذه المخفَّفةِ واللامِ التي [تَلحَقُ] [4] معها عندي .

وتأمَّلتُ بعــدُ قولَ أبي الحسنِ الأخفشِ فيهما من كتابِــهِ (الكبير) [5] وأنا مُثبِتُهُ وذاكرُ الصوابِ عندي منهُ .

فقالَ أبو الحسن في كتابِ (المسائل الكبير) : هذا بابُ (إنْ) المخفَّفةِ إذا كانتْ بعدَهـا الـلامُ عوضاً ، نحـو قولـكَ : إنْ زيـدٌ لمُنطلقٌ . اعلَمْ أنَّ دخولَها ها هنا كدخولِ (لكنْ) ليسَ لهـــا عملٌ . ألا ترى : أنَّها تَدخُلُ على الفعلِ نحو قولِكَ : إنْ كـانَ لصالحاً ، وإنَّما دَخلَتْ هذه اللامُ لئَلاَّ تَلتبِسَ بما تكونُ فيــهِ

(1) في ج (المخفة ليست التي تدخل ان المشددة) ساقطة .

(2) قد ينصب الاسم الذي بعد (ان) ، فتقول : ان عمرا لمنطلق ، حكى ذلك سيبويه ، انظر : الكتاب ١/٢٨٣ .

(3) في ش (فيها) بدل (قبلها) وهو تحريف .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق لأنَّ اللام تلحق بخبر (إنَّ) ولا تكون معها .

(5) يقصد بهذا الكتاب : المسائل الكبير ، وهو كتاب للاخفش ، انظر : كشف الظنون ٢/١٦٧٠ ، ومنهج الاخفش الاوسط ص /١٥٨ .

(إنْ) إذا كانتْ في معنى[1] (ما) ، لأنـك لو قلتَ : إنْ كان لصالحاً ، التبَس بهذا . ولا تكونُ في هـذا الكلامِ (إنْ) مفتوحةً أبداً ، إنْ وقعَتْ على اسمٍ أو فعلٍ ، لأنَّ اللامَ لازمةٌ لهذا[2] فلا تكونُ إلاّ مكسورةً . ويدخُلُ على من زَعمَ أنَّ ها هنا ضميراً[3] أنْ يقولَ له : كيفَ تصنعُ باللامِ إذا أظهرتَ الضميرَ في اللفظِ ، هل تقولُ : إنْه عبدُالله لمنطلقٌ ، وإنْه كانَ عبدُالله لمنطلقاً ، فهو إذا قالَ : ذا ، فقد جعلَ اللامَ في غيرِ موضعِ خبرِ (إنْ) ، فإنْ احتجَّ بأنَّ العربَ قد تقولُ : إنْ عبدُالله وجهُهُ لحسَنٌ ، فهـذا شاذٌ لا يقاسُ عليه . انتهى كلامُ أبي الحسن .

إنَّ قولَ أبي الحسن من أوّلِ الباب الى قولهِ : ولا تكونُ في هذا الكلامِ (إنْ) مفتوحةً أبـداً ، إنْ وقعَتْ على اسمٍ أو فعلٍ ، لأنَّ اللامَ لازمةٌ لهذا ، فلا تكونُ إلاّ مكسورةً[4] . صحيحٌ كما قالَ وهكذا قلتُ فيهِ قبلَ أنْ أعرفَهُ لأبي الحسن ، كما قدّمتُ ذكرَهُ[5] .

---

(١) قال أبو الحسن الاخفش في كتابه معاني القرآن : وتكون – يعني إن – خفيفة في معنى الثقيلة وهي مكسورة ، ولا تكون إلا وفي خبرها اللام يقولون : ان زيد لمنطلق ، ولا يقولونه بغير لام مخافة أن تلتبس بالتي معناها (ما) ، انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٢٥٣ .

(٢) يقصد أنّ اللام لازمة هنا للفرق بين (ان) النافيـة ، وبين (ان) المخففة .

(٣) لم أجد في كتب النحو القول بوجود الضمير في (ان) المكسورة المخففة ، ولكنّ المشهور هو أنّ (ان) المفتوحة المخففة فيها ضمير الشأن مثل قوله تعالى (علم ان سيكون منكم مرضى) يعني : أنه ، انظر : شرح المفصل ٧٢/٨ .

(٤) من قوله (ويدخل على من زعم انّ هاهنا ضميرا) الى قوله (صحيح كما قال) ساقط من ج .

(٥) تقدم في أول هذه المسألة .

فأمّا قولُ أبي الحسنِ في اللامِ : ولا تكونُ في هذا الكلامِ (إنّ) مفتوحةً أبداً ، إنْ وقعَتْ على اسمٍ أو فعلٍ ، لأنَّ اللامَ لازمةٌ لهذا فلا تكونُ إلاَّ مكسورةً .

فليسَتْ هـذه اللامُ لامَ الابتداءِ التي إذا دَخلَتْ على خبرِ (إنَّ) عُلِّقَ عنهـا الفعلُ للتقديرِ [بها][1] أوَّلَ الكلامِ لكـن دَخلَتْ معَ (إن) هذه ، لتفصلَ بينَها وبينَ النافيـةِ وتُخلِّصَها منها وتُميِّزَها . وإذا لم تكنْ إيَّاها لم يمنَعْ مـن فتـحِ (إنّ) ، [لأنَّ][2] العلّةَ الموجودةَ في لامِ الابتداءِ التي علَّقَ الفعلَ معدومةٌ من هذه ، وهي أنَّ التقديرَ بها وقوعُها في الصدرِ .

ويدلُّكَ على أنَّ هذه اللامَ ليسَتِ التي للابتداءِ أنَّ تلـك[3] تدخُلُ على الخبرِ نفسِـهِ الذي لا يستغنى عنه ، أو يكونُ قبلَ الخبرِ ويكونُ الأولَ في المعنى ، أو ما يقومُ مقامَ ما هو الاولُ في المعنى[4] ، أو يدخُلُ على الاسمِ نفسِـهِ[5] إذا فُصِلَ بينَ (إنَّ) واسـمِها ، ولا تدخُلُ على الفضلاتِ وما ليسَ إفتقارٌ بالكلامِ إليهِ كما دخَلَتْ هذه في قولِـهِ : لفارساً ، ونحوه ، فتبيّن بما ذكرناه وبما قدَّمنا أنَّ هذه ليسَتْ[6] تلك ، فإذا لم تكنْ إيّاها فلا بُدَّ لها من معنىً من أجلِهِ جاءَتْ ، وذلك المعنى ما ذكرناه[7] وذكرَهُ أبو الحسن أيضاً من الفصلِ

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(2) زيادة من ج اثبتناها لتستقيم العبارة .
(3) (تلك) ساقطة من ج .
(4) سقط في ج (أو ما يقوم مقام ما هو الاول في المعنى) .
(5) (نفسه) ساقطة من ج .
(6) (ونحـوه . فتبين بما ذكرناه وبما قدمنا ان هذه ليست) ساقطة من ج .
(7) يعني أنّ اللام اجتلبت للفرق بين (ان) المخففة وبين (ان) النافيـة .

بين الإيجابِ والنفيِ ، إلا أنَّ أبا الحسن أنشدَ قولَهُ هذا بهذا الفعلِ الذي بنّاه عليه . وإذا ثبتَ أنَّ هذه اللامَ ليستْ للابتداء لم يمتنعْ أنْ يفتحَ (إنْ) إذا كانتْ هذه اللامُ معَها ودخلَ عليه ما يُوجبُ فتحَها إذا المانعةُ من انفتاحِ (إنْ) غيرُها وهي التي للابتداءِ .

فلو أدخلنا (علمتُ) في مثلِ : إنْ وجدكَ زيدٌ لكاذباً [فقلتَ : علمتُ أنْ وجدكَ زيدٌ لكاذباً][1] ، لوجبَ انفتاحُ (إنْ) اذ ليسَ في الكلامِ شيءٌ يُعلِّقُ الفعلَ عنها ، ولم يجبْ أنْ يكونَ في (أنْ) ضميرُ القصةِ[2] من هذه المسألةِ ، كما تقولُ : إنْ في مثلِ قوله : (علمَ أنْ سيكونُ منكم)[3] ضميراً ، لأنَّ هذا الضميرَ إنَّما يكونُ في (أنْ) المخففةِ من (أنَّ) الشديدةِ وليستْ هذه تلك ، إنَّما هي التي كانتْ قبلَ دخولِ الفعلِ عليه (إنْ) التي لا تمتنعُ من الدخولِ على الفعلِ لزوالِ العلَّةِ التي كانتْ تمنعُهُ من الدخولِ ١٣ أ/ عليه وهي ثقيلةٌ ، فكما في حالِ انكسارِها نحو : (إنْ كادَ ليُضلُّنا)[4] أنَّه لا[5] ضميرَ فيها كذلك تقولُ في حالِ انفتاحِها بعدَ الفعلِ : أنَّه لا ضميرَ فيها .

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) يقدر النحاة في مثل : (علم أن سيكون منكم مرضى) ضميرا بعد (أن) يسمونه ضمير الشأن اذا كان عائدا الى مذكر ، وضمير القصة والحكاية اذا كان عائدا الى مؤنث ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٤ ـ ١١٧ .

(٣) المزمل /٢٠ .

(٤) الفرقان /٤٢ .

(٥) (لا) ساقطة من ج .

والوجهُ أنْ تقولَ : إنّه لا ضميرَ فيها في نحو قولِه (إنْ كادَ لَيُضلُّنا) وإنّه دخلَ على الفعلِ كما دَخلَ على الاسمِ ، لأنّهُ حرفٌ وضعُها للأكيدِ ، والصنفانِ [1] جميعاً يؤكدانِ .

وإنّما امتنعَ من الدخولِ على الفعلِ في حالِ التثقيلِ لشبهِه بالفعلِ ، فكما لم يدخلْ فعلٌ على فعلٍ ، كذلك لم تدخلْ هذه مثقّلةً عليه ، وهذه العلةُ زائلةٌ عنها في حالِ التخفيفِ فيجبُ أنْ تدخلَ عليهما .

فاذا قلنا : علمتُ أنْ وجدكَ زيدٌ لكاذباً ، لم تدخلْ اللامُ كما كانتْ تدخلُ قبلَ دخولِ (علمت) ولم يمنعِ الفعلَ من فتحِ (إن) شيءٌ ، وارتفعتِ الحاجةُ إليها مع دخولِ (علمتُ)[2] لأنَّ (علمت) تفتحُها ، إذ لا مانعَ لها من فتحِها ، فاذا فتحتْها لم تلتبسْ بـ (إنْ) التي معناها (ما) .

ولولا فتحُها إيّاها لاحتيجَ الى اللامِ ، لأنَّ (علمتُ) من المواضعِ التي يقعُ فيها النفيُ كما وقعَ بعدَ (ظننتُ) في نحو قوله : (وظَنّوا ما لَهُم مِنْ مَحيصٍ)[3] فلو بقيتْ (إنْ) على كسرتِها بعدَ (علمتُ) لَلَزمَتْها اللامُ وكانَ ذلك واجباً لتخليصِه من النفيِ ، فاذا لم تبقَ على الكسرةِ فلا ضرورةَ إلى اللامِ .

فإنْ شئتَ قلتَ ـ إذا أدخلتَ (علمتُ) عليها ـ : حذفتُ اللامَ

---

(1) يقصد بالصنفين ٠ الاسم والفعل ٠

(2) (ولم يمنع الفعل من فتح (ان) شيء ، وارتفعت الحاجة اليها مع دخول علمت) ساقطة من ج ٠

(3) فصلت / ٤٨ ٠

لزوال المعنى الذي كانت اللامُ اجتُلِبَتْ له بدخول (علمتُ) . وإنْ شئتَ قلتَ[1] : أتركُها ولا أحذِفُها ، فتكونُ كالأشياءِ التي تُذكَرُ تأكيداً من غيرِ ضرورةٍ إليه ، وذلكَ كثيرٌ في الكلامِ .

فأمّا قولُ أبي الحسنِ : ويدخُلُ[2] على من زَعَمَ أنَّ ها هنا ضميراً أنْ يقولَ له : كيفَ تصنعُ إلى آخرِ البابِ من قولِه : يدلُّ على أنَّه جَعَلَ اللامَ التي في نحوِ : إنْ وجدتَ زيداً لكاذباً ، لام الابتداء ، وقد بيَّنّا فسادَ ذاكَ[3] ، وكيفَ يجوزُ أنْ تكونَ هذه اللامُ لامَ[4] الابتداءِ وقد دَخلَتْ في نحوِ قولِه تعالى : (وإنْ وَجَدنا أكثرَهُمْ لَفاسِقِينَ)[5] .

وليسَ في هذا الكلامِ شيءٌ يَصلُحُ أنْ تدخُلَ عليه لامُ الابتداءِ البتَّةَ ولا يوجَدُ فيها شرطُهُ ووصفُهُ ، وقد بيَّنّا ذلكَ ، ولا يصلُحُ أنْ يكونَ في (إنْ) هذهِ ضميرٌ من حيثُ ذكرتُ قبلُ[6] .

---

(١) (اذا ادخلت علمت عليها حذفت اللام لزوال المعنى الذي كانت اللام اجتلبت له بدخول علمت ، وان شئت قلت) ساقط من ج .

(٢) (كثير في الكلام فاما قول أبي الحسن : وتدخل) ساقطة من ج .

(٣) تقدم في هذه المسالة .

(٤) في ش (هذه للابتداء) وما من ج أوضح لانه صرح بان المشار اليه هو اللام .

(٥) الاعراف /١٠٢ .

(٦) تقدم في ص/١٨٣ . هذه المسألة نقلها صاحب اعراب القرآن المنسوب للزجاج ، انظر ٢/٧٥١ ـ ٧٥٦ .

٢٠ ـ مسألة

اختلفَ أهلُ العربيةِ في تأويلِ قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ (لا يلافِ قُرَيشٍ)[١] فقالَ سيبويه عن الخليلِ : هو على (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هذا البَيْتِ)[٢] (لا يلافِ قُرَيشٍ) ومثلُهُ عندَهما : (وأنَّ المَساجِدَ للهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً)[٣] و (أنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً وأنا رَبُّكم فاعْبُدُونِ)[٤] فقالا : المعنى : ولأنَّ المساجدَ للهِ فلا تَدْعُوا ، ولأنَّ هذه أُمَّتُكم أُمَّةً واحدةً وأنا رَبُّكم فاعْبُدُونِ[٥] .

وقالَ أبو الحسن : هو على (فجَعَلَهم كعَصْفٍ مأكولٍ لا يلافِ قُرَيشٍ)[٦] .

---

(١) قريش /١ .

(٢) قريش /٢ .

(٣) الجن /١٨ . قرأ الجمهور بفتح همزة (انّ) عطفا على : انه استمع . وقرأ ابن هرمز وطلحة (وإنّ المساجد) بكسرها على الاستئناف . انظر : البحر المحيط ٨/٣٥٢ .

(٤) الانبياء /٩٢ ، قرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو بفتح الالف وتشديد النون . وقرأ ابن عامر بفتح الالف وتخفيف النون . وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بكسر الالف وتشديد النون ، وبهذه القراءة وردت في المصاحف ، انظر : كتاب السبعة في القراءات ص/٤٤٦ .

(٥) انظر الكتاب ١/٤٦٤ .

(٦) لم أجد قول أبي الحسن الذى ذكره أبو علي في هذه الآية في معاني القرآن .

وقالَ محمد بنُ يزيدَ : لا يجوزُ أنْ يكونَ المعنى على هـذا ، وإنَّما جَعَلوا (كَعَصْفٍ مأكولٍ) لكفرِهِم لا (لإيلافِ قُريشٍ). قالَ : والقولُ فيهِ قولُ الخليلِ [1] .

وأقولُ : إنَّ ما ذكرَهُ أبو الحسن يُحمَلُ عندي على معنى ما يؤُولُ إليهِ عاقبةُ الأمرِ ، كقولِهِ (فالتَقَطَهُ آلُ فِرْعَونَ لِيَكونَ لَهم عَدُوّاً وحَزَناً)[2] . وقولِ القائلِ :

٢١- . . . . وللمَوتِ ما تَلِدُ الوالدَهْ[3]

ألا ترى : أنَّ المعنى في هذهِ الاخبارُ عنِ العاقبةِ ، لا أنَّهم التقطوهُ لِيَكونَ لَهم عَدُوّاً وحَزَناً[4]، فَكَذلكَ جَعَلوا (كَعَصْفٍ مأكولٍ) لتكونَ العاقبةُ في إهلاكِهم واستئصالِهم لإيلافَ قريشٍ ، وإنْ كانوا على الحقيقةِ أُهْلِكوا لِكفرِهم ، كما كانَ أخذُ آلِ فرعونَ لموسى إنَّما كانَ ليَصيرَ لهم وليّاً لا عَدُوّاً .

---

(١) لم أجد قول أبي العباس في هذه الآية من كتابه المقتضب ، والكامل .

(٢) القصص /٨ . قال أبو الحسن في معاني القرآن ص/٤٩٦ . وهم لم يلتقطوه ليكون لهم عدوا وحزنا ، وانما لقطوه فكان ، فهذه اللام تجيء في هذا المعنى .

(٣) هذا البيت موجود في ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص/٢٧ ونسبه المبرد الى ابن الزبعرى ، والبيت موجود في ديوان عبيد بن الابرص ، انظر : ديوان عبيد بن الابرص ص/٦٢ . ونسبه البغدادى الى نهيكة بن الحارث المازني . وصدره :

فإنْ يكنِ الموتُ أفناهم

انظر : الخزانة ٤/١٦٥ .

(٤) (حزنا) ساقط من ج .

٢١ ـ مسألة

في الإدغام وتخفيف الهمز .

إذا دخلت لامُ المعرفة على اسم فاؤُهُ همزة فخففت الهمزةُ ، فإنّ القياس أنْ تُحذَف للتخفيف[1] ، وتُلقى حركتُها على لام التعريف الساكنة ، فإذا أُلقيت الحركةُ عليها تحركت ، وإذا تحركت لزم أنْ تسقط همزةُ الوصل اللاحقة للام لسكونها ، فيُقال في مثل : الأُولى ، والأحْمَر ، إذا خُفِّفَت الهمزةُ : لوُلى ، ولَحْمَر ، هذا القياسُ ، إلاّ أنّ هذه الهمزة اللاحقةَ للام التعريف للوصل ، خلافُ الهمزات التي تلحق للوصل وقد تثبتْ في مواضعَ لم تثبُتْ فيها غيرُها من همزات الوصل ، فمن ذلك ما ذكرَهُ سيبويه من قولهم : أَفَأَللهِ[2] ، ولا هاأللهِ[3] ، ويا أللهُ[4] ، فكذلك تثبُتُ في هذا الموضع وإنْ تحركت اللامُ وثباتُها في : أَفَأَللهِ ١٣ ب / ويا أَللهِ أعظمُ من ثباتِها في هذا الموضع .

وإنّما كانَ ثباتُها هنا أسهلَ ، لأنّ اللامَ لم تتحركْ بحركةٍ لازمةٍ لها ، وتلكَ المواضعُ لا تثبُتُ فيها همزةُ الوصل ، وهذا الموضعُ كأنّ النيّةَ باللام فيه السكونُ إذْ كانتْ حركتُها للهمزة المحذوفة لا لَها .

ومعَ ذلكَ فمنهم[5] من يحذفُ همزةَ الوصل من مثل : الأَحْمَر ، إذا خفّفَ الهمزةَ التي هي فاءٌ ، لتحرُّك ما لسكونه

---

(١) (للتخفيف) ساقط من ج .

(٢) انظر : الكتاب ٢/١٤٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٩٣ .

(٤) انظر : الكتاب ١/٢٧٣ .

(٥) الفاء من (فمنهم) ساقطة من ج .

دَخَلَتْ ، كما تُحذَفُ من (سَلْ)[1] ونحوِه ، لتحرُّكِ الفاءِ .

ومنهم من يُثبِتُ الهمزةَ التي للوصلِ وإنْ تحرّكتِ اللامُ وذلكَ لما ذكرنا من مخالفةِ همزِهِ الهمزةَ اللاحقةَ مع اللامِ لسائرِ الهمزاتِ التي للوصلِ .

فمن أثبتَها مع تحرُّكِ اللامِ فكأنَّ نيَّتَهُ باللامِ الإسكانُ ، ولولا ذلكَ لحَذَفَ الهمزةَ .

وقياسُ هذا إذا اجتمعَ مع اللامِ حرفٌ مقاربٌ لَهُ أنْ لا يُدغمَهُ فيه ، لأنَّهُ كأنَّهُ ساكنٌ ، ومِنْ حُكمِ المُدغَمِ فيه أنْ يكونَ متحرِّكاً ، فكما لا يُدغَمُ في الساكنِ كذلكَ يَجِبُ أنْ لا يُدغَمَ فيما كانَ بمنزلةِ الساكنِ ، فقولُهُ تعالى : (عاداً الأولى)[2] . إذا ثبتَتِ الألفُ التي للوصلِ مع تخفيفِ الهمزِ فقلتَ : الُولى ، لم يَحسُنْ إدغامُ النونِ فيها ، لما ذكرتُ لكَ من أنَّ النيةَ بِهِ الإسكانُ .

وإنْ قالَ في التخفيفِ : لُولى ، كقولِهِ : لَحْمَر ، فإدغامُ مُقاربِهِ فيه غيرُ ممتنعٍ ، لأنَّهُ غيرُ منويٍّ بِهِ الإسكانُ . ألا ترى أنَّهُ لو نَوَيَ بِهِ الإسكانَ لأثبتَ همزةَ الوصلِ ، كما أثبتَها صاحبُ اللغةِ الأخرى[3] .

---

(1) قال أبو العباس المبرد : وكان الاخفش يجيز : إسَلْ زيداً ، لأنَّ السين عنده ساكنة ، لأنَّ الحركةَ للهمزة وهذا غلط شديد . انظر : المقتضب ١/٢٥٤ .

(2) النجم /٥٠ . قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (عادا الاولى) . منوّنة . وقرأ نافع وابو عمرو (عادا لُّولى) موصولة مدغمة . وروي عن نافع : (عادا لُؤلى) ، بالهمز . انظر كتاب السبعة في القراءات ص/٦١٥ .

(3) وهو من يقول : الحمر ، على نيّة أنّ اللام ساكن .

فإنْ أدغَمتَ فيها الحرفَ المقاربَ له على لغةِ مَنْ قالَ : لوْلى ، ولَحْمَر كانَ جيّداً ، لأنَّ اللامَ متحرّكةٌ غيرُ منويٍّ بها السكونُ ، والحرفُ المتحرّكُ لا يمتنعُ أنْ يُدغَمَ فيهِ ما قاربَهُ .

فقراءةُ أبي عمروٍ : (وعادَ لُّولى)(1) جائزٌ(2) على هذا أعني : على قولِ من قالَ : لَحْمَر ، بيِّنُ الجوازِ .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ على الوجهِ الأولِ ؟

فقد استبعدَهُ أبو عثمان(3) لما ذكرنا من أنَّ النيةَ به السكونُ ، وحكمُ المدغَمِ فيه أنْ يكونَ متحرّكاً ، وله مع ذلك وجهٌ يجوزُ ذلك فيه ، إنْ ردَدْناه اليه وهو قولُهم : مُدَّ ، وردُّ(4) ، ونحوُهُ ، ألا ترى : أنَّ هذا الادغامَ قد جازَ والمُدغَمُ فيه كانَ ساكناً والمدغَمُ أيضاً مثلُهُ ، فكذلكَ أيضاً يجوزُ أنْ تُدغَمَ النونُ في اللامِ في قولِهِ : (عادَ لُّولى) على قولِ من قالَ(5) : الْوْلى ، فنَوى باللامِ السكونَ ، كما جازَ أنْ يُدغَمَ فيما أصلُهُ السكونُ من أجلِ الوقفِ ، وهو : رُدَّ ، ومُدَّ ، لأنَّ الدالَ الثانيةَ ساكنةٌ كما أنَّ اللامَ من أصلِ ساكنةٌ ، ومعَ ذلكَ فقد أُدغِمَتْ فيهِ الدالُ الأولى ، وكذلكَ يجوزُ أنْ تُدغَمَ النونُ في اللامِ من : (ألأوْلى) على قولِ مَنْ قالَ : الْوْلى ، فنَوى بهِ(6) السكونَ .

---

(1) النجم / ٥٠ وانظر : كتاب السبعة في القراءات ص/٦١٥ .
(2) قوله (غير منوّى بها السكون ، والحرف المتحرك لا يمتنع أن يدغم فيه ما قاربه ، فقراءة أبي عمرو : (عاد لّولى جائز) ساقط من ج .
(3) لم أجد رأي أبي عثمان في التصريف ولا في غيره .
(4) انظر : شرح الشافية ٢/٢٤٣ و٣/٢٤٦ .
(5) (من قال) ساقطة من ج .
(6) (به) ساقطة من ج .

ومن خَفَّفَ الهمزةَ فألقى حركتَها على اللامِ لم يلزَمْهُ أنْ يُحرِّكَ النونَ لالتقاءِ الساكنينِ بالكسرِ ، لأنَّهُ لم يلتقِ ساكنانِ . ألا ترى : أنَّ الساكنَ الثاني قد زالَ بإلقائِكَ حركةَ الهمزةِ عليه ، فإذا زالَ أحدُ الساكنينِ لم يلزَمْ تحريكُ الأولِ منهما لالتقائِهما لكنَّ الادغامَ فيهِ جيِّدٌ كما قدَّمنا ، والاخفاء[1] أيضاً حسَنٌ جداً . فأمَّا البيانُ فيهِ فخطأٌ ، لأنَّ النونَ لا تُبيَّنُ مع حروفِ الفمِ[2] لكنَّها تُخفى معَها . فهذا شرحُ هذا .

وقد شرحتُ هذه المسألةَ بعبارةٍ أخرى .

فقلتُ : إذا دَخلَتْ لامُ المعرفةِ على اسمٍ أوّلُهُ همزةٌ وخُفِّفَتِ الهمزةُ ، فالقياسُ حذفُها وإلقاءُ حركتِها على الساكنِ الذي هو اللامُ ، فإذا تَحرَّكتِ اللامُ ففيه لغتانِ ، إثباتُ الألفِ المصاحبةِ لامِ التعريفِ وحذفُها .

أمَّا مَنْ أثبتَها فلأنَّ النيةَ بهِ السكونُ وأنَّ هذهِ الهمزةَ مخالِفةٌ لسائرِ همزاتِ الوصلِ لما ذكرناه[3] .

وأمَّا مَنْ حذفَ فلزوالِ السكونِ . فقياسُ من لم يحذفِ الهمزةَ وإنْ تحرَّكَ الساكنُ ، ألاَّ يُدغِمَ الحرفَ المقاربَ للامِ

---

(١) الاخفاء لغة : الستر ، وفي اصطلاح علم التجويد فهو عبارة عن النطق بحرف ساكن خال عن التشديد على صفة بين الاظهار والادغام مع بقاء الغنّة في الحرف الاول وهو النون الساكنة والتنوين . انظر :هداية المستفيد في احكام التجويد ص/١١ .

(٢) وحروف الفم حروف الاخفاء ، وهي مجموعة في أوائل كلمات هذا البيت :

صِفْ ذاثَنا كم جادَ شخصٌ قد سَما
دُمْ طيِّباً زِدْ في تُقىً ضعْ ظالِما

انظر : هداية المستفيد في احكام التجويد ص/١١ .

(٣) تقدم في أول المسألة .

في اللامِ ، لأنَّ نيتَه [به](1) السكونُ ، ولذلكَ لم تحذفْ همزةُ الوصلِ ، والساكنُ لا يُدغَمُ فيه ، لأنَّ المُدغَمَ فيهِ حكمُهُ أنْ يكونَ متحركاً لسكونِ المدغَمِ . فكما لا يُدغَمُ في الساكنِ كذلكَ لا يُدغَمُ فيما كانَ بمنزلتِهِ .

وأمَّا مَنْ قالَ : لَحْمَر ، فلم يَنْوِ باللامِ السكونَ ، فقياسُ قولِهِ : أنْ لا يمتنعَ من إدغامِ ما قاربَهُ من الحروفِ فيهِ ، كما لا يمتنعُ من الادغامِ في المتحرِّكِ . فقراءةُ من قرأَ : (عادَ لُّولى) على هذا القول(2) تَوَجَّهُ(3) ، وهو قولُ من قالَ : لَحْمَر .

وإنْ قلتَ : فهل يجوزُ أنْ يكونَ(4) على الوجهِ الآخرِ وهو قولُهم : الُولى ، الَحْمَر ؟

فإنَّ أبا عثمان قد استضعفَ ذلكَ لما ذكرنا من أنَّ النيةَ باللامِ السكونُ وله مع ذلكَ وجهٌ يجوزُ 14 أ / عليهِ ، إذا رددناه اليهِ وهو قولُهم : مُدَّ ورُدَّ(5) في الأمرِ ، ألا ترى : أنَّ أصل الحرف المُدغَمِ فيهِ هنا السكونُ للوقفِ ، ومعَ ذلكَ فقد جازَ فيه الادغامُ ، فكذلكَ يجوزُ أنْ تُدغَمَ النونُ من قولِهِ : عادَنْ ، في اللامِ [من](6) (الأولى) ، على قولِ من قالَ : الُولى ، الَحْمَر ، فنوى باللامِ السكونَ ، كما جازَ إدغامُ الدَّالِ الأولى في الثانيةِ من : مُدَّ ، وإنْ كانَ أصلُ الثانيةِ السكونَ .

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(2) (القول) ساقط من ج .
(3) يعني : حذف همزة الوصل من (الولى) .
(4) اسم (يكون) ضمير يعود الى (الادغام) .
(5) انظر : الخصائص 3/90 ـ 91 .
(6) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ولو بَيَّنَ النونَ في قولِ من خَفَّفَ الهمزةَ فقالَ : (عـادةَ لوْلى) كانَ لَحْناً [عندَ أبي عثمان][1] ، لأنَّ النونَ لا تُبيَّنُ مع حروفِ الفمِ ، فإنْ أخْفاه كانَ حسَناً .

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٢٢ ـ مسألة

ذكرَ سيبويه (كَيْ) معَ (أنْ) الناصبةِ للفعل[١] ، وجعلَها بمنزلتِها ، ثمَّ ذكرَ بعدُ أنَّ بعضَ العربِ يَجعَلُ (كي) بمنزلةِ (حتَّى) ، وذلكَ أنَّهم يقولونَ : كَيْمه ، في الاستفهامِ . فمن قالَ : كَيْمَه ، فإنَّه يُضمِرُ (أنْ) بعدَها ، وأمَّا من أدخلَ عليها اللامَ ولم يكنْ من كلامِهِ : كَيْمَه ، فإنَّها عندَهُ بمنزلةِ (أنْ) وتدخُلُ عليها اللامُ ، كما تدخُلُ على (أنْ)[٢] . فبسطتَ هذا بأنْ قلتُ :

(كَيْ) حرفٌ يكونُ على وجهَينِ ، يكونُ ناصباً للفعلِ بنفسِه ، كما تَنصِبُهُ (أنْ) ويكونُ الفعلُ منتصباً بعدَهُ بإضمارِ (أنْ)[٣] .

فأمَّا الموضعُ الذي يَنصِبُ الفعلَ فيه بنفسِهِ لا بإضمارِ حرفٍ ، فهو أنْ يكونَ في لغةِ من يُدخِلُ عليها لامَ الجرِّ فيقولُ : جئتُكَ لكي تفعَلَ ، فـ (كي) بعدَ اللامِ لا يخلو من أنْ يكون ناصباً للفعلِ بنفسِهِ ، أو بإضمارِ حرفٍ .

فلا يجوزُ أنْ يكونَ بإضمارِ حرفٍ ، لأنَّ الحرفَ إنَّما يُضمَرُ بعدَها إذا كانَتْ داخلةً على الاسمِ كلامِ الجرِّ .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٤٠٧ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٤٠٨ .

(٣) هذا رأي البصريين . اما الكوفيون فقد قالوا : انّ (كي) حرف نصب ولا يجوز ان تكون حرف خفض . انظر : الانصاف ٢/٥٧٠ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ في هذا الموضع كلام الجرِّ وكالتي ينتصبُ الفعلُ بعدَها بإضمارِ (أنْ) لدخولِ اللامِ عليها[1] ، فلو انتصبَ الفعلُ بإضمارِ (أنْ) لكانتِ اللامُ التي للجرِّ كأنَّها دخلَتْ على لامِ جرٍّ ، وذلكَ غيرُ جائزٍ ، لأنَّ حروفَ الجرِّ لا يدخُلُ بعضُها على بعضٍ . فإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ (كي) في قولِكَ : جئتُ لكي تفعلَ ، وفي قولِهِ تعالى : (لِكَيْ لا تَأْسَوْا)[2] التي ينتصبُ الفعلُ بعدَها بإضمارِ (أنْ) ثبتَ أنَّها هي الناصبةُ للفعلِ بنفسِها لا بإضمارِ (أنْ) إذْ كانَ لا بُدَّ من ناصبٍ لهُ ، وليس يجوزُ أنْ يكونَ (أنْ) لما تقدَّمَ[3] .

وأمَّا الموضعُ الذي يكونُ الفعلُ فيه منتصباً بعدَهُ بإضمارِ (أنْ) فهو أنْ يكونَ في لغةِ مَنْ يُدخِلُها على الاسمِ نحوُ قولِهِ : كَيْمَهْ ، كما[4] تقولُ : لِمَهْ ، فـ (ما) التي للاستفهامِ في موضعِ جرٍّ بـ (كي) كما أنَّهُ في (لِمَهْ) في موضعِ جرٍّ باللامِ ومعناها في هذا الوجهِ عندي معنى اللامِ ، وفي الوجهِ الأولِ معناهُ معنى (أنْ) ولا يجوزُ أنْ يكونَ معناهُ اللامَ هناك ، لأنَّ اجتماع[5] حرفينِ بمعنىً واحدٍ يَبعُدُ وجودُهُ .

---

(1) (باضمار (أن) لدخول اللام عليها) ساقط من ج .

(2) الحديد /٢٣ .

(3) انظر : أول المسألة .

(4) (كما) ساقطة من ج .

(5) في ج (لاجتماع حرفين) وما أثبتناه من ش أصحّ في المعنى .

والفعلُ بعدَ (كي) في الوجهِ الذي (كي) فيهِ بمعنى اللامِ وعاملةٌ في الاسمِ[1] ، منتصبٌ بإضمارِ (أنْ) كما أنَّه[2] بعدَ اللامِ و (حتَّى) منتصبٌ بإضمارِهِ والقولُ فيها كالقولِ فيهما لا فصلَ بينَهما في ذلكَ . .

(1) في ش (في الامر) وهو تحريف فصححنا على ما في ج .

(2) في ش وج (أنها) . فذكرنا الضمير ، لانه يعود الى (الفعل) وهو مذكر .

٢٣ ـ مسألة

ذكرَ سيبويه الأفعالَ الماضيةَ والمستقبلةَ المختصةَ بالأمرِ دونَ المضارعة [١] ، وجوازَ الإدغامِ فيما اجتمعَ في أولِه مثلانِ [٢] أو متقاربان [٣] واجتلابَ همزةِ الوصلِ لسكونِ الأوائلِ للإدغامِ .
ثمَّ ذكرَ أنَّهم لا يسكِّنونَ هذه التاءَ في (تتكلَّمونَ) ، و (تتذكَّرونَ) ، ونحوِها ولا يُلحقونَ ألفَ الوصلِ ، لأنَّها إنَّما اختُصَّ بها ما كانَ في معنى : (فَعَلَ) و (افْعَلْ) فأمَّا المضارعةُ فلا تلحقُها كما لا تلحقُ الأسماءَ .

فأمليتُ في ذلكَ : إنَّما لم تدخُلْ في الفعلِ المضارعِ همزةُ الوصلِ وإنْ وُجِدَ فيهِ ممَّا يوجدُ في الماضي من الامثالِ المتقاربةِ ، لأنَّهُ معربٌ ، وليسَ حكمُ المعربِ أنْ يُسكَّنَ أولُهُ إذا حُرِّكَ آخرُهُ بحركاتٍ لا تستوجبُها المبنيةُ ، والمبنياتُ مُحرَّكةُ الأوائلِ ، فإذا حُرِّكَتْ بحركاتِ الأوائلِ أَوْلى [٤] .

فأمَّا (ابنٌ) والأسماءُ الأخرُ فنادَّةٌ عن هذا القياسِ وعن طريقةِ ما عليهِ الكثرةُ ، ومعَ ذلكَ فقد ضُورِعَ بها الفعلُ لاعتلالِ

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٤٢٥ ـ ٤٢٦ .

(٢) مثل : اتَّرَّسَ ، في الماضي . ومثل : اتَّبَّعْ ، أصله : تَتَبَّعْ في الأمر .

(٣) مثل : اذَّكَّرَ ، أصله : تذكّر ، في الماضي ، ومثل : اطَّوَّعْ أصله : تَطَوَّعْ في الأمر .

(٤) قوله (وليس حكم المعرب) الى (بحركات الأوائل أولى) في ش ، وج ، غير واضح .

أواخرِها بالحذفِ ولم يلزمْ أنْ تلحقَ سائرَ النواقصِ هذه الهمزةُ التي للوصلِ ، إذْ دخولُها فيما دخلتْ فيهِ ليسَ بقياسٍ .

فأمّا المصادرُ نحو : احرنجام ، واستكبار ، فليسَ من هذا ، لأنَّ المصادرَ جاريةٌ على أفعالِها ، فلزمتْها هذه الهمزةُ من حيثُ لزمتْ أفعالَها ١٤ ب / .

فإنْ قلتَ فيما لحقتْهُ همزةُ الوصلِ : امرُؤٌ ، وليسَ بناقصٍ .

فإنَّ الهمزةَ حرفُ علّةٍ أيضاً ، وقد شابهَ الأسماءَ النواقصَ نحو : فَمٍ ، وأخٍ ، في اتباعِ ما قبلَ حرفِ الإعرابِ حرفَ الإعرابِ [1] وأيضاً فإنَّ الهمزةَ قد تُحذفُ للتخفيفِ فيُقالُ : مَرْؤٌ ، ومَرْأةٌ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/١٦٠ .

٢٤ ـ مسألة

زَعَموا أنَّ الفعلَ في (حبَّذا) مبنيٌّ على الاسمِ وأنَّهما جميعاً بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ[1] ، واستدلُّوا على ذلكَ بثلاثةِ أشياءَ •

أحدُها : أنَّهم وَجَدوا ذلكَ للمذكرِ والمؤنثِ على حالةٍ واحدةٍ •

والآخرُ : لما [لم][2] يقلْ : حبَّذا ، دونَ أنْ يُتبعَ بالممدوحِ أو الممدوحةِ ، عُلِمَ أنَّ (حبَّذا) بمنزلةِ الاسمِ المبتدأِ الذي يحتاجُ الى خبرٍ •

والثالثُ : أنَّهُ لا يجوزُ الفصلُ بينَ الفعلِ والفاعلِ نحو : حبَّ في الدارِ ذا •

فأمَّا ما اعتلُّوا به من كونِه في التأنيثِ والتذكيرِ على صيغةٍ واحدةٍ • فلو قالَ قائلٌ : إنَّ قولَنا (ذا) في هذا الموضعِ لمَّا كانَ إسماً شائعاً يدلُّ على كثرةٍ ، والدليلُ على ذلكَ أنَّهُ لا يجوزُ : حبَّ زيدٌ ، كما لا يجوزُ : نعمَ زيدٌ ، لأنَّهُ فعلٌ يقتضي إسما عامّاً مثلَهُ ، ووضعُهُ للمدحِ كما وُضِعَ (نعمَ) له •

والأسماءُ المبهمةُ إذا كانت للجميعِ كانَ للمذكرِ والمؤنثِ على

---

(١) انظر : المقتضب ١٤٥/٢ • والاصول ١٣٥/١ • وشرح المفصل ١٣٩/٧ ـ ١٤٠ •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

لفظ واحد كأولئك ، وأولاك[1] و (ما) ونحو ذلك ، فكذلك (ذا) لمّا وقع موقع الجميع هنا ، وإنْ استُعمل للإفراد في غيره ، أُجري مَجْرى ما يكونُ للجميع ، فلم يُغيَّرْ ولم يجعلْ للمؤنّث لفظٌ غيرُ لفظ المُذكر ، كما فُعِل ذلك بالأسماء المبهَمة الدالّة على الجمع ، فمن هذه الجهة لا يلزَمُ أنْ يكونَ الفعلُ مبنياً مع الاسم ، لأنَّ الاسمَ لمّا كانَ دالاً على الكثرة تُرِكَ في التأنيث والتذكير على حالة[2] واحدة ، كما جُعِلَ في الجمع والتثنية كذلك . وذلك قولُ القائل :

٢٢ـ إنَّ للخيرِ وللشرِّ مدىً   وكلا ذلك وجهٌ وقَبَلْ[3]

وكقول الله تعالى : (عَوانٌ بَيْنَ ذلكَ)[4] و (ذلك) واقعٌ على غير شيءٍ . ألا ترى : أنّهُ أُشيرَ به الى ما تَضمَّنُ الآيةُ من الفروض والبكارة[5] .

فأمّا ما اعتلّوا به من أنّهُ لمّا[6] لم يقُلْ : حبّذا ، حتّى يُتبِعَ الممدوحَ ، فلا يلزَمُ من أجلِه أيضاً أنْ يكونَ الفعلُ مبنياً

---

(1) في (أولى) لغتان المدّ وهي لغة أهل الحجاز ، والقصر وهي لغة بني تميم . انظر : شرح المفصل ١٣٣/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٣٣/١ .
(2) (حالة) ساقطة من ج .
(3) في ج (قدى) بدل (مدى) وهو تحريف وهذا البيت منسوب الى عبدالله بن الزّبعرى قاله في يوم أحد . انظر : سيرة ابن هشام ٩٦/٣ ، والشيرازيات رسالة دكتوراه ٥١٣/٢ . وشرح المفصل ٢/٣ و٣ . وهمع الهوامع ٥٠/٢ .
(4) البقرة /٦٨ . انظر : التبيان في اعراب القرآن ٧٤/١ ـ ٧٥ .
(5) في ج (والتركا) بدل (والبكارة) وهو تحريف .
(6) (لما) ساقط من ج .

معَ الاسمِ . ألا ترى : أنَّهُ لا يجوزُ أيضاً أنْ تقولَ : نِعم الرجلُ ، حتّى تتبعَهُ بالممدوحِ المخصصِ نحو : زيدٌ ، وما أشبهَهُ ، وليس (نِعم) مبنياً معَ (الرجلِ) ، وإنْ كانَ كذلكَ فكذلكَ (حبَّذا) لا يلزَمُ فيه أنْ يكونَ الفعلُ مبنياً معَ الاسمِ .

فأمَّا قولهُ عزَّ وجلَّ : (نِعْمَ العَبْدُ)[1] وقولُكَ : نِعْمَ الرجلُ ، فإنَّما جازَ ، لِتقدُّمِ الذكرِ ، ومن أجلِ ذلكَ جازَ الحذفُ من اللفظِ . ولو جرى ذكرٌ فقلتَ : حبَّذا ، وحذفتَ المخصَّصَ بالمدحِ في اللفظِ لكانَ (حبَّ) في هذا كنِعمَ .

فأمَّا ما ذكروه من الفصلِ فلا يوجبُ بناءَهما ، ألا ترى : أنَّكَ[2] لا تَفصلَ بينَ (نعْمَ) و (الرَّجلِ) في قولِكَ : نِعْمَ الرجلُ ، ونِعمَتِ المرأةُ . وليسَ واحدٌ منهما بمبنيٍّ معَ الفعلِ[3] .

فإنْ قلتَ : فقد قالَ (بئسَ للظالمينَ بَدَلاً)[4] .

فإنَّ هذا الفصلَ لم يقَعْ بينَ الفاعلِ والفعلِ . ألا ترى : أنَّهُ جاءَ بعدَ ما مضى الفاعلُ مضمراً في الفعلِ . وأيضاً فإنَّكَ لا تَفصلُ

---

(١) ص/٣٠ ، حذف المخصوص بالمدح . انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/١١٠٠ .

(٢) في ج (اني) بدل (انك) وهو تحريف ، لانه قال : الا ترى .

(٣) في ش (مع الفاعل) وما أثبتناه من ج أوفق . بدليل قوله : منهما يعني من الرجل والمرأة وهما اثنان .

(٤) الكهف /٥٠ . (بئس) فاعلها مضمر فيها ، والمخصوص بالذم محذوف أي : بئس البدل هو . و (للظالمين) حال من (بدلا) . انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/٨٥١ .

بينَ (ما) في التعجُّبِ والفعلِ الذي هو خبرُهُ نحو : ما أحسنَ زيداً ، وليسَ يوجبُ امتناعُكَ من الفصلِ بينهما كونَ الاسمِ مبنياً [معَ الفعلِ ، فكذلكَ (حبَّذا) لا يجبُ أنْ يكونَ مبنياً][1] وإنْ لم يُفصَلْ[2] بينَهما .

وهذا التأويلُ كأنَّه أقربُ ، لأنّا لم نَجِدِ الاسمَ يُبنى مع الفعلِ[3] كما يُبنى الحرفُ معَ الاسمِ[4] ، والاسمُ معَ الاسمِ[5] . وإنْ قامت على بنائِهِ معَه دلالةٌ أُتبِعَ ولم يُدفَعْ .

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(2) في ش (لم يتصل) والصحيح ما اثبتناه من ج ، لان الفصل ممنوع بين حبَّ وذا .

(3) قال أبو بكر بن السراج : بني (حبَّ) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم . انظر : الاصول ٢/١٤٥ .

(4) مثل : لا رجل ، انظر : الاصول لابن السراج ٢/١٤٥ .

(5) مثل : خمسة عشر ، انظر : الاصول لابن السراج ٢/١٤٤ .

٢٥ ـ مسألة

أُنشِدَ قولُ القائلِ :

٢٣ـ تركنا الخيلَ وهيَ عليه نَوْحٌ
مُقلَّدةً أعنَّتَها صُفُونا[١]

على ضربينِ : نَصبٍ ، ورَفعٍ • أمّا النصبُ فعلى قولِك : هي تَنوحُ نَوْحاً ، فدلَّ المصدرُ على فعلِه ، كما يَدلُّ في غيرِ هذا عليه • وأمّا الرفعُ فعلى ضربينِ : على أنْ يكونَ أقامَ المضافَ إليهِ مقامَ المضافِ [أرادَ][٢] وهي ذاتُ نَوْحٍ ، فحُذِفَ المضافُ ، كقولِهِ (وَاسْأَلِ القَرْيَةَ)[٣] • أوْ على أنْ يكونَ جَعَلَ الخيلَ نفسَها نوحاً لكثرةِ ذلكَ منها ، وحدوثِهِ عنها كقولِها :

٢٤ـ .... فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ[٤]

---

(١) البيت لعمرو بن كلثوم وهو من معلّقته • انظر : شرح المعلقات السبع للزوزني ص/١٦٤ • وفيه :
تركنا الخيلَ عاكفةً عليه
وفي مجاز القرآن لابي عبيدة ٤٠٤/١ :
تظل جيادُهُ نوحاً عليه
وفي معاني القرآن للأخفش ص/٢٣٥ :
تركنا الخيل وهي عليه نوحاً

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) يوسف/٨٢ •

(٤) البيت للخنساء ، انظر : شرح ديوان الخنساء ص/٢٦ وصدره :
تَرتعُ ما رَتعت حتّى إذا ادّكرت
وانظر : الكتاب ١٦٩/١ ، والمقتضب ٢٣٠/٣ •

فإنْ قلتَ : فما تُنكِرُ أنْ تكونَ ذلكَ بمعنى الأوَّلِ ، لأنَّ ذلكَ التأويلَ مطَّردٌ فيه وغيرُ ممتنعٍ عنه ؟

فالدليلُ على أنَّه قد يجوز أنْ يُريدَ غيرَ الأولِ ، وأنْ يَجعلَها إيّاه ، أنَّهم قد شبَّهوا المعنى بالعَيْنِ ، لا رادَتِهم التكثيرَ والمبالغةَ في قولِهم : مَوتٌ مائتٌ ، وشِعرٌ شاعرٌ[1] ١٥ أ / فكذلكَ شبَّهوا العَيْنَ بالمعنى فجعَلوا الخَيلَ نوحاً ، كما جعَلوا الشعرَ شاعراً ، فهذا وجهٌ ثانٍ ، وعلى هذا قولُهُ : (ولَكِنَّ البرَّ مَنْ آمنَ باللهِ)[2] يحتملُ الوَجهينِ اللذَيْنِ حمَلناهما البيتَ في إنشادِ مَنْ رَفَعَ .

ويجوزُ في نحوِ : نَوْحٍ ، وجهٌ ثالثٌ . قالَ أبو الحسَنِ[3] : يجوزُ أنْ يكونَ (نَوْحٌ) جمعاً كقولِكَ : راكِبٌ ورَكْبٌ ، وسافِرٌ وسَفْرٌ ، ونحوِ ذا من أسماءِ الجمعِ .

ويَدلُّ على إجازةِ ذلكَ ما أنشدَهُ أبو زيدٍ :

٢٥ـ أَزَبَّ جُذاعيٍّ كأنَّ على استِها
أغانيَّ خَرْفٍ شارِبِينَ بِيَثْرِبِ

(١) انظر : الكتاب ٢/٩٢ .

(٢) البقرة /١٧٧ . قرأ نافع وابن عامر : (ولكن) بسكون النون خفيفة ورفع (البرُّ) ، وقرأ الباقون بفتح النون مشدَّدة ، ونصب (البرَّ) . انظر : البحر المحيط ٢/٣ .

(٣) لم أجد هذا الوجه الثالث لأبي الحسن في كتابه معاني القرآن ص/٢٣٥ . عند استشهاده بهذا البيت .

(٤) هذا البيت هو البيت الرابع من ستة أبيات أوردها أبو زيد في نوادره لخداش بن زهير العامريّ ، وهو جاهليّ . انظر : نوادر أبي زيد ص/١٧ ـ ١٨ .

وقالَ أبو ذُؤيب :

٢٦ـ فهنَّ عُكوفٌ كنَوْحِ الكريمِ
قد شفَّ أكبادَهنَّ الهوى[1]

فأمَّا ما أنشدَهُ سيبويه :

٢٧ـ لَعَمري وما دَهْري بتأبينِ هالكٍ
ولا جَزَعٍ ممَّا أصابَ فأوجَعا[2]

فيجوزُ على أنْ يكونَ : وما دَهري بدهرِ تأبينٍ ولا دهرِ جَزَعٍ ، فحذَفَ [المضافَ][3] وأقامَ المضافَ إليه مَقامَهُ ، وعلى هذا وجَّهَهُ سيبويه فقالَ : جعلَ دهرَهُ الجزَعَ[4] ، يُريدُ أنَّهُ أدخَلَ النفيَ على قولِ القائلِ : دَهرُكَ [جَزَعٌ][5] وتأبينٌ .

ويجوزُ عندي أنْ يكونَ جعلَ دهرَهُ التأبينَ والجزَعَ ، كأنَّهُ قيلَ لهُ : دهرُك تأبينٌ وجزَعٌ ، كقولِها :

. . . . فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ[6]

---

(١) البيت في ديوان الهذليين ١/٦٧ وهو لأبي ذؤيب الهذلي وروايته فيه : (قد لاح) بدل (قد شفّ) . وانظر : اللسان مادة : نوح .

(٢) البيت لمتمم بن نويرة انظر : الكتاب ١/١٦٩ . والمفضليات ص/١٦٥ . في ش (لعمرك) بدل (لعمري) وهو يسبّب انكسار البيت فلذا صححناه على رواية الكتاب .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) انظر : الكتاب ١/١٦٩ .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) تقدم تخريجه وهو الشاهد الرابع والعشرون .

على الحدِّ الذي ذكرتُهُ لك دونَ حذفِ المُضافِ ، فقالَ على هذا الحدِّ : ما دهري بتأبينِ هالكٍ ، ويجوزُ أنْ يكونَ اتّسعَ في ذلك فقالَ : ما دَهري بتأبينِ هالكٍ[1] ، على قولِ القائلِ له : دهرُكَ تأبينٌ وجزع ، أي : أنتَ في دهرِكَ ذو تأبينٍ ، كقولكَ : نهارُكَ صائمٌ ، أي : أنتَ في نهارِك .

فأمّا ولا جزَعٍ فيجوزُ فيه : ولا جزَعٍ ، أي : ما دَهري بدهرِ تأبينٍ ولا دهرِ جزَعٍ ، وهو أحسَنُ ، لأنَّ المعطوفَ عليه مصدرٌ .
[وأمّا][2] ولا جزِعٍ أي : ما دهري بدهرِ تأبينٍ ولا دهرِ جزِعٍ .
[ويجوزُ النصبُ في الوجهينِ : جزِعٍ وجزَعٍ][3] على الحملِ على موضعِ بتأبينٍ .

ويجوزُ النصبُ على ولا جزَعاً من وجهٍ آخرَ وهو على : ولا أجزَعُ جزَعاً ، وقد أجازَ [هذا][4] سيبويه فقالَ : والنصبُ جائزٌ على قولِهِ :

٢٨- . . . . فلا عَيّاً بِهِنَّ ولا اجتِلابا[5]

ويجوزُ ولا جزِعٌ ، أي : ولا أنا جزِعٌ . ويجوزُ ولا جزَعٌ ، أي : ولا أنا ذو جزَعٍ .

---

(١) قولـه : (ويجوز أن يكون اتسع في ذلك فقال : ما دهري بتأبين هالك) ساقط من ج .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) زيادة من ج .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) هذا عجز بيت لجرير ، وصدره :
ألم تُخبَرْ بمَسرحيَ القَوافي
انظر : ديوان جرير ص/٦٢ . والكتاب ١١٩ و ١٦٩ . والمقتضب ١/٧٥ .

٢٦ ـ مسألة

إنْ اعترَضَ مُعترِضٌ في وصفِنا للاسمِ بأنَّه يَدلُّ على معنى[1] ، فقالَ : من قولِكم إنَّ (أينَ) و (كيفَ) ونحوَه أسماءٌ ، وهي تدلُّ على معنَيَينِ : استفهامٍ ، ومكانٍ ، أو استفهامٍ ، ومعنىً آخرَ . فليسَ الحدُّ بصحيحٍ . أو ليسَ هذه باسماءٍ .

فمذهبُ سيبويهِ في هذه الحروفِ[2] : أنَّها كانَ يَنبغي أنْ تُستعمَلَ بحروفِ الاستفهامِ ، وأنَّ حرفَ الاستفهامِ مرادٌ في المعنى وإنْ كانَ مَحذوفاً من اللفظِ . فانَّما[3] حُذِفَ الحرفُ وهو مرادٌ ، والدالُّ على الاستفهامِ[4] هو الحرفُ المحذوفُ لا هذه الاسماءُ .

ولو لزِمَ أنْ يقولَ : إنَّ هذه الحروفَ هي حروفُ الاستفهامِ من دونِ المحذوفِ لموضعِ دلالتِها على المحذوفِ للزِمَ أنْ يقولَ : إنْ الشرطَ هو الجزاءُ والجزاءُ هو الشرطُ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما قد يُحذَفُ ويَدلُّ عليه الآخَرُ ، وكذلك المبتدأُ هو الخبرُ إذا حُذِفَ الخبرُ جملةً لدلالةِ الخبرِ عليه ، نحو قولِهِ (يَتَربَّصنَ

---

(١) عرف أبو علي (الاسم) في كتابه الايضاح العضدي ١/٦ فقال : الاسم : الدال على معنى غير معين ، نحو : العلم ، والجهل .

(٢) يقصد بهذه الحروف أدوات الاستفهام .

(٣) في ش (فاما) واثبتنا ما في ج لان السياق يقتضي ذلك .

(٤) في ش (وهو الحرف) اسقطنا الواو لان العبارة لا تستقيم مع وجودها .

بأنفسهن) [1] فليس المثبت في اللفظ الدال على المحذوف بالشيء المدلول عليه .

والدليل على هذا عند سيبويه أن هذه الحروف إذا نقلتها عن موضع الاستفهام ألزمتها حرفه كقوله تعالى : (أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمنا يوم القيامة) [2] . وإنما يحذف [3] الحرف في الاستفهام لدلالة عليه .

ومما يفترق به الاسم والحرف وإن كان كل واحد منهما يدل على معنى في غيره جواز الاخبار عن الاسم ، وامتناع الاخبار عن الحرف [و] [4] أن الحرف قد يوجد في بعض المواضع غير دال على المعنى الذي يدل عليه في سائر المواضع ، وذلك كباء الجر في [قولك] [5] : بحسبك (وكفى بالله شهيداً) [6] وليس زيد بقائم . وفلان كذا الهيئة .

فالباء هنا لا تدل على الالصاق والكاف لا تنبىء عن التشبيه ولا معنى لذلك فيه ، لأنه لم يضف شيئاً ما كان ، وإنما تدل على

---

(١) البقرة /٢٢٨ . في معاني القرآن للزجاج ٣٠٩/١ ، قال أبو الحسن الاخفش : المعنى يتربصن بعدهم أو بعد موتهم ، وقال غيره من البصريين : ازواجهم يتربصن ، وحذف ازواجهم ، لأن في الكلام دليلا عليه ، وهذا اطباق البصريين .
وانظر : تفسير البحر المحيط ١٨٥/٢ .

(٢) فصلت /٤٠ . انظر : الكتاب ٥١/١ .

(٣) في ج (حذف) وما في ش أصح .

(٤) الواو ساقطة من ش ، وج ، اضفناها لتستقيم العبارة .

(٥) زيادة من ج . اثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٦) النساء /٧٩ .

هذه المعاني إذا أضافَتْ[1] شيئاً وكانَ معتداً بها غيرَ ملغاةٍ ، فالاسمُ أبداً دالٌ على المعنى الذي وُضعَ له .

فهذا أحدُ ما ينفصلُ ١٥ ب/ به الاسمُ من الحرفِ ، وإنْ اجتمعَا في بابِ الدلالةِ على معنىً مفردٍ .

(1) في ش (اضافت بها) فاسقطنا (بها) كما هي ساقطة من ج ، لتستقيم العبارة .

٢٧ ـ مسـألة

قالَ اللهُ تباركَ وتعالى : ﴿ وقالَ الَّذينَ كفروا هلْ ندلُّكُمْ على رجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفي خَلْقٍ جديدٍ ﴾[1] .

يُسألُ في هذه الآيةِ عن موضعِ (إذا) وبأيِّ الأفعالِ يُحكَمُ على موضعِه بالنصبِ ، وفيه ما يُمكنُ أنْ تنتصبَ به الظروفُ ثلاثةُ أشياءَ . قوله : (ينبئكم) وقوله : (مزقتم) وقوله : (جديدٍ).

فأمَّا قولُهُ (يُنَبِّئُكُم) فلا يجوزُ أنْ يكونَ موضعُ (إذا) نصباً به[2] ، لأنَّ (إذا) هذه لا يجوزُ أنْ تكونَ ظرفاً لهذا الفعلِ ، لأنَّ التنبؤَ[3] إنَّما يقعُ قبلَ الموتِ إنْ مُزِّقوا ، فلهذا امتنعَ أنْ ينتصبَ (إذا) بهِ ، فحُمِلَ (يُنَبِّئُكم) على أنَّهُ على معنى القولِ ، لأنَّه ضربٌ منه .

وأمَّا قولُهُ (مُزِّقْتُم)[4] فإنْ جُعِلَ موضعُ (إذا) نصباً به لزِمَ أنْ يُحكَمَ على موضعِهِ بالجزمِ ، لأنَّ (إذا) هذه لا يجوزُ

---

(١) سبأ /٧ . انظر : البحر المحيط ٧/٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

(٢) قال العكبري في التبيان في اعراب القرآن ٢/١٠٦٣ : العامل في (اذا) ما دلّ عليه خبر (انّ) أي اذا مزقتم بعثتم ، ولا يعمل فيه ينبّئكم لأنّ اخبارهم لا يقع وقت تمزيقهم .

(٣) تنبأ الرجل : ادعى النبوءة . انظر : اللسان مادة : نبأ . ومعناه هنا . الخبر والقول . انظر : تفسير الطبري ٢٢/٦٢ ـ ٦٣ .

(٤) انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/١٠٦٣ .

أنْ تَنتصبَ به حتّى تُقدّرَ جزمَ الفعلِ الذي هو الشرطُ بها .
والجزمُ بها لا يسوغُ أنْ يُحملَ عليه الكتاب[1] ، لأنّهُ إنّما يُجزَمُ بهِ في ضرورةِ الشعرِ[2] ، وإنْ حُمِلَ موضعُ (إذا) على أنّه نَصبٌ والفعلُ غيرُ مقدّرٍ في موضعِهِ الجزمُ لم يَجزْ ، لأنّه إذا لم يُجازَ بها أُضيفَتْ الى الفعلِ والمُضافُ إليهِ لا يَعمَلُ في المضافِ ولا فيما قَبلَه ، وموضعُ الفعلِ الواقعِ بعدَ (إذا) خَفضٌ ، فكما لا يعمَلُ المضافُ إليه فيما قبلَه كذلك لا يجوزُ أنْ يكونَ موضعُ (إذا) نصباً بـ (مُزِّقْتُمْ) إذا كانَتْ قبلَها وهي مضافةٌ إليه . ولو قلتَ : زيداً غلامُ ضاربٍ عندَكَ وبكراً صاحبُ شاتِمٍ عندَكَ . وما أشبَهَهُ ، تريدُ : غلامُ ضاربٍ زيداً عندَكَ ، لم يَجزْ وكذلكَ سائرُ ما يتعلّقُ بالمضافِ إليهِ لا يجوزُ أنْ يتقدّمَهُ .

فأمّا : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ ، فحكى أبو بكرٍ أنّ أبا العباس كان يُجيزُهُ ويقولُ : أحملُهُ على معنى (لا) كأنّهُ قالَ : أنا زيداً لا ضاربٌ ، لأنّها بمعناها[3] . قالَ : والقياسُ أنْ ينتصبَ بفعلٍ مضمرٍ يكونُ (غيرُ ضاربٍ) دليلاً عليه . وكذلك لا يجوزُ أنْ ينتصبَ (إذا) بالفعلِ الذي هو مضافٌ إليهِ .

ومِمّا يدلُّ على أنّ موضعَ الفعلِ بعدَ (إذا) خفضٌ بالاضافةِ ارتفاعُ الفعلِ المضارعِ بعدَها نحو : إذا يجيءُ زيدٌ أكرمْهُ ، والفعل المضارع ليس يرتفع حتّى يقعَ موقعَ اسمٍ مرفوعٍ ، أو مجرورٍ ، أو

---

(1) الكتاب هو القرآن الكريم .
(2) انظر : الكتاب ٦٨/١ و٤٣٤ .
(3) قال أبو بكر بن السراج : واجازوا : أنا طعامك غير آكل ، وكان شيخنا ــ يعني المبرد ــ يقول : حملته على (لا) اذ كانت تقع موقع (غير) . انظر : الاصول ٢٣٦/٢ .

منصوبٍ ، وهذا علّةُ ارتفاعهِ بعدَ (إذا) لوقوعهِ موقعَ اسمٍ مجرورٍ ، وهذا التقديرُ به ، وإنْ لم يقعْ بعدَه الاسماءُ ولم تُضَفْ الى الأفعالِ .

فأمّا (إذا السّماءُ انْشَقّتْ)[1] ونحوُهُ ممّا وقعَ الاسمُ فيه بعدَ (إذا) فالتقديرُ فيه بالفعلِ التقديمُ ، وارتفاعُ الاسمِ بعدَها في هذا وما أشبهَهُ بفعلٍ مُضمرٍ الذي ظهرَ تفسيرُهُ ، فهي لا تُضافُ الى الأسماء لما فيها من الشرطِ والجزاءِ ، والشرطُ والجزاءُ لا يكونُ إلاّ بالفعلِ[2] ، فإنّما هي في هذا كـ (إنْ) إلاّ أنّها تُفارقُها في التوقيتِ ، ألا ترى أنّها لا يُشترطُ ولا يُجازى إلاّ على أمرٍ معلومٍ[3] كونُهُ ، كقولِكَ : إذا احمرَّ البسرُ جئتُكَ ، وعلى هذا (إذا السّماءُ انْشَقّتْ) و (إذا جاءكَ المُنافقونَ)[4] ونحوهما مما هو كائنٌ لا محالةَ .

ولو جوزيَ في هذهِ الأسماءِ المُؤقّتةِ بـ (إنْ) لم يَجُزْ كما لو جُوزيَ بالأشياءِ غيرِ المُؤقّتةِ بـ (إذا) لم يسغْ ، فلمُفارقةِ (إذا) لـ (إنْ) في هذا الذي ذكرناه فارقَتْها أيضاً في انجزامِ الفعلِ بعدَها إلاّ في ضرورةِ الشعرِ .

---

(١) الانشقاق / ١ .

(٢) قال أبو العباس المبرد : لا يجوز : آتيك اذا زيد منطلق ، لأن (اذا) فيها معنى الجزاء ولا يكون الجزاء الا بالفعل . انظر : المقتضب ٤/٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

(٣) قال في المقتضب ٢/٥٥ . وانما منع (اذا) من أن يجازى بها ، لانها موقتة وحروف الجزاء مبهمة .

(٤) المنافقون / ١ .

فاذا جُوزِيَ بها ضرورةً جازَ أنْ يَنتصبَ بالفعلِ الذي هو شرط"[1] كما يَنتصبُ سائرُ الأسماءِ التي يُجازى بها به نحو : مَنْ تَضربْ أكرِمْكَ . ومتى تَخرُجْ فلكَ دِرهم" ، فاذا لم يُجازَ بها كانَ موضعُها نصباً بالفعلِ الذي هو جواب" ، أو بفعلٍ قبلَها ، ولا يَجوزُ أنْ يكونَ موضعُ (إذا) نصباً إذا جُوزِيَ بها بفعلٍ قبلَها كما لا يجوزُ أنْ يَنتصبَ سائرُ الأسماءِ التي يُجازى بها بفعلٍ قبلَه ، لأنَّ الجزاءَ يَنقطِعُ ممّا قبلَه انقطاعَ الاستفهام وما أشبَهَهُ منه .

وإنْ حُمِلَ الفعلُ في الآيةِ بعدَ (إذا) على أنَّه في موضعِ جزمٍ بـ (إذا) اعترضَ فيه ضرورة أخرى ، وهي أنّه لا جوابَ لها بالفعلِ ، ولا بالفاءِ ، ولا بـ (إذا)[2] .

فإنْ قلتَ : أُقدِّرُ حَذفَ الفاءِ من قولِه : (إنّكم لَفي خَلقٍ جَديدٍ) ، فذلكَ يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ[3] .

فاذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ موضعُ (إذا) نصباً (يُنبِّئكم) ، ولا بقولِهِ (مُزِّقْتُمْ) ولا ١٦ أ/ . بقولِهِ (جَديدٍ) لم يَكنْ بدٌّ من ناصبٍ لـ (إذا) إذ لا يجوزُ أنْ تَبقى متعلِّقةً غيرَ معمولٍ فيها ، وذلك الناصبُ فعل" مضمر" يدلُّ عليه قولُهُ : (إنّكم لَفي خَلقٍ جَديدٍ) كأنَّه في التقديرِ : يُنبِّئكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كلَّ مُمزَّقٍ

---

(١) لقد اختلف النحويون في ناصب (اذا) فذهبت جماعة منهم الى انّ ناصبها شرطها . وذهبت جماعة الى انّ ناصبها ما في جوابها من فعل أو شبه فعل . انظر : مغني اللبيب ١/٩٦ .

(٢) يقصد باذا هنا (اذا) الفجائية التي تقوم مقام فاء الجواب مثلُ قوله تعالى : (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون) انظر : الكتاب ١/٤٣٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١/٤٣٥ ـ ٤٣٦ .

وبُعِثْتُم ، أو نُشِرتُم ، أو ما أشبهَ ذلك ، من الأفعالِ التي تكونُ قولُه (إنّكم لفي خلقٍ جديدٍ) دالاً عليه ومُفسِّراً له .

وإنْ قدّرَ هذا الفعلُ قبلَ (إذا) كانَ سائغاً فيكونُ (ينبّئُكُمْ) يقولُ لكم : تُبعثُونَ إذا مُزِّقْتُم كلَّ مُمَزَّقٍ ، ويكونُ جواب (إذا) على هذا التقديرِ مضمراً ، كأنّه تُبعَثُونَ إذا مُزِّقتُم كل مُمَزَّقٍ بُعِثْتُم[1] فيُستَغنى عن إظهارِ هذا الجوابِ المقدّرِ به كما يُستَغنى عن إظهارِ الجوابِ معَ (إن) إذا تقدّمها ما يدُلُّ علي نحوُ : أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ . وآتيك إنْ جئتني .

وهذا إذا كانَ الفعلُ غيرَ منجزمٍ في اللفظِ كانَ حسَناً في الكلامِ وسائغاً في حملِ القرآنِ عليه ، كما يُحذَفُ كلُّ واحدٍ من المبتدأ والخبرِ لذلك ، فما حُذِفَ منه الجزاءُ لدلالةِ الشرطِ عليه ما تقدّمَ[2] ، وممّا يُحذَفُ منه الشرطُ لدلالةِ الجزاءِ عليه إذا وقع بعدَ كلامٍ غيرِ واجبٍ[3] نحو : الأمر والاستفهامِ والنهيِ وما أشبهَهُ .

فأمّا امتناعُ (إذا) من أنْ يكونَ موضعُهُ نصباً في الآيةِ بقولِهِ : (جديدٍ) ، على تقديرِ : إنّكم لَفي خَلقٍ جديدٍ إذا مُزِّقتُم ، فلأنَّ (إذا) قبلَ (إنَّ) وماقبلَ (إنَّ) لا يجوزُ أنْ يعملَ فيه

لقد نقل صاحب مجمع البيان بعض هذا الكلام عن أبي علي

(٢) ولكنه لم يُجِزْ هذا التقديرَ . انظر : مجمع البيان ٢٢/١٨٢ .

(١) وهو قوله : أنت ظالم إن فعلت .

(٣) حذف الشرط ودلالة الجزاء عليه ورد في كلامهم مثل :

فطلقها فلست لها بكفء والا يعل مفرقك الحسام

اي : والا تطلقها يعل مفرقك الحسام ، انظر : شرح ابن عقيل ٢/٣٨٠ ـ ٣٨١ .

ما بعدَها[1] ، فلا يجوزُ : طعامَكَ إنَّ زيداً آكلٌ ، فكذلكَ لا يجوزُ أنْ ينتصبَ (إذا) بـ (جديدٍ) ، لأنَّ (إنَّ) كلامِ الابتداء ونحوه مما ينقطعُ منه ما قبلَهُ . ولو قلتَ : إنَّ زيداً طعامَكَ آكلٌ لجازَ ، وكذلك إن أدخلتَ اللامَ فقلتَ : إنَّ زيداً طعامَكَ لآكلٌ ، لأنَّ طعامَكَ وإنْ وقعَ قبلَ اللامِ فالتقديرُ أنْ يكونَ أولَ الكلامِ .

ويُعتَبرُ هذا التقديمُ والتأخيرُ بشيءٍ واحدٍ بأنْ تنظرَ الى العاملِ ، فحيثُ جازَ وقوعُ العاملِ جازَ وقوعُ المعمولِ ، وحيثُ امتنعَ وقوعُ العاملِ امتنعَ وقوعُ المعمولِ .

ومثلُ قولهِ عزَّ وجلَّ : (فَإذا نُفِخَ في الصُّورِ فَلا أَنْسابَ بَيْنَهُمْ)[2] لا يجوزُ أنْ يكونَ موضعُ (إذا) نصباً بـ (لا أنساب) ، لأنَّ ما بعدَ (لا) لا يعملُ فيما قبلَها ، كما أنَّ ما بعدَ (إنَّ) في الآيةِ الأخرى[3] لا يجوزُ أنْ يعملَ في (إذا) فيصيرَ موضعُهُ نصباً به ، فاذا لم يجُزْ على هذينِ انتصبَ بفعلٍ مُضمرٍ يدلُّ عليه قولُهُ (فَلا أَنْسابَ بَيْنَهُمْ) وجميعُ ما أجزْنا أنْ ينتصبَ (إذا) بهِ في الآيةِ الأخرى يجوزُ أنْ ينتصبَ (إذا) بهِ في هذهِ الآيةِ وما امتنعَ في ذاكَ امتنعَ في هذا .

---

(1) لا يجوز تقديم خبر (انّ) واسم (انّ) عليها وكذلك لا يجوز تقديم خبرها على اسمها فتقول : انّ منطلق زيدا ، الا اذا كان الخبر ظرفا أو جاراً ومجرورا . انظر : شرح المفصل ١٠٣/١ .

(2) المؤمنون /١٠١ .

(3) وهي قوله تعالى : (وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل) الآية ، سبأ /٧ .

٢٨ ـ مسألة

قالَ الفراءُ في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ (وَشَجَرَةً تَخرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ)[١] : هو مَرْدودٌ[٢] على قولِهِ : (فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِن نَخِيلٍ وأعنابٍ)[٣] وشَجَرةً ، قالَ[٤] : ولو قلتَ : وشَجَرةٌ فرفعتَ إذْ لم يَصحَبْها الفعلُ كانَ صواباً ، كمَن قرأَ : (وَحُورٌ عِينٌ)[٥] .

وأقولُ أنا : إنَّ (شَجَرةً) إذا رفعتَ لم تكنْ مثلَ قولِهِ : (وحُورٌ عِينٌ) وذلكَ أنَّ قولَهُ : (وَحورٌ عِينٌ) لو رَدَدتَهُ على الفعلِ الذي قبلَهُ لم يَحسُنْ ، لا يسوغُ أنْ تقولَ : يُطافُ علَيهِم بأكوابٍ وحورٌ عِينٌ ، فالحسَنُ فيه أنْ لا يُحمَلَ على الفعلِ الذي قبلَهُ بل يُحمَلَ على المَعنى .

أمّا مَن قرأَ (وحورٌ عِينٌ) فرفعَ فكأنَّه قالَ : ولَهم فيها حورٌ عِينٌ ، لأنَّ معنى (يُطافُ عَلَيهِمْ بكأسٍ)[٦] : لهم فيها كأسٌ ، فعلى هذا يُرفَعُ .

---

(١) المؤمنون /٢٠ . قرأ أهل الحجاز (سِيناء) بكسر السين والمد ، وقرأ عاصم وغيره (سَيْناء) بفتح السين والمد . انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٣ .

(٢) المقصود بالمردود : المعطوف .

(٣) المؤمنون /١٩ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٣ .

(٥) الواقعة /٢٢ . قرأ الجمهور برفعهما ، وقرأ جماعة منهم طلحة والسلمي والكسائي بجرهما . وقرأ أبيّ وعبدالله بنصبهما ، انظر : البحر المحيط ٨/٢٠٦ .

(٦) الصافات /٤٥ .

ومن نَصبَ فقالَ : وحوراً عيناً ، حمَلَه أيضاً على المعنى ، لأنَّ معنى يُطافُ عليهم : يُناوِلون أكواباً ويَملِكونَ أكواباً وحوراً عيناً ، وليسَ قولُهُ (وشَجرةً) مثلَهُ ، لأنَّ الشَجرةَ مُنشَأةٌ لنا بالماءِ المُنزَلِ مِن السَّماءِ ، كما أنَّ الجنّاتِ مِن النخيلِ والفواكهِ والأعنابِ مُنشَأةٌ لنا بهِ .

فالحسَنُ فيها أنْ تُعطَفَ على (الجنّاتِ) لعمومِ معنى الانشاء لها ، وليسَ قولُهُ : (وَحُورٌ عِينٌ) كذلكَ ، لِما ذكرنا ، فقدَ بانَ الفصلُ بينَهما .

وليسَ ١٦ ب / رفعُ (شَجَرةً) وقطعُها من قولهِ (جنّاتٍ) وحملُها على المعنى بمُستنعٍ ، إلاَّ أنَّ النصبَ فيه الحَسَنُ لما ذكرنا من حُسنِ حَملِ (شَجَرَةٍ) على الفعلِ الذي قبلَه .

والرفعُ في (حُورٌ عِينٌ) أيضاً حسَنٌ ، على أنْ يُضمَرَ خبراً يَدلُ عليه قولُهُ (يَطوفُ عليهم وِلدانٌ مُخلَّدونَ)[1] ولا نَحمِلُه على معنى يَطوفُ فيُجعَلَ ذلكَ الخبرُ : (لَدَيهم) ، أو (عندَهم) ، ونحوِ ذلك ، كقولِهِ في الآيةِ الأخرى : (وعندَهم قاصِراتُ الطَرفِ)[2] بعدَ قولِهِ : (يُطافُ عَلَيهم بكأسٍ من مَعينٍ)[3] ويكونُ فيه الخبرُ محذوفاً ، للدّلالةِ عليه ، كما حُذِفَ مِن قولِهِ : (مَثَلُ الجنَّةِ)[4] وما أشبَهَهُ من المبتدأِ المحذوفِ الخبرِ .

---

(١) الواقعة / ١٧ .

(٢) الصافات / ٤٨ .

(٣) الصافات / ٤٥ .

(٤) محمد / ١٥ . (مثل الجنة) أي : صفة الجنة وهو مرفوع بالابتداء ، انظر : البحر المحيط ٧٨/٧ ، وقال سيبويه ومن القصص مثل الجنة أو مما يقصّ عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار . انظر : الكتاب ٧١/١ .

٢٩ ـ مسـألة

ذكرَ سيبويه عن الخليلِ (مُسـلماتٍ) إذا سُمِّيَ بهِ ، وأنه يُحكى ويُنوَّنُ كما قبلَ التسميةِ قال : ومن العـربِ من لا يُنوِّنُ (أذْرِعـات)[1] ، ويقولُ : هـذه قُرَيشيـاتُ[2] ، تُشبهُهـا بهـاءِ التأنيثِ وإنْ كانَ بينَها وبينَ الاسمِ حرفٌ ، لأنَّه ساكنٌ ليسَ بحاجزٍ قـويٍّ .

قالَ أبو العباس : من قالَ : هذا مُسلمينٌ كما تـرى ، قـالَ في (مُسلماتٍ) إذا سَمّى بهِ رجلاً : هذا مسـلماتُ فاعلَمْ ، أجراهـا مَجرى الواحدِ فلم يَصرِفْ ، لأنَّ فيها علامةَ التأنيثِ[3] .

وأقولُ : إنَّ التنوينَ في (مسـلماتٍ) كالنونِ في (مسلمين) ، والكسرةُ كالياءِ وليستْ التنوينُ التي في (مسلماتٍ) كالتي في (زيدٍ) ونحـوه .

الدليلُ على أنَّهــا مثلُ النونِ في (مسلمين) ثباتُها في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ : (فَإذا أفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ)[4] . ولو كانتْ كالتي في (زيدٍ) لم يثبُتْ في هذا الاسمِ ، للتعريفِ والتأنيثِ .

---

(١) أذرعات بالفتح ثم السكون وكسـر الـراء وعين مهملة بلد في اطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان . انظر : معجم البلدان ١٣٠/١ .

(٢) الكتاب ١٨/٢ .

(٣) المقتضب ٣٧/٤ .

(٤) البقرة /١٩٨ .

فكانَ قياسُ من قالَ في (مسلمين) إذا سَمّي به رجلاً : مسلمين تشبيهاً بـ (غسْلين)[1]، وقِنَّسرين[2]، إذْ تقولُ : مسلماتُنَ فاعلم ، في المعرفة فتَجعَلُ حرفَ الاعرابِ التنوينَ وتُقِرُّ الكسرةَ في التاء كما جُعِلَ النونُ في (مسلمين) حرفَ الاعرابِ ، وجُعِلَ الحرفُ الذي قبلَها[3] ياءً لكنَّ التنوينَ في (مسلماتٍ) وإنْ أشبهَ النونَ في (مسلمين) من حيثُ ذكرنا فقد يشبهُ التنوينَ [في][4] مثلِ : زيدٍ ورجلٍ ، فلا يَجري مَجرى النونِ في جميعِ المواضعِ .

ألا ترى : انَّكَ تقولُ : المسلماتُ ، فلا يثبُتُ التنوينُ ، وإن ثبتَتِ النونُ في : المسلمينَ ، فكما لم يَجرِ في هذا الموضعِ مَجرى النونِ كذلك لم يَجرِ مَجرى النونِ في (مسلمات) إذا سُمّيَ بها شيءٌ ، فلم يُحرَّكْ ولم يُجعَلْ حرفَ الاعرابِ ، كما جُعِلَ النونُ حرفَ الاعرابِ في (مسلمين) .

وأيضاً فانَّ (مسلمين) ونحوَهُ مشبَّهةٌ بغسْلين وقِنَّسرين ، وليسَ في الأسماءِ النكراتِ شيءٌ لحقَهُ التنوينُ بعدَ كسرةٍ في تاءِ التأنيثِ ثمَّ جُعِلَ التنوينُ حرفَ إعرابٍ ، ويشبهَ (مسلمات) كما كانَ فيه مثلُ : (غسلين) فلمَّا لم يجرِ تحريكُهُ وتصييرُهُ حرفَ الاعرابِ ، حُذِفَتْ فبَقِيتِ التاءُ بعدَ الألفِ على ما كانتْ عليهِ قَبلَ حذفِ التنوينِ من الكسرِ في التاءِ في موضعِ النصبِ .

---

(١) الحاقة /٣٦ . وهو صديد أهل النار ، وقيل هو شجر يأكله أهل النار . انظر : تفسير الخازن ٣٠٦/٤ .

(٢) قنّسرين بلد بالشام . انظر : معجم البلدان ٤٠٤/٤ .

(٣) في ش (بعدها) وهو تحريف .

(٤) زيادة اثبتناها لأن السياق يقتضيها .

ولم يَجُزْ في النصبِ بدلَ الكسرِ الفتحُ ، لأنَّ هـذه الكسرةَ بمنزلةِ الياءِ في (مسلمين) ، فكما لا يجوزُ أنْ تجعلَ بدلَ الياءِ حرفاً غَيرَهُ في النَّصبِ ، كذلكَ لا يجوزُ أنْ يُجعلَ بدلَ الكسرةِ غيرُهُ ، والحركةُ هذه بمنزلةِ الحرفِ كما أنَّها قد تكونُ بمنزلةِ الحرفِ في مواضعَ كثيرةٍ وقد ذكرناها .

٣٠ ـ مسألة

إذا اجتمعَ في اسمٍ علّتانِ وصارَ ثانياً[١] من جهتينِ امتنعَ من الانصرافِ . فالعلّةُ وما يكونُ الاسمُ به ثانياً كالعُجمةِ ، والتعريفِ ، والصفةِ ، والتأنيثِ .

وللقائلِ أنْ يقولَ في (ضاربةٍ) وما أشبهَها من الأوصافِ المؤنّثةِ : هلاّ تُرِكَ صرفُهُ في النكرةِ لاجتماعِ السببينِ فيه ؟

فالجوابُ : إنَّ علامةَ التأنيثِ في هذا لمّا لم تكنْ لازمةً لم يُعتَدَّ بها ، وإذا لم يُعتَدَّ بها[٢] فالسببُ واحدٌ وإذا لم يلزَمْ [من][٣] هذهِ المعاني في الاسمِ أو لم يجتمعْ منها سببانِ مختلفانِ لم يمتنعِ الاسمُ من الانصرافِ .

فإن قلتَ : فهل تجدُ حرفاً لم يُعتَدَّ به لما لم يلزَمْ في غيرِ هذا ؟ فذاكَ كثيرٌ في العربيّةِ منه قولُكَ : وُوريَ ، و وُوعِدَ[٤] ، لما لم تلزمِ الواوُ الثانيةُ لم يلزَمِ الأولى ابدالُ ١٧ أ / الهمزةِ منها كما لزِمَ التي في (أُوَيصل) ومنها قولُهم : نُوي[٥] لمّا لم تلزَمِ الواوُ لم

---

(١) يقصد بقوله : (ثانيا من جهتين) فرعا من جهتين .

(٢) (وإذا لم يعتد بها) ساقطة من ج .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) الواو الثانية واو فوعل غير لازمة . انظر : المسألة الثالثة .

(٥) النؤى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . انظر : الصحاح ٦/٢٥٠٠ مادة نأي . فاذا خففت قلت نوي فلا تقلب الواوَ ياء ثم تدغمها فيها ، لأنّ اصلها الهمزة وهي موجودة في النية . انظر : المنصف ٢/٢٦ ـ ٢٧ . والخصائص ٣/٩٢ .

يُعتَدَّ بها واواً فتُدغَمَ . ومنها : اردُدِ الرجلَ ، لما لم يلزَمِ الحرفَ المكررَ حركةُ الدالِ الثانيةِ ، لم يُدغَمِ المثلان . إذا تحركا بحركةٍ لازمةٍ لزِمَ الادغامُ ، فلمّا لم تلزَمِ التاءُ في (قائمةٍ) ونحوِها لم يُعتَدَّ بها كما لم يُعتَدَّ بهذه الأشياءِ غيرِ اللازمةِ .

فإنْ قلتَ : فهلّا صرفتَ (حَمدة) ونحوَهَ . إذا سميتَ به رجلاً ، لأنَّ التاءَ في هذهِ الحالِ غيرُ لازمةٍ كما أنَّها كانَتْ قبلَ التسميةِ غيرُ لازمةٍ ؟

فالقولُ فيها : إنَّها إذا كانَتْ في اسمٍ فسُمِّيَ به وعَلِقَ على معنىً صارَتْ لازمةً بمنزلةِ الألفِ والهمزةِ من (ذِفرى)[1] و (حَمراء) في اللزومِ .

ألا تَرى: أنّكَ إذا سمَّيتَ بضاربةٍ لم يجُزْ إسقاطُ التاءِ لحظرِ التسميةِ لذلك ، وإذا لم يَجُزْ حذفُهُ صارَتْ لازمةً وإذا لَزِمَتْ اعتُدَّ بها وإذا اعتُدَّ بها وجَبَ أنْ تمنعَ الاسمَ من الانصرافِ لاجتماعِ سَببينِ فيه لازمينِ ، وكما أنَّكَ إذا سمَّيتَ بحبَنطى[2] ومِعْزى[3] ونحوِه شيئاً لم تَصرِفْ ، لأنَّ علامةَ التأنيثِ يمتنعُ من الدخولِ عليه في حالِ التسميةِ فشابَهتِ الألفُ بذلك ألفَ (حبلى) كذلك إذا سمَّيتَ بـ (ضاربةٍ) ، و (حمدةٍ) ، ونحوِهِ تمتنعُ الهاءُ من أنْ تَسقُطَ في هذه الحالِ وتَلزَمُ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٩ . ذِفرى البعيرِ : أصلُ أذنيهِ ، والذِفرى مؤنثة وألفها للتأنيث أو للالحاق ، اللسان مادة : ذفر .

(٢) الحَبَنطى : الممتلىءُ غضباً أو بطنةً ، انظر : اللسان مادة : حبط .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٩ و١٢ .

٣١ ـ مسألة[١]

ذكرَ سيبويه : (استَحَيتُ) ، فقال عن الخليل : أنّه جاءَ على (حايَ) [مثل باع][٢] وإنْ لم يستعمَلْ كما جاءَ (يذر) ولم يستعمَلْ (فعَل)[٣] منهُ ، فكذلكَ (استحَيْتُ) ، أسكنوا الياءَ الأولى منها ، كما سكّنتْ في (بِعْتُ) وسكّنت الثانيةُ ، لأنّها لامُ الفعلِ فحُذفتِ الأولى لئلاّ يلتقيَ ساكنانِ وإنّما فعلوا هذا حيثُ كثُرَ في كلامِهم .

قالَ سيبويه : وقالَ غيرُهُ ـ يعني غيرَ الخليل ـ لمّا كثُرتْ في كلامِهم وكانَتا ياءَينِ حذَفوها وألقَوْا حركتَها على الحاء ، كما ألزَموا (يَرى)[٤] الحذفَ ، وكما قالوا : لم يَكُ ، ولا أدْرِ[٥] .

قالَ أبو عثمان[٦] : استَحَيتُ حذَفوا الياءَ التي هي عينٌ وألقَوا حركتَها على الحاءِ ، ولم تُحذَفْ لالتقاءِ الساكنَينِ ، ولو كانَ حذفُها له لردّها إذا قالَ : هو يَفعَلُ فيقولُ : هو يَستَحيِي فاعلمْ .

وقد قالَ قومٌ : حذَفوا لالتقاءِ الساكنَينِ ، ولم يَردُّوا في

---

(١) نقل ابن سيده في المخصص أكثر ما جاء في هذه المسألة ، انظر: المخصص ١٣/١٠٦ـ١٠٧ .

(٢) زيادة من ج توافق ما جاء في الكتاب ، انظر : الكتاب ٢/٣٨٩ .

(٣) يقصد انه لم يستعمل الماضي منه .

(٤) انظر : الكتاب ٢/١٦٥ . وشرح الشافية ٣/٣٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١/٨ . والمنصف ٢/٢٢٧ .

(٦) انظر : المنصف ٢/٢٠٤ .

(يَفعَلُ) ، لأنَّهم لو رَدّوا في (يفعلُ) لرَفعوا ما لا يرتفع مثلُهُ في كلامهم ، وذلكَ أنَّ الأفعالَ المضارعةَ إذا كانَ آخرُها معتلاً لم يدخلْها الرَّفعُ في شيءٍ من الكلامِ ، ويُقوّي أنَّهُ ليسَ لالتقاءِ الساكنَينِ قولُهم [في الاثنينِ][1] : استَحَيا ، لأنَّ اللامَ لا ضمَّةَ فيها ، ولكنَّ هذا حُذِفَ لكثرةِ الاستعمالِ كما قالوا في أشياءَ كثيرةٍ بالحذفِ مثلُ : أحَستُ ، وظِلتُ ، ومِستُ[2] . ولم يستعملوا الفعلَ من (استحيَتُ) إلاّ بالزيادةِ كراهيةَ أنْ يَلزمَهم فيه ما يَلزمُهم في (آيةٍ) وأخواتِها[3] .

القولُ [عندي][4] فيهِ : إنَّ المثلَينِ والمتقاربَينِ إذا اجتمعا خُفِّفَ بأحدِ ثلاثةِ أشياءَ : بالادغامِ نحو : رَدَّ ، وشَدَّ ، وحيَّةٌ ، وقوَّةٌ . أو الابدالِ ، نحو : أمليتُ[5] في أملَلْتُ ، وذوائبَ في جمعِ ذُؤابةٍ[6] .

فأمَّا الحذفُ فهو على وجهَينِ : أحدُهما أنْ يُحذَفَ الحرفُ معَ جوازِ الادغامِ وإمكانِهِ نحو قولِهم : بَخٍ في بَخٍّ . والآخرُ أنْ يُحذَفَ ، لامتناعِ الادغامِ لسكونِ الحرفِ المُدغَمِ فيه ، ولزومِ ذلكَ

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) انظر : الكتاب ٢/٤٠٠ .
(٣) أخوات آية هي : راية ، وطاية ، وغاية ، وثاية . انظر : المنصف ٢/١٤٣ و١٩٧ . وشرح الشافية ٢/٥١ ، و ٣/١١٨ .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) انظر : الكتاب ٢/٤٠١ .
(٦) الذؤابة : الجلدة المعلّقة على آخر الرحل ، انظر : اللسان مادة ذأب . أصل ذوائب : ذآئب بهمزتين فأبدلوا الاولى واوا . انظر : شرح الشافية ١/٢١٣ .

لهُ كقولِهم : علماءِ بَنو فلانٍ[1] ، وبلحارِث[2] أو لما يلزَمُ من تحريكِ حرفٍ غيرِ مدغَمٍ فيهِ يلزمُهُ السكونُ كقولِهم : يسطيع[3] وحذفُهم التاءَ لما كانَ يلزَمُ من تحريكِ السينِ في (استفعالٍ) لو أدغِمتَ في مقاربِهِ ، وقولُهم : استَحَيتُ ، مما حذِفَ لامتناعِ جوازِ الحركةِ في المُدغَمِ فيهِ .

وامتناعُ تحرُّكهِ من جهتينِ ، إحداهما : أنَّ هذهِ اللامَ يلزمُها السكونُ كما يلزَمُ سائرَ اللاماتِ إذا اتَّصلَ بها ضميرُ الفاعلِ .

والأخرى أنَّهُ لو أدغِمَ في الماضي مع اتصالِ الضميرِ بهِ في اللغةِ القليلةِ التي حكاها عن الخليلِ[4] من قولِهم : ردَّتُ للزِمَ أنْ يتبعَهُ المضارعُ في الادغامِ كما تبعَ (يشقيان) شَقِيَ[5] فتحرَّكَ ما لم يُحرَّكْ مثلُهُ وهذا الادغامَ ١٧ ب / إنَّما يلزَمُ في الماضي إذا اتَّصلَ بضميرِ الفاعلِ فاذا لم يتَّصلْ لم يلزَمِ الادغامُ لانقلابِ حرفِ الثاني ألفاً وزوالِ المثليَّةِ بانقلابهِ ، فلمَّا كانَ الادغامُ فيهِ يُؤدِّي الى تحريكِ ما لا يتحرَّكُ لما ذكرنا ، وكانتِ الكلمةَ

---

(١) يريد : على الماء بنو فلان ، انظر : الكتاب ٢/٤٣٠ .

(٢) قال سيبويه : ومن الشاذّ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بلعنبر وبلحارث ، بحذف النون ، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . انظر : الكتاب ٢/٤٣٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٤٢٩ .

(٤) قال سيبويه : وزعم الخليل أنّ ناساً من بكر بن وائل يقولون ردّن ومرّن وردّت . انظر : الكتاب ٢/١٦٠ .

(٥) أصل شَقِيَ : شَقِوَ قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وهذه العلّة معدومة في : يشقيان . فيقتضي أنْ تقول : يَشقُوان حيث لا كسرةَ قبل الواو . ولكن اتبع المضارع الماضي لئلا يختلف الباب ، انظر : المنصف ٢/١٦٥-١٦٦ .

مستعملةً بحروفٍ زائدةٍ خُفِّفَ بالحذفِ ، كما خفّفتْ (علماءِ بنو فلانٍ) ، و (يسطيعُ) و (بلحرثِ) ، و (بلعنبرَ) ، ونحوِ ذلكَ به ، فحذفَ العينُ حذفاً كما حذفتْ هذه الحروفُ لا لالتقاءِ الساكنَينِ ، لأنّهُ لو حذفَ لردَّ في (استحيا) ثمَّ ألقيَ حركةُ الحرفِ المحذوفِ للتخفيفِ على الفاءِ وإنْ لم يكنْ الحذفُ لالتقاءِ الساكنَينِ كما ألقيَ حركةُ المحذوفِ من (ظَلْتُ) و (مَسستُ) على الفاءِ في قولِهم : ظِلتُ[1] ، وإنْ لم تحذفِ العينُ لالتقاءِ الساكنَينِ .

فهذا القولُ عندي في حذفِ العينِ من (استحيتَ) والقولُ في حذفِهم لها من (يستحي) كالقولِ في الحذفِ من (استحيتُ) في أنَّ المحذوفَ العينُ للتخفيفِ .

فأمّا (حيّةٌ) فالعينُ منهُ ياءٌ واللامُ كذلكَ أيضاً ، والدليلُ على ذلكَ قولُهُم في الإضافةِ الى حيّةَ بن بهدلةَ : حيَوي[2] .

فإنْ قلتَ : إنَّ الإضافةَ قد يُغيَّرُ فيها الاسمُ عن حالهِ فيجوزُ أنْ يكونَ (حيَوي) أيضاً ممّا غُيِّرَ فيها فأبدلَ من الواوِ التي هي عينٌ الياءُ ، والعينُ واوٌ لقولِهم : حوّاءٌ[3] لصاحبِ الحيّةِ ، ولقولِ القائلِ :

٢٩ـ أبى الحاوونَ أنْ يَطأوا حِماهُ . . . .[4]

---

(١) تقدم قريباً .
(٢) انظر : الكتاب ٢/٧٣ .
(٣) انظر : المخصص ٨/١٠٦ . واللسان مادة : حيا .
(٤) البيت لخلف الأحمر ، وتمامه :

ولا تسري بعقوتهِ الذئابُ

انظر : الحيوان ٤/٢٧٩ والمعاني الكبير ٢/٦٦٦ـ٦٦٧ .

فذلكَ غيرُ جَيّدٍ ، لأنَّ الذي يُغيَّرُ في الإضافةِ إنَّما هو الحركاتُ نحو : دُهري ، وسُهْلي[1] .

فأمَّا نفسُ الحروفِ [فلا تكادُ][2] تغيَّرُ ، ولم ترَهُم غيَّروا ما كانَ [من][3] نحوِ هذا . ألا تراهُم قالوا في الإضافةِ الى لَيَّةٍ ، وأحْوى : أحوَويّ[4] ولَوَويّ[5] ، فلم يُبدِلوا من العينِ الواوِ[6] ، فكذلكَ العينُ من (حيَّةٍ) ، ولو كانتْ واواً لم تغيَّرْ أيضاً .

فإنْ قلتَ : فقد جاءَ (زَبانيّ)[7] في الإضافةِ الى (زَبينةٍ) ، والى (حيرةٍ) حاريّ[8] والى (صنْعاء) صنعاني ، وغيَّروا أنفسَ الحروفِ اللينةِ والمعتلَّةِ .

فقد جاءَ هذا إلاَّ أنَّهُ حملَ (حيَّةَ) على أنَّ الياءَ عينُهُ أولى ، إذْ لو كانَتْ واواً لمَا أبدَلوا كما لم يُبدِلوا (أحوَويّ) و (لَوَويّ) ، ويدلُّ أيضاً على أنَّ العينَ ياءٌ وليسَتْ بواوٍ قولُهم مَحْياة ، قالَ سيبويه : أرضٌ مَحْياةٌ ومَفعاةٌ كثيرةُ الحيّاتِ والأفاعي[9] .

---

(1) انظر الكتاب ٢/٦٩ .
(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(3) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(4) انظر : الكتاب ٢/٧٧ .
(5) انظر : الكتاب ٢/٧٣ .
(6) (الواو) ساقطة من ج .
(7) انظر : الكتاب ٢/٦٩ و٨٦ .
(8) الحيرة مدينة معروفة في سواد العراق والنسبة اليها حاري ، انظر : تهذيب اللغة ٥/٢٣٣ مادة : حار .
(9) انظر الكتاب ٢/٢٤٩ .

فأمَّا قولُه : الحَوَّاء ، فالذي نقولُ فيه : إنَّهُ غيرُ مأخوذٍ من الحيَّةِ ، ولكنَّهُ من (حَوَيتُ) فجمعُ الحَوَّاءِ لهـا في حَوِيَتِه وغيِّرها ، فكمـا أنَّ (لآل) في بائـعِ اللُّؤلؤ[1] ليسَ مـن لفـظِ (لؤلؤٍ) كذلكَ الحَوَّاءُ ليسَ من الحيَّةِ ، ولكنْ من (حَوَيتُ) الذي هو بمعنى جَمَعْتُ ، ويدلُّ أيضاً على أنَّ العينَ يـاءٌ قولُهُم : حَيْوة ، فظَهرتِ العينُ ياءً .

فأمَّا (الحَيَوانُ) فاللامُ منهُ ياءٌ ، لأنَّهُ من الحَياةِ ، وإنَّما أُبدِلَتْ واواً كراهيةَ لاجتماعِ المِثلينِ ، وقد قدَّمتُ أنَّ المِثلينِ إذا اجتمعا فأحدُ ما يُخفَّفُ بهِ الابدالُ كقولِهم : أمليتُ ، وذوائبَ ، كأنَّ المِثلينِ لمَّا اجتمعَا فلم يكنْ سبيلٌ الى الادغامِ لكونِ الكلمـةِ على بناءٍ لا يُدغَمُ مثلُها .

ولم يَجُزِ الاعلالُ في اللامِ ولا في العينِ . أمَّا اللامُ فلـم يَجُزْ اعلالُها لِما كانَ يلزَمُ من حذفِها ، وما كانَ يُؤدِّي اليـه من الالباسِ لو حذِفَتْ . وأمَّا العينُ فَصحَّتْ هنـا كمـا صحَّتْ [في][2] الجَوَلانِ والهَمَانِ ونحوِهِ .

وما ذكرناهُ من انقلابِ الياءِ التي هـيَ لامٌ واواً في الحَيَوانِ مذهبُ الخليلِ وسيبويه ، ومن رأى أنَّ الجَـوَلانَ[3] ، ونحـوَهُ

---

(١) قال ابن دريد في الجمهرة ٣/٢٨٨ : اللؤلؤ معروف وبائعـه : اللآل ، مثل : العتّال ، وفي اللسان : اللؤلؤة : الدرة ، والجمع : اللؤلؤ ، والـلالي ، وبائعـه : لآء ، ولآل ، ولالاء . قـال الفارسي : هو من باب سبطر . انظر : اللسان مادة لألأ .

(٢) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٣) قال الرضي في شرح الشافية ٣/١٠٧ : ونحوجَوَلان وحَيَدان عند المبرد شاذ خارج عن القياس .

شاذٌ ، وأنَّ المطَّردَ الاعتلالُ نحـو : داران ، وما هـان[1] ، فيجبُ عندَهُ أنْ تكونَ اللامُ إلاَّ ياءً والواو منقلبةٌ عنها ، ويدلُّ على ذلكَ صحَّةُ العينِ ، لأنَّهُ إذا حمَلَهُ على الأكثرِ وما يلزَمُ عندَهُ أنْ يكونَ عليهِ البابُ كانَ أوْلى .

فكانَ (حَيَوان) يجبُ أنْ تَنقلبَ عينُهُ ألفاً ، كما انقلبَتْ في (داران) ، لأنَّ الألفَ والنونَ لم يُخرِجاه من شَبَهِ الفعلِ إذا كانا غيرَ معتدٍّ بهما إلاَّ أنَّ اعتلالَهُ ١٨ أ / هنا لم يلزَمْ لاعتـلالِ اللامِ بالقلبِ ، فلا يجتمعُ على الكلمةِ اعتلالانِ .

والقولُ عندي في (حَيْوة) كالقـولِ في (حَيَـوان) في أنَّ الواوَ فيه مُنقَلِبةٌ عن الياءِ ، لأنَّهُ اسمٌ مختصٌّ ليسَ باسمِ نوعٍ ، وقد وجَدْنا هذهِ الأسماءَ المختصَّةَ تُغيَّرُ عمَّا يكونُ عليهِ الأسماءُ الأُوَلُ كقولِهم : تَهْلل و موهَب ، ومَورَد . وحـكمُ تَهْلل[2] الادغامُ ، وحـكمُ الآخَرينَ كسرُ العينِ[3] فكذلكَ (حَيْـوة) غُيِّرَ بإبدالِ اللامِ منهُ كما غُيِّرتْ هذه الأسماءُ الأُخَرُ ، ويُقوّي هذا عِزَّةُ ما عينُهُ ياءٌ ولامُـهُ واوٌ ، وأنَّـهُ لا يُعرَفُ في الكلامِ شيءٌ منهُ .

---

(1) انظر : المنصف ٢/٨ و ٣/٦١ .
وقال أبو علي في التكملة ص ٣٥٨ رسالة ماجستير :
واما صحتُه (يعني صحـة الواو) في باب العين نحـو : الطَوَفان ، فلأنه خرج بزيادة الالف والنون من شبه الفعل كما خرج بألف التأنيث منه في قولهم : صَوَرَى وحَيَـدى ، وداران ، وما هان ، شاذ عن الجمهور .

(2) تقدم في المسألة الثانية عشرة .

(3) تقدم في المسألة الثانية عشرة .

فأمّا (حَيْوة) و (حَيَوان) فلا يجـوز أنْ يُجعَلا أصلَين ويُحتَجّ بهما ، ولو جازَ ذلـك لجعلتَ (جُندَبْ)[1] وتَتفُل[2] أصلَين في البناءِ[3] .

وردَّ أبو عثمان ما ذكرنا في (حَيَوان) و (حَيْـوة) من أنّ اللامَ فيه ياءٌ والواوَ منقلبةٌ عنه[4] ولم يأتِ عليه بمُقنِعٍ .

---

(١) الجندب : الذكر من الجراد . انظر : اللسان مادة : جدب .
(٢) التتفل : الثعلب ، وقيل : جروه . انظر : اللسان مـادة : تفـل .
(٣) لم يأت من الابنية الاصلية في الرباعي على (فُعْلَل) خلافاً للاخفش . ولا على (فَعْلُل) . انظر : المنصف ٢٤/١-٢٧. وشرح الشافية ٤٧/١-٤٨ .
(٤) قال أبو عثمان : وأما قولهم : حَيَوان ، فانّه جاءَ على ما لا يستعمل ، ليس في الكلام فعل مستعمل موضعُ عينه ياءٌ ولامه واوٌ فلذلك لم يشتقوا منه فعلا وعلى ذلك جاء : (حَيْـوة) اسمَ رجلٍ فافهمه . انظر : المنصف ٢٨٤/٢-٢٨٥ .

٣٢ ـ مسألة[١]

ذكرَ سيبويه . لئِنْ أتيتَني لأفعلَنَّ وما أشبهَهُ نحو قوله : (ولَئِنْ جِئْتَهُمْ بآيةٍ لَيَقولَنَّ الذينَ كَفَرُوا)[٢] (ولَئِنْ أتَيْتَ الذينَ أُوتوا الكتابَ)[٣] . فزعمَ أنَّ الذي يعتمدُ عليه اليمينُ اللامُ الثانيةُ[٤] . فاعتلَّ أبو اسحاق[٥] لذلكَ في كتابهِ (في القرآن)[٦] عندَ قولِه : (ولَقَدْ عَلِموا لَمَنِ اشْتَراه)[٧] بأنْ قالَ : إنَّ اللامَ الثانيةَ هي لامُ القسَمِ في الحقيقةِ ، لأنَّكَ إنَّما حلَفتَ على فعلِكَ لا على فعلِ غيرِكَ كقولِكَ : واللهِ لَئِنْ جِئتَني لأكرِمَنَّكَ[٨] .

وهذا الذي اعتلَّ بهِ فاسدٌ جداً ضعيفٌ ، وذلكَ أنَّهُ لو قالَ : واللهِ لَئِنْ جِئْتَني لَيَقومَنَّ عمروٌ ، لكانَ الذي يعتمدُ عليهِ القسَمُ اللامُ الثانيةُ ، معَ أنَّ الحالفَ لم يَحلِفْ على فعلِ

---

(١) هذه المسألة موجودة في الخزانة ٣/٥٨١ـ٥٨٢ . وفي شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٨٠ .

(٢) الروم/٥٨ .

(٣) البقـرة/١٤٥ .

(٤) انظر : الكتاب ١/٤٥٥ـ٤٥٦ .

(٥) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السري بن سهل المعروف بالزجاج ، المتوفى سنة ٣١١هـ . انظر : أنباه الرواة ١/١٥٩. وبغية الوعاة ١/٤١١ .

(٦) المقصود بهذا الكتاب هو : معاني القرآن واعرابه للزجاج طبع منه جزءان بتحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي منشورات المكتبة العصرية بيروت ـ صيدا .

(٧) البقـرة/١٠٢ .

(٨) انظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج ١/١٦٤ .

نفسه ، وإنما حلف على فعل غيره . فهذا عندي بيّن الفساد ، ولكنْ ممّا يدلُّ على أنّ الاعتماد على اللام الثانية أو ما يقوم مقامها ممّا يتلقّى به القسم ، قولُ كثير :

٣٠ـ لئنْ عادَ لي عبدُالعزيز بمثلها
وأمكنني منها إذاً لا أُقيلُها[١]

فلو كانَ الاعتمادُ على اللام في (لئنْ) دونَ (لا) لوجبَ أنْ ينجزمَ الفعلُ بعدَ (لا) بالجزاء[٢] ، فلمّا ارتفعَ الفعلُ الذي هو قولُه : لا أُقيلُها ، علمتَ أنّ معتمدَ اليمين إنّما هو اللامُ الثانيةُ في نحو هذا أو ما أشبهَ اللامَ[٣] ، فمِنْ هذا نعلمُ أنّ الاعتمادَ على الثانيةِ لا من حيثُ ذكر[٤] .

(١) ديوان كثير/٣٠٥ ، وانظر : الكتاب ٤١٢/١ . والخزانة ٥٨١/٣ .
(٢) انظر : شرح المفصل ٢٢/٩ .
(٣) يتلقى القسم باللام ، وبأنّ ، وبحرف النفي ، كـ (ما) ، و (لا) . انظر : شرح المفصل ٩٦/٩ .
(٤) يقصد أبا اسحاق الزجاج .

٣٣ ـ مسألة

الدليلُ عندي على أنَّ لامَ الابتداء كونُها للابتداءِ أعمَّ من كونِها للقسَمِ دخولُها في : لعَمرُكَ لأفعلنَّ • ألا تراها في هذا الموضعِ للابتداءِ[١] مجرَّداً من معنى القسَمِ ، لأنَّ القسَمَ لا يجوزُ تقديرُهُ ها هنا ، لامتناعِ دخولِ القسَمِ على القسَمِ ، لأنَّ القسَمَ لا يُقسَمُ عليهِ ، إنَّما تُذكَرُ ليُحقَّقَ بهِ أمرٌ غيرَ القسَمِ •

(١) (للابتداءِ) ساقط من ج •

٣٤ ـ مسألة

سألنا سائلٌ عن قولِهم : مَلِيٌّ من النّهارِ [١] ، مِمَّ أُخِذَ مَلِيءٌ ؟

فقلتُ : المَلا المُتَّسَعُ من الأرض [٢] ، والمَلاوَةُ من الدَّهرِ : الطويلُ من الزَّمَنِ ، ومنه تَمَلَّيتُ حبيباً ، وقولُهُ تعالى : (وأَمْلَى لَهُمْ) [٣] أمْهَلَهم وأوسَعَ لهم في المُدَّةِ فكانَ المَلِيُّ كالمُتَّسَعِ . واللامُ من (مَلِيّ) ياءٌ منقلبةٌ عن الواوِ .

---

(١) مَضى مليٌّ من النهارِ ، أي : ساعةٌ طويلةٌ . انظر اللسان مادة : ملا .

(٢) قال الازهري : وأما الملا : المتسع من الارض فهو غير مهموز يكتب بالالف والياء . انظر : تهذيب اللغة ١٥/٤٠٤ مادة : ملأ .

(٣) محمد/٢٥ ، قرأ أبو عمرو وحده : وأُمْلِيَ لهم ، وقرأ الباقونَ : وأمْلى لهم . انظر : كتاب السبعة في القراءات ص ٦٠٠ـ٦٠١ . والبحر المحيط ٨/٨٣ .

٣٥ ـ مسألة

ذكرَ أبو الحسن قولَ اللهِ تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِنْ جِبالٍ فيها مِنْ بَرَدٍ ﴾[1] [فقالَ : هو فيما يُفسَّرُ يُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ جبالاً ، فيها بَرَدٌ .

وقالَ بعضُهم : يُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِنْ جبالٍ فيها مِنْ بَرَدٍ ، أيْ : في السَّماءِ جبالٌ مِنْ بَرَدٍ ، يريدُ : أنْ يَجعلَ الجبالَ مِنْ بَرَدٍ في السَّماءِ ، ويَجعلَ الانزالَ منها[2] .

قلتُ أنا في هذه الآيةِ قبلَ أنْ أعرفَ هذا القولَ لأبي الحسنِ : قولُهُ : (وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِنْ جِبالٍ فيها مِنْ بَرَدٍ) المعنى : ويُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ جبالاً فيها مِنْ بَرَدٍ][3] .

فموضعُ (مِنْ) الأولى نَصبٌ على أنَّهُ ظرفٌ ، والثانيةُ نَصبٌ على أنَّهُ في موضعِ المفعولِ بهِ ، و (فيها) صفةٌ للجبالِ ، و (مِنْ) الثالثةِ للتبيينِ كأنَّهُ يُبيِّنُ من أيِّ شيءٍ هذا المُكثَّرُ كما تقولُ : عندَهُ جبالٌ من المالِ[4] فيُكثِّرُ ما عندَهُ منهُ ثمَّ تُبيِّنُ المُكثَّرَ بقولِكَ : من المالِ .

---

(١) النـور/٤٣ .
(٢) انظر : معاني القرآن للاخفش رسالة دكتوراه ص/٤٠٣ .
(٣) زيادة من ج .
(٤) في ج (من الماء) وهو تحريف .

ويحتمل أنْ يكونَ موضعُ (مِنْ) في[1] قوله : (مِنْ جبالٍ نصباً على الظرفِ على أنَّهُ مُنَزَّلٌ منهُ ، ويكونُ موضعُ (مِنْ) في قولِهِ : (مِنْ بَرَدٍ) نصباً كأنَّهُ : ويُنَزِّلُ مِن السَّماءِ مِنْ جبالٍ فيها بَرَداً ، ويكونُ (الجبالُ) على هذا التأويلِ تعظيماً لِما يُنَزَّلُ منهُ من السَّحابِ .

ويحتملُ أنْ يكونَ موضعُ (مِنْ) في قولِهِ : (مِنْ جبالٍ) نصباً على أنَّهُ مفعولٌ بهِ كأنَّهُ في التقديرِ : ويُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ جبالاً فيها بَرَدٌ ، ويكونُ الجبالُ ١٨ ب / على هذا تعظيما وتكثيراً لِما يُنَزَّلُ مِنَ السَّماءِ مِنَ البَرَدِ[2] والمَطرِ ، ويكونُ (مِنْ بَرَدٍ) رفعَ الموضعِ بالظرفِ في قولِ سيبويهِ والأخفشِ ، ولا يكونُ (فيها) ضميرَ مرفوعٍ للموصوفِ ، لصَيْرورةِ موضعِ قولِهِ : (مِنْ بَرَدٍ) رفعاً بِهِ .

وقد جَعَلنا (مِنْ) في بعضِ هذهِ التأويلاتِ زائدةً [في الايجابِ][3] وذلكَ مذهبُ أبي الحسنِ الأخفشِ والكسائيِّ[4] ، وحكى أبو الحسن أنَّهم يقولونَ : قد كانَ مِنْ مَطرٍ ، وكانَ مِنْ حديثٍ[5] ، يُريدونَ : كانَ مَطرٌ وكانَ حديثٌ ، ولم يُجِزْ سيبويه هذا ، فقالَ : ولا يَفعلونَ [هذا][6] بـ (مِنْ) في

---

(١) (في) ساقطة من ج .

(٢) في ج (المبرد) وهو تحريف .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة المعروف بالكسائي المتوفي بالريّ سنة ١٨٩ هـ . انظر : نزهة الالباء ص ٦٧ . وأنباه الرواة ٢/٢٥٦ .

(٥) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٢٣٨ و ٤٠٣ .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

الواجبِ [1] ، يُريدُ أنَّ (مِنْ) لا تُزادُ كما زِيدَتِ البـاءُ في : (كَفَى باللهِ) وليسَ بزيدٍ . وحَمَلَ أبو الحسن [على هذا] [2] قولَهُ تعالى : (فكُلُوا مِمَّا أمسكنَ عَلَيْكم) [3] وإذا ثَبَتَتْ روايةُ ثِقَةٍ مِمَّا لا يَدْفَعُهُ قِياسٌ لَزِمَ قبولُهُ واستعمالُهُ ، ولم يَجِبْ دفعُهُ . وجَعَلَ أبو الحسن (من) زائدةً في التأويلِ الأوَّلِ الذي ذكَرَهُ في الآيةِ .

فأمَّا أنا فجَعَلتُ (مِنْ) الثانيةَ في الآيةِ في التأويلِ الأوَّلِ [4] زائدةً منصوبَ الموضعِ على أنَّهُ مفعولٌ بِـهِ ، والثالثـةَ للتبيينِ ، وجعلتُ الثانيةَ في التأويلِ الثاني نصباً على الظرفِ ، والثالثةَ زائدةً في موضعِ نصبٍ بالمفعولِ بهِ ، وجعلتُ (مِنْ) الثانيـةَ في التأويلِ الثالثِ زائدةً نصباً على المفعول [5] ، والثالثةَ أيضاً زائدةً رفعـاً على أنَّهُ مرتفعٌ بالظرفِ ، وجعلتُ (مِنْ) الأولى في الآيةِ في التأويلاتِ الثلاثةِ نصباً على الظرفِ .

فأمَّا أبو الحسن فجعَلَ (من) الثانيةَ ، والثالثةَ ، في الآيةِ في التأويلِ الأوَّلِ زائدةً . فأمَّا موضعُها من الاعرابِ ، فالأوَّلُ نصبٌ علـى أنَّهُ مفعولٌ بِهِ وهي الثانيةُ من الآيةِ ، وموضعُ (مِنْ) الثالثةِ في

---

(1) انظر : الكتاب ١/١٧ .

(2) زيادة يقتضيها السياق .

(3) المائدة/٤ ، وانظر : معاني القرآن للاخفش ص/٤٠٣ .

(4) (الذي ذكره في الآية ، فأما أنا فجعلت (من) الثانية فـي الآية في التأويل الاول) ساقطة من ج .

(5) (والثالثة زائدة في موضع نصب بالمفعول به وجعلت مـن الثانية في التأويل الثالث زائدة نصباً على المفعـول) ساقطة من ج .

الآيــة رفــعٌ بالظرفِ ، وهذا هو التأويلُ الثالثُ الــذي ذكرناه نحن[1] .

وأمّا القولُ الثاني الذي ذكرَهُ أبو الحسَنِ في الآيةِ فـ (مِنْ) الثانيةُ في الآيةِ[2] نصبٌ بالظرفِ . والثالثةُ بالتبيينِ من الجبـالِ ، وكأنّهُ على هذا التأويلِ ذكرَ الموضعَ الذي يُنَـزّلُ منـهُ ، ولـم يَذكرِ المُنَزّلَ للدلالةِ عليهِ ، ولا أدري ما صحّةُ هـذا الوجهِ الذي ذكرَهُ أبو الحسن[3] عن بَعضِهم في التأويلِ .

---

(١) (نحن) ساقط من ج .

(٢) في ش (في الآية فيها) أسقطنا (فيها) لزيادتها و (في الآية) ساقط من ج .

(٣) (أبو الحسن) ساقط من ج .

٣٦ ـ مسألة

ذكرَ أبو الحسن في كتابه (الكبير)[١] قولَ الله عزَّ وجلَّ : (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[٢] فزعمَ أنَّ المعنى : أو جاؤكم قومٌ حَصِرَتْ صُدورُهُمْ ، فحُذِفَ قومٌ ، وأقيمَ الوصفُ مقامَ الموصوف[٣] ، وأجازَ جاءني زيدٌ قامَ[٤] ، أي : رجلاً قامَ .

وقولُهُ في هذا عندي جيِّدٌ ، ولهُ نظائرُ كثيرةٌ في التنزيل والشعرِ ، منهُ قولُهُ تعالى : (وَمِنْ آياتِهِ يُريكُمُ البَرقَ)[٥] أي : آيةً يريكموها البرقَ . ومنهُ قولُ الشاعرِ :

٣١ـ وما الدهرُ إلاَّ تارتانِ فَمِنهما
أموتُ وأُخْرى أبتَغي العَيْشَ أكدَحُ[٦]

---

(١) وهو كتابه (المسائل الكبير) تقدم ذكره في المسألة التاسعة عشرة .

(٢) النساء/٩٠ ، قال الاخفش في معاني القرآن/٣٩٢ : حصِرةً صدورُهُم أو حَصِرَتْ صُدورُهم ، فحصرةً نصبتَهُ على الحالِ ، وحَصِرت فعلتَ .

(٣) (الموصوف) ساقط من ج .

(٤) ذهب الكوفيون وأبو الحسن الاخفش الى جواز وقوع الفعلِ الماضي حالاً مثل : جاءني زيد قامَ . كما يجوز أن يقعَ الفعلُ الماضي صفةً للنكرة ، مثل : مررتُ برجلٍ قَعَدَ ، ومنعَ البصريون وقوعَ الفعل الماضي حالاً إلاّ أنْ يكونَ مسبوقاً بقد ، انظر : الانصاف ٢/٢٥٢ـ٢٥٨ وشرح المفصل ٢/٦٦ـ٦٧ .

(٥) الروم/٢٤ .

(٦) البيت لابن مقبل ، انظر : ديوانه ص/٢٤ ، وانظر : الكتاب ١/٣٧٦ والمقتضب ٢/١٣٨ وفيه :
هل الدهرُ إلاّ تارتان فتارة

ومنهُ قولُ الآخرِ :

٣٢ـ جادَتْ بِكفَّيْ كانَ مِنْ أرْمي البشرِ [١]

أي : رَجلٍ كانَ .

(١) هـذا الرجز موجود في المقتضب ٢/١٣٩ ، ومجالس ثعلب ص ٥١٣ والخصـائص ٢/٣٦٧ والانصاف ١/١١٤ـ١١٥ ، ومغني اللبيب ١/١٦٠ وفيه : ترمي بكفّيْ . وهـذا الرجز لا يُعرف قائلُه .

٣٧ ـ مسألة

سَأَلَنا بعضُ مَن يَنظُرُ في العربيةِ مِنَ القُرّاءِ عن (مَعيشةٍ)[1] ووزنِهِ وجمعِهِ ، وهل يجوزُ إبدالُ الهمزةِ في عينِهِ إذا جُمِعَ .

نقلتُ العينُ من (مَعيشةٍ ياءٌ ، حرفٌ من حروفِ العلّةِ .

ووزنُ (معيشةِ) عندَ الخليلِ وسيبويهِ يَصلُحُ أنْ يكونَ : (مَفْعُلَةَ)[2] ، وأنْ يكونَ : (مَفْعِلَةَ)[3] فأمّا وَزنُهُم لَها بِمَفْعُلَةٍ فجَليٌّ بَيِّنٌ ، وكانَ أصلُهُ : [(مَعْيُشَةَ) ، فحُذِفتِ الضمّةُ وأُسكِنَتْ وكُسِرَ ما قبلَها لمكانِها ، وكذلكَ (مَفعِلة) نُقِلتِ الكسرةُ من الياءِ الى ما قبلَها][4] .

---

(١) طه ١٢٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٣٦٤ .

(٣) (وأن يكون مفعلة) ساقط من ج .

(٤) زِيادة من ج يقتضيها السياق . وأرى أن هذه المسألة ناقصة لأن أبا علي أجاب عن وزن (معيشة) فقط فلم يُجِب السائلَ عن جمعه وجواز إبدال الهمزة في عينه وعدم جوازه .

هذا باب وجوه (ما)

اعلم أنَّ (ما) كلمةٌ استُعملت على وجهين: اسماً، وحرفاً، وأنا ذاكرٌ وجوه تصرّفها في كلِّ نوعٍ وجامعٌ لها. ونبدأُ بذكرِ المواضعِ التي تكونُ فيها اسماً، وهي أربعةُ مواضعَ أحدُها: أن تكونَ موصولةً معرفةً بمنزلةِ (الذي). والآخرُ: أنْ تكونَ منكورةً غيرَ موصولةٍ. والثالثُ: أنْ تكونَ استفهاماً. والرابعُ: أنْ تكونَ جزاءً.

فالأوّلُ منها: أنْ تكونَ بمعنى (الذي) فتُوصلُ بما يُوصلُ به (الذي) وتلزمُها الصلةُ كما تلزمُه.

وقد تأمّلتُ هذه الأسماءَ المبهمةَ [الموصولةَ][1] أعني: (الذي)، و (مَنْ)، و (ما)، فوجدتُ جميعَ ذلكَ يقعُ على الكثرةِ والجماعةِ، وإنْ كانَ لفظُها واحداً، فتُفرَدُ تارةً للضميرِ العائدِ من الصلةِ إليه للفظِ وما أشبهَ العائدَ ممّا تُعرفُ به الكثرةُ من الإفرادِ كما تُعرَفُ من الصلةِ، وتُجمعُ تارةً.

فممّا جاءَ وقد جُمِعَ العائدُ فيه وأُفرِدَ قولهُ تعالى: (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ١٩ أ / ما لا يَمْلِكُ لَهُم رِزْقاً مِنَ السَّمواتِ والأرْضِ شَيْئاً)[2] [ثمّ قالَ][3]: (ولا يَسْتَطِيعُونَ)، فَجُمِعَ، وممّا جاءَ أيضاً منهُ في التنزيلِ والمرادُ بهِ الكثرةُ قولهُ: (وَيَعْبُدونَ مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَضُرُّهُمْ ولا يَنْفَعُهُمْ)

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق.
(٢) النحل/٧٣.
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق.

ثُمَّ قالَ : (وَيَقولُونَ هٰؤلاءِ شُفعاؤُنا عِندَ اللهِ)[1] فـ (ما) في الآيةِ الأولى مثلُ (مَنْ) في قولِه : (وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَقولُ آمنّا باللهِ)[2] وقولِه : (وَمِنْهُمْ مَنْ يقولُ ائْذَنْ لي)[3] ثُمَّ قالَ : (ألا في الفِتنَةِ سَقطُوا)[4] وهذا في (مَنْ) خاصّةً كثيرٌ جداً .

وإنّما جاءَتْ هذهِ الأسماءُ على هذا الذي ذكرتُهُ من دلالتِها مرّةً على الواحدِ ومرّةً على الكثرةِ ، لإبهامِها ، وأنَّ شيئاً منها لا يَختصُّ المُسمّى بعينِه فهو في ذلكَ شبيهٌ باسمِ النوعِ الذي يقعُ للواحدِ من النوعِ ويقعُ للجماعةِ نحو : الرَّجُلِ ، والانسانِ ، والدرهمِ ، إذا أردتَ بهِ الواحدَ أو النوعَ أجمعَ كقولِه : (إنَّ الانسانَ خُلِقَ هَلُوعاً)[5] ثُمَّ قالَ : (إلاَّ المُصلِّينَ) ، (إنَّ الانسانَ لَفي خُسرٍ إلاَّ الذينَ آمنُوا)[6] .

فـ (الانسانُ) لا يَخصُّ واحداً بعينِه كما أنَّ (ما) و (مَنْ) و (الذي) لا تَخصُّ واحدةٌ منها شيئاً بعينِه ، لكنّها قد تكونُ للكثرةِ وللواحدِ ، فجازَ هذا في هذهِ الأسماءِ المبهمةِ التي لا تختصُّ بالدّلالةِ واحداً بعينِه[7] ، كما جازَ في (الانسانِ) ونحوِهِ من أسماءِ الأنواعِ .

---

(1) يونس/١٨ .
(2) البقرة/٨ .
(3) التوبة/٤٩ .
(4) التوبة/٤٩ .
(5) المعارج/١٩ .
(6) العصر/٢ و ٣ .
(7) من قوله : (كما انّ ما ومن والذي) الى قوله : (كما جاز في الانسان) ساقط من ج .

فيجوزُ في (ما) إذا كانَتْ موصولةً أنْ تليَ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) فيعملان فيها ، وتكونُ فاعلتُهما لا بهامِها ، وإنَّها اسمٌ واحدٌ يدلُ على الكثرةِ كما أنَّ (الرَّجُلَ) ، و (الإنسانَ) ، و (الدِرهَمَ) كذلكَ .

وقد جوَّزَ أحدُ النحويِّينَ ذلكَ في (الذي)[1] ، وهو عندي فيهِ جائزٌ ، وفيما ذكرتُهُ من (ما) أجوزُ ، لأنَّ لَهُ واحداً منكوراً من لفظِهِ ، فهو يُشابِهُ أسماءَ الأنواعِ المحضةِ في كلِّ شيءٍ ، إلاَّ في الألفَ واللامِ فإنَّ تلكَ يَدخُلُها حرفُ التعريفِ ، ولا يدخُلُ هذا الاسمَ إلاَّ أنَّكَ إذا تعدَّيتَ الألفَ واللامَ في القياسِ .

فاذا اعتبرتَ أنَّ (ما) اسمٌ مفردٌ ، كما أنَّ (الرَّجُلَ) اسمٌ مفردٌ وأنَّهُ قد يَدلُ على الكثرةِ كما تَدلُ أسماءُ الأنواعِ عليها ، ولَهُ واحدٌ من لفظِهِ منكورٌ . كما أنَّ لأسماءِ الأنواعِ آحاداً من ألفاظِها منكورةً ، جازَ عندي أنْ تكونَ فاعلَ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) . وأظُنُ الجرميَّ ، أيضاً قد أجازَ ذلكَ .

فيجوزُ على هذا الذي أعلمتُكَ جوازَهُ عندي ، أنْ يكونَ (اشْتَرَوا) من قولِهِ : بِئْسَ ما اشْتَرَوا بِهِ أنْفُسَهُمْ)[2]

---

(١) قال أبو الحسن الاخفش عند تفسير قوله تعالى : (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) الآية : (الذي) في معنى الجميع كما يكون الانسان في معنى الناس . انظر : معاني القرآن للاخفش ص/١٨٣ .
وقال أبو حيان عند تفسير هذه الآية : ونقل عن أبي علي أنه ـ أي : الذي ـ مبهم يجري مجرى (مَن) في وقوعه على الواحد والجمع . انظر : البحر المحيط ١/٧٤ .

(٢) البقرة/٩٠ . قال أبو الحسن الاخفش : فـ (ما) وحدها اسم و (ان يكفروا) تفسير له نحو : نعم رجلا زيد . انظر : معاني القرآن للاخفش ص ٢٨٢ . والبحر المحيط ١/٣٠٤ـ٣٠٥

صلةَ لـ (ما) ليستْ بصفةٍ وأنَّ موضعَ (ما) رفعٌ بـ (بئسَ) كما أنَّ (الرجلَ) في : نعمَ الرَّجُلُ زيدٌ ، مرفوعٌ بـ (نعمَ). لا أعلم شيئاً يمنعُ من إجازةِ ذلكَ ، ويدلُّ على جوازِ ذلكَ وأنَّ الغرَضَ أنْ يكونَ فاعلَ هذا الفعلِ مبهماً[1] وإنْ لم يكنْ فيه ألفٌ ولامٌ كونُ الأسماءِ المضافةِ الى ما فيهِ الألفُ واللامُ فاعلةً لهذا الفعلِ نحو : نعمَ غلامُ الرَّجلِ ، وما أشبهَ ذلكَ من المُضافِ الى ما فيهِ الألفُ واللامُ[2] ، فاذا جازَ دخولُها على اسمٍ غيرِ (ما) لا ألفَ ولا لامَ[3] فيهِ جازَ أيضاً دخولُها على (ما) وكونُ (ما) مبنيةً عليهِ ، وإنْ لم يكنْ فيها ألفٌ ولامٌ .

فأمَّا قولُهُ عزَّ وجلَّ : (إنَّ اللهَ نعِمَّا يَعِظُكُمْ بهِ)[4] فتحتملُ (ما) عندي وجهَينِ ، يجوزُ أنْ تكونَ معرفةً ، ويجوزُ أنْ تكونَ نكرةً ، فانْ حملتَهُ على أنَّهُ معرفةٌ كانَ رفعاً وإنْ لم يكنْ لقولهِ : (يَعِظُكُمْ) موضعٌ من الاعرابِ . وإنْ حملتَهُ على أنَّهُ نكرةٌ كانتْ منصوبةً وموضعُ (يَعِظُكُمْ) نصباً ، لكونهِ وصفاً للاسمِ الموصوفِ ، وعلى أيِّ الوجهينِ حملتَ (ما) فلا بدَّ من

---

(1) في ش (منهما) وهو تصحيف .

(2) فاعل هذا الفعل على ضربين : الاول أن يكون اسماً مظهراً معرفاً بالالف واللام أو مضافاً الى ما فيه الالف واللام . والثاني أن يكون مضمراً فيفسر بنكرة منصوبة مثل : نعم صاحبا زيد. انظر : شرح المفصل ١٣٠/٧ .

(3) (فاذا جاز دخولها على اسم غير (ما) لا ألف ولا لام) ساقطة من ج .

(4) النساء/٥٨ . لقد جوّز أبو البقاء العكبري في (ما) هنا ثلاثة أوجه أحدها أن تكون معرفة تامة بمعنى الشيء ، والثاني : أن تكون بمعنى (الذي) وما بعدها صلتها ، والثالث : أن تكون (ما) نكرة موصوفة والفاعل مضمر . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٣٧٦/١ .

معرفةٍ مرادةٍ في المعنى محذوفةٍ من اللفظِ يختصُّ بهِ المدحُ الشائعُ .

ألا ترى : أنَّكَ لو قلتَ : نِعْمَ رجلاً ، أو : نِعْمَ الرَّجلُ ، لكنتَ مُريداً معَ ذلكَ ممدوحاً مخصوصاً حذفتَهُ لجَرْيِ ذكرِهِ وتقدُّمِهِ ، أو لدلالةِ حالٍ أخرى عليهِ .

والمُضمَرُ في الآيةِ المرادُ هو - واللهُ أعلم - : موعظتُهُ ، أو قولُهُ ، أو أمرُهُ ، لأنَّ الموعظةَ قد تكونُ بهما ، فالتقديرُ : (إنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ) أي : نِعِمَ الذي يَعِظُكُمْ بِهِ موعظتُهُ ، أو نِعِمَّ شيئاً يَعِظُكُمْ بهِ موعظتُهُ ، فحُذِفَت الموعظةُ أو غيرُها للدلالةِ عليهِ ، كما حذفَ الاسمُ المخصوصُ بعدَ قولِهِ : (نِعْمَ العبدُ)[1] للدلالةِ عليهِ .

وذكرَ أبو الحسن هذهِ الآيةَ في كتابِهِ : (في القرآن)[2] فقالَ فيها بعدَ أنْ تلاها : (ما) ها هنا اسمٌ وليستْ [لها][3] صلةٌ ، لأنَّكَ إنْ جعلتَ (يَعِظُكُمْ بهِ) صلةً لـ (ما) صارَ كقولكَ : إنَّ اللهَ نِعْمَ الشيءُ أو نِعْمَ شيئاً ، فهذا ليسَ بكلامٍ ، ولكنْ تجعلُ (ما) اسماً وحدَها كما تقولُ : غَسلتُهُ غسلاً نِعِمَّا ، تريد : نِعْمَ غسلاً[4] .

والقولُ فيها عندي ما قدَّمتُهُ من إرادةِ الممدوحِ المخصوصِ . ألا ترى : ١٩ ب / أنَّ (ما) لا تخلو من أنْ تكونَ معرفةً ، أو

---

(١) ص/٣٠ . حذف المخصوص بالمدح هو : أيوب .
(٢) المقصود بهذا الكتاب هو : معاني القرآن للاخفش .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق . وفي معاني القرآن (له) بدل (لها) .
(٤) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/١٦٧-١٦٨ .

نكرةً ، فلو جعلتَهُ نكرةً وجعلت (يَعِظُكُمْ بِهِ) غيرَ صلةٍ ، لاحتجتَ الى تبيينِ الممدوحِ كما يلزمُ تبيينُهُ إذا قدَّرتَها نكرةً ، ويلزمُ تبيينُ (الغسل) أيضاً في ذلكَ نِعِمَّ غسلاً ، كما يلزمُ تبيينُهُ في قولِهم : نِعِمَّ الغسلُ ، فالقولُ فيهِ عندي على ما تقدَّمَ[1].

ولا يجوزُ عندي أنْ تكونَ (ما) في قولِهِ : (إنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بهِ) التي تكونُ معَ الفعلِ بمعنى المَصدرِ وتكونُ فاعلةَ (نِعْمَ) ، لأنَّ تلكَ حرفٌ بمنزلةِ (أنْ) معَ الفعلِ ، فهو اسمٌ مختصٌّ كما أنَّ (أنْ) معَ صلتِهِ اسمٌ مختصٌّ ، ويدلُّ على ذلكَ في الفصلِ الذي تضمَّنَهُ ذكرُها وحكمُها[2] .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ أنْ تكونَ معَ صلتِها بعدَ (نِعْمَ) في الآيةِ التي [هي][3] معَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ على أنْ لا تكونَ اسمَ (نِعْمَ) [و][4] فاعلَها ، ولكن تكونَ المخصوصَ بالمدحِ ، فيكونُ التقديرُ : إنَّ اللهَ نعمَ الشيءُ وعظُهُ لكم ؟

فذلكَ عندي غيرُ جائزٍ أيضاً ، لما ذكرتُ مِن أنَّ تلكَ حرفٌ غيرُ اسمٍ ، وليسَ يجوزُ أنْ تكونَ (ما) حرفاً ، لما يرجعُ إليهِ من قولِهِ : (بهِ) ، فهي في الآيةِ على الوجهينِ اللذَينِ قدَّمناهما لا غيرُ[5] . فهذا كونُ (ما) بصلتِها شائعةً ومخصوصةً كـ (الذي) .

---

(1) وهو قوله أن (ما) تكون معرفة ونكرة .
(2) سيأتي في كون (ما) حرفاً .
(3) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(5) وهو كون (ما) معرفة ونكرة .

فأمّا كونُها منكورةً ، فعلى [ضربينِ : أحدُهما][1] أنْ تكون غيرَ موصوفةٍ . [والآخرُ أنْ تكونَ موصوفةً][2] .

فممّا جاءَ فيهِ غيرَ موصوفةٍ التعجُّبُ ، نحو : ما أحسَنَ زيداً[3] .

والدليلُ على أنّها غيرُ موصوفةٍ أنّ ما بعدَها لا يَخلو من أنْ يكونَ صفةً ، أو صلةً ، أو خبراً ، فلو كانَ صفةً أو صلةً ، لاحتاج الاسمُ المبتدأُ الى خبرٍ إذِ الوصفُ معَ الموصوفِ لا يكونُ كلاماً تامّاً [كما أنّ الصلةَ معَ الموصولِ لا يكونُ كلاماً تامّاً][4] . والخبرُ ينبغي أنْ يكونَ مُضمَراً إذْ ليسَ بمظهَرٍ ، وذلكَ المُضمَرُ لا يَخلو من أنْ يكونَ شيئاً متّصلاً بهِ من فعلٍ يفعلُهُ ، أو أمرٍ يُنسبُ إليهِ أو غيرِه . فاذا قُصِدَ بهِ شيءٌ أو خُصَّ بهِ أمرٌ ، فسَدَ بذلكَ معنى التعجُّبِ ، لتعيُّنِه واختصاصِه وزوالِ الابهامِ عنهُ ، ومتى صارَ كذلكَ فَقَدْ بَعُدَ أنْ يكونَ تعجُّباً ، فاذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ الخبرُ مُضمَراً ، أو لم تكنْ (ما) صلةً ولا صفةً ثبتَ أنّ (ما) اسمٌ منكورٌ غيرُ موصوفٍ في هذا البابِ كما ذكرناهُ .

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(3) (ما) اسم تام مبتدأ ، وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل وزيد مفعول به . وعند الاخفش أن (ما) بمعنى (الذي) وأحسن زيداً صلتها والخبر محذوف . انظر : الاصول 1/115 ـ116 . وشرح المفصل 7/149 .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأمَّا الفصلُ بالظرفِ بينَ الاسمِ المنصوبِ في التعجُّبِ بفعلِهِ وبينَ فعلِهِ ، فليسَ لسيبويه فيهِ نصٌّ .

وذكرَ أبو العباس[1] وغيرُهُ أنَّ الفصلَ بالظرفِ فيهِ غيرُ جائزٍ ، وقد أجازَهُ بعضُهُمْ ولا أرى القياسَ إلاَّ مُجيزاً لَهُ ، لأنَّ الفصلَ قد جاءَ في بابِ (نِعْمَ) و (بِئْسَ) كقولِهِ تعالى : (بِئْسَ لِلظالِمينَ بَدَلاً)[2] فإذا جازَ الفصلُ في هذا ، كانَ في التعجُّبِ أجوزَ ، لأنَّهُ أشدُّ تصرفاً في معمولِهِ من (نِعْمَ) . ألا ترى : أنَّهُ يعملُ في المعرفةِ ، والنكرةِ ، والمُضمَرِ والمُظهَرِ ، ومعمولُ (نِعْمَ) على ضربٍ واحدٍ ، إنَّما هو اسمٌ منكورٌ[3] ، فهو لذلكَ أشبهَ بـ (عشرينَ) وما يبعُدُ من مشابهةِ الفعلِ ، فإذا جازَ في (نِعْمَ) كانَ في التعجُّبِ أجوزَ .

فأمَّا الفصلُ بينَ (ما) وفعلِ التعجُّبِ فلم يُجِزْهُ أحدٌ ولا يجوزُ ، لأنَّ ما يُفصَلُ به لا يخلو من أحدِ أمرينِ : إمَّا أنْ يكونَ متَّصِلاً بالفعلِ أوْ متَّصِلاً بـ (ما) [فلا يجوزُ أنْ يُفصَلَ بما][4] يكونُ متعلِّقاً بالفعلِ ، لأنَّ الفعلَ غيرُ متصرِّفٍ . فإذا لم يتصرَّفْ لم يتصرَّفْ معمولُهُ فيجوزَ تقدُّمُهُ عليهِ .

فإنْ قلتَ : فهلاَّ جازَ الفصلُ بالظرفِ المتعلِّقِ بالفعلِ ، وإنْ كانَ لا يتصرَّفُ ، كما جازَ تقديمُ مفعولِ (ليسَ) وإنْ كانَ غيرَ متصرِّفٍ ؟

---

(1) قال أبو العباس المبرد : ولو قلت : ما أحسن عندك زيداً ، وما أجمل اليوم عبدالله لم يجز . انظر : المقتضب ٤/١٧٨ .

(2) الكهف/٥٠ . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٥١ .

(3) المقصود بالمنكور هنا الاسم المحلي بأل الجنسية الذي يأتي فاعلا لنعم ، وبئس .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فالقولُ : إنَّ (ليسَ) قد حكى أبو العباس فيما أخذناهُ عن أبي بكرٍ عنهُ : أنَّ جماعةَ البصريينَ يُجيزونَ تقدُّمَهُ[1] ، فقالَ : من رأيهِ أنَّ تقديمَ مفعولهِ غيرُ جائزٍ عندَهُ ، وهذا الذي ذهبَ إليهِ أبو العباس هو القياسُ في (ليسَ)[2] .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ الفصلُ هنا في قولِ من قدَّمَ مفعولَ (ليسَ) ؟

فذلكَ لا يجوزُ من جهةِ أنَّ الكلامَ هنا لزِمَ نظماً قامَ فيهِ مقامَ الحرفِ ، فلا يسوغُ من أجلِ ذلكَ أنْ يُزالَ عن نظمهِ وقصدِهِ ، فيزولَ بذلكَ ما قُصِدَ بهِ ووُضِعَ لَهُ .

فإنْ قلتَ : فهلاَّ امتنعَ الفصلُ بينَ المفعولِ والفعلِ ، لهذا الذي ذكرتَهُ كما امتنعَ بينَ المبتدأ وخبرِهِ ؟

فالجوابُ : انَّ هذا احتجَّ بهِ من لم يُجزِ الفصلَ بينهما فيُسوي بينَ الموضعينِ . والفصلُ بينهما عندي : أنَّ المبتدأَ أشدُّ اتصالاً بالخبرِ من المفعولِ بالفعلِ ، [كما أنَّ الفعلَ أشدُّ اتصالاً

---

(1) لقد أجاز البصريون تقديم خبر ليس عليها نفسها مثل : قائماً ليس زيد ، واستدلوا بقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) وأنكر ذلك أبو العباس المبرد . وأجازوا جميعاً ومعهم أبو العباس تقديم اسمها على خبرها .
انظر : الخصائص ١/١٨٨ . وشرح المفصل ٧/١١٤ .

(2) قال أبو بكر بن السراج في الافعال التي لا تتصرف : لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي نحو : نعم ، وبئس ، وفعل التعجب ، و (ليس) تجري عندي ذلك المجرى لأنها غير متصرفة . انظر : الاصول ٢/٢٣٧ .

بالفاعلِ منهُ بالمفعولِ][1] فلا يجوزُ الفصلُ بينَ (ما) والفعلِ الذي في موضعِ الخبرِ عندَنا . وإنْ أجزتَ الفصلَ بينَ المفعولِ والفعلِ في : ما أحسَنَ في الدارِ زيداً ، والجملةُ [التي][2] هي : ما أحسَنَ ، وإنْ كانتْ مقتضيةً لذكرِ المُتعجَّبِ منهُ ٢٠ أ / فالمحافظةُ عليهـا والامتناعُ من اجازةِ الفصلِ بينَهما أشدُّ من الامتناعِ من الفصلِ بينَ المفعولِ والفعلِ ، فلا يجوزُ أنْ يُفصَلَ بينَ (ما) و (أحسَنَ) بشيءٍ متعلّقٍ بالفعلِ .

ولا يجوزُ أنْ يُفصَلَ بينَهما بشيءٍ مُتَّصلٍ بـ (ما) ، لأنَّهُ لا يخلو من أنْ يكونَ اتصالُهُ بهِ على جهةِ الصفةِ أو الصلةِ ، ولا يجوزُ اتّصالُ شيءٍ منهما بهـا لمـا يحدُثُ بهِ من التخصيصِ ، والتخصيصُ غيرُ جائزٍ في هذا الموضعِ ، لأنَّ القصـدَ[3] خلافُهُ ، والغرضَ عكسُهُ ، فإذا لم يخلُ الفصلُ من أحدِ هذينِ الوجهينِ ، ولم يَجُزْ بواحدٍ من الأمرينِ ، ثبتَ أنَّ الفصلَ بينَ (ما) وخبرِهِ في هذا البابِ غيرُ سائغٍ .

ومِمَّا جاءَتْ (ما) فيهِ غيرَ موصوفةٍ قولُـهُ تعـالى : (إنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فنِعِمَّا هِيَ)[4] .

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) في ج (القصة) وهو تحريف .

(٤) البقرة/٢٧١ . قال أبو البقاء العكبري : وفاعل نعم مضمـر و (ما) بمعنى شيء وهو المخصوص بالمـدح أي : نعم الشيء شيئاً . (هي) خبر مبتـدأ محذوف ، كأن قائلا قال : مالشيء الممدوح فيقال : هي ، أي : الممدوح الصدقة . انظر : التبيـان في إعراب القرآن ١/٢٢١ .

الدليلُ على أنَّها منكورةٌ غيرُ موصوفةٍ أنَّ صفتَها لا تخلو من أنْ تكونَ مفرداً ، أو جملةً ، وإذا كانَ مفــرداً وجبَ أنْ يكونَ نكرةً لإبهامِ الموصوفِ ، وليسَ ما بعدَهُ نكرةً ولا جملةً فيكونَ وصفاً ، فقد ثبتَ أنَّها غيرُ موصوفةٍ [1] وأنَّها منكورةٌ ، فإذا كانتْ منكورةً فوجبَ أنْ تكونَ منصوبةَ الموضعِ ، وتقديرُها عندي : إنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فالصدقاتُ نِعمَ شيئاً أي : نِعْمَ الشيءُ شيئاً إبداؤها ، فحذفَ الإبداءَ وأُقيمَ الضميرُ المضافُ إليــهِ مقامَــهُ للدلالةِ عليهِ .

والدليلُ على ما ذكرتُ من حذفِ المضافِ . أنَّهُ لا يخلو من أنْ يكونَ (هي)[2] ضميرَ (الصَّدَقاتِ) وقــد حذفَ الإبداءَ قبلَها ، أو ضميرَهُ ، ولم يُحذَفْ قبلَهُ المضافُ ، فلو لم تُقــدِّرْ حذفَ المضافِ لكانَ في المعنى : إنْ تُبدوا الصَّدَقاتِ فنِعْمَ شيئاً الصَّدقاتُ ، فكانَ المدحُ واقعاً على (الصَّدقاتِ) ، وليسَ المعنى على مدحِ الصَّدقاتِ ، إنَّما هــو على أنَّ إبداءَها وإظهارَها محمــودٌ وممدوحٌ ، وإخفاءَها وإيتاءَها الفقراءَ خيرٌ[3] .

فموضعُ (هي) رفعٌ لما يرتفعُ عليهِ هندٌ ، من قولِكَ : نِعْمَ المرأةُ هنــدٌ . ولا تكونُ (ما) في هــذهِ الآيةِ إلاَّ تفسيراً لفاعلِ (نِعْمَ) كما أنَّ (رجلاً) ونحوَهُ من الأسماءِ المنكورةِ المنصوبةِ بعدَ هذا الفعلِ وما أشبهَهُ تفسيرٌ لفاعلِها وتبيينٌ[4] . فهذا ممّــا جاءَ فيهِ (ما) منكورةً غيرَ موصوفةٍ .

---

(1) انظر : شرح المفصل ٤/٤ـ٥ .
(2) في ش و ج (في) بدل (هي) وهو تحريف .
(3) انظر : شرح المفصل ٤/٤ـ٥ .
(4) مثل : نعم صاحبا زيد ، وبئس غلاما بشر . انظر : شــرح المفصل ٧/١٣٠ .

ومِمَّا جاءَ فيهِ (ما) منكورةً موصوفةً قولُهُ : { مَثَلاً مَا بعُوضَةً }[1] فقد أجازَ مجيزٌ أنْ تكونَ (ما) نكرةً و { بَعُوضَةً } وصفاً لَهُ ، وهذا الذي قالَهُ عندي جائزٌ ، لما أريتُكَ في الآيةِ من كونِ (ما) مفرداً غيرَ موصوفةٍ ، فأمَّا وصفُهُ لَهُ باسمِ النوعِ فجيِّدٌ ، لأنَّ (ما) هذه اسمٌ عامٌ قريبٌ في الابهامِ والعمومِ من (ذا) وحكمُ هذه الاسماءِ إذا كانَتْ على هذا الابهامِ أنْ يُبيَّنَ بأسماءِ الأنواعِ لمشاركتِهِ (ذا) ونحوَهُ في الابهامِ .

وإنَّما وُصِفَتِ الأسماءُ المبهمةُ بأسماءِ الأنواعِ نحو : الرَّجل ، والفرس ، وما أشبَهَ ذلكَ دونَ الصفاتِ المَحمولةِ على موصوفاتِها ، لأنَّها أسماءٌ يُشارُ بها الى كلِّ شيءٍ ، ولا يَخصُّ نوعاً من نوعِ الاشارةِ ، فلمَّا كانَ كذلكَ وَجبَ أنْ يُبيَّنَ أوَّلاً بأسماءِ الأنواعِ ثُمَّ بالصفاتِ ، لأنَّ ذلكَ أبْيَنُ لها ، [ألا ترى][2] : أنَّكَ لو وصفتَها بالصفاتِ دونَ أسماءِ الأنواعِ ، لأدَّتْ الى الالتباسِ في كثيرٍ من أمرِها ، وذلكَ نحو : هذا الطويلُ في الدارِ ، و (الطويلُ) يقعُ على الرجلِ ، والفرسِ ، والرمحِ ، وغيرِ ذلكَ ، فاذا قُدِّمَ اسمُ النوعِ كانَ أبْيَنَ لها ، فلهذا وُصِفَتْ بهذهِ الأسماءِ .

وقد تُوصَفُ هذهِ الأسماءُ المبهمةُ بالأوصافِ دونَ أسماءِ الأنواعِ ، وذلكَ على إقامةِ الصفةِ مقامَ الموصوفِ ، كما تُقامُ مقامَهُ

---

(١) البقرة/٢٦ . (ما) في الآية زائدة . قال أبو الحسن الاخفش: ناس من بني تميم يقولون : (مثلا ما بعوضة) يجعلون (ما) بمنزلة (الذي) ويضمرون (هو) . انظر معاني القرآن للاخفش ص/١٨٨ . ومعاني القرآن للزجاج ١/٧٠ . فقد أجاز في (ما) أن تكون نكرة .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

في هذا ، وكلّما كانت الصفةُ أخصَّ كانت إقامتُهُ مقامَ الموصوفِ في هذا البابِ أحسنَ .

فأمّا (ما) الثانيةُ أعني : التي في قولِهِ : (فَما فَوْقَها)[1] فيجوزُ فيها عندي أنْ تكونَ نكرةً أيضاً ، ويكونَ (فَوْقَها) صفةً ليسَ بصلةٍ ، وتقديرُهُ : إنَّ اللهَ لا يَسْتَحيي أنْ يَضربَ مَثَلاً شَيْئاً بَعُوضَةً فَشَيْئاً فَوْقَها ، وهو أشبهُ في المعنى ، لأنَّ (ما) في قولِهِ : (فَما فَوْقَها) ، ليسَ بشيءٍ مقصودٍ بعينِهِ ، فالتنكيرُ فيهِ عندي لذلكَ أشبهُ .

فإنْ قلتَ : بِمَ أعرفُ ما يقعُ بعدَ (ما) المنكورةِ إذا كانتْ جملةً أو ما[2] يقومُ مقامَها وكانتْ صفةً ٢٠ ب / مِمّا يقعُ بعدَ المختصةِ من الجملِ صلةً ؟ .

فالفصلُ بينَ الصلةِ والصفةِ ، أنَّ الصلةَ لا تكونُ إلاّ جملةً ، والصفةُ قد تكونُ اسماً مفرداً ، فإذا وقعتِ الجملةُ صفةً للنكرةِ ، فإنّما تقعُ من حيثُ تُوصَفُ النكراتُ بالجُملِ نحو : هذا رَجلٌ [ضَرَبنا][3]

والفصلُ بينَ الجُمَلِ التي تكونُ صلةً لـ (ما) وبينَ الجملةِ التي تكونُ صفةً لها ، أنَّ الجملةَ التي تكونُ صفةً ، لها موضعٌ من الإعرابِ بحسبِ إعرابِ موصوفِها ، والجملةُ التي تكون صلةً لا موضعَ لها من الإعرابِ[4] .

---

(١) البقرة/٢٦ .
(٢) (ما) ساقطة من ج .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) انظر : شرح المفصل ٣/٤ .

فأمَّا موضعُ (فَوْقَها) في الآيةِ فنصبٌ ، لكونِهِ وصفاً لـ (ما) المعطوفةِ بالفاءِ على (ما) الأولى التي هي في موضعِ المفعولِ الثاني من (يَضرِبَ) أو على (بَعُوضَةً) التي هي المفعولُ الثاني فيمَنْ قَدَّرَ (ما) زائدةً[1] . والوجهُ في (ما) الثانيةِ أنْ تكونَ منصوبةً منكورةً ، لما تقدَّمَ .

وذكرَ سيبويه (ما) في هذا الوجهِ أعني في التنكيرِ ، فحكى كونَها نكرةً عن الخليلِ وذكرَ فيه أنَّ الصفةَ لازمةٌ لَهُ ، وشبَّهَهُ بيا أيُّها الرجلُ ، وبقولِهم : الجمَّاءَ الغفيرَ[2] .

والقولُ فيهِ عندي ما قدَّمتُهُ من كونِها على ضربَينِ : موصوفةٍ ، وغيرِ موصوفةٍ ، وقد تقدَّمَ ذكرُنا للدلالةِ على ذلكَ[3] .

وقد ذكرَهُ سيبويه أيضاً في موضعٍ آخرَ[4] غيرَ موصوفةٍ فقالَ : إنِّي ممَّا أفعَلُ ذاكَ ، كأنَّهُ قالَ : إنِّي مِنَ الأمرِ أو مِنَ الشأنِ أنْ أفعَلَ ذاكَ ، فوقعَتْ (ما) في هذا الموضعِ[5] كما تقولُ العربُ : بِئْسَما لَهُ ، يُريدونَ بِئْسَ الشيءُ ، وحَمَلَ (ما) في قولِه : (هٰذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ)[6] على أنَّهُ نكرةٌ و (لَدَيَّ) صفةٌ لها ، وعلى أنْ تكونَ معرفةً مثلُ : (وهذا بَعلِي شَيْخاً)[7] وأنشدَ في كونِ (ما) نكرةً :

---

(١) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/١٨٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ١/٧٠ .
(٢) انظر : الكتاب ١/٢٦٩–٢٧٠ .
(٣) وهو قوله السابق : فأمّا كونها منكورة ... الخ .
(٤) انظر : الكتاب ١/٤٧٦ .
(٥) في الكتاب : (هذا الموقع) بدل (في هذا الموضع) .
(٦) ق/٢٣ . وانظر : الكتاب ١/٢٦٩ .
(٧) هـود/٧٢ .

٣٣- رُبَّما تكرهُ النفوسُ من الأمـ
ـرِ لهُ فُرجةٌ كَحَلِّ العِقالِ [1]

فـ (ما) هذه نكرةٌ [عندي][2] كما قالَ ، والتقديرُ : رُبَّ شيءٍ تكرهُهُ ، فحذفتِ الهاءُ من الصفةِ كما تُحذفُ من الصلة . ويَبعُدُ أنْ تكونَ (ما) كافّةً لقولهِ : لَهُ فُرجةٌ ، وأنَّ هذا الضميرَ عائدٌ إليهِ ، وموضعُهُ جرٌّ لكونهِ وصفاً لـ (ما) المجرورِ بـ (رُبَّ) . فهذا ممّا[3] جاءَ فيهِ[4] (ما) منكورةً موصوفةً .

ومن المواضعِ التي استُعمِلَتْ هذهِ الكلمةُ فيهِ اسماً الاستفهامُ ، وهي فيهِ غيرُ موصوفةٍ ، ولا موصولةٍ ، وهي سؤالٌ عن ذاتِ غيرِ الأناسيِّ وغيرِهم من المُميِّزينَ ، وعن صفاتِ الأناسيِّ وسائرِ أهلِ التمييزِ ، وتقعُ أيضاً سؤالاً عن أشخاصِ الانسانِ على ما نذكرُهُ بَعدُ . يقولُ القائلُ : ما عندَكَ ؟ مُستفهماً فجوابُهُ أنْ تُخبِرَ بما شِئْتَ من غيرِ الأسماءِ المختصّةِ للأناسيِّ نحو : زيدٌ ، وعمروٌ ، ويجوزُ أنْ تقولَ في جوابِ : ما عندَكَ : رَجلٌ ، فتُجيبَ باسمِ الجنسِ لأنّها سؤالٌ عن الأجناسِ ، ويجوزُ أيضاً إذا أقمتَ الصفةَ مقامَ الموصوفِ ، أنْ تقولَ في جوابِ[5] : (ما عندَكَ) : زيدٌ .

---

(١) البيت لامية بن أبي الصلت ، انظر : ديوانه ص/٤٤٤ ، وفيه (ربما تجزع) . وفي الكتاب منسوب له أيضاً . انظر : الكتاب ١/٢٧٠ وفيه (ربما تكره) والبيت موجود في ديوان عبيد بن الابرص ص/١٢٨ ، وفيه (ربما تجزع) .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) (مما) ساقطة من ج .

(٤) (فيه) ساقطة من ج .

(٥) (أن تقول في جواب) ساقطة من ج .

وبَسطُ هذا : أنَّ (ما) تقعُ سؤالاً عن ذاتِ غيرِ الأناسيِّ وسؤالاً عن صفاتِهم ، وقد يُقامُ الوصفُ مقامَ الموصوفِ في الخبرِ في نحوِ : مررتُ بعاقلٍ وكاتبٍ ، فكذلكَ يجوزُ أنْ يُقامَ مقامَهُ في الاستخبارِ ، فيُقالُ : ما عندكَ ، فيقامُ مقامَ الموصوفِ ، كما أُقيمَ (كاتبٌ) مقامَ (رَجلٍ) ، فيُجابُ على هذا : زيدٌ ، أو عمروٌ ، وما أشبهَهُ من أشخاصِ الأناسيِّ وغيرِهم ممن يعقِلُ .

فأمَّا إذا سُئِلتَ بِهِ فقلتَ في جوابِهِ : رَجلٌ ، أو امرأةٌ ، فليسَ على إقامةِ الوصفِ مقامَ الموصوفِ ، لأنَّ (ما) يُسألُ بها عن الأنواعِ والأشياءِ الدالةِ على أكثرَ من واحدٍ ، فمن حيثُ كانَ (رَجلٌ) و (امرأةٌ) نوعينِ يَعُمَّانِ جماعةً كثيرةً ، ويَقعُ تحتَ كلٍّ واحدٍ منهما ، جازَ أنْ يَقعَا في جوابِ (ما) ، فليسَ وقوعُهما إذاً جوابينِ لـ (ما) باتِّساعٍ ، كما كانَ وقوعُ (زيدٍ) ، و (عمروٍ) في جوابِها اتِّساعاً .

وقد قُلنا في هذا المعنى بعبارةٍ أخرى ، فقُلنا : (ما) يُسألُ بهِ عن الأنواعِ وعن وصفِ الأشخاصِ ، يُقالُ : ما عندكَ ، فجوابُهُ : رَجلٌ ، أو فرسٌ ، أو نحو ذلكَ من سائرِ الأنواعِ ، ويُقالُ : ما زيدٌ ، فتقولُ : الطويلُ ، والكاتبُ ، ونحو هذا من الصفاتِ ، لا يجوزُ في جوابِ : ما عندكَ ، زيدٌ ، إلاَّ على إقامةِ الصفةِ مقامَ الموصوفِ .

وشرحُ ذلكَ أنَّ ٢١ أ / الصفةَ قد قامَتْ مقامَ الموصوفِ في الخبرِ [مثل][1] : مررتُ بالكاتبِ ، والقرشيِّ ، والمرادُ : بالرجلِ

(١) زيادة يقتضيها السياق .

الكاتبِ ، [فيُقامُ الوصفُ مقامَهُ ، وكذلكَ][1] يُقامُ الوصفُ مقامَ الموصوفِ في الاستخبارِ ، كما أقمتَهُ مقامَهُ في الخبرِ ، فتضعُ (ما) وهو استخبارٌ عن الأوصافِ استخباراً عن الموصوفِ ، كما أقمتَ (الكاتبَ) مقامَ زيدٍ ، فيُقالُ لكَ على هذا في جوابِ : ما عندكَ ؟ زيدٌ ، لأنَّكَ كأنَّكَ أقمتَ (ما) مقامَ (مَنْ) كما أقمت [الكاتبَ مقامَ زيدٍ وكما أقمتَهُ][2] مقامَهُ في الاستخبارِ ، كذلكَ يجوزُ أنْ تُقيمَهُ مقامَهُ في الخبرِ .

فيجوزُ على هذا في قولِهِ تعالى : (إلاَّ على أزْواجِهِمْ أوْ ما مَلَكَتْ أيْمانُهُمْ)[3] أنْ تكونَ (ما) واقعةً موقعَ (مَنْ) ، فكذلكَ في قولِهِ : (والسَّماءِ ومَا بنَاها)[4] .

ويجوزُ أنْ تكونَ بمعنى المصدرِ ، [ليسَ على إقامةِ الصفةِ مقامَ الموصوفِ][5] ويُقوِّي الأوَّلَ ما حكيَ عن أبي زيدٍ من أنَّهُ سمعَ : سُبحانَ ما يُسبِّحُ الرعدُ بحمدِهِ ، وسُبحانَ ما سخَّركنَّ لنَا .

وإذا وقعَتْ استفهاماً لم يعمَلْ فيها ما قبلَها من الأفعالِ التي تُلْغَى وتَقعُ حروفُ الاستفهامِ بعدَها نحو : علمتُ ، وظننتُ ، فمن

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(3) المؤمنون/٦ .
(4) الشمس/٥ . انظر : الكشاف ٤/٧٥٨-٧٥٩ ، وقال العكبري : و (ما) في المواضع الثلاثة بمعنى (من) ، وقيل : مصدرية ، انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٩٠ ، والبحر المحيط ٨/٤٧٨-٤٧٩ .
(5) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ذلكَ قولُهُ تعالى : (إنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما يَدْعُونَ مِنْ دونِهِ مِنْ شَيْءٍ)[1] .

زَعَمَ الخليلُ أنَّ (ما) استفهامٌ ، و (يَعْلَمُ) معلّقة[2] فتقديرُها على قولِهِ : إنَّ اللهَ يَعْلَمُ أصناماً تَعبُدونَ أوْ إنساناً . والعاملُ في (ما) قولُهُ : (يَدْعُونَ) وهي في موضعِ نصبٍ بِهِ .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ أنْ تكونَ (ما) بمعنى (الذي) و (يَعْلَمُ) بِمنزلةِ يعرفُ[3] فيتعدّي الى مفعولٍ ولا يقتضي مفعولَينِ كأنَّكَ قلتَ : يَعرِفُهُ ؟

فإنَّ ذلكَ ينبغي أنْ لا يجوزَ على مذهبِ سيبويهِ ، والخليلِ ، لدخولِ (مِنْ) في قولِهِ : (مِنْ شَيْءٍ) ، لأنَّ (مِنْ) عندَهُ لا تُزادُ في الايجابِ ، ألا تَراهُ قالَ : ولا يُفعَلُ هذا بِمِنْ في الواجبِ[4] ، يعني : لا تُزادُ ، كما تُزادُ الباءُ في (بِحسبِكَ) ، و (كفى باللهِ) ، فلا تكونُ على هذا (ما) بمعنى (الذي) لأنَّ (مِنْ) يصيرُ داخلاً في كلامٍ موجَبٍ .

---

(1) العنكبوت/٤٢ ، و (ما) في الآية استفهامية أو بمعنى (الذي) ، وجوّز فيها العكبري أن تكون مصدرية أو نافية ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/١٠٣٣ .

(2) انظر : الكتاب ١/٤٧٣ .

(3) العرفان : ادراك الشيء بتفكّر وتدبّر لأثره فهو اخص من العلم ويضاده الانكار ، ويقال فلان يعرف اللهَ ورسولَه ، ولا يقال يعلم الله ، فهو يتعدّى الى مفعول واحد . انظر : الاشباه والنظائر ١٠١/٤ . وانظر : تاج العروس ١٩٢/٦ مادة : عرف .

(4) انظر : الكتاب ١٧/١ .

فإنْ قلتَ : فـ (مَنْ) على تأويله أيضاً غيرُ داخلةٍ على الاستفهامِ ، ألا ترى : أنَّ الاستفهامَ إنَّما يكون[1] بـ (ما) وهي تقومُ مقامَ الأسماءِ المُستفهَمِ عنها .

قيلَ : هذا يحسُنُ وإنْ كانَ الاستفهامُ في غيرِ (ما) وكانَتْ هي النائبةُ عن الاسمِ المتعلِّقِ بالفعلِ المُستفهَمِ عنه [لتعلُّقِ ذلكَ كلِّه بالفعلِ المُستفهَمِ عنه][2] فقد يحسُنُ لدخولِ معنى الاستفهامِ في الكلامِ دخولُ (مِنْ) ما لا يحسُنُ إذا لم يدخُلِ الاستفهامُ .

فأمَّا قولُهُ تعالى : (فَلا تَعْلَمُ نَفْسٌ ما أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ[3] ، فيجوزُ عندي أنْ تكونَ (ما) فيها على وجهينِ ، بمعنى الاستفهامِ ، وبمعنى (الذي) ، وليسَ دخولُ (مِنْ) في هذه على حدِّ دخولِها في الآيةِ التي قبلَها ، إذا حملتَها على معنى (الذي)، فمَنْ قرأَ : (أخْفِي لَهُم) وقدَّرَ (ما) استفهاماً كانَ (ما)[4] نصباً بـ (أُخْفِي) ، ومَنْ قرأَ : (أُخْفِيَ لهم) على هذا التقديرِ كانَ مبتدأً .

---

(١) في ش (انما هو) وهو تحريف وما أثبتناه من ج .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) السجدة/١٧ . قرأ حمزة وحده : أخْفِي ، ساكنةَ الياءِ ، وقرأ الباقونَ : أخْفِيَ بفتح الياء ، انظر : كتاب السبعة في القراءات ص٥١٦ والبحر المحيط ٧/٢٠٢-٢٠٣ .

(٤) تكون (ما) استفهاماً وموضعها رفع بالابتداء على قراءة من قرأ : أخْفِيَ بفتح الياء على أن الفعل ماضٍ مبنيٌّ للمجهول ، و (ما) في موضع نصبٍ على قراءة من قرأ : أخْفِي بسكون الياء ، على أن الفعل مضارع مبنيٌّ للمعلوم ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ١٠٤٩/٢ .

وزعمَ الفراءُ[1] : أنَّ ارتفاعَهُ على هذه القراءةِ على هـــذا الحدِّ بـ (أخفِيَ) ، وذلكَ يفسُدُ عندَنا ، كما فسَدَ أنْ يكونَ (زيدٌ) في قولِنا : زيدٌ ضُرِبَ ، مرتفعاً بضُرِبَ من الجهاتِ التي ذكرَها أبو العباس في أماليهِ وكتبِهِ[2] .

وسألتُ أبا بكرٍ عن قولِهِ : (قُلْ إِنَّما الآياتُ عِندَ اللهِ وَما يُشعِرُكُمْ)[3] .

فقالَ : (ما) فيها استفهامٌ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ نفياً ، لأنَّ الفعلَ يَبقى بلا فاعلٍ .

فإنْ قالَ قائلٌ : ما تنكرُ أنْ تكونَ (ما) نافيـــةً ، وفاعـلُ (يُشعِرُكُمْ) اسمُ اللهِ عزَّ وجلَّ ، لأنَّ ذكرَهُ قـــد تقدَّمَ ، كأنَّهُ قالَ : وما يُشعِرُكُمُ اللهُ ؟

فهذا التأويلُ غيرُ سائغٍ ، لأنَّ المعنى على خلافه . ألا تـرى أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد أعلَمَنا أنَّهُ إذا جاءَتِ الآيةُ التي يَقترِحونَها لـم يؤمِنوا مـعَ مجيئِها ، فقـالَ تعالى : (وَلَو أنَّـنـا نَزَّلنا إِلَيْهِمُ المَلائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ المَوْتى وَحَشَرْنا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيءٍ

---

(1) قال الفراء : واذا قلت : (أخفي لهم) وجعلت (ما) في مذهب (أي) كانت (ما) رفعاً بما لم تسمَّ فاعله ، ومن قرأ : (أخفي لهم) بإرسال الياء وجعل (ما) في مذهب (أيّ) كانت نصباً في (أخفي) . انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٣٢ .

(2) انظر : المقتضب ٤/١٢٨ .

(3) الانعام/١٠٩ . انظر : مشكل اعراب القرآن ١/٢٦٥ ، والبحر المحيط ٤/٢٠١-٢٠٢ .

قَبُلاً ما كانُوا لِيُؤْمِنوا إلاَّ أنْ شاءَ اللهُ)[1] . فَلا مساغَ لحَمْلِ (ما) على نفيِ الإعلامِ لنا ، وقد أعلَمَنا بما تلونا أنَّ الآيةَ إذا جاءَتْ لا يُؤمنونَ .

وسألتُه[2] عن قولِ سيبويه في حدِّ الابتداءِ[3] : ما أغفلَهُ عَنْكَ شيئاً ، أي : دَعِ الشَّكَّ .

فقالَ : لم يُفَسِّرْهُ أبو العباس ، ويَجوزُ أنْ تكونَ (ما) استفهاماً ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ نفياً ، لأنَّ الفعلَ يَبقى[4] بلا فاعلٍ ، قالَ : والوجهُ أنْ يكونَ : ما أغفلَهُ تعجُّباً ، وينتصبُ ٢١ ب / (شيئاً) بكلامٍ آخرَ . كأنَّ رجلاً قدَّرَ أنَّ رجلاً معنيٌّ بأمرٍ، فقيلَ لَهُ : ما أغفلَهُ عنكَ ، أي ، هو غيرُ معنيٍّ ، وينتصبُ (شيئاً) بـ (دَعْ) ونحوِهِ من الفعلِ ، كأنَّهُ قالَ : دَعْ شيئاً هو غيرُ معنيٍّ بهِ [ودَعِ الشَّكَّ في أنَّهُ غيرُ معنيٍّ بِهِ][5] . قالَ : ويَدلُّكَ على أنَّ نصبَ (شيئاً) على كلامٍ آخرَ أنَّهُ ذكرَهُ مع ما هو من كلامَينِ كقوله : حينئذٍ الآنَ ، وفسَّرهُ بقولِهِ : حينئذٍ واسمَعِ الآنَ ، وإمَّا لا[6] .

ومِنَ المواضعِ التي تكونُ (ما) فيهِ اسماً الجزاءُ ، وذلكَ نحو قولِه تعالى : (ما يَفْتَحِ اللهُ للنَّاسِ مِنْ رَحمةٍ فَلا مُمْسِكَ لَها[7]) ونحو : ما تَضرِبْ أضرِبْ ، وما تأكلْ آكلْ ، [فتقديرُ

---

(١) الأنعام/١١١ .

(٢) يعني به : أبا بكر بن السراج ، وقد راجعت كتابه الأصول فلم أجد قوله فيه .

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٧٩ .

(٤) في ش (منها) بدل (يبقى) وهو تحريف .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) انظر : الكتاب ١/٢٧٩ .

(٧) فاطر/٢ ، قال العكبري : في التبيان في اعراب القرآن (ما) شرطية في موضع نصب بيفتح . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٧٢ .

هذا : إنْ تأكلْ خبزاً أو لحماً أو غيرَ ذلكَ مماً يُؤكَلُ آكلْ][1]

إلاً أنَّ (ما) قامَتْ مقامَ هذه الأشياء فأغنَتْ عن تَعدادِها ، كما قامَتْ في الاستفهامِ في نحوِ : ما عندكَ ، مقامَ[2] جميعِ الأسماءِ التي يُستَفهَمُ عنها ، فأَلزَمتَ المسؤولَ بها الجوابَ عن السؤالِ ، فحكمُها في الجزاءِ في حصرِها للأسماءِ ووقوعِها عليها كحكمِها في الاستفهام .

فأمّا موضعُها[3] من الاعرابِ فعلى حسبِ العاملِ فيه ، كما أنّها في الاستفهامِ كذلكَ ، فإنْ كانَ الشرطُ فعلاً غيرَ متعدٍّ كانَ الموضعُ رفعاً بالابتداءِ نحو : ما تَقُمْ أقُمْ ، وما تَقُمْ أضربْ ، كما أنّها في الاستفهامِ كذلكَ ، فإنْ كانَ فعلاً متعدّياً كانَ منصوبَ الموضعِ بهِ ، وإنْ دخلَ عليه حرفُ جرٍّ أو أُضيفَ إليهِ اسمٌ كانَ مجرورَ الموضعِ بهِ كما أنّها في الاستفهامِ كذلكَ .

فأمّا انجزامُ الفعلِ بعدَها وبعدَ سائرِ الأسماءِ في الجزاءِ فينبغي على قياسِ ما عليه أحكامُ الأسماءِ والأفعالِ في سائرِ هذا الموضعِ ، أنْ يكونَ بـ (إنْ) ولا يكونَ بالاسمِ ، لأنّا لم نَجِدْ اسماً [عاملاً في فعلٍ ، وإنّما الأفعالُ تَعمَلُ في الأسماءِ . فهذهِ المواضعُ الأربعةُ التي ذكرنا استُعمِلَتْ (ما) فيها اسماً][4] .

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(2) (مقام) ساقط من ج

(3) نقل ابن يعيش هذا النص من قوله : (فأما موضعها من الاعراب) الى قوله : (وانما الافعال تعمل في الاسماء) انظر : شرح المفصل ٤/٥ .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأمّا كون هذه الكلمة حرفاً ففي أربعة مواضع

منها : أنْ تكونَ معَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ كمـــا أنَّ (أنْ) الناصبةَ للفعلِ كذلكَ .

وذكرَ أبو العباس[1] أنَّ سيبويهَ ، والأخفشَ ، إختلَفا فـــي (ما) إذا كانَتْ والفعلَ مصدراً .

فسيبويه[2] كانَ يقـولُ في[3] : أعجَبَني ما صنعتَ ، إنَّـــهُ بمنزلة[4] : أعجبَني أنْ قمتَ ، قالَ[5] : فعلى هـــذا يلزمُـــهُ : أعجَبَني ما ضربتَ زيداً ، كما تقولُ : أعجَبَني أنْ ضربتَ زيداً ، وكانَ يقولُهُ .

والأخفشُ يقـولُ : أعجَبَني ما صنعتَ ، أي : ما صنعتَهُ[6] ، كما تقولُ : أعجَبَني الذي صنعتَهُ ، فلا يُجيزُ : أعجَبَني ما قمتَ ، لأنَّهُ لا يَتعدَّى ، وقـــد خَلَّطَ فأجازَ مثلَهُ ، والقياسُ والصوابُ قولُ سيبويه .

---

(١) لم أعثر على قول الأخفش في كتابه (معاني القرآن) ، وهذا القول موجود في المقتضب انظر : المقتضب ٣/٢٠٠ .

(٢) في المقتضب : (فانّ سيبويه) .

(٣) في المقتضب : (اذا قلت) بدل (في) .

(٤) في المقتضب : (فهو بمنزلة قولك) بدل (انه بمنزلة) .

(٥) القائل هو أبو العباس المبرد .

(٦) هنا زيادة مقحمة في ج. لم نثبتها ، لأن هذا الكلام لأبي العباس في المقتضب ولا توجد فيه هذه الزيادة ، وهي [الكوفيون فـي هذه المسألة يقولون بمثل قول سيبويه] .

انتهى كلامُ أبي العباس .

والذي يدلُّ من كلامِهِ في الكتابِ ما حكاهُ أبو العباس من مذهبِهِ في أنَّ (ما) هذه حرفٌ عندَهُ ، قولُهُ في (أنْ)[1] وتقولُ : ائتني بعدَ ما تقولُ ذاكَ القولَ[2] ، كأنّكَ قلتَ : [ائتني بعد قولِكَ ذاكَ القولَ ، كما أنّكَ إذا قلتَ][3] بعدَ أنْ تقولَ فإنّما تُريدُ ذاكَ . فاستدلَّ على أنَّ (ما) هذه غيرُ كافّةٍ بقولِهم : ائتني مِنْ بعدِ ما تقولُ ذاكَ . فقالَ : لو كانَتْ (بعدَ) معَ (ما) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ لم يقُلْ : ائتني مِنْ بعدِ ما تقولُ ذاكَ القولَ ، ولكانَتِ الدالُّ على حالةٍ واحدةٍ[4] .

والقولُ عندي فيها : أنّها معَ ما بعدَها من الفعلِ بتأويلِ المصدرِ ، وأنّهُ حرفٌ ليسَ باسمٍ ، لأنّي وجدتُ صلتَهُ في مواضع لا يجوزُ أنْ يعودَ منها إليهِ شيءٌ ، فمن ذلكَ قولُهُ تعالى : (ومِمّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُونَ)[5] .

والدليلُ على أنّها حرفٌ : أنّها لا تخلو من أنْ تكونَ حرفاً أو اسماً ، فإنْ كانَ اسماً وجبَ أنْ يعودَ إليهِ من صلتِهِ ذكرٌ ،

---

(1) انظر : الكتاب ١/٤٧٦ـ٤٧٧ .
(2) (القول) ساقط من الكتاب .
(3) زيادة من ج أثبتناها لأنها توافق الكتاب .
(4) انظر : الكتاب ١/٤٧٦ .
(5) البقرة/٣ . (ما) بمعنى (الذي) ورزقناهم يتعدى الى مفعولين وحذف المفعول الثاني وهو العائد على (ما) تقديره : رزقناهموه ، أو رزقناهم اياه وأجاز أبو البقاء العكبري أن تكون (ما) نكرة موصوفة بمعنى : شيء ، ولم يجز أن تكون مصدرية . انظر : التبيان في اعراب القرآن ١/١٨ .

كما يَعودُ من سائرِ الصلاتِ إذا كانَتْ موصولاتُها أسماءً ذكـــرٌ إليها ، ولا يخلو الذكرُ العائدُ من الصلةِ أنْ يكونَ أحدَ ما في الصلة من الأسماءِ الملفوظِ بها ، أو تكونَ هاءً مقدَّراً حذفُها منها ، فلا يجوز أنْ يكونَ شيءٌ[1] من الأسماءِ الظاهرةِ في الصلةِ عائداً إليه ، وامتناعُهُ من الجوازِ بيِّنٌ ، ولا يجوزُ أيضاً أنْ يرجعَ إليه هاءٌ محذوفةٌ من الصلةِ ، على أنْ يكونَ التقديرُ : ومِمَّا رَزَقْناهُمُوه ، مثلَ : ومَنِ الذي رَزَقْناهُمُوه ، لأنَّكَ إنْ قدَّرتَهُ هذا التقديرَ عدَّيتَ (رَزَقْتُ) الى مفعولينِ ، إنَّما يتعدَّى الى مفعولٍ واحدٍ ، مثلُ : أكَلْتُ ، وشَرِبْتُ . ولو عدَّيتَهُ الى ثانٍ لنقلتَ الفعلَ بالهمـــزِ كمـــا يُنقَلُ سائرُ ما يتعدَّى الى مفعولٍ ، إذا أردتَ تعديتَـــهُ الى مفعولينِ ، فمن حيثُ لَم يَجُزْ أنْ يتعدَّى (رزقتُ) الى مفعولين لم يَجُزْ تقديرُ هذا الضميرِ [فلمَّا لم يَجُزْ تقديرُ هذا الضميرِ][2] لم يَعُدْ الى (ما) شيءٌ ، وإذا لم يَعُدْ إليه شيءٌ لـــم يكنْ اسماً ، وإذا ثبتَ أنَّهُ ليسَ باسمٍ ثبتَ أنَّهُ حرفٌ ، وإذا كانَ حرفاً لـــم يَحتَجْ الى العائدِ كما لا يحتاجُ ٢٢ أ / إليـــهِ (أنْ) ، فتقديـــرُ (ومِمَّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُونَ) : [ومن رزقِهم ينفقون][3] وهـــذا أحدُ الدلائلِ البيِّنةِ أنَّ (ما) هذهِ حرفٌ ليسَ باسمٍ .

ومثلُ هذهِ الآيةِ التي ذكرناها في الدلالةِ على أنَّ هذهِ الكلمةَ حرفٌ قولُهُ : (بِما كانُوا يَكذِبُونَ)[4] لأنَّهُ أيضـــاً لا يجوزُ أنْ يعودَ منهُ الى (ما) عائدٌ وهو حرفٌ كـ (أنْ) الناصبةِ للفعلِ

---

(١) في ج (شيئاً) وهو خطأ لانه اسم (يكون) وكان الناقصـة كما هو معلوم ترفع الاول وتنصب الثاني .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) البقرة/ ١٠ .

وكـ (أنَّ) الشديدةِ المفتوحةِ ، وهما جميعاً معَ ما بعدَهما بمنزلـةِ المصدرِ ، لا يرجعُ من صلتِهما إليهما شيءٌ فكذلكَ (ما) هذهِ .

فإنْ قلتَ : فقد يجوزُ أنْ تُقدِّرَ منها عائداً إليها في مثـل قولِكَ[1] : بلغَني ما صنعتَ ، وأعجبَني ما استخرجتَ ، فتقدِّرَ الهاءَ في استخرجتَهُ ، وصنعتَهُ .

فالدليلُ على أنَّكَ إذا أردتَ بـ (ما) في هـذا الموضعِ الذي هي فيهِ معَ ما بعدَها بمنزلةِ المصدرِ ، لا يجوزُ أنْ تقدِّرَ في صلتهِ عائداً إليهِ ، تعرِّي[2] صلتهِ ـ حيثُ ذكرنا ـ من العائدِ إليهِ ، ولو كانَ اسماً موصولاً كـ (الذي) وما أشبهَهُ لمـا جـازَ أنْ تُعرَّى الصلةُ في موضعٍ من المواضعِ مـن العائدِ ، ألا ترى : أنَّ (ما) التي بمعنى (الذي) و (مَن) و (الذي) لا تُعرَّى صلاتُهنَّ في كُـلِّ موضعٍ مما يرجعُ منهنَّ إليهنَّ ، إلاَّ ما جاءَ من قولِهم : أنـا الذي فعلتُ ، وأنتَ الذي فعلتَ[3] ، وهذا شيءٌ يختصُّ كلامَ المخاطبينَ ولم يَجِئْ في غيرِهِ .

قالَ أبو عثمان : ولولا أنَّـهُ مسموعٌ من العـربِ لردَدْناهُ [لفسادِهِ][4] ولم تَخْلُ صلةُ (ما) التي بمعنى المصدرِ من العائدِ في موضعِ المخاطبةِ ، فيجوزُ لقائلٍ أنْ يقولَ : إنَّهُ كـ (الذي) ، لكنْ خلَتْ صلتُها من العائدِ ، والفعلُ لغيرِ المخاطبِ والضميرُ لغيرِه .

---

(١) في ش (ذلك) بدل (قولك) وأثبتنا ما في ج لأنـه يناسب سياق العبارة .

(٢) في ج (تعدى) وهو تحريف . و (تعرّى) خبـر لقولـه (فالدليل) .

(٣) انظر : المقتضب ٤/١٣١ـ١٣٢ ، وتقدم هذا المثال في المسألة الرابعة عشرة .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

أيضاً ، وذلكَ في قولِه : (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)[1] وفي قولِه : (بِما كانُوا يَكْذِبُونَ)[2] فقد ثَبتَ بِما قُلنا أنَّ (ما) هذه حرفٌ لا يعودُ من صلتِها إليها شيءٌ .

فإذا احتمَلتِ الجملةُ العائدَ منها إليه نحو : ما صَنَعتَ يُعجِبُني ، كانَ اسماً إذا قَدَّرتَ فيها العائدَ ، وإذا لم تُقدِّرِ العائدَ ولم تَنوِهِ كانَ حرفاً ، فعلى هذا فأَجْرِهِ .

ومِمَّا جاءَ فيه (ما) بمعنى المصدرِ قولُهم : مررتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ[3] . الدليلُ على أنَّهُ بمعنى المصدرِ أنَّهُ لا يخلو من أَنْ يكونَ موصولاً ، أو بمعنى المصدرِ ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ موصولاً بمعنى (الذي) ، لأنَّهُ لو كانَ كذلكَ لكانَ معرفةً ، و (رجلٌ) نكرةٌ ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ وصفاً لَهُ ، فإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ موصولاً[4] كـ (الذي) في الوصلِ كانَ مصدراً ، وتأويلُهُ : مررتُ برجلٍ مشيئتُكَ من رجلٍ .

فإنْ قلتَ : إنَّها إذا قدَّرتَ مصدراً كانَتْ معرفةً أيضاً .

فقد علِمنا ذلكَ ، إلاَّ أنَّا وجَدْنا المصادرَ في هذا الباب تُوصفُ بها النكراتُ وإنْ كانَتْ على لفظِ المَعارفِ ، لما تُقدِّرُ فيه من الانفصالِ كقولِهم : مررتُ برجلٍ حسبُكَ من رجلٍ[5] ، و :

---

(1) البقرة / ٣ .
(2) البقرة / ١٠ .
(3) انظر : الكتاب ١/ ٢١٠ .
(4) (له ، فاذا لم يجز ان يكون موصولا) ساقطة من ج .
(5) انظر : الكتاب ١/ ٢١٠ .

٣٤ـ بمُنجردٍ قيدِ الأوابدِ .. ..:........(١)

وناقة" عُبرُ الهَواجر(٢) ، ونحو ذلكَ ، وكذلكَ تُقدَّرُ الانفصالَ في قولِهم : مررتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ .

ومنه أيضاً قولُهم : أتاني القومُ ما عَدا زيداً . فـ (ما) ها هنا مع َ (عَدا) بمنزلةِ المصدرِ ، وهو في موضعِ نصبٍ بالاستثناء تقديرُهُ : أتاني القومُ جاوزتُهم زيداً ، لأنَّ (عَدا) أصلُهُ المجاوزةُ ، منهُ قولُهُ : (لا تَعْدُوا في السَّبتِ)(٣) أي : لا تُجاوزوا فيه العدلَ . فـ (العَدا) في الصَّيدِ أيضاً : مجاوزةُ الرميةِ الأولى الى الثانيةِ فصاعداً ، فأمَّا الضميرُ في (عَدا) فللقومِ ولا يكونُ لـ (ما) ، لأنَّكَ لو جَعلتَه لها لما كانَ متعلِّقاً بالمستثنى منهُ .

فإنْ قلتَ : فكيفَ لم يكنْ الضميرُ في (عَدا) جمعاً .

فإنَّهُ لم يُجمَعْ كما لم يُجمَعْ في قولِهم : أتاني القومُ لا يكونُ زيداً ، وأتوني لا يكونُ عمراً .

وتكونُ (ما) هذه التي ذكرنا أنَّها معَ الفعلِ بمعنى المصدرِ في موضعِ الظرفِ الزَّمانيِّ ، وذلكَ نحو قولِكَ : أجلسُ ما جلستَ ، وأقيمُ ما أقمتَ ، ولا أكلِّمُكَ ما اختلفَ الليلُ والنهارُ" ، ونحو

---

(١) وهو جزء من بيت لامرىء القيس والبيت هو :
بمنجرد قيد الأوابد لاحه
طراد الهوادي كلّ شأو مغرّب
انظر : شرح ديوان امرىء القيس /٤٤ . والكتاب ٢١١/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢١١/١ قال فيه : ومنه ايضا مررت على ناقة عبر الهواجر . وناقة عبر أسفار ، أي قويّة على السفر .
انظر : اللسان مادة : عبر .

(٣) النساء / ١٥٤ .

قوله تعالى : (وكنتُ عليهم شهيداً ما دُمتُ فيهم)[1] وحقيقتُه أنّهُ مع الفعلِ بمعنى المصدرِ كما ذكرنا ، والظرف على الحقيقة هو الاسمُ المحذوفُ الذي أقيمَ هذا المصدرُ مقامَهُ ، كأنَّهُ إذا قالَ : أجلسُ ما جلستَ ، فقد قالَ : أجلسُ جلوسَكَ ، أي : أجلسُ وقتَ جلوسِك ، فحذفَ الوقتَ أو الزمنَ أو ما أشبهَهُ من أسماءِ الزمانِ وأقامَ [المصدرَ مقامَهُ كما أقيمَ][2] ٢٢ ب / المصدرُ مقامَ الظرفِ الزمانيِّ في قولِهم : جئتُ مقدمَ الحاجِّ ، وخُفوقَ النّجمِ ، وخلافةَ فلانٍ[3] وما أشبهَ ذلكَ ممّا يُحذَفُ فيهِ اسمُ الزمانِ ويقامُ [المصدرُ][4] فيهِ مقامَهُ .

قالَ سيبويه : وسألتُهُ[5] عن قولِه : ما تدومُ لي أدومُ لكَ ، فقالَ : ليسَ في هذا جزاءٌ من قِبَلِ أنَّ الفعلَ صلةٌ لـ (ما) فصارَ بمنزلةِ (الذي) وهو بصلتِه كالمصدرِ ، ويقعُ على الحينِ كأنَّهُ قالَ : أدومُ لكَ[6] دوامَكَ لي ، فـ (ما) و (دمتَ) بمنزلةِ الدوامِ ، ويدلُّكَ على أنَّ الجزاءَ لا يكونُ هنا أنَّكَ لا تستطيعُ أنْ تستفهمَ بـ (ما تدومُ) على هذا الحدِّ ، ومثلُ ذلكَ : كلَّما تأتيني آتيكَ ، فالإتيانُ صلةٌ لـ (ما) ، كأنَّهُ قالَ : كلُّ إتيانِك آتيكَ ، وكلّما تأتيني ، يقعُ أيضاً على الحينِ ، كما كانَ : ما تأتيني يقعُ على الحينِ ، ولا يُستفهَمُ بـ (كلّما) [كما][7] لا يُستفهَمُ بـ (ما تدومُ) .

---

(١) المائدة / ١١٧ .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) انظر : الكتاب ١/١١٤ .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) يعني : الخليل ، انظر : الكتاب ١/٤٥٣ .
(٦) (ادوم لك) ساقطة من ج .
(٧) زيادة من ج توافق الكتاب ١/٤٥٣ .

أقولُ : إنَّ منعَ سيبويه [من][1] أنْ تكونَ هذهِ جزاءً أو استفهاماً ، يدلُّ على أنَّهُ عندَهُ حرفٌ ، وإذا كانَ حرفاً لم يَجُزْ أنْ يُستفهَمَ بهِ ، ولا يُجازى بهِ أيضاً ، لأنَّ (ما) في الاستفهامِ والجزاءِ اسمٌ كما قدَّمنا ، وكما لا يُستفهَمُ بـ (ما) هذهِ التي تكونُ معَ الفعلِ مصدراً ، وتُستعمَلُ ظرفاً وهو غيرُ مضافٍ إليهِ ، لكونهِ حرفاً ، كذلكَ لا يُستفهَمُ بهِ إذا أُضيفَ إليهِ (كلُّ) .
فإنْ قلتَ : كيفَ أُضيفَ إليه وهو حرفٌ ، فلأنَّهُ معَ الفعلِ بتأويلِ اسمٍ كقولِهم : هو أهلُ أنْ يفعلَ [ذاكَ][2] .

فأمَّا قولُ أبي العباس في كتابِ (الغلطِ)[3] من أنَّ سيبويه ذكرَ : أنَّ الاستفهامَ لا يكونُ بـ (كلَّما) ، وقولُهُ[4] : إنَّ الاستفهامَ بـ (كلَّما) جيِّدٌ كما أنَّهُ بـ (بعضَ ما) جيِّدٌ وذلك نحو : أنْ يقولَ القائلُ : أخذتُ بعضَهُ أو كلَّهُ ، فإذا لم يفهمْ بعضَ ما أخذَ ، أو كلَّ ما أخذَ ، قالَ : كلَّ ما أخذتَ ، وبعضَ ما أخذتَ ، فمغالطةٌ فيه ، وذلكَ واضحٌ لكَ غيرُ مُشكلٍ عليكَ ، إذا تأملتَ الفصلَ الذي أثبتناهُ لسيبويه قبلُ[5] ، وإنَّما أرادَ أنَّ (كلَّما) لا يُستفهَمُ بها إذا كانَ (كلُّ) مضافاً الى (ما) التي [تقعُ][6] معَ الفعلِ بمعنى المصدرِ .

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) هو (كتاب الرد) على سيبويه . انظر : انباه الرواة ٣/٢٥١ .
(٤) قال المبرد : والاستفهام بـ (كلما) جائز وذلك انّ كلا بمنزلة غيرها مما انضاف الى حروف الاستفهام ، الا ترى انّ الرجل يقول : اخذت بعضه او بعض ذلك ، فلا يدرى ما هو ، فيقول : بعض ما اخذت ، وكذلك لو قال : أخذت كلّ ذلك فلم يدر ما هو لقلت : كلما اخذت . انظر : الانتصار ص١٠٤ .
(٥) وهو منع سيبويه أن تكون (ما) استفهاما وجزاء .
(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يدلُ على ذلكَ أنَّهُ قالَ : ومثلُ ذلكَ (كلّما) أي مثلُ : ما تدومُ لي أدومُ لكَ ، في أنَّ الجزاءَ لا يجوزُ فيه ما لم يجُزْ في (ما تدومُ) ، ومَثّلَ بالمصدرِ فقالَ : كأنَّهُ قالَ : كلَّ إتيانكَ ، فإنَّما أرادَ بـ (كلّما) المضافَ (كُلُّ) فيه الى (ما) التي مع الفعلِ بتأويلِ المصدرِ كما قدَّمَ ذكرَهُ ، ولم يُرِدْ (كلّما) المضافَ الى (ما) التي للاستفهامِ ، فإنّما أرادَ (كلّما) التي قدَّمَ ذكرَها . فهذا مغالطةٌ من أبي العباس .

ومِنْ هذا قولُهُ تعالى : (كُلَّما أضاءَ لَهُمْ مَشَوا فيه)[1] و (كُلَّما أوْقَدُوا ناراً للحربِ أطْفَأَها اللهُ)[2] و : (كُلَّما خَبَتْ زِدْناهُمْ سَعيراً)[3] وحقيقتُهُ ما أعلمتُكَ مِنْ أنَّ (ما) مع الفعلِ [بمعنى][4] المصدرِ ، والظرفُ على الحقيقةِ الاسمُ المحذوفُ[5] ، وتقديرُهُ : كُلَّ وقتِ الإضاءةِ مَشَوْا .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ أنْ تكونَ (ما) في قولِهِ : (كلّما أضاءَ لهم مَشَوا فيهِ) شرطاً ، وقولُهُ : (مَشَوا فيهِ) الجوابَ ؟

فإنَّ ذلكَ لا يجوزُ لضعفهِ في المعنى ، ألا ترى : أنَّكَ إذا جعلتَهُ جزاءً صارَ المعنى : كلُّ شيءٍ أضاءَ لهم مِن برقٍ وغيرِهِ مَشَوا فيهِ ، وليسَ المعنى على ذلكَ ، إنَّما المعنى [على][6] : كلَّ

(1) البقرة / ٢٠ .
(2) المائدة / ٦٤ .
(3) الاسراء / ٩٧ .
(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(5) تقدم هذا القول وهو : والظرف على الحقيقة هو الاسم الخ .
(6) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وقتٍ أضاءَ لهم البرقُ ، وأضاءَ لهم الضوءُ مَشَوا ، فهذا فاسد"[1] في المعنى ، ويُمنَعُ منه انتصابُ (كلَّما) ، ولو كانَ جزاءً لكانَ مرتفعاً ، وكذلكَ القولُ في الآي الأُخَرِ التي تلَوْناها في أنَّ (كلَّما) فيهنَّ ظرفٌ ، لا يجوزُ أنْ يكونَ جزاءً . ولكنْ لو قلتَ : كلَّما يذهَبْ أذهبْ ، وكلَّما تأكُلْ [آكُلْ][2] جازَ أنْ تكونَ (ما) جزاءً والتقديرُ : إنْ يذهبْ انسانٌ ، أو حمارٌ ، أو عمروٌ أذهبُ ، وإنْ تأكلِ الخبزَ أو اللحمَ أو غيرَ ذلكَ آكلْ .

وقد زيدَتْ (إنْ) معَ (ما) هذهِ التي أقيمَتْ معَ صلتِها مقامَ الظرفِ [في الشعرِ][3] ، أنشدَ سيبويه :

٣٥ـ ورَجِّ الفتَى للحقِّ ما إنْ رأيتَهُ
على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ[4]

والقولُ في هذا : إنَّ (إنْ) هذه إنَّما زيدَتْ معَها لمشابهةِ (ما) النافيةِ ، ألا ترى : أنَّها مشابهةٌ [لها][5] في اللفظِ ، وفي أنَّهُ ليسَ باسمٍ ، فأدخَلَ (إنْ) كما يُدخِلُها معَ النافيةِ نحو قولِهِ :

٣٦ـ وما إنْ طبُّنا جُبنٌ . . . .[6]

(١) يعني : القول الذي يجعل (ما) شرطا .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) البيت غير منسوب في الكتاب ، انظر : الكتاب ٣٠٦/٢ والخصائص ١١٠/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٨ ، ورواية البيت في جميعها (للخير) بدل (للحق) وفي شرح المفصل (ما يزال) بدل (لا يزال) والبيت منسوب للمعلوط القريعي في شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٥/١ ـ ٨٦ .
(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٦) وهو جزء من صدر بيت لفروة بن مسيك والبيت هو :
وما إنْ طبَّنا جبنٌ ولكنْ
منايانا ودولةُ آخرينا

ونظيرُ إدخالِهِ (إنْ) هنا للمُشابَهةِ اللفظيةِ ، بيتٌ أنشدَهُ أبـو زيـد :

٣٧ـ يُرَجِّي المَرْءُ ما إنْ لا يَراهُ
ويَعرِضُ دونَ أبعدِهِ خُطُوبُ[1]

٢٣ أ / ونَظيرُهُ أيضاً قولُ الشاعرِ :

٣٨ـ لِما أنسَيتُ شكرَكَ فاصطنعْني
فكَيفَ ومِنْ عَطائِكَ جُلُّ مالي[2]

فأدخَلَ اللامَ على النافيةِ ، كما يُدخِلُها على الموصولةِ ، فهذِهِ كلُّها شَـواذٌّ .

فأمَّا قولُهُ عزَّ وجلَّ : (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ)[3] و (يَـا أبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ)[4] فيَحتمِلُ ـ عندي ـ (ما) وجهينِ : أنْ يَكونَ بمعنى (الذي) ، وأنْ يكونَ بمعنى المصدرِ .

= انظر الكتاب ١/٤٧٥ والمقتضب ١/٥١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٨١ ـ ٨٤ .

(١) البيت منسوب الى جابر بن رألان الطائي في نوادر أبي زيد/٦٠ وفيه (لا يلاقي) وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ١/٨٥ (وتعرض دونَ ادناه الخطوب) .

(٢) البيت للنابغة الذبياني ، انظر : ديوانه ص/١٣٩ ، وفيه : (لما اغفلت) وانظر الاصول ١/٥٢٠ ، وفيه : (لما اغفلت) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٩٥٦ ، وفيه (لما اغفلت) .

(٣) الحجر /٩٤ . قال العكبري (ما) مصدرية فلا محذوف اذا ، ويجوز ان تكون بمعنى (الذى) والعائد محذوف ، أي : بما تؤمر به ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/٧٨٧ .

(٤) الصافات /١٠٢ .

أمَّا مَنْ قالَ : أمرتُكَ بالخيرِ ، وأمرتُكَ بالقيامِ ، [فلا][1] يجوزُ على قولِهِ أنْ يكونَ بمنزلةِ (الذي) ، لأنَّهُ لا يكونُ في صلتِها ما يعودُ إليها ، وإذا خَلَتِ الصلةُ من العائدِ لم يَجُزْ أنْ يكونَ بمعنى (الذي) •

وإنَّما لم يَجُزْ أنْ يكونَ في الصلةِ عائدٌ ، لأنَّ (أمرتُ) يتعدَّى الى مفعولٍ واحدٍ ، ويتعدَّى الى آخرَ على هذا القولِ بحرفِ[2] جرٍّ ، فاذا بُني الفعلُ للمفعولِ بقيَ غيرَ متعدٍّ الى مفعولٍ ثانٍ حتَّى تَذكُرَ الباءَ فتُعدِّيَهُ بها إليه ، فاذا لم تَذكُرِ الباءَ لم يَجُزْ تعديتُهُ الى مفعولٍ ثانٍ ، وإذا لم يَجُزْ تعديتُهُ الى المفعولِ الثاني إلاَّ بحرفِ جرٍّ ، لم يَجُزْ أن تكونَ (ما) من قولِهِ : (بِما تُؤْمَرُ) بمعنى (الذي) •

ألا ترى : أنَّ مَنْ يقولُ : الذي ضربتُ عمروٌ ، فأرادَ : الذي ضربتُهُ[3] ، لم يَقُلْ : الذي مررتُ زيدٌ ، يريدُ (بهِ) فكذلكَ لا يجوزُ أنْ تُقدِّرَ (بهِ) في قولِهِ : (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ)[4] ، ولا يجوزُ أيضاً أنْ تُقدِّرَ الهاءَ محذوفةً منْ (تُؤْمَرُ) على قولِ مَنْ عدَّاه الى المفعولِ الثاني بالباءِ ، فقد ثبتَ من هذا أنَّ (ما) معَ صلتِها على قولِ مَنْ عدَّى (أمرتُ) الى المفعولِ الثاني بالباءِ ، بمعنى المصدرِ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ بمعنى (الذي) إذْ لا يعودُ من الصلةِ الى الموصولِ شيءٌ ، ولا يخلُو ما يعودُ إليهِ من الوجهينِ اللذَينِ ذكرنا ، وكلاهُما غيرُ جائزٍ •

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٢) في ش (وبحرف) اسقطنا الواو لانها زائدة ولا مبرر لها وهي ساقطة من ج •

(٣) (فاراد الذي ضربته) ساقطة من ج •

(٤) في ش (به) وهي زائدة فاسقطناها •

فأمَّا من قالَ : أمرتُكَ القيامَ و :

٣٦ـ أمرتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرتَ بِهِ . . . . [١]

فيجوزُ على قولِهِ أنْ تكونَ (ما) بمعنى (الذي) ولا تكون بمعنى المصدرِ ، لأنَّهُ قد يَصحُّ تقديرُ العائدِ منها الى (ما) وهو الهاءُ التي هي ضميرُ المفعولِ الثاني ، وتقديرُهُ : بما[٢] تُؤمَرُهُ كما تقولُ : احفَظْ ما أُعطيتَ ، وما تُعطى ، أي : أعطيتَهُ ، وتُعطاه ، وتُقدِّرُ اتِّصالَ المفعولِ الثاني بالصلة وحذفَهُ . فتأمَّلتُ بعدُ[٣] قولَ الفراءِ [فيه][٤] فوجدتُهُ كما ذهبنا إليهِ .

ومن المواضعِ التي استُعمِلَتْ (ما) فيها حرفاً[٥] النفيُ ، وذلكَ إذا أُدخِلَ على اسمٍ مبتدأٍ مثلُ : ما زيدٌ منطلقٌ و[٦] (ما هذا بَشَراً)[٧] فللعربِ فيها مذهبانِ :

فأهلُ الحجازِ يَنصِبونَ الخبرَ تشبيهاً بـ (ليسَ) . وبنو تميمٍ يرفعونَ فيتركونَ الاسمَ مرتفعاً بالابتداءِ ، كما كانَ قبلُ . فمَن

---

(١) وهو صدر من بيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وهو في ديوانه ص/٣٥ وتمامه
فقد تركتك ذا مال وذا نشب
انظر : الكتاب ١/١٧ · والمقتضب ٢/٣٦ و ٨٦ ، والاصول ١/٢١٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٢٧ ـ ٧٢٨ ، والخزانة ١/١٦٤ ـ ١٦٦ ·

(٢) الباء في (بما) ساقطة من ج ·

(٣) في ش (قصد) واثبتنا ما في ج لانه أوفق من حيث المعنى ·

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق · انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٩٣ ·

(٥) في ش (من قال) بدل (حرفا) واثبتنا ما في ج لانه اصح ·

(٦) الواو ساقطة من ج ·

(٧) يوسف /٣٠ ·

نَصبَ الخبرَ تشبيهاً بـ (ليسَ) أدخلَ الباءَ عليهِ لتحقيقَ النفيِ فقالَ : ما زيدٌ بذاهبٍ ، ومَنْ رفعَ الخبرَ لم يُجِزْ دخولَ الباءِ [فيهِ ، لأنَّهُ مرتفعٌ بأنَّهُ خبرُ المبتدأِ ، كما أنَّ (منطلقٌ) في : إنَّ زيداً منطلقٌ ، يرتفعُ بذلكَ ، فلمَّا لم يطَّرِدْ دخولُ الباءِ][1] في خبرِ المبتدأِ كذلكَ لم يطَّرِدْ دخولُهُ في خبرِ المبتدأِ الواقعِ بعدَ (ما) في لغةِ بني تميمٍ ، وتقديمُ الخبرِ على[2] قولِهِم جائزٌ ، من حيثُ جازَ تقديمُ خبرِ المبتدأِ ، وكما جازَ تقديمُ الخبرِ ، كذلكَ يجوزُ تقديمُ ما اتَّصلَ بهِ على المبتدأِ ، فيجوزُ ، ما منطلقٌ زيدٌ ، وما زيداً عمروٌ ضاربٌ ، لأنَّ (ضارباً) الذي هو عاملٌ في زيدٍ يجوزُ وقوعُهُ موقعَ زيدٍ وكلُّ موضعٍ جازَ وقوعُ العاملِ فيهِ فوقوعُ معمولِهِ[3] فيهِ أيضاً جائزٌ ، فاذا لم يَجُزْ وقوعُ العاملِ لم يَجُزْ وقوعُ المعمولِ فيهِ .

ولو[4] أدخلتَ الباءَ في هذهِ المسألةِ لم يَجُزْ ، لأنَّ الباءَ مع الخبرِ في موضعِ نصبٍ ، فكما لا يجوزُ أنْ تقدِّمَ الخبرَ منصوباً على المُخبرِ عنهُ في (ما) فتقولَ : ما قائماً زيدٌ ، كذلكَ لا يجوزُ أنْ تُقدِّمَ الخبرَ إذا دخلَهُ الباءُ ، إذْ كانتِ الباءُ إنَّما تدخُلُ الخبرَ في لغةِ من يَنصبُهُ[5] دونَ مَنْ يرفعُهُ ، وإذا لم يَجُزْ تقديمُ الخبرِ وفيهِ الباءُ على المخبَرِ عنهُ ، كذلكَ لا يجوزُ تقديمُ ما عَمِلَ فيهِ الخبرُ إذا كانَ فيهِ الباءُ على المُخبَرِ عنهُ ،

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) في ش (في قولهم) واثبتنا ما في ج لانه اقوى في المعنى .
(٣) الهاء في (معموله) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) في ج (واذا) بدل (ولو) .
(٥) في ج (نصبه) واثبتنا (ينصبه) في ش لانه موافق لقوله الآتي (دون من يرفعه) .

لما قلنا [من][1] أنَّ المعمولَ لا يجوزُ أنْ يقعَ حيثُ لا يقعُ العاملُ فيه ، فقولُكَ : ما زيداً عمروٌ بضاربٍ لا يجوزُ من حيثُ لم يَجُزْ : ما بضاربٍ عمروٌ ، كما لم يَجُزْ : ما ضارباً عمروٌ . فعلى هذا عِبرةُ[2] هذا البابِ عندَنا .

فأمَّا قولُكَ : [ما زيدٌ عمراً ضارباً فجيّدٌ ، فكذلكَ][3] ما زيدٌ عمراً بضاربٍ ، لأنَّ (عمراً) وقَعَ حيثُ ٢٣ ب / يجوزُ للعاملِ فيهِ وقوعُهُ . وحُكِيَ أنَّ قوماً يُجيزونَ : ما زيداً عمروٌ بضاربٍ[4] ، ويقولونَ : إنَّ الباءَ لغوٌ ، وهذا عندي فاسدٌ لما تَقدَّمَ ، فأمَّا قولُ الفرزدقِ :

٤٠ـ فأصبَحوا قَدْ أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ
إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[5]

فوضعَهُ سيبويه على أنَّهُ نَصَبَ الخبرَ مُقدَّماً ، كما يَنصِبُهُ مؤخَّراً ، وأنكرَ ذلكَ أبو العباسِ[6] ، وذَهبَ الى أنَّهُ منتصبٌ على الحالِ ، مثلُ : فيها قائماً رجلٌ[7] ، وقدَّرَ خبراً مُضمَراً قبلَ :

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) هذه الكلمة غير واضحة في ش و ج ، وفي كليهما شكلها (عده) واظنّ انها (عبرة) .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) لم اجد في كتب النحو جواز مثل هذا ، ولم يحك ابو علي جواز هذا المثال في الشيرازيات /٥٦٥ .
(٥) البيت للفرزدق ، انظر : ديوانه ١/١٨٥ ، والكتاب ١/٢٩ ، والمقتضب ٤/١٩١ .
(٦) قال أبو العباس المبرد : فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين وذهب الى انه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش ، وغلط بيّن . انظر : المقتضب ٤/١٩١ ـ ١٩٢ .
(٧) في ج (زيد) بدل (رجل) وهو يخالف المقتضب .

(مِثلَهم) هو : في الدُّنيا ، أو في الوجودِ ، أو ما أشبهَهُ ، وقدَّرَ انتصابَ (مِثلَهم) على[1] هذا المضمَرِ ، لأنَّ (مِثلَهم) وإنْ كانَ في لفظِ المعرفةِ ، فهو في التقديرِ نكرةٌ ، لأنَّ الموصوفَ بِهِ لا يَختصُّ إذا وُصِفَ بِهِ ، كما يَختصُّ بسائرِ الأوصافِ .

وانتصابُ (مِثلَهم) على هذا التقديرِ لو قالَ قائلٌ فيهِ : إنَّهُ بعيدٌ ، لأنَّ العاملَ فيهِ معنًى ، والمعاني لا تعمَلُ مضمَرةً إذْ لا تعمَلُ مظهَرةً ، إذا تقدَّمَها ما تعمَلُ فيهِ ، مثلُ : قائماً فيها رجلٌ ، لكانَ قولاً .

وكانَ أبو بكرٍ يَذهبُ في هذا الى : أنَّ القائلَ لَهُ لمَّا استعارَ لغةَ غيرِهِ لم يَدرِ كيفَ استعمالُهم لَها ، فقدَّرَ أنَّهم يُجرونَها مَجرى (ليسَ) في جميعِ أحوالِها ، فغلطَ ، وهذا قولٌ قريبٌ ، وكيفَ كانَ الأمرُ فهو نادرٌ قليلٌ .

ولقد استُعمِلَتْ هذه الكلمةُ ـ وهي حرفٌ ـ كافّةً ، ومعنى الكافّةِ ، أنْ تكُفَّ ما تدخلُ عليه عمّا كانَ يُحدِثُ قبلَ دخولِها فيهِ من عَمَلٍ[2] ، وقد دخلَتْ كافّةً على الكَلِمِ الثلاثِ : الحرفِ ، والاسمِ ، والفعلِ .

فأمّا دخولُها على الحرفِ للكفِّ ، فعلى ضربينِ :

أحدُهما أنْ[3] تدخُلَ عليهِ فتمنعَهُ العملَ الذي كانَ لَهُ قبلَ دخولِها ، [و][4] تدخُلُ على ما كانَ تدخُلُ عليهِ قبلَ الكفِّ

---

(1) في ج (عن) بدل (على) .

(2) في ج (عامل) بدل (عمل) .

(3) من (وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث) الى (أن تدخل عليه) ساقط من ج .

(4) زيادة يقتضيها السياق أثبتناها من شرح المفصل ١٣١/٨ ، وفي ج بدل الواو (ثم) .

غيرَ عاملٍ فيه نحو : (إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ)[1] و (إنّما أنتَ مُنذِرُ مَنْ يَخشاها)[2] ، وكأنّما زيدٌ أسدٌ[3] و :

٤١ـ . . . . لعلّما أنتَ حالمُ[4]

ولَيْتَما زيدٌ منطلقٌ .

ب) والآخرُ : أنْ تدخلَ على الحرفِ فتكفّهُ عن عمله ، وتدخلُ على ما لم تكنْ[5] تدخلُ عليه قبلَ الكفِّ عن عمله[6] ، وذلكَ نحو : (إنّما يَخشى اللهَ من عبادِه العُلَماءُ)[7] و (إنّما نُمْلي لَهُمْ لِيَزدادُوا إثْماً)[8] و (كأنّما يُساقونَ الى المَوتِ)[9] ، ومنهُ (رُبَما يَودُّ الّذينَ كفروا)[10] وقولُهُ :

٤٢ـ وإنّا لَمِمّا نَضرِبُ الكبشَ ضَرْبةً . . . .[11]

---

(١) النسـاء/١٧١ .

(٢) النازعات/٤٥ .

(٣) في ش (وكأنما زيد اشتد بالموت) وأظن أنه تحريف والصحيح ما أثبتناه نقلا من شرح المفصل ٨/١٣١ . وهذا المثال ساقط من ج .

(٤) وهو جزء من بيت لسويد بن كراع العكلي والبيت هو :
تَحلّلْ وعالجْ ذاتَ نفسِكَ وانظرَنْ
أبا جُعلٍ لعلّما أنتَ حالمُ
انظر : الكتاب ١/٢٨٣ . والأصول ١/٢٨٢ . وشرح المفصل ٨/٥٤ .

(٥) تكن) ساقط من ج .

(٦) (عن عمله) ساقط من ج .

(٧) فاطـر/٢٨ .

(٨) آل عمران/١٧٨ .

(٩) الانفـال/٦ .

(١٠) الحجـر/٢ .

(١١) هذا صدر من بيت لأبي حيّة النميري ، انظر : شعر أبي حيّة النميري ص/١٧٤ وعجزه :
على رأسِهِ تُلقي اللسانَ من الفمِ =

والدليلُ على (ما) في قولِه : (رُبَما يَوَدُّ الَّذينَ كفَرُوا) لا يجوزُ أنْ تكونَ لغواً ، ولا التي معَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ ، أنَّها لو كانَتْ زائدةً ، لوجَبَ أنْ يُضمَرَ بعدَ (رُبَما) (أنْ) ولو أضمَرتَ[1] نصَبتَ الفعلَ كما نصَبتَ بعدَ سائرِ حروفِ الخفضِ ، ولو نصَبتَ الفعلَ بعدَهُ كانَ غيرَ جائزٍ ، لأنَّ (أنْ) معَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ المخصوصِ[2] المعروفِ ، فانَّ [يَوَدُّ الذين كفروا ، بمنزلةِ][3] وُدِّ الذينَ كفَروا ، وإذا تعرَّفَ الاسمُ لم يَدخُلْ عليه (رُبَّ) ، لأنَّها لا تعمَلُ إلاَّ في اسمٍ شائعٍ [غيرِ][4] مُختَصٍّ ، لوقوعِ المنكورِ بعدَها دالاً على أكثرَ من واحدٍ ، وهذا ممَّا تختَصُّ بهِ النكراتُ دونَ المعارفِ .

فلا يجوزُ لهذا أنْ تكونَ (ما) فيهِ زائدةً ، ولهذا بعينِه لا يجوزُ أنْ تكونَ التي معَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ ، لأنَّ تلكَ معَ الفعلِ مختص[5] ، كما أنَّ (أنْ) معَ الفعلِ كذلكَ ، ويَبعُدُ أنْ تَجعَلَها[6] التي هي اسمٌ منكورٌ أيضاً على أنْ يكون التقديرُ : رُبَّ شيءٍ يَودُّهُ الذينَ كفَروا ، لأنَّ المعنى ليسَ على أنَّهم يَودُّونَ شيئاً ، إنَّما الذي يَودُّونَهُ الإسلامُ لو كانوا منهم ، ويَودُّونَ لو كانُوا مسلمينَ .

= وانظر : الكتاب ٤٧٧/١ ، والمقتضب ١٧٤/٤ .

(١) التاء من (أضمرت) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) في ج (المحفوظ) بدل (المخصوص) وهو تحريف .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) (مختص) ساقط من ج .

(٦) الهاء في (تجعلها) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وما جاءَ في التنزيلِ وفي غيرِه من كلامِهم قبلَ (لَوْ) من : (وَدِدتُ) فمُعلَّقٌ بـ (لَـوْ) كقولِـهِ : (وَدُّوا لـو تُدهِنُ فيُدهِنونَ)[1] و (يومَئـذٍ يوَدُّ الذينَ كفَـروا وعَصَوا الرَّسولَ لَوْ تُسَوَّى بهِمُ الأرضُ)[2] (وَوَدُّوا لو تكفُرُونَ لَنْ تَنفَعَكم أرحامُكم)[3] و (وَدُّوا لو يكفرونَ كما كفَروا)[4] وقولُ الشاعرِ :

٤٣- يَوَدُّونَ لو يفدونَني بنُفوسِهم ....[5]

فلِي هذه الكثرةِ تُحمَلُ الآيةُ أيضاً ، فإذا لـم يَجُزْ أنْ تكونَ الزائدةَ ، ولا التي مع الفعلِ بمعنى المصـدرِ ، ولا النافيـةَ ، ولا المنكورةَ[6] ، ثَبتَ أنَّها الكافَّةُ ، وثبتَ بهذهِ الدلالةِ القائمةِ في هذا الحرفِ جوازُ دخولِها علـى مـا أشبَهَهُ نحو : (كَما) فـي قولِـهِ :

٤٤- ...... كما لا تُشتَمُ[7]

---

(١) القـلم/٩ .

(٢) النسـاء/٤٢ .

(٣) الممتحنة/٢ و ٣ . والآيتان ساقطتان من ج .

(٤) النسـاء/١٨٩ .

(٥) وهو صدر بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر : ديوان الهذليين ١٢١ . وعجزه :
ومثنى الأواقي والقيان النواهد
وانظر : الشيرازيات لأبي علي الفارسي ٢/٥٦٢ . رسـالة دكتوراه .

(٦) في ش (ولا المنظورة) وهي تحريف .

(٧) وهو جزء من رجز لرؤبة ، انظر : مجموع أشـعار العرب/ ديوان رؤبة ص/١٨٣ . وتمام الرجز :
لا تشتم الناس كما لا تُشتَمُ
وانظر : الكتاب ٤٥٩/١ ، والخزانة ٢٨٢/٤ .

قالَ سيبويه[1] : سألتُ الخليلَ عـن قولِ العربِ : انتظرني ٢٤ أ / كما آتيكَ[2] فزعمَ أنَّ (ما) والكافَ جُعلتا بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، وصُيِّرَتْ للفعلِ كما صُيِّرَتْ للفعلِ (رُبَّما) والمعنى : لعلّي آتيكَ ، فمِنْ ثَمَّ لم يَنصِبوا بهِ الفعلَ كمـا لـم يَنصِبوا بـ (رُبَّما) قالَ رُؤْبة :

لا تَشتُمِ النّاسَ كما لا تُشتَمُ[3]

وأنشَـدَ :

٤٥ـ قلتُ لشيبانَ : ادنُ مـن لقائـه
كمـا تُغَدِّي القـومَ مـن شِـوائِهِ[4]

وجَعلَ (كما) في هذا البيتِ كالتي في البيتِ الأوّلِ ، وأنشَـدَ[5] أبو بكرٍ عن يعقوب أو غيرِهِ من أهـلِ الثَّبتِ في اللغـةِ : كَيْمـا تُغَدِّي القومَ ، وقالَ : [و][6] شيبانُ ابنُهُ ، أي : قلتُ لَـهُ : اركَبْ في طلبِهِ كيما تَصيدَهُ فتُغَدِّيَ القـومَ بِـهِ ، يَصِفُ ظليمـاً[7] .

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٥٩ .
(٢) في الكتاب (كما ألحقك) .
(٣) تقدم تخريجه وهو الشاهد الرابع والاربعون .
(٤) البيت لأبي النجم العجلي .
انظر الكتاب ١/٤٦٠ ، وفيه : (كما تغدّي الناس) وفي معاني القرآن للاخفش ٤٣٤ (انا نغذي القوم من شوائه) .
وفي مجالس ثعلب ١/١٢٧ (كما يغدّي القوم من شوائه) .
(٥) من هنا موجود في الخزانة الى قوله : (وأما قولهم كن كمـا انت) انظر : الخزانة ٣/٥٩٢ .
(٦) الواو زيادة من ج .
(٧) الظليم : الذكر من النعام ، والجمع أظلمة . انظر : اللسـان مادة : ظلم .

وأقولُ : إنَّ (ما) على هذا الانشاد تحتملُ وجهين : يجوزُ أنْ تكونَ زائدةً كالتي في قوله : (فَبِما رَحمَةٍ)[1] ، والفعلُ منصوبٌ بإضمار (أنْ) إلاَّ أنَّهُ تُرِكَ على الإسكانِ ، وذلكَ ممَّا يُستحسَنُ في الضروراتِ . ويجوزُ أن تكونَ (ما) بمعنى المصدر في موضعِ جرٍّ بـ (كي)[2] و (تُغَدِّي) صلتَهُ وموضعُهُ رفعٌ ، ونظيرُ ذلكَ قولُ الآخرِ أنشدَهُ أبو الحسن :

٤٦ـ إذا أنتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّما
يُرجىَّ الفتى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ[3]

كأنَّهُ قالَ : للضُرِّ وللنَّفعِ[4] ، وتَحتملُ عندي أنْ تكونَ (ما) كافَّةً لـ (كي) كما كانَتْ كافَّةً لـ (رُبَّ) .

وأمَّا قولُهم : كُنْ كما أنتَ ، فيَحتملُ أنْ تكونَ (ما) كافَّةً ، كأنَّهُ : كُنْ كأنتَ ، ويجوزُ أنْ تكونَ بمعنى (الذي) كأنَّهُ : كُنْ كالذي هو أنتَ ، فهذا دخولُ (ما) كافَّةً على الحرفِ .

---

(١) آل عمران/١٥٩ . قال أبو اسحاق الزجاج في معاني القرآن ٤٩٧/١ : (ما) باجماع النحويين ها هنا صلة لا تمنع الباء من عملها فيما عملت .

(٢) في ج تقديم وتأخير ، حيث وردت عبارة (في موضع جر بكي) بعد قوله : (وتغدى) صلته وفي الكلام على هذا الترتيب اضطراب في العبارة .

(٣) البيت موجود في ديوان قيس بن الخطيم ص/٨٠ ، وفيه (وينفعا) منصوباً ، وورد أيضاً في شعر النابغة الجعدي ص/٤٦ ، انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٢٩٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٧/١ـ٥٠٨ ، والخزانة ٥٩١/٣ .

(٤) (للضر وللنفع) ساقط من ج . الضَرّ ، والضُرّ لغتان ضد النَّفع . الضَرّ : المصدر والضُرّ : الاسم . انظر : اللسان مادة : ضرر .

وأمّا دخولُها على الاسمِ ، فقد دَخلَتْ على الأسماءِ التي هي ظروفٌ ، ودخولُها عليها على ضربينَ :

١. أحدُهما أنْ تمنعَ الاسمَ عمَلَهُ وما كانَ يُحدِثُهُ من الاضافةِ قبلَ دخولِها عليهِ[1] ، وتقعُ بعدَ الاسمِ جملةٌ لا يَعمَلُ فيها الاسمُ .

٢. والآخرُ : أنْ تدخُلَ على الاسمِ فتَمنعَهُ إضافتَهُ الى ما كانَ يُضافُ إليهِ ، ويقعُ بعدَهُ فعلٌ يعملُ فيهِ ، فمثالُ الأولِ نحو قولِهِ :

٤٧- . . . . بَعْدَ ما
أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخلِسِ[2]

وقولُ الآخرِ :

٤٨- بعدَ ما أفنانُ رأسِكَ كالشِهابِ[3]

وقولُ الآخرِ :

٤٩- بينَما نحنُ بالبلاكثِ فالقا
عِ سِراعًا والعيسُ تهوي هُوِيّا[4]

---

(١) في ج (عليها) .

(٢) البيت للمرار الاسدي ، وصدره :
أعلاقة أمّ الوليد بعد ما
انظر : الكتاب ١/٦٠ و ٢٨٣ ، والمقتضب ٢/٥٤ ، والاصول ١/٢٨٣ .

(٣) لم أعثر على هذا البيت في المصادر وأرجح أنه نفس البيت السابق وورد بروايتين في الاصول في ١/٢٨٣ بلفظ (كالثغام) وفي ٢/٢٦٨ بلفظ (كالشهاب) .

(٤) البيت لكثير عزة ، انظر : ديوانه/٥٣٨ . وانظر : مقاييس =

ألا ترى : أنَّ (بَعدَ) إنْ كانَتْ تُضافُ الى اسمٍ تَعمَلُ فيهِ الجرَّ فدَخلَتْ (ما) وكفَتْها عن ذلكَ ، ووقَعَتْ بعدَها جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ لم تعمَلْ فيها ، ومن ذلكَ قولُهم : إنّي ممّا أفعلُ ذاكَ ، قالَ سيبويه : إنّي ممّا أفعلُ ذاكَ ، فتكونُ (ما) معَ أفعلُ بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ نحو : (رُبّما) وأنشدَ لأبي حيّةَ :

وإنّا لَمِما نضربُ الكبشَ ضَربَةً . . . .(1)

وقالَ أبو العباس : تقولُ : إنّي ممّا أفعَلُ ، على معنى : رُبّما أفعَلُ [وأنشدَ البيتَ . وقولُهُ : إنّي ممّا أفعَلُ على معنى : رُبّما أفعَلُ](2) إنْ أرادَ به أنَّ (ما) كافّةٌ لـ (مِنْ) كما أنّها كافّةٌ لـ (رُبَّ) ، فهو كما قالَ سيبويه ، وإنْ أرادَ أنّهُ للتقليلِ ، كما أنَّ (رُبّما) للتقليلِ كانَ ذلكَ مسوغاً إذا ثبتَ مَسْمُوعاً .

وبَعْدُ(3) ذلكَ في البيتِ فإنّهُ ينبغي أنْ يكونَ غيرَ متمثّلٍ لضربهِ الكبشَ على رأسهِ [ويقولُ](4) : إنّهُ قد يجوزُ أنْ يتغيّرَ معنى الحرفِ لانضمامِ (ما) إليهِ ، كما تغيّرَ معنى (لو) لانضمامِ (لا) إليهِ . ومثالُ الآخرِ : حيثُما تكنْ أكنْ ، وقولُهُ :

= اللغة ٢/٢٠٠ ، وابن يعيش ٨/١٣١ ، واللسان مادة : بلكث ، نسبه الى بعض القرشيين ، وفي تاج العروس ١/٦٠٤ مادة : بلكث نسبه الى بعض القرشيين ، ثم قال : هو أبو بكر بن عبدالرحمن بن المسور بن مخرمة .

(1) وهو الشاهد الثاني والاربعون .
(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(3) في ج (ويبعد) بدل (بعد) .
(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٥٠- إذ ما تَرَيني اليومَ مُزجَى مطيَّتي . . . . (١)

فـ (إذْ) و (حيثُ) اسمان يدلُ على ذلكَ ، قولُهُ : إذْ ما تَرَيني اليومَ ، وقولُهُ : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجهَكَ)(٢) فدخَلَ حرفُ الخفضِ عليهِ .

[فأمَّا (إذْ) فالدليلُ على أنَّها اسمٌ إضافتُكَ الاسمَ إليها(٣) نحو : حينئذٍ ، ويومئذٍ ، ولو كانَ حرفاً لم تقَعْ إضافتُهُ إليهِ ، وقد كانا مضافَينِ الى ما بعدَهما ، كما [كانَ](٤) يُضافُ (بعدَ) الى ما بعدَهُ ، فلمَّا أُريدَتِ المجازاةُ بهما أُزيلَتِ الاضافةُ عنهما بأنْ كَفَّتا عنهما بـ (ما) فعملتا في الفعلِ الواقعِ بعدَهما الجزمَ .

والدليلُ على أنَّها كافَّةٌ لزومُها الاسمينِ في الجزاءِ ، وكما لزمَتِ الاسمَ لما صُرِفَ ما بعدَهُ(٥) الى الابتداءِ . وإنَّما لَزِمَتْهما ، لأنَّ (حَيثُ) ظرفٌ من المكانِ يُشبَّهُ بـ (حينٍ) من ظروفِ الزمانِ ، فأُضيفَ الى الجُمَلِ كما أُضيفَ (حينٌ) إليها ، و (إذْ) ظرفٌ من الزمانِ يُضافُ الى الجُمَلِ .

---

(١) في ش (اذا ما ترى القوم) وهو تحريف ، وما أثبتناه من ج ، وتمامه :

أصعِّد سيراً في البلادِ وافرع

البيت من شواهد سيبويه ، انظر : الكتاب ٤٣٢/١ نسبه الأعلم الى عبدالله بن همام السلولي وورد فيه (ظعينتي) وكذلك في الاصول لابن السراج ١٦٥/٢-١٦٦ . ولم ينسبه ابن السراج الى أحد . وفي شرح المفصل ٤٦/٧-٤٧ . (أزجي مطيتي) ونسبه أيضاً الى عبدالله السلولي .

(٢) البقرة/١٤٩ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) (ما بعده) ساقط من ج .

وكلُّ واحدٍ من (حَيثُ) و (إذْ) إذا أُضيفا الى الجُمَلِ صارَ موضعُ الجملةِ بعدَها جرًّا بالاضافةِ ، فاذا وُضعَ الفعلُ بعدَهما وقعَ موضعَ اسمٍ مجرورٍ ، والفعلُ متى وقعَ موقعَ اسمٍ لم يَجُزْ فيهِ إلاَّ الرفعُ .

فلو جُوزيَ بـ (حيثُ) و (إذْ) ولم يُضمَّ إليهما (ما) لم تَجُزِ المجازاةُ بهما ، لأنَّكَ إذا جازيتَ جزمْتَ ، وهذا موضعٌ لا يكونُ الفعلُ فيهِ إلاَّ مرتفعاً لوقوعهِ موقعَ الاسمِ ، فلمَّا امتنعَتِ المجازاةُ بهما لما ذكرتُ ، ضمَّ إليهما (ما) الكافَّةُ فمنعَتْهما الاضافةَ كما أنَّكَ لمَّا ضمَمْتَها الى الحروفِ والأسماءِ الجارةِ[1] كفَتْها عنِ الاضافةِ والجرِّ نحو : بعدَ ما أفنانُ رأسِكَ ، و (رُبَما يَوَدُّ ٢٤ ب / الذينَ كفَرُوا)[2] .

وكانَ القياسُ على هذا يُوجِبُ عندي على الشاعرِ إذا اضطرَّ فجازى بـ (إذا) أنْ يكفَّها عن الاضافةِ بـ (ما) كما كفَّ (حيثُ) و (إذْ) لما جُوزيَ بهما ، إلاَّ أنَّ الشاعرَ إذا ارْتكبَ الضرورةَ استجازَ كثيراً ممَّا لا يجوزُ في الكلامِ[3] نحوُ الأشياءِ المذكورةِ في مواضعِها في بابِ الضروراتِ . فهذا دخولُ (ما) الكافَّةِ على الاسمِ .

وأمَّا دخولُها على الفعلِ ، فانَّها تدخُلُ عليهِ [فتجعَلُهُ][4] يَلي ما لم يكنْ يَليهِ قبلَ دخولِها . ألا ترى : أنَّها تدخُلُ عليهِ

---

(١) يقصد بالاسماء الجارة مثل : بعد ، وعند ونحوهما .

(٢) الحجر/٢ .

(٣) نقل ابن يعيش قول الفارسي في (اذا) في كتابه شرح المفصل ١٣٥/٨ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

قبلَ الفعلِ نحو : قلَّما سرتُ ، وقلَّما يقولُ ، ولم يكنِ الفعلُ قبلَ دخولِ (ما) عليهِ يَلي الفعلَ .

قالَ سيبويه في بابِ الحروفِ التي لا يَليها بعدَها إلاّ الأفعالُ : من تلكَ الحروفِ (رُبَّما) و (قلَّما) وأشباهُهما : جَعلوا (رُبَّ) مَعَ (ما) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، وهيَّؤُوها ليُذكَرَ بعدَها الفعلُ ، لأنَّهُ لم يكنْ لهم سبيلٌ الى : رُبَّ يقولُ ، ولا الى : قلَّ يقولُ[1] ، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما[2] للفعلِ ، قالَ : وقد يجوزُ في الشعرِ تقديمُ الاسمِ قالَ :

٥١ـ صَدَدتِ فأطولَتِ الصدودَ وقلَّما
وِصالٌ على طولِ الصدودِ يَدومُ[3]

قالَ : وإنَّما الكلامُ : قلَّما يَدومُ وِصالٌ[4] . انتهى كلام سيبويه[5].

ومذهبُهُ في هذا كما تَراه ، من أنَّ (قلَّ) كانَ حكمُهُ أنْ يَليَهُ الاسمُ ، لأنَّهُ فعلٌ فلمَّا دخلَتْ عليهِ (ما) كفَّتْهُ وهيَّأتهُ للدخولِ على الفعلِ كما تُهيِّئُ (رُبَّ) للدخولِ على الفعلِ ، ولا يجوزُ أنْ يرفعَ : (وِصالٌ) بـ (يَدومُ) ، وقد تأخَّرَ عن الاسمِ ،

---

(١) (يقول) ساقط من ج .

(٢) في ش (واختصوهما) وأثبتنا ما في ج لانه يوافق ما في الكتاب ٤٥٩/١ .

(٣) البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة انظر : ديوانه ٢٠٧/٢ . وفي الكتاب ١٢/١ منسوب أيضاً الى عمر بن ربيعـة ، ونسبه الأعلم الى المرار الفقعسي ، وانظر : المقتضب ٨٤/١ . وشرح المفصل ١٣٢/٨ ، والبيت فيهما غير منسوب الى أحد .

(٤) انظر : الكتاب ١٢/١ و ٤٥٩ .

(٥) (انتهى كلام سيبويه) ساقط من ج .

ولكن يرتفع (يبقى ، أو يثبت ، أو نحوه مما يفسره (يدوم)) ، ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء على ما قدره ، لأنه موضع فعل ، كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عنده بعد (هلا)[1] التي للتحضيض ، و (إن)[2] الجزاء و (إذا)[3] الدالة على الزمان بالابتداء ، ولكن يكون العامل في الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلا يفسره ما يظهر بعده من الأفعال .

ولو قال قائل : إن الفعل خلاف الحروف في هذا ، وإن (ما) في البيت الذي أنشده صلة ، وقوله : وصال ، فاعله ومرتفع به ، و (يدوم) صفة لـ (وصال) فلا يكون التأويل على ما ذكره سيبويه ، لأن الفعل يبقى بلا فاعل ، ولم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل[4] ، وأيضاً فإن الفعل على تأويله يصير داخلاً على فعل ، وهذا أيضاً غير موجود .

لكان[5] عندي أثبت ، ويقوي هذا أن الفعل مع دخول (١٠) هذه عليه تجده[6] دالاً على ما كان يدل عليه قبل دخول هذا[7] الحرف إياه من الحدث والزمان ، فحكمه أن يقتضي الفاعل ولا يخلو منه كما لم يخل منه قبل ، ألا ترى : أن الاسم في حال دخول هذا الحرف إياه ، على ما كان عليه قبل ، من انتصابه بالظرف وتعلقه بالفعل ، فقوله :

---

(١) انظر : الكتاب ١/٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١/١٣٣ .

(٣) قال سيبويه : ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس (إذا) و (حيث) ، انظر : الكتاب ١/٥٤ .

(٤) (ولم نر في سائر كلامهم الفعل بلا فاعل) ساقط من ج .

(٥) (لكان) جواب (لو قال قائل) المتقدم .

(٦) في ج (تجيزه) وهو تحريف .

(٧) (هذا) ساقطة من ج .

. . . . بعد ما أفنان رأسك . . .[1]

منتصب بما يفعل الناصب للمصدر الذي هو (علاقة) فكذلك ينبغي أن يكون الفعل على ما كان عليه ، قبل دخول هذا الحرف من اقتضائه للفاعل وإسناده إليه[2] ، وليس الحرف كالفعل في هذا ، لأنك قد تجد الحرف في بعض المواضع مفارقاً للمعنى الذي يدل عليه في غير ذلك الموضع ، كالباء وغيره ، وقد قدمنا [ذكر][3] ذلك في هذا الكتاب[4] وجعلناه أحد ما ينفصل به الحرف من الاسم وإن اجتمعا في الدلالة على معنى واحد ، ولا تجد الفعل مفارقاً لمعناه الذي يدل عليه .

[فإن قال قائل : فإن هذه الحروف وإن كانت على ما ذكرت من أنه تعرى في بعض المواضع من المعنى الذي يدل عليه][5] في بعض آخر ، فهي في جميع المواضع تعمل عملاً[6] ، كالباء التي تجيء دالة على الإلصاق وغير دالة عليه . فلما كف ما كف منه بهذا الحرف ، بطل عمله ، فكذلك لا ينكر[7] أن تكف الفعل عن عمله في الفاعل في هذا الموضع ، كما كف الحرف عن عمله .

فهو قول[8] فيه تقوية لما ذهب إليه سيبويه ، ويقوي

(١) تقدم تخريج البيت وهو الشاهد السابع والاربعون .

(٢) نقل البغدادي هذا الكلام من قوله : (ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء) الى هنا انظر : الخزانة ٤/٢٨٨-٢٨٩ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) انظر : المسألة السادسة والعشرين . وفي ج (في هذا الباب). وهو لا يستقيم . لانه لم يذكر ذلك في هذا الباب وانما ذكر هذا في المسألة ٢٦ وهي من مسائل هذا الكتاب .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) (عملا) ساقط من ج .

(٧) في ج (في يكون) وهو تحريف .

(٨) في ش (وهو حرف) وأثبتنا ما في ج لانه أصح .

مذهبه في هذا أيضاً قولهم : ما كان أحسن زيداً ، فجاء الفعل في هذا الموضع لا فاعل له وقد دللنا على ذلك[1] .

فأمّا ما حكاه سيبويه من قولهم : شدّ ما أنّك ، وعزّ ما أنّك ذاهب[2] ، فقد قال فيه قولين ، ليس (ما) في أحد منهما كافّة ولكنّها في أحدهما زائدة ، وفي الآخر نكرة ، قال : وسألته - يعني الخليل - عن قوله : شدّ ما أنّك ذاهب ، وعزّ ما أنّك ذاهب ، [فقال : هذا بمنزلة حقّاً أنّك ذاهب][3] ، كما تقول : أما أنّك ذاهب بمنزلة حقّاً أنّك ذاهب ، قال : وإن شئت جعلت : شدّ ما ، كنعم ما[4] .

وأقول : إنّه إذا مثّل : شدّ ما أنّك ذاهب ، بـ (نعم ما) ، فـ (ما) بعد قولك : شدّ ما ، نكرة في موضع نصب ، كما أنّها بعد (نعم ما) كذلك ، وتقديره : نعم الشيء شيئاً ، كما أنّ تقدير نعم رجلاً : نعم الرجل رجلاً ، و (أنّك) على هذا خبر مبتدأ ، كأنّك قلت : نعم شيئاً ٢٥ أ / هو أنّك تقول الحقّ ، لما قيل لك ما هو ؟ .

ومن قدّر (زيداً) مبتدأ مؤخراً في قولك : نعم الرجل زيد[5] ، فقال : كأنّه في التقدير : زيد نعم الرجل ، فإنّه ينبغي له أن يوافق من يقول : إنّ (زيداً) خبر مبتدأ محذوف

---

(١) تقدم في المسألة السابعة عشرة .
(٢) انظر : الكتاب ١/٤٧٠ .
(٣) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ، انظر : الكتاب ١/٤٧٠ .
(٤) انظر : المصدر السابق .
(٥) في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم مذهبان ، أحدهما أن يكون مبتدأ ، وخبره ما تقدمه من الجملة ، والثاني أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، انظر : شرح المفصل ٧/١٣٤ .

في قولك : نعم الرجل ، ذلك لأنه إن لم يقدر هذا التقدير لزمه أن يبتدىء بـ (أن) المفتوحة ، كأنه قال[1] : أنك ذاهب نعم العمل ، وهذه لا يجوز ابتداؤها .

ويقوي قول سيبويه : [أن][2] (قلما) كفت فدخلت على الفعل في : قلما وصال ، أن (قلما) أجري نفياً[3] ، وغلب ذلك فيه ضارع الحرف فلم يقتض الفاعل كما لا يقتضيه الحرف لمشابهته [له][4] ، ويدل على إجرائهم إياه مجرى الحرف أنه لا يقع إلا مبتدأ ولا يكون مبنياً على شيء ، فكما شابه الحرف في هذا كذلك شابهه في أنه لم يكن له فاعل .

وأما : كثر ما يقولن ذاك ، فلما كان خلافه أجري مجراه كـ (صديان) و (ريان) وشبعان ، وطيان][5] ، ونحو ذلك مما يكثر تعداده أجري مجرى خلافه ، فكذلك : كثر ما تقولن ذاك .

ويدلك على إجرائهم [إياه][6] مجرى الحرف ، وأنه لذلك يحسن أن لا يقتضي فاعلاً كما يقتضيه سائر الأفعال لمشابهته حرف النفي في قولهم : قلما سرت حتى أدخلها ، ألا ترى : أنهم لم يرفعوا الفعل بعد (حتى) كما لم يرفعوه بعد النفي في قولك : ما سرت حتى أدخلها .

---

(١) من قوله (أن زيداً خبر مبتدأ محذوف) الى (انك ذاهب) ساقط من ج .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) في ش (نعتا) وهو تحريف ، وما أثبتناه من ج .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) زيادة من ج فيها فائدة .
(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فإجراؤهم هنا (قلّما) مجرى الحرفِ يُقوّي أيضاً إجراءَها مَجراهُ في أنْ لا تقتضيَ فاعلاً ، ويحسُنُ ذلكَ فيهـا في القياسِ فهذا وجهُ مذهبِ سيبويه فيهِ وهو الجيِّدُ .

[وأمّا ما حكاهُ يونسُ من قولِهم : كَثُرَ ما تقولَنَّ ذاكَ[1] ، فإنّهُ تأوّلَهُ على ما تأوّلَهُ قلّما يقومُ ، ويحتمِلُ أنْ تكونَ بمعنى (الذي) فيكونُ التقديرُ : كَثُرَ الذي يقولُـهُ . ودخـولُ النّونِ في الفعلِ على هذا كدخولِـهِ في قولِـهِ :

٥٢ـ . . . . تَرْفَعَـنْ ثَوبي شَـمالاتُ[2]

وجازَ ذلكَ فيهِ ، لأنّهُ كالمَثَلِ ، وقد يجوزُ في الأمثالِ ما لا يجوزُ في الكلامِ ، نحو : عَسى الغُوَيرُ أبْؤُساً[3] ، ويحتمِلُ أنْ تكونَ بمعنى المصدرِ كأنّهُ : كَثُرَ قولُكَ ، وكذلكَ ما حكاهُ من قولِهم : قلّما سرتُ ، يحتمِـلُ هذينِ الوجهينِ . فهـذهِ وجـوهُ (ما) الكافّـةِ][4] .

---

(1) انظر : الكتـاب ١٥٣/٢ قال سيبويه : وزعم يونس أنهم يقولون : ربما تقولنّ ذاك وكثر ما تقولنّ ذاك ، لانه فعل غير واجب ، ولا يقع بعد هذه الحروف الا و (ما) له لازمة فاشبهت عندهم لام القسم .

(2) البيت لجذيمة الابرش ، وصدره :
ربما أوفيت في علم

انظر : الكتاب ١٥٣/٢ ، ونوادر أبي زيد ص/٢١٠ ، والخزانة ٥٦٧/٤ .

(3) هذا المثل من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغُوَيْر على طريقه : عَسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا ، انظر : مجمع الأمثال للميداني ٦٤٠/١ .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

الباب الرابع من أبواب (ما) إذا كانت حرفاً :

استُعمِلَتْ (ما) حرفاً زائداً معَ الاسمِ ، والحرفِ ، والفعلِ ، وكلُّ موضعٍ أُريدَ[1] فيهِ إقامةُ وزنٍ أو غيرُ ذلكَ ، وزيادتُهم إيَّاها في هذهِ المواضعِ على أربعةِ أضربٍ :

فالأوَّلُ : أنْ يكونَ لازماً عوضاً من الفعلِ نحو : أمَّا أنْتَ منطلقاً انطلقتُ معَكَ .

والثاني : أنْ يلحقَ بدخولِهِ الكلمةَ التي تدخُلُ عليْها حرفٌ لا يلزَمُ في الكلامِ إذا لم تدخُلْ نحو : لزومِ النُّونِ الشرطَ إذا دخلَتْ (ما) على (إنِ) الجزاءِ .

والثالثُ : أنْ تلزمَ الكلمةَ التي تُزادُ عليها ، فلا تُفارِقُها في الكلامِ والاختيارِ ، نحو : إمَّا ، وإنَّكَ ما وخيراً[2] .

والرابعُ : أنْ تُزادَ غيرَ لازمةٍ للكلمةِ[3] .

---

(١) في ش (زائد) بدل (أريد) وهو تحريف . وما أثبتناه من ج .

(٢) في ش (وأينما وحرا) بدل (وانك ما وخيرا) وما أثبتناه من ج وهو أصحّ لأن (ما) في هذا الكلام زائدة لازمة ، انظر : الضرب الثالث من مجيء (ما) زائدة الآتي .

(٣) في ج (للكلام) .

الضربُ الأوّلُ : الذي زيدَتْ فيهِ (ما) لازمةً عِوضاً منَ الفعلِ :

وذلكَ قولُهم : أمَّا أنْتَ منطلقاً انطلقتُ معَكَ ، وأمَّا زيدٌ ذاهباً ذهبتُ معَهُ ، ومنهُ قولُ الشاعرِ :

٥٣ـ أبا خُراشَةَ أمَّا أنْتَ ذا نفرٍ
فإنَّ قومِيَ لَمْ تأكلْهُمُ الضَّبُعُ[1]

قالَ سيبويه : إنَّما هي (أنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) وهي (ما) التوكيدُ لزِمَتْ لتكونَ عوضاً من ذهابِ الفعلِ ، كما كانَتِ الهاءُ والألفُ عوضاً في (الزنادقة) و (اليماني) لمّا كانَ قبيحاً عندَهم أنْ يذكُروا الاسمَ بعدَ (أنْ) ويبتدِؤوهُ بعدَها كقبحِ : كي عبدُاللهِ يقولُ ذاكَ ، حمَلوهُ على الفعلِ ، حتّى صارَ كأنَّهم قالوا : إذا صرتَ منطلقاً ، إلاَّ أنَّهُ لا يُذكرُ بعدَها الفعلُ المضمرُ ، لأنَّهُ من المضمَرِ المتروكِ إظهارُهُ حتّى صارَ ساقطاً بمنزلةِ تركِهِم ذلكَ في النداءِ[2] . انتهى كلام سيبويه[3] .

قولُ سيبويه في هذا ما كتَبناهُ من أنَّ (أنْ) [هذهِ هي الناصبةُ للفعلِ و (ما) عوضٌ منهُ ملازمةٌ للكلمةِ و (أنْتَ) مرتفعُ الموضعِ بالفعلِ الذي صارَ (ما) عوضاً منهُ ، وهو : كانَ ، فأمَّا (أنْ) معَ صلتِها في موضعِ نصبٍ لوصولِ الفعلِ إليهِ وعملِهِ فيهِ][4] .

---

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمي ، انظر : ديوانه ص/١٢٨ . وانظر : الكتاب ١٤٨/١ . والانصاف ٧١/١ . والخزانة ٨٠/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١٤٨/١ . لم ينقل أبو علي كلام سيبويه بتمامه هنا ، وانما ترك جملا منه فلم ينقلها .

(٣) (انتهى كلام سيبويه) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأمّا (أنْ) في البيتِ ، فموضعُهُ نَصبٌ بفعلٍ مضمرٍ يَدلُّ عليهِ قولُهُ :

. . . . فإنَّ قومِي لم تأكلْهُمُ الضَبُعُ

[ويُفسِّرُهُ ، ولا يجوزُ أنْ يُحكمَ على موضعِهِ بالنصبِ بـ (لم تأكلْهُمُ الضَبُعُ) فيكونَ التقديرُ : إنَّ قومِي لم تأكلْهُمُ الضَبعُ][1] لئِنْ كنتَ ذا نفرٍ ، لأنَّ هذا الفعلَ بعدَ (إنَّ) و (أنْ) قَبلَها ، وما قبلَ (إنَّ) لا يعملُ فيهِ ما بعدَها ، فإذَنْ لم يَجُزْ انتصابُهُ بهذا ، وكانَ لا بُدَّ لَهُ من متعلّقٍ ، فالذي يتعلَّقُ بهِ فعلٌ مضمرٌ [هو][2] بقِيتَ ، أو سَلِمتَ ، أو نحوِ ذاكَ مِمَّا يدلُّ عليهِ قولُهُ :

. . . . فإنَّ قومي لم تأكلْهُمُ الضَبُعُ

فأمَّا ما ذكرَهُ أبو العباس في (الرَدِّ)[3] من أنَّهُ لا يَرى وقوعَ الفعلِ بعدَ (أنْ) هذهِ ممتنعاً ، وأنَّهُ جائزٌ عندَهُ في القياسِ ، فكالمغالطةِ .

ألا ترى : أنَّهُ قد يجوزُ في القياسِ أشياءُ كثيرةٌ لا يجيءُ بهِ الاستعمالُ ، فإذا لم يُستعملْ لَهُ تُرِكَ ، وإنْ أجازَهُ القياسُ ،

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(3) هو كتاب (الغلط) الذي تقدم ذكره في (ما) الحرفية . قال أبو العباس : ان آثرت أن يضمر الفعل قلت : أما كنت منطلقاً انطلقت لكسر همزة (ان) تريد : ان كنت منطلقاً انطلقت ، فحذف الفعل فيما ذكر لا يجوز في (انّ) المكسورة ، كما لا يجوز اظهاره مع المفتوحة ، ولست أرى وقوع الفعل بعد المفتوحة ممتنعاً وتحذف (ما) فتقول : ان كنت منطلقاً انطلقت .
انظر : الانتصار (المخطوط) لابن ولاد ، ص/٤١ .

فلا يُستعمَلُ في الكلام : وَذَرَ ، ولا وَدَعَ[1] ، ولا ما أشبهَ ذلكَ لامتناعِهِ في الاستعمالِ ، وإنْ أجازَهُ القياسُ ، وكذلكَ إظهارُ الفعلِ في هذا الموضعِ لا يجوزُ لشذوذِهِ عن الاستعمالِ ، وإنْ أجازَهُ القياسُ .

وهذه العلَلُ إنَّما تُستخرَجُ وتُوضعُ بعدَ سَماعِ الشيءِ واطِّرادِهِ في الاستعمالِ ليوصَلَ الى النطقِ بالشيءِ على حسَبِ ما نَطَقَ بهِ أهلُ اللغةِ ، فإذا أدَّى الى خلافِهِ وجبَ أنْ يَشُذَّ ويُطرَحَ ، فَحكمُ السَّماعِ في [الشيءِ][2] أنْ يتقدَّمَ القياسَ ، فإذا لم يَتقدَّمْهُ فلا موضعَ للقياسِ ، لأنَّهُ حينئذٍ غيرُ موصلٍ الى المُرادِ ، ولا مؤدٍّ الى الغرضِ المطلوبِ[3] . ألا ترى : أنَّ الغرضَ في استخراجِ [هذا][4] القياسِ إنَّما هو أنْ يتكلَّمَ غيرُ العربيِّ الفصيحِ بلزومِهِ إيَّاه ، واستعمالِهِ لَهُ كما يَتكلَّمُ العَرَبيُّ ٢٥ ب/ الفصيحُ ، فإذا أدَّى الى خلافِ كلامِ العربِ كانَ فاسداً ، وخلافَ ما قُصِدَ بهِ لَهُ ، ألا ترى : أنَّهُ لمَّا استَتبَّ في كلامِهم ارتفاعُ الاسمِ في إسنادِهم الفعلَ إليهِ مقدَّماً ، قُلنا : الفاعلُ رَفْعٌ ، ولو لم يَتقدَّمْ استعمالُهم لَهُ كذلكَ ، ثُمَّ دَوَّنَّاه أو علَّمناهُ لم ننتفعْ بهذا القولِ ، ولم يكنْ لَهُ وجهٌ ، ولا فيهِ فائدةٌ ، فعلى هذا وضعُ هذهِ القياساتِ ، ثُمَّ إنْ شذَّ بَعدُ عمَّا عليهِ الكثرةُ وجارِ[5] عليهِ

---

(١) انظر : الكتاب ٨/١ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) في ش (الى الغرض الناد) وهو غير واضح ، فاثبتنا ما في ج لوضوحه في المعنى .

(٤) زيادة من ج فيها فائدة .

(٥) في ش (وجازت) بدل (وجار) .

الجمهورَ والجملةَ[1] شيءٌ أُخبِرَ بِهِ ونبِّهَ عليهِ وأُعلِمَ أنَّ حكمَهُ أنْ يُحفَظَ ، ولا يحمَلَ على ما عليهِ [الأكثرُ لمخالفتهِ في السَّمعِ ما عليهِ][2] الأشيعُ فيكونُ القياسُ حينئذٍ بذلكَ موصولاً الى النطقِ كما نَطَقَ أهلُ اللغةِ ، هذا فيما استمرَّ استعمالُهُ و [اطَّرَدَ][3] استماعُهُ .

فأمّا[4] إذا لم يُسمَعِ الشيءُ إلاّ على بنيةٍ[5] ولم يُحفَظْ إلاّ على هيئةٍ ، فلا مَعدِلَ عنهُ الى[6] ما سواه ، ولا مجاوزةَ فيهِ الى ما عَداه مِمّا لم يُسمَعْ منهم ولم نحفَظْ عنهم ، فعلى [هذا][7] يجري القياسُ النحويُ وحكمُهُ[8] .

ثُمَّ نرجعُ الى المسألةِ فنقولُ :

إنَّ موضعَ (أنْ) في : أمّا أنتَ منطلقاً ، ونحوه نصبٌ بالفعلِ الذي ذكرنا ، و (ما) هذهِ هي الزائدةُ ، وليسَتْ (أمّا) هذه بجزاءٍ ، قالَ سيبويه : سألتُه – يعني الخليل – عن قولِهِ : أمّا أنتَ منطلقاً أنطلقُ معَكَ ، فرفَعَ ، وهو قولُ أبي عمروٍ وحدّثنا بهِ يونس[9] ، يُريدُ أنّهُ رفَعَ (أنطلقُ) ، ولم يَجزمْهُ على أنّهُ جزاءٌ .

---

(1) في ش (والحمل) وهو تحريف .
(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(3) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(4) في ج (اما) ساقط .
(5) في ج (يبنة) وهو تصحيف .
(6) في ج (الا) بدل (الى) وهو خطأ واضح .
(7) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(8) (حكمه) ساقط من ج .
(9) انظر : الكتاب ١/٤٥٣ .

وحكى أبو عمر الجرمي عن الأصمعي فيما اظن المجازاة بـ (أمَّا) المفتوحة الهمزة وزعم أنّه لم يحكه غيره ، وهذا الذي حكاه أبو عمر تقوية للبيت الذي ذكرنا وهو :

أبا خُراشة أمَّا أنت ذا نفرٍ . . . . [1]

لأنّه ليس في البيت ما يحمل عليه (أنْ) فيتعلّق به ، كما أنّها في قولهم : أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معكَ ، متعلّقٌ بانطلقتُ معكَ .

فإنْ قلتَ : يكونُ متعلّقاً بفعلٍ مضمرٍ يفسّرُهُ ما بعدَهُ كما قدّمتَ في أوّلِ الفصلِ .

فالجوابُ[2] : ما يكونُ تفسيراً لا يُعطفُ بهِ على المفسَّرِ ألا ترى : أنّكَ تقولُ : إنَّ زيداً ضربتُهُ ، ولا يجوزُ إنَّ زيداً فضربتُهُ ، فإذا لم يجزْ عطفُ المفسِّرِ على المفسَّرِ ، كانت الفاءُ في قولهِ : (فإنَّ قومي) ، جوابَ شرطٍ ، و (أمَّا) جزاءٌ ، و (أنتَ) مرتفعٌ بفعلٍ ، مضمرٍ [كما أنَّ (خيراً) في قولهم : إنْ خيرٌ فخيرٌ ، يرتفعُ بفعلٍ مضمرٍ][3] ، ولا موضعَ لـ (أمَّا) من الاعرابِ على هذا التأويلِ ، كما لا موضعَ لـ (إنْ) الجزاءِ مبتدأةً غيرَ متقدِّمٍ[4] عليها شيءٌ .

---

(1) وهو الشاهد السابع والخمسون .

(2) في ش (ان جواب) وهو تحريف .

(3) زيادة من ج يقتضيها السياق . وانظر : الكتاب ١/١٣٠ ـ ١٣١ .

(4) في ج (مبنية) وهو تحريف وما أثبتناه من ش هو الصحيح .

فإنْ قلتَ : فقد تكونُ الفاءُ حرفاً زائداً ، وقد حكى [ذلك][1] أبو الحسن الأخفش أنَّهم يقولون : أخوكَ فوجدَ[2] ، يُريدون : أخوكَ وجدَ ، فيزيدونَ الفاءَ ، فأحملُها في البيت على هذا ، ليَصِحَّ ما أُقدِّرُ من إضمارِ الفعلِ المُفسَّرِ ، ويكونُ غيرَ معطوفٍ عليهِ ما يُفسِّرُهُ .

فإنَّ زيادةَ هذهِ الفاءِ قد حكاهُ أبو الحسن ، ورَواهُ أبو عثمان أيضاً ، ولم يَحكهِ سيبويه ، وفي حَملِ البيتِ عليهِ تقويةٌ لما ذهبَ إليهِ سيبويهِ من أنَّ (أمَّا) في البيتِ إنَّما هو (أنْ) الناصبةُ للفعلِ ، ضُمَّت إليها (ما) إلا أنَّ القولَ بزيادةِ الفاءِ[3] ليسَ من مذهبهِ .

ومِنْ ذلكَ قولُهم : إمَّا لا ، قالَ سيبويه : ومثلُ ذلكَ ـ يعني مثلَ قولِهم : أمَّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ معكَ ـ إمَّا لا ، فكأنَّهُ[4] يقولُ : افعلْ هذا إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ ، ولكنَّهم حذفوا ذا لكثرةِ استعمالِهم إيَّاه ، وتصرُّفهِ[5] حتَّى استغنَوْا عنهُ بهذا[6] ، وقالَ فيهِ أيضاً : زعمَ الخليلُ أنَّهم أرادوا : إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ فافعلْ كذا وكذا [إمَّا لا][7] ولكنَّهم حذفوهُ لكثرتِهِ في الكلامِ[8] ، انتهى .

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(2) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٢٦٧ .

(3) في ش (بزيادتها) وما أثبتناه أصحّ لأن الاظهار أولى من الاضمار هنا .

(4) في ش (حكاية) بدل (فكانه) وهو تحريف .

(5) في الكتاب ١٤٨/١ (وتصرفوا) بدل (تصرفه) .

(6) انظر : الكتاب ١٤٨/١ .

(7) زيادة من الكتاب ١٤٨/١ .

(8) انظر : الكتاب ٢٧٩/١ .

فـ (ما) في هذا عوضٌ من الفعلِ كما أنّهُ فيما ذكرَهُ مـن : أمّا كنتَ منطلقاً ، عوضٌ منـهُ ، يدلّ على ذلك أنّـهُ [لا][1] يظهرُ معَهُ الفعلُ ، ولمّا كانَ أصلُ هـذهِ الكلمةِ ما ذكَـرهُ ، وحذفَتْ منهُ هذهِ الأشياءُ فغُيِّرَ ، غُيِّرتَ أيضاً بإمالةِ (لا)[2] فيها وهي حرفٌ لا يُمالُ في غيرِ هذا الموضعِ ، فكأنّهُ أُميلَ هـذا فغُيِّرَ عمّا عليـهِ في سائرِ الكـلامِ ، ليـدلَّ التغييرُ على هـذهِ التغييراتِ ، ولأنّها قد صارَتْ آخرَ شيءٍ بمنزلـةِ حرفٍ واحـدٍ ، فهذا مجيءُ (ما) عوضاً من الفعلِ .

الضَّربُ الثاني من مجيءِ (ما) زائدةً :

وهو أنْ يَلحقَ بدخولِهِ الكلمةَ التي تدخُـلُ عليهـا حرفٌ لا يَلزَمُ في الكلامِ إذا لم يَدخُلْ [نحـو][3] : لزومِ النُّـونِ الشَّرطَ إذا دخَلتْ (ما) على (إنْ) الجزاءِ وذلكَ نحو : إمّـا تأتيَـنِّي آتكَ ، (فَإمّا نَذهَبَنَّ بِكَ)[4] ، (فإمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشرِ أحَداً فَقولي)[5] .

فـ (ما) هذهِ مشبَّهةٌ باللامِ في (ليَفعَلَنَّ) ، وجهةُ الشَّبهِ : أنّها حرفٌ للتأكيدِ كما أنَّ الـلامَ للتأكيـدِ ، والنُّونُ في ٢٦ أ /

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) أجاز النحاة امالة (لا) في هذا الموضع ، انظر : شرح المفصل ٦٥/٩ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) الزخرف/٤١ .

(٥) مريـم/٢٦ .

(ليفعلانِّ) غيرُ لازمةٍ فيما حكاهُ سيبويه[1] ، فإذا لم يلزمْ في ليفعلَنَّ مع أنَّ النونَ فيه تفرقُ بين معنيينِ [فأنْ لا تلزمَ إمّا يفعلنَّ ، أولى ، إذْ لزومُ النونِ لهُ لا تفرقُ بين معنيينِ][2] فيهِ •

وذهبَ أبو العباس[3] الى أنَّ النونَ[4] لازمٌ معَ (إمّا) هذه غيرُ مفارقٍ ، وليسَ عندي كذلكَ لما أعلمتُكَ ، فإنْ قلتَ فما [جاءَ][5] في التنزيلِ من ذلكَ كلِّه بالنونِ ، فليسَ في ذلكَ دلالةٌ على أنَّ ما كانَ سواهُ غيرُ جائزٍ ، وقد جاءَ في غيرِ التنزيلِ بلا نونٍ أنشدَ أبو زيد :

٥٤ـ زعمتْ تُماضِرُ أنَّني إمّا أمُتْ
يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلَّتي[6]

(١) تقدم في المسألة الثامنة والتاسعة عشرة ، أن أبا علي حكى عن سيبويه عدم لزوم النون بعد هذه اللام ، ولم أعثر على قول سيبويه في الكتاب • الا ما قاله في ١/٤٥٦ • وهو : وقد يستقيم في الكلام : انّ زيداً ليضرب ، وليذهب ولم يقع ضرب وهذا ليس بكلام صريح منه ، بعدم لزوم النون ، ولكن يفهم منه أن النون قد لا تلزم القسم •

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٣) لم أجد نصاً لأبي العباس في المقتضب ، والكامل ، يؤيد هذا الذي يروى عنه ، بل الذي وجدته خلاف ما يروى عنه ، فانه مثل لـ (اما) في الجزاء فقال : أما تأتني آتك ، واما تقم أقم بغير نون ، انظر : المقتضب ٢/٥٤ و ٣/٢٩ والكامل ١/٢٨٩•

(٤) لقد وقع في كلام أبي العباس تقديم وتأخير في هذه الصفحات، ولم ينتبه اليه ناسخ نسخة ش ، وصححته على نسخة ج •

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٦) هذا البيت في نوادر أبي زيد ونسبه الى سلمان بن ربيعة الضبيّ أو سلمي بن ربيعة الضبيّ • انظر : نوادر ابي زيد ص/١٢٠ـ١٢١ • وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٥ •

وأنشدَ أبو عبيدة :

٥٥ـ فأمَّــا يَنْجُــوا بحتــفِ أرضٍ
فقــد لَحِقَــا بحتفِهمــا لِزامــا[١]

وفي كتابَ سيبويه للأعشى :

٥٦ـ فإمَّــا تَريني ولــيَ لِمَّــةٌ
فــإنَّ الحَــوادثَ أودى بِهــا[٢]

هذا في أبياتٍ كثيرةٍ تَركنا ذكرَها هنا معَ استقصاءِ الحجّةِ في ذلكَ ، لذكرِنا لَهُ مستقصىً في مسائلِ إصلاحِ الإغفالِ[٣] .

٤ـ الضَّربُ الثالثُ من مجيءِ (ما) زائدةً :

وهي أنْ تلزَمُ الكلمةَ التي تُزادُ عليها ، فلا تُفارقُها في الكلامِ والاختيارِ مــن ذلكَ قولُهم في الجزاءِ : (مَهْما) ، قـال سيبويه :

---

(١) البيت لصخر الغيّ الهذلي ، انظــر : ديوان الهذليين ٦٥/٢ وفيه :
فأما ينجوا مــن خوف أرض فقــد لقيــا حتوفهما لزاما
وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ٨٢/٢ :
فأما ينجوا مــن حتف يــوم فقــد لقيــا حتوفهما لزاما
وفي اللسان :
فأما ينجوا من حتف أرض فقــد لقيــا حتوفهما لزاما

(٢) البيت للاعشى ، وروايته في ديوانه ص/١٧١ :
فان تَعهديني ولي لمــة فإنّ الحوادث الوى بهــا
وفي الكتاب ٢٣٩/١ : (فأما ترى لمّتي بدّلت)
ومثل رواية الكتاب رواية معاني القرآن للاخفش ص/١٩١ .
وفي الاصول لابن السراج ٤٣٦/٢ (فإنْ تبصريني) .

(٣) لقد استدل أبو علي لعدم لزوم النون بعد (اما) هــذه في كتاب (الاغفال) بهذه الابيات وأبيات أخرى ذكرها في الاغفال، والابيات هي : =

سألتُ الخليلَ عن (مَهما)[1] فقالَ : هي (ما) أُدخِلَتْ عليها[2] (ما) ، وأبدِلَ الألفُ كراهيةَ التقاءِ المثلين ، وقد يجوزُ أنْ يكونَ (مَه) كـ (إذْ) ضُمَّ ٢٧ ب / إليها (ما)[3] .

وقولُ الخليلِ عندي أقوى . وقيلَ : إنَّـهُ جائـزٌ أنْ يكونَ (مَه) بمعنى الكفِّ ، كما تقولُ : مَه ، تريدُ : اكفُفْ ، وتكونَ (ما) الثانيةُ للشرطِ والجزاء ، كأنَّ تقديرَ قولِه تعالى : (مَهْمـا تأتنا بهِ مِنْ آيةٍ)[4] : اكفُفْ ما تأتنا بهِ من آيةٍ ، وهذا يلزَمُ قائلَهُ أنْ يكونَ كلُّ موضعٍ جاءَ فيهِ (مَهْمَا) أريدَ[5] فيهِ الكفُّ ، والأمرُ بالامساكِ ، وليسَ عندي أنَّ الغرضَ في الاستعمالِ هـذا ألا ترى : أنَّ قولَهُ :

(=) إما ترَي شمطاً في الرأس لاح بـه
من بعد أسود داجي اللون فينـان
فقـد أروع قلوب الغانيـات بـه
حتـى يملن بأجيـاد وأعيـان

واستشهد ببيتين لجرير وهما :

إما تريني وهـذا الدهر ذو غير
في منكبيَّ وفي الأصـلاب تحنيب
فقـد أمد نجـاد السيف معتدلا
مثـل الرديني هزّتـه الانابيب

انظر : الاغفال ص/١٦ (المخطوط) . المكتبة المصرية رقـم /٥٢ . تفسير .

(١) هـذه العبارة في ش فيهـا نوع من التكرار والاضطراب ، فاثبتنا ما في ج لانها توافق ما في الكتاب . انظر : الكتـاب ٤٣٣/١ .

(٢) في الكتاب (معها) بدل (عليها) .

(٣) انظر : الكتاب ٤٣٣/١ .

(٤) الاعراف/١٣٢ .

(٥) في ش (أراد) وأثبتنا ما في ج ، لأنه أقوى من حيث المعنى .

٥٧ـ فَمَهما تَشَأْ مِنهُ فَزارةُ تُعطِكُم
ومَهْما تَشَأْ مِنهُ فَزارةُ تَمنَعا[1]

الذي يَسبِقُ منهُ الى أفئدةِ السامعينَ وأفهامِهم أنَّ كلَّ شيءٍ شاءَتْ منهُ أعطَتْ ، وكُلَّ شيءٍ شاءَتْ مَنعَتْ ، وما أحسَبُ القائلَ :

٥٨ـ • • • • • • • • • وأنَّكِ مَهْما تأمُري القلبَ يَفعَلِ[2]

أرادَ : وأنَّكِ اكفُفي ما تأمري القلبَ يَفعَلِ ، ويُؤكِّدُ قولَ الخليلِ في هذا ما أنشدَهُ أبو زيد ، وابنُ الأعرابي :

٥٩ـ مَهْما لِيَ الليلةَ مَهْما لِيَهْ
أودَى بِنَعلَيَّ وسِرباليَهْ[3]

فاستَفهَمَ بـ (مَهْما) كما يُستَفهَمُ بـ (أينَ) وغيرِهِ من الأسماءِ التي يُجازى بها •

---

(١) البيت منسوب في الكتاب الى ابن الخرع ، انظر : الكتاب ٢/١٥٢ وفي معاني القرآن للفراء ١/١٦٢ غير منسوب ، وقال البغدادي : البيت غير موجود في ديوان ابن الخرع ، وانما هو من قصيدة للكميت •

انظر : الخزانة ٤/٥٥٩ـ٥٦٠ • وانظر : شعر الكميت بن زيد الاسدي للدكتور داود سلوم قسم ٢/ج ٣/٢٤ •

(٢) البيت لامرىء القيس ، انظر : شرح ديوان امرىء القيس للاعلم ص/٦٩ وصدره :
أغرك مني ان حبك قاتلي

انظر : الكتاب ٢/٣٠٣ ، والاصول ٢/٤١٥ •

(٣) البيت في نوادر أبي زيد ص/٦٢ نسبة الى عمرو بن ملقط ، وانظر : ابن الاعرابي/٣٤٥ رسالة ماجستير ، والخزانة ٣/٦٣١ـ٦٣٣ •

ومن ذلكَ (لمَّا) التي يُجزَمُ بها في نحوِ : (وَلَمَّا يعلمِ اللهُ الذينَ جاهَدُوا منكُمْ)[1] .

ونحوِ قولِهِ :

٦٠ـ أَلَمَّا تَعْجَبي وتَرَيْ بَطيطا
مِنَ اللائينَ في الحُقُبِ الخَوالي[2]

وإنَّما ذكرتُهُ في هذا القسمِ دونَ ما لا يلزَمُ فيهِ (ما) ، لأنَّهُ قد صارَ لَها بدخولِ (ما) فيها نحوٌ ليسَ لـ (لَمْ) ألا ترى : أنَّكَ تقولُ : لمَّا جئتَ جئتُ ، فتُوليها الماضيَ ولا تُليه (لم) ، ويكون ظرفاً ، فقد صارَ فيهِ ما ليسَ في (لم) كما أنَّ (لَوْ) لما أُضيفَتْ إليهِ (لا) صارَ فيهِ معنىً آخرُ .

فجُملُ (لمَّا)[3] على وجهينِ : أحدُهما بمنزلةِ [(لم) كقولِهِ :][4] أَلمَّا تَعجَبي ، وما أشبهَهُ . والآخرُ : أنْ يكون ظرفاً ، ويدخلُ على الماضي ، لأنَّ (لمَّا) إذا لم يكنْ ظرفاً [لم يكنْ لَهُ] نحوٌ ليسَ لـ (لَمْ) ، ألا ترى : أنَّهُ يُقالُ : جِئْتُ ولمَّا ، فتَحذِفُ الفعلَ الذي لو ظهرَ لجزمتَهُ ، ولا تفعلُ ذلكَ

(١) آل عمران/١٤٢ .
(٢) البيت للكميت ، انظر : شعر الكميت الاسدي ق١/ج ٢/٦٧ وفيه (في الحجج) وانظر : جمهرة اللغة لابن دريد ١/٣٤ وفيها (في الحجج الخوالي) . وانظر : مقاييس اللغة ١/١٨٤ مادة : بطّ وفيه منسوب للكميت ، وفيه (في الحجج) أيضاً .
(٣) في ش (ولم أجعل) وهي خطأ بين وغير منسجم مع هذا النص ، وأثبتنا ما في ج ، لأن السياق يقتضيها .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) زيادة أضفتها لأن السياق يقتضيها . و (ويدخل على الماضي لأنّ (لما) اذا لم يكن ظرفاً) ساقط من ج .

بـ (لم) فكأنَّهم لمَّا أدخلوا عليها (ما) لم يُخرِجُوها[1] عن أنْ تكونَ كـ (لم) واتَّسعَ فيها بأنْ جُعِلَتْ ظرفاً ، وأنْ وليها الماضي .

قالَ سيبويه : (ما) في (لمَّا) مُغيِّرةٌ لَها عن حالِ (لم) كما غيَّرتْ (لو) إذا قلتَ : (لَوْما) ، ونحوَها . ألا ترى : أنَّكَ تقولُ : لمَّا ، ولا تُتبِعُها شيئاً ، ولا تقولُ : ذلكَ في (لم)[2] وقالَ أيضاً : [أمَّا لمَّا][3] فهي للأمرِ الذي قد وقعَ لوقوعِ غيرِه وإنَّما تجيءُ بمنزلةِ (لو) فيما ذكرنا فإنَّما هما لابتداءٍ وجوابٍ ، وكذلكَ (لولا) و (لوما) فهما لابتداءٍ وجوابٍ ، فالأوّلُ سببُ ما وقعَ وما لم يقعْ[4] .

وإنَّما حَسُنَ أنْ تَحذِفَ الفعلَ بعدَ (لمَّا) ولم يَحسُنْ ذلكَ في (لم) ، لأنَّهم لمَّا استعمَلوها ظرفاً في قولِهم[5] : لما جئتَ جئتُ ، [وقعَتْ][6] موقعَ الأسماءِ فأشبهَتْها ، فلمَّا أشبهَتْها حَسُنَ أنْ لا يقعَ الفعلُ [بعدَها][7] ولم يَحسُنْ ذلكَ في (لم) [وأخواتِها][8] لأنَّها لم تَقعْ في مواقعِ الأسماءِ فلم تَشبهْها .

---

(1) في ش (لم يخرجها) أثبتنا ما في ج لأنه أوفق في المعنى حيث قال : (لما أدخلوا عليها) .

(2) انظر : الكتاب ٢/٣٠٧ .

(3) زيادة من ج توافق الكتاب ٢/٣١٢ .

(4) انظر : الكتاب ٢/٣١٢ .

(5) (لما استعملوها ظرفاً في قولهم) ساقط من ج .

(6) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(7) زيادة مني يقتضيها السياق .

(8) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ومن ذلك قولُهم : افعَلْ هذا آثراً مَّا ، فـ (ما) ها هنا زائدةٌ لازمةٌ فيما ذكرَهُ سيبويه[1] .

ومنهُ قولُهم : إنَّكَ ما وخيراً ، فهذا حكايةُ سيبويه[2] ، وتقديرُهُ : إنَّكَ ما وخيراً مقرونانِ ، وخبرهُ استعمِلَ مضمراً .

ومنهُ قولُهم : (سيَّما) في نحوِ قولِهم : ولا سيَّما زيدٍ ، وهي تستعمل في الاستثناءِ وغيرِها ، وذلكَ قولُهم : جاءَني القومُ لا سيَّما زيدٍ ، فـ (سِيَّ) منتصبٌ بـ (لا) والخبرُ مضمرٌ ، وإنَّما يصلُحُ أنْ تعملَ (لا) فيهِ وإنْ كانَ مضافاً الى معرفةٍ ، لأنَّهُ بمنزلةِ (مِثْلِ)[3] فالاضافةُ الى المعرفةِ [لا تخصصه][4] كما لا تُخصِّصُ (مِثْلاً) ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ لوقوعِها موقعَ الاسمِ المُستثنى ، فهذا استعمالُهم لها في الاستثناءِ .

وأمَّا استعمالُها في غيرِ الاستثناءِ فقولُه[5] :

٦١ـ . . . . ولا سيَّما يومٌ بدارةِ جُلجُلِ[6]

فهذا ليسَ موضعُ الاستثناءِ . فانْ شئْتَ جعلتَ الظرفَ خبراً ، وإنْ شئْتَ جعلتَهُ صفةً وأضمرتَ الخبرَ . و (ما) في هذهِ المواضعِ لازمةٌ .

---

(١) انظر : الكتاب ١/١٤٨ .
(٢) انظر : الكتاب ١/١٥٢ و ٢٧٠ .
(٣) انظر : الكتاب ١/٣٥٠ .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) في ش (فقولهم) وأثبتنا ما في ج لأن القائل واحد .
(٦) البيت لامرىء القيس ، انظر : شرح ديوان امرىء القيس للاعلم ص/٦٣ وصدره :
الا ربَّ يوم صالح لك منهما
انظر : مغني اللبيب ١/١٤٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٦ .

فإنْ قلتَ : ما تنكرُ أنْ تكونَ (ما) غيرَ لازمةٍ في (سيّما) لإنشادِ من أنشدَهُ : ولا سيّما يومٌ ، يُريدُ بهِ (الذي) ؟

فالجوابُ : أنَّ الزائدةَ لمّا كانتْ على لفظِ التي هي بمعنى (ما) كرِهَ اجتماعُها فاستغنيَ عنها بالزيادةِ بها ، ألا ترى : أنّهم قالوا : (مَهْما)[1] فغيّروا اللفظَ كراهةَ لاجتماعِ اللفظينِ وقولِ القائلِ :

لما أنسيتُ شكركَ . . . .[2]

وتشبيهُها إيّاها بالموصولة أشدُّ من هذا ، وفي التنزيلِ : (ولَقَدْ مكّنّاهُمْ فيما إنْ مكّنّاكُمْ فيهِ)[3] فجاءَ النفيُ بـ (إنْ) دونَ (ما) لتقدّمِ (ما) .

ويجوزُ أنْ تحملَهُ على حذفِ (ما) من (سيَّ) وإثباتُها أكثرُ . قالَ سيبويه : إنْ حذفتَ (ما) فعربيٌّ[4] .

ومن ذلكَ (إمّا) التي في قولكَ : ضربتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً ، وهي في المعنى كـ (أو) في أنّهُ لأحدِ الأمرينِ في الإخبارِ وغيرِهِ ، إلاّ أنَّ الفصلَ بينهما : إنّي إذا قلتُ : ضربتُ زيداً ، أو اضربْ زيداً ، جازَ أنْ أكونَ أخبرتُهُ بضربِ زيدٍ وأنا متيقّنٌ ، أو أمرتُهُ بضربِهِ وأبحتُهُ لهُ ، ثمَّ أدركني الشكُّ بعدَ ما كنتُ

---

(1) (فاستغني عنها بالزيادة بها ألا ترى أنهم قالوا : مهما) ساقط من ج .

(2) تقدم تخريجه وهو الشاهد الثامن والثلاثون .

(3) الاحقاف/٢٦ .

(4) انظر : الكتاب ١/٢٩٨ .

على يقينٍ ، أو أمرتَهُ بضربِ غيرِهِ بعدَ أنْ لم أُرِدْ أنْ يتعمدَاهُ .

و (إمَّا) في أوّلِ ذكرِها تُؤذِنُ بواحدٍ من أمرينِ ، فهـذا الفصلُ بينَهما ، وهذا الاشتراكُ ٢٨ أ / بينَهما ، ذكرَهـا النحويونَ معَها في جملةِ حروفِ العطفِ لا لأنَّهـا حرفُ عطفٍ ، ألا ترى : أنَّها لا تُدخِلُ الاسمَ الذي بعدَها في إعرابِ الاسمِ الذي قبلَها في قولِكَ[1] : ضربتُ إمَّا زيداً ، وليسَتْ أيضاً كـ (لا) و (حتَّى) ونحوِها من الحروفِ التي تكونُ تارةً عاطفةً وأخرى غيرَ عاطفةٍ لدخولِ حرفِ العطفِ عليها ، ولزومِهِ لها في قولِهم : ضربتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً .

ويدلُّكَ أيضاً على أنَّها ليسَتْ عاطفةً ابتداؤُكَ بها في نحوِ : (إمَّا أنْ تُعَذِّبَ وَإمَّا أنْ تَتَّخِذَ فِيهِم حُسْنًا)[2] وفيما حكاهُ سيبويه من قولِهم : إمَّا أنْ يقومَ وإمَّا أنْ لا يقومَ[3] ، فيدلُّـكَ هذا على أنَّها غيرُ عاطفةٍ لأنَّ حرفَ العطفِ لا يخلو من أنْ يعطفَ مفرداً على مفردٍ ، أو جملةً على جملةٍ وفي كلا القسمينِ لا يُبتدأُ بهِ . فإنْ قلتَ : ما تُنكِرُ أنْ تكونَ كـ (حتَّى) ونحوِهِ ممَّا ينتقِلُ فتكونُ تارةً عاطفةً وأخرى غيرَ عاطفةٍ ؟ فقد قدَّمنا الدلالـةَ على امتناعِ ذلكَ[4] .

وسألتُ أبا بكرٍ عنها فقالَ : ليسَتْ بحرفِ عطفٍ[5] ، وقالَ :

---

(١) يعني (امّا) الاولى .

(٢) الكهـف/٨٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٦٧ .

(٤) وهو قوله : الا ترى أنها لا تدخل ... الخ .

(٥) لقد عدّ أبو بكر بن السراج (اما) من جملة حروف العطف ، فقال : الخامس (اما) و (اما) في الشك والخبر بمنزلة (أو)

=

حروفُ العطفِ لا يدخُلُ بعضُها على بعضٍ ، فإنْ وجدتَ ذلكَ في كلامٍ ، فقد خرَجَ أحدُهما من أنْ يكونَ حرفَ عطفٍ نحو : لم يقمْ زيدٌ ولا عمروٌ فـ (لا) في هذه المسألة ليستْ بعاطفةٍ إنَّما هي نافيةٌ ، ونحنُ نجدُ (إمَّا) لا تُفارِقُها الواوُ ، أعني : المكررةَ في قولِكَ : ضربتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ، فالثانيةُ لا تُفارِقُها الواوُ ، والأولى لا تُدخِلُ الاسمَ الذي بعدَها في إعرابِ الاسمِ الذي قبلَها ، فقد خالَفَ ما عليهِ حروفُ العطفِ .

وقالَ سيبويه في جَري الصفاتِ على الموصوفينَ : ومنهُ مررتُ برجلٍ راكعٍ أو ساجدٍ ، فإنَّما هي : إمَّا ، وإمَّا ، إلاَّ أنَّ (إمَّا) تَجاءُ بها ليُعلَمَ أنَّهُ يُريدُ أحدَ الأمرينِ [وإذا قالَ : أو ساجدٍ ، فقد يجوزُ أنْ يقتصرَ عليهِ][1] وقد تقدَّمَ في أوَّلِ الفصلِ[2] ما يُبيِّنُ هذا الكلامَ .

و (إمَّا) هذهِ لا تكونُ إلاَّ مكرَّرةً نحو : ضربتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ، ولا تكونُ مفردةً .

= وبينهما فصل . وقال في موضع آخر : واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق ، وذلك مثل قولهم : لم يقم عمرو ولا زيد الواو نسق ، و (لا) توكيد للنفي . انظر : الاصول لابن السراج ٥٧/٢ و ٦٠ . وما يرويه أبو علي من شيخه أبي بكر خلاف ما في الاصول ، حيث عدّ أبو بكر (اما) من جملة حروف العطف .

(١) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ، انظر : الكتاب ٢١٣/١ .

(٢) وهو قوله السابق : ألا ترى أنها لا تدخل ... الخ .

قالَ أبو العباس : لو قلتَ : ضربتُ إمّا زيداً ، وسكتَ لم يجُزْ ، لأنَّ المعنى هذا أو هذا[1] ، قالَ : وزعمَ سيبويه أنَّ (إمّا) هذه إنَّما هي (إنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذاالمعنى[2] .

وقد جاءَ في الشعرِ معادلةً لـ (أو) نحو : ضربتُ إمّا زيداً أو عمراً ، وكانَ هذا للمناسبةِ بينَها وبينَ (أو) في أنَّها لأحدِ الأمرينِ كما أنَّها لَهُ ، وإنْ خالفَتْها في بناءِ الكلامِ معَها على الشكِّ ، وجوازُ كونهِ معَ (أو) أنْ يكونَ على اليقينِ ، ثمَّ لَحِقَ الشكُّ بعدُ ، فإذا تقدَّمَتْ (إمّا) وتبعَتْها (أو) عُلِمَ أنَّ المعنى لـ (إمّا) دونَها لتقدُّمِها .

وأمّا قولُهُ : (يا ذا القرنَينِ إمّا أنْ تُعذِّبَ وإمّا أنْ تتَّخِذَ فيهِمْ حُسْناً[3] فينبغي أنْ يكونَ موضعُهُ رفعاً ، وارتفاعُهُ على الابتداءِ ، أي[4] : إمّا العذابُ شأنُكَ ، أو أمرُكَ ، أو اتِّخاذُ الحُسْنِ .

ومثلُ ما قلنا في هذا ، أجازَهُ سيبويه في البيتِ الذي أنشدَهُ وهو :

٦٢ـ لقدْ كذَبَتْكَ نفسُكَ . . . .[5]

(١) انظر : المقتضب ٣/٢٨ .
(٢) انظر : المقتضب ٣/٢٨ .
(٣) الكهف/٨٦ .
(٤) في ج (التقدير) بدل (أي) وهما صحيحان .
(٥) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ، ونسبه الاعلم الى دريد ابن الصمة وتمامه :

فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر

انظر : الكتاب ١/١٣٤ و ٢/٦٧ ، والمقتضب ٣/٢٨ ، والكامل ١/٢٨٩ والبيت فيهما غير منسوب . وانظر : الخزانة ٤/٤٤٢ ـ٤٤٧ ونسبه الى دريد بن الصمة أيضاً . وورد في ش (لقد حدثتك) بدل (لقد كذبتك) .

قالَ : ولو[1] قلتَ : فإنْ جزعٌ وإنْ إجمالُ صبرٍ كانَ جائزاً كأنَّكَ قلتَ : فإمَّا أمري جزعٌ ، وإمَّا إجمالُ صبرٍ ، لأنَّكَ لو صَحَّحتَها فقلتَ : إمَّا ، جازَ ذلكَ فيها ، وقالَ أيضاً ، وإمَّا يَجري ما بعدَها ها هنا على الابتداءِ ، وعلى الكلامِ الأوَّلِ[2] .

ويجوزُ عندي أنْ يكونَ موضعُهُ نصباً على : ائتِ إمَّا العذاب وإمَّا غيرَهُ .

فهذا (ما) في هذهِ الكلمةِ من تصرُّفِها . فأمَّا ذاتُها فإنَّ سيبويه والخليلَ يذهبانِ في ذلكَ الى أنَّها (إنْ) لزمَتْها (ما) ، قالَ سيبويه : وأمَّا قولُ الشاعرِ :

لقد كذَبَتْكَ نفسُكَ فاكذِبَنْها

فإنْ جزعاً وإنْ إجمالَ صبرٍ[3]

فهذا على (إمَّا) وليسَ على (إنِ) الجزاءِ ، وليسَ كقولِكَ[4] :

٦٣ـ . . . . إنْ حقّاً وإنْ كذباً . . . .[5]

---

(١) في ج (فان) بدل (ولو) وأثبتنا ما في ش لأنه يوافق ما في الكتاب ١/١٣٥ .

(٢) انظر : الكتاب ١/١٣٥ .

(٣) وهو الشاهد الثاني والستون .

(٤) في ش (كذلك) وأثبتنا ما في ج لأنه يوافق ما في الكتاب ١/١٣٥ .

(٥) هذا جزء من بيت للنعمان بن المنذر والبيت بتمامه هو :

قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا

فما اعتذارك من شيء اذا قيلا

انظر : الكتاب ١/١٣١ ، والخزانة ٢/٧٨ ، والبيت فيهما للنعمان بن المنذر ، وورد في شرح شواهد المغني ١/١٨٨ـ١٨٩ (قد قيل ان صدقا) .... (من قول) .

فهذا على (إمَّا) محمولٌ ، ألا ترى : أنَّكَ تُدخِلُ الفاءَ ، ولو كنتَ على (إنِ) الجزاءِ وقد استقبلتَ الكلامَ لاحتجْتَ الى الجوابِ ، فليسَ قولُهُ : فإنْ جزعاً ، كقولِهِ إنْ حقّاً ، وإنْ كذباً ، ولكنَّهُ على قولِهِ : (فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِداءً)[1] .

ولو قلتَ : فإنْ جزعٌ ، وإنْ إجمالُ صبرٍ كانَ جائزاً ، كأنَّكَ قلتَ : فإمَّا أمري جزعٌ ، وإمَّا إجمالُ صبرٍ ، لأنَّكَ لو صحَّحتَها فقلتَ : إمَّا ، جازَ ذلكَ فيها - يعني الرفعُ - ولا يجوزُ طرح (ما) من (إمَّا) إلاَّ في الشعرِ قالَ النمرُ بن تولب :

٦٤- سقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ
وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَما[2]

وإنَّما يُريدُ : وإمَّا من خريفٍ ، ومَنْ أجازَ[3] ذلكَ - يعني حذفَ (ما) من (إمَّا) - في الكلامِ دخلَ عليهِ أنْ يقولَ : مررتُ برجلٍ إنْ صالحٍ وإنْ طالحٍ ، يُريدُ : إمَّا[4] .

وقالَ أيضاً في قولِهم : هذا حقٌّ كما أنَّكَ ها هنا (ما) لا تحذف هنا في الكلامِ ، كما لا تحذَفُ في الكلامِ من (إنْ) ولكنَّهُ جازَ في الشعرِ[5] .

---

(١) محمد/٤ .

(٢) البيت للنمر بن تولب . انظر : شعر النمر بن تولب ص/١٠٤ وفيه (سقتها) . وانظر : الكتاب ١/١٣٥ . وفيه منسوب الى النمر بن تولب أيضاً . وانظر : الانتصار لابن ولاد (المخطوط) ص/٣٨ . وشرح المفصل ٨/١٠١-١٠٢ والخزانة ٤/٤٣٤-٤٣٨

(٣) في ش (ومتى اختار) وأثبتنا ما في ج لأنه أصحّ وموافق لما في الكتاب ١/١٣٥ .

(٤) انظر : الكتاب ١/١٣٥ .

(٥) انظر : الكتاب ١/٤٧٠-٤٧١ .

وقالَ : وسألتُ الخليلَ عن (إنَّما) و (إنَّما) و (كأنَّما) و (حيثُما) و (إنْ ما) في قولِكَ : إمَّا أنْ تفعلَ ، وإمَّا أنْ لا تفعلَ ، فقالَ : هُنَّ حكايات"[1] • والدليلُ على أنَّ (ما) مضمومةٌ الى (إنْ) قولُ الشاعرِ :

لقد كذبَتْكَ نفسُكَ فاكذِبَنْها
فإنْ جزعاً وإنْ إجمالَ صبْرِ

وإنَّما يُريدونَ (إمَّا) وهي بمنزلةِ (ما) مع (أنْ) في قولِكَ : أمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ [معَكَ][2] ، فهذا ما ذكرَهُ سيبويه في هذه الكلمةِ •

فأمَّا قولُهُ في الفصلِ الأوّلِ : ألا ترى : أنَّكَ تدخلُ الفاءَ ، ووجهُ استدلالِه بدخولِ الفاءِ على أنَّ (إنْ) ليسَ للجزاءِ ، فهو أنَّ (إنْ) لا تَخلو في البيتِ من أحدِ وجهينِ : إمَّا أنْ تكونَ التي للجزاء ، أو أن تكونَ المحذوفةَ من (إمَّا) فلا يجوزُ أنْ تكونَ التي للجزاءِ دونَ المحذوفةِ من (إمَّا) ، لأنَّكَ لو قلتَ : أنتَ صاحبي إنْ صدقتَ ، اصلَحَ أنْ يكتفيَ في الكلامِ المتقدِّمِ عن جوابِ الجزاءِ • ولو أدخلتَ الفاءَ فقلتَ : أنتَ صاحبي فإنْ صدقتَ ، لاحتجتَ الى جوابِ الشرطِ ، ولم يَصلُحْ أن يكتفيَ بما تَقدَّمَ عن جوابِ الجزاءِ ، لقطعِكَ بينَ الجُملتينِ بالفاءِ ، فكذلكَ قولُهُ : فإنْ جزعاً بعدَ قولِهِ :

لقد كذبتك نفسُك فاكذِبَنْها . . . .

---

(1) انظر : الكتاب ٢/٦٧ •
(2) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ٢/٦٧ •

لا يصلُح أنْ تكونَ (إنْ) فيه للجزاءِ ، لدخول الفـاءِ عليها ، وأنَّها لو كانَتْ للجزاء للزمَها الجوابُ ، كما يلزَمُ الجوابُ فيما ذكرنا ، فلمَّا لم تَصلُحْ أنْ تكونَ للجزاءِ ، لذلكَ حَمَلَهُ على أنَّها المحذوفةُ من (إمَّا) ، فهـذا وجهُ استدلالِ سيبويه[1] بدخولِ الفاءِ • ومعنى قولِه : ألا ترى : أنَّكَ تُدخلُ الفاءَ ولو كانَتْ على (إنِ) الجزاءِ وقد استقبلَتَ الكلامَ لاحتَجتَ الى الجوابِ •

وذَهبَ بعضُهم الى أنَّ مَذهبَ سيبويه في (إمَّا) هو أنَّها (إنْ) التي للجزاء ضُمَّتْ إليها (ما) ، وهذا عندي غَلطٌ عليهِ ، وقد قالَ ما لا يجوزُ ظنُّ هذا بهِ ، ألا تراهُ : أنَّهُ قالَ[2] : ولو قلتَ . إنْ جزعٌ وإنْ إجمالُ صبرٍ ، كانَ جائزاً كأنَّكَ قلتَ : فأمَّا أمري جزعٌ ، وإمَّا إجمالُ صبرٍ لأنَّكَ لو صَحَّحْتَها فقلتَ : إمَّا ، جازَ ذلكَ فيها[3] ، وقالَ أيضاً : (إمَّا) يَجري ما بعدَها على الابتداءِ[4] •

فيما قالَهُ في هذين الموضعَينِ إجازةُ وقوعِ المبتدأ بعدَ (إمَّا) ومن مذهبِهِ وقولِهِ الذي لا يُدفَعُ : أنَّ (إنْ) لا يقعُ الابتداءُ بعدَها •

قالَ سيبويه : ولا يجوزُ بعدَ (إنْ) أنْ تَبنِيَ (عندَنا) على الأسماءِ و [لا][5] الأسماءُ تُبنى على (عندَ) كما لم يَجُزْ لكَ أنْ تَبنِيَ بعدَ (إنْ) الأسماءَ على الأسماءِ[6] •

---

(1) في ج (استدلاله) و (سيبويه) ساقط من ج •
(2) في ج (الا ترى) •
(3) انظر : الكتاب ١/١٣٥ •
(4) انظر : المصدر السابق •
(5) زيادة من ج توافق الكتاب ١/١٣٣ •
(6) انظر : الكتاب ١/١٣٣ ، و (على الاسماء) ساقط من ح •

فقد وقع هنا جواز وقوع المبتدأ بعد (إن) وأجاز وقوعه بعد (إمّا) ، فكيف يكون عنده أن (إمّا) هذه إنما هي (إن) الجزاء ، وقد كتبنا كلّ ما[1] قاله في الحرف فلم يقل في شيء منه إنّها للجزاء ، لأنّ ذلك لا يسوغ ، ألا ترى : أنك تقول : ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً ، وتقول : ذهب إمّا زيد وإمّا عمرو ، فلو كان (إن) الجزاء لما عمل ما قبلها في ما بعدها ، ولكان (ذهب) فعلاً فارغاً[2] لا فاعل له .

فإن قال : يكون انتصاب الاسم بعده بفعل مضمر كأنّه : ضربت إن ضربت زيداً وإن ضربت عمراً .

فليس هذا الغرض الموضوع لهذا المعنى ، ولا المفهوم من هذا اللفظ ، ألا ترى : أنّ المراد في هذا إنّما هو : ضربت أحدهما ، وليس يريد أن يخبر أنّه ضرب زيداً وإن ضرب عمراً فقد كان منه ضرب ، هذا معنى لا يقصد في هذا . ولا يريد أيضاً أن يقول : إن ذهب زيد وإن ذهب عمرو فقد كان ذهاب ، هذا ممّا لا يراد في المعنى ، ولا يعترض على أنّ ذلك فاسد في اللفظ ، لأنّ (ذهب) يبقى فارغاً لا فاعل له[3] . ولا يجوز أن يضمر ولا يذكر[4] .

---

(1) (كل ما) ساقط من ج .

(2) في ش و ج (فعل فارغ) مرفوعاً ، فحركته بالنصب لأنه خبر (كان) .

(3) في ش (لا فاعل فيه) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح في المعنى وموافق لما سبق .

(4) في ش (ولم يذكر) وأثبتنا ما في ج لينسجم مع قوله (أن يضمر) .

ويدلُّ أيضاً على فسادِ ذلكَ قولُكَ : إمَّا أنْ تقومَ وإمَّا أنْ لا تقومَ ، وقولُهُ : (يا ذا القرنَيْنِ إمَّا أنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أنْ تتَّخِذَ فيهمْ حُسْناً)[1] و (فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمَّا فِداءً)[2] ألا ترى : أنَّ هذا لو كانَ (إنِ) الجزاءِ لم يَجُزْ وقوعُ الابتداءِ بعْدَهُ ، ولَلَزِمَ أنْ يُجازى بما يُجازى بهِ (إنْ) إذْ لم يتقدَّمْ في شيءٍ من هذا ما يُغني عن الجوابِ فيُستَغْنى بهِ عن ذكرِهِ ، ونحوُهُ : أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ[3] ، فهذا التوهمُ على سيبويهِ ، والتأويلُ في هذا وما ذهبَ إليهِ هذا القائلُ فاسدٌ غيرُ جائزٍ .

فإنْ قالَ : ما أنكرتَ أنْ يكونَ هذا الذي ذهبتُ إليهِ في (إنْ) من (إمَّا) مذهبَ سيبويهِ ، لأنَّهُ قد ذكرَ أنَّ (إنْ) على أربعةِ أوجهٍ : المُخفَّفةُ من الثقيلة[4] ، [والنافية[5] ، والزائدة[6] ، والتي للجزاء[7] ، وليسَ يجوزُ أنْ تكونَ المخفَّفةَ من الثقيلةِ][8] ، لأنَّ تلكَ تدخُلُ للتأكيدِ وليسَ هذا من مواضعِها ، ولا النافيةُ ، لأنَّهُ لا نفيَ هنا ، ولا للزيادةِ ، لأنَّ تلكَ تُزادُ بعدَ (ما) النافيةِ ، فلمَّا لم يَجُزْ أنْ تكونَ واحدةً من هذهِ الثلاث. وَجبَ أنْ تكونَ المجازيةُ ، لأنَّكَ في (إمَّا) لا تَبُتُّ على الشيءِ كما لا تَبُتُّ في الجزاءِ على الشيءِ ، فلمَّا شابهَتْها في هذا الموضعِ ولم تكن واحدةً من الثلاثِ لزِمَ أنْ تكونَ إيَّاها .

---

(١) الكهف/٨٦ .

(٢) محمد/٤ .

(٣) الكتاب ٤٤٢/١ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٨٣/١ .

(٥) انظر : الكتاب ٤٧٥/١ .

(٦) انظر : الكتاب ٤٠٧/١ .

(٧) انظر : الكتاب ٦٧/١ .

(٨) زيادة من ج يقتضيها السياق .

قيلَ لَهُ[1] : ليسَ في قولِهِ : إنَّ (إنْ) تكونَ على أربعةِ أوجهٍ ما يُوجِبُ أنْ تكونَ (إنْ) هذهِ (إنِ) الجزاءِ كما لم يَجُزْ أنْ تكونَ واحدةً من الثلاثِ التي ذَكَرناها ، كذلكَ لا يجوزُ أنْ تكونَ المجازيةَ ، لِما قَدَّمنا من الدليلِ في امتناعِ ذلكَ أنْ تكونَ إيَّاها ، ولِما رأينا في الجمعِ بينَ قولِهِ في (إنْ) و (إمَّا) من أنَّ ذلكَ لا يجوزُ أنْ تكونَ المجازيةَ عندَهُ .

وإنَّما لم يَذكُرْ (إنْ) هذهِ فيَجعَلَهُ ضرباً خامساً من (إنْ) ، لأنَّهُ لا يستعمَلُ في الكلامِ ، [ولأنَّ الشاعرَ][2] إذا حذَفَ منهُ (ما) فهو يُريدُها ، فهو وإنْ ذكرَ (إنْ) فمرادُهُ (إمَّا) فلم يَجعَلْ ٢٦ ب / ذلك قسماً خامساً لهذا .

فإنْ قلتَ : فما جهةُ الفائدةِ في إعلامِهِ لنا : أنَّ (إنْ) من (إمَّا) ؟

قيلَ : يُعلَمُ منهُ أنَّ الحرفَ المُدغَمَ نونٌ وليسَ بميمٍ ، كما أنَّها من (إمَّا) يجوزُ أنْ تكونَ ميماً[3] ، لأنَّ الشاعرَ لمَّا اضطرَّ فحذَفَ [ما][4] منهُ وأظهَرَ النونَ عُلِمَ بهِ أنَّ ذلكَ أصلُهُ ، ويُعلَمُ أنَّهم يَحذِفونَ منها عندَ الضرورةِ ، وأنَّها مركبةٌ .

فإنْ أرادَ [هذا القائلُ][5] أنَّ (إمَّا) هذهِ أصلُها (إنْ)

---

(١) (له) ساقط من ج .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) مثل قوله تعالى : (أمَّا ذا كنتم تعملون) النمل/٨٤ ، أصله : أمْ ماذا .

(٤) زيادة أثبتناها ، لأن السياق يقتضيها .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ثُمَّ ضُمَّ إليها (ما) كما [ضُمَّتْ][1] الى (لَوْ) في (لَوْ ما)، [ونحوِهِ فتُغيِّرُ عن ذلكَ المعنى كما تُغيِّرُ (لو) لمَّا ضُمَّتْ إليها (ما)][2] فذلكَ لا يمتنعُ ولا دلالةَ على أنَّ (إنْ) هذهِ المجازيةُ دونَ غيرِها ، إذْ هذهِ الحروفُ التي تُغيِّرُ بضمِّ (ما) إليها تُغيِّرُ عمَّا كانَتْ عليها ، والى هذا ذَهبَ سيبويه والخليلُ فيها ، أعني أنَّها (إنْ) ضُمَّ إليها (ما) ولذلك حكاها إذا سُمِّيَ بها كما يُحكى (إنَّما) ونحوُها ، إلاَّ أنَّهُ[3] لم يَقلْ : (إنْ) للجزاءِ أو لغيرِهِ .

وأمَّا ما أنشدَهُ سيبويه للنمرِ[4] بن تَوْلَب :

سَقَتْهُ الرواعدُ مِنْ صَيِّفٍ
وَإنْ مِنْ خَريفٍ فَلَنْ يَعْدَما[5]

فذهبَ فيهِ أيضاً[6] الى أنَّ (إنْ) محذوفٌ من (إمَّا) فقالَ : يُريدُ وإمَّا من خريفٍ .

فقالَ أبو العباس في (الغَلطِ) : يُقالُ لَهُ (ما) لا يجوزُ إلغاؤُها من (إنْ) إلاَّ في غايةِ الضرورةِ ، و (إمَّا) يلزمُها أنْ تكونَ مكررةً ، وإنَّما جاءَتْ هنا مرةً واحدةً ، ولا ينبغي أنْ يُحمَلَ الكلامُ على الضرورةِ ، وأنتَ تجدُ الى غيرِها سبيلاً ، ولكنَّ الوجهَ في ذلكَ ما قالَ الأصمعيُّ قالَ : هي (إنِ) الجزاءِ ، وإنَّما أرادَ :

---

(1) زيادة من الخزانة يقتضيها السياق ، انظر : الخزانة ٤/٤٤٣.
(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(3) في ش (انه ان) وهو تحريف ، واثبتنا ما في ج لأنه الصحيح.
(4) هو النمر بن تولب بن أقيش ، أدرك الجاهلية وأسلم ، انظر : الاغاني ٢٢/٢٨٧ .
(5) تقدم تخريجه وهو الشاهد الرابع والستون .
(6) (أيضاً) ساقط من ج .

إنْ سَقَتْهُ من خريفٍ فلن يعدمَ الرِّيَّ ولم يحتجْ الى ذكرِ سَقَتْهُ لقولِهِ أوَّلاً : سقَتْهُ الرواعدَ من صيِّفٍ[1] •

وأقولُ : إنَّ الشاعرَ قال[2] هذا البيتَ في أبياتٍ يصفُ فيها وعلاً وقبلَهُ :

٦٥ـ إذا شاءَ طالعَ مسجورةً ترى حولَها النبعَ والسَّماسما
تكونُ لأعدائِهِ مجهلاً مضلاً وكانتْ لَهُ معلما[3]

قولُهُ : مسجُورةً ، يريدُ عيناً كثيرةَ الماءِ إذا شاءَ هذا الوعلُ طالعَ مسجورةً ، فقولُهُ : تكونُ ، صفةٌ لمسجورةٍ ، وكذلكَ ، سقتْها ، يكونُ صفةً لمسجورةٍ وكذلكَ رواهُ ثعلب ، عن سعدان[4] ، عن الأصمعي •

وفي كتابِنا كتابَ سيبويهِ (سقَتْهُ) فيجوزُ أنْ يكونَ رجعَ الى (الوعلِ) أو حملَهُ على المعنى ، والوجهُ أنْ يكونَ لـ (العين) فيكونُ المعنى : سقتِ الرواعدُ من السحابِ هذه المسجورةَ إمَّا من صيِّفٍ وإمَّا من خريفٍ ، أي : فهي على كلِّ أحوالِها لا تعدمُ السقيَ إمَّا صيفاً وإمَّا خريفاً ، وذلكَ في صفةِ هذهِ (العين) أرخى لبالِ هذا (الوعلِ) ، وفاعلُ (يعدمُ) على هذا (العينُ) •

---

(١) وجدت كلام أبي العباس أورده ابن ولاد في كتابه الانتصار ، انظر : الانتصار ص/٣٨ •

(٢) من هنا نقله البغدادي الى قوله : (ويحتمل أن يكون المعنى) ، انظر : الخزانة ٤/٤٣٧ـ٤٣٨ •

(٣) البيتان للنمر بن تولب ، انظر : شعر النمر بن تولب ص/١٠٣ ـ١٠٤ وانظر : الانتصار لابن ولاد (المخطوط) ص/٣٨ •

(٤) هو أبو عثمان سعدان بن مبارك النحوي الكوفي روى عن أبي عبيدة من البصريين لم يشر القفطي والسيوطي الى سنة وفاته • انظر : أنباه الرواة ٢/٥٥ ، وبغية الوعاة ١/٥٨١ •

ويحتمل أن يكون المعنى : سقت الرواعد من السحاب هذه العين أو هذا الوعل ، وإن سقت العين أو الوعل من الخريف فلن تعدم العين السقي أو الوعل الري ، ودفع بعضهم هذا وقال : لا معنى له ، وليس كذلك ، لأنه غير ممتنع إلا أن التأويل الأول أسهل في المعنى ، وأدخل فيما يعترضه الشاعر وإن اعترضه في لفظه حذف (إما) الأولى [وحذف الثانية ، ولا يمتنع عند الضرورة حذف الأولى][1] لأن الثانية تدل عليها[2] ويدل على أنه غير ممتنع وأنه جائز قول الفرزدق :

٦٦ـ تهاض بدار قد تقادم عهدها
وإما بأموات ألم خيالها[3]

والفاء في هذا التأويل جواب الجزاء ، وفي التأويل الأول عاطفة جملة على جملة وكلا التأويلين يحتملهما البيت[4] ، [إلا أن بيت][5] الآخر يتوجه على ما ذكره وكأنه لذلك عول عليه في باب الحكاية عند التسمية بها .

فهذا في (إما) هذه وهي كلمة تستعمل على ضربين : أحدهما أن يكون لأحد الشيئين كـ (أو) في أنه لأحد الشيئين

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) في ش قوله (عليها) يليه قوله (والفاء في هذا التأويل) الى (فهذا في اما هذه) وبسبب هذا التقديم والتاخير حصل اضطراب في العبارة فصححناها على ج .
(٣) البيت للفرزدق انظر : ديوانه ٧١/٢ ، والمنصف ١١٥/٣ والخزانة ٤٢٧/٤ وفيها (تلم بدار) .
(٤) يقصد به بيت النمر بن تولب .
(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق ، ويقصد بالبيت الآخر بيت دريد بن الصمة .

وقد استقصيتُها[1] .

والآخرُ : أنْ يكونَ (إنِ) الجزاءِ يُضَمُّ إليها (ما) في نحوِ : (فإمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً فقولي)[2] ، وقد ذكرناها أيضاً فيما تَقَدَّمَ[3] .

وأمّا (أمّا) فكلمةٌ استُعمِلَتْ أيضاً على ضربينِ :

أحدُهما أن يكونَ (أنْ) الناصبةُ للفعلِ يُضَمُّ إليها (ما) فتكونَ عوضاً من الفعلِ نحو : أمّا أنتَ مُنطلقاً انطلقتُ معَكَ ، وقد استَقصَيْناها فيما مَضى من هذهِ الفصولِ[4] .

والآخرُ : أنْ يكونَ فيها معنى الجزاءِ ، قالَ سيبويه : أمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاءِ ، كأنَّهُ يقولُ : عبدُالله مَهْما يكنْ من أمرِهِ فمنطلقٌ ، ألا ترى : أنَّ الفاءَ لازمةٌ لَها أبداً[5] ، فمعنى الجزاءِ لازمٌ لَهُ كما قالَ ؟

والدليلُ على أنَّ فيهِ معنى الفعلِ انتصابُ الظرفِ بهِ في نحوِ قولِهم : أمّا يومَ الجمعةِ فإنّي خارجٌ[6] ، ألا ترى : أنَّهُ لو لم يُنصَبْ بالمعنى الذي في (أمّا) لما كانَ له ناصبٌ ، لأنَّ ما بعدَ (أمّا) هذهِ التقديرُ بهِ أنْ يكونَ بعدَ الفاءِ ، ولو وقعَ هذا الظرفُ بعدَ

---

(1) انظر : الضرب الثالث من مجيء (ما) زائدة .
(2) مريم/٢٦ .
(3) انظر : الضرب الثاني من مجيء (ما) زائدة .
(4) انظر : الباب الرابع من أبواب (ما) اذا كانت حرفاً وما بعده. وفي ج (مضى ذكرها) بدل (استقصيناها فيما مضى من هذه الفصول) .
(5) انظر : الكتاب ٣١٢/٢ .
(6) في الكتاب : أما يوم الجمعة فانك ذاهب . انظر الكتاب ٤٦٩/١ .

الفاءِ لم يكنْ لَهُ ناصبٌ ، لأنَّ ما بعدَ (إنَّ) لا يعمَلُ في ما قبلَها فيُعلَمُ بهذا أنَّ العاملَ في الظرفِ المعنى الذي في (أمّا) من الفعلِ ٢٧ أ / .

ويدلُّكَ أيضاً على أنَّهُ بمعنى الفعلِ أنَّ ما يقعُ بعدَهُ ممّا ليسَ بظرفٍ لا يعمَلُ فيهِ عملَهُ في الظرفِ ، ألا ترى : أنَّهُ لا يجوزُ : أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ[1] لأنَّ (زيداً) ليسَ ممّا تعمَلُ فيه المعاني ، ولا يجوزُ أنْ يعمَلَ فيهِ (ضاربٌ) لوقوعهِ بعدَ (إنَّ) ، فإنْ قلتَ : أمّا زيداً فأنتَ ضاربٌ[2] جازَ وعَمِلَ (ضاربٌ) في (زيدٍ) ألا ترى : أنَّكَ إذا قدَّرتَ وقوعَ الاسمِ بعدَ الفاءِ لم يمتنعْ (ضاربٌ) أنْ يعمَلَ فيهِ كما يمتنعُ إذا دخلَتْ (إنَّ) .

و (أمّا) هذهِ لهذا المعنى الذي فيهِ منَ الجزاءِ يكونُ مستأنفاً بها ومقدَّراً فيها الانقطاعُ ممّا قبلَها كالجزاءِ ونحوهِ ولذلكَ اختارَ سيبويه فيهِ : ضربتُ زيداً وأمّا عمراً فأكرمتُهُ ، فعلى هذا بابُهُ .

ومن هذا البابِ قولُهم : (كما) في قولِهم : كما أنَّهُ لا يَعْلَمُ فغَفرَ اللهُ لَهُ .

قالَ سيبويه : سألتُهُ ـ يعني الخليل ـ عن قولِهِ : كما أنَّهُ

---

(١) قال ابن يعيش : ان أبا العباس أجاز : اما زيداً فاني ضارب ، على أن يكون زيداً منصوباً بضارب ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٩ .

(٢) في ش (اما زيداً فاني ضارب جاز) واثبتنا ما في ج لأنه الاصح لأن أبا علي قال : أما زيداً فاني ضارب لا يجوز . فكيف يجيزه هنا .

لا يعلمُ [ذلكَ][1] فتجاوزَ اللهُ عنهُ ، وذا حقٌ كما أنَّكَ هنا ، فزعَمَ أنَّ العاملةَ في (أنَّ) الكافُ ، و (ما) لغوٌ إلاَّ أنَّ (ما) لا تحذَفُ منها ، كراهيةَ أنْ يجيءَ لفظُها مثلَ لفظِ (كأنَّ) ، كما ألزموا النونَ (لأفعلنَّ) واللامَ من قولِهم : إنْ كانَ ليَفعلُ ، كراهيةَ أنْ يَلتبسَ اللفظانِ .

ويَدلُّكَ على أنَّ الكافَ العاملةُ قولُهم : هذا حقٌ مثلَ ما أنَّكَ هنا ، وبعضُ العربِ يَرفعُ فيما حدَّثنا يونس وزَعمَ أنَّهم يقولونَ : (إنَّهُ لَحَقٌّ مثْلُ ما أنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)[2] فلولا أنَّ (ما) لغوٌ لم يَرتفعْ (مثلَ) وإنْ نصبتَ (مثلَ) فـ (ما) أيضاً لغوٌ ، لأنَّكَ تقولُ : مثلَ ما أنَّكَ هنا ، ولو جاءَتْ مُسقَطةً من الكافِ في الشعرِ جازَ كما قالَ النابغةُ الجعدي :

٦٧ـ قُرومٍ تَسامى عندَ بابِ دفاعُهُ
كأنْ يُؤْخَذُ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلا[3]

فـ (ما) لا تُحذَفُ هنا في الكلامِ كما لا تُحذَفُ في الكلامِ من (إنْ) ولكنَّهُ جازَ في الشعرِ[4] ، يعني : كما حذفَتْ (ما) التي في (إمَّا) .

قالَ أبو عثمان : أنا لا أنشدُهُ إلاَّ : كأنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ ، فأنصبُ (يُؤْخَذَ) ، لأنَّها (أنْ)[5] التي تنصبُ

---

(١) زيادة من الكتاب ١/٤٧٠ .
(٢) الذاريات /٢٣ .
(٣) البيت للنابغة الجعدي انظر : شعر النابغة الجعدي ص١٣١ ، وورد برفع (يؤخذ) في الكتاب ١/٤٧٠ . والاصول لابن السراج ١/٣٣٨ . وورد في ش (فقاعد) بدل (دفاعه) وهو تصحيف .
(٤) انظر : الكتاب ١/٤٧٠ـ٤٧١ .
(٥) (ان) ساقطة من ج .

الأفعال دخلت عليها كافُ التشبيهِ[1] .

قولُ سيبويه : كما ألزموا[2] النونَ (لأفعلنَّ) واللام قولَهم : إنْ كانَ لَيفعلُ ، يُريدُ أنَّ (ما) لزمتِ الكافَ في قولِهم : كما أنّكَ هنا ، فلم تُحذفْ كما ألزموا النونَ (لأفعلنَّ) ، لئلا يلتبسَ الكافُ من (كما أنّكَ) ، المتّصلِ بما قبلَهُ أو ما بعدَهُ ، وتقديرُهُ أنْ يكونَ قبلَهُ بـ (كأنَّ) التي ضُمّتِ الكافُ فيه الى (أنَّ) فأعملَ عملَ (أنَّ) وصارتِ الكافُ لذلكَ لا موضعَ لَهُ من الاعرابِ ، وغيرِ متّصلٍ بما قبلَهُ اتّصالَ حروفِ الجرِّ بما قبلَها .

ونظيرُ الكافِ في (كأنَّ) العاملةِ عملَ (أنَّ) الكافُ في (كأيِّ) ألا ترى : أنّها غيرُ متّصلٍ بما قبلَها وأنّها مع (أيّ) بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، فألزمتَ الكافَ (ما)[3] كما ألزمتَ (لأفعلنَّ) النونَ ، لئلّا يلتبسَ بفعلِ الحالِ في نحوِ قولِه : (وإنَّ ربَّكَ ليحكمُ بينَهُمْ)[4] ، وكما ألزمتَ اللامَ : إنْ كانَ ليفعلُ ، لئلّا يلتبسَ بـ (إنْ) النافيةِ نحو : (إنِ الكافرونَ إلاّ في غرورٍ)[5] .

وقد شرحنا هذهِ اللاماتِ في هذا الكتابِ[6] وفي غيرِهِ بما نستغني بهِ عن بسطِهِ وتقصّيهِ .

---

(1) انظر : الاصول لابن السراج ١/٣٣٨ .
(2) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ١/٤٧٠ .
(3) (ما) ساقطة من ج .
(4) النحل/١٢٤ .
(5) الملك/٢٠ .
(6) انظر المسألة الثامنة ، والمسألة التاسعة عشرة .

فنقول : ألزمَتْ (ما) الكافَ هنا [كما][1] ألزمَتِ اللامُ في : إنْ كانَ ليَفعَلُ ، والنونُ في ليَفعَلنَّ ، لئَلاَّ يلتبس كلُّ واحدٍ من ذلكَ بما ذكرناه ، وإجازتُهم حذفَ (ما) من (كما) هذه في الشعرِ مما يدلُّ على ما ذكرنا من جوازِ إمَّا تأتيني آتِكَ بغيرِ أنْ تُلحقَ الشرطَ أحدَ النونين[2] ، لأنَّهُ إذا جاز الحذفُ فيما يؤدّي الى الاشتباهِ بغيرِهِ فجوازُ حذفِ ما لا يشتبهُ بغيرِهِ أولى .

وأمَّا قولُهُ : ويدلُّكَ على أنَّ الكافَ العاملةُ قولُهم : هذا حَقٌّ مثلَ ما أنَّكَ هنا[3] .

فوجهُ الدلالةِ في ذلكَ أنَّ (أنَّ) انفتحَتْ لما عملَ (مثلُ) في موضعها الجرَّ بالاضافةِ إليها كما انفتحَتْ لمَّا أُضيفَتِ الكافُ إليها ، وإنَّما انفتحَتْ ، لأنَّ إضافةَ (مثلُ) لا يكونُ إلاّ الى الاسمِ ، فإذا كانَ كذلكَ كانَ (أنَّ) في موضعِ الاسمِ المضافِ إليه ، وإذا وقعَ موقعَ الاسمِ انفتحَتْ ، وكذلكَ الكافُ ، ألا ترى : أنَّها لا تخلو من أنْ تكونَ حرفاً أو اسماً ، وعلى أيِّ قسمَيْها كانَتْ ، وَجبَ انفتاحُ (أنَّ) بعدَها لدخولِها في كِلا وَجهَيْها على الاسمِ .

وقولُهُ : فلولا أنَّ (ما) لغوٌ لم يرتَفِعْ (مثل) يريدُ : لولا أنَّ (ما) في قولهِ : (مثلَ ما أنَّكم تَنطقُونَ)[4] لغوٌ ليسَتْ بمبنيةٍ معَ (مثلَ) على الفتحِ ، لم يرتفعْ (مثلُ) في قولهِ : (مثلَ ما أنَّكم تَنطِقونَ) ألا ترى : أنَّ ما كانَ مبنياً مع غيرِه

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(2) يقصد بالنونين نوني التوكيد : الخفيفة والثقيلة .
(3) انظر : الكتاب ١/٤٧٠ .
(4) الذاريات/٢٣ .

على الفتحِ لا يرتفعُ كقولِهم : لا رَجلَ[1] ، وما أشبَهَهُ من المَبنيِّ .

ثُمَّ قالَ : وإنْ نَصبتَ (مِثلَ) فـ (ما) أيضاً لغوٌ .

كأنَّ قائلاً قالَ لَهُ : فاجعَل (مثلَ) مبنياً مع (ما) فيمَنْ نَصبَ ، فقالَ : مثلَ ما ، كما أنَّ من الأسماءِ ما يُبنى تارةً ويُعرَبُ أخرى[2] ، فكذلكَ اجعَل (مِثْلَ) .

فقالَ في جوابِ هذا : هو فيمَنْ فَتحَ أيضاً لغوٌ ، وليسَ بمبنيَّةٍ معَ (ما) ألا ترى : أنَّكَ لو حذفتَ (ما) فقلتَ : إنَّهُ لَحقٌّ مثلَ أنَّكَ ، لجازَ لكَ[3] في (مِثلَ) البناءُ على الفتحِ ، لا بْهامِها وإضافتِكَ إيَّاها الى اسمٍ مبنيٍّ ، كما جازَ لكَ البناءُ لذاكَ في (حينَئذٍ) ، و (يومَئذٍ) . وعلى قولِهِ :

٦٨ـ على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا . . . . [4]

وقولُ الآخرِ :

٦٩ـ لم يَمنعِ الشُّربَ منها غيرُ أنْ هَتفَتْ . . . . [5]

---

(١) انظر : الاصول لابن السراج ٢/١٤٥ .
(٢) مثل : قبل ، وبعد ، ويوم ، وحين .
(٣) في ش (ذلك) بدل (لك) فاخترنا ما في ج لأنه أوفق من حيث المعنى .
(٤) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني ، وتمامه :

وقلت ألمّا أصح والشيب وازع

انظر : ديوان النابغة صنعة بن السكيت ص/٤٤ ، وانظر : الكتاب ١/٣٦٩ . والكامل ١/١٨٥ .

(٥) هذا صدر بيت في الكتاب ١/٣٦٩ وورد فيه (ان نطقت) بدل (ان هتفت) وتمامه :

حمامة في غصون ذات أوقال

=

ونحو ذلكَ من الأسماء المبهمة التي تُضافُ الى المبنيةِ فتكتسي البناءَ منها ، فاذا فتحتَهُ فقلتَ : مثل ما أنكم ، فعلى هذهِ الجهةِ افتحْها لا[1] لبنائها مع (ما) ألا ترى : قلّةَ[2] ما يُبنى من الأسماءِ مع حرفٍ ، وكثرةَ هذهِ الأسماءِ التي تُبنى ، إذا أُضيفَتْ الى غيرِ معربٍ .

فإنْ قالَ قائلٌ : قد جاءَ : لا رَجلَ[3] ، وهذا حرفٌ مبنيٌّ معَ اسمٍ .

قيلَ لَهُ : ليسَ هذا مثله ، لأنَّ (لا) عاملةٌ غيرُ زائدةٍ و (ما) في (مثلَ ما أنكم) فيمَنْ ذهبَ الى بنائها زائدةٌ ، فليسَ في قولِهم : لا رَجلَ ، حجّةٌ لبناءِ (مثلَ)[4] معَ (ما) في هذا الموضعِ[5] .

فهذا تفسيرُ ما كانَ مُشكِلَ اللفظِ من الفصلِ الذي كتبْناهُ من (الكتابِ) .

= والبيت فيه غير منسوب ، ونسبه الاعلم الى رجل من كنانة ، وبالروايتين ورد البيت في الاصول ١/٣٣٦ و ٣٦٥ وفيه غير منسوب . ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ١/١٥٦ الى أبي قيس بن رفاعة . ونسبه البغدادي في الخزانة ٢/٤٥-٤٧ الى أبي قيس بن الاسلت .

(١) (لا) ساقطة من ج .

(٢) في ج (قدر) بدل (قلة) وهو تحريف .

(٣) انظر : الاصول لابن السراج ٢/١٤٥ .

(٤) في ش (لبنائها) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق من حيث السياق .

(٥) في ج (في هذا الحرف) بدل (في هذا الموضع) .

وحدَّثنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنَّهُ قالَ في هـذا الموضع : بُني[1] (مِثْلُ) مع (ما) ، فجعَلَهُ بمنزلةِ (خمسةَ عشرَ) وإنْ كانَتْ (ما) زائدةً وأنشدَ أبو عثمان :

٧٠ـ وتداعي منْخِراه بدمٍ
مثلَ ما أثمرَ حُمَّاضُ الجبلِ[2]

وقالَ أبو عثمان : سيبويه والنحويّونَ يقولونَ : إنّما بُني (مِثلُ) ، لأنَّهُ أضافَهُ الى غيرِ معربٍ وهو (أنّكم) .

وحدَّثنا عن أبي العباس قالَ : قالَ أبو عمر : هو حالٌ من النكرة ، قالَ أبو العباس : ولا اختلافَ في جوازه على ما قالَ أبو عُمَر[3] ، قالَ : وقولي كقولِ سيبويهِ ، وقولُ المازنيِّ والجرميِّ جائزانِ عندي .

أقولُ : إنَّ ما قالَهُ أبو عثمان : إنَّهُ يُبنى (مثلَ ما) مثلُ : خمسةَ عشرَ ، فهو قولٌ[4] قد أشرنا الى دفعه فيما فسَّرناه من قولِهِ ، وهو موضعٌ للدفعِ لقائلِهِ وأنَّهُ [قليلٌ لا][5] نظيرَ لَهُ ، وليسَ حكمُ ما كانَ مثلَهُ في القلَّةِ القياسُ عليهِ ، وصرفُ ما يتوجَّهُ على غيرِهِ إليهِ .

---

(١) في ش (بناء) وأثبتنا ما في ج لانه أوفق من حيث سياق العبارة .

(٢) البيت للنابغة الجعدي ، انظر : شعر النابغة الجعدي ص/٨٧٠ وروايته فيه (فجرى من منخريه زبد) وكذلك في النبات والشجر للاصمعي ص/٤٨ . والمعاني الكبير لابن قتيبة ١/٥٩٤ وروايته في الاصول ١/٣٣٤ توافق الرواية هنا .

(٣) انظر : الاصول لابن السراج ١/٣٣٤ـ٣٣٨ .

(٤) (فهو قول) ساقط من ج .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فأمَّا البيتُ الذي احتجَّ بهِ فليسَ فيهِ حجةٌ لَهُ ، ألا ترى : أنَّ (ما) في قولِهِ : مثلَ ما أثمرَ ، يحتملُ أنْ تكونَ التي بمعنى المصدرِ مع الفعلِ ، فيكونُ المعنى : مثلَ إثمارِ حُماضِ الجبلِ ، بل لا يتوجَّهُ إلاَّ على هذهِ الجهةِ ، لأنَّهُ إنْ جعلَ (ما) مبنيَّةً معَ (مثلَ) في البيتِ بقيتْ غيرَ مضافةٍ ألا ترى : أنَّها ليستْ من الأسماءِ التي تُضافُ الى الفعلِ ، فاذا لم يجزْ إضافتُها الى ما بعدَها لكونِهِ فعلاً امتنعَ هذا التقديرُ فيهِ ، لأنَّ (مثلَ) يبقى مفرداً ، وهو ممَّا[1] لا يُوصَفُ بهِ مفرداً ، لقلَّةِ الفائدةِ بهِ وضعفُ المعنى فيهِ .

ألا ترى : أنَّكَ لو قلتَ : مررتُ برجلٍ مثلٍ ، لم يجزْ[2] . لأنَّهُ لا يخلو من أنْ يكونَ مشابهَ شيءٍ ومثلاً لَهُ ، فانَّما يقرُبُ من[3] الاختصاصِ وتسوغُ الصفةُ بهِ في حالِ الاضافةِ ، وكما لم يُوصَفْ بـ (غيرٍ) الذي هو خلافُهُ إلاَّ بالاضافةِ ، كذلكَ لم يُوصَفْ ٢٩ أ / بـ (مثلٍ) فالبيتُ[4] الذي أنشدَهُ لا حجةَ فيهِ ، إذْ لا يتوجَّهُ على أنَّ (مثلاً) فيهِ مع (ما) مبنيٌّ لما ذكرتُهُ .

فأمَّا في الآيةِ[5] فلا يمتنعُ من هذا الوجهِ[6] ، لأنَّهُ مضافٌ الى

---

(١) في ش (كما) وأثبتنا ما في ج لأن المعنى يقتضيه .
(٢) في ج (لم يكن) بدل (لم يجز) .
(٣) في ش (الى) بدل (من) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق من حيث المعنى .
(٤) وهو الشاهد السبعون .
(٥) هي قوله تعالى : (انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) الذاريات /٢٣ .
(٦) يعني بناء (مثل) مع (ما) .

(أنكم) ولا يمتنع تقدير الاضافة فيه ، وإن كان مبنياً ، ألا تراهم قالوا : كم رجلٍ ، فأضافوه وهو مبنيٌّ ، وذهب سيبويه في (أيُّهم) من قولهم : أيُّهم ذاهبٌ ، وقوله عزَّ وجلَّ : (ثمَّ لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم)[1] الى البناء وهو مبنيٌّ[2] ، وهو مع ذلك قليلٌ ، أعني : إضافة المبنيِّ ، إلاَّ أنَّ أبا بكرٍ كان يقول : إنَّ الاضافة لا توجب التمكُّن في المضاف لوقوعه موقع الحرف[3] فقول أبي عثمان في الآية كما ذكرته لك من الضعف .

فإن قلت : فهل له نظيرٌ يُحمل هذا عليه ، فيؤنس أدنى إيناسٍ ؟

قد روينا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي :

٧١ـ تسمع للجنِّ به زيزيزما[4]

فهذا مبنيٌّ مع (١٠) وقال حميد[5] :

٧٢ـ ألا هيّما ممّا لقيت وهيّما
وويحاً لمن لم يدر ما هنَّ ويحما[6]

---

(١) مريم/٦٩ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٣٩٧ـ٣٩٨ .

(٣) لم أجد في كتاب الاصول هذا القول .

(٤) الرجز لرؤبة انظر : مجموع أشعار العرب/ديوان رؤبة بن العجاج ص/١٨٤ وفيه (زيزيما) بإسقاط الزاي الثالثة ، وانظر : المعاني الكبير لابن قتيبة ١/٣٠٥ . ورواية البيت كما في النص هنا وكذلك في المنصف ٣/١٠٥ . وانظر : اللسان مادة : زيز .

(٥) هو حميد بن ثور الهلالي توفي أيام عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ انظر : الاستيعاب ١/٣٦٧ ، والشعر والشعراء ١/٣٠٦ .

(٦) البيت لحميد بن ثور الهلالي انظر : ديوانه ص/٧ .
واختلفت الرواية في عجزه ففي الديوان : (وويحا لمن لم ألق منهنَّ ويحما) . وفي الخصائص ٢/١٨١ : (وويحا لمن لم يلق منهنَّ ويحما) .

فهذا يتوجه على هذا وكان سيبويه كرهه لما أعلمتك من قلته .
وموضع (مثل ما) في الآية عند سيبويه ، والمازني ، رفع ، لأنهما ذهبا الى أنه مبني وإن اختلفا في جهتي البناء ، وفي قول أبي عمر منتصب على الحال فهذا (ما) في هذا .

فأمّا ما ذكره سيبويه من إسقاط (ما) من (كما) أنه في الشعر للضرورة [1] فغير ممتنع كما أن حذف النون من لأفعلن غير ممتنع ، وحكى سيبويه أنهم يقولون ذلك في الكلام فاذا جاء ذلك في الكلام فهو في الشعر أجدر أن يجوز .

فأمّا قول أبي عثمان إنه لا ينشده إلا بالنصب [2] ، فان ما يرويه يجب قبوله ، ولو لم تثبت الرواية بالرفع لما امتنع ما ذكره سيبويه من حذف (ما) عند الضرورة ، كحذف النون ، وكأشياء كثيرة تجوز عند الضرورة .

فأمّا نصب (فيقتلا) في البيت في رواية سيبويه فعلى :

٧٣- . . . . وألحق بالحجاز فأستريحا [3]

(=) وفي اللسان مادة : ويح : (وويح لمن لم يدر ما هن ويحما) بالرفع ، ومثل هذه الرواية في ج .

(١) انظر : الكتاب ٤٧٠/١ .

(٢) انظر قول أبي عثمان في الشاهد السابع والستين .

(٣) تمامه :

سأترك منزلي لبني تميم

وهو من شواهد الكتاب ٤٢٣/١ . فيه غير منسوب وكذلك في معاني القرآن للاخفش ص/٢٠٢ رسالة دكتوراه ، والمقتضب ٢٤/٢ . وفيه : (وألحق بالعراق) ، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٤٩٧/١ الى المغيرة بن حبناء الحنظلي ، وقال البغدادي : رجعت الى ديوانه - يعني ديوان المغيرة - وهو صغير فلم أجده فيه . انظر الخزانة ٦٠٠/٣-٦٠١ .

وعلى قولِ أبي عثمان يُنظَرُ فيه ، وقد كانَ أبو بكرٍ ذكرَ لنا في كتابِه (ديوانُ النابغةِ) من روايةِ الأصمعي وقمّا قرأنا عليه أنَّهُ رَواهُ بالنَّصبِ ، وهذا لفظُ ما ذكرهُ : قالَ يقولُ : دفعَهُ عندَ ذاكَ البابِ بالخصومةِ ، كأنْ يُؤخَذَ المرأُ ، جَعَلَ (فيقتلا) عطفاً على (يُؤخَذَ) .

الضَّربُ الرابعُ من زيادةِ (ما)

وهو أنْ تُزادَ غيرَ لازمةٍ للكلمةِ ، هذا كثيرٌ في التنزيلِ والشعرِ ، وسائرِ الكلامِ ، فمنْ ذلكَ قولُهُ تعالى : (فبما نقضِهِمْ)[1] و (مِمَّا خَطِيئَاتِهِم)[2] ونحوِ ذلكَ من المواضعِ التي تزاد فيها ولا تلزَمُ قالَ الشاعرُ :

٧٤ـ وكأنَّهُ لَهَقُ السَّراةِ كأنَّهُ

ما حاجبيهِ مُعيَّنٌ بسوادِ[3]

وزيادةُ هذا أكثرُ من أنْ يُحصى .

ورُبَّما أنكرَ مُنكرونَ وقوعَ هذهِ الحروفِ زوائدَ وليسَ يخلو إنكارُهم لذلكَ من أنَّهم لم يَجِدُوهُ في اللغةِ فلم يَدخُلوا فيها ما لم يَجِدُوه منها ، أو يكونوا أنكرُوه لرأيٍ رَأَوْهُ ، فإنْ

---

(١) النساء/١٥٥ .

(٢) نوح/٢٥ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ، ونسبه للاعشى ، وهو في ملحقات ديوانه ص/٢٤٠ ، انظر الكتاب ١/٨٠ . وشرح المفصل ٣/٦٧ وفيه غير منسوب وكذلك في همع الهوامع للسيوطي ٢/١٥٨ . وقال البغدادي : وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل . انظر : الخزانة ٢/٢٧٠ـ٢٧٢ . ويستغرب هذا من البغدادي ، كيف جعل البيت من الابيات التي لم يعرف قائلها وقد نسبه سيبويه الى الاعشى ؟

كانوا أنكروا لأنهم لم يجدوه في اللغة فيجب[1] إذا وجدوا من ذلك ما لا مصرف له في التنزيل والشعر وسائر الكلام إلا الى الزيادة أن يتركوا إنكاره، لما رأوه إليه لأن ذلك الرأي فاسد، لدفعه الوجود ونفيه الموجب.

وفي التنزيل (لئلا يعلم أهل الكتاب)[2] و (مما خطيئاتهم) و (فبما رحمة من الله)[3] وفي الشعر من ذلك ما لا يحصى كثرة، ولا مصرف له إلا الى الزيادة.

فإن قال قائل: فيما كان منه في التنزيل أنه للتأكيد.

فهو قول، ويجوز عندي أن يكون فيه زائدة لغير التأكيد، ألا ترى: العرب يزيدونها[4] في النثر وحيث لا حاجة الى اقامة الوزن، كما يزيدونها في النظم وحيث يقام الوزن في نحو آثراً ما[5]، ولا سيما، وشبهه، [والتنزيل][6] على لسانهم نزل وبلغتهم جاء، وأيضاً فكما جاز أن يزيدوا الحروف لغير المعاني في (عجوز) و (كتاب)[7]، و (قبعثرى)، و (جندب)[8]،

---

(١) في ج (فتحت) وهو تصحيف.

(٢) الحديد/٢٩. قال العكبرى قوله تعالى: (لئلا يعلم)، (لا) زائدة، والمعنى: ليعلم أهل الكتاب عجزهم. انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢١١/٢.

(٣) آل عمران/١٥٩.

(٤) في ش (يزيدون) وما أثبتناه من ج، أصح من حيث المعنى.

(٥) انظر: الفاخر ص/٢٨. وشرح فصيح ثعلب للاصبهاني رسالة ماجستير ص/٣٣٦.

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق.

(٧) الواو في (عجوز) زائد لمد الصوت وكذلك الألف في (كتاب) انظر: المنصف ١٤/١.

(٨) النون في (جندب) زائدة، انظر: المنصف ١٣٥/١.

ونحوَ هذا كذلكَ يجوزُ زيادةُ هذه الحروفِ في التنزيلِ إذْ كانَ التنزيلُ على لسانِهم وما عليه تعارفُهُم ، ألا ترى : [أنَّ][1] فيه مثلَ قولِه : (لعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أوْ يَخْشى)[2] ومثلَ (قَاتَلَهُمُ اللهُ)[3] و (وَيْلٌ يومَئِذٍ للمُكَذِّبينَ)[4] و (أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ)[5] وكُلُّ هذا على ما في عُرفِهم ومَجرى خِطابِهم .

وإذا كانَ كذلكَ لم يَمتنعْ زيادتُها أوَّلاً كما تُزادُ وَسَطاً ، وطرَفاً ، فمِمَّا زيدَ فيهِ أوَّلاً في الشعرِ ما أنشدَهُ أبو زيدٍ :

٧٥ـ ما مَعَ أَنَّكَ يومَ الوردِ ذو جَرَزٍ
ضَخْمُ الدَّسيعةِ بالسَّلمَينَ وَكّارُ

ما كنتَ أوَّلَ ضَبٍّ صابَ تلعتَهُ
غيثٌ فأمرَعَ واستَخلَتْ لَهُ الدّارُ[6]

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) طـه/٤٤
(٣) التوبـة/٣٠
(٤) المرسلات/١٥
(٥) مريـم/٣٨
(٦) البيتان لعبدة بن الطبيب ، انظر : نوادر أبي زيد ص/٤٧ وفيه (ضخم الجزارة) وورد البيتان في الحيوان ، في موضعين ، فالبيت الاول في ٥/٢٦٣ (ذو لغط) بدل (ذو جزر) و (ضخم الجزارة) بدل (ضخم الدسيعة) وفي ٦/٦٨ (لأعرفنك يوم الورد ذا لغط) ، ولا شاهد فيه على هـذه الرواية . والبيت الثاني في الحيوان ٥/٢٦٤ و ٦/٦٨ ورد بروايـة (واسترخت به) بدل (واستخلت له) ونسبهما الجاحظ مع ثلاثة أبيات أخرى لعبدة بن الطبيب أيضاً ، وورد البيت الاول في أمالي ابن الشجري في ثلاثة مواضع في : ١/٣٧٠ و ٢/٢٢٠ و ٢٢٢ . وفيه (ذو جزر) بدل (جرز) .

وذهبَ أبو زيد الى أنَّ (ما) زائدةٌ ووجهُ جوازِهِ عندي على ما أعلمتُكَ .

وينبغي لمَنْ ذهبَ الى أنَّ [زيادةَ][1] هذهِ الحروفِ للتأكيدِ ، أنْ يستقبحَ الزيادةَ أولاً ، لأنَّ حكمَ التأكيدِ[2] ينبغي أنْ يكونَ بعدَ المؤكَّدِ .

وحُكيَ لنا عن أحمد بن يحيى ، أنَّهُ أنكرَ هذا ولم يرَهُ ، وزعمَ أنَّهُ لم يرِدْ أولاً ، وأن (ما) بمعنى (الذي) ولا تخلو إذا جعلَها موصولةً ٢٩ ب / من أنْ يكونَ مبتدأً لخبرٍ مذكورٍ [أو خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ فإنْ كانَ مبتدأً لخبرٍ مذكورٍ][3] فلا يكونُ ذلكَ الخبرُ [إلاَّ قولُهُ][4] : ضخمُ الدَّسيعةِ ، [فيكونُ التقديرُ : الذي معَ أنَّكَ يومَ الوردِ ذو جرَزٍ ضخمُ الدَّسيعةِ][5] وإنْ كانَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ ، فلا يخلُو ذلكَ المبتدأُ من : أنْ يكونَ (هذا) أو (هو) فيكونُ التقديرُ : هذا الذي معَ أنَّكَ ، أو : هو الذي معَ أنَّكَ ، وكلُّ هذا بعيدٌ في التقريرِ فيهِ والغرضِ الذي قُصدَ بهِ ، والظاهرُ من هذا الكلامِ هو : معَ أنَّكَ كذا فلم يكُنْ كذا .

فإنْ قلتَ : فما العاملُ في (معَ) على هذا أوَ ليسَ ما بعدَ النفيِ لا يعملُ فيما قبلَهُ ؟

قيلَ : يكونُ العاملُ شيئاً مضمراً يدلُّ عليهِ (ما كنتَ) ،

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) (أن يستقبح الزيادة أولاً لأن حكم التأكيد) ساقط من ج .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

كأنَّهُ في التمثيلِ نافيتَ : مَعَ أنَّكَ يومَ الوردِ كذا كونُكَ أوّلَ خببٍ ، وهو مثلُ ما قدَّرناهُ فيما أنشدَهُ سيبويه :

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ . . . .(1)

ومثلُ ذلكَ قولُهُ : (يَوْمَ يَرَوْنَ المَلائكَةَ لا بُشْرى يَوْمَئذٍ للمُجْرِمينَ)(2) ومثلُهُ : (يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ)(3) ومثلُهُ :

٧٦ـ . . . . إذا انَّهُ عبدُ القَفا واللَّهازِمِ(4)

ومثلُهُ : (فَإذا نُفِخَ في الصُّورِ فَلا أنْسابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئذٍ ولا يَتَساءَلونَ)(5) فعلى هذا تقدير هذا .

---

(1) تقدم هذا البيت وهو الشاهد الثالث والثلاثون .

(2) الفرقــان/٢٢ .

(3) ســبأ/٧ .

(4) البيت من شواهد سيبويه وفيه غير منسوب ، وصدره :
وكنت أرى زيداً كما قيل سيِّداً : انظر الكتاب ١/٤٧٢ .
وانظر : المقتضب ٢/٣٥١ ، والاصول لابن السراج ١/٣٢١ .
والخصائص ٢/٣٩٩ ، وفي كلها غير منسوب .
وقال البغدادي : وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ، انظر : الخزانة ٤/٣٠٣ـ٣٠٤ ، ولم يجد الاستاذ رمضان عبدالتواب نسبة لهذا البيت ، انظر : مقالــه (أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه) في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الرابع والعشرين/١٩٧٤ .

(5) المؤمنـــون/١٠١ .

مسائل من هذه الفصول

أنشدَ أبو بكرٍ عن ابن الجَهمِ[1] عن الفَرّاء :

٧٧- من طالبَينِ لبُعرانٍ لَهُمْ شَرِدَتْ
كَيْمَا يَحسُّونَ مِنْ بُعرانِهم خَبَرا[2]

قالَ الفراءُ : أرادَ : (كيفَ) فرخَّمَ ، قالَ أبو بكر : وهذا خطأ • وهو كما قالَ ، وبَسطُهُ :

أنَّ (كيفَ) اسمٌ يمتَنِعُ ترخيمُهُ من غيرِ وجهٍ أحدُها : أنَّهُ اسمٌ ثلاثيٌّ ، والثلاثيُّ لم يجيءْ مُرخَّماً إلاَّ ما كانَ ثالثُه تاءَ التأنيثِ • والآخرُ : أنَّهُ منكورٌ ، والمنكورُ لا يُرخَّمُ كما يُبنى ، والترخيمُ أبعدُ من البناءِ ، فإنْ امتنعَ بناؤُهُ كانَ ترخيمُهُ أشدَّ امتناعاً •

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن الجهم بن هارون ، المتوفى سنة ٢٧٧هـ ، انظر : أنباه الرواة ٣/٨٨ •

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ٣/٢٧٤ وفيه : (لنا رفضت) و (كي لا يحسّون من بعراننا أثرا) وقال : أراد كيف لا يحسّون وفي شرح المفصل لابن يعيش ٤/١١٠ •

أو راعيان لبعران لناشردت
كي لا يحسان من بعراننا أثرا

وكذا في الخزانة الا أن فيها (شردن لنا) بدل (لنا شردت) • والبيت غير منسوب ، قال البغدادي : وقائله غير معروف ، وما قبله مجهول • انظر : الخزانة ٣/١٩٥-١٩٦ وقد نقل البغدادي بعض هذه المسألة • وانظر : معجم شواهد العربية ١/١٤٢ •

وأيضاً فإنَّ (كيفَ) اسمٌ مَبنيٌّ مُشابهٌ للحروفِ ، والحذفُ إنَّما يكونُ في الأسماءِ المُتمكّنةِ والأفعالِ المأخوذةِ منها ، ولا يكونُ في الحروفِ [إلاَّ فيما كانَ مُضاعَفاً ، وكما لا يكونُ في الحروفِ][1] كذلكَ يَنبغي أنْ لا يكونَ فيما غلَبَ عليهِ شَبهُها وصارَ بذلكَ في حيّزِها •

فإنْ أرادَ بالترخيمِ ما يستعملُهُ النحويُّونَ في هذا النوعِ من المُنادى فهو غيرُ مُنادى[2] ، وإنْ أرادَ بهِ الحذفَ ، فهو غيرُ سائغٍ •

فإنْ قلتَ : فقد قالوا : لَدُ ، ولَدُنْ ، فحَذَفوا منهُ وهو غيرُ متمكّنٍ فكذلكَ يسوغُ الحذفُ من (كيفَ) •

فالجوابُ : أنّهُ لا يسوغُ الحذفُ من (كيفَ) من حيثُ حُذِفَ من (لَدُنْ) وذلكَ : أنَّ (لَدُنْ) لمّا فُتِحَ ما قبلَ النونِ منها وضُمَّ ، ونُصِبَ الاسمُ بعدَها في قولِهم : لَدُنْ غدوةً[3] ، ضارَعَ التنوينَ الزائدَ في الاسمِ ، لاختلافِ الحركةِ قبلَها ، وانتصابِ الاسمِ بعدَها ، فحَسُنَ لذلكَ حذفُها ، كما [حَسُنَ][4] حذفُ الزوائدِ •

وأيضاً فإنَّ هذا الاسمَ يُضافُ في نحوِ قولِهم : لدُ الصّلاةِ[5] ، ويدخُلُ عليهِ حرفُ الجرِّ ، ويُضافُ الى المضمرِ والمُظهرِ ،

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(2) في ج (ممتنع) بدل (غير منادي) •
(3) انظر : الكتاب ١/٢٤ و ٢٨ و ٧٩ •
(4) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(5) انظر : الكتاب ١/١٣٤ •

وكلُّ ذلكَ تَوسُّعٌ فيها ليسَ في (كيفَ) مثلُهُ ، فيسوغُ فيهِ في دخولِ ذلكَ ما لا يسوغُ في (كيفَ) ، وأيضاً فإنَّ النونَ شديدةُ المشابَهةِ بحروفِ اللِّينِ ، ألا تَراها تُزادُ في مواضعِ زيادتِها وتَلحَقُ علامةَ الإعرابِ كما تُزادُ [لَهُ][1] ما هو منها .

وحذَفُوها فاءً[2] في قولِهِ :

٧٨ـ . . . .

وهَل يَعْمَنْ من كانَ في العُصُرِ الخالي[3]

وفي نحوِ :

٧٩ـ . . . . عمُوا ظَلاماً[4]

فحذفُهُ أسهلُ لذلكَ من حذفِ غيرِهِ ، ولو لم يمكنْ في النونِ من هذهِ الكلمةِ ما ذكرناهُ لما كانَ لحَمْلِ (كيفَ) عليهِ مساغٌ ما وُجِدَ لغيرِهِ مُجازٌ .

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) (فاء) ساقط من ج .

(٣) البيت لامرىء القيس وهو مطلع قصيدة له وصدره :

الا عم صباحاً أيها الطلل البالي

انظر : شرح ديوان امرىء القيس للاعلم الشنتمري ، ص/٩٧ ، وانظر : الكتاب ٢/٢٢٧ ، وفيه (وهل يعمن) .

(٤) وهو جزء من بيت استشهد به سيبويه ولم ينسبه والبيت هو

أتوا ناري فقلت منون أنتم
فقالوا : الجنّ ، قلت : عموا ظلاماً

انظر : الكتاب ١/٤٠٢ ، وانظر : نوادر أبي زيد ص/١٢٣ ونسبه مع ثلاثة أبيات أخرى الى شمير بن الحارث الضبّي . وانظر : المقتضب ٢/٣٠٧ ، والخزانة ٣/٢ـ٧ .

فإنْ قلتَ : فكيفَ وجهُ البيتِ عندكَ ؟

فالقولُ : إنَّ (كي) على ضربَينِ : تكونُ مرةً بمعنى اللامِ ، وذلكَ في قولِ من قالَ : كَيْمه ، وتكونُ في معنى (أنْ) في نحوِ : (لِكَيْ لا تَأْسَوْا)[1] وقد شرَحْنا ذلكَ فيما تقدَّمَ من هذا الكتابِ[2] .

فنقولُ : إنَّ (كي) في البيتِ هي التي بمعنى اللامِ فيمَنْ قالَ : كَيْمه ، دخلَتْها (ما) كافَّةً فمنعَتْها العملَ الذي كانَ تعملُهُ من الدخولِ على الاسمِ وهيَّأتْهُ للدخولِ على الفعلِ ، فارتفعَ الفعلُ بعدَها ، لكفِّ (ما) لها عن الدخولِ على الفعلِ ، كما كَفَّتْ (رُبَّ) ، و (مِنْ) من قولِهم : مِمَّا أفعلُ ، ورُبَّما يقومُ . وقد قدَّمنا ذكرَ ذلكَ[3] ، ونظيرُ هذا ما أنْشدْناهُ عن أبي الحسن من قولِهِ :

إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإنَّما
يُرجَّى الفَتى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ[4]

فعلى هذا يحمل هذا البيت .

فأمَّا قولُهُ : (لِيأكلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وما عَمِلَتْهُ أيْدِيهِمْ)[5] فقيلَ فيهِ قولانِ : أحدُهما : أنْ يكونَ (ما) بمعنى

---

(1) الحديد/٢٣ .
(2) انظر : المسألة الثانية والعشرين .
(3) تقدم في الشاهد الثاني والاربعين .
(4) وهو الشاهد السادس والاربعون .
(5) يس/٣٥ . قال الفراء : (ما) ان شئت في موضع خفض (لِيأكلوا من ثمره) و (ممَّا عَمِلَتْ أيديهِم) ، وانْ شئتَ جعلتَها جحداً فلم تجعل لها موضعاً ، انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٧ .

(الذي) . والآخرُ : أنْ يكونَ نفياً ، أي : لم تعملْهُ ، وهذا القولُ الثاني عندي أوجهُ ، لقولهِ تعالى : (أفرأيتُم ما تحرُثونَ أأنتُمْ تزرَعونَهُ أمْ نحنُ الزّارِعونَ)[1] .

وأمّا قولُهُ : (فَما أصبرَهُمْ على النّارِ)[2] فيحتمِلُ عندي وجهَينِ : أحدُهما : أنْ يكونَ على وجهِ التعجُّبِ ، وفي التنزيلِ : (قُتِلَ الانسانُ ما أكفرَهُ)[3] وفيه : (أسْمِعْ بِهِمْ وأبْصِرْ)[4] و (صَبَرَ) فعلٌ متعدٍّ (فَما أصبرَهم) مثلُ : (أصبرْ بِهِم) والمعنى فيهِ : أنَّ هؤلاءِ لطولِ مكثِهِم فيها ، فهُمْ ممَّنْ استحَقَّ أنْ يُقالَ فيهم كذلكَ ، كما أنَّ : وَيْلٌ لَهُ ، يُقالُ لصاحبِ الهَلَكةِ والبَلاءِ ٣٠ أ / ، فاذا جاءَ في التنزيلِ كانَ معناهُ : أنَّ هؤلاءِ ممَّنْ استحَقَّ أنْ يُقالَ فيهِم وعندَ ذكرِهِم ذلكَ .

ويحتمِلُ أنْ يكونَ استفهاماً فيكونُ تقديرُهُ : ما حبَسَهم على النّارِ ؟ إنْ كانَ يُقالُ : أصبَرتُهُ ، بمعنى : صبَّرتُهُ ، فانْ لم تَقُلْ هذا فعلى وجهٍ آخرَ ، وهو أنْ يكونَ بمنزلةِ قولِكَ : ما أحبَسَكَ ها هنا ؟ أي : ما الذي جعلَكَ ذا حَبسٍ هنا ، والمعنى على هذا يكونُ على التوبيخِ ، كما تقولُ للصِّ[5] : ما حمَلَكَ على أنْ قطعْتَ نفسَكَ ، وهو لم يقطَعْ نفسَهُ إنَّما فعَلَ ما استحَقَّ عليهِ القطعُ ، فالتوبيخُ إنَّما وقعَ على فعلِهِ الذي استحَقَّ عليهِ القَطعُ ، وعلى ما أوجبَ لهُم في النّارِ الحَبسَ .

---

(١) الواقعة/٦٣ و ٦٤ .
(٢) البقرة/١٧٥ .
(٣) عبس/١٧ .
(٤) مريم/٣٨ .
(٥) (للصّ) ساقط من ج .

وأصلُ هذا البابِ في اللغةِ : الحَبسُ ، فمِنْ ذلكَ قولُهم[1]:
الصَبْرُ في المصيبةِ[2] ، إنّما هو حَبسُ النفسِ عن إظهارِ ما يَصلُ
إليها من الألمِ والمَضَضِ واستشعارِهِ ، ونُهيَ عن صبرِ الروحِ[3] .
وقرأتُ على أبي بكرٍ عن أبي العباس :

٨٠- قلتُ لَــهُ أصبِرْهــا دائبــاً
أمثالُ بسطامِ بنِ قيسٍ قليلُ[4]

وأمّا قولُهُ : (وَما أُنْزِلَ على المَلَكَيْنِ بِبابِلَ هارُوتَ وَمارُوتَ)[5] .

فمَنْ ذَهبَ الى أنَّ إنزالَ السحرِ على الملكينِ ، كانَ (ما) عندَهُ بمنزلةِ (الذي) وموضِعُهُ نصبٌ للعطفِ على (السِّحرِ) ، والفعلُ الناصبُ قولُهُ تعالى : (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحرَ) .

ومَنْ ذَهبَ الى أنَّ (السِحرَ) لم يُنْزَلْ على الملكَينِ كانَتْ (ما) عندَهُ نفياً ، أي : ولم يُنْزَلِ السحرُ على الملكينِ .

---

(1) (قولهم) ساقط من ج .
(2) أصل الصبر : الحبس وكلّ من حبس شيئاً فقد صبره انظر : اللسان مادة : صبر .
(3) الرّوح بمعنى كلّ شيء ذي حياة ، ففي سنن ابن ماجه ١٠٦٢/٢ باب/١٠ قال : (نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن صبر البهائم) .
(4) لم أعثر على قائل هذا البيت وقد ورد في المقتضب ١٨٤/٤ برواية : (قلت له أصبرها دائناً) وهو غير منسوب فيه . وفي ديوان الحطيئة بيت يشبه هذا البيت انظر : ديوانه ص/٩٩ . والبيت هو :
قلت له أصبرها جاهداً ويحك أمثال طريف قليل
(5) البقرة/١٠٢ .

وأمّا قولُ أميّةَ :

٨١ـ سَـلعٌ ما ومثلُـه عُشَـرٌ مـا

عائلٌ ما وعَـالتِ البَيْقـورا[1]

فـ (ما) في كلٍّ ذا زائدةٌ ، (سَلعٌ) مرتفعٌ بالابتداءِ ، و (عائلٌ) خبرُهُ ، وجازَ هـذا الفصلُ بَينَ المبتـدأِ وخبرِهِ ، لأنَّ الجملةَ الفاصلةَ مُلتبِسَةٌ بالجملةِ المفصولِ عنها .

وأصلُ العولِ[2] في اللغةِ : المَيلُ ، من قولِهِ : (ذلكَ أدْنى أنْ لا تَعُولُوا)[3] أي : لا تَميلوا والارادةُ بهِ في البيتِ : الثقلُ ، كأنَّهُ أثقلَ الناسَ والبَيْقورَ ، وإنّما جاءَ هـذا التوسُّعُ ، لأنَّ الميلَ مِمّا يتبعُ الثقلَ .

وسألَ سائلٌ عن (ما) في قولِهِ : (لِتُنْذِرَ قوماً ما أُنْذِرَ آباؤُهُمْ)[4] ما هو ؟ فقلتُ : نفيٌ ، كأنَّـهُ لـم يُنْذَرْ آباؤُهم ، فقـالَ : لـمَ لا تجعَلهُ زائدةً ، لقولِهِ : (ثُمَّ أرسَـلنا رُسُـلَنا تَتْرى)[5] ؟

فقلتُ : هذا خاصٌّ لقومٍ بأعيانِهم دونَ من بُعِثَ إليهِ نبيُّنـا ـ صلى الله عليهِ وسلَّم ـ يدلُّ على ذلـكَ قولُـهُ : (ثُمَّ أرسَلْنا

---

(١) البيت لامية بن أبي الصلت ، انظـر : ديوان امية بن أبي الصلت ص/٣٩٩ • وانظر : جمهرة اللغـة ١/ ٢٧٠ وفيهـا (عشر ما ومثله سلع ما) • وأمالي ابن الشجري ٢/٢٤٦ •

(٢) العول : الميل في االحكم الى الجور ، انظر : اللسان مـادة : عـول •

(٣) النساء/٣ • وانظر : تفسير الخازن ١/٣١٦ •

(٤) ياسـين/٦ •

(٥) المؤمنون/٤٤ وفي المصاحف كتب (تترا) بالالف •

مُوسى وأخاهُ هارُونَ)[1] بعدَ هذهِ الآيةِ ، و (ثُمَّ) تدلُّ على أنَّ المبدوءَ بهِ قبلَها هو في المعنى متقدِّمٌ ، ويُقوِّي جوازَ كونِها نافيةً قولُهُ : (ومَا أرسَلْنا إليهِمْ قبلَكَ مِنْ نَذيرٍ)[2] . وقولُهُ : لِتُنْذِرَ قَوْماً ما أتاهُمْ مِنْ نَذيرٍ مِن قَبْلِكَ)[3] .

وأجازَ الفراءُ فيه[4] أنْ تكونَ موصولةً ، كأنَّهُ تُنذِرَ قوماً بما أنذِرَ آباؤهم فحذفَ ، كما قالَ : (أنْذَرْتُكُمْ صاعِقةً)[5] .

و (ما) على تأويلِ الفراءِ هذا يَصلُحُ [أنْ يكونَ][6] بمعنى (الذي) كأنَّهُ : الذي أُنذِرَهُ آباؤُهم فحذفَتِ الهاءُ ، ويصلُحُ أنْ تكونَ مصدراً كأنَّهُ : لِتُنْذِرَ قوماً إنذارَ آبائِهم .

فأمَّا قولُ الشمَّاخِ :

٨٢ـ وتَشْكو بعَينٍ ما أكلَّتْ رِكابَها
وقيلَ المنادي : أصبحَ القومُ أدْلِجي[7]

فيجوزُ مَنْ أنشَدَ : ما أكلَّتْ رِكابَها ، على أنْ تكونَ (ما) بمعنى

---

(١) المؤمنون/٤٥ .
(٢) سبأ/٤٤ .
(٣) القصص/٤٦ .
(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٢ . قال الفراء : ويقال لتنذرهم ، بما أنذر آباؤهم ، ثم تلقى الباء ، فيكون (ما) في موضع نصب ، كما قال : (أنذرتكم صاعقة) .
(٥) فصلت/١٣ .
(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٧) البيت للشماخ انظر : ديوانه ص/٧٧ . وانظر : أدب الكاتب ص/٣٢ ومقاييس اللغة ٢/٢٩٥ وفيهما (ما آكلَ) وكذا في اللسان مادة : دلج .

المصدرِ ، فيكونُ التقديرُ : وتَشكو بعَينِ إكلالِ ركابَها ، ولا يكون في الصلةِ شيءٌ يَرجِعُ الى (ما) ، لأنَّها إنْ كانَتْ بمعنى المصدرِ لم يكنْ في صلتِها عائدٌ إليها ، والمعنى على ضربينِ :

أحدُهما : أنْ يكونَ : وتشكو بعينِ إكلالِ ركابِها إيَّاها ، فترَكَ ذكرَ المفعولِ للدلالة عليه ، وإذا جازَ تَركُ ذكرِ الفاعلِ في نحوِ : (بِسؤالِ نَعْجَتِكَ)[1] و (مِنْ دُعاءِ الخَيرِ)[2] كذلكَ لم يَمتَنِعْ تركُ ذكرِ المفعولِ أيضاً لذلكَ .

والآخرُ : أنْ يكونَ : وتَشكو كَلالَ ركابِها ، ولا تقدِّرُ المفعولَ ، ولكن كأنَّكَ قلتَ : وتَشْكو إنْ أكلَّتْ ركابَها ، أي : صارَتْ ذاتَ كلالٍ ، وفي كونِ ركابِها ذاتَ كلالٍ دلالةٌ على كَلالِها هي ، إذْ[3] كانَتْ معهُنَّ تَسيرُ بسَيرِهنَّ .

ويجوزُ : وتَشكو بعَينِ ما أكلَّتْ ركابَها ، على أنْ تكونَ (ما) بمعنى (الذي) فيكونُ التقديرُ : وتَشكو بعينِ الذي أكلَّتهُ ركابَها ، فتحذَفُ الهاءُ الراجعةُ الى الموصولِ من الصلةِ ، والذي أكلَّتهُ ركابَها هو : التَعبُ والكلالُ ، فهذا في المعنى مثلُ الأولِ ، وإنْ كانَ تقديرُ اللفظِ مختلفاً ، وهذا الوجهُ هو الرُواية في البيتِ على ما بلَغَني عن الأصمعيِّ .

ويجوزُ : وتَشكو بعينِ ما أكلَّ ركابَها ، على أنْ تكونَ (ما)

---

(١) ص/٢٤ . (سؤال) مصدر مضاف الى المفعول بــه ، والفاعل محذوف . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٩٩ .

(٢) فصلت/٤٩ . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٢٩ .

(٣) في ش و ج (اذا كانت) وأسقطنا الالف في (إذا) كما هي ساقطة من شرح أدب الكاتب للجواليقي ص/١٣٦ـ١٣٧ حيث نقل عن أبي علي بعض هذا الكلام .

بمعنى (الذي) ويكونُ فاعلُ (أكلَ) ضميرُ (ما) ، والذي أكلَ ركابَها في المعنى هو : دؤوب السيرِ وكثرتُهُ ، وموضعُ (ما) مع صلتِهِ في كلِّ هذهِ الوجوهِ نصبٌ .

ويجوزُ : وتَشكو بعينٍ ما أكلَ ركابَها ، على أنْ تكونَ (ما) تعجباً ، كأنَّهُ قالَ : وتَشكو بعينٍ ما أكلَ ركابَها ، فتعجَّبَ من كلالِ ركابِها ، فيكونُ موضعُ (ما) [وما يتَّصلُ بِها][1] جرّاً صفةً (للعينِ) كما تقولُ : مررتُ برجلٍ ما أحسنَ ثوبَهُ ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ (ما) نفياً في قولِ مَنْ رَفَعَ فقالَ : ما أكلَ ركابُها ، لقولِهِ :

. . . . وقيلَ المنادي : أصبحَ القومُ أدْلجي

ولا يكونُ معَ هذا الأمرِ من مُنادي الرفقةِ والائتمارِ لَهُ أنْ لا يُكِلَّ الركابَ . ويكونُ (وقيلَ المنادي) على هذا التأويلِ محمولاً على فعلٍ آخرَ غيرَ (تَشكو) ٣٠ ب / هذهِ الظاهرةِ ، كأنَّهُ : وتَشكو قيلَ المنادي ، إلاّ أنَّ هذا الظاهرَ دلَّ عليهِ ، وإنْ شئتَ حَمَلتَ (قيلَ المنادي) في هذا الوجهِ على موضعِ الباءِ وما جُرَّ بهِ ، مثلُ : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، ويكونُ في الأقاويلِ الأُخَرِ ، مثلُ قولِكَ : تَشكو زيداً وعمراً ، فهذا ما يَحتمِلُهُ هذا .

وقيلَ في قولِهِ : وتشكو ، يعني : الناقةَ ، وشكواها رغاؤُها[2] ، وأثرُ الكلالِ فيها ، و (ما) في معنى (الذي) .

وقالَ بعضُهم : الشكوى ، ها هنا من المرأةِ ، يقولُ : غمزَتْ بعينِها ، وأوْمأتْ بيدِها ، لأنَّها لم تقدِرْ على الكلامِ مِمَّنْ تَهابُهُ .

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) الرغاء : صوت ذوات الخف ، انظر : اللسان مادة : رغا .

والقولُ الأولُ ، قيلَ : إنَّهُ قولُ الأصمعيِّ .

وأمَّا قولُ الآخرِ أحسبُهُ عمروَ بنَ قميئة :

٨٣ـ بِوِدِّكِ ما قومي على أنْ تَركتِهم
سُلَيْمى إذا هبَّتْ شَمالٌ وريحُها[1]

فيجوزُ أنْ تكونَ الباءُ للقَسمِ ، وَ (ما) استفهامٌ ، كأنَّـهُ أقسمَ عليها بِودِّها لتسألَنَّ ما قومُهُ في هذا الوقتِ ، وهـذا كثيرٌ كقولِ الآخـرِ :

٨٤ـ فسائلي القومَ ما جُودي وما حَسَبي
إذا الكماةُ التَقَتْ فرسانُها الصيدُ[2]

فإنْ قلتَ : فبِمَ يتعلَّقُ قولُهُ : على أنْ تَركتِهم ، وليس في قولِهِ : ما قَومي ، شيءٌ فيهِ معنى فعلٍ فيكونَ [على][3] متعلِّقاً بِـهِ ؟

فالقولُ أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ متعلِّقاً بما في (قومي) من معنى الفعلِ ، وأنَّهُ استعمَلَ ذلكَ للضرورةِ ، فَرَدَّهُ الى الأصلِ ، لأنَّ القومَ إنَّما هو : من يقومُ بما يُرادُ منهُ ممَّا يُعانيهِ ذووا الكفاءةِ ولذلكَ استعمِلَ للرجالِ دونَ النساءِ ، قالَ اللهُ تعالى : (لا

(١) البيت لعمرو بن قميئة ، انظر : مجلة معهد المخطوطات العربية ديوان عمرو بن قميئة ص/٢٣ . وانظر : أدب الكاتب ص٥٢٤ .

(٢) لم أجد هذا البيت في كتب النحو ، وروى الجواليقي هذا البيت في شرح أدب الكاتب ص/٣٧٦ ، نقلا عن أبي علي ولم ينسبه لأحد .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يَسخَرْ قومٌ مِنْ قَومٍ)[1] ثُمَّ قالَ : (وَلا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ)[2].
وقالَ الشاعرُ :

٨٥ـ . . . . أقومٌ آلُ حِصنٍ أم نِساءُ[3]

ومثلُ القومِ : المَلأُ[4] سُمُّوا بذلكَ لكونِهم مَلِئِينَ بما يُرادُ منهم ، فإذا كانَ كذلكَ صارَ التقديرُ : ما قَومي مَتروكِينَ في ذا الوقتِ ، ويكونُ العاملُ في (إذا) أيضاً هذا المعنى دونَ (تَركتِ) كأنَّهُ قالَ : سَلي ما قَومي في وقتِ الشَّمالِ والجَدْبِ والشتاءِ ، لتُخبَري أنَّهم يُضيفونَ ويُطعِمونَ في المَحْلِ[5] [وينحَرونَ][6] .

ولا يُحمَلُ (إذا) على (تَركتِهم) ، لأنَّ هذا المعنى هو الذي يَعتَرِضونَ ويذكرونَهُ لقومِهم ويفتخرونَ ويَمتدِحونَ ، ألا ترى : ترى : مثلَ قولِهم :

٨٦ـ مطاعيمُ الشَّمالِ [إذا امتحَنَت][7]
وفي عُدَواءِ كُلِّ صبا عقيمُ[8]

---

(١) الحجرات/١١ .
(٢) الحجرات/١١ .
(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى ، انظر : شرح ديوان زهير ص/٧٣ ، وصدره :
وما أدري وسوف إخالُ أدري
وانظر : مغني اللبيب ١/٤١ . واللسان مادة : قوم .
(٤) الملأ : الرؤساء سمّوا بذلك لأنهم ملاء بما يحتاج إليه ، انظر : اللسان مادة : ملأ .
(٥) المحل : الشدة ، وأرض محل وقحط ، لم يصبها المطر في حينه . انظر : اللسان مادة : محل .
(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٧) زيادة من ج .
(٨) لم أعثر على نسبة هذا البيت .

وأيضاً فإنَّ (تركت) ماضٍ و (إذا) آتٍ ، ويستقيمُ كما لا يستقيمُ : أتيتُكَ إذا احمَرَّ البسرُ ، فإنَّما يُحمَلُ (إذا) على هذا المعنى الذي أعلمتُكَ دونَ هذا الفعلِ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ قولُهُ : بودِّكَ ، [متعلّقاً بتركتِهم ، فيكونُ المعنى : بودِّك][1] قومي تركتِهم ، لأنَّ ما قبلَ الصلة لا يعملُ فيه ما بعدَها ، كما أنَّ ما بعدَها لا يعملُ فيه ما قبلَها ممّا يتعلّقُ بالصلةِ فأمّا قولُهُ :

٨٧- . . . . كمَنْ حلّتْ أيادٌ دارَها . . . . [2]

٨٨- . . . . والمستخِفُّ أخوهُمُ الأثقالا[3]

فأسهلُ من هذا ، لأنَّ تقدُّمَ الفعلِ في الصلة يدلُّ على ما يضمرُ بعدُ ، وليسَ هذا البيتُ هكذا ، بل هو خلافُهُ .

ويجوزُ إذا جعلتَ (ما) صلةً أنْ يكونَ التقديرُ : قومي بودِّكِ على أنْ تركتِهم ، الخبرُ ، فيكونُ مثلَ : قومي على الخيلِ .

ولا ينبغي أنْ يرتفعَ قولُهُ : قومي ، على مذهبِ أبي الحسنِ

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/١٥٤ والبيت فيه :
لسنا كمن جعلت أياد دارها
تكريت تمنع حبها أن تحصدا
كذا في معاني القرآن للاخفش ص/٥٤٥ . وانظر : الخصائص ٤٠٢/٢ و ٤٠٣ و ٢٥٦/٣ وفيه (كمن حلت) .

(٣) البيت للاخطل ، انظر : ديوان الاخطل ص/٥١ ، وصدره :
إنَّ العرارةَ والنبوحَ لدارمٍ
وانظر : المخصص ٩٠/٢ ، واللسان مادة : نبح .

بقولِهِ : بودِّكِ ، كما يرتفعُ في الدارِ زيدٌ بالظرفِ ، لأنَّهُ ليسَ بخبرٍ ، إنما الخبرُ قولُهُ : على أنْ تركتِهم [فيكونُ بودِّكِ متعلِّقاً بمعنى الفعلِ في قولِهِ : على أنْ تَركتِهم][1] وذلكَ جائزٌ وليسَ كالحالِ [2] ، لأنَّ الظرفَ قد يعمَلُ فيهِ معنى الفعلِ وإنْ كانَ متقدِّماً ، فيكونُ العاملُ في (إذا) على هذا الوجهِ أيضاً معنى الفعلِ ، دونَ (تَركتِ) كأنَّهُ لمَّا قالَ : قومي بودِّكِ على أنْ تَركتِهم دلَّ هذا الكلامُ على : قَومي مَتروكينَ إذا هَبَّتْ شَمالٌ ، أو قومي يُترَكونَ إذا هبَّتْ شَمالٌ ، والأولُ أسهَلُ .

فأمَّا قولُهُ : شَمالٌ[3] وريحُها ، فإنَّهُ جاءَ بِهِ على من قالَ : ريحُ الشَّمالِ ، ألا تَراهُ أضافَ (الريحَ) الى ضميرِها .

والذي يختارُ سيبويه في هذا الصفةَ بِهِ دونَ الاضافةِ إليهِ ، وقالَ : سَمِعنا فصحاءَ العربِ يَصِفونَ بِهِ ، ولا يَعرِفونَ غيرَهُ وأنشَدَ للأعشى :

٨٩ـ لَهُ زَجَلٌ كحَفيفِ الحَصَا
دِ صادَفَ بالليلِ ريحاً دَبُورا[4]

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) يجوز تقديم الحال على عاملها اذا كان فعلا ، أو ما اشبه الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، واذا كان عاملها معنى فعل ، فلا يجوز تقديم الحال عليه ، لا يجوز أن تقول : قائماً فيها زيد ، انظر : شرح المفصل ٢/٥٧ .

(٣) قوله : (أو قومي يتركون اذا هبَّت شمال ، والاول أسهل فأمال قوله شمال) ساقط من ج .

(٤) انظر : ديوان الاعشى ص/٧١ ، وفيه (جَرَسٌ) بدل (زَجَل) . وانظر : الكتاب ٢/٢٠ وفيه (زَجَل) وكذا في المخصص ٩/٨٤ .

وأنشدَ في الإضافةِ أيضاً :

٩٠ـ ريحُ الجَنوبِ مَعَ الشَّمالِ وتارةً
رِهَمُ الرَّبيعِ وصائبُ التَهْتانِ[1]

(١) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه انظر : الكتاب ٢/ ٢١ ، والكامل ٣/ ٦٣ ، والمخصص ٩/ ٨٤ ، واللسان مادة : جنب ، وفي كل هذا غير منسوب ، وانظر معجم شواهد العربية ١/ ٤١١ .

٣٨ ـ مسألة

وقد خرَّجَ أبو العباس ومن قبلَهُ من النحويين لقولِ سيبويه : هـذا بابُ علمِ ما الكلمُ في العربيةِ[1] وجوهاً أرادُوا بها دُرْبَةَ المتعلّمِ في الاستخراجِ ، وتحميلِ الشيءِ وجوهَهُ التي يحتملها .

وليسَ من حكمِ كتابِنا هذا أنْ يُذكرَ فيهِ مثلُ ذلكَ إلاَّ أنَّ بعضَ من يتعاطى العربيةَ حكى لي بعضُ المتعلّمين عنهُ في ذلكَ تجويزَ وجوهٍ لا جوازَ لها ومنعَ ما لا يمتنعُ من الجوازِ ، فأمليتُ عليهِ ما هو مُثْبَتٌ ها هنا ، وهو الذي عليهِ وضعُ الكتابِ .

التنوينُ في (علمٍ) وأنَّ (ما) استفهامٌ ، و (الكلمُ)[2] مبتدأٌ وخبرُها (ما) والجملةُ في موضعِ نصبٍ على تقديرِ : هذا بابُ أنْ تعلَّمَ ما الكلمُ ، وفاعلُ (علمٍ) ٣١ أ / المخاطَبُ .

و (العلمُ) في بابِ التعدّي على ضربينِ : يتعدّى الى مفعولينِ ، يكونُ المفعولُ الأولُ هو الثاني[3] في المعنى ، أو يكونُ لهُ فيهِ ذكرٌ كشرطِ خبرِ المبتدأ . وضربٌ آخرُ يكونُ بمعنى العرفانِ لا يُجاوِزُ مفعولاً ، كما لا يُجاوِزُ (عرفتُ) مفعولاً .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٢ وفيه (من العربية) بدل (في العربية). هذه المسألة توجد في كتاب (تعليقة على كتاب سيبويه) لأبي علي الفارسي ، انظر : (١ ظ /) وما بعدها . وانظر : كتاب أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي المنشور في مجلة المورد المجلد السابع ، العدد الثالث سنة ١٩٧٨ ، ص/٢١٦ـ٢١٩ .

(٢) في ج (الكلمة) بدل (الكلم) وهو تحريف .

(٣) في ش (هو الذي) بدل (هو الثاني) وهو تحريف .

فاذا قدَّرَ (ما) استفهاماً ، كانَ قولُـهُ : علمٍ ، هـو الذي يَتَعَدَّى الى مفعولينِ ولا يكونُ الذي بمعنى (عَرَفتُ) ، لأنَّ الاستفهامَ إنَّما يَقَعُ في موضعِ مفعولِ الفعلِ الذي يجوزُ أنْ يُلغى نحو : ظَنَنْتُ ، وعَلِمتُ ، وبابِهِ ، وذلكَ أنَّ الالغاءَ فيه أعظمُ من تعليقِهِ ووقوعِ الاستفهامِ ونحوِهِ في موضعِ مفعولِهِ ، لأنَّها إذا أُلغِيَتْ لم تَعمَلْ في لفظٍ ، ولا موضعٍ ، وإذا وَقَعَ الاستفهامُ في موضعِ مفعولِهِ عَمِلَ في موضعِ الجملةِ .

فانْ قالَ قائلٌ : ما تُنكِرُ أنْ يعمَلَ الفعلُ المُلغى في موضعِ الجملةِ كما يَعمَلُ في موضعِ الجملةِ المُعَلَّقُ عنها ؟

قيلَ لَـهُ : لو عَمِـلَ في موضعِهِ لعَمِـلَ في لفظِـهِ إذْ لا شيءَ يَمنعُهُ من ذلكَ في الالغاءِ كما يَمنعُهُ في [التعليقِ][1] فصلُ حروفِ الاستفهامِ وما أشبَهَهُ ، فلو كانَ لَـهُ في موضعِ الجملةِ عَمَلٌ في الالغاءِ لكانَ لَـهُ أثرٌ في اللفظِ إذْ لا مانعَ يَمنَعُ من ظهورِهِ فيهِ .

فـ (علمٌ) في قولِهِ : هـذا بابُ علمٍ ، أنَّهُ في موضعِ أنْ تَعلَمَ ، و (ما الكلمُ) التي هـي جملةُ استفهامٍ في موضعِ المفعولِ الأولِ ، وقد سَدَّ مَسَدَّ المفعولِ الثاني ، كما سَدَّ مَسَدَّهُ خبرُ (أنَّ) في قولِكَ : عَلِمتُ أنَّ زيداً منطلقٌ .

فأمَّا تقديرُكَ قولَهُ : عِلمٍ ، في معنى : أنْ تَعلَمَ . وإنْ لم تُضِفْ الى ضميرِ المخاطَبِ ، فجائزٌ أنْ تُقدِّرَهُ فعلاً للمخاطَبِ والغائبِ وإنْ لم تُضِفْهُ الى ضميرٍ واحدٍ منهما كقولِـهِ : (أو

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

إِطْعَامٌ في يَوْمٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً)[1] وكقوله : «لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمواتِ وَالأرْضِ شَيْئاً)[2] وقد أعملا في مفعولَيهما وإنْ لم يُضافا الى ضميرِ فاعليهما في اللفظِ ، ومثلُ ذلكَ ما أنشدَهُ سيبويه :

٩١ـ فلولا رَجاءُ النَّصرِ منكَ ورهبة
عِقابَكَ قد صارُوا لَنا كالمَوارِدِ[3]

ومثلُـهُ :

٩٢ـ . . . .
. . . فلم أنكُلْ عَنِ الضَربِ مِسْمَعا[4]

---

(١) البلد/١٤ و ١٥ .

(٢) النحل/٧٣ . قال العكبري في إعراب هذه الآية : (شيئاً) فيه ثلاثة أوجه : أحدها هو منصوب بـ (رزق) لأن اسم المصدر يعمل عمله ، أي : لا يملكون أن يرزقوا شيئاً ، والثاني هو بدل من (رزق) . والثالث هو منصوب نصب المصدر ، أي : لا يملكون رزقاً ملكاً ، انظر : التبيان في إعراب القرآن ٨٠٣/٢ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ، انظر : الكتاب ٩٧/١ . وانظر : توجيه إعراب أبيات ملغزة الاعراب للرماني ، ص/٢٦٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٩/١ ، وفيهما غير منسوب أيضاً .

(٤) البيت في الكتاب منسوب الى المرار الاسدي والأعلم نسبه أيضاً الى المرار . انظر : الكتاب ٩٩/١ ، وتمام البيت :
لقد علمت أولى المغيرة أنني
كررت فلم أنكل عن الضربِ مسمعا
وانظر : المقتضب ١٤/١ ، والجمل للزجاجي ص/١٣٦ وفيهما غير منسوب ، ونسبه البغدادي لمالك بن زغبة الباهلي ، وهو شاعر جاهلي . انظر : الخزانة ٤٣٩/٣ـ٤٤٠ . ومعجم شواهد العربية ٢١٠/١ .

وتقديرُهما أنْ رهبتُ عقابَكَ وعن : أنْ ضربتُ مسمعاً ، فنصبَ بهما المفعولَين ، وإنْ لم تُضَفْ الى ضميرِ مَنْ هُوَلَهُ ، فكذلكَ (عِلمْ) يُقَدَّرُ : بأنْ تَعلَمَ ، وإنْ لم يُضَفْ الى ضميرِ المخاطَبِ ، كهذهِ الأشياءِ التي ذكرناها ، وهو الذي عليهِ المعنى ، لأنَّهُ كانَ جوابَ سائلٍ سألَ : ما الكلمُ ؟ فقالَ : هذا بابُ علمِ ما لكَلِمَ ، وعلى هذا قولُهُ في سائرِ الكتابِ : اعلَمْ كذا ، واعْلَمْ كذا .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ أنْ يُذْهَبَ بالمصدرِ الذي هو (علم) مَذْهَبَ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ؟

فالجوابُ : أنَّكَ إنْ جعلتَ (ما) استفهاماً لم يَجُزْ أنْ تَذْهَبَ بهِ هذا المذهبَ ، لأنَّكَ إذا قدَّرتَهُ بالفعلِ كانَ : هذا بابُ أنْ يُعلَمَ ما لكلمُ ، فتقومُ الجُملةُ بأسرِها مقامَ اسمِ الفاعلِ المَبنيِّ للمفعولِ ، والجُمَلُ لا تقومُ مقامَهُ ، كما لا تقومُ مقامَ الفاعلِ ، لأنَّ الفاعلَ يُكنَّى عنهُ ، ويُثنَّى ، ويُجمَعُ ، ويُضمَرُ في الفعلِ ، ويُذكَرُ إعرابُ الفعلِ بعدَهُ ، وكلُّ هذا مُمتَنِعٌ في الجملةِ غيرُ مُتأتٍّ فيها .

ويَدلُّكَ على امتناعِ هذا أيضاً : أنَّ الجُملةَ التي هي مِنَ الفعلِ والفاعلِ مثلُ التي[1] من المبتدأ والخَبَرِ ، في أنَّ كلَّ واحد من الاسمينِ فيها يُحدَّثُ[2] عنهُ ، فكما لا يكونُ المبتدأُ المُحدَّثُ عنهُ إلاَّ مفرداً ولا تقعُ موقعَهُ الجُملةُ ، كذلكَ لا يكونُ الفاعلُ

---

(١) في ج (الذي) بدل (التي) .

(٢) في ج (محدث عنه) بدل تحدث عنه) وهما صحيحان .

جملةً ، بل يكونَ الفاعلُ أشدَّ امتناعاً ، لاتّصالهِ بالفعلِ ولشدّةِ[1] اتّصالهِ بالفعلِ [لهُ][2] موضعٌ يُذكرُ فيهِ ، وليسَ ذلكَ في المبتدأِ ، فكما لا يجوزُ : علِمَ ضَرَبَ زيدٌ ، ولا علِمَ كيفَ زيدٌ ، على أنْ تُقيمَ الجملةَ مقامَ اسمِ الفاعلِ ، كذلكَ لا يجوزُ أنْ يُقامَ (ما الكلمُ) مقامَ فاعلِ الفعلِ[3] المبنيِّ للمفعولِ .

فإنْ قلتَ : أضمرُ المصدرَ في قولِهِ : أنْ يُعلَمَ : لتصيرَ الجملةُ التي هي (ما الكلمُ) في موضعِ نصبٍ ، فيكونُ إضماري للمصدرِ كقراءةِ من قرأَ : (وكذلكَ نُجِّي المؤمنينَ)[4] يُريدُ : نُجِّيَ نَجاءُ المؤمنينَ .

فإنَّ ذلكَ أيضاً غيرُ جائزٍ ، لأنَّ المفعولَ المنتصبَ حكمُهُ أنْ يكونَ المرتفعَ في المعنى المقامَ مقامَ الفاعلِ ، وليسَ قولُكَ : ما الكلمُ : العلمُ ، ولا لَهُ فيهِ ذكرٌ ، فلا يجوزُ على هذا الوجهِ أيضاً .

ولو حذفتَ التنوينَ وأضفتَهُ الى (ما) لكانَ حكمُهُ أنْ يكونَ بمعنى (الذي) كأنّكَ قلتَ : علمِ الذي هو الكلمُ ، ولو جعلتَهُ استفهاماً لم يجزْ أنْ تُضيفَ (علم) إليهِ ، لأنَّ الجُمَلَ

---

(١) في ش (ولذكر اتصاله) وهو ساقط من ج ، فأثبتنا (ولشدة) من تعليقة أبي علي على كتاب سيبويه ورقة ٢ و/ .

(٢) (له) ساقط من ش و ج ، وزدناها لأن السياق يقتضيها .

(٣) في ج (الفاعل) بدل (الفعل) وهو تحريف .

(٤) الانبياء/٨٨ . قرأ الجمهور : (ننجي) مضارع : أنجي ، وقرأ الجحدري : (نجّي) بنون واحدة وتشديد الجيم مضارع : نجّي ، وقرأ ابن عامر ، وأبو بكر (نجّي) بالبناء للمجهول . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٢٥ والبحر المحيط ٦/٣٣٥ .

لا يكونُ في موضعِ جرٍّ بإضافةِ الاسمِ إليها ، إلاّ ما جاءَ من إضافةِ الظروفِ الزمانيةِ الى الجُمَلِ ، وهذا شيءٌ مقصورٌ عليها ، ولا تجوزُ الاضافةُ في غيرِها من الأسماءِ الى الجُمَلِ .

فإنْ أضفتَ (علماً) الى ما كانَ بمعنى (الذي) فاحتملَ أنْ يكونَ (علم) المُتعدِّيَ الى مفعولٍ[1] ، واحتملَ أنْ يكونَ المُتعدِّيَ الى مفعولَينِ .

فإنْ جعلتَ المتعدِّيَ الى مفعولينِ ، وقدَّرتَ المصدرَ : بأنْ تعلمَ ، كانَ (ما الكلمُ) في موضعِ المفعولِ الأوَّلِ ، وإنْ كانَ مجروراً في اللفظِ ، كقولِكَ : أعجبَني بناءُ هذه الدارِ ، فهو في المعنى ٣١ ب / مفعولٌ وإنْ كانَ في اللفظِ مجروراً ، فكذلكَ يكون (ما الكلمُ) ويُضمَرُ مفعولاً ثانياً . وإنْ قدَّرتَهُ : بأنْ يَعلمَ ، كانَ (ما الكلمُ) في المعنى مرفوعاً ، وإنْ كانَ في اللفظِ مجروراً ، كقولِكَ : أعجبَني ركوبُ زيدٍ الفرسَ ، ويُضمَرُ مفعولاً [لَهُ][2] .

وإنْ جعلتَ (العلم) الذي يتعدّى الى مفعولٍ واحدٍ وأضفتَ ، ثمَّ قدَّرتَهُ بـ (أنْ تعلمَ) و (أنْ يُعلمَ) لم يحتجْ الى إضمارِ مفعولٍ وكانَ (ما الكلمُ) في موضعِ اسمٍ منصوبٍ ، إنْ قدَّرتَه بـ (أنْ تعلمَ) ، أو مرفوعٍ إنْ قدَّرتَهُ بـ (أنْ يُعلم) ، وإنْ كانَ مجروراً في اللفظِ .

---

(١) في ش (المفعول) وأسقطنا الألف واللام كما هي ساقطة من ج.

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٣٩ـ وهذه مسألة من الكتاب تدخل في هذا الحد .

ذكر سيبويه إجراءهم (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي)[١] ، وأن (ذا) مع (ما) في قولهم : ماذا ، على ضربين :

أحدهما أن تكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد .

والآخر : أن تكون (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي) واستدل على إجرائهم (ذا) مع (ما) بمنزلة اسم واحد بقوله عز وجل : (ماذا أنزل ربكم ، قالوا خيراً)[٢] . فـ (ماذا) بمنزلة اسم واحد . ألا ترى : نصب (خير) ، ولو كان بمنزلة (الذي) لكان الوجه الرفع ، واستدل أيضاً على إجرائها بمنزلة اسم واحد بقولهم : عمّا ذا تسأل ، فقالوا : لو كان (ذا) لغواً ، لقالوا عمَّ ذا تسأل[٣] .

وأمّا إجراؤهم (ذا) مع (ما) بمنزلة (الذي) فنحو قولهم : ماذا رأيت فتقول : متاعٌ حسنٌ ، ويقول لبيد :

٩٣ـ ألا تسألان المرء ماذا يحاول
أنحبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطل[٤]

وبقوله عز وجل : (ماذا أنزل ربكم ، قالوا أساطير

---

(١) انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .
(٢) النحل/٣٠ .
(٣) انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .
(٤) البيت للبيد ، انظر : شرح ديوان لبيد ص/١٣٠ ، وفيه (فيقض) بدل (فيقضي) وانظر : الكتاب ٤٠٥/١ ومعاني القرآن للفراء ١٣٩/١ .

الأوَّلِينَ)[1] كأنَّـهُ قـالَ : ما الذي[2] أنْزَلَ رَبُّـكُمْ ، قالوا : أساطيرُ الأوَّلينَ ، أي : [الذي][3] أنْزَلَـهُ أسـاطيرُ الأوَّلينَ ، قالَ : ولو كانَ (ذا) بمنزلةِ (الذي) في هذا الموضعِ البتَّةَ ، لكانَ الوجهُ في : ماذا رأيتَ ، إذا أجابَ : خيرٌ"[4] .

يُريدُ : أنَّهُ لو لم يكنْ (ماذا) على ضربينِ كما ذكرتُهُ مرةً بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ومرةً (ذا) بمنزلةِ (الذي) ، وكانَتْ بمنزلةِ (الذي) البتَّةَ ، لكانَ الوجهُ إذا قيلَ لَهُ : ماذا رأيتَ ، أنْ يقولَ : خيرٌ ، إذا أجابَ ، وليسَ الأمرُ كذلكَ ، لأنَّهُ قد جاءَ (ماذا أنْزَلَ رَبُّكُمْ قالوا خَيْراً) ، فهـذا لـم يَجيءْ علـى أنَّ (ذا) بمنزلةِ (الذي) . وجاءَ في موضـعٍ آخـرَ : (ماذا أنـزَلَ رَبُّكُمْ قالُوا أساطيرُ الأوَّلينَ) .

فدلَّنا ذلكَ على أنَّ (ماذا) على وجهينِ ، وكـلا الوَجهينِ قد جاءَ بهِ التنزيلُ ، ولا يسوغُ أنْ تُقدِّرَ فيهِ أنَّ الجوابَ فيهِ ليسَ على قَدرِ السؤالِ ، لأنَّ ذلكَ ليسَ بالوجـهِ وأنشدَ سيبويه في هذا الحدِّ هذا البيتَ ، وقالَ سَمِعناهُ من العربِ الموثوقِ بِهِمْ وهـو :

٩٤ـ دَعي ماذا عَلِمتِ سأتَّقيهِ ولكـنْ بالمغيَّـبِ نَبِّئيني[5]

---

(1) النحـل/٢٤ .

(2) في ش (ذا) وأثبتنا ما في ج ، لأنه يمثل لـ (ماذا) بمعنى (الذي) فهو أولى بالاثبات من (ماذا) .

(3) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(4) انظر : الكتاب ١/٤٠٥ .

(5) البيت في الكتاب ١/٤٠٥ وهو غير منسوب ، والبيت فـي ديوان شعر المثقب العبدي ص/٢١٣ ، وفي المقاصد النحويـة للعيني منسوب لسحيم بن وثيل الرياحي ، انظر : المقاصـد

قلَ : (فالذي) لا يجوزُ في هـذا الموضـعِ و (ما) لا يحسنُ أنْ تلغيَهـا ٠

وقالَ أبو الحسَن في تفسيرِ هذا البيتِ : جُعِلَ (ما) و (ذا) بمنزلةِ (ما) وحدَها ولا يجوزَ أنْ تكونَ (ذا) بمنزلةِ (الذي) في هذا البيت ، لأنَّكَ لو قلتَ : دَعي ما الذي عَلِمتِ ، لـم يكنْ كلامـاً[1] ، وأنشـدَ أبو الحسن في أنَّ (ذا) لا يكونُ مـعَ (ما) بمنزلةِ (الذي) قولَ القائلِ :

٩٥ـ يا خُزرَ تَغلِبَ مـاذا بالُ نِسوَتِكم
لا يَسـتَفِقْنَ الى الدَيرَينِ تَحْنـانا[2]

وقـالَ : ألا ترى : أنَّـكَ لو قلتَ : ما الذي بـالُ نسوتِكم ، لـم يَحسُنْ ، أو لم يَجُزْ أو نحوِ هذا[3] ٠

وأقولُ في البيتِ الذي من (الكتاب) : إنَّهُ لا يخلو مـن أنْ يكونَ (ما) و (ذا) فيـهِ اسمـاً واحـداً ، أو يكونَ (ذا) بمنزلةِ (الذي) و (ما) أيضـاً بمنزلةِ (الذي) ، أو يكونَ (ما) استفهاماً و (ذا) بمنزلـةِ (الذي) أو يكونَ (ذا) لغـواً و (ما) بمنزلـةِ (الذي) [أو يكونَ (ما) لغواً و (ذا) بمنزلةِ (الذي)][4] ٠

= النحوية ١/١٩١ ، وقال البغدادي : انـه مجهـول القائل ، انظر : الخزانة ٢/٥٥٤ ، وفي اللسان مادة : أبي ، منسوب الى أبي حية النميري ، وانظر : معجم شواهد العربية ١/٤٠٩ ٠

(١) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٣٢١ ٠

(٢) البيت لجرير ، انظر : ديوان جرير ص/٥٩٨ ٠ وانظر : معاني القرآن للاخفش ص/٤٠٣ رسالة دكتوراه ٠ وشـرح شـواهد المغني ٢/٧١٣ ٠

(٣) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٤٠٣ ٠ والذي قاله الاخفش (لم يكن كلاماً) بدل (لم يحسن أو لم يجز) ٠

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق ٠

فلو كانَ (ذا) بمنزلة (الذي)[1] و (ما) كذلكَ لاحتاجَتْ (ذا) الى صلة احتياجَ (الذي) ، وصلتُها كانَتْ تكونُ (علِمتَ) كأنّهُ في التقدير : الذي علمته ، و (الذي) معَ (علمته) في موضع اسم مفرد في صلة (ما) ويحتاجُ الى ما يكون خبراً لـ (ذا) [الذي][2] بمعنى (الذي) ، ولا يخلو من جهتَي خبرِ المبتدأ ، ثمَّ يلزمُ بعدُ أنْ يرجعَ الى (ما) من صلته شيءٌ فاينْزِلْ (أنْ سأتّقيه) خبرَ (ذا) الذي بمعنى (الذي) ، والهاءُ عائدةٌ إليه فيبْقى (ما) لم يرجعْ إليه من صلته شيءٌ فإذا كانَ كذلكَ ، فقد بطلَ أنْ يكونَ (ما) و (ذا) كلُّ واحدٍ منهما بمنزلة (الذي) .

فهذا شرحُ قوله [في][3] (ما) الذي لا يجوزُ في هذا الموضع .

ولا يجوزُ أنْ يجعَلَ (ما) استفهاماً و (ذا) بمنزلة (الذي) فيكونَ التقديرُ : ما الذي علمته ، لأنَّ الاستفهامَ بعدَ (دعي) وما أشبهَهُ من الأفعال ، إنّما يقعُ بعدَ الأفعال التي تُعلَّقُ وتُلغى .

فإنْ قالَ قائلٌ : فهلاّ جازَ إلغاءُ (دعي) عندكَ ، إذْ قد جاءَ من الأفعال التي لا تُلغى أفعالٌ مُعلّقةٌ ، وكذلكَ ما في (الكتاب) من قوله : أمَا ترى أيُّ برقٍ ها هنا[4] . حُكيَ عن أبي عثمان أنّهُ قالَ : هو من رؤية العين . فقالَ أبو الحسن في قوله عزَّ وجلَّ : (ربِّ أرني كيفَ تُحيي الموتى)[5] إنّهُ من

---

(1) (الذي) ساقط من ج .
(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(3) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .
(4) انظر : الكتاب ١/١٢٠ .
(5) البقرة/٢٦٠ وانظر معاني القرآن للاخفش ص/٣٣٤ .

رؤيةِ العينِ ، وقد علّقنا بعدَ الاستفهامِ ، فكذلكَ ما تنكرُ أنْ تُعلّقَ (دعي) ؟

قيلَ : إنّما جازَ التعليقُ في هذه الأفعالِ ، لمشابهتِها الأفعال التي تُلغى ، وذلكَ أنَّ (رأيتَ) ٣٢ أ / التي من رؤيةِ العينِ توافقُ (رأيتُ) التي بمعنى (علمتُ) في المعنى ، لأنَّ كلَّ محسوسٍ معلومٌ ، وإنْ لم يكنْ كلُّ معلومٍ محسوساً ، فرؤيةُ العينِ : ضربٌ من العلمِ ، فلذلكَ أُجريَ مَجرى التي كـ (علمتُ) في الالغاءِ ، وذلكَ غيرُ كثيرٍ [1] ، ولم نعلمْ أنَّ ذلكَ جاءَ في (علِمتُ) الذي بمعنى (عرفتُ) ولا في (عرفتُ) .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ (ما) لغواً و (ذا) بمنزلةِ (الذي) ، لأنّهم أجرَوْها مَجرى (الذي) مَعَ (ما) ألا تراهم لا يقولونَ : رأيتُ ذا قامَ ، تُريدُ : الذي قامَ ، وإنّما يكونُ مَعَ (ما) بمنزلةِ (الذي) وذلكَ ممّا لا يُنكرُ في كلامِهم ، لأنّهم قد يلزمونَ الشيءَ حكماً لا يكونُ لهُ مَعَ غيرِه ، مثلُ : لَدُنْ غدوةً [2] ولعَمرُ اللهِ [3] ، ونحوِ ذلكَ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ (ذا) لغواً و (ما) بمنزلةِ (الذي) ، لأنَّ (ذا) اسمٌ ولم يجئْ شيءٌ من الأسماءِ لغواً إلاَّ (هو)

---

(١) في ج (قليل) بدل (غير كثير) وهما صحيحان ومعناهما واحد .

(٢) يقصد نصب (غدوة) بعد (لدن) انظر : الكتاب ١/٢٤ .

(٣) يقصد فتح العين من (لعمر) في اليمين ، انظر : الكتاب ١/٢٤-٢٥ .

للفصل ، ولما ذكرَهُ سيبويه من قوله : عمَّاذا تسأل[1] ، فأمّا كونُ اسمين اسماً واحداً فكثيرٌ في كلامهم .

فإذا لم يجزْ أنْ تكونَ (ما) بمنزلة (الذي) [و (ذا) بمنزلة (الذي)][2] لما ذكرناه قبلُ ، ولأنّهم جعلوا (ذا)[3] بمنزلة (الذي) لم يجعلوا (ما) معهُ بمنزلته ، ولم يجزْ أنْ تكونَ [ما][4] استفهاماً و (ذا) بمنزلة (الذي) لما قلناهُ ، ولا غيرَ ذلكَ من الأقسام ، ثبتَ أنّهما جميعاً بمنزلة اسمٍ واحدٍ في الخبر ، كما كانا في الاستخبار كذلكَ ، ألا ترى : أنَّ (ما) و (مَنْ) استُعملا في الإخبار أيضاً بلا صلةٍ ، كما استُعملا في الاستخبار كذلكَ في نحو :

رُبَّما تكرهُ النفوسُ من الأمـ
ـرِ لهُ فُرجةٌ كحلِّ العقالِ[5]

ونحو قوله :

٩٦ـ . . . . كمنْ بواديهِ بعدَ المَحْلِ ممطورِ[6]

فكذلكَ (ماذا) لمّا استُعملا في الاستخبار استعمالَ (ما) وأُجري مجراهُ حتّى كانَ قولُهُ تعالى : (ماذا أنزلَ ربُّكُمْ قالوا

---

(1) انظر : الكتاب ١/٤٠٥ .
(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(3) في ش (ذلك) بدل (ذا) وهو تحريف .
(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(5) وهو الشاهد الثالث والثلاثون .
(6) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ٢١٣/١ وصدره :
إنّي وإياك إن بلّغن أرحلنا
وانظر : الكتاب ٢٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٤١/٢ .

خيراً)[1] بمنزلةِ : ما أنْزَلَ رَبُّكُمْ ، كذلكَ استُعمِلَ في الاخبارِ غيرَ موصولٍ ، فصارَ : دَعي ماذا عَلِمتِ ، بمنزلةِ : دَعي شيئاً عَلِمتِ .

فموضعُ (ماذا) نصبٌ بـ (دَعي) وإذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ (ذا) موصولةً بمنزلةِ (الذي) لما قدَّمنا ولا ما ثَبتَ أنَّ قولَهُ : عَلِمتِ ، صفةٌ لـ (ماذا) إذْ لا يجوزُ أنْ يكونَ حالاً ولا صفةً ، وإذا ثَبتَ أنَّ قولَنا (ماذا) إذا جُعِلا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ واسمٍ نكرةٍ تقديرُهُ : دَعي شيئاً علمتِ ، فموضعُ (علمتِ) نصبٌ ، و (سأتَّقيهِ) أيضاً ، إنْ شئتَ كانَ نصباً صفةً تبعُ صفةً ، وإنْ شئتَ كانَ منقطعاً ، والتقديرُ : دَعي شيئاً علمتِ إلاَّ أنَّهُ[2] لما في (ما) من معنى العمومِ كأنَّهُ قالَ : دَعي معلوماً ، أو دَعي المعلومَ فأنِّي سأتقيهِ ، ولكنْ نَبِّئيني بالمُغيَّبِ الذي لا أعلمُهُ كيفَ أتَّقيهِ .

فهذا شَرحُ هذا عندي .

فأمَّا قولُهُ تعالى : (فيَقولونَ ماذا أرادَ اللهُ بِهذا مَثَلاً)[3] فَإنَّ انتصابَهُ على التمييزِ لـ (هذا) والتبيينِ عنهُ ، وذلكَ أنَّ (ماذا) لا يَخلُو من أحدِ وجهَيْها اللذينِ قدَّمنا ذكرَهما[4] .

---

(1) النحل/٣٠ .
(2) في ش و ج (انّ) وزدنا الهاء لتستقيم العبارة بها .
(3) البقرة/٢٦ . قال الاخفش في هذه الآية : فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ماذا) اسماً واحداً ، ان شئت بمنزلة (ما) كما قال : (ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً) فلو كانت (ذا) بمنزلة (الذي) لقالوا : خير ، ولكان الرفع وجه الكلام ، انظر : معاني القرآن للاخفش ص/١٨٩ .
(4) تقدم في أول المسألة .

فإنْ كنَ (ذا) بمنزلةِ (الذي) صارَ التقديرُ : ماذا أرادَهُ اللهُ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الهاءُ من الصِّلةِ كما حُذِفَ من قولِهِ عزَّ وجلَّ : (أهذا الذي بَعَثَ اللهُ رَسولاً)[1] والعاملُ فيه (أرادَ) والمفعولُ المحذوفُ ، وهو فعلٌ مُتَعدٍّ الى مفعولٍ فلا مُتعلَّقَ لَهُ بـ (مثل) على ذا الوجهِ .

وإنْ كانَ (ما) و (ذا) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، ولم يكنْ (ذا) بمنزلةِ (الذي) صارَ الاسمان المَجْعولانِ اسماً واحداً في موضعِ نصبٍ بـ (أرادَ) وهو مفعولُهُ ولا يكونُ لَهُ[2] بـ (مثل) المنصوبِ مُتعلَّقٌ كما لم يَتعلَّقْ بِهِ في الوجهِ الأوَّلِ .

فإذا لم يَخلُ من أحدِ الوجهينِ اللذينِ هما لـ (ماذا) ، ولم يَتعلَّقْ بهِ الفعلُ في شيءٍ من ذلكَ ، ثبتَ أنَّ انتصابَهُ على التمييزِ ، كما أعلمتُكَ فاعرفْهُ .

وَ [قد][3] أمليتُ هذهِ المسألةَ بعبارةٍ أخرى فقلتُ : (مَثَلاً) منتصبٌ على (هذا) على التميزِ ، ولا يجوزُ انْ يكونَ مفعولاً لـ (أرادَ) وذلكَ أنَّ (ماذا) على ضربينِ : يكونُ مَعَ (ذا) بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ فيكونُ في موضعِ نصبٍ بـ (أرادَ) ، كأنَّهُ في التقديرِ : أيَّ شيءٍ أرادَ اللهُ . ويكونُ (ذا) مَعَ (ما) بمنزلةِ (الذي) فيكونُ (أرادَ) صلةً لَهُ ، ومُتعدِّياً الى الهاءِ العائدةِ الى الموصولِ المحذوفةِ وقولُهُ : (بِهذا) في الأمرينِ جميعاً

---

(١) الفرقان/٤١ . العائد من الصلة الى (الذي) محذوف ، أي : بعثه . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٨٧ .

(٢) (له) ساقط من ج .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

في موضع نصب ، لكونه مفعولاً ثانياً ، و (مَثَلاً) منتصب على التبيين ، كأنه لما قيل : (بهذا) ، احتمل المثل وغيره ، فبيّن بالمثل[1] ولا يجوز فيه غير هذا ، إذ كان (أراد) عاملاً في الوجهين جميعاً في مفعولين أوّلين ، ومفعول ثانٍ ، فلا يبقى مما ينتصب عليه الاسم غير التمييز .

فأمّا كون (بهذا) في موضع المفعول الثاني ، فالفعل المتعدّي الى مفعول إذا أُريد تعديته الى ثانٍ زيدت عليه الهمزة ، نحو قولك في ضربت زيداً : أضربت زيداً عمراً ، فإن كان الفعل متعدّياً الى مفعول واحد ، وكان قد أُلحق همزة ، وأُريد تعديته الى مفعول ثانٍ زيد عليه أحد حروف الخفض ، نحو : أردت زيداً بهذا ، لأنّ حرف الخفض قد قام مقام الهمزة في هذا ، ألا ترى : أنّ الفعل الذي لا يتعدّى إذا أُريد تعديته /٣٢ ب/ الى مفعول زيدت عليه الهمزة أو الباء ، فيقال في مثل : قمت ، إذا عُدّي : قمت بزيد ، وأقمته ، فيقوم كلُّ واحد من الهمزة والحرف مقام صاحبه .

---

(١) الباء ساقطة من ج .

٤٠- وهذه **مسألة** مشكلة[1] تتصل بهذا الحد . وهي :

قراءة من قرأ : (وإنْ كلٌّ لمّا جميعٌ لدينا محضرون)[2] و (إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظٌ)[3] فشدّد ، فأمّا من خفّف فسهلٌ سائغٌ .

و (إنْ) على قراءته هي المُخفّفة من الثقيلة المكسورة الهمزة المُعملة عملَ الفعلِ ، وهي إذا خُفّفت لزمته اللامُ فتَفصلُها من النافيةِ وتُخلّصُها منها ، ولهذا المعنى جاءت هذه اللامُ ، وقد دلّلنا على ذلكَ فيما تقدّمَ من هذا الكتابِ[4] ، فتكونُ (ما) صلةً[5] .

فأمّا مَنْ ثقّلَ فقالَ : (لمّا) فقيلَ : إنّ (لمّا) بمنزلة (إلاّ) . قالَ سيبويه : سألتُ الخليلَ عن قولِهم : أقسمتُ عليكَ إلاّ فعلتَ ، ولمّا فعلتَ ، فقلتُ : لِمَ جازَ هذا في هذا الموضعِ ، وإنّما (أقسمتُ) ها هنا ، كقولِكَ : واللهِ ؟ فقالَ :

---

(1) هذه المسألة موجودة في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٧٥٦-٨٦١ .

(2) ياسين/٣٢ . قرأ الاعمش وعاصم بالتشديد . انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٦ .

(3) الطارق/٤ ، قال الفراء : الكسائي كان يخففها ، ولا نعرف جهة التثقيل ، ونرى أنها لغة في هذيل يجعلون (إلا) مع (ان) المخففة (لما) ولا يجاوزون ذلك . انظر : معاني القرآن للفراء ٣/٢٥٤ .

(4) انظر : المسألة التاسعة عشرة .

(5) يقصد بقوله (فتكون ما صلة) أي : زائدة .

وجهُ الكلامِ : لتفعلنَّ ها هنا ، ولكنَّهم أجازوا هـذا لأنَّهم شبَّهوه بنَشدتُكَ اللهَ ، إذْ كانَ فيهِ معنى الطلبِ [1] .

ففي هذا إشارةٌ من سيبويه الى أنَّهم استعملوا : (لمَّا) حيثُ يستعملونَ فيها (إلاَّ) .

وقالَ بعضُ [2] البصريينَ حكاهُ لنا الثقةُ يعني كونَ (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) .

وحكى الفراءُ عن الكسائي أنَّهُ قالَ : لا أعرفُ جهةَ التثقيل [3] ، وقالَ الفراءُ في قولِهِ : (وإنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحضَرونَ) الوجهُ التخفيفُ ، ومَنْ ثقَّلَ إنْ شئتَ : وإنْ كلٌّ لَمَنْ ما جميعٌ ، ثُمَّ حذفتْ إحدى الميماتِ لكثرتهِنِ مثلُ :

٩٧ـ . . . . طفَتْ علماء . . . . [4]

والوجهُ الآخرُ من التثقيلِ أنْ يَجعلوا (لمَّا) بمنزلةِ (إلاَّ) مَعَ (إنْ) خاصةً فتكونُ في مذهبِها [5] .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٤٥٥ .

(٢) كتب في هامش ش (قطرب) وكذا في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٧٥٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/٢٥٤ .

(٤) هذا جزء من بيت ورد في معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٧ ولم ينسبه ، والبيت هو :

غداةَ طفَتْ علماءِ بكرُ بن وائلٍ
وعُجْنا صدورَ الخيل شطرَ تميمِ

وورد صدره في الكامل ٣/٢٩٩ . وشرح المفصل ١٠/١٥٤ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٧٧ .

وقال أبو عثمان المازني فيما حكى عنه أبو اسحاق الزجاج : الأصل (لَمَا) فثُقِّل ، فهذا ما قيل في تثقيل (لَمَّا) هذه[1] .

والآيُ الثلاث أعني : قوله : (وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ لدينا مُحضَرون)[2] وقوله : (وإنْ كلُّ ذلك لمَّا متاعُ الحياة الدنيا)[3] وقوله : (إنْ كلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظٌ)[4] يجوزُ أنْ تتأولَ على هذا التأويل[5] الذي قيلَ : من أنَّ معنى (لمَّا) كـ (إلاَّ) على أنْ تكونَ (إنْ) فيها هي النافيةُ ، لا يمتنعُ ذلكَ في شيءٍ منها .

فأمَّا قولُه عزَّ وجلَّ : (وإنْ كلاًّ لمَّا ليُوفِّيَنَّهُم)[6] فلا يجوزُ فيه هذا التأويلُ ولا يسوغُ ، ألا ترى : أنَّكَ لو قلتَ : إنَّ القومَ إلاَّ ليُكرِمنَّهم ، وإنْ زيداً إلاَّ لَمُنْطَلِقٌ ، لم يكنْ لدخولِ (إلاَّ) مُساغٌ ولا مُجازٌ .

فإنْ قلتَ : أفليسَ قد دخلَتْ (إلاَّ) بينَ المبتدأ وخبرِه في المعنى فيما حكاه سيبويه من قولهم : ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكُ[7] [و (إنْ) مثلُ (ليسَ) في دخولها على المبتدأ وخبرِه ؟[8]] .

قيلَ لَهُ : ذُكِرَ أنَّ قوماً يُجرون (ليسَ) مَجرى (ما)

---

(1) (هذه) ساقطة من ج .
(2) ياسين/٣٢ .
(3) الزخرف/٣٥ .
(4) الطارق/٤ .
(5) (التأويل) ساقط من ج .
(6) هود/١١١ .
(7) انظر : الكتاب ٧٣/١ .
(8) زيادة من ج يقتضيها السياق .

كما أجْرَوْا (ما) مَجراها ، فقولُهم : ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكُ ، كقولِهم : ما الطيبُ إلاَّ المسكُ ، ألا ترى : أنَّهم رَفَعُوا (المسكَ) كما رَفَعُوا خبرَ (ما) في نحوِ ذلكَ ، ولم يتأوَّلْ سيبويه (ليسَ) على أنَّ فيهِ ضميرَ القصةِ والحديثِ ، لما كانَ يَلزَمُ في [هذا][1] التأويلِ من إدخالِ (إلاَّ) بينَ المبتدأِ والخبرِ ، فلا مُساغَ لتثقيلِ (لَمّا) في هذهِ الآيةِ على أنْ تكونَ بمنزلةِ (إلاَّ) .

فأمَّا قولُ[2] الفراءِ من قولِهِ : إنَّ (لمَّا) هذهِ إنَّما هي : (لمَنْ ما) ثُمَّ حُذِفَتْ إحدى الميماتِ لكثرتِهنَّ مثلُ : طَلَفَتُ علماءِ ، فلا تَخلو (ما) هذه التي قَدَّرَها هنا من أنْ تكونَ زائدةً ، أو موصولةً ، فلا يَسهلُ أنْ تكونَ موصولةً في قولِهِ : (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) أي : لمَنْ هُمْ ما جَميعٌ ، فليسَ هذا[3] بالسَّهلِ ، وإنْ قَدَّرتَهُ على : لمَنْ الذي هم جميعٌ لدَينا مُحضَرون ، وقلتَ : قولُه : [هم][4] جميعٌ لدينا صلةٌ لـ (الذي) و (الذي) معَ صلتِهِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ في صلةِ (مَنْ) [5] و (مُحضَرونَ) خبرُ (ما) الذي بمعنى (الذي) والاسمُ وخبرُهُ صلةُ (مَنْ) فذلكَ غيرُ جائزٍ ، لأنَّ (مَنْ) على هذا لم يَرجِعْ إليهِ من صلتِهِ شيءٌ ، فهذا التقديرُ في هذهِ الآيةِ غيرُ متأتٍ .

وأمَّا قولُهُ : (وَإِنْ كُلُّ ذلكَ لمَّا مَتاعُ الحَياةِ الدُّنيا)[6]

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(2) في ج (ما قاله) بدل (قول) .
(3) في ش (ها هنا) وأثبتنا ما في ج لأنه أوفق في المعنى .
(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(5) (من) ساقطة من ج .
(6) الزخرف/٣٥ .

فلا يجوزُ فيهِ ذلكَ أيضاً ، ألا ترى : أنَّكَ إنْ قدَّرتَ (ما) زائدةً كانَ المعنى : وزخرفاً وإنْ كلُّ ذلكَ لمَنْ متاعُ الحياةِ الدنيا[1] ، و (الزخرفُ) وما قبلَهُ من المذكورِ لا يكونُ (مَنْ) في هذا[2] المعنى ، ولا يكونُ من المتاعِ ، فهذا قولٌ فاسدٌ مُستكرهٌ . لانكسارِهِ وتجويزِهِ ما لا مُجازَ لَهُ فيهِ ، حيثُ يوجدُ لتأويلِهِ مُجازٌ ، وإنْ كانَ غيرُ [هذا][3] الوجهِ من حذفِ الحرفِ من (مَنْ) ، وحذفُهُ غيرُ سائغٍ ، لأنَّ أقصى أحوالِها أنْ تكونَ كالمُتمكِّنةِ ، والمتمكِّنةُ ، إذا كانتْ على حرفينِ لم تُحذَفْ ، إنَّما تُحذَفُ من الثلاثةِ لتصيرَ على حرفينِ ، فإذا بلغَ ذلكَ لم يكنْ بعدَهُ موضعُ حذفٍ ، هذا على أنَّ (مَنْ) غيرُ متمكِّنةٍ والحذفُ فيها وفي ضربِها غيرُ موجودٍ .

فأمَّا (لَدُنْ) فهو على ثلاثةٍ وقد قُلنا [علَّتَهُ][4] فيما تقدَّمَ[5] ، وكذلكَ ما قالوهُ من قولِهم : مُ اللهِ لأفعلَنَّ[6] ، وقولِ العجاجِ :

خالَطَ مِنْ سَلمى خَياشيمَ وفا[7]

موضعُ ضرورةٍ .

فأمَّا ما ذكرَهُ الفراءُ من أنَّ الحذفَ ٣٣ أ / من (لمَنْ ما)

---

(١) (الدنيا) ساقطة من ج .
(٢) (هذا) ساقط من ج .
(٣) زيادة من إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٥٨/٢ .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٥) انظر : الشاهد السابع والسبعين وما بعده .
(٦) انظر : المسألة الخامسة عشرة .
(٧) تقدم تخريجه في المسألة الخامسة عشرة .

كالحذف من قولهم : عَلماء ، فالذي نقول : إنَّ الحذفَ أحدُ ما تُخفَّفُ بهِ الأمثالُ إذا اجتمعَتْ ، وهو على ضربينِ :

أحدُهما : أنْ يُحذَفَ الحرفُ مَعَ جوازِ الادغامِ كقولِهم بَخٍ في بَخٍّ .

والآخرُ : أنْ يُحذَفَ لامتناعِ الادغامِ في الحرفِ المُدغَمِ فيه لسكونِه ، وأنَّ الحركةَ غيرُ مُتأتِّيةٍ فيه مثلُ : عَلماء ، أو لأنَّ الحرفَ المُدْغَمَ يتَّصلُ [بحرفٍ][1] إذا أُدغِمَ فأُسكِنَ لزِمَ تحريكُ ما قبلَهُ ، وهو مِمَّا لا يتحرَّكُ مثلُ : يَسطيعُ[2] .

فلا يشبهُ قولَهم : علماء ، إذا أرادوا : على الماء ، ما شبَّهَهُ بهِ من (لمَّا) لو أُريدَ بهِ (لمَنْ ما) ، لأنَّكَ لو أدغَمْتَ اللامَ من (على) في التي للتعريفِ للزِمَ تحريكُها ، وهي مِمَّا يلزَمُهُ السكونُ ، ولذلكَ اجتُلِبَتْ معَها همزةُ الوصلِ ، فلمَّا كانَ كذلكَ حذفَتِ اللامُ الأولى ، وليسَ كذلكَ (لمَنْ ما) . ألا ترى : أنَّ الحرفَ المُدغَمَ فيهِ هنا مُتحرِّكٌ وليسَ بساكنٍ ، فلا يشبهُ ما شبَّهَهُ بهِ .

فإنْ قلتَ : أجعلُه [مِمَّا ذكرتَهُ][3] مِمَّا يُحذَفُ الحرفُ فيهِ مَعَ جوازِ الادغامِ كـ (بَخٍ) .

قيلَ : هذا يَمتنعُ من وجهينِ :

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(2) انظر : الكتاب ٢/٤٢٨ .
(3) زيادة من ج فيها فائدة .

أحدُهما : أنّهُ منفصلٌ و (بخٍ) متّصلٌ ، والمنفصلُ في الادغامِ ليسَ كالمتّصلِ إذْ لا يلزمُ لزومَهُ ، وأنّ التقديرَ باتّصالهِ الانفصالُ ، ألا ترى : أنّكَ تُظهرُ مثلَ : جعلَ لكَ ، وقعدَ داود[1] ، ونحوَهُ من المنفصلِ • ولو كانَ متّصلاً لم يجزْ إلاّ الادغامُ ، فكما لم يُستثقلْ اجتماعُ الأمثالِ لمّا كانَ التقديرُ بها الانفصالُ في هذه الأشياءِ ، كذلكَ لا يُستثقلُ في (لمَنْ ما) اجتماعُ الأمثالِ •

وأيضاً فاذا لم يُدغمْ قولُهُ : (قَومُ مُوسى)[2] مَنْ أدغمَ مثلَ : جعلَ لكَ ، لكراهيةِ تحريكِ الساكنِ في المنفصلِ ، فأنْ يكرهَ الحذفَ [أولى][3] ، لأنّ التغيرَ بنقلِ حركةٍ ثابتةٍ في الحرفِ أسهلُ من حذفِ حرفٍ بكثيرٍ ، ألا ترى : الى كثرةِ ما ينقلونَ من الحركاتِ [لدى][4] الادغامِ في المتّصلِ ، وقلّةِ حذفِ الحرفِ للادغامِ في المتّصلِ ، فاذا امتنعُوا من الكثيرِ الذي يُؤنَسُ بهِ في المتّصلِ ، كانَ إنْ امتنعُوا من القليلِ الذي لم يأنسُوا بهِ في المنفصلِ أولى ، [وهذا بيّنٌ][5] •

والآخرُ : أنّ الحذفَ في هذا قياساً على (بَخٍ) لا يجوزُ لما أعلمتُكَهُ من قلّتهِ ، وإنّا لا نعلمُ[6] لهُ مثلاً ، فلا مُساغَ للحملِ

---

(١) يجوز الادغام والاظهار في مثل : جعل لك ، وقعد داود ، قال سيبويه : البيان في كلّ هذا عربيّ جيد حجازيّ • انظر : الكتاب ٢/٤٠٧ •

(٢) الاعراف/١٤٨

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٥) زيادة من ج فيها فائدة •

(٦) (وانا لا نعلم) ساقط من ج •

على هذا الضيِّقِ القليلِ مَعَ ما ذكرتُهُ لَكَ من الفصلِ بين المتَّصلِ والمنفصِلِ ، على أنَّ (بَخٍ) ليسَ لنا أنْ نقولَ : إنَّهُ حذِفَ لاجتماعِ المثلَينِ ، دونَ أنْ نجعلَهُ محذوفاً على حدٍّ ما جاءَ عليهِ غيرُهُ من ذواتِ الثلاثةِ المحذوفةِ ، لأنَّها كـ (حِرٍ)[1] و (دَدٍ) ونحوِ ذلكَ .

فقولُ الفراءِ في هذا فاسدٌ في المعنى [من][2] حيثُ أريتُكَ ، وفي اللفظِ ، لما ذكرتُهُ من امتناعِ حَذفِ (مَن) قبلَ الادغامِ وبعد الادغامِ .

وقولُ المازنيِّ أيضاً ليسَ بالجيِّدِ ، لأنَّ الحروفَ يُخفَّفُ مضاعَفُها كـ (إنَّ) و (أنَّ) و (رُبَّ)[3] ونحوِ ذلكَ ، ولا تُثقَّلُ إلاّ أنَّهُ أقربُ الى الصوابِ ، لأنَّ الدخلَ فيهِ من جهةِ اللفظِ دونَ المعنى .

فأمَّا ما حكَوْهُ من كونِ (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) فمقبولٌ ويحتمِلُ أنْ تكونَ الآيُ الثلاثُ عليهِ كما أعلمتُكَ[4] ، وتكونُ (إنْ) النافيةَ .

وقد رأينا نحنُ في ذلكَ قولاً لم أعلَمْ أحداً تقدَّمَنا فيهِ ، وهو : أنْ تكونَ (لمَّا) هذهِ في قولِ من شدَّدَ في هذهِ الآيِ (لَمْ) النافيةَ دخلَتْ عليها (ما) فهيَّأتْها للدخولِ على ما كانَ

---

(1) انظر : الكتاب ٢/٣٠٥ .

(2) زيادة من ج فيها فائدة .

(3) وفي (ربّ) لغات وهي : رُبَّ ، ورُبَ ، ورَبَّ ، ورَبَ ، ورُبَّتَ ، ورُبَتَ ، وربت ، انظر : شرح المفصل ٨/٢٩ .

(4) انظر : قوله (لمّا) بمنزلة (إلاّ) .

يمنعُ دخولَها عليه قبلَ لحاقِ (ما) لها ، ونظيرُ ذلكَ : (قُــلْ إنَّما أنذِرُكُمْ بالوَحي)[1] وَ :

. . . . لَعَلَّمَا أنتَ حالم[2]

وما أشبَهَهُ ، و (رُبَّما) ألا ترى أنَّها هيَّأتِ الحرفَ للدخولِ على الفعلِ وكأنَّهُ في التقديرِ : (إنْ كُلُّ نَفسٍ لمَّا عَلَيْها حافظٌ)[3] أي : ليسَ كُلُّ نَفسٍ ليسَ عليها حافظٌ ، نفياً لقولِ مَن قالَ : كلُّ نفسٍ ليسَ عليها حافظٌ ، فقيلَ : ما كلُّ نفسٍ ليسَ عليها حافظٌ ، أي : كلُّ نفسٍ عليها حافظٌ .

فـ (إنْ) على هذا التقديرِ تكونُ النافيةَ الكائنةَ بمعنى (ما) ، والقراءةُ بالتثقيلِ على هــذا تطابقُ القراءةَ بالتخفيف ، لأنَّ المعنى مؤولٌ الى : كلُّ نفسٍ عَلَيها حافظٌ ، مثلُ قولِــه عزَّ وجلَّ : (ما يَلفظُ من قَولٍ إلاَّ لَدَيهِ رَقيبٌ عَتيدٌ)[4] إلاَّ أنَّهُ أكِّدَ بـ (إنَّ) . والقراءةُ بتخفيفِ (لمَا) أسهلُ مأخذاً [وأقرب][5] متنــاولاً .

وأمَّا تقديـرُ قولِــهِ : (وَإنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِــيعٌ لَدَيْنا مُحضَرونَ)[6] على مـا كانوا يُنكِرُونَهُ مـن أمرِ البعثِ ، حتَّى حُمِلَ عظمٌ الى النَّبيِّ ـ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ـ فقيلَ لَهُ : أيَّ

---

(1) الأنبيــاء/ ٤٥ .
(2) هو الشاهد الواحد والاربعون .
(3) الطــارق/ ٤ .
(4) ق/ ١٨ .
(5) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(6) يــس/ ٣٢ .

اللهَ يُحيي هذا بعدَ ما قد رُمَّ[1] ، وكما حُكِيَ في التنزيلِ مِنْ قولِهم : (أإذا مِتْنا وكُنَّا تُراباً وعِظاماً أإنَّا لَمَبعُوثُونَ)[2] في كثيرٍ مِن الآيِ ، فيُحكَى عنهم يُنكرونَ فيه أمرَ البعثِ ، فقيلَ لهُمْ : ما كُلٌّ ما جميعٌ لدينا مُحضَرونَ نفيٌ لقولِهم : كلُّهم ليس يُجمَعُونَ عندَ اللهِ ولا يُنشَرونَ .

فأمَّا قولُهُ : (ولِبُيُوتِهِم أبواباً وسُرُراً عَلَيْها يَتَّكِئُون وزُخْرُفاً وإنْ كُلُّ ذلكَ لَمَّا مَتاعُ الحياةِ الدُّنيا)[3] فكأنَّهُ قيلَ . كلُّ ذلكَ ليسَ متاعُ الحياةِ الدُّنيا فنُفِيَ ذاكَ بأنْ قيلَ ليسَ كلُّ ذلكَ[4] ليسَ متاعُ الحياةِ الدُّنيا ، وإذا نُفِيَ أنَّهُ كلُّهُ ليسَ متاعُ ٣٣ ب / الحياةِ الدُّنيا ، فكأنَّهُ قيلَ : كلُّ متاعِ الحياةِ الدُّنيا ، أي : ليسَ في شيءٍ من ذلكَ للكافرِ شيءٌ يُقرِّبُهُ الى اللهِ عزَّ وجلَّ [والى][5] الآخرةِ ، إنَّما هو متاعُ الدُّنيا والعاجلةِ .

وأمَّا قولُهُ عزَّ وجلَّ : (وإنْ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربُّكَ أعمالَهُمْ)[6] فإنْ كانَ قد قُرِئَ مُشدَّداً فلا يجوزُ أنْ يكونَ (لَمَّا) فيه بمعنى (إلاَّ) ولا يجوزُ أنْ يكونَ على تأويلِ

---

(1) جاء أبيّ بن خلف الى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وفي يده عظم رميم وهو يفتّه ويذروه في الهواء ، وهو يقول : يا محمد أتزعم أن الله يبعث هذا ، قال ـ صلى الله عليه وسلم ـ : نعم يميتك الله تعالى ، ثم يبعثك ثم يحشرك الى النار انظر : تفسير ابن كثير ٥/١٣١ .

(2) المؤمنون/٨٢ .

(3) الزخرف/٣٤ و ٣٥ .

(4) في ش (كذلك) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح .

(5) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(6) هود/١١١ ، قرأ حمزة وابن عامر وحفص (لما) مشددة انظر : كتاب السبعة في القراءات ص/٣٣٩ .

هـذا[1] . وقولُ الفراءِ : (لَمَنْ ما) فقد ذكرنا ما فيه من الدَّخل [2] ، وكذلكَ قولُ المازني[3] : فالوجهُ فيهِ التخفيفُ ، ولا مَساغَ لَهُ[4] غيرُهُ في العربيةِ .

وأخبَرني أبو بكرٍ عن أبي العباسِ قالَ أنشدَني أبو عثمان للفرزدِق :

٨٠ـ فَمـا تَـاكَ يا بنَ عبدِ اللهِ فينـا

فـلا ظلمـاً نَخـافُ ولا افْتِقـارا[5]

قالَ : يُريدُ : كم كنتَ فينا[6] ، فأدخَلَ (ما) على (كَمْ) هـذا لفظُ كتابي عن أبي بكرٍ .

(١) يقصد بتأويله : أن تكون (لما) أصلها (لم) دخلت عليهما (ما) .

(٢) مرّ في هذه المسألة .

(٣) مرّ قريباً في هذه المسألة .

(٤) يقصد : أنه لا مساغ لأبي عثمان غير (لما) على تثقيله .

(٥) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ١٩٣/١ . وفيه (وماتك) ، وانظر : مجالس العلماء للزجاجي ص/١٤٦ وانظر: شرح شواهد المغني ٧١٥/٢ ولم ينسبه السيوطي . وانظر : شرح أبيات المغني ٢٢٧/٥ـ٢٣٩ .

(٦) هذا الكلام غير واضح من حيث المعنى ، وقد فسّر ابن هشام في المغني ٣٠٣/٢ : قوله : فماتك يا ابن عبدالله فينا . فقال : فالمعنى أيّ كون تكن فينا طويلا أو قصيراً .

٤١ ـ مسألة من ذلكَ

ذكرَ سيبويه : كائِنْ ، وإنشادُهُ لعمروِ بن شأسٍ[١]

٩٩ـ وكائِنْ رَدَدْنا عنكم من مُدَجَّجٍ
يَجيءُ أمامَ القومِ يَردي مُقَنَّعا[٢]

ولم يذكرْ كيفَ (كائِنْ) من (كأيِّنْ) . والقولُ في ذلكَ : إنَّهُ مَقلوبٌ وحَقيقةُ ذلكَ وبَسطُهُ :

أنَّ الأصلَ (كأيٍّ) بالكافِ زائدةً للتشبيهِ داخلةً على (أيٍّ) ثمَّ أُخِّرَتِ الهمزةُ وقُدِّمَتِ الياءُ فصارَ كَيْئٍ . فقُدِّمَتِ الياءان وأُخِّرَتِ الهمزةُ [تقديرُهُ : كَيْعٍ][٣] ولحقَ الهمزةَ التنوينُ كما كانَ يلحَقُ الياءَ المُدغمَ فيها ، وإنَّما جازَ هذا القلبُ فيما هو مُركَّبٌ من كلمتَينِ ، وحكمُ هذا القلبِ أنْ يكونَ فيما كانَ من كلمةٍ واحدةٍ كـ (قِسيٍّ) و (مَلَكٍ)[٤] ونحوهِ لكثرةِ استعمالِهم الكلمةَ ، وكونُها لذلكَ بمنزلةِ الكلمةِ الواحدةِ .

---

(١) هو أبو عَرار عمرو بن شأس بن عبيدة ، انظر : الاغاني ١١/١٨٦ .

(٢) البيت لعمرو بن شأس ، انظر : شعر عمرو بن شأس الاسدي ص/٣٨ وفيه : (متوّج) بدل (مدجّج) و (أمام الألف) . وانظر : الكتاب ١/٢٩٧ وفيه (مدجّج) و (أمام الألف) . وانظر : همع الهوامع ١/٢٥٦ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) أصل مَلَك : مَلْأك ، حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها لكثرة الاستعمال ، انظر : شرح الشافية ٢/٣٤٦ـ٣٤٧ .

ألا ترى : أنَّ الكافَ لا موضعَ لها من الاعرابِ حسَبَ ما لأكثرِ الجارَّةِ مع مجرورِها ، فعوملَتْ في ذلك معاملة المفردِ وإنْ كانَ مُركَّباً ، ونظيرُه قولُهم : لَعَمْري لأفعلَنَّ ، ورَعَمْلي لأفعلَنَّ ، حُكِيَ لنا عن أحمد بن يحيى عن العربِ ، فقلَبَ قلب المفردِ ، والكلمةِ الواحدةِ ، لما كثُرَ هذا الاسمُ مع هذا الحرفِ فبهذا القلبِ .

ثُمَّ حُذِفَتِ الياءُ الثانيةُ المتوحةُ المُدغَمُ فيها ، كما حُذِفَتْ من كَيْنُونَة[1] وصَيْرُورَة ، فبقِيَتِ اليا الأولى ساكنةً ثُمَّ أُبدِلَتْ من الياءِ الساكنةِ الألفُ كما أبدِلَت منها في قولِهم : طائِيٌّ ، والأصلُ : طيِّئ ، لأنَّهم يقولونَ : طيِّئٌ فاعلم ، ثُمَّ يقولونَ : طَيْءٌ فاعلم ، مثلُ : مَيْتٍ ، ولَيْنٍ[2] ، ثُمَّ يضافُ إليه كما يُضافُ إلى (مَيْتٍ) ، إلاَّ أنَّهم أبدلوا من الياءِ الساكنةِ الألفَ ، ونظيرُها أيضاً قولُهم : حاحَيْتُ ، وعاعَيْتُ[3] ، وكانَ أصلُه : حَيْحَيْتُ ، بالياءِ ، لأنَّهُ في بابِه مثلُ [قولِهم][4] : قَوْقَيْتُ ، ومثلُ : عَلاكَ في : عَلَيْكَ[5] .

---

(١) أصلها كيّنونة ، وزنها : فيعلولة ، انظر : شرح الشافية ١/١٥٢ .

(٢) حذفت احدى الياءين من : ميّت ، وليّن ، للتخفيف كما حذفوا من : كينونة . انظر : المنصف ٢/١٥ .

(٣) حاحيت ، وعاعيت ، كلمتان تستعملان لزجر الضأن والمعز ، انظر : المخصص ٨/٩ و ١٠ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) أن بني الحارث بن كعب يقلبون الياء الساكنة اذا انفتح ما قبلها ألفاً ، يقولون : أخذت الدرهمان والسلام علاكم . انظر : نوادر أبي زيد ص/٥٨ .

وقال أبو عثمان : قالَ أبو زيد : سألتُ الخليلَ عمّن قالَ : رأيتُ يداكَ ونحوَه ، فجعلَهُ من هذا ، وقرأتُ على أبي بكرٍ في بعضِ كتبِ أبي زيدٍ ، سمعتُ أبا عمرو الهُذَلي[1] يقولُ في تصغيرِ دابّةٍ : دوابّة[2] ، فجعلَ الياءَ ألفاً لأنَّ الياءَ سكنَتْ وانفتحَ ما قبلها فجعلها ألفاً ، وسمعتُ أعرابياً من أهلِ (نجران)[3] يقولُ : دخلتُ إلاه ، وعلاه ، يريدُ : عليهِ وإليهِ ، فسكنَتِ الياءُ وانفتحَ الحرفُ الذي قبلها فجعلها ألفاً ، وسمعتُه يقولُ : مسستُ لهُ على يداي كانَ أهلَ ذاكَ ، فجعلَ الياءَ ألفاً من اليدَينِ ، لأنّها سكنَتْ وانفتحَ ما قبلها ، فهذا الإبدالُ في الياءِ على هذا الحدِّ قد جاءَ هنا كالمتّسعِ .

وقد جاءَ في الواوِ أيضاً قالوا : داويّةٌ ، ودَويّةٌ[4] ، فأمّا ما أنشدَهُ أبو زيدٍ :

١٠٠ـ . . . . وقد تعتسفُ الداويةَ[5]

فإنّما بناهُ على (فاعِلةٍ) ، وهذا الذي ذكرتُهُ في القلبِ في

---

(١) لم أجد ترجمته ، وفي أنباه الرواة اسم يشابه هذا وهو أبو الخطاب الهذلي عمرو بن عامر كان راوية راجزاً ، أخذ عنه الاصمعي ، انظر : أنباه الرواة ١١٣/٤ .

(٢) انظر : المزهر ٧٨/٢ .

(٣) نجران : اسم لموضع في اليمن ، واسم لموضع في العراق بين الكوفة والواسط . انظر : معجم البلدان ٧٥١/٤ـ٧٥٩ .

(٤) الداوية والدوية : المفازة ، قلبوا الواو ألفاً ، انظر : المنصف ٢٠٣/١ واللسان مادة : دوا .

(٥) البيت لعمرو بن ملقط ، والبيت هو بتمامه :
والخيل قد تَجشم أربابَها
الشقّ وقد تعتسف الداوية
انظر : نوادر أبي زيد ص/٦٣ والمخصص ١١٤/١ . والخزانة ٦٣٣/٣ .

هذه الكلمة قولُ بعضِ البَصريينَ رَوى[1] لنا عنهُ ، إلاَّ أنَّهُ لم يَشرَحْ هذا الشرحَ ، فهذا ما في (كائنٍ) من القلبِ .

فأمَّا الكافُ فحَملتُها أنَّها كلمةٌ على ضربينِ :

أحدُهما : أنْ تكونَ اسماً ، وهذا الضَّربُ يجيءُ في الشعرِ فيما عَلِمنا .

فأمَّا كونُها في الشعرِ فكالتي في قولِهِ :

١٠١ـ أتَنتَهونَ ولَنْ يَنهى ذَوي شَطَطٍ
كالطَّعنِ يَذهبُ[2] فيهِ الزيتُ والفُتُلُ[3]

قَدَّرَ الكافُ هنا فاعلةً لـ (يَنْهى) كأنَّهُ : ولَنْ يَنْهى ذَوي شَطَطٍ مثلُ الطعنِ .

ولو قالَ قائلٌ فيها : إنَّها التي بمعنى الحرفِ الجارِّ ، لم يكنْ عندي مُخطئاً ، ويكونُ التقديرُ : ولَنْ يَنْهى ذَوي شَطَطٍ شيءٌ كالطعنِ ، فحَذَفَ الموصوفَ وأقامَ الصفةَ مقامَهُ ، ونظيرُ هذا من التنزيلِ قولُهُ تعالى : (ومِنْ آياتِهِ يُريكُمُ البَرْقَ)[4] تقديرُهُ ـ واللهُ أعلمُ ـ : ومِنْ آياتِهِ أنَّهُ يُريكُمْ فيها البرقَ ، فنَصبَ الظرفَ على الاتّساعِ نصبَ المفعولِ بهِ ، كأنَّهُ : يُريكموها البرقَ

---

(١) يقصد أبا بكر بن السراج .

(٢) في ش (يهلك) فأثبتنا ما في ج لأنه يوافق ما في الديوان ، والمقتضب والكامل .

(٣) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/٤٨ وفيه (هل تنتهون) . وانظر : المقتضب ١٤١/٤ ، وفيه (أتنتهون) وانظر : الكامل ٢٣٢/١ .

(٤) الروم/٢٤ .

[يعني : يحرِّكونها فيها][1] مثل قولِهِ :

١٠٢- ويومٍ شهدناهُ سُلَيماً وعامراً . . . . [2]

ثمَّ حذفتِ الهاءُ التي كانت تعودُ من الصفةِ الى الموصوفِ ، كقولِهِ :

١٠٣- فما أدري أغيَّرهُم تناءٍ
وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا[3]

ونظيرُ ذلكَ قولُهُ :

وما الدهرُ إلاّ تارتانِ فمنهما
أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ[4]

أي : منهما تارةً أموتُ فيها ، وأخرى أبتغي فيها ٣٤ أ / العيشَ .

ومن هذا البابِ أيضاً على قولِ أبي الحسَنِ قولُهُ تعالى : (أو جاؤُكُم حَصِرتْ صُدورُهُم)[5] ، أي : جاؤُكُم قوماً حَصِرَتْ صُدورُهُم .

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) البيت من شواهد سيبويه نسبه الى رجل من بني عامر ، وتمامه :

قليل سوى الطعن النهال نوافله

انظر : الكتاب ٩٠/١ ، والمقتضب ١٠٥/٣ . ولم ينسبه ، وانظر : شرح المفصل ٤٦/٢ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ، ونسبه الى الحارث بن كلدة ، وكذلك الاعلم نسبه الى الحارث بن كلدة ، انظر : الكتاب ٤٥/١ و ٦٦ . وانظر : أمالي ابن الشجري ٥/١ و ٣٢٦ . وشرح المفصل ٨٩/٦ . ونسبه العيني لجرير بن الخطفي ، انظر : المقاصد النحوية ٦٠/٤ . ولم أجده في ديوان جرير .

(٤) تقدم تخريجه وهو الشاهد الواحد والثلاثون .

(٥) النساء/٩٠ .

وقرأتُ على أبي بكرٍ عن أبي العباسِ عن أبي عثمان :

١٠٤- ما لكَ عِندي غيرُ سَهمٍ وحَجَر

وغيرُ كَبداءَ شديدةِ الوَتَر

جادَتْ بكفَّيْ كانَ من أرْمي البَشَر[1]

فكذلك قولُهُ : ولَنْ يَنْهى ذَوي شَطَطٍ ، يحتملُ أنْ يكون على هذا الذي وَصَفنا من حَذفِ الموصوفِ ، ولكنْ يدلُّ على كونِهِ اسماً في الشعرِ قولُ القائلِ :

١٠٥- فَصُيِّرُوا مثلَ كعَصفٍ مأكولْ[2]

لأنَّ الاسمَ لا يُضافُ الى الحرفِ ، وكذلكَ :

١٠٦- وصالياتٍ ككما يُؤْثَفَينِ[3]

تدلُّ الكافُ الأولى على أنَّ الثانيةَ اسمٌ ، إذْ لا يدخُلُ حرفُ خفضٍ على مثلِهِ فهذا مجيئُها اسماً .

وأمَّا مجيئُها حرفَ خفضٍ فعلى ضربَينِ : أحدُهما : أنْ تكونَ

---

(١) هذا الرجز لا يعرف قائله ، انظر : المقتضب ١٣٩/٢ ، والاصول ١٨٦/٢ ، والانصاف ١١٤/١ .
وتقدم البيت الثالث في المسألة السادسة والثلاثين .

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج ، انظر : ديوان رؤبة ص/١٨١ وانظر : الكتاب ٢٠٣/١ ولم ينسبه وكذلك في معاني القرآن للاخفش ص/٤٥٣ والمقتضب ١٤١/٤ ونسبه العيني الى رؤبة بن العجاج ، انظر : المقاصد النحوية ٤٠٢/٢ .

(٣) الرجز لخطام المجاشعي ، انظر : الكتاب ٢٠٣/١ ، ومعاني القرآن للاخفش ص/٤٥٣ . والمقتضب ٩٧/٢ والخزانة ٣٦٧/١-٣٦٨ .

للتشبيه والآخرُ : أنْ تكونَ زائدةً كما تُزادُ سائرُ الحروفِ التي تجيءُ للمعاني .

فأمَّا كونُها حرفَ خفضٍ فكالتي في قولِه : [زيدٌ كعمروٍ ، فهذا مثلُ : زيدٌ في الدارِ ومثلُ قولِه :][1] (كما أرسَلْنا فيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ)[2] فموضعُ هذهِ نصبٌ بـ (أذْكُرُونِي) .

واستدلَّ سيبويه على كونِها حرفَ خفضٍ بقولِهم : جاءَني الذي كزيدٍ ، وبوصلِكَ بِها سائرَ الموصولاتِ[3] ، فهو في هذا مثلُ : الذي في الدارِ ، والذي من زيدٍ ، وما أشبهَ ذلكَ من حروفِ الجرِّ التي اُخْتُزِلَ الأفعالُ الجالبةُ لها ، فهذا مجيئُها حرفَ جرٍّ .

ويَدلُّ على أنَّ الكافَ التي ذكرناها حرفٌ ليسَ باسمٍ وجودُكَ لها زائدةً فيما نذكرُ بعدُ ، ولو كانَ اسماً ذا لم يكنْ زائداً .

فإنْ قلتَ : قد جاءَ (هو) التي للفصلِ .

فذلكَ ممَّا لا نظيرَ لَهُ والحَمْلُ على غيرِهِ أولى ، وقالَ الخليلُ : واللهِ إنَّهُ لعظيمٌ زيادتَهم لَهُ ، يعني : (هو) للفصلِ[4].

وأمَّا مجيئُها حرفاً زائداً لغيرِ معنى التشبيهِ ، فكقولِهم : فيما حدَّثْناهُ عن أبي العباسِ : فلانٌ كذي الهيئةِ ، يُريدونَ : فلانٌ ذو الهيئةِ ، فموضعُ الجارِّ مَعَ المجرورِ رفعٌ ، كما أنَّهُ في : حَسْبُكَ بزيدٍ ، يجوزُ أنْ يكونَ كذلكَ ، ومِنْهُ :

---

(١) زيادة من ج .
(٢) البقرة/١٥١ .
(٣) انظر : الكتاب ٢٠٣/١ .
(٤) انظر : الكتاب ٣٩٧/١ .

أي : فيها مُقَقٌ ، لأنَّهُ يَصِفُ الأضلاعَ بأنَّ فيها طولاً ، وليسَ يُريدُ : أنَّ فيها شيئاً مثلُ الطولِ [فهي زائدةٌ ، إنّما يُريدُ : أنَّها طويلةٌ ففيها الطولُ][2] نفسُهُ ، لا شيءٌ يُشبِهُ الطولَ .

ومن هذا الفنِّ قولُهُ تعالى : (ليسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ)[3] ، الكافُ زائدةٌ لا محالةَ ، لأنَّهُ لم يَثبُتْ للهِ عزَّ وجلَّ مِثلٌ ولا شَبيهٌ تعالى اللهُ عن ذلكَ ، ونظيرُهُ من اللغةِ ما تَقدَّمَ ذِكرُهُ من أبياتٍ قد أنشَدُوها في ذلكَ . فأمَّا الكافُ فموضعُها مَعَ الاسمِ المُنجَرِّ نصبٌ ، والمعنى : ليسَ مثلَهُ شيءٌ ، وجازَ الحديثُ عن النكرةِ لما صارَ فيها من عمومِ النفيِ[4] .

وقالَ أبو الحسنِ في قولِهِ : (أوْ كالذي مَرَّ على قَرْيَةٍ)[5] : إنَّ الكافَ زائدةٌ تقديرُهُ : أرأَيْتَ الذي حاجَّ إبراهيمَ في رَبِّهِ أو الذي مَرَّ على قريةٍ[6] ، فكونُهُ زائداً هنا أيضاً جَيِّدٌ [عندي][7] كانَ كالتي في قولِهِ : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) .

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج ، انظر : ديوان رؤبة ص/١٠٦ ، وانظر : المقتضب ٤١٨/٤ . وسرّ صناعة الاعراب ٢٩٢/١ ، والخزانة ٢٦٦/٤ .

(٢) زيادة من ج فيها فائدة .

(٣) الشورى/١١ .

(٤) يعني وقوع المبتدأ نكرة مثل : شرٌّ أهرَّ ذاناب ، انظر : شرح المفصل ٨٦/١ .

(٥) البقرة/٢٥٩ .

(٦) انظر : معاني القرآن للاخفش ص/٣٣١ و ٣٥٣ .

(٧) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وقالَ سيبويه : تقولُ : ما زيدٌ كعمرٍو ولا شَبيهاً بِـهِ ، فإنْ أردتَ أنْ تقولَ : ولا بمنزلةِ مَـن يَشبهُهُ جَررتَ ، وذلـكَ قولُكَ : ما أنْتَ كزيدٍ ولا شَبيهٍ بِهِ [فإنَّمـا أردتَ ولا كَشَبيهٍ بِـهِ](١) .

وقالَ أبو الحسن : الفصلُ بَينَ الجرِّ والنَّصبِ في قولـكَ : ما أنتَ كزيـدٍ ولا شَبيهاً بِـهِ [(٢) أنَّكَ إذا جَررتَ الشبيهَ فقـد أثبَتَّ شبيهاً . وإذا نَصَبْتَ ، فلَمْ تُثْبِتْ ها هنا شبيهاً بزيدٍ .

وهـذا الذي ذكـرَهُ أبو الحسن الفصلُ بَينَ المسألتَينِ إذا قَدَّرتَ الكافَ للتشبيهِ غيرَ زائدةٍ ، فإنْ قَدَّرتَ الـكافَ زائدةً لم تُثْبِتْ شبيهاً بزيدٍ ، وكانَ قولُكَ : مـا أنتَ كزيـدٍ ولا شَبيهٍ بهِ ، مثلُ قولِكَ : ولا شبيهاً ، فإنَّهُ لا يُثْبِتُ الشبيهَ ، وإنَّمـا المعنى : مـا أنتَ زيـداً ، فإنَّما تُثْبِتُ الشبيهَ إذا جَـررتَ فيمَنْ قَدَّرَ الكافَ مُمَثِّلةً غيرَ مزيدةٍ .

فأمَّا الكافُ في (كأيٍّ) و (كَذا وكَذا) و (كأنَّ) فكلُّهـا تجتَمِعُ في أنَّهُنَّ جُعِلْنَ مَـعَ ما بعدَهُنَّ بمنزلـةِ كلمـةٍ واحدةٍ ، وفي أنَّهُ لا موضعَ لَهُنَّ مِنَ الإعرابِ مَعَ ما بعدَهُنَّ على حَسَبِ ما لأكثرِ الجارَّةِ مَعَ مجروراتِها نحو : مررتُ بزيدٍ ، وذهبتُ الى عمرٍو ، ألا ترى : أنَّكَ تقولُ : كأيٍّ أتاني مِنْ رجلٍ ، فيكـونُ كقولـكَ : كَـمْ أتاني مِـنْ رَجُـلٍ ، في أنَّ [كـأيٍّ موضعُهُ](٣) رفعٌ بالابتداءِ ، كما أنَّ (كم) كذلكَ .

فإنْ قلتَ : ما تُنكرُ أنْ يكونَ كقولِهم : بحسبِكَ زيدٌ ؟

---

(١) انظر : الكتاب ١/٣٥ .

(٢) زيادة من ج لأن السياق يقتضيها .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فالدليلُ على أنَّهُ ليسَ مثلَـهُ كقولِهم : كأيٍّ مـن رجـلٍ أكرمتُ ، فيكونُ في موضـعِ نصـبٍ ٣٤ ب / وأنتَ لا تصـرفُ قولَهم : بحسبِكَ ، ملازماً لَهُ هذهِ الزيادةُ في موضعِ النصبِ على أنَّهُ لو صُرِفَ ذلكَ كانَ الحَملُ على القليلِ غيرَ سـائغٍ ، قـالَ الفرزدقُ :

١٠٨ـ وكائِنْ إليكم قادَ مِنْ رَأْسِ فتنةٍ
جنـوداً وأمثـالُ الجبـالِ كتائِبُـه(١)

وقالَ جرير :

١٠٩ـ وكائِنْ بالأباطِحِ مِـنْ صَديقٍ
يَراني لَـوْ أُصِبْتُ هُـوَ المُصـابا(٢)

فـ (كائِنْ) في هذهِ المواضعِ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ .

فأمَّا قولُهم : كَذا وكذا ، فهوُ كنايةٌ عن العـددِ ، كمـا أنَّ (فلاناً) و (فلانة)(٣) كنايةٌ لـ (زيدٍ) ، و (هندٍ) ، ونحوهِما من الأعـلامِ ، وكمـا أنَّ (الفـلانَ) و (الفـلانـةَ) لـ (النـاقـةِ) و (الفَرَسِ) وما أشبهَ ذلكَ من الحَيَوانِ غيرِ الأناسيِّ ، وكما أنَّ (ذَيْتَ وذَيْتَ)(٤) و (كَيْتَ وكَيْتَ) كنايةٌ عن القصّةِ .

---

(١) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ١/٨٨ .

(٢) البيت لجرير ، انظر : ديوان جرير ص/١٧ . وشرح المفصل ٣/١١٠ و ٤/١٣٥ . والخزانة ٢/٤٥٤ .

(٣) فلان وفلانة كناية عن أسماء الآدميين ، والفلان والفلانة كناية عن غير الآدميين ، تقـول العرب : ركبت الفـلان ، وحلبت الفلانة . انظر : اللسان مادة : فلن .

(٤) يقولون : كان من الامـر ذيت ويت ، وكان مـن الامـر كيت وكيت ، وهي كناية عن القصة والاحدوثة . انظر : اللسـان مادة : ذيت ، وكيت .

والدليلُ على أنَّ الكافَ لا موضعَ لها مَعَ ما بعدَها على حدِّ ما وَصفتُ لكَ من الكثرةِ ، قولُهُمْ : كذا وكذا درهماً ، ألا ترى : أنَّ هذا بمنزلةِ قولِكَ : لَهُ عشرونَ درهماً ، ولو جَرى عندَهم مَجرى ما لَهُ موضعٌ من هذا الفَنِّ لم يكُنْ كلاماً ، لأنَّ قولَكَ : لَهُ بزيدٍ ، ولَهُ الى عمروٍ ، ليسَ بكلامٍ ، حتّى تقولَ : لَهُ بعمروٍ حرمَةٌ ، ولَهُ الى زيدٍ حاجَةٌ .

فإنْ قلتَ : ما تُنكرُ أنْ يكونَ المُرادُ في هذا لَهُ شيءٌ كذا ، فحُذِفَ وأُقيمَ هذا مَقامَهُ ؟

فإنَّ ذاكَ لا يجوزُ ، ولو جازَ هذا ، لجازَ أنْ يوصَلَ بهِ (الذي) وأنْ يُصرَفَ قولُهم : كذا ، مَصرفَ سائرِ الظروفِ ، وليسَ كذلكَ القصدُ بها ، ولا الغَرَضُ فيها .

فإنْ قلتَ : أجعَلُهُ من بابِ (بحسبِكَ) .

فقد قُلنا : إنَّ ذلكَ قليلٌ لم يجيءِ الجارُّ مَعَ المجرورِ في الايجابِ مرفوعَ الموضعِ إلاَّ قولُهم : بحَسبِكَ ، ومِنَ الفاعلِ : أكرِمْ بهِ ، وكفى باللهِ ، فهذانِ أمرُهما هذا .

فأمّا الكافُ في (كأنَّ) فأمرُها في أنّهُ لا موضعَ لها مَعَ ما بعدَها بيِّنٌ ، لأنَّها جُعِلَتْ مَعَ الحروفِ في بابِ (ليتَ) و (لعَلَّ) فلا موضعَ لها مَعَ ما بعدَها كما أنّهُ ليسَ لقولِكَ مُبتدِئاً : ليْتَ زيداً منطلقٌ ، موضعٌ ، إلاَّ أنْ تبنيَهُ[1] على شيءٍ ، وليسَ على ذلكَ كلامُنا ، إلاَّ أنَّ للكافَ في (كأنَّ) — وإنْ كانَتْ قد اجتَمعَتْ مَعَ التي في (كأيِّنْ) ، و (لَهُ كذا وكذا

---

(1) في ج (تبتديه) بدل (تبنيه) .

درهماً) ، في أنَّه لا موضعَ لها مع ما بعدَها على الحدِّ الذي ذكرتُه – نحواً ليسَ فيهما ، وذلكَ أنَّ معنى التشبيه ثابتٌ في الكلامِ ، كما أنَّه في قولِكَ : زيدٌ كعمروٍ ، ثابت[1] ، ألا ترى : أنَّكَ إذا قلتَ : كأنَّ زيداً عمروٌ ، فالمعنى ، زيدٌ كعمروٍ ، فأنت[2] مُشَبِّهٌ بها هنا ، ولستَ في الموضعَينِ الآخرينِ كذلكَ ، ولذلكَ زالَ معنى الابتداءِ من الكلامِ ولم يَجُزِ العطفُ على الموضعِ ، كما جازَ في (إنَّ)[3] و (لكنَّ) •

ولَهُ أيضاً انتصبَ الاسمُ فيهِ على الحالِ في نحوِ : كأنَّ زيداً أخوكَ راكباً ، ولا يصلُحُ : إنَّ زيداً أخوكَ راكباً على [هذا][4] الحدِّ •

وهذا نَحْوٌ للكافِ في هذا الموضعِ طريفٌ ، أعني : دلالتَها على التشبيهِ مع أنَّهُ لا موضعَ لها ، لأنَّكَ تجدُ أخواتِها إذا لم يكنْ لها موضعٌ لا يَدلُّ على ما كانَ يدلُّ عليه ولَهُ موضعٌ ، [فالباءُ][5] في (بحسبِكَ) لا يدلُّ[6] على ما يَدلُّ عليه في : مررتُ بزيدٍ ، من الالتزاقِ والاختلاطِ ، وكذلكَ من رأى زيادة

---

(1) قوله (في الكلام كما أنه في قولك : زيد كعمرو ثابت) ساقط من ج •

(2) في ش (قال) بدل (فأنت) وهو تحريف •

(3) يجوز العطف على موضع (انّ) و (لكنّ ، بالرفع ، تقول : انّ زيداً عالم وصالح ، وتقول : لكن زيداً قائم وعمرو • انظر : شرح المفصل ٨/٦٧–٦٨ •

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(5) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها •

(6) قوله (على ما كان يدل عليه وله موضع فالباء في بحسبك لا يدلّ) ساقط من ج •

(مِنْ) في نحوِ : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعةٍ)[1] وهو رأي الأخفشِ والكِسائيِ[2] .

فإنْ قلتَ : ما تُنكرُ أنْ تكونَ الكافُ في (كذا) مثلُها في (كأنَّ) لتمثيلِ الخليلِ لهم بقولِهم : كالعدَدِ درهماً[3] ؟

فإنَّ ذلكَ لا يكونُ كالتي في (كأنَّ) وإنَّما مَجراها عندَ سيبويه والخليلِ كما ذكرتُهُ لكَ ، وإنَّما مَثَّلَ هذا التمثيلَ للتقريبِ وليُرِيَ في الكلمةِ التركيبَ كأشياءَ بمثلِها كذلكَ لا يُتكَلَّمُ بها

فإنْ قالَ قائلٌ : ما وجهُ التشبيهِ في قولِهم : كأنَّكَ بالدُنيا لم تكُنْ[4] ، وفي قولِهِ :

١١٠- كأنِّي لم أركَبْ جواداً للذّةٍ . . . .[5]

ونحوِ : (كأنَّما يُساقُونَ الى الموتِ)[6] وقولِهِ :

(١) مريم/٦٩ .

(٢) ولم أجد رأي الاخفش في كتابه معاني القرآن في هذه الآية . وقال العكبري : (من) زائدة ، أي لننزعنَّ كل شيعة ، وهو قول الاخفش والكسائي وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب. انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٧٨ .

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٩٨ .

(٤) قال السيوطي في الاشباه والنظائر : كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل : اختلف في قائله ، قيل : أنه النبيّ – صلى الله عليه وسلم – وقيل : انه الحسن البصري . انظر : الاشباه والنظائر ٤/١٠-١٤ .

(٥) البيت لامرىء القيس ، انظر : ديوانه/٣٥ وتمامه :
ولم أتبطّنْ كاعباً ذاتَ خلخالِ

(٦) الانفال/٦ .

١١١- . . . . كأنّي ومالِكاً

لِطولِ اجْتماعٍ لم نَبِتْ لَيلةً معاً(١)

(١) البيت لمتمم بن نويرة ، انظر : شعر متمم بن نويرة ص/١١٢ وصدره بتمامه :

فلما تفرقنا كأني ومالكاً

وانظر : جمهرة أشعار العرب ص/١٤٢ ، والمعاني الكبير ٢/١٢٠٨ والازهية للهروي ص/٢٩٩ .

لقد سقط جواب قول أبي علي (فان قال قائل ما وجه التشبيه) من ش و ج وقد تنبه ناسخ ش فاشار الى هذا السقط ، فكتب في هامش ٣٤ ب / (سقط الجواب من النسخة) .

٤٢ ـ مسألة

في الأبنيةِ من (الكتابِ) في البابِ المُترجَمِ بهذا : بابُ الزيادةِ من غيرِ [موضع][1] حروفِ الزيادةِ . ذكرَ (تَتْفُلَّة) ، وهذهِ حكايةُ لفظهِ : ويكونُ على (فَعُلَّة) وهو قليلٌ قالوا : تَتْفُلَّة[2] ، وهو اسم"[3] .

قالَ أبو بكرٍ قالَ أبو عُمَر : زَعَمَ سيبويه أنهم يقولونَ : تَتْفُلَّة ، ولم أرَهُ معروفاً ، وإنْ صَحَّتْ فهي : فَعُلَّة . قالَ أبو بكرٍ : وهذا الحرفُ في بعضِ النُّسَخِ قد ذُكِرَ في بابِ التاءِ ، وجُعِلَ على مثالِ : تَفْعُلَّةٍ ، قالَ : والذي أخذتُهُ عن أبي العباسِ (تَتْفُلَّة) فَعُلَّة .

وأقولُ أنا : إنَّ الصحيحَ في زِنَةِ هذهِ الكلمةِ أنْ تكونَ (تَفْعُلَّة) ولا تكونَ (فَعُلَّة) والصحيحُ فيهِ عن سيبويه ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ هو ما ذكرَهُ أبو بكرٍ من أنَّهُ في [بعضِ][4] النُّسَخِ في بابِ التاءِ . والدليلُ على زيادةِ التاءِ اشتقاقُهم من الكلمةِ ما يَسقُطُ [منهُ][5] التاءُ ، وهذهِ دلالةٌ لا مَدفَعَ لها ، ولا مُعترَضَ عليها .

---

(١) زيادة من الكتاب ٢/٣٢٩ . نقل ابن سيده في المخصص أكثر ما جاء في هذه المسألة ، انظر : المخصص ١٢/٣٠٤ .

(٢) أتيته على تَتْفُلَّةِ ذلك ، أي على حين ذلك ، انظر : اللسان مادة : تتف .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٣٣٠ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

رُوينا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي ٣٥ أ / يُقال : أتاني في إفَّان[١] ذاكَ ، وأفّانِ ذلكَ ، وأفَفِ ذاكَ ، وتَئِفَّةِ ذاكَ ، وتَفِئَّةِ ذاكَ .

فقولُهم : أفَف ، يدلُّ على زيادةِ التاءِ في (تَئِفَّة) ، وكما دلَّتْ على زيادةِ التاء ، كذلكَ تَدلُّ على زيادةِ النونِ في (إفَّان)[٢] ، وأنَّكَ إذا سمَّيتَ بهِ شيئاً لم يَجُزْ صرفُهُ معرفةً ، [كما لا يجوزُ صرفُ (سَرْحانَ) معرفةً][٣] ، لأنَّ الهمزةَ في (إفَّان) فاءٌ ، كما أنَّها في (أفَف) كذلكَ ، وأكثرُ ظَنِّي أنَّ الأصمعيَّ قد ذكرَ هذهِ الكلمةَ أيضاً في الكتابِ المترجَمِ بـ (الألفاظِ)[٤] .

فأمَّا قولُهم : إبَّان[٥] ، فالهمزةُ فيهِ أيضاً فاءٌ ، وكان أبو بكرٍ يقولُ : هو مأخوذٌ من : أبَّ[٦] لِكذا ، إذا تَهيَّأَ لَهُ وعَزمَ عليهِ ، كأنَّهُ يقولُ : أتاني في تَهَيُّوءِ ذلكَ .

وكذلكَ الهمزةُ في قولِهم : إيَّل ، هي عندي أصلٌ فاءٌ غيرُ زائدةٍ ، كأنَّهُ من : آلَ يَؤُولُ ، إذا رَجعَ ، ومن هذا قولُهم :

---

(١) أتيتُهُ على إفَّان ذلك وأفَفِ ذلك ، انظر : اللسان مادة : افن .

(٢) إفَّان : فعلان ، والنون زائدة . انظر : اللسان مادة : افن .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) (الألفاظ) كتاب للاصمعي ، انظر : فهرست ابن النديم ص/٨٨ ، وانظر : أنباه الرواة ٢/٢٠٣ .

(٥) إبَّانُ كلِّ شيءٍ : وقتُه وحينُه ، انظر : اللسان مادة : أبن .

(٦) أبَّ يَئِبُّ أبَّاً : تَهيَّأ للسَّيرِ وتَجهَّز ، انظر اللسان مادة : أبب .

التأويلُ ، إنَّما هو ترجيعُكَ بالشيءِ الى أمرٍ يَحتمِلُهُ ، فالا يَئِلُ من هذا هو (فِعِيَل) منه ، سُمّيَ بذلكَ لكثرةِ ما يكونُ منهُ من الرجوعِ الى الجبَلِ والاعتصامِ بِهِ[1] . ولعَلّي أفرِدُ فصلاً أستقصي فيهِ أمرَ زيادةِ الهمزِ في الكَلِمِ ، وما أشكَلَ منهُ[2] .

وذكرَ سيبويه في إثرِ هذهِ الكلمةِ أعني : تَئِفَّةَ (تَلِنَّةَ) ، فقالَ : وجاءَ على فَعُلَّةَ وهو قليلٌ ، قالوا : تَلُنَّةَ ، وهو اسمٌ[3] .

وأقولُ : إنَّ الدليلَ على أنَّهُ (فَعُلَّة) كما ذكَرَهُ ، وليسَ بـ (تَفعُلَة) أمرانِ : أحدُهما : أنَّ التاءَ لا يُحكمُ بزيادتِها أولاً حتّى يَقومَ عليهِ ثَبَتٌ . والآخرُ : أنَّهم قد قالوا : تَلونَة ، في معنى (تَلُنَّة)[4] فاشتُقَّ منهُ بناءٌ علمنا [منهُ][5] أنَّ التاءَ فيهِ فاءُ فعلٍ ، وليسَتْ زائدةً ، روينا ذلكَ عن أحمد بن يحيى عن ابنِ الأعرابي .

فأمَّا التاءُ في (تَنوخ) فأصلٌ . فإنْ قلتَ : فلِمَ لا تكونُ زائدةً لقولِهِ :

١١٢- وإنْ قالَ غاوٍ من تَنوخَ قصيدةً . . . .[6]

---

(١) انظر هذا الكلام في المخصص حيث نقله ابن سيده في المخصص ٣٢/٨ .

(٢) لم يُفرِدْ أبو علي فصلاً لزيادة الهمزة في كتابهِ هذا .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٠/٢ .

(٤) التَّلونة والتَلُنَّة : الحاجةُ ، انظر : اللسان مادة : تلن .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) البيت للفرزدق ، انظر : ديوان الفرزدق ٢٠٦/١ وفيه (من معدّ) بدل (من تنوخ) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ، وتمامه :

بِها جَرَبٌ كانت عليَّ بِزَوْبَرا

وانظر : الخصائص ١٩٨/٢ و ٣٢/٣ . فيه غير منسوب ، وانظر : شرح المفصل ٣٨/١ وفيه منسوب للطرماح . وانظر : ديوان الطرماح ص/٥٧٤ .

[فانَّهم][1] إنَّما لم يَصرِفوها لذهابِهم بِها الى القبيلةِ ، فأمَّا التاءُ ففاءٌ قالوا : تَنخَ بالمكانِ ، إذا أقامَ بِه[2] ، وقالوا تَنخَتْ نفسُهُ ، إذا بَشِمَتْ[3] ، رَواهُ أحمدُ بنُ يحيى عنِ ابنِ الأعرابي ، فـ (تَنوخ) مِنْ هذا .

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(2) تَنخَ بالمكانِ تَنوخاً إذا أقام بِهِ . انظر : تهذيب اللغة ٣٠٣/٧ مادة : تنخ .

(3) البَشْمُ : التخمةُ ، انظر : اللسان مادة : بشم .

٤٣ ـ مسألة

ذكرَ سيبويه[١] : قولَهم : دَيْمُوم ، وذَهَبَ في وَزنِهِ الى أنّهُ (فَيْعُول) وأنّهُ صفةٌ وأنشدَ :

١١٣ـ .... قَدْ عَرَضَتْ دَوِيّةٌ دَيْمُومُ[٢]

وأقولُ : إنَّ وزنَهُ (فَيْعولٌ) كما قالَ ، فأمَّا اشتقاقُهُ فيما ذكرَهُ أبو زيد مِنْ قولِهم :

دَمَّ فلانٌ رأسَكَ بحَجَرٍ ، يَدُمُّهُ دمّاً إذا شَجَّهُ أو ضَرَبَهُ فشَدَخَهُ ، أو لم يَشْدَخْهُ ، وأنشدَ أبو زيدٍ :

١١٤ـ ولا يُدَمُّ الكلبُ بالمِثرادِ[٣]

فالدَّيْمُوم[٤] : فَيْعُولٌ ، من هـذا ، لأنَّ الفلاةَ منَعتْ سالِكيها

---

(١) هذه المسألة موجودة بتمامها في المخصص ١٠/١١٦ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ، انظر : الكتاب ٢/٣٢٥ ، وشرح المفصل ٦/١٢٢ . وانظر : معجم شواهد العربية ٢/٥٣٦ . وانظر : اسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الرابع والعشرين /١٩٧٤ .

(٣) البيت في نوادر أبي زيد ص/٢٥٠ ولم ينسبه . وفي اللسان مادة : ثرد .

فلا تَدمُّوا الكلبَ بالمِثرادِ

والمِثراد : حجرٌ ، أو عَظمٌ ، يُذبَحُ به الذبائح ، انظر : اللسان مادة : ثرد .

(٤) الدَّيموم ، الدَّيمومة : الفَلاة الواسعة ، انظر : اللسان مادة : دمم .

فتحطمُهم ، ويدلُّ على أنَّهُ (فَيْعُول) قولُهم في جمعه : دَيامِيم ، ألا ترى : أنَّهُ لو كانَ من بابِ (سَيْرُورة) ، و (كَيْنُونة) لم يَسُغْ هذا التكسيرُ ، لأنَّهُ كانَ يصيرُ وزنُهُ : فَياليل ، وهذا لم يَجيءْ لَهُ نظيرٌ ، ألا تَراهم حيثُ قالوا : مَيْتٌ ، فحذَفوا العينَ ، قالوا في التكسيرِ : أمْوات ، فَرَدُّوا ، فكذلكَ كانَ يَلزَمُ في (دَيامِيم) ، وفيما حكاهُ أبو بكرٍ عن ثعلبٍ من تفاسيرِ غريبِ الأبنيةِ : الدَّياميمُ : فلاةٌ ، يدومُ فيها السيرُ .

فإنْ قلتَ : فهَلْ يجوزُ عندكَ أنْ يكونَ من بابِ (كَيْنُونة) ؟

فلَهُ وُجَيْهٌ لا يأخُذُ سيبويه بمثلِه ، وهو أنْ يَجعلَهُ كأنَّهُ سُمِّيَ بما يُلابسُ ما يُعالَجُ فيها من السيرِ ، ويُجعلُ (دَياميم) فَياليل ، فقُلِبَتِ الياءُ فيهِ من العينِ التي هي واوٌ ، وإنْ لم يكنْ موضعُ إبدالٍ ، يَحملُهُ[1] على ما يَجيءُ نادراً خارجاً عن القياسِ ، وقد[2] قالوا : أيانِق ، والعينُ من الناقةِ واوٌ لقولِهم : نُوق ، واستنوَقَ .

وقد يَنفصلُ هذا من ذاك ، بأنَّ واحدَهُ ألزِمَ القلبَ والبدلَ فأُجرِيَ جمعُهُ على حدِّ ما كانَ عليهِ واحدُهُ ، ليكونَ ذلكَ دلالةً عليهِ وليسَ واحدُ (دَياميم) فيمَنْ قدَّرَهُ جمعَ (دَيْمُوم) الذي هو مصدرٌ ، كذلكَ ، فكما خالفَ واحدُهُ لواحدِ (دَياميم) كذلكَ يُخالفُ جمعُهُ جمعَهُ ، فلا يكونُ (دَياميم) كأيانِق ، ولو كانَ مثلَهُ لما جازَ حملُ (دَياميم) عليهِ لقلَّتِهِ ، ألا ترى : أنَّهُ قد قالَ ذو الرمة :

---

(1) في ش (يجعله) وأثبتنا ما في ج لأنه أصحّ من جهة المعنى .
(2) في ج (وكما) بدل (وقد) .

١١٥- باتَتْ يُقحِّمُها ذو أزمَلٍ وسَقَتْ
لَـهُ الفَـرائشُ والقـبُّ القَياديـدُ[(١)]

فهذا جمعُ (قَيْدودٍ) ، وهو من : قادَ يقودُ ، لأنَّهم فسَّروه بأنَّهُ الطويلُ في غيرِ السَّماءِ .

---

(١) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوان ذي الرمة ص/١٣٧ وفيه : (راحَت) بدل (باتَت) و (السلب) بدل (القبّ) وانظر : المنصف ٦١/٣ وفيه (السلب) واللسان مادة : قود ، وفيه : (راحت) و (القبّ) .

٤٤ ـ مسألة

أنشدَ أبو زيد :

١١٦ـ فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم
إذا الدَّاعي المُثَوِّبُ قالَ : يالا[١]

إنْ قالَ قائلٌ : كيفَ جازَ هذا الفصلُ بـ (نحنُ) بينَ (خيرٌ) وصلتِه ، ولا يجوزُ : أفضلُ زيدٌ عندَ الناسِ منكَ ، ولا نحوُ هذا ، ممَّا يُفصَلُ بهِ بينَ الصلةِ والموصولِ من الأشياءِ الأجنبيَّةِ منها ؟ ففي ذلكَ عندي قولانِ :

أحدُهما : أنْ يكونَ قولُهُ : (خيرٌ) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ٣٥ ب / كأنَّهُ في التقديرِ : فنحنُ خيرٌ عندَ الناسِ منكم ، فـ (نحنُ) على هذا في البيتِ ليسَ بمبتدأٍ ، لكنَّهُ تأكيدٌ لِما في (خير) من ضميرِ المبتدأِ المحذوفِ ، وحسَّنَ هذا التأكيدُ ، لأنَّهُ حذفَ المبتدأَ من اللفظِ ، ولو لم يُحذَفْ كانَ حسناً أيضاً ، وإذا كانَ كذلكَ لم يقعِ الفصلُ بشيءٍ أجنبيٍّ ، بل بما هو منهُ ، ويحسُنُ الفصلُ بهِ .

وقد وقعَ الفصلُ بالفاعلِ بينَ الصلةِ في نحوِ قولِهِ : (ما مِنْ

---

(١) البيت في نوادر أبي زيد نسبه الى زُهَير بن مسعود الضبيّ . انظر : نوادر أبي زيد ص/٢١ . وانظر : الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٣٦/١ ، وفيه منسوب للفرزدق ولا يوجد في ديوانه . وانظر : الخصائص ٢٧٦/١ ، وانظر : شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٢٥/٤ وفيه (عند البأس) بدل (عند الناس) وانظر : الخزانة ٢٢٨/١ـ٢٢٩ لقد نقل عن أبي علي قوله في هذا البيت .

أيَّامٍ أحبَّ الى اللهِ فيها الصومُ منهُ في عشرِ ذي الحجَّةِ)[1] وكانَ ذلكَ حسناً سائغاً ، فإذا ساغَ كانَ التأكيدُ أيضاً أسوغَ ، لأنَّهُ قد يَحسُنُ حيثُ لا يحسُنُ غيرُهُ من الأسماءِ .

وقولُهُ : عندَ الناسِ ، العاملُ فيه (خَيْرٌ) ولا يجوزُ أنْ يكونَ مُتعلِّقاً بالمبتدأ المحذوفِ على أنْ يكونَ التقديرُ : فنحنُ خيرٌ عندَ الناسِ منكم ، يُريدُ : نحنُ عندَ الناسِ خيرٌ منكم ، لأنَّكَ إنْ نزَّلتَهُ [على][2] هذا التنزيلِ فصَّلتَ بينَ الصلةِ والموصولِ بما هو أجنبيٌّ منهما ومُتعلِّقٌ بغيرِهما .

وإذا قدَّرتَ اتِّصالَهُ بـ (خيرٌ) لم يكنْ فصلٌ كما لم يكنْ فصلٌ بـ (فيها) من قولِكَ : (أحبَّ الى اللهِ عزَّ وجلَّ فيها الصومُ) فعلى هذا وجهُ هذا البيتِ ، وهو حسنٌ سائغٌ .

ويجوزُ على وجهٍ آخرَ وهو أنْ يجعلَ (خيراً) صفةً متقدِّمةً يُقدِّرُ ارتفاعَ (نحنُ) بهِ ، كما يُجيزُ أبو الحسنِ في : قائمٌ الزيدانِ ، أنَّ ارتفاعَ الزيدينِ[3] بـ (قائمٍ) ، فلا يقعُ

---

(1) بهذه الرواية في الكتاب ٢٣٢/١ والمقتضب ٢٥٠/٣ والاصول ٤٤/٢ . وروايته في صحيح الترمذي ٢٨٩/٣ (ما من أيام أحبّ الى الله أنْ يُتعبَّد له فيها من عشرِ ذي الحجّة ، يعدِلُ صيامُ كلّ يومٍ منها بصيامِ سنةٍ ، وقيامُ كلّ ليلةٍ منها بقيامِ ليلةِ القدرِ) .

(2) زيادة من ج .

(3) لقد نسب ابن يعيش هذا القول الى أبي الحسن ، قال : وقد أجازَ أبو الحسن أن يعمَلَ من غير اعتمادٍ ، فتقول على مذهبه : قائم زيد . انظر : شرح المفصل ٧٩/٦ . وانظر : شرح الاشموني ٩٠/١ . وقال أبو بكر بن السراج في كتابه الاصول ٦٥/١ : فأما إذا قلتَ : قائم زيد ، فأردتَ أن ترفع زيداً بقائمٍ ، وليس قبله ما يعتمد عليه البتّة فهو قبيح ، وهو جائز عندي على قبحِهِ .

على هذا أيضاً فَصلٌ بشيءٍ يُكرَهُ ولا يجوزُ ، لأنَّ (نَحنُ) على هذا مُرتفعٌ بـ (خير) إلاَّ أنَّ ذا قبيحٌ .

لأنَّ (خيراً) وبابَهُ لا يعمَلُ عَمَلَ الفعلِ إذا جرى على موصوفِه إلاَّ مستكرَهاً قليلاً ، فإذا كانَ جارياً على الموصوفِ قليلاً[1] قبيحاً إعمالُهُ في الظاهرِ كانَ إعمالُهُ مبتدأً غيرَ جارٍ على شيءٍ أقبحَ وأشدَّ امتناعاً ، والوجهُ الأوَّلُ حَسَنٌ سائغٌ .

فإنْ قالَ قائلٌ : أيجوزُ أنْ يكونَ في قولِهِ : فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم ، على أنْ يُجعَلَ (خيرٌ) خبرَ ابتداءٍ مقدَّماً ويكونُ (منكم) غيرَ صلةٍ ولكنَّها ظرفٌ ، كأنَّهُ : فخيرٌ نحن عندَ الناسِ منكم ، كالبيتِ الآخرِ الذي أنشدَهُ أبو زيدٍ أيضاً :

١١٧- ولَسْتَ بالأكثرِ منهم حصىً
وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ[2]

وتقديرُهُ : ولستَ بالأكثرِ منهم لا على حدِّ : هو أفضلُ من زيدٍ ، ألا ترى : أنَّ الألفَ واللامَ تعاقبُ (مِنْ) هنا .

فالجوابُ : أنَّ ذلكَ على هذا التقديرِ بعيدٌ ، وليسَ القصدُ لَهُ ولا المعنى عليهِ ، إنَّما يُريدُ : نحنُ خيرٌ منكم ، وأنَّ الفَزَعَ إلينا ، والاستغاثةَ بنا نَسدُّ ما لا يَسدُّونَ ، ونمنعُ من الثغورِ ما لا يمنعونَ ، ألا ترى : أن بعدَ هذا البيتِ :

---

(١) (قليلا) ساقط من ج .

(٢) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/١٠٦ . وانظر : نوادر أبي زيد ص/٢٥ . وانظر : شرح المفصل ٦/٣ .

١١٨- ولم يَتَقِ العَواتِقُ مـن غَيـورٍ

بِغَيْرَتِـهِ وخَلَّـيْنَ الحِجـالا[1]

فأمّا قولُهُ : يالا ، فقد قالَ أبو زيـد : هـو حكايةُ صوتِ الداعي : يالَ فلانٍ[2] .

(1) البيت منسوب في نوادر أبي زيد ص/٢١ الى زهير بن مسعود الضبّي ونسبه ابن الانباري الى الفرزدق في الزاهر في معانـي كلمات الناس ٢٣٦/١ وهو لا يوجد في ديوانـه ، وانظـر : الخزانة ٢٣٠/١ .

(2) قال ابو زيد : وقوله : يالا ، اراد يال بني فلان ، فحكى صوت الصارخ المستغيث ، انظر : نوادر أبي زيد ص/٢١ و ٢٢ .

٤٥ ـ مسألة

حُكِيَ لنا أنَّ أبوَي العباس محمداً[1] وأحمدَ[2] [أنَّهما][3] كانا يُلقيانِ هذا البيتَ • ويسألانِ عن وجهِ الإعرابِ فيهِ والبيتُ :

١١٩ـ أمْ كيفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلوقُ بهِ
رِئْمَانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ[4]

و (رئمانَ) بالرفعِ ، والنَّصبِ ، والجرِّ[5] ، والمعنى : ما يَنفعُ عطفُها عليهِ إذا لم يَدُرَّ لبَنُها ؟

وأقولُ : إنَّ الرفعَ في (رِئْمان) يجوزُ فيهِ من وجهينِ ، والنصبَ من ثلاثِ جهاتٍ ، والجرَّ من جهةٍ واحدةٍ •

---

(١) يعني : المبرد •

(٢) يعني : ثعلباً •

(٣) زيادة من ج • وهذه المسألة نقلها البغدادي عن أبي عليّ في الخزانة ٤/٤٥٧ـ٤٥٨ • ونقلها ابن سيده في المخصص ٧/١٢٨ـ١٢٩ •

(٤) البيت لافنون التغلبي ، انظر : المفضليات ص/٥٢٥ • وجمهرة اللغة ١/٢١٩ وفيها (البروق) بدل (العلوق) • وانظر : الخزانة ٤/٤٥٥ـ٤٥٨ •

(٥) كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد ، فأنشدَ الكسائي هذا البيت برفع (رئمان) فقال الأصمعي إنّما هو (رئمانَ أنف) بالنَّصبِ ، فقالَ له الكسائي اسكتْ ما أنتَ وذاك ، يجوزُ رئمانُ أنفٍ ، ورئمانَ أنف ، ورئمانِ أنف بالرفعِ والنصبِ والجرِ • انظر : أمالي الزجاجي ص/٥٠ـ٥١ ، والأشباه والنظائر ٣/٢٢٤ـ٢٢٥ •

فأحدُ وجهي الرفعِ أنْ تُبدِلَ (رئمان) من الموصولِ فتجعلَهُ إيّاهُ في المعنى ، ألا ترى : أنَّ (رئمانُ أنفٍ) هو ما تُعطيهِ العَلوقُ .

والآخرُ أنْ تجعلَهُ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، كأنَّهُ لمّا قالَ : أمْ كيفَ ينفعُ ما تُعطِي العلوقُ . قيلَ لَهُ : وما تُعْطِي العَلوقُ ؟ فقالَ : رئمانُ أنفٍ ، أي : هو كقولِهِ : (بِشَرٍّ مِنْ ذلِكُم النارُ)[1] أي : هي .

فأمّا النصبُ فعلى معنى : أمْ كيفَ ينفعُ ما تُعطيهِ مِنْ رئمانِ [أنفٍ][2] فحُذِفَ الحرفُ وأُوصِلَ الفعلُ .

ويجوزُ أنْ يكونَ من بابِ : (صُنْعَ اللهِ)[3] و (وَعْدَ اللهِ)[4] كأنَّهُ لمّا قالَ : تُعطي العَلوقُ ، دلَّ على : ترأمُ ، لأنَّ إعطاءَها رئمانٌ كما أنَّ قولَهُ : (غُلِبَتِ الرُّومُ)[5] وعدٌ ، فنَصَبَ (رئمان) على هذا الحدِّ ، لما دلَّ عليهِ (تُعْطي) .

ويجوزُ أنْ ينتصِبَ على الحالِ مثلُ : جاءَ ركضاً ، ونحوِهِ ، على قياسِ إجازةِ أبي العباسِ في هذا البابِ ، ويُجعَلُ (تُعْطي) بمنزلةِ تَعطِفُ كأنَّهُ : أمْ كيفَ ينفعُ بما تَتَعَطَّفُ بهِ العَلوقُ رائماً ، أي : كيفَ ينفعُ تعطُّفُها رائمةً معَ منعِها لبنَها ، فهذهِ ثلاثةُ أوجهٍ في النصبِ .

ويَجوزُ إذا جَرَرتَ (رئمانَ) على البَدَلِ من الهاءِ .

---

(١) الحج/٧٢ . (النار) يقرأ بالرفع وفيه وجهان : أحدهما ان يكون مبتدأ ، والآخر أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف . انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/٩٤٨ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) النمل/٨٨ .

(٤) الروم/٦ .

(٥) الروم/٢ .

٤٦ ـ مسألة

قولُهُ تعالى : (والمُرجِفُونَ في المَدينةِ لنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجاوِرُونَكَ فيها إلاَّ قَليلاً مَلعُونِينَ)[1] . المُرجِفُونَ كانوا في المُسلمينَ المؤلَّفةَ قُلوبُهم الذينَ كانوا يُرجفونَ ٣٦ أ / بأهل الصُّفَّة[2] يَرمُونَهم بأنْ يقولوا : إنكُمْ تتناوَلونَ النساءَ لأنكُمْ عُزّابٌ .

وأمّا (مَلعُونِينَ) قالَ الفراءُ : لا يكونُ قَطعاً البتَّةَ[3] ، والقَطعُ عندَهم فيما أخبرتُهُ عن أبي بكرٍ ، أنْ يُرادَ بالاسمِ أنْ يكونَ صفةً لما قبلَهُ بالألفِ واللامِ ، فإذا قُطِعَ منهُ الألفُ واللامُ نُصِبَ ، ولولا قطعُكَ اللامَ لكانَ جائزاً أنْ تُجرِيَهُ على ما قبلَهُ ، فالقطعُ هنا على مذهبِهِ غيرُ جائزٍ ، كما قالَ ، لأنَّهُ لا يخلو من أنْ يَجعلَهُ صفةً للهاءِ والميمِ في (بهم) أو للضميرِ في (يجاوِرُونَكَ) ولا يجوزُ في واحدٍ منهما أنْ تَصِفَهُ بالألفِ واللامِ ، لأنَّهُ مُضمَرٌ والمضمَرُ لا يُوصَفُ ، فإذا لم يُوصَفْ لم يكنْ فيهِ القطعُ عندَهم .

---

(١) الاحزاب/٦٠ و ٦١ .

(٢) الصفة من البنيان : شبه البهو الواسع ، وفي الحديث ذكر أهل الصفة وهم فقراء المهاجرين ومن لم يكن له منهم منزل ، فكانوا يأوون في مسجد المدينة . انظر : اللسان مادة : صفف .

(٣) قال الفراء : وقوله (ملعونين) منصوبة على الشتم ، وعلى الفعل ، أي لا يجاورونك فيها الا ملعونين . انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٣٤٩ .

وهذا عندنا يجوز نصبه على الحال من (بهم) [في][1] (لنغرينك بهم ملعونين) ، لأنهم في إرجافهم هذه حالهم ، ويجوز أيضاً أن تكون حالاً[2] من (لا يجاورونك) أي : لا يجاورونك إلا ملعونين ، ويكون (قليلاً) ظرفاً .

قال ابن عباس : لا يجاورونك فيها إلا يسيراً حتى يهلكوا ، فـ (قليلاً) على هذا ظرف .

فإن قال قائل : كيف يجوز أن يكون قوله : (ملعونين) حالاً من (لا يجاورونك) ، والمعنى يصير : يجاورونك ملعونين ، واللعن : البعد ، فكيف يجاورونهم وهم بعداء ؟

قيل له : أصل اللعن في اللغة هو البعد ، ثم اتسع فيه حتى [قيل][3] لمن مقته المسلمون : ملعون ، وإن لم يبعد عنهم في المحل ، فعلى هذا يكون (ملعونين) حالاً من (لا يجاورونك) ، ويجوز أن يكون (قليلاً) صفة لهم أيضاً منتصبة على الحال ، كأنه قال : لا يجاورونك إلا أقلاء ملعونين .

فإن قلت : فهلا جمع كما أن (ملعونين) جمع ؟

قيل له : إن (فعيلاً) مثل (فعول) يوحد كما يوحد في موضع الجمع ، كقوله عز وجل : (فإنهم عدو لي)[4] ،

---

(١) زيادة أثبتناها ، لأن السياق يقتضيها .

(٢) قال العكبري في التبيان في اعراب القرآن ٢/١٠٦٠ : (ملعونين) حال من الفاعل في (يجاورونك) .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) الشعراء/٧٧ ، أي : ذووا عداوة ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/٩٩٧ .

(فإنْ كانَ مِنْ قومٍ عَدُوٍّ لكم)[1] ، وكذلكَ (فَعيل) قد أُفرِدَ
قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ : (عَنِ اليَمينِ وعَنِ الشِّمالِ قَعيدٌ)[2]
وقالَ :

١٢٠ـ أحَقّاً أنَّ جيرتَنا اسْتَقَلّوا
فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهُمْ فَريقُ[3]

ورَوَى لنا بَعضُهم لرؤبة :

١٢١ـ دَعْها فَما النَّحويُّ مِنْ صَديقِها[4]

يُريدُ : من أصدقائِها ، فَعَلى هذا يجوزُ إفرادُ (قليل) ، وتقديرُهُ
انتصابُهُ على الحالِ من الجَماعةِ .

---

(١) النساء/٩٢ .

(٢) ق/١٧ . وقعيد بمعنى قَعيدَين ، وأغنى الواحد عن الاثنين ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ٢/١١٧٥ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ونسبه الى العبدي ، انظر : الكتاب ١/٤٦٨ ونسبه الاصمعي في الاصمعيات ص/٢٣١ الى المفضَّل النكري ، ونسبه السيوطي الى المفضل السكري من عبد القيس، واسمه عامر بن معشر بن اسحم . انظر : شرح شواهد المغني ١/١٧٠ـ١٧٢ .

(٤) البيت لرؤبة ، انظر ديوان رؤبة ص/١٨١ .

٤٧ ـ مسألة

أنشدَ أبو زيدٍ :

١٢٢ـ هَلْ تَعرِفُ الدارَ بِبَيْدا إنَّهُ

دارٌ لِخَودٍ قد تَعفَّتْ إنَّـهْ

فانهلَّتِ العينانِ تَسفَحنَّهْ

مثلَ الجُمانِ جالَ في سِلكِنَّهْ

لا تَسخَري مِنَّا سُلَيْمى إنَّهُ

إنَّا لحَلاَّلُونَ بالثَّغْرِنَّهْ[1]

إنْ قالَ قائلٌ : ما هذه الهمزةُ التي في قوله : بِبَيْدا إنَّه ، أهي الهمزةُ التي تَلحَقُ (بَيْداءَ) ، أو همزةٌ أُخرى ؟

فالجوابُ : أنَّ هذه لا تَخلو مِنْ أنْ تكونَ الهمزةَ التي تَلحَقُ (بَيْداءَ) أو همزةَ أخرى[2] ، فلا يجوزُ أنْ تكونَ التي هي من (بَيْداءَ) ، لأنَّ هذا الاسمَ إذا جُرَّ في الشعرِ للضرورةِ ولم يَلحقْهُ الاسمُ[3] وَجبَ أنْ يُنوَّنَ وإلاَّ كانَ لَحناً ، وهو لم يُنوِّنْ (بَيْداءَ) فلا يجوزُ لهذا أنْ تقولَ : إنَّ الهمزةَ في (بَيْدا إنَّهُ) التي في (بَيْداءَ) ، فإنْ قلتَ : فقد جاءَ :

---

(١) هذه الابيات نسبها أبو زيد نقلا عن المفضل الى رجل من الاشعريين يكنى أبا الخصيب • انظر : نوادر أبي زيد ص/٥٩ • وانظر : الخصائص ١/٣٣١ و ٣/١٦٨ وفيه (لا تعجبي) بدل (لا تسخري) • وانظر : اللسان مادة : بيد •

(٢) من قوله (فالجواب) الى قوله (فلا يجوز) ساقط من ج •

(٣) يعني : لم يضف الى اسم آخر •

١٢٣ـ فَخَيَّرها أخو عانات شَهراً . . . . [1]

مجروراً غير مُنوّنٍ . فإنّ لكَ ليسَ بالأكثرِ ، ومعَ ذلكَ فإنّما جاءَ هذا في هذا الضربِ من الجمعِ ، ولم يجيءْ في الآحادِ ، فلا مذهبَ فيه الى أنّها التي تلحقُ معَ الألفِ للتأنيثِ ، لكن تقولُ : إنّهُ قَصَّرَ (بَيْدا) وإنْ كانَ في أكثرِ استعمالِها غيرَ مقصورٍ ، وقد جاءَ غيرُ حرفٍ [2] كذلكَ تقصرُ فيه علامةُ التأنيثِ وتُمَدّ ، من ذلكَ (الهَيْجاءُ) ، و (الهَيْجا) ، وفي الشعرِ من (الكتابِ) :

١٢٤ـ وأيّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارُها

إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استَقَلَّتِ [3]

وقُرِيءَ على أبي إسحاق للبيدِ وأنا أسمعُ :

١٢٥ـ وأربدُ فارسُ الهَيْجا إذا ما

تَقَعَّرتِ المَشاجرُ بالفِئامِ [4]

فإذا لم تكنِ الهمزةُ من هذا الاسمِ ، تثبتُ أنّهُ من كلمةٍ أخرى وهي (إنّه) .

---

(١) البيت للاعشى انظر : ديوان الاعشى ص/١٣٥ وتمامه :
ورَجّى أوّلَها عاماً فعاما
وانظر : المقتضب ٣/٣٣٣ وفيه (دهراً) بدل (شهراً) والاصول ٢/١١٠ ، والخزانة ١/٢٧ .

(٢) يقصد بالحرف هنا : الكلمة .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه انظر : الكتاب ١/٢٤٤.
وانظر : الاصول ٢/٣٩ وفيه أيضاً غير منسوب ولم ينسبه الاعلم أيضاً ، انظر هامش الكتاب ١/٢٤٤ ، ومعجم شواهد العربية ١/٧٣ .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة العامري . انظر : ديوان لبيد ص/١٩٠ وفيه (الخيام) بدل (الفئام) وانظر المعاني الكبير ٢/٩٠٩ . والمخصص ١٦/٩١ . وانظر اللسان مادة : شجر ، وفيه (أرثد) بدل (أربدُ) وفيه (القيام) بدل (الفئام) .

فإنْ شئتَ قلتَ : إنَّ (إنْ) كلمةٌ قد أُنِسَ بزيادتِها في[1] مواضعِ الإنكارِ كما حكى سيبويه عمَّنْ قيلَ لَهُ من العربِ : أتخرجُ إنْ أخصبتِ الباديةُ ؟ فقالَ : أأنا إنيه[2] مُنكِراً لرأي السائلِ أنْ يكونَ على خلافِ أنْ يخرُجَ ، وزيادتُها في هذا الباب مطَّرِدةٌ ، فكما قالوا : ما إنْ جاءَ زيدٌ ، في النفي فزيدتْ مع الجحدِ ، وليسَ زيادتُهم لـ (إنْ) هذه لاتفاقِ المعنى بأبعدَ من زيادتِهم لها في اتّفاقِ اللفظِ ، فيما أنشدَهُ سيبويه من قولِه :

فَرَجَّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ
على السِنِّ خيراً لا يَزالُ يَزيدُ[3]

فكأنَّ هذا الزائدُ لمّا كانَ في إنكارِه لما رآه من تعفِّي الآثارِ ودروسِ الدِّيارِ ، أدخلَ (إنْ) فشدَّدَهُ ، كما شدَّدَ : (خالدّ)[4] ونحوَهُ في الوقفِ ، ثمَّ ألحقَ الهاءَ كما ألحقَ الألفَ في (سَبْسَبّ) وفي نحوِ ما أنشدَهُ أبو زيد :

١٢٦ـ بِبازلَ وجناءَ أو عَيْهلِّ
كأنَّ مَهواها على الكَلْكلِّ[5]

---

(١) (في) ساقطة من ج .

(٢) انظر : الكتاب ١/٤٠٧ .

(٣) تقدم تخريج هذا البيت وهو الشاهد الخامس والثلاثون .

(٤) يجوز تضعيف الحرف الاخير في الوقف ، مثل : خالد ، وفرج . وهذه لهجة قبيلة سعد بن بكر . انظر : الكتاب ٢/٢٨٢ وانظر : في اللهجات العربية ص/١٣٥ـ١٣٦ .

(٥) البيت الاول من شواهد سيبويه ، ونسبه الى رجل من بني أسد ، انظر : الكتاب ٢/٢٨٢ وورد البيتان في نوادر أبي زيد ص/٥٣ . ولم ينسبهما ، ومجالس ثعلب ص/٦٠٣ـ٦٠٤ أيضاً غير منسوبين ونسبهما ابن منظور في اللسان الى منظور بن مرثد الاسدي ، انظر : اللسان مادة : عهل ، ومادة : كلل .

لأنَّ كلَّ واحدٍ من الياءِ وأُختِيْها والهاءِ تَلحَقُ بعدَ القافيــة ، فتجري الهاءُ هناكَ مَجرى ذلكَ .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ أنْ تكونَ الهمزةُ مــن (بِيْدا إِنّه) همزةَ (بَيْـداءَ) كـ (حَمْراءَ) إلاَّ أنّـهُ صُرِفَ للضرورةِ ، ونُوِّنَ وشُدِّدَ التنوينُ ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلكَ لا يجوزُ ، لأنَّ التنوينَ لا تلحَقُ فــي الوقفِ . ألا ترى : أنَّ من قــالَ : مررتُ بخالدْ ، وبسَبْسَبْ[1] [لَمْ يُشدِّدِ النونَ لكنَّهُ يَحذِفُهُ][2] فيُشدِّدُ حرفَ الإعرابِ ، فلا يكونُ هذا إلاَّ على ما ذكرتَهُ لكَ من قَصرِ الاسم .

وتكونُ هذه على وجهٍ آخرَ ٣٦ ب / أقربَ متناولاً من الأوّلِ وهو أنْ تقولَ : (إنَّه) يعني : نَعَمْ ، علــى أنْ يكونَ خاطَبَ نفسَهُ بقولِهِ : هل تَعرِفُ الدارَ ؟ وإنْ كانَتِ العلامةُ للمُخاطَبِ ، وهــذا نحــوٌ مُتَّسَــعٌ في كلامِهم ، إذا أرادُوا تنبيــهَ أنفسِهم أو تَحضيضَها ، أنزلوهُ منزلةَ العَيْنِ المُخاطَبِ .

فَمِنْ ذلكَ ما حكاهُ من قولِهم : أنا أفعَلُ كذا وكذا أيُّهــا الرجلُ ، واللّهُمَّ اغفِرْ لنــا أيَّتُها العِصابةُ[3] ، وقولُهُ :

١٢٧ـ وَدِّعْ هُرَيْرَةَ أنَّ الركبَ مُرتَحِلٌ
وهَــلْ تُطيقُ وَداعاً أيُّها الرَّجُلُ[4]

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٨٢ .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) وهذا أسلوب مــن أساليب الاختصاص ، انظــر : المقتضب ٣/٢٩٨ـ٢٩٩ .
(٤) البيت للأعشى ، انظر : ديوانه ص/٤١ . وانظر : الخصائص ٢/٤٧٤ .

ومن هذا الباب عندي قولُهُ تعالى فيمَنْ قرأَ وقفاً فقال[1] : (اعلَمْ أنَّ اللهَ على كُلِّ شَيءٍ قَدير)[2] لم يُرِدْ تنبيهَ غيرِهِ وإعلامَهُ ، إنَّما أرادَ أنْ يُعلِمَ هو نفسَهُ ما خَطرَ لَهُ حسّاً وعياناً ، لأنَّ المشاهَدةَ ليسَ وراءَها في الإبانةِ منزلةٌ ، فكذلكَ قولُهُ : هَلْ تَعرِفُ الدارَ بِبَيْدا ، ثُمَّ قالَ : إنَّه ، أي : نَعَمْ أعرِفُ ، فأجابَ نفسَهُ إذْ أنزَلَها منزلةَ المُخاطبِ ، وقالَ سيبويه :

١٢٨ـ وَيَقُلْنَ شَيبٌ قَدْ عَلا
كَ وقَدْ كَبِرتَ فقلتُ : إنَّه[3]

إنَّ المعنى فيه : نَعَمْ .

وكانَ أبو بكرٍ أجازَ فيهِ مرةً أنْ تكونَ (إنَّ) المحذوفةَ الخبرِ[4] ، كأنَّهُ قالَ : إنَّ الشيبَ قد علاني ، فأضمرَهُ فجرى بذلكَ ذكرُهُ ، وحذَفَ خبرَهُ للدلالة عليهِ ، قالَ : وحذفُ الخبرِ في هذا أحسَنُ ، لأنَّ عنايتَهُ بإثباتِ المشيبِ لنفسِه ، كما أنَّ [الآخرَ][5] حذفَ معَها الخبر[6] ، لمَّا كانَ غرَضَهُ وَوَكْدَهُ بإثباتِ المَحَلِّ في قولِهِ :

---

(١) (فقال) ساقط من ج .

(٢) البقرة/٢٥٩ ، قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وعامر (أعلَمْ) بقطع الالف وضم الميم ، وقرأ حمزة والكسائي (قال اعْلَمْ) موصولة الالف ساكنة الميم ، ورسمها في المصاحف بقطع الهمزة وضمّ الميم .

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات . انظر : ديوانه ص/٦٦ . وانظر : الكتاب ١/٤٧٥ ، وانظر : الاصول ٢/٤٠٦ . والخزانة ٤/٤٨٥ .

(٤) استشهد أبو بكر بالبيت المتقدم على أنّ (إنّه) فيه بمعنى أجَل ، انظر : الاصول ٢/٤٠٦ .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) (حذف معها الخبر) ساقط من ج .

١٢٩- إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرتَحَلاً . . . .[1]

حَسُنَ حَذفُ الخَبرِ منهُ ، قالَ : وهذا أحدُ ما تَشبَهُ فيه (إنْ) (لا) النافيةَ العاملةَ النصبَ .

فأمَّا التي في قولِه : قد تَمَقَّتْ إنَّه ، فيجوزُ فيه ما أجَزْناهُ فيما قَبلَهُ من زيادة (إنْ) للإنكار ، وكونُها بمعنى : (نَعَم) ، وأنْ تكونَ المُشَبَّهَةَ بالفعلِ المحذوفةَ الخبرِ .

فأمَّا قولُه : فانهلَّتِ العينانِ تَسفَحَنَّه ، فإنْ شئتَ أجَزتَه[2] على وجهٍ ضعيفٍ وهو أنْ يكونَ أتبَعَ النافيةَ سائرَ القَوافي ، كما جَمعَ الآخرُ (باباً) على أبوِبَةٍ لما أتبَعَ (أخْبِيَة) [في قولِه :

١٣٠- هَتّاكُ أخْبِيَةٍ وَلاّجُ أبوِبَةٍ . . . .[3]

وهذا في ذواتِ الكلمِ أسهلُ منهُ فيما كانَ عَلماً للإعرابِ ، وقد حكى سيبويه :

---

(١) البيت للاعشى ، انظر : ديوان الاعشى ص/١٥٥ ، وتمامه :
وإنَّ في السفرِ إذ مَضى مَهَلاً
وانظر : الكتاب ٢٨٤/١ ، والمقتضب ١٣٠/٤ .

(٢) في ج (أجريته) بدل (أجزته) .

(٣) زيادة من ج . البيت لابن مقبل ، انظر : ديوان ابن مقبل ص/٤٠٦ ، وتمامه :
يَخلطُ بالبرِّ منه الجدَّ واللينا
وانظر تهذيب الالفاظ لابن السكيت ص/٦٧٢ والمنصف ٣٢٦/٢ ونسبه صاحب اللسان الى القلاخ بن حبابة ، انظر : اللسان مادة : بوب .

١٣١- . . . .   وقَدْ بَدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ[١]

وأنكرَ ذلكَ أبو العباس وأصحابُهُ .

وإنْ شئتَ أجزتَهُ على شيءٍ آخرَ ، وهو أنْ تجعلَهُ النونَ الثقيلةَ ، كأنَّهُ قالَ : فانْهَدَّت العِنانِ هي تَسفَحنَّه ، فَذكرَ اثنَينِ ورَدَّ إليه ضميراً واحداً لأنَّ في سَفحِ أحدِهِما سَفحُ الأُخرى ، وقد قالَ الآخرُ :

١٣٢-   ومَهْمَهَينِ قَذَفَينِ مَرَّتَينِ[٢]

ثُمَّ قالَ : قَطَعتُهُ[٣] ، فأفردَ الضميرَ ، ولا يكونُ أنْ يُقدَّرَ موضعَ (تَسفَحنَّه) على هذا الوجهِ نصباً بالحالِ ، لأنَّ النونَ[٤] لاتدخُلُ إلاَّ في المستقبَلِ دونَ الحالِ .

فإنْ قلتَ : قد قالوا : مررتُ برجلٍ مَعَهُ صقرٌ صائداً بِهِ غداً[٥] ، ونحو هذا .

---

(١) البيت من شواهد سيبويه ، انظر : الكتاب ٢/٢٩٢ ، ولم ينسبه وصدره :
رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما
ونسبَ ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٦ الى الاقيشر الاسدي ونسبه له البغدادي أيضاً ، انظر : الخزانة ٢/٢٧٩ .

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ٣/١١٨ ولم ينسبه ونسبه البغدادي الى خطام المجاشعي ، انظر ، الخزانة ١/٣٦٧ و ٣/٣٧٥ .

(٣) هذه الكلمة في عجز بيت الشاهد ، وهو : (قطعتُهُ بالأمِّ لا بالسَّمتين) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/١١٨ والخزانة ٣/٢٧٤-٢٧٥ .

(٤) يعني نوني التوكيد ، الثقيلة والخفيفة .

(٥) انظر : الكتاب ١/٢٤١ .

قيلَ : هذا يقومُ مقامَ الحالِ ، ومقدَّرُ المنتصبِ على الحال غيرُهُ ، وهذا المنتصبُ على الحالِ القائمُ مقامَها لو جعلَه حالاً لجازَ ، وليس كذلكَ ما فيه إحدى النونينِ ، [ألا ترى أنَّ](1) هذا الفعلَ دخولُ النونِ فيه أمارةٌ يُعلمُ أنَّ الفعلَ معها لا يكونُ للحالِ ، فلا يحسُنُ أنْ يقومَ مقامَها كذلكَ ، ولا يكون إيّاها أيضاً . فأمّا على الوجه الأوّلِ فلا يمتنعُ أنْ تقدِّرَهُ حالاً وإن أفردَ الضميرُ فيهِ .

وإنْ شئتَ أجزتَهُ على شيءٍ آخرَ ، وهو أنْ يقولَ : يُريدُ : تَسفَحُ إنَّه ، أي نَعَمْ ، فحذفَ الهمزةَ حذفاً ، كما حذفوها فيما حكاهُ سيبويه من قولهم : وَيْ لُمِّهِ(2) ، يريدُونَ : لأمِّهِ ، ثمَّ حذفَ علمَ الاعرابِ مثلُ : بَداهنَّكِ ، وحرَّكها بحركةِ الهمزةِ المحذوفةِ ، أو حرَّكها بما عليهِ سائرُ الأبياتِ الأُخَرَ ، ليُشاكلَ بينَها [ولا يمتنعُ في هذا الوجهِ أنْ يكونَ حالاً](3) ، وإذا جاءَ في الصِّفاتِ مثلُ : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ لا قاعدٌ ، ومررتُ برجلَينِ صالحٍ وطالحٍ ، كانَ إجازةُ مثله في الحالِ أسوغُ ، وفي كلِّ هذه الوجوهِ ضعفٌ إلاّ أنّهُ لا بُدَّ [مِنْ](4) أنْ يُحملَ على شيءٍ ، وأقيسُها أجودُها .

فأمّا : لا تَسخَري منّا سُلَيمى إنَّه ، فتكون (إنَّ) العاملةَ النصبَ ، وتحتملُ الهاءُ ضربينِ : أحدُهما : أنْ تكونَ ضميرَ القصّةِ والحديثِ ، ويكونُ (إنّا لَحلاّلونَ) في موضعِ الخبرِ ،

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(2) انظر : الكتاب ١/٤٠٧ .
(3) زيادة من ج فيها فائدة .
(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وفي التنزيلِ : (إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعدِها)[1] الخبرُ : (إِنَّ رَبَّكَ) ، ويجوزُ أنْ تكونَ الهاءُ للوقفِ ، كأنَّهُ كرَّرَ (إِنَّ) كما كـرَّرَ الآخرُ في قولِهِ :

١٣٣- حتّى تراها وكأنَّ وكأنْ[2]

فأمّا (في سِلْكِنَّه) ، فيجـوزُ أنْ تلحَقَ النـونُ للإلحـاقِ بـ (جَنْجَنٍ)[3] ونحوِهِ ، ثُمَّ شُدِّدَ للوقفِ ، ثُمَّ تلحَقُ الهاءُ كما لحِقتِ الياءُ (الكلكلَّ) ، و (العَيْهلَّ) ويُقوّي هـذا أنّهم قالوا : فِرسِنٌ ، ورَعْشَنٌ[4] ، وعَلجَنٌ[5] ، ونحوِ ذا مِمّا زيدتِ النونُ في أواخرِهِنَّ •

ويجوزُ في (الشَّغْرِنَّه) ما جازَ في (سِلْكِنَّه) من زيادةِ النـونِ •

فإنْ قلـتَ : إنَّ النـونَ في (سِلْكِنَّه) للإلحاقِ لأنَّ [في][6] الكلامِ مثلُ : جَنْجَنٍ ، وزِبرِجٍ ، وليسَ فيهِ مثلُ : جَعْفرٍ ، فيكونَ (الشَّغْرِنَّه) ملحقاً بِهِ •

---

(١) الاعراف/١٥٣ ، انظر : التبيان في اعراب القرآن ١/١٩٥ •

(٢) في مجموعة أبيات لخُطام المجاشعي ، وقيل للاغلب العجلي • انظر : اللسان مادة : رعن • والمقاصد النحوية ٤/١٠٠ •

(٣) جنجن : عظم الصدر وهو فَعْلَل ، انظر أدب الكاتب/٥٧١ •

(٤) جمل رعشن : سريع لاهتزازه في السير ، والنون فيه زائدة ، انظر : اللسان مادة : رعش •

(٥) العَلجَن : الناقة الكِناز اللحم ، والنون فيها زائدة ، انظر : الصحاح ١/٣٣١ مادة : علج •

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق •

وأقولُ : إنَّ ذلكَ جائزٌ ، وإنْ لم يكنْ في الأصولِ مثلُ : جَعْفرٍ ، ألا ترى : أنّهُ قد جاءَ (جُنْدَب) وليسَ عندَ سيبويه مثلُ : جُعْفَر[1] ، وقالوا : قَبَعْثَرى ، فزادُوا الألفَ ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ هذا ملحقًا بشيءٍ ، فكذلكَ النونُ في هذا الحرفِ يجوزُ زيادتُها ، وإنْ لم يكنْ ٣٧ أ / في الأصولِ على مثالِهِ .

وقالَ أبو زيدٍ إنّهُ في هذهِ الأبياتِ : أرادَ في هذا كلّهِ (إنّه) فخَفَّفَ الهمزةَ ثُمَّ ذَهَبَتِ الألفُ التي مكانَ الهمزةِ لالتقاءِ الساكنينِ[2] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٣٥ .

(٢) انظر : نوادر أبي زيد ص/٥٩ .

٤٨ ـ مسألة

أنشدَ أبو زيدٍ :

١٣٤ـ إيهاً فِداءٍ لَكَ يا فَضالَهْ
أجِرَّهُ الرُّمحَ ولا تُهالَهْ[1]

وجهُ هذا عندي أنَّهُ أرادَ : لا تُهَلْ ، فألحقَ هاءَ الوقف لضرورةِ القافيةِ ، وهي لا تكونُ إلاَّ ساكنةً وما لحقَتْهُ الهاءُ أيضاً كانَ ساكناً ، فحرَّكَ الساكنُ الأوَّلُ لالتقاءِ الساكنينِ وهما الهاءُ واللامُ بالفتحِ للضرورةِ إليْها لا لانية ، فلمَّا تحرَّكت اللامُ لالتقاء الساكنينِ ، رُدَّ الساكنُ الأوَّلُ الذي كانَ حُذِفَ لالتقاءِ الساكنينِ في قولهِ : لَمْ تُهَلْ ، للضرورةِ أيضاً الى ألفِ الردفِ[2] ولولا ذلكَ لَما لزِمَها ردُّها ، كما لم يلزَمْ رَدُّها في : (قُمِ اللَّيلَ)[3] لكنْ رَدَّهُ مضطراً ، كما رَدَّهُ الآخرُ في قولهِ :

---

(١) البيت في نوادر أبي زيد ص/١٣ ولم ينسبه ٠ وفيه (ويهاً) بدل (إيهاً) وانظر : المقتضب ٣/١٦٨ ٠ وفيه (ويهاً) ٠ وشرح المفصل ٤/٧٢ وفيه (إيهاً) ٠ وفيهما غير منسوب ٠ وانظر : معجم شواهد العربية ٢/٥٢١ ٠

(٢) الردفُ في علم العروض ثلاثة أحرف قبل حرف الرويّ : الواو ، والياء ، والالف ٠ ومثال الالف ما قاله امرؤ القيس :

وهل ينعمن إلاَّ سعيد مخلَّد
قليل الهموم ما يبيت بأوجال

فالالف في (أوجال) ردف ، انظر : القوافي للقاضي التنوخي ص ٨٤ـ٨٧ ٠

(٣) المزمّل/٢ ٠

١٣٥- .... خَطَاتا كما أكبَّ .... (١)

وإنَّما هي (خَظَتا) مثلُ : رَمَتاه ، ففي هذا ضروراتٌ :

إحداها : اجتلابُهُ هاءَ الوقفِ ، حيثُ لم يكنْ من مواضعِها .

والأخرى : تحريكُهُ بالفتحِ ، والكسرُ أولى و [هو](٢) الذي يُحرَّكُ لَهُ في الأمرِ العامِ ، لأنَّهُ لزمَتْهُ الحركةُ قبلَ رَدِّ الألفِ ، فلا يسوغُ لذلكَ أنْ تقولَ : أتبعْتُهُ الألفَ . ألا ترى : أنَّ علَّةَ ثباتِ الألفِ وردَّها إنَّما هي التحريكُ بالفتحِ فلو لم يُحرَّكْ لم تَثْبُتْ ، فلا يسوغُ لذلكَ أنْ تقولَ : أتبعتُهُ الألفَ ، لأنَّكَ لا تصلُ الى إثباتِ الألفِ إلاَّ بعدَ الحركةِ ، إلاَّ أنْ تقولَ : أتبعتُها الفتحةَ التي في الهاءِ من (تُهْمَل) ، أو تقولَ : إنَّ الحركةَ وإنْ كانَتْ قبلَ الألفِ [في الحقيقةِ وعلَّةٌ لثباتِ الألفِ](٣) فلمَّا عُلِمَ أنَّها تقعُ بعدَ الألفِ حُرِّكَتْ بالفتحِ .

والضرورةُ الثالثةُ : رَدُّ الألفِ المنقلبةِ عن عينِ الفعلِ ، وحكمُهُ أنْ لا تردَّ نحو : (قُمِ اللَّيلَ)(٤) ونحوه ، وقد حرَّكوا هاءَ الوقفِ بعضُها فلم يَرُدُّوا وذلكَ ، قولُهم فيما حكى الخليلُ : لم أُبَلِهِ (٥) ، وخطأٌ عندَنا أنْ يُقالَ : أرادَ النونَ الخفيفةَ في هذهِ ،

---

(١) البيت لامرىء القيس ، انظر : شرح ديوان امرىء القيس ص/٣١٤ . والبيت هو :

لها متنانِ خَظَاتا كما أكبَّ على ساعدَيه النَّمِرْ

وانظر : شرح المفصل ٩/٢٨ ومغني اللبيب ٢/١٩٧ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) المزَّمِّل/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٣٩٢ .

لأنَّهُ لو أرادَها ، لَزِمَ أنْ تُبدَلَ الألفُ منها كما تُبدَلُ من : (لَنَسْفَعاً)[1] ، لأنَّها مفتوحةٌ ، ولم يلتَها[2] ساكنٌ يلزَمُ الحذفُ لَهُ ، كما لزِمَ من حذفِها لَهُ في قولِ الشاعرِ :

١٣٦ـ لا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تَخشَـ
ـعَ يوماً والدَّهرُ قد رَفَعَه[3]

فهذا حَسَنٌ ، لأنَّها تُحذَفُ لالتقاءِ الساكنينِ ، وأنشَدَ السكري[4] عن أبي حاتمٍ[5] عن الأخفشِ :

١٣٧ـ اضرِبَ عنكَ الهُمومَ طارِقَها
ضربَكَ بالسوطِ قَونَسَ الفَرَسِ[6]

قالَ أبو حاتم ، وهو مجهولٌ فهذا فاسدٌ لا يُعرَجُ عليهِ ، وليسَ من كلامِهم .

---

(١) العلق/١٥ .

(٢) في ش (ولم يلزمها) وأثبتنا ما في ج لأنه أكثر انسجاماً في العبارة .

(٣) البيت في البيان والتبيين ٣/٣٤١ وفيه (لا تحقرنّ) ونسبه للاضبط بن قريع فعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وانظر : الانصاف ١/٢٢١ وفيه (ولا) بزيادة الواو ، وشرح المفصل ٩/٤٣ . وانظر : الخزانة ٤/٥٨٨ـ٥٨٩ ونسبه للاضبط بن قريع أيضاً . وفيها (أن تركع) بدل (تخشع) .

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن الحسين المعروف بالسكري ، المتوفي سنة ٢٧٥ هـ ، انظر : أنباه الرواة ١/٢٩١ـ٢٩٢ .

(٥) هو أبو حاتم السجستاني سهل بن محمد ، المتوفي سنة ٢٥٥هـ انظر : أنباه الرواة ٢/٥٨ـ٦٣ .

(٦) البيت ينسب لطرفة ، انظر : ديوان طرفة ص/١٦٥ . وانظر : نوادر أبي زيد ص/١٣ ، قال أبو حاتم : أنشدني الاخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة : اضربَ عنك الهموم ... الخ . وانظر : الخصائص ١/١٢٦ ، والانصاف ٢/٥٦٨ ، وشرح المفصل ٩/٤٤ .

فإنْ قلتَ : فما تُنكرُ أنْ تكونَ قدَّرَ النونَ قبلَ الهاءِ في قولِهِ : تُهالَه ، كأنَّهُ أرادَ : تُهالَنْ ، فلمَّا اجتلب هاء الوقف للضرورةِ الى القافيةِ وكانَتْ ساكنةً حذفَ النونَ لالتقاءِ الساكنين ؟

فإنَّ ذلكَ بعيدٌ ، لأنَّ النونَ الخفيفةَ إذا لَحِقَتْ فعلاً مفتوحاً بمنزلةِ التنوينِ تُبدَلُ منها الألفُ [كما تُبدَلُ من التنوين ، ولا يجوزُ أنْ تُحذَفَ ، فإذا أُبدِلَتْ منها الألفُ][1] لم يَجُزْ اجتلابُ الهاءِ ، لأنَّها علامةُ وقفٍ ، كما أنَّها علامةُ وقفٍ ، فيلزَمُ من ذلكَ اجتماعُ حرفينِ يلحقانِ موضعاً واحداً لمعنىً واحدٍ ، وذلكَ غيرُ موجودٍ في شيءٍ من العربيةِ .

فإنْ قلتَ : إنَّها إذا أُبدِلَتْ منها الألفُ صارَ ساكناً ، والساكنُ قد دخلَهُ هاءُ الوقفِ في الوقفِ ، وذلكَ قولُهم : لم أبَلِه ، فكذلكَ تدخلُ الألفُ التي هي بدلٌ من النونِ في (تُهالَه) ، فإذا دخلَتْهُ الهاءُ لزِمَ حذفُها ، لسكونِها وسكونِ الهاءِ .

فالجوابُ : إنَّا قد قلْنا : إنَّ ذلكَ أقبحُ من (لا تُبلِه) لكونِ الحرفينِ جميعاً في الوقفِ ولهُ ، وقد قالوا : لا تُبلِهِ ، ولم نرَهم جمعوا بينَ حرفينِ لمعنىً في موضعٍ واحدٍ .

فإنْ قلتَ : إنَّ حملَهُ على النونِ الخفيفةِ يعترِضُ فيه من الضرورةِ أقلُّ مما يعترِضُ في حملِهِ على ما ذكرتَ ، لأنَّهُ إنَّما يُقدِّرُ أنَّهُ حذفَ الألفَ لالتقاءِ الساكنين ، هي والهاءِ ، وفيهِ على ما ذكرتَ ووجَّهتَ غيرُ وجهٍ من الضروراتِ ، فحملُهُ على هذا أولى .

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فالجوابُ : إنَّ حملَهُ على ذلكَ الوجهِ الذي ذكرنا أولى ، وإنْ كانَتْ أوجهُ الضروراتِ فيه أكثرَ ، لأنَّ تلكَ جهاتٌ قد جاءَتْ في الاضطرارِ . وأمَّا النونُ[1] فلا يجبُ الحملُ عليهِ لتقديرِ التقاءِ حرفينِ لمعنىً ، وذلكَ ممَّا لم يجيءْ في اختيارٍ ولا اضطرارٍ .

فإنْ قيلَ : أحذِفُ النونَ لا أُبدِلُ منها ، ثُمَّ ألحقُ الهاءَ الوقفَ . فذلكَ لا يجوزُ ، لأنَّهُ لم يجيءْ في كلامٍ لهم ، فقد حكَينا أنَّ قولَهُ : اضربَ عنكَ الهمومَ ، مصنوعٌ .

وقالَ المريَّ لمَّا قتلَ الفزاريُّ التغلبيَّ :

١٣٨ـ طاحَ [لعَمري][2] مرقمَه

فقالَ الفَزاريُّ :

١٣٩ـ وأنْتَ إنْ لم تَلْقَمَه[3]

فروي لنا هذا عن أحمد[4] عن ابن الأعرابي بالفتحِ ، ولو كانَ مضموماً لكانَ كما أنشدَهُ سيبويه :

---

(١) في ش (التنوين) بدل (النون) وأثبتنا ما في ج لأنه الصحيح .

(٢) زيادة من التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ص/١٢١ـ١٢٢ .

(٣) انظر : هذه القصة في التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ص/١٢١ـ١٢٢ وانظر : مجمع الامثال للميداني ١/١١١ـ١١٣ المثل ٥٦٨ وهو : أبخل من مادر ، وانظر : الانصاف ٢/٥٦٧ ـ٥٦٨ .

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب .

١٤٠- . . . . مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضْرِبُهْ[1]
ولكنَّهُ مفتوحٌ على سجعِ (مِرقَسَه) .

فإنْ شئتَ قلتَ : حرّكَهُ لالتقاءِ الساكنَينِ الميمِ وهاءِ الوقفِ بالفتحِ ، لأنَّهُ يلي[2] فتحةَ القافِ وكما تقولُ في حركةِ اللامِ من (تُهْمَلَه) إنَّهُ بالفتحِ لحركةِ الهاءِ .

وإنْ شئتَ [قلتَ][3] قدَّرَهن الحمارِ المُمتَلِّ[4] في النار بضعةَ ، فأنَّثها على ذلكَ ، كأنَّهُ أرادَ : إنْ لم تَلقَمْها ، ٣٧ ب / فحذَفَ الألفَ من علامةِ المؤنثِ في الوقفِ ، كما يُحذَفُ من علامةِ المذكرِ فيهِ وألقى حركةَ الهاءِ على الميمِ من (لم تَلقَمَه) كما ألقاها على الباءِ من :

. . . . مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أضرِبُهْ

فإنْ قلتَ : فهلْ يجوزُ حذفُ الألفِ من علامةِ المؤنَّثِ فتُقدِّرَ هذا التقديرَ ؟

---

(١) البيت من شواهد سيبويه ، انظر : الكتاب ٢/٢٨٧ ولم ينسبه ، وصدره :
عجبت والدهر كثير عجبه
وانظر : المحتسب ١/١٩٦ ، وشرح المفصل ٩/٧١-٧٢ ونسبه الى زياد الاعجم ، وكذلك البغدادي في شرح شواهد الشافية . انظر : شرح الشافية المطبوع مع شرح الشافية ٤/٢٦١ .

(٢) في ش و ج (يليه) فاسقطنا الهاء لزيادتها .

(٣) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٤) المَلّ والممتلّ : المشويّ . انظر : اللسان مادة : ملل .

فذلكَ عندَنا غيرُ جائزٍ إلاَّ إذا شَذَّ شيءٌ ونَدرَ ، ولم أعلَمْ أحداً حكى ذلكَ من البَصريّينَ غيرُ قُطْرُبٍ[1] ، فإنَّهُ حكاهُ وأنشَدَ في ذلكَ بيتاً ليسَ يَحضرُني ، فنُجيزُهُ على هذهِ الجهةِ الضعيفةِ غيرِ المقبولةِ .

وقد أُجريَت الألفُ مَجرى الياءِ والواوِ في الوقفِ ، فحُذِفَتْ كما حُذِفَتا ، وذلكَ فيما أنشَدَهُ :

١٤١- . . . . ورَهْطُ أبنِ المُعَلْ[2]

وهو يريدُ : المُعَلى ، فهذا يُقوّي ما ذكرناه ، وقد رويَ (يا أبَتَ) فيَحتملُ أنْ يكونَ على هذا ، وأجازَ أبو عثمان ذلكَ فيما حدَّثنا أبو بكر عن أبي العباس عنهُ ، وحكمُ هذا الفنِّ من النوادرِ والشذوذِ ، والقياسِ عليهِ ، ، أنْ لا يَنظُرَ فيهِ المُبتدىءُ والرَّيِّضُ ، إنَّما يَجبُ النظرُ فيهِ بعدَ إحكامِ الأصولِ .

وما ذكرناهُ في قولِه : لا تُهالَهْ ، من سؤالِ السائلِ : هلاَّ يَحملُهُ على النونِ ؟ إنَّما لَهُ أنْ يَسألَ إذا جَعلَ الهاءَ للوقفِ في (تُهالَه) فإنْ جَعَلَهُ للضميرِ كأنَّهُ أرادَ : لا تُهالَنْ منهُ ، ثمَّ حذَفَ وأوصَلَ الفعلَ إليهِ ، فاتَّصلَ الضميرُ بهِ ، فليس

---

(١) هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب توفي سنة ٢٠٦ هـ ، انظر : أنباه الرواة ٣/٢١٩ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري وهو لا يوجد في ديوانه ، والبيت هو :

وقبيلٌ من لكيزٍ شاهدٌ
رَهطُ مرجومٍ ورَهطُ ابنِ المُعَلْ

انظر الكتاب ٢/٢٩١ ومجاز القرآ ٢/١٥٩-١٦٠ ، والخصائص ٢/٢٩٣ .

من موضعِ النونِ ، لأنَّ النونَ حينئذٍ يلزَمُ أنْ تَثبُتَ غيرَ مُبدلٍ منها ، لأنَّكَ لا تَقفُ عليها ، وإذا كانَ كذلكَ لم يَجُزْ .

هذا ما حَضَرنا من القولِ في هذا وَقْتَ ما كَتَبْناهُ ، وقد ذكرَ أبو العباس هذا البيتَ في (المقتضب)[1] ولم يَحضرْني قولُهُ وقتَ كتابَتي لَهُ ونَظري فيهِ فأحكيَهُ .

---

(١) لقد استشهد أبو العباس بهذا البيت ، وقال بعد إنشاده : فإنّه حرّكَ اللام لالتقاء الساكنين ، لأنّه قد علم أنّه لا بدّ من حذفٍ أو تحريكٍ ، فكانَ الباب ها هنا الحذفُ ، فيقول : لا تُهِلْ ، ولكن للقافيةِ حرّكَ ، لأنّ الحدّ لا تُهالْ ، فتُسكّنُ اللامُ للجزمِ ، ثم تُحذَفُ الألفُ لالتقاءِ الساكنين فهذا حرّكَ اللامُ من أجل القافيةِ حركةَ اعتلالٍ ، وحرّكها بالفتحِ ، لفتحِ ما قبلها ولما منه الفتحُ وهي الألف . انظر : المقتضب ٣/١٦٨ .

٤٩ ـ مسألة

يُنْشَدُ للفرزدق هذا البيتُ وهو :

١٤٢ـ وكُلُّ رَفيقَيْ كُلِّ رَحلٍ وإنْ هُما
تَعاطى القَنا قَوْمًا هُما أخوانِ (١)

وفي هذا البَيتِ غيرُ شيءٍ من العربيةِ ، فمنه [أنّهُ](٢) قالَ : تَعاطى ، وقد تَقدّمَهُ اثنانِ ، ولم يَقُلْ : تَعاطَيا .

فإنْ قلتَ : إنّهُ حذَفَ لامَ الفعلِ من (تَعاطى) لالتقاءِ الساكنينِ ولم يَردَّهُ الى أصلهِ للضرورةِ فيقولَ : تَعاطَيا ، فهو قولٌ .

وهذهِ الضرورةُ عكسُ ما في قولِ امرىءِ القيسِ :

. . . . خَطاتا . .   . . (٣)

لأنّهُ أثبتَ اللامَ في موضعٍ وَجبَ [فيهِ](٤) حذفُها ، مثلُ : رَمَتا ، لأنّ الحركةَ للتاءِ في (رَمَتا) غيرُ لازمةٍ . والفرزدقُ حذَفَهُ في موضعٍ وجَبَ إثباتُهُ ، لأنّكَ تقولُ : تَعاطَيا ، وتَراميا .

---

(١) انظر : ديوان الفرزدق ٢/٣٢٩ .

(٢) زيادة من ج فيها فائدة ، وهذه المسألة نقلها البغدادي في الخزانة ٣/٣٨٤ـ٣٨٦ .

(٣) تقدم تخريجه في أول المسألة الثامنة والاربعين .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فإنْ قلتَ : تَعاطى تفاعَل والألفُ لامُ الفعلِ ليستْ بضميرٍ ، وفي الفعلِ ضميرٌ واحدٌ ، لأنَّ (هما) وإنْ كانَ في اللفظ مثنّى فهو في المعنى كنايةٌ عن كثرةٍ وليسَ المرادُ بالتثنيةِ ها هنا اثنينِ ، فيُحمل الكلامُ عليها ، لكنّهُ في المعنى يَرجِعُ الى (كُلّ) ، فحَملتَ الضميرَ على (كُلّ) .

فهو قولٌ ، ويُقوّي هذا : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا)[1] ، ألا ترى : أنَّ (الطائفتَينِ) لمّا كانتا في المعنى جمعاً لم يَرجعِ الضميرُ إليهما مثنّىً ، لكنّهُ جُمِعَ على المعنى فكذلكَ (تَعاطى) أُفرِدَ على المعنى ، إذْ كانَ لـ (كلّ) ثُمَّ حَمَلَ بَعدُ الكلامَ على المعنى فقالَ : هما أخوانِ .

فالقولُ في (هما) إنّهُ مبتدأٌ في موضعِ خبرِ الابتداءِ الأوّلِ وهو (كلُّ) ، وثنّاهُ وإنْ كانَ في المعنى جَمعاً للدلالةِ المتقدِّمةِ أنَّ المرادَ بهذهِ التثنيةِ الجَمعُ ، ألا ترى : أنَّ قولَهُ : كلُّ رَفيقَيْ كلِّ رحلٍ ، جَمعٌ ، ونظيرُهُ قولُهُ : (بينَهما) بعدَ (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) .

فإنْ قالَ قائلٌ : إنَّ (هما) يرجعُ الى : رَفيقَينِ ، على قياسِ قولِهم في قولِهِ عزَّ وجلَّ : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ)[2] .

فهو عندَنا مُخطئٌ ، لأنَّ الاسمَ الأوّلَ يَبقى معلّقاً بغيرِ شيءٍ ، وهذا القولُ يَنتقضُ في قولِ مَنْ يقولُ بهِ ، لأنّهُ عندَهم يرتفعُ

---

(١) الحجرات/٩ .

(٢) البقرة/٢٣٤ .

بالثاني أو بالراجعِ إليهِ ، فإذا لم يكنْ لهُ ثانٍ كانَ إيّاهُ في المعنى ، ولم يَعُدْ إليهِ شيءٌ ، وجبَ أنْ لا يجوزَ ارتفاعُهُ بهِ عندَهُم . فأمّا قولُهُ :

١٤٣- لـو أنَّ عُصْمَ عَمايَتَيْنِ ويَذبُلِ
سَمِعا حَديثَكَ أنزَلا الأوْعالا[1]

فإنَّ الكلامَ مَحمولٌ علـى : لـو أنَّ عُصْمَ عَمايَتَيْنِ وعُصْمَ يَذبُلِ ، فحَذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليـهِ مقامَـهُ ، وليسَ بمحمـولٍ [علـى][2] (عَمايَتَيْنِ) ألا تـرى : أنَّ (عَمايَتَيْنِ) لا يَسمَعانِ ، وقولُهُ : سَمِعا ، في هذا البيتِ مثلُ (بَيْنَهما) فـي قولِهِ عزَّ وجلَّ : (فَأَصْلِحُوا بَيْنَهما)[3] .

والجُملةُ التي هي (هما أخوان) ، رفعٌ خبرٌ لـ (كلّ) ، ولا أستَحسِنُ أنْ يكونَ (همـا) فصـلاً ، او كانَ المبتدأُ والخبرُ مَعرفتَينِ ، لأنّي وجدتُ علامةَ ضميرِ الاثنينِ يُعنى بها الجمعُ فـي البيتِ والآيةِ ، وفي قولِ الآخرِ .

١٤٤- إنَّ المَنيَّـةَ والحتـوفَ كلاهُـما
يُـوفي المَخـارمَ يَرقُبـانِ سَـوادي[4]

---

(١) البيت لجرير ، انظر : ديوان جرير ص/٤٥٠ وفيه (سمعت) بدل (سمعا) و (أنزل) بدل (أنزلا) . وانظر : المخصص ١٦٨/٨ . وشرح المفصل ٤٦/١ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) الحجـرات/٩ .

(٤) البيت للاسود بن يعفر ، انظر : ديوانه ص/٢٦ . وانظر : المفضليات ص/٤٤٧ ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٦/٢ وشرح الشواهد المغني ٥٥٣/٢ .

وقولِهِ : إنَّ السَّمٰواتِ والأرضَ كانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْناهُما)[1] ونحوِ هذا .

ولم أجِدِ الاثنينِ المُظْهَرَينِ يُعنى بهما الجمعُ والكثرةُ كثرةَ علامةِ الضميرِ ، فإنْ كانَ كذلكَ جَعلتَ (هما) مبتدأً ، وجَعلتَ (أخوان) خبرَهُ ٣٨ أ / وحملتَهُ على لفظِ (هما) دونَ مَعناهُ .

ولو جَعلتَ (هما) فصلاً وكانَ الاسمان معرفتَينِ أو ما قَرُبَ منهما ، وجَعلتَ (أخوان) خبرَ (كلَّ) لم يَمتنِعْ ، لأنَّ الاثنينِ المظهَرَينِ قد عُنِيَ بهما الكثرةُ أيضاً ، ألا ترى : أنَّ في نفسِ هذا البيتِ : وكلُّ رَفيقَيْ كلَّ رحلٍ ، وليسَ الرفيقانِ باثنينِ فَقطْ ، وإنَّما يُرادُ بهما الكثرةُ ، فكذلكَ يُرادُ بـ (أخوان) الكثرةُ ، إلاَّ أنَّ قولَهُ : وكلُّ رفيقَيْ ، في الحَملِ على الجَمعِ أحسَنُ مِن حَملِ (أخوان) على الجمعِ ، لأنَّ المعنى في قولِهِ : وكلُّ رفيقَيْ كلَّ رحلٍ : كلَّ الرُّفقاءِ ، إذا كانوا رَفيقَينِ رَفيقَينِ ، فهما أخوانِ ، وإنْ تَعاطى كلُّ واحدٍ مغالبةَ الآخرِ ، لاجتماعِهما في السفرةِ والصُّحبةِ .

فالقولُ الأوَّلُ في هذا هو الوجهُ ، ومثلُ هذا قولُهم ، هذانِ خيرُ اثنينِ في الناسِ ، وهذانِ أفضلُ اثنينِ في العلماءِ ، فيدلُّكَ على أنَّ الاثنينِ في قولِنا : هذانِ خيرُ اثنينِ في الناسِ ، والرَّفيقينِ في هذا البيتِ ما يَذهبُ إليهِ سيبويه مِن أنَّ المعنى : إذا كانَ الناسُ اثنينِ اثنينِ ، فهذانِ أفضلُهم[2] .

و[3] إضافةُ (رفيقينِ) في هذا البيتِ الى (كلَّ رحلٍ) لو كانَ المرادُ بهما اثنينِ فقط ، لكانَتْ هذهِ الإضافةُ مستحيلةً ، لأنَّ رفيقينِ اثنينِ لا يكونانِ لكلِّ رحلٍ ، ففي هذا البيتِ دليلٌ على أنَّ

---

(١) الانبياء/٣٠ .
(٢) انظر : الكتاب ١/١٠٥ .
(٣) الواو ساقطة من ج .

(رفيقين) يُرادُ بهما الكثرةُ ، وفيه أنَّهُ حَمَلَ (هما) على معنى (كلٍّ) ، وفيه الوجهانِ[1] اللذانِ حَمَلناهما في (تعاطى) .

فأمَّا قولُهُ : قَوما ، فيحتَمِلُ ثلاثةَ أوجهٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ بدلاً من (القَنا) لأنَّ قومَهما من سببهما وما يتعلَّقُ بهما . ويحتَمِلُ أنْ يكونَ مفعولاً لَهُ ، وكأنَّهُ قالَ : وإنْ هما تَعاطى القَنا للمقاومةِ أي : لمقاومةِ كلٍّ واحدٍ منهما صاحبَهُ ومنازلتَهُ .

ويحتَمِلُ أنْ يكونَ مَصدراً من بابِ (صُنْعَ اللهِ)[2] و (وَعدَ اللهِ)[3] لأنَّ (تَعاطى القَنا) يَدلُّ على مقاومةٍ ، فيُحمَلُ (قوماً) على هذا ، كما حُمِلَتْ (وَعدَ اللهِ) على ما تَقدَّمَ في الكلامِ ممَّا فيهِ وَعدٌ .

ويُنشَدُ ونَرى الروايةَ :

وكلُّ رَفيقَيْ كلِّ رحلٍ وإنْ هما
تَعاطى القَنا قومَا هما أخوانِ

على أنَّ (قومَهما) يرتفعُ بالابتداءِ ، ومثلُ هذا البيتِ في أنَّهُ يُنشَدُ على غيرِ وجهٍ قولُهُ :

---

(1) انظر : المسألة الخامسة والاربعين .
(2) النمل/٨٨ .
(3) الروم/٦ .

١٤٥- ووَفْراءَ لم تُخرَزْ بسيرٍ وكيعةٍ
غدوتُ بها طيَّاً يَدي برشائِها[1]

إنْ نُوِّنَ (طيّاً) بالتنوينِ أمكنَ أنْ يكونَ حالاً من الفاعلِ ، وحالاً من المفعولِ فإذا جُعِلَ حالاً من الفاعلِ ، كانَ من قولِهِ : طَوى الأرضَ فيها ، وإنْ جعِلَ حالاً من المفعولِ فمن قولِهِ :

١٤٦- غَضفاً طَواها أمس كلاّبِي[2]

أي : أضمرُها ، أي : غدوتُ بها ضامرةً .

وإذا لم يُنوَّنْ احتَمَلَ وجهينِ : أحدُهما : أنْ يكون (فَعْلى) مؤنثُ (طَيَّانٍ) ويُمكنُ أنْ يكونَ [الألفُ][3] للتثنيةِ تقديرُهُ : طيّا يَدي برشائِها ، أي : طَيّا رشائِها بيدي ، فَقَلَبَ .

---

(١) البيت للفرزدق ، انظر : ديوانه ١/٩ ، وانظر : المعاني الكبير ١/٧٤ والمخصص ٦/١٠ وفيه (طبّاً) بدل (طيّاً) وكذلك في اللسان مادة : وكع . فلا شاهد فيه على روايتهما .
(٢) البيت للعجاج ، انظر : ديوان العجاج ص/٣٢٨-٣٢٩ وفيه (الأمسَ) بدل (أمس) وانظر : الخصائص ٣/١٠٤ وفيه (غُضفٌ) بالرفع .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٥٠ ــ مسألة

أنشدَ أبو زيد :

١٤٧ـ عَداني أنْ أزورَكَ أنَّ بُهمي
عَجايا كلُّها إلاَّ قليلا[١]

قالَ أبو زيد : العَجي : فصيلٌ ، وهو الذي قد ماتَتْ أمُّهُ وأذهبَتْ منهُ بوجهٍ من الوجوهِ ، فصاحبُهُ يُرضِعُهُ ويقومُ عليهِ ، وروى (كلُّها) مرفوعاً .

فإنْ قالَ قائلٌ : هلاَّ أجزتُمْ على هذا : جاءَني قومٌ كلُّهم أجمعُونَ ، فيؤكدونَ النكرةَ بالمعرفةِ ، كما أجازَهُ قومٌ وأنشدَ للنمرِ[٢] هذا البيتُ .

فالجوابُ : [أنَّ هذا لا دلالةَ فيهِ على تجويزٍ ، لأنَّ المؤكَّدَ يكونُ على ما في][٣] قولِهِ : عَجايا ، من ذكرِ البُهم دونَ عَجايا نفسِها ، و (كلُّهم) مثلُ : أجمعينَ في أنَّهُ يَحسُنُ حَملُهُ على المرفوعِ بغيرِ تأكيدٍ[٤] ، لموافقتِه لَهُ في المعنى ، وليسَ هو مثلُ : النفسِ ، فهذا لا حجَّةَ فيهِ لتأكيدِ النكرةِ بالمعرفةِ وكذلكَ قولُ الأخطلِ :

---

(١) لم أجد نسبة البيت ، وهو لا يوجد في نوادر أبي زيد . انظر : الامالي لأبي علي القالي ١/١١٤ ، وانظر : مقاييس اللغة مادة : عجي . والمخصص ٧/١٣٨ واللسان مادة : عدا .

(٢) يدل هذا القول على أن البيت المتقدم آنفاً للنمر بن تولب .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) تقول : انَّ قومك كلهم ذاهب ، فكلهم ليس بتاكيد هنا . انظر : الكتاب ١/٢٧٤ .

١٤٨ـ أرمي عَليها وهي فَرعٌ أجمعُ
وهي ثلاثُ أذرُعٍ وأصبعُ[(١)]

(أجمعُ) محمولٌ على ما في (فرعٍ) من الضميرِ دونَ الفرعِ نفسِهِ .

فإنْ قالَ : فهلاَّ كانَ (أجمع) مؤنَّثاً إذْ الضميرُ الذي في (فَرعٍ) مُؤنَّثٌ ؟

قيلَ : لا يمتنعُ أنْ يُحمَلَ على المعنى فيُذكَّرَ ، لأنَّ تأنيثَ القوسِ ليسَ بحقيقيٍّ ، فلا يمتنعُ أنْ يُحمَلَ على المعنى فيُحمَلَ على العودِ ، أو الفِلْقِ[(٢)] ، أو نحوِ ذلكَ ، وقد قالَ الآخرُ أنشدَناه أبو بكرٍ :

١٤٩ـ وممَّنْ ولَدوا عامرُ ذو الطولِ وذو العَرضِ[(٣)]

فلم يصرِفْ (عامر) ذَهبَ به الى القبيلةِ ، ثمَّ قالَ : ذو الطولِ ، لأنَّهُ حمَلَهُ على الحيِّ ويدلُّكَ على ذلكَ ما أنشدَهُ سيبويه :

١٥٠ـ فحالِفونا جميعاً إنْ بَدا لكُمُ
ولا تقولوا لَنا أمثالَها عامِ[(٤)]

---

(١) البيت لا يُعرف قائله ، وهو في الخصائص ٣٠٧/٢ ، والمخصص ٨٠/١٦ ، واللسان مادة : ذرع ، وفرع . وانظر : معجم شواهد العربية ٤٩٩/٢ ، وفيه نسب البيت الى حميد الأرقط .

(٢) الفِلقُ : القوسُ يُشقُّ من العودِ فِلقةٌ مع أخرى ، انظر : اللسان مادة : فلق .

(٣) البيت لذي الأصبع العدواني ، انظر : ديوانه ص/٤٨ ، وانظر : الاصول ٦٩٦/٢ رسالة دكتوراه . وانظر : الاغاني ٤/٣ بولاق . والانصاف ٥٠١/٢ .

(٤) البيت للنابغة الذبياني ، انظر : ديوانه ص/٢٢٠ ، وفيه (فصالحونا) بدل (فحالفونا) وكذلك في الكتاب ٣٣٥/١ .

٥١ ـ مسألة

أنشدَ أبو زيد :

١٥١ـ يا أمَّ عبدِ اللهِ لا تستعجِلي
وَرَقِّقي ذَلاذِلَ المُرَجَّلِ

إنّي إذا مَرَّ زمانٍ مُعضِلِ
يُهزِلْ ومَنْ يُهزِلْ ومَنْ لا يُهزَلِ

يُعِهْ وكلٌّ يبتليه مُبتَلِي[1]

قالَ أبو زيد : أعاهَ الرجلُ فهو مُعيه ٣٨ب / إذا أصابَ ماشيتَهُ العاهةُ ، فإذا موّتتْ ماشيةُ الرجلِ قيلَ : قد هَزِلَ الرجلُ يَهزِلُ هزلاً ، وإذا هَزِلتْ ماشيتُهُ ولم تَمُتْ قيلَ : قد أهزَلَ الرجلُ ، فهو مُهزِلٌ وهذا ذكرَهُ أبو زيد في غريبِ هذا .

وأمّا إعرابُهُ فإنّه[2] جازى بـ (إذا) وذلكَ ممّا يُستجازُ للشاعرِ في الضرورةِ ، وقولُهُ : يُهزِلْ ، منجزِمٌ للمجازاةِ ، وأحدُ الفعلينِ من الشّرطِ والجزاء محذوفٌ ، ولا يخلو من أنْ يكونَ الفعلُ الأوّلُ الذي هو الشرطُ أو الثاني الذي هو الجزاءُ .

---

(١) لم أجد هذه الابيات في نوادر أبي زيد ، كما لم أعثر على قائله ، ولقد أوردها الازهري في تهذيب اللغة ١٥٢/٦ مادة : هزل ، والبيت الاول ساقط فيه ، وانظر : توجيه اعراب أبيات ملغزة الاعراب للرماني ص/٢٣٤ وفيه (يقه) بدل (يعه) . وانظر : المحكم لابن سيده ١٦٦/٤ ، وانظر : اللسان مادة : هزل .

(٢) (فانه) ساقط من ج .

وقد جاءَ حذفُ كلِّ واحدٍ منهما في الكلامِ مجيئاً شائعاً كثيراً[1]، لأنَّ أحدَهما يدلُّ على الآخرِ ، كما أنَّ المبتدأَ يدلُّ على خبرِهِ والخبرُ على مبتدئِهِ ، فحذفُ الشرطِ كقولِهم : ائتني آتِكَ ، وبابِهِ ، وحذفُ الجزاءِ كقولِهم[2] : أنْتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ ، ونحوِهِ ، فيبعُدُ أنْ يكونَ المحذوفُ الأوّلَ ، لأنَّ التقديرَ يكونُ : إنّي إنْ يكنْ مرُّ زمانٍ مُعضلٍ يُهزلْ ، أو إنْ يحدثْ ، أو يقعْ ، ونحوِ ذلكَ ممّا يصلُحُ أنْ يكونَ (مرُّ زمانٍ) فاعلَهُ ، لكن[3] لا يرجعُ من هذا الكلامِ الى اسمِ (إنَّ) شيءٌ .

فإنْ قلتَ نُقدِّرُ : إنْ يكنْ لي مرُّ زمانٍ ، أو يكنْ في مرِّ زمانٍ ونحوِهِ ، ممّا يرجعُ منهُ الى اسمِ (إنَّ) شيءٌ .

فالجوابُ : أنَّهُ كلّما كثُرَ الاضمارُ كانَ أضعفَ ، ومن السهولةِ أبعدَ ، ومعَ ذلكَ فالمعنى ليسَ بالقويِّ ، لأنَّ (مرُّ الزمانِ المُعضلِ) لا يُنكرُ منهُ أنْ يُهزِلَ .

فإذا لم يقوَ هذا قدَّرتَ المحذوفَ فعلَ الجزاءِ دونَ الشرطِ ، ورفعتَ (مرُّ زمانٍ) بفعلٍ مُضمرٍ يُفسِّرُهُ (يُهزلْ) كأنّهُ [إنّي إذا][4] مرُّ زمانٍ معضلٍ أصبرُ أو لا أجزعُ ، أو نحوِ هذا ، ممّا يدلُّ عليهِ الكلامُ بعدَهُ ، ويرجعُ منهُ الى اسمِ (إنَّ) ما يصلُحُ أنْ يكونَ خبراً عنهُ ، ولا يكثُرُ الاضمارُ معَهُ .

---

(1) (كثيراً) ساقط من ج .
(2) قوله (ائتني آتك ، وبابه وحذف الجزاء كقولهم) ساقط من ج .
(3) (لكن) ساقط من ج .
(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

ويدلُّكَ على أنَّهُ أُضمِرَ النحوُ الذي ذكرتُهُ لكَ ممَّا يَدلُّ على الصَّبْرِ والجَلَدِ ، أنَّ ما بعدَهُ من المُظهَرِ كلامٌ فيهِ توطينٌ للنفسِ عندَ مثلِها من الحوادثِ ، ألا ترى : أنَّهُ قالَ : ومَنْ يُهزِلْ ومَنْ لا يُهزَلْ يَعُهْ ، فكأنَّهُ قالَ : إنَّني أصبرُ إذْ كانَ مَنْ موِّتَتْ غنمُهُ أو أَهزَلَ ولم يتموَّتْ أُصيبَ فيهما بالعاهةِ ، فالانسانُ فيهما مُمتحَنٌ[1] وبهما مُصابٌ ، كيفَ يكونُ الأمرُ ، وإذا كانَ كذلكَ وَجبَ الصبرُ ، ويَدلُّ على هذا أيضاً قولُهُ : يَبتليهِ مُبتَلِي .

فإنْ قلتَ : فهل يكونُ قولُهُ : يَعُهْ ، جوابَ (إذا) وما بعدَهُ من الاسمينِ اللذينِ جوزيَ بهما ، كما كانَ جواباً لهما في البيتِ ، وكما جازَ قولُهُ عزَّ وجلَّ : (فَسَلامٌ لَكَ مِنْ أَصحابِ اليمينِ)[2] جواباً لـ (أمَّا) و (إنْ)[3] .

فإنَّ ذلكَ لا يجوزُ لفسادِهِ في المعنى ، ولأنَّ الكلامَ لا يرجعُ منهُ الى اسم (إنَّ) شيءٌ .

وموضعُ (إذا) في البيتِ نصبٌ بالفعلِ الذي هو الشرطُ ، ولا يمتنعُ ذاكَ [فيها][4] إذا جُوزيَ بها ، ولو لم يُجازَ بها لم يَجُزْ أنْ يعمَلَ فيها الفعلُ الذي بعدَها ، لأنَّها تُضافُ إليهِ والمضافُ إليهِ لا يعمَلُ في المضافِ ، وكذلك قولُهُ :

---

(١) في ش (يمتحن) وأثبتنا ما في ج لينسجمَ مع قوله : مصاب .

(٢) الواقعة/٩١ .

(٣) (أمَّا) و (إنْ) اللتان في الآية السابقة على هذه الآية ، وهي قوله تعالى : (وأمَّا إنْ كانَ مِنْ أصحابِ اليمينِ) .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

١٥٢- تَرفَعُ لي خِندِفٌ واللهُ يَرفَعُ لي
نـاراً إذا ما خَبَتْ نيرانُهم تَقِـدِ[1]

كأنَّهُ : إنْ يُهزِلْ مَرُّ زمانٍ غداً يكنْ كذا ، وإنْ تَخبْ غداً تَقِـدِ .

ولو لم يُجازَ بـ (إذا) في هذا الذي أنشدَهُ أبو زيدٍ ، ونُزِّلَ الجوابُ منزلةَ جوابِ (إنْ) في التقديرِ وفي أنَّهُ لا يصلحُ فيهِ في التقديرِ القديمُ ، كما لا يصلحُ في جوابِ (إنْ) التقديمُ في الكلامِ ، لكانَ يكونُ (إذا) وما بعدَها في موضعِ خبرِ (إنَّ) إنْ تُقدِّرْ بالجوابِ التقديمَ على مذهبِ سيبويهِ في مثلِ :

١٥٣- . . . . إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ[2]

لأنَّهُ قدَّرهُ : إنَّكَ تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوكَ ، فالكلامُ على هذا كانَ جيِّداً ، لأنَّهُ لم يَصِرْ فيهِ (إذا) خبراً لزيدٍ ونحوِهِ من المُسمَّياتِ[3] ، ومن لم يُجِزْ في الجوابِ التقديمَ وَجَبَ أنْ يَجوزَ ذلكَ عندَهُ[4] ، ونحنُ نَذكرُ ذلكَ فيما يَستقبلُ من هذا الكتابِ - إنْ شاءَ اللهُ - .

وفي (الكتابِ) مسألةٌ على هذا وهو قولُهُ :

---

(١) البيت للفرزدق ، انظر : ديوانه ص/٢١٦ وفيه (إذا خمدت) وانظر : الكتاب ٤٣٤/١ ، وفيه (اذا خمدت) بدل (اذا ما خبت) ، وانظر : المقتضب ٦٥/٢ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ، ونسبه الى جرير بن عبدالله البجلي ، وصدره :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ

انظر : الكتاب ٤٣٦/١ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وفيه غير منسوب، ونسبه البغدادي الى عمرو بن خثارم البجلي ، انظر : الخزانة ٣٩٦/٣ .

(٣) في ج (الجثث) بدل (المسميات) وهما صحيحان .

(٤) (عنده) ساقط من ج .

فإنْ قلتَ : زيدٌ إذا يأتيني أضربُ ، تريدُ معنى الهاءِ ، ولا تُريدُ : زيداً أضربُ إذا يأتيني ، ولكنَّكَ تضعُ (أضربُ) ها هنا مثلَ : أضربْ ، إذا جزمتَ ، وإنْ لم يكُنْ مجزوماً ، لأنَّ المعنى معنى المجزاةِ في قولِكَ : أزيدٌ إنْ يأتِكَ أضربْ ، ولا تُريدُ به : أضربُ زيداً ، فيكونَ على أوّلِ الكلامِ (١) ، كما لم تُردْ بهذا ـ أي بالمجزومِ الذي هو جوابٌ في [قولِكَ أزيدٌ إنْ يأتِكَ أضرب أوّلَ الكلامِ](٢) ـ رفعتَ .

وكذلكَ (حينَ) إذا قلتَ : أزيدٌ حينَ يأتيكَ تضربُ ، وإنَّما رفعتَ الأوّلَ في هذا كلِّهِ ، لأنَّكَ جعلتَ (تضربُ) و (أضربُ) جواباً ، فصارَ كأنَّهُ من صلتِهِ أو صارَ(٣) من تمامِهِ ، ولم يرجعْ الى الأوّلِ ، وإنَّما تردُّهُ الى الأوّلِ فيمَنْ قالَ : إنْ تأتني آتيكَ ، وهو قبيحٌ إنَّما يجوزُ في الشعرِ(٤) .

قولُهُ : فصارَ من صلتِهِ إذْ صارَ من تمامِهِ ، أي : في أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يعملَهُ فيما قبلَهُ كما لا ٣٩ أ / يجوزُ أنْ تعملَ الصلةُ فيما قبلَها .

وقولُهُ : وإنَّما تردُّهُ الى الأوّلِ ، أي : يُجعَلُ الفعلُ الذي نزّلتَهُ جواباً عاملاً في الأوّلِ الذي هو خبرٌ ، و (إذا) على الحدِّ الذي ذكرَهُ من تنزيلِهِ إيّاهُ منزلةَ جوابِ (إنْ) عاملاً في (إذا) و (حينَ) في قولِ مَنْ قالَ : إنْ تأتني آتيكَ ، وهذا يجوزُ في الشعرِ عندَهُ ، ولا يجوزُ في الكلامِ ، فلو كانَ هذا في شعرٍ لجازَ عندَهُ أنْ يكونَ موضع

---

(١) انظر : الكتاب ١/٦٨ .
(٢) زيادة من ج .
(٣) في الكتاب ١/٦٨ (إذا كانَ مِنْ تمامِهِ) .
(٤) انظر : الكتاب ١/٦٨ .

(إذا) نصباً بهذا الفعلِ ، وإنْ نَزَّلَهُ تنزيلَ الجوابِ كمـا قَدَّرَ قولَـــهُ :

. . . .   إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

على : إنَّكَ تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوكَ .

وأبى أبو العباس[1] هذا التقديرَ ، وزعمَ أنَّهُ لا يجوزُ عندَهُ إلاَّ على تقديرِ الفاءِ ، وتابعَهُ أبو بكرٍ في ذلكَ فيما قالَ في كتابِهِ (الأصول)[2] ، وقد قالَ خلافَ ذلكَ في غيرِ (الأصولِ) .

فـ (إذا) في هذهِ المسألةِ على هذا التقديرِ الذي قدَّرَهُ لا عاملَ فيهِ ، لأنَّ الفعلَ الأوّلَ لا يعملُ فيهِ لِمَا ذكرتُ لكَ ، والثاني أيضاً لا يعمَلُ فيهِ كما لا يعمَلُ (أضربُ) في (زيدٍ) من قولِكَ : أزيدٌ إنْ يأتِكَ أضربُ ، فلا يجوزُ أنْ يعمَــلَ الفعلُ الثاني الذي هو جوابٌ أيضاً فيهِ ، لأنَّكَ إنْ قدَّرتَهُ عاملاً فيـــهِ وجبَ أنْ يتسلَّطَ على (زيدٍ) فينصبَهُ وهـو علـى تنزيلِـهِ يجبُ أنْ يكونَ مرفوعاً .

---

(١) استشهد أبو العباس على هذه المسألة بقول الشاعر :
وإني مَتى أشرفْ على الجانبِ الذي
به أنتَ من بينِ الجوانبِ ناظرُ

وقال : وهو عندي على إرادة الفـاء . والبصريونَ يقولونَ : هو على إرادة الفاءِ ، ويصلُحُ أنْ يكون على التقديم ، أي : إنّي ناظر متى أشرف ، وكذلك قول الشاعر : يا أقرع بـــن حابس يا أقرع ... الخ . انظر : المقتضب ٢/٧٢ .

(٢) قول أبي بكر في الاصول خلاف ما ينقل عنه أبو علي ، قـال أبو بكر بعد إنشاد البيت : أي : إنَّكَ تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخـــوك .
انظر : الاصول ٢/٢٠١ـ٢٠٢ .

وحدَّثني أبو بكر أنَّهُ اجتمعَ معَ أبي إسحاق في هذه المسألةِ فاتَّفقا على أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يُجعلَ الفعلُ ها هنا جواباً، كما كانَ جواباً في قولِهِ: أزيدٌ إنْ يأتِكَ تضربْ، مَنْ قالَ[1]: إنَّهُ إنْ جعلَ الفعلَ ها هنا، جوابَ (إذا) لم يجزْ أنْ يتقدَّمَ عليها، كما لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ الشرطُ على حرفِ الجزاءِ، وإذا كانَ كذلكَ لم يعملْ في الظرفِ شيءٌ، فيبقى الظرفُ لا ناصبَ لَهُ.

فلا يكونُ الفعلُ في هاتَينِ المسألتَينِ إلاّ على تقديرِ التقديمِ، ولا يكونُ على الجوابِ، لأنَّ الفعلَ إذا كانَ متقدِّماً انتصبَ لَهُ الظرفُ، وإذا كانَ جواباً لم يَجُزْ أنْ يعملَ في الظرفِ، لأنَّهُ لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ على المُجابِ عنهُ كما لم يكُنْ ذلكَ في[2] الجزاءِ. هذا لفظُ ما في كتابي عن أبي بكرٍ في هذهِ المسألةِ.

فأمّا قولُهُ: يُهزَلْ، فتفسيرٌ للفعلِ المضمرِ الذي يرتفعُ بهِ (مرُّ زمانٍ) ونظيرُهُ من أبياتٍ، قولُهُ:

١٥٤ـ فمتى واغلٌ يَنُبْهُمْ يُحيُّو ه وتُعطَفْ عليهِ كأسُ السّاقي[3]

ومثلُهُ:

١٥٥ـ صَعدةٌ نابِتةٌ في حائرٍ أينَما الرّيحُ تُميِّلْها تَمِلْ[4]

---

(١) في ج (من قيل) بدل (من قال).

(٢) (في) ساقطة من ج.

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي، انظر: ديوانه ص/١٥٦. وانظر: الكتاب ٤٥٨/١، والمقتضب ٧٦/٢، والخزانة ٤٥٦/١ـ٤٥٧.

(٤) البيت نسبه الاعلم الى حسام، انظر: هامش الكتاب ٤٥٨/١، وانظر: المقتضب ٧٥/٢ ولم ينسبه، ونسبه ابن

قالَ سيبويه : ولو كانَ (فَعَلَ) كانَ أقوى ، إذْ كانَ ذلكَ جائزاً في (إنْ) في الكلامِ[1] . يريدُ : لو كان بدلَ المضارعِ في البيتينِ ، الماضيَ ، لكانَ الفصلُ بينَه وبينَ الجازمِ أقوى منه بينَ المضارعِ والجازمِ ، إذْ جاءَ الفصلُ في الكلامِ بينَ (إنَ) و (فَعَلَ) بالاسمِ ، فلو كانَ [الماضي][2] بدلَ المضارعِ ها هنا لكان أقربَ الى ما جاءَ في الكلامِ .

قالَ : واعلَمْ أنَّ قولَهم : في الشعرِ إنْ زيدٌ يأتِك يكنْ كذا ، إنّما ارتفعَ على فعلٍ هذا تفسيرُهُ ، كما كانَ ذلكَ في قولِكَ : إنْ زيداً رأيتَهُ يكنْ ذلكَ ، إلاَّ أنّهُ لا تُبتَدأُ بعدَها الأسماءُ ثُمَّ يُبنى عليها .

فإنْ قلتَ : إنْ يأتِني زيدٌ يقلْ ذلكَ ، جازَ على قولِ مَنْ قالَ : زيداً ضربتُهُ ، وهذا موضعُ ابتداءٍ ، ألا ترى : أنَّكَ لو جئتَ بالفاء فقلتَ : إنْ تأتِني فأنا خيرٌ لكَ ، كانَ حسناً ، وإنْ لم يَحمِلْهُ على [ذلكَ][3] رفعَ ، وجازَ في الشعرِ كقولِه :

١٥٦ـ . . . . الله يشكرُها . . . .[4]

= منظور في اللسان الى كعب بن جعيل ، انظر : اللسان مادة : صعد ، ونسبه له البغدادي في الخزانة ١/٤٥٧ـ٤٥٨ أيضاً .

(١) انظر : الكتاب ١/٤٥٨ .

(٢) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(٣) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ١/٤٥٨ .

(٤) هذا جزء من بيت لعبدالرحمن بن حسان والبيت هو :

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها
والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مثلانِ

ونسبَهُ سيبويه لحسان بن ثابت ، ولا يوجد في ديوانه : انظر: الكتاب ١/٤٣٥ ، ونسبه المبرد في المقتضب ٢/٧٢ الى عبدالرحمن بن حسان وكذلك البغدادي في الخزانة ٣/٦٤٤ـ٦٤٥ .

وَمِثْلُ الأوّلِ قولُ هشامٍ المرّيّ :

١٥٧ـ فَمَنْ نحنُ نُؤْمِنه يَبِتْ وهو آمنٌ
ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمسِ مِنّا مُفَزَّعا[1]

يُريدُ : أنّ زيداً يرتفعُ بعدَ (إنْ) وأخواتِها مِن الكلامِ الذي يُجازى بها بفعلٍ مُضمرٍ يُفسّرُهُ ما بعدَهُ ، كما ينصبُ كذلكَ ، وإنّما قالَ في الشعرِ ، لأنّ انفصلَ بينَ المضارعِ و (إنْ) ممّا يجوزُ في الشعرِ دونَ الكلامِ ، وليسَ كالماضي في هذا لظهورِ الجزمِ فيهِ ، كما لم يكُنْ في حذفِ الجوابِ نحو : أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ ، مثلَ المضارعِ ، ألا ترى : أنّ هذا مُستحسنٌ [في الكلامِ ، وكذلكَ قولُهُم : آتي مَنْ أتاني][2] إنْ تجعلها المجازيةَ والموصولةَ ، ولو قلتَ : آتي مَنْ يأتِني ، لكانَ الجزمُ قبيحاً لا يجوزُ إلاّ في الضرورةِ .

وإنّما قَبُحَ الفصلُ بينَ (إنْ) إذا جزمتَ وبينَ فعلِ الشرطِ ، لما يصيرُ فيها من مشابهةِ (لَمْ) في ظهورِ المجزومِ بعدَها ، وإذا وقعَ بعدَها (فَعَلَ) حَسُنَ الفصلُ ، لأنّ (لم) لا يقعُ بعدَها (فَعَلَ) ، فلهذا حَسُنَ : إنْ زيدٌ فَعَلَ ، وجازَ في الكلامِ ، وقَبُحَ : إنْ زيدٌ يفعلُ ، وجازَ في الضرورةِ دونَ الكلامِ .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ الفصلُ في (لم) إذا جزمتَ في الضرورةِ [دونَ الكلامِ][3] كما جازَ في (إنْ) وأخواتِها ؟

---

(١) البيت لهشام المري ، انظر : الكتاب ١/٤٥٨ ، والمقتضب ٢/٧٥ ، والمغني ٢/٤٠٣ والخزانة ٣/٦٤٠ .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) زيادة من ج فيها فائدة .

فذلكَ في (لم) أقبحُ منها في حروفِ الجزاءِ ، لأنَّ (إنْ) قد اتُّسِعَ فيها ما لم يُتَّسَعْ في سائرِ[1] المجازمةِ ، بإيقاعِ الماضي والمضارعِ بعدَها ، وحذْفُ الفعلِ معها في نحوِ : إنْ خيراً فخيرٌ ، وسائرِ حروفِ الجزاءِ غيرِ (إنْ) تدخُلُ في الاستفهامِ وتكونُ موصولةً بمنزلةِ (الذي) .

فالفصلُ في المجازيةِ بينَ المضارعِ وبينَها أحسنُ منهُ في (لم) وأخواتِها ، لأنَّ هذهِ ملازمةٌ وجهاً واحداً ، وليسَ فيها ولا لها من التصرّفِ ما للمجازيةِ وإنْ جاءَ شيءٌ منهُ في شعرٍ ٣٩ ب / فللتشبيهِ بالمجازيةِ ، ولا يكونُ في حُسنِها وقوّتِها ، وقد قالَ ذو الرمة :

١٥٨ـ فأضحتْ مَغانيها قِفاراً بلادُها
كأنْ لم سِوى أهلٍ من العينِ تُؤهَلِ[2]

وقولُهُ : إنْ تأتِني زيدٌ يقلْ ذلكَ ، جازَ على قولِ من قالَ : زيداً ضربتُهُ .

يُريدُ : إنَّ زيداً في قولِكَ : إنْ تأتِني يقلْ ذاكَ ، مُرتفعٌ بفعلٍ مضمرٍ (يَقُلْ) تفسيرُهُ . هذا على أنْ يجعلَ (زيداً) واقعاً موقعَ الجزاءِ ، فإنَّ الموضعَ على هذا يكونُ موضعَ الفعلِ ، ألا ترى : أنَّ الجزاءَ عندَهُ أصلُهُ الفعلُ ، كما أنَّ الشرطَ بالفعلِ ، وأنَّ الفاءَ عندَهُ واقعٌ موقعَ الفعلِ ، وقد نصَّ على ذلكَ

---

(١) في ش (هذه) بدل (سائر) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح من جهة المعنى .

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ص/٥٠٦ ، وانظر : الخصائص ٢/٤١٠ . والخزانة ٣/٦٢٦ ورواية البيت فيهما (رسومها) بدل (بلادها) و (الوحش) بدل (العين) .

في غيرِ موضعٍ ، وَوَجَّهَ قراءةَ من قرأ (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)[1] على أنَّهُ حَمَلَهُ على موضعِ الفاءِ وما بعدَهُ ، فإذا كانَ موضعاً للفعلِ وَوَقعَ فيهِ اسمٌ كما ذكرَهُ وَجبَ أنْ يرتفعَ بمضمَرٍ يُفسِّرُهُ المظهرُ ، كما كانَ كذلكَ في الشرطِ ، فـ (زيدٌ) مرتفعٌ بمضْمَرٍ وهو الوجهُ ، لأنَّكَ إنْ رفعتَهُ بالابتداءِ كانَ على حذفِ الفاءِ وإضمارِهِ ، وهذا يجوزُ في الشعرِ ، و (زيدٌ) على هذا يكونُ حينئذٍ في موضعِ ابتداءٍ وليسَ في موضعِ فعلٍ ، ولهذا تدخلُ [الفاءُ][2] عندَهُ ، أعني : لكونِ الشرطِ جملةً من مبتدأٍ وخبرٍ ، أو جملةً غيرَ خبريّةٍ وهذا مشروحٌ في موضعِهِ .

وقولُهُ : هذا موضعُ ابتداءٍ ، كذا في كتابي عن أبي بكرٍ وأبي إسحاقَ (وهذا موضعُ ابتداءٍ) وفي بعضِ النسخِ (وليسَ هذا موضعُ ابتداءٍ) ، ولكلا الأمرينِ وجهٌ .

فوجهُ : هذا موضعُ ابتداءٍ - بحذفِ (ليسَ) - أي : هذا موضعُ ابتداءٍ [إذا أضمرَ الفاءَ فحذفَ .

وَوَجهُ : ليسَ هذا موضعُ ابتداءٍ][3] أي : ليسَ الجزاءُ موضعَ ابتداءٍ ، إنَّما هو موضعُ فعلٍ إلاَّ أنْ يُضمرَ الفاءُ ، كما يُضمرُ في الضرورةِ ، فيكونُ حينئذٍ موضعُ ابتداءٍ [فأمَّا في الكلامِ وقبلَ أنْ يُضمرَ الفاءُ فليسَ موضعُ ابتداءٍ][4] .

---

(1) الاعراف/١٨٦ . وانظر : الكتاب ٤٤٨/١ .
(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(3) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وقولُه : وإنْ لم يَحملْهُ على ذاكَ رَفَعَ ، أي : إنْ لم يَحمِلْ (زيداً) في قولِه : إنْ تأتِني زيدٌ يَقلْ ذاكَ ، على أنَّهُ مرتفعٌ بفعلٍ مُضمَرٍ (يَقُلْ) تفسيرُهُ رَفَعَ ، أي : رفعَ (يقولُ) ولم يَجزِمْهُ ، لأنَّهُ حينئذٍ ليسَ بجزاءٍ إنَّما هو خبرُ ابتداءٍ ، والفاءُ قبلَ زيدٍ محذوفٌ من اللفظِ مُرادٌ في [المعنى .

و][1] قولُه : وجازَ في الشعرِ ، أي : جازَ : إنْ يأتني زيدٌ يقولُ ذاكَ ، في الشعرِ ، كقولِهِ : اللهُ يَشكرُها . فأمَّا في الكلامِ فلا يجوزُ حذفُها .

وقولُه : ومثلُ الأوَّلِ ، أي : مثلُ المسألةِ الأولى ، وهو قولُهُ : إنْ زيدٌ يأتِكَ يكُنْ كذا ، قولُهُ : فمَنْ نحنُ نُؤْمِنْهُ ، فـ (نحنُ) في البيتِ[2] مرتفعٌ على إضمارِ فعلِ هذا الذي ظهرَ تفسيرُهُ ، كما أنَّ (زيداً) في قولِكَ : إنْ زيدٌ يأتني ، مرتفعٌ على إضمارِ فعلِ (يأتني) تفسيرُهُ ، إلاَّ أنَّكَ لو أظهرْتَ في التمثيلِ [ما][3] ارتفعَ عليهِ (زيدٌ) لقلتَ : إنْ يأتِكَ زيدٌ يأتِكَ يكُنْ كذا ، ولو أظهرتَ ما ارتفعَ عليهِ (نحنُ) لاتَّصلَ الضميرُ فوجبَ أنْ يقولَ : فمَنْ نُؤمِنْ نُؤمِنْهُ ، ولم يَجُزْ أنْ لا يتَّصلَ الضميرُ في التمثيلِ ، ومثلُ هذا قولُهُ : أنتَ فانظُرْ ، أي : (أنتَ) على أحدِ قولَيهِ مرتفعٌ بفعلٍ مضمَرٍ ، (انظُرْ) تفسيرُهُ ، ولو أظهرْتَ ما ارتفعَ [عليهِ][4] في التمثيلِ لاتَّصلَ الضميرُ فقلتَ : انظُرْ انظُرْ ، ونظيرُ : فمَنْ نحنُ نُؤمِنْهُ ، في

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(2) تقدم تخريجه قريباً .
(3) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

أنَّهُ يرتفعُ بـ (نُؤْمِنْ) ونحوِهِ مِمَّا يُفسِّرُهُ (نُؤْمِنه) قولُـــهُ :

١٥٩ـ إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بَلَغتِهِ . . . .[1]

فيمَنْ رفعَ [ابن][2] ، ألا ترى : أنَّـهُ يَجِبُ أنْ يكونَ على إضمارِ (بلغَ) ونحوِهِ مِمَّا يكونُ (بلغتِهِ) مُفسِّراً لَهُ .

وإنَّما فسَّرتُ ألفاظَ (الكتابِ) في هذا الفصلِ ـ وإنْ لم يكنْ ذلكَ مِمَّا [أقصدُهُ][3] كراهيــةَ للتطويلِ ـ لاختصارِها وليَسقُطَ عنكَ الفكرُ في اللفظِ .

فأمَّا في (الكتابِ) من قولِهِ : إنْ زيداً تره تَضربْ ، ومــا أنشَدَهُ من قولِهِ :

١٦٠ـ لا تَجزعي إنْ مُنفِساً أهلَكتُـــهُ
وإذا هَلَكتُ فعندَ ذلكَ فاجْزَعي[4]

فإنِّي سألتُهُ[5] عـن الفعلِ المضمَرِ الناصبِ لَــهُ ، فقلتُ : كيفَ هو ؟ أمجزومٌ أم غيرُ مجزومٍ ، وكيفَ هو من المظهَرِ ؟

---

(١) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ص/٢٥٣ وعجزه :
فقامَ بفأسٍ بينَ وصليكِ جازرُ
وانظر : الكتاب ٤٢/١ وفيـــه (بلال) بالرفـــع ، وانظر : المقتضب ٧٧/٢ وفيه (بلالاً) بالنصب .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) البيت للنمر بن تولب ، انظـــر : شـــعر النمر بن تولب ص/٧٢ ، وانظر : الكتاب ٦٧/١ ، ومعـاني القرآن للاخفش ص/٤٧٦ .

(٥) يعني به : أبا بكر بن السراج .

فقالَ : لا يجوزُ أنْ يكونَ غيرَ مجزومٍ ولا يكونَ بدلاً ، قالَ : وهذا لولا أنَّهُ مسموعٌ لم يَجُزْ وفيهِ سَعةٌ ، لأنَّهُ إذا قلْ : إنْ زيدٌ تَرَهُ تَضربْ ، فقالَ : هذا الفعلُ الظاهرُ بدلٌ من الأوَّلِ ، قيلَ : إنَّ المُبدَلَ منهُ لا يكونُ أنْ يسقطَ ويثبتَ البدلُ ، وإنْ قالَ التقديرُ : إنْ ترَ زيداً ، فكأنَّهُ مُقدَّمٌ ، فلا معنى للهاءِ في قولِكَ : ترَهُ تَضربْ .

قالَ : والأحسَنُ عندي أنْ يكونَ على تكريرِ (إنْ) كأنَّهُ إنْ ترَ زيداً إنْ ترَهُ تَضربْ ، فقلتُ : فأينَ جوابُ (إنْ) الأولى ؟ فقالَ : استَغنى عنهُ كما أنَّكَ إذا قلتَ : أزيداً ظَننتَهُ منطلقاً ، فتقديرُهُ : أظننتَ زيداً ظننتَهُ منطلقاً ، فاستغنى عن المفعولِ الثاني في (ظننتَ) الذي أُضمِرَ بعدَ حرفِ الاستفهامِ بخبرِ (ظننتَ) الثاني [هذا ما جرى وقتَ وقتَ القراءةِ ، ولفظُ كتابي عنهُ][1] .

فإنْ قالَ قائلٌ : هذا الذي ذكرتَهُ من تكريرِ (إنْ) قبيحٌ ، إنَّما يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ [ألا ترى : أنَّ اللامَ الجازمةَ جاءَتْ مضمرةً في الشعرِ][2] فكأنَّهُ في هذا القولِ إنَّما تركَ قبيحاً الى مثلِهِ .

قيلَ لَهُ : ليسَ ما تركَهُ في القبحِ بمنزلةِ ما انتقلَ إليهِ ، لأنَّ الذي تركَهُ لا مُجازَ له ، ألا ترى : أنَّهُ لم يَجيءْ في الكلامِ

---

(١) زيادة من ج .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق . تأتي اللام الجازمة مضمرة في الشعر ويكون الفعل مجزوماً بتلك اللام ، وقد استشهد النحاة لهذه اللام ببيتٍ لمتمم بن نويرة ، والبيت سيأتي قريباً .

ولا في الضرورة علمناه إسقاطُ المُبدلِ منهُ من اللفظ وإثباتُ البدلِ ، فلم يجيءْ أيضاً ضميرٌ لا معنى لهُ ولا متجهَ ، والأشياءُ التي تجوزُ في الشعرِ للضرورةِ قد[1] تجوزُ في الكلامِ عند الحاجةِ إليها والوقوعِ فيما لا مَجازَ ٤٠ أ / لهُ ولا يُستقبحُ ذلكَ فيه .

ألا تراهم : استجازوا الضميرَ قبلَ الذكرِ في مثلِ : ضربوني وضربتُ قومكَ[2] ، لمّا كانَ [تركُ][3] الاضمارِ يؤدّي الى إخلاءِ الفعلِ من الفاعلِ ، ولم يُجيزوا نحو : ضربَ غلامُهُ زيداً لمّا لم تكنْ الى إجازةِ ذلكَ ضرورةٌ ، فصارَ ما كانَ يجوزُ في الشعرِ كقولهِ :

١٦١- جزى ربُّهُ عنّي عديَّ بنَ حاتمِ . . . .[4]

للضرورةِ مُستحسناً في الكلامِ ، ولهذا نظائرُ .

فكذلكَ إضمارُ (إنْ) يكونَ فيما ذهبَ إليهِ[5] مستحسناً ، وإنْ كانَ إضمارُ الجازمِ إنّما جاءَ في الشعرِ ، وبقريبٍ من هذا أجابَ أبو بكر وقد سألهُ سائلٌ : عن تجويزِهم الاضمارَ قبلَ الذكرِ في مثلِ : ضربوني وضربتُ قومكَ .

---

(١) (قد) ساقط من ج .

(٢) انظر : الكتاب ١/٤٠ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، انظر : أبي الأسود الدؤلي ص/٢٣٧ وتمامه :

جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعلْ

ونسبه ابن جني في الخصائص الى النابغة الذبياني . ونسبه البغدادي الى أبي الأسود الدؤلي ، انظر : الخزانة ١/١٣٢-١٣٧ .

(٥) يعني أبا بكر بن السراج .

فقال : لمَّا كانَ هنا أمرانِ مستكرَهانِ عندَهم في الاختيارِ وهما : إخلاءُ الفعلِ من الفاعلِ وإضمارُهُ قبلَ ذكرِهِ ، ولم يكنْ الى إخلاءِ الفعلِ من الفاعلِ سبيلٌ اختيرَ[1] الإضمارُ قبلَ الذكرِ ، فأضمرَهُ على أنَّ في إضمارِ (إنْ) من المزيَّةِ والحسنِ على إضمارِ اللامِ وسائرِ الجوازمِ ، لأنَّها قد اتُّسِعَ فيها ما لم يُتَّسَعْ فيهنَّ ، فوليها الاسمُ في الكلامِ ، كقولِهِ عزَّ وجلَّ : (وإنْ امرأةٌ خافتْ)[2] وغيرِ ذلكَ ممَّا تختصُّ بهِ (إنْ)[3] وليس في غيرِها من الجوازمِ ، فإضمارُها أيضاً أحسنُ من إضمارِ غيرِها ، لا سيَّما وقد جرى ذكرُها قبلُ ، وجريُ ذكرِ الشيءِ ممَّا يُسهِّلُ إضمارَهُ لتقريبِ الدلالةِ على المضمَرِ ، ألا ترى[4] : أنَّ سيبويه أجازَ : بمَنْ تمرُرْ أمرُرْ ، ولم يُجِزْ : مَنْ تضرِبْ أنزلْ ، حتَّى تقولَ : عليهِ ، إلاَّ في الشعرِ[5] يُجيزُ ذلكَ الحرفَ في الأولى ولم يُجِزْهُ في المسألةِ الثانيةِ[6] ، لمَّا لم يَجرِ ذكرُهُ .

وقالَ فيما حكاهُ عن يونس في قولِهم : مررتُ برجلٍ صالحٍ وإلاَّ صالحاً فطالحٌ ، من أنَّ من العربِ مَنْ يقولُ : إلاَّ صالحٍ فطالحٍ هذا قبيحٌ ضعيفٌ ، لأنَّكَ تُضمِرُ بعدَ (إلاَّ) فعلاً آخرَ غيرَ الذي [تُضمِرُ][7] بعدَ (إلاَّ) في قولِكَ : إلاَّ يكُنْ صالحاً

---

(1) في ش (اختير اليه) وأسقطنا (اليه) لزيادته .
(2) النســاء/١٢٨ .
(3) (ان) ساقطة من ج .
(4) من قوله (من الجوازم ، فاضمارها) الى (ألا ترى) ساقط من ج .
(5) انظر : الكتاب ٤٤٣/١ .
(6) يقصد بالأولى : المسألة الأولى وهي : بمن تمرر أمرر ، وقد أجاز سيبويه ذلك في الكلام والشعر ، ولم يجز المسألة الثانية وهي : من تضرب أنزل ، في الكلام ، بل أجازها في الشعر فقط.
(7) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ١٣٣/١ .

فطالحٍ ، ولا يجوزُ أنْ يُضمَرَ الجارُّ ولكنَّهم لمَّا ذكرُوهُ في أوَّلِ كلامِهم شبَّهوهُ بغيرِهِ [من الفعلِ][1] وكانَ هذا عندَهم أقوى إذا أضمرَ (ربَّ) ونحوه في قولِهم :

١٦٢- وبَلدةٍ ليسَ بها أنيسُ[2]

فأعلمَ بهذا أنَّ حرفَ الجرِّ إذا جرَى ذكرُهُ كانَ إضمارُهُ أقوى من إضمارِهِ إذا لم يجرِ ذكرُهُ ، وإذا كانَ هذا هكذا في الحروفِ الجارَّةِ كانَتْ في الجازمةِ مثلَهُ ، لأنَّ الجارَّةَ في الأسماءِ مثلُ الجوازمِ في الأفعالِ ، فكذلكَ يكونُ تقديرُ (إنْ) وإضمارُهُ فيما ذهبَ إليهِ أحسنَ من إضمارِ اللامِ في قولِهِ :

١٦٣- . . . . أو يَبْكِ مَنْ بكى[3]

---

(١) زيادة من الكتاب ١/١٣٣ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ، انظر : الكتاب ١/١٣٣ ، وانظر : معاني القرآن للفراء ١/٤٧٩ وفيه (وبلد ليس به أنيس) والمقتضب ٢/٣١٩ ، وفيهما غير منسوب ، ونسبه البغدادي الى جران العود عامر بن الحارث بن كلفة ، انظر : الخزانة ٤/١٩٧-١٩٨ .

(٣) جزءٌ من بيت لمتمّم بن نويرة ، انظر : شعر مالك ومتمم ص/٨٤ وتمام البيت :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي
لك الويلُ حرَّ الوجه أو يَبْكِ مَنْ بكى

وانظر : الكتاب ١/٤٠٩ . وفيه منسوب لمتمّم بن نويرة أيضاً .
وانظر : اللسان مادة : بعض .

٥٢ ـ مسألة

أنشدَ أبو زيد لعَمران بن حطّان[1] :

١٦٤ـ فتُمسي صريعاً ما تُقومُ لحاجةٍ
ولا تَسمَعُ الدّاعي ويُسمِعْكَ مَنْ دَعا[2]

قالَ أبو زيد : يُريدَ : مَنْ دَعا يُسمِعْكَ .

هذا القولُ الذي ذكرَهُ في هذا لم نَعلَمْ أحداً أجازَهُ ، ولو جازَ هذا[3] لجازَ آتِ مَنْ يأتِني ، والوجهُ في هذا أنْ تُقدّرَ حذفَ اللامِ كقولِهِ :

. . . . أو يَبْكِ مَنْ بكى[4]

وكانَ هذا أيضاً في المعنى أقربَ مِمّا ذكرَهُ .

---

(١) هو عمران بن حطان بن ظبيان ، انظر : الاغاني ١٨/٥٠ .

(٢) لم أجد هذا البيت في نوادر أبي زيد ، وجدته في المخصص ١٤٧/١٧ . وهو لم ينسبه ، وفيه (فتضحي) بدل (فتمسي) وورد في شرح المفصل ٦٠/٧ و ٢٤/٩ بالروايتين .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) تقدم تخريجه قريباً .

٥٣ ـ مسألة

حكى سيبويه : أطْيار ، وحملَه على أنَّه جمع طائرٍ مثل : صاحبٍ وأصْحاب ، وشاهدٍ وأشْهاد ، وفَلُوّ[1] وأفْلاء[2] ، لأنَّ فَلُوّاً مثل : فاعلٍ في الزيادةِ والزِّنَةِ[3] .

فإنْ قالَ قائلٌ : هلاَّ حمَلَه على أنَّه جمعُ (طَيْر) دون أنْ يكونَ جمعَ (طائرٍ) ؟

قيلَ لَهُ : لا يكونُ عندَهُ إلاَّ جمعَ (طائرٍ) ، لأنَّ (طائراً) زُعِمَ أنَّهُ جُمِعَ على : طَيْرٍ مثلُ : تاجِرٍ وتَجْرٍ ، وإذا كانَ مثلَ : تَجْرٍ ، ورَكْبٍ ، لم يَجُزْ جمعُهُ ، ألا ترى : أنَّهُ لم يخلُ جوازُ ذلكَ في جمعِ الجمعِ ، ويمتنعُ جمعُ هذا أيضاً من جهةِ القياسِ ، لأنَّ (تَجْراً) وبابَهُ يُرادُ بهِ الكثرةُ ، فحكمُهُ إذا جُمِعَ أنْ يُرادَ بهِ التكثيرُ و (أفْعال)[4] لا يُرادُ بهِ الكثرةُ ، بل خلافُها ، فيَجبُ أنْ يمتنعَ هذا من حيثُ امتنعَ (أقوالان)[5] ونحوُهُ ، ألا ترى : أنَّكَ لا تُكثِرُ بأدنى العددِ كما لا تُكثِرُ بالتثنيةِ ، ويَجبُ أنْ يُمنَعَ جمعُ هذا بهذا الجمعِ أيضاً لما ذكرتُ لكَ ، كما امتنعَ أنْ تُحقِّرَ الجموعَ الموضوعةَ لكثرةٍ

---

(١) الفَلوّ : الجَحش والمهر إذا فُطِمَ وجمعُهُ أفْلاء ، انظر : اللسان مادة : فلا .

(٢) انظر : الكتاب ٢/١٩٥ و ٢٠٢ .

(٣) يقصد بالزنة : عدد الحروف .

(٤) يعني صيغة (أفعال) .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٢٠٢ .

العددِ ، فكما لم تُحقَّرِ الجُموعَ الموضوعةَ لأكثرِ العدَدِ[1] ، لأنَّ التَّحقيرَ تقليلٌ وهذهِ الأبنيةُ تكثيرٌ ، كذلكَ لا يجوزُ هذا ، لأنَّهُ للتكثيرِ و (أفعال) للتقليلِ •

[فإنْ قالَ قائلٌ][2] : هلَّا جازَ جمعُهُ على (أفعالٍ) كما جازَ (إِبلانٍ)[3] ، وكما حكى سيبويه من قولِهم لقاحَيْنِ[4] ، ولِقاحٌ[5] جمعُ لِقحَةٍ ، ولَقوحٍ ؟

قيلَ لَهُ : هذا قليلٌ ، وقد قالَ سيبويه : إنَّهُ قليلٌ لا يُقاسُ عليهِ ، فإذا لم يُقَسْ عليهِ ما أشبهَهُ لقلَّتِهِ كانَ [أنْ][6] لا يردَّ عليهِ غيرُهُ ولا يُشَبَّهَ بهِ سِواهُ أولى •

فإنْ قالَ قائلٌ : فهلَّا جازَ تكسيرُهُ ، كما جازَ تحقيرُهُ فيما حكاهُ سيبويه من قولِهم : رَجْلٌ ورُجَيلٌ[7] ، وكما قرأتَ على أبي بكرٍ عن أبي العباس عن أبي عثمان ، قالَ : أنشدَني الأصمعيُّ لأحيحَةَ بن الجلاح :

---

(1) قوله (فكما لم تحقّر الجموع الموضوعة لأكثر العدد) ساقط من ج •

(2) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(3) قال سيبويه : وقالوا : إبلان ، لأنه اسم لم يكسّر عليه ، وإنّما يريدونَ قطيعَيْنِ وذلك يعنون ، انظر : الكتاب ٢/٢٠٢•

(4) انظر : الكتاب ٢/٢٠٢ •

(5) اللقاح : ذوات الألبان من النوق ، واحدها : لَقوحٌ ولِقحَةٌ ، انظر : اللسان مادة : لقح •

(6) زيادة من ج يقتضيها السياق • وقد كتبت حاشية في ش ، وهي : يرد عليه قوم وأقوام •

(7) انظر : الكتاب ٢/١٤٢ •

١٦٥- بُنَيَّتُهُ بِعُصْبَةٍ مِن مالِيا أَخشى رُكَيْبًا أَو رُجَيْلاً غادِيا[1]

قيلَ لَهُ : لا ينبغي أَنْ يجوزَ في[2] هذا الكسيرُ من حيثُ جازَ التصغيرُ ، وذلكَ أنَّ هذا الاسمَ على بناءِ الآحادِ ، والمُرادُ بِهِ الكثرةُ ، فلو كُسِّرَ كما صُغِّرَ لكان في ذلكَ إجراؤُهُ مَجرى الآحادِ ، وإزالتُهُ عمَّا وُضِعَ لَهُ من الدَّلالةِ على الكثرةِ إذ كانَ يكونُ ٤٠ ب / في ذلكَ مساواتُهُ لَهُ من جهةِ البناءِ والكسيرِ والتحقيرِ ، والحديثُ عنهُ كالحديثِ عن الآحادِ نحو ما أنشدَهُ أبو الحسن :

١٦٦- . . . . لَهُمْ جامِلٌ لا يَهدأُ الليلَ سامِرُهُ[3]

وهذا كلُّ جهاتِهِ أو عامَّتِهِ ، فيجبُ إذا صُغِّرَ أنْ لا يُكسَّرَ فيكونُ بتركِ تكسيرِهِ منفصلاً ممَّا يُرادُ بِهِ الآحادُ دونَ الكثرةِ ، ومتميزاً بِهِ منها على أنَّ (رُكَيْبًا) في البيتِ يجوزُ أنْ يكونَ مُحقَّراً على حذفِ الزيادةِ ، كبابِ : أزهَرَ ، وزُهَيْرٍ[4] .

---

(١) البيت لأحيحة بن الجلاح ، انظر : الاغاني ١٢٤/١٣ بولاق ، وانظر : المنصف ١٠١/٢ وشرح الشافية ١٥٠/٣ .

(٢) في ش (بعد) وأثبتنا ما في ج لانه أصحّ .

(٣) البيت للحطيئة ، انظر : شعر الحطيئة ص/٢١ وصدره :
وإنْ تكُ ذا شاءٍ كثيرٍ فإنَّهم
وفيه (ذوو جاملٍ) بدل (لَهم جاملٌ) وكذلك في معاني القرآن للاخفش ص/٢٤٦ وفي الخزانة (لنا جامل) انظر : الخزانة ٣٨٩/٣ .

(٤) يقصد بهذا : تصغير الترخيم وهو أن تحذف كلَّ شيء زيد في الأسماء الثلاثية والرباعية ، فيبقى الاسم على حروفه الاصلية ثمَّ يُصغَّرُ ، مثل : أسود ، فيصغر على سُوَيد ، ومُقعَنسِسٌ ، يُصغَّرُ على قُعَيس ، انظر : الكتاب ١٣٤/٢ .

فإنْ قالَ قائلٌ : أليسَ (أشْياءُ)[1] عندَكَ من بابِ : ركْبٍ ، وتَجْرٍ ، وجاملٍ ، وقد حدّثكم أبو بكر عن أبي العباس قالَ : حدّثنا علماؤُنا عن الأصمعيِّ قالَ : وقفَ أعرابيٌّ على خلفٍ الأحمرِ[2] ، فقالَ : إنَّ عندكَ لأشاوَى[3] ، فكسّر (أشياءَ) على (أشاوَى) ، فما أنكرتَ أنْ يجوزَ [جمعُ][4] نحوِ : طيْرٍ وبابِهِ ؟

قيلَ لهُ : هذا أشبهُ ، لأنّهُ مكسّرٌ على بناءٍ يكونُ للكثيرِ ، و (أطْيار) للقليلِ ، إلاّ أنّهُ أيضاً عندي رديءٌ لخروجهِ بذلكَ الى حيّزِ الآحادِ[5] ، وما لا يُعنى بهِ الكثرةُ ، وهذهِ حكايةٌ نادرةٌ لا يجبُ القياسُ عليها ولا إجراءُ نظائرِها من أجلِها مجْراها .

فإنْ قالَ : أليسَ (ضأنٌ) عندكَ من هذا البابِ ، لأنّهُ جمعُ (ضائنٍ) ، كما أنَّ (طيْراً) جمعُ (طائرٍ) ، فقد قالَ : ضأنٌ[6] ، وضئينٌ ، كما قالوا : عبدٌ وعبيدٌ ، وكلبٌ وكليبٌ ، فما أنكرتَ أنْ يجوزَ تكسيرُ : طيْرٍ وركْبٍ وبابِهِ ، كما جازَ تكسيرُ : ضأنٍ ، إذْ هو مثلُهُ ؟

---

(1) ذهبَ الكوفيون الى أنّ (أشياء) وزنُهُ : أفعاء ، والأصل : أفعِلاء ، وذهبَ البصريون الى أنّ وزنَهُ : لَفْعاء ، والاصل : فَعْلاء ، انظر : الانصاف ٢/٨١٢-٨١٣ .

(2) هو أبو محرز خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر ، انظر : نزهة الألبّاء ص/٥١ .

(3) انظر : المقتضب ١/٣١ ، والاصول ٢/٦٢٠ رسالة دكتوراه .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(5) وقد جاء من الآحاد على أفعال مثل : برمةٌ أعشار ، وثوبٌ أكياش . انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص/٤٦ .

(6) (ضأن) ساقط من ج .

قيلَ لَهُ : ليسَ قولُهم : ضَئِينٌ ، عندَنا جَمعُ (ضَأنٍ) ، إنَّما هو جَمعُ (ضائِنٍ) ، ونظيرُ ما حَكاهُ سيبويه من قولِهم : عازِبٍ ، وعَزِيب ، وغازٍ ، وغَزِيّ[1] ، وأنشدَ :

١٦٧- سَرَيتُ بِهِم حتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهم . . . .[2]

ف (ضَئِينٌ) عندَنا جمعُ (ضائِنٍ) ، وليسَ (ضائنٌ) بجَمعٍ ، إنَّما هو واحدٌ ، ألا تَراهم قالوا : ضائِنةٌ ، فأنَّثوا ، وقالوا : ضَوائِن ، فيما حكى أبو الحسَنْ فكَسَّروا ، ولو كانَ جَمعاً لم يُكَسَّرْ ، كما لا يُكَسَّرُ (رَكبٌ) و (جامِلٌ) ونحوُهُ . ف (ضائِنٌ) واحدٌ ، وجمعُهُ : ضَأنٌ ، وضانٌ[3] ، وضَوائِنُ ، وضَئِينٌ ، وضِئِينٌ . فنظيرُ (ضَئِينٍ) في (طائِرٍ) ما قلناهُ ، ونظيرُ (ضَأنٍ) في (ضائِنٍ) ما حكاهُ سيبويه من قولِهم : خادِمٌ وخَدَمٌ وغائِبٌ وغَيَبٌ[4] .

ومِمَّا جاءَ على (فَعَل) جَمعاً ما حَكاهُ أيضاً في جَمعِ (فَعْلَة) من قولِهم : حَلقَة ، وحَلَق ، وفَلكَة ، وفَلَك ، قالَ :

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٠٣ .

(٢) البيت لامرىء القيس ، انظر : شرح ديوان امرىء القيس ص/٢١٦ ، وتمامه :

وحتَّى الجيادُ ما يُقدنَ بأرسانِ

وفي الديوان (مطوتُ) بدل (سريتُ) و (مطيّهم) بدل (غزيّهم) وورد بروايتين في الكتاب ، ورد برواية (مطيّهم) في ٤١٧/١ وبرواية (غزيّهم) ٢٠٣/٢ وانظر : المقتضب ٤٠/٢ . وفيه (مطيّهم) .

(٣) ضانٌ ، بالتخفيف ، أي : بتسهيل الهمزة .

(٤) انظر : الكتاب ٢٠٣/٢ .

وحدثنا أبو الخطاب[1] أنهم يقولون : نَشْفَة ونَشَف ، وهو : الحجرُ الذي يُتدلَّك به[2] ، ويدلك على قوةِ تركِ التكسيرِ في هذا الباب ، قوله تعالى : (مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرُونَ)[3] فصحح (سامراً) ولم يكسره .

(1) هو أبو الخطاب عبدالحميد بن عبدالمجيد المعروف بالاخفش الكبير . انظر : أنباه الرواة ٢/١٥٧ـ١٥٨ .

(2) انظر : الكتاب ٢/٢٠٣ .

(3) المؤمنون/٦٧ . وجعل العكبري (سامرا) حالاً وقال : هو مصدر كقولهم : قُمْ قائماً ، وقد جاء من المصدر على لفظ اسم الفاعل كالعاقبة والعافية . وقال ابن منظور : السامر : اسم للجمع كالجامل . انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٥٨ واللسان مادة : سمر .

٥٤ ـ مسألة

في بابِ تثنيةِ الممدودِ ، قالَ سيبويه :

فإنْ كانَ الممدودُ لا ينصرفُ وآخرُهُ زيادةٌ جاءَتْ علامةً للتأنيثِ ، فإنّكَ إذا ثنّيتَهُ أبدلتَ واواً كما تفعلُ ذلكَ في [قولِكَ][1] : خُنفُساوي ، وكذلكَ إذا جمعتَهُ بالتاءِ[2] .

نقولُ : إنَّ التثنيةَ على صيغةٍ واحدةٍ وبناءٍ واحدٍ ، لا يختلفُ كما اختلفَ الجموعُ ، لخلوِّها من المعنى الذي لَهُ اختلفتِ الجموعُ ، وذلكَ أنَّ ضروبَ الجمعِ ، إنّما اختلفتْ فجاءَتْ على أبنيةٍ مختلفةٍ غيرِ متّفقةٍ ، من حيثُ اختلفتِ المجموعاتُ ، فصارَ مجموعٌ أكثرَ من مجموعٍ ، فلمّا اختلفتْ صيغَتْ لها أبنيةٌ مختلفةٌ ، تدلُّ على القليلِ منها والكثيرِ باختلافِها .

ولمّا كانتِ المُثنّياتُ ضرباً واحداً لا يكونُ اثنانِ أكثرَ من اثنينِ ، كما يكونُ جمعٌ أكثرَ من جمعٍ ، لم تحتجْ الى اختلافِ الأبنيةِ في التثنيةِ ، كما احتيجَ إليهِ في الجمعِ ليُعلَمَ بهِ القليلُ من الكثيرِ ، فلهذا لم يختلفْ بناءُ التثنيةِ وذواتُ الاسمِ المُثنّى إذا ثُنّيَ ، إلاَّ ما كانَ في آخرِهِ منهُ حرفٌ مُعتَلٌّ ساكنٌ ، يجبُ أنْ يُقلَبَ ، لئلاَّ يُحذفَ فيزولَ بذلكَ ما أُريدَ من علَمِ التثنيةِ والدلالةِ عليها ، أو همزةٌ ممدودةٌ فتُقلَبُ لما نذكرُهُ[3] .

---

(١) زيادة من ج توافق ما في الكتاب ٢/٩٤ .
(٢) الى هنا قول سيبويه ، انظر : الكتاب ٢/٩٤ .
(٣) في ج (الى ما) بدل (لما) .

فنقولُ : إنَّ الهمزةَ في أواخرِ الأسماءِ على ثلاثةِ أضربٍ : أصليٍّ ، وبمنزلةِ الأصليِّ ، وزائدٍ .

والأصليُّ على ضربَينِ : ضربٌ : الهمزةُ فيهِ أصلٌ غيرُ منقلبةٍ ، مثلُ : قَرّاء[1] ، وجِياء[2] .

وضربٌ : الهمزةُ فيهِ مُنقلبةٌ عن أصلٍ ، مثلُ : سَقَّاء ، وعَزَاء ، وغَوْغاء[3] فيمَنْ صَرَفَ .

والضربُ [الثاني][4] من القِسْمةِ الأولى : ما كانَتِ الهمزةُ فيهِ [زائدةً بمنزلةِ الأصلِ][5] منقلبةً عن ياءٍ تلحَقُ آخرَ الكلمةِ للإلحاقِ ، فتَنقلبُ همزةً لوقوعِها طرفاً ، لبناءِ الاسمِ على التذكيرِ ، وذلكَ نحو : عِلباء ، وحِرباء[6] ، وزِيزاء[7] ، وقِيقاء[8] ، وقُوَباء[9] ، فيمَنْ صَرَفَ .

---

(1) رجل قَرّاء : حسن القراءةِ ، ورجل قُرّاء : متنسك ، انظر : اللسان مادة : قرأ .

(2) الجِياء : وعاءٌ توضعُ فيه القدر ، انظر : اللسان مادة : جيأ .

(3) قال سيبويه : وأما (غوغاء) فمن العرب من يجعلها بمنزلة (عَوْراء) فيؤنّث ولا يصرف ، ومنهم من يَجعلها بمنزلة (قَضْقاض) فيذكّر ويصرف . انظر : الكتاب ٢/١٠ .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(5) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(6) الحِرباء : مسامير الدروعِ . انظر : الصحاح ١/١٠٩ مادة : حرب .

(7) الزيزاء : الارض الغليظة ، انظر : اللسان مادة : زيز .

(8) القيقاء : صوت الدجاج عند البيض ، انظر : اللسان مادة : قوا .

(9) انظر : الكتاب ٢/١٠ ، والقُوَباء : داءٌ يظهر في الجلد ، انظر : اللسان مادة : قوب .

والضربُ الثالثُ من القسمةِ الأولى ، وهو : الهمزةُ الزائدةُ ، وذلكَ تَلحقُ الاسمَ الذي هو صفةٌ ، والاسمُ الذي هو غيرُ صفةٍ للتأنيثِ ، فصارَ الاسمُ بلحاقِها غيرَ منصرفٍ ، وذلكَ نحو : خُنفُساء ، وحَمْراء ، وبُرُوكاء[1] ، ونحوه .

وحكمُ المنقلبِ حكمُ الأصلِ ، كما أنَّ حكمَ المُلحقِ حكمُ الأصلِ ، ولمَّا كانَ قسمٌ أصلاً وبمنزلةِ الأصلِ ، وقسمٌ زائداً ، احتيجَ في النسبِ والتثنيةِ الى الفرقِ ٤١ أ / بينَ الأصلِ وما هو بمنزلةِ الأصلِ ، وبينَ الزائدِ ، وبينَ المنصرفِ وغيرِ المنصرفِ .

وحكمُ الفرقِ أنْ يقعَ في الثواني والفروعِ ، دونَ الأوائلِ والأصولِ[2] ، كذلكَ جرى هذا ولا سبيلَ الى الفرقِ بينَهما إلاَّ بإبدالِها حرفاً من حروفِ التي يغلبُ عليها القلبُ والابدالُ ، فأُبدلَتْ منها الواوُ ، كما أُبدلَتْ هي من الواوِ ، إذا كانَتْ مضمومةً أو مفتوحةً ، فاءً أو عيناً[3] ، وفي غيرِ ذلكَ .

فقالوا : حَمراوان ، وحَمراويّ ، وكانَتْ أولى من الياءِ ، لأنَّ الياءَ عندَهم تَقربُ من الألفِ ، وهي أقربُ الى الألفِ من الواوِ اليها ، وقبلَ الهمزةِ ألفٌ ، فلو أُبدلَ من الهمزةِ ياءٌ ، لكانَ يجتمعُ حرفانِ كأنَّهما من مَخرجٍ واحدٍ ، وذلكَ مُستكرَهٌ عندَهم ، ألا تَراهم يَفرُّونَ منهُ الى الادغامِ أو الحذفِ ، ومع

---

(١) البروكاء : الثبات في الحرب ، انظر : اللسان مادة : برك .

(٢) يعني في الاسماء والصفات التي فيها همزة زائدة ، للالحاق أو التأنيث .

(٣) تبدل الواو همزة ، سواء أكانت الواو فاءً مضمومةً ، مثل : أجوه ، أو عيناً مضمومة مثل : أدؤر ، أو فاءً مفتوحةً ، مثل : أحد وأواصل ، انظر : الكتاب ٢/٣٥٥ .

ذلكَ فإنَّ الياءَ لم يكثُرْ إبدالُ الهمزةِ منها كثرةَ إبدالِ الهمزةِ منَ الواوِ . ولم يكُنْ الى إبدالِها من الألفِ سبيلٌ ، لأنَّها لا تكونُ إلاّ ساكنةً وقبلَها ساكنٌ وبعدَها آخرُ ، وهو الياءُ الأولى في الاضافةِ ، أو حرفُ الاعرابِ في التثنيةِ .

فهذا الذي ذكرنا من إبدالِ الواوِ مكانَ الهمزةِ غيرِ الأصلِ في التثنيةِ والاضافةِ ، هو الأصلُ الذي يجبُ أنْ يكونَ الزائدُ عليهِ دونَ الأصلِ .

ثُمَّ تُبدَلُ من الأصولِ بَعْدَ ذلكَ ، لوسائطَ حادثةٍ من النوعينِ[1] ، وذلكَ أنَّهم لمَّا وَجَدوا الهمزةَ في (عِلباء) زائدةً بعدَ ألفٍ وإنْ كانَتْ بمنزلةِ الأصلِ ، كما وَجَدوا همزةَ (حَمْراء) زائدةً بعدَ ألفٍ أبدَلوا منها الواوَ إذْ كانَتْ زائدةً ، كما أنَّ هذهِ زائدةٌ[2] ، وكانَتْ بعدَ ألفٍ ، كما أنَّ تلكَ بَعدَ ألفٍ[3] .

ولمَّا كانَتْ همزةُ (عِلباء) بمنزلةِ الأصلِ ويُثَنَّى ويُنسَبُ إليهِ غيرَ مبدلةٍ ، كما أنَّ (كِساء) و (رِداء) كذلكَ ، ثُمَّ أبدَلوا الواوَ مِن (عِلباء) في الموضعَينِ : الاضافةِ والتثنيةِ أبدَلوا من (كِساء) أيضاً وإنْ لم تكنْ زائدةً إذْ كانَتْ بعدَ ألفٍ ، فكانَ البَدَلُ فيهِ أقبحَ من البدلِ في (عِلباء) ، لأنَّ (عِلباء) يشبهُ (حَمْراء) من جهتَينِ[4] ذكرناهما ، و (كِساء) ونحوُهُ من جهةٍ واحدةٍ وهو وقوعُ الهمزةِ بعدَ الألفِ ، وقد تُشابِهُ الهمزةُ فيهِ

---

(١) يعني التثنية والنسبة .

(٢) (كما أنّ هذه زائدة) ساقط من ج .

(٣) (كما أنّ تلك بعدَ الف) ساقط من ج .

(٤) وهما زيادة الهمزة ووقوعها بعد الف .

الهمزة فيها في أنّها ليستْ من أصلِ الكلمةِ ونفسِها ، إنّما هي مُنقلبةٌ ، فهذا كانتْ مُشابِهَةً من جِهتَينِ .

ولمّا كانَ تُبدَلُ من (كِساء) و (رِداء) وإنْ كانتِ الهمزةُ فيهنَّ غيرَ زائدةٍ لوقوعها بعدَ الألفِ ، كذلكَ أُبدِلَ من الهمزةِ التي هي أصلٌ مثلُ : قَرّاء ، لأنَّ هذه الهمزةَ وإنْ كانَتْ أصلاً فهي واقعةٌ بَعْدَ الألفِ ، كما أنَّ الهمزةَ في (كِساء) [واقعةٌ بَعْدَ الألفِ و][1] ليستْ بزائدةٍ .

لكنَّ البدلَ في (كِساء) أحسنُ منهُ في (قَرّاء) ، لما ذكرتُ لكَ من جهةِ الشَّبَهِ ، ولأنّها منقلبةٌ عن حرفٍ تَنقلِبُ الواوُ إليه[2] ، ويَنقلِبُ هو الى الواوِ وهوَ حرفٌ أدخلُ في الاعتلالِ من الهمزةِ ، وقد جازَ ذلكَ في الهمزةِ أيضاً وجاءَ ، لأنّها تعتلُّ وتنقلبُ وتَلينُ ، كما يقعُ نحو هذا في الأحرفِ الأخَرِ ، فلهذهِ الوسائطِ التي ذكرناها وقعَ الابدالُ في هذهِ الهمزاتِ ، وإنْ كانَتْ مختلفةَ الأصنافِ .

قالَ سيبويه : عِلباوان ، أكثرُ من قولِكَ : كِساوان ، في كلامِ العربِ لِشَبَهِها بـ (حَمْراء)[3] .

وجوابٌ آخرُ في قلبِهم الهمزةَ واواً في تثنيةِ (حَمْراوان) ونحوِهِ وهو :

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(2) وهو الياء .

(3) انظر : الكتاب ٢/٩٤–٩٥ .

فكما لم يحذفوها في هذا الموضع لما كان حذفها إجحافاً ومستكرهاً ، كذلك لم يحذفوها في الجمع وأيضاً فإن هذا أبعد من الحذف من التاء منها ، لأن التاء تتغير في الوقف ، وهذا لا يتغير فيه ولا يعتل ، وما كان تغيره واعتلاله أكثر كان في الحذف أدخل ومن اللزوم أبعد ، ألا ترى : ٤١ ب / أنها والألف لما كانتا لازمتين كسّروا الاسم عليها ، فقالوا : صحارى ، وصلافى[1] ، وذفارى ، فلما كان لها من المزية على التاء ما ذكرنا وجب أن لا يجري مجراها في الحذف .

[ولم يسغ الترك][2] لأن ذلك كان يلزم منه اجتماع علامتين للتأنيث ، كما كان يجتمع في (قائمات) لو لم يحذف .

فلما لم يسغ هذان الوجهان ، ثبت الثالث ، وهو البدل في التثنية ، فاجتمع في ذلك مشاكلة الجمع للتثنية والاضافة ، وكل هذه متشاكلة ومتناسبة ، وكان الأحسن والأليق أن تكون على لفظ واحد ، وذلك ما كره من الحذف والاخلال ، فكان البدل أقيس وأحسن .

فإن قال قائل : فلم أبدل في النسبة وليس هناك علامتان تجتمعان للتأنيث ؟

قيل له : يلزم قلبها من حيث وجب حذف التاء تاء التأنيث ، وذلك أنك تقول في النسب الى حمدة : حمدي ، فتحذف الهاء ولا تثبت في المضاف[3] ، فكذلك يجب أن تبدل هذا ، ولو لم تبدل منها جمعت بين ياءي النسب وعلامة

(١) الصلافى جمع صلفاء وهي الارض الشديدة ، انظر : اللسان مادة : صلف .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) يعني : الاسم المنسوب ، انظر : المقتضب ٣/١٣٧ .

فكما لم يحذفوها في هذا الموضع لما كان حذفها إجحافاً ومستكرهاً ، كذلك لم يحذفوها في الجمع وأيضاً فإن هذا أبعد من الحذف من التاء منها ، لأن التاء تتغير في الوقف ، وهذا لا يتغير فيه ولا يعتل ، وما كان تغيره واعتلاله أكثر كان في الحذف أدخل ومن اللزوم أبعد ، ألا ترى : ٤١ ب / أنها والألف لما كانتا لازمتين كسَّروا الاسم عليها ، فقالوا : صحارى ، وصلافى[1] ، وذفارى ، فلما كان لها من المزية على التاء ما ذكرنا وجب أن لا يجري مجراها في الحذف .

[ولم يسغ الترك][2] لأن ذلك كان يلزم منه اجتماع علامتين للتأنيث ، كما كان يجتمع في (تاءات) لو لم يحذف .

فلما لم يسغ هذان الوجهان ، ثبت الثالث ، وهو البدل في التثنية ، فاجتمع في ذلك مشاكلة الجمع للتثنية والإضافة ، وكل هذه متشاكلة ومتناسبة ، وكان الأحسن والأبلغ أن تكون على لفظ واحد ، وذلك ما كره من الحذف والإخلال ، فكان البدل أقيس وأحسن .

فإن قال قائل : فلم أبدل في النسبة وليس هناك علامتان تجتمعان للتأنيث ؟

قيل له : يلزم قلبها من حيث وجب حذف التاء تاء التأنيث ، وذلك أنك تقول في النسب الى حمدة : حمدي ، فتحذف الهاء ولا تثبت في المضاف[3] ، فكذلك يجب أن تبدل هذا ، ولو لم تبدل منها جمعت بين ياءي النسب وعلامة

(١) الصلافى جمع صلفاء وهي الارض الشديدة . انظر : اللسان مادة : صلف .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) يعني : الاسم المنسوب . انظر : المقتضب ٣/١٣٧ .

التأنيثِ ، فكنتَ بمنزلةِ مَنْ قالَ : حَمدتي في الاضافةِ الى : حَمدة ، وإنّما حُذِفَتِ التاءُ مع الياءين لمُشابهتِهما لهما و [قيامهما][1] مقامَهما في قولهم : زنج ، زنجيّ ، ورومي ، وروم ، كقولهم : تمرة ، وتمر[2] ، ألا تراهما حُذِفتا كما حُذِفَتْ ، فلمّا كانتا كذلكَ لم يجتمعا ، كما لا يجتمعُ الحرفانِ إذا كانا بمعنىً .

والهمزةُ والألفُ مثلُ التاءِ في كونهما علامتَيْنِ ، فلمّا كانَ إجراؤُهما مَجراها في النسبِ لا يُخِلُّ بلفظٍ ولا معنىً ، بل يُؤدّي الى مُشاكلةٍ بَينَ الاضافةِ والتثنيةِ والجمعِ ، وبينهما مُشاكلةٌ ، وبينهما[3] وبينَ العلامةِ الأخرى التي هيَ التاءُ في أنّهما لم يَثبُتا في التثنيةِ كما لم تَثبُتِ التاءُ ولم يَلزَمْ حذفٌ إثرَ ذلكَ ، استُحِبَّ[4] وأُبدِلَ في الاضافةِ كما أُبدِلَ في التثنيةِ ، بل كانَ إبدالُها آكدُ وأوجبُ في النسبِ ، لما ذكرتُ لكَ من مُشابهتِها حرفَي الاضافةِ ، لعلامةِ التأنيثِ .

فإنْ قالَ قائلٌ : فهلاّ حُذِفَتْ هذهِ الهمزةُ في النسبِ ، كما حُذِفَتِ الهاءُ ؟

قيلَ [لَهُ][5] : إنَّ الهاءَ لو لم تُحذَفْ لكانَتْ تَثبُتُ وتَنقلِبُ تاءً ، لأنّها في الدَّرجِ ، والتاءُ من علامةِ التأنيثِ ، [و][6]

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) المناسبة بين التاء وياءي النسبة ، أنّ التاءَ تكون فارقةً بين الجمع والواحد في تمر وتمرة ، وكذلك ياء النسبة في زنجيّ وزنج وروميّ وروم ، انظر : المذكر والمؤنث للمبرد ص/٩٠ والأصول ٢/٤٣٢ .

(٣) ضمير (هما) راجع الى الهمزة والالف .

(٤) جواب (لمّا) المتقدم .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق .

لم تُبدَلْ من حروفٍ إبدالاً مُطَّرِداً ، كإبدالِ هذهِ الحروفِ بعضِها من بعضٍ ، فلمَّا لم يكنْ سبيلٌ الى تركِها ، والامتناعِ من حَذفِها ، لما ذكرتُ لكَ مِنْ مُعاقبتِها لهما ولا الى إبدالِها من شيءٍ ، كما أُبدِلَتْ هذهِ الأحرفُ الأُخَرُ ، لم يلزَمْ لزومُ الحرفينِ والألفِ ، وَجبَ حَذفُها .

ولمَّا كانَ تُبدَلُ الواوُ والهمزةُ والياءُ بعضُها من بعضٍ في مواضعَ إبدالاً مُطَّرِداً ، ولم يكنْ سبيلٌ الى تَركِ علامةِ التأنيثِ في هذينِ الموضعينِ النسبِ والتثنيةِ والامتناعِ من حَذفِها ، أُبدِلَتْ حرفٌ تُبدَلُ منهُ أيضاً إبدالاً مُطَّرِداً[1] فلِهذهِ المعاني حُذِفَتِ التاءُ وأُبقِيَتْ ، وأُبدِلَ من الهَمزةِ الواوُ ، ولم يُحذَفْ مع أنَّ علامةَ التأنيثِ في (حَمْراء) حرفانِ ، وعلامةَ التأنيثِ في (حَمْدة) ونحوِهِ حرفٌ واحدٌ ، فلو حُذِفَتِ الهَمزةُ من (حَمْراء) لاحتجتَ أنْ تَحذِفَ الألفَ التي قبلَها أيضاً ، وذلكَ أنَّ الزيادتَينِ زيدتا معاً ، ولم يُزَدْ أحدُهما بعدَ الأخرى ، فإذا حُذِفَتْ إحداهُما لزِمَ حَذفُ الأخرى وليسَ حذفُ الحرفينِ كحَذفِ الحرفِ الواحدِ ، لأنَّ حذفَهما إخلالٌ وليسَ حَذفُ الحرفِ الواحدِ كذلكَ .

فأمَّا ما ذكرنا من التناسبِ والتشاكلِ الواقعِ بينَ التثنيةِ والنسبةِ فمِنْ ذلكَ : أنَّ الاسمَ المنسوبَ إليهِ قد كانَ ينصرفُ قبلَ النسبةِ في الكلامِ في وجوهِ الإعرابِ التي تكونُ لهُ ، ثُمَّ زيدَ عليهِ الياءانِ لمعنى النسبِ ، فانتقلَ الإعرابُ الذي كانَ يكونُ في لامِ الاسمِ أو ما أشبهَ لامَهُ[2] الى الياءِ ، وبُنيَ الآخِرُ[3] على

---

(١) وهو الواو ، وانظر اول المسالة .
(٢) ما اشبهَ لامَ الاسم مثل : الدال في (يد) ، والميم في (دم) .
(٣) يعني آخر الاسم المنسوب .

ضربٍ واحدٍ من الحركاتِ .

وكذلكَ الاسمُ المُثنّى قد كانَ قبلَ أنْ يُثنّى ينصرفُ في وجوهِ الاعرابِ ، فلمّا زيدَتْ عليهِ الألفُ لمعنى التثنيةِ كما زيدَتِ الياءانِ لمعنى النسبِ ، انتقلَ الاعرابُ الذي كانَ يكونُ في لامِ الاسمِ أو ما أشبهَ لامَهُ الى آخرِهِ ، وبُنيَ ما كانَ آخرُهُ قبلُ على ضربٍ واحدٍ من الحركاتِ ، فثبتَتِ اللامُ من الاسمِ المنسوبِ على ذلكَ ، وكانَ حكمُ الاعرابِ أنْ تلحقَ الألفَ إذا صارَتْ آخرَ الاسمِ وصارَ الاسمُ المُثنّى بهِ تامًّا ، كما أنّهُ في الاسمِ المُضافِ تلحقُ الياءَ إذا صارَتْ آخرَ الاسمِ[1] وبها تمَّ الاسمُ ، لكن لم تلحقِ الألفَ الحركةُ لامتناعِ ذلكَ فيها ، فجُعلَ في آخرِهِ النونُ عوضاً من حركةِ الاعرابِ ، والتنوينِ اللاحقِ للاسمِ ، فلذلكَ قالَ سيبويه فيها : كأنّهُ عوضٌ من الحركةِ والتنوينِ[2] .

فإنْ قالَ قائلٌ : فهلّا زعمَ أنَّ النونَ عوضٌ من التنوينِ فقط دونَ حركةِ الاعرابِ ، إذْ في الاسمِ المُثنّى ما يدلُّ على حركةِ الاعرابِ ويقومُ مقامَها[3] ، وليسَ فيهِ تنوينٌ ، ولا ما يدلُّ عليهِ فيكونُ النونُ بدلاً من التنوينِ المعدومِ ، وهو نفسُهُ وما يقومُ مقامَهُ دونَ الحركةِ ؟

قيلَ لهُ : الى هذا ذهبَ أبو العباسِ[4] ، فزعمَ أنَّ النونَ

---

(١) من قوله (وصار الاسم المثنى) الى (آخر الاسم) ساقط من ج.

(٢) انظر : الكتاب ١/٤ .

(٣) وهو الالف في الرفع والياء في النصب والجر .

(٤) والذي يرويه أبو علي عن أبي العباس خلاف ما في المقتضب ، قال أبو العباس في باب إعراب الاسماء والافعال : وامّا النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، انظر : المقتضب ١/٥ .

يدلّ من التنوين فقط دون الحركة .

ولسيبويه أن يقول : إنّه بدلٌ منهما وإن كان في المثنى ما يدلّ على الاعراب ، لأنّ الدالّ على الشيء ليس كنفس المدلول عليه ، فهو بدلٌ من الحركة المدلول عليها في التثنية والجمع .

والصحيح أن تكون ٤٢ أ / بدلاً منهما ، أمّا التنوين فموضع وفاق بينهما[1] ، وأمّا الحركة فانّها وإن كان قد قام مقامها ما يدلّ عليها ، فانّه يلزم أن يعوّض من لفظها ، إذ ليس قيام ما يدلّ عليها مقامها بمخرج لها عن أن تكون محذوفة ، وأنّه كان يلزم أن يكون الاعراب بحركة ، كما كانت في ياءي الاضافة وما أشبهها من الأواخر بحركة ، فاذا لم تثبت لزم العوض منها ، كما لزم العوض من الحركة التي ليست لاعراب عند سيبويه ، وذلك كابدالهم التاء من الحركة التي كانت تلزم (فعلا) مصدر (فعل يفعل) من المعتلّ العين كقولهم : عام يعام عيمة[2] ، وحال يحال حيلة ، فلا يجب أن تكون التي للاعراب أنقص رتبة من التي للبناء دون الاعراب ، في العوض منها بدل حذفها .

وهذا الذي يسمّيه أهل العربية حركة حقيقة إنّه حرف ، فالفتحة كالألف والضمة كالواو ، والكسرة كالياء في أذهان

---

(١) يعني : أنّ سيبويه وأبا العباس اتّفقا على أنّ النون بدل عن التنوين واختلفا في كونها بدلاً عن الحركة وقد ذكر أبو علي أن أبا العباس يقول بأنّ النون بدل عن التنوين فقط وليست ببدل عن الحركة .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٣٢ .

حروفٌ ، كما أنّهنَّ حروفٌ إلاَّ أنَّ الصوتَ بهنَّ أقلُّ من الصوتِ بالألفِ وأختَيْها ، وقلّةُ الصوتِ بهنَّ ليسَ يُخرجهُنَّ عن أنْ يكنَّ حروفاً ، لأنَّ مِن الحروفِ ما هو أكثرُ صوتاً مِن حروفٍ كـ (الصادِ) و (النونِ) الساكنةِ ، فكما أنَّ النونَ عندَنا حرفٌ وإنْ كانَ أقلَّ صوتاً من الصادِ كذلكَ يجبُ أنْ تكونَ هذهِ عندَنا حروفاً وإنْ كانَ الصوتُ بهنَّ أقلَّ من الصوتِ بما هنَّ منهُ .

فالمُسمَّى حركةً والحرفُ الذي مَعَهُ ، هما في الحقيقةِ حركتانِ للناطقِ ، وكلُّ واحدٍ منهما حرفٌ ، ويدلُّكَ على ما ذكرناهُ من هذا قيامُ كلِّ واحدٍ من الحرفِ والمسمَّى حركةً مقامَ صاحبِهِ .

ألا ترى : أنَّ الحركةَ في (جَمَزَى) قد قامَتْ مقامَ الألفِ عندَهم في (حُبارى) فلم يقولوا في الاضافةِ إليها إلاَّ : جَمَزِي[1] ، كما لم يَقولوا في الاضافةِ الى (حُبارى) إلاَّ : حُبارِيّ[2] ، وقالوا في[الاضافةِ الى][3] (حُبلى) : حُبليّ وحُبلَويّ ، وإذا سَمَّوا بـ (قَدَم) امرأةً لم يَصرِفوها البتَّةَ ، كما أنّهم إذا سَمَّوْها بـ (بَرى)[4] لم يَصرِفوها ، فإذا سَمَّوها بـ (هندٍ) و (دعدٍ) ونحوهِ من المنقوصِ منهُ هذا الحرفُ[5] صَرَفوهُ إنْ شاءوا .

---

(١) حمار جمزي : وثاب سريع ، اللسان مادة جمز .

(٢) انظر : المقتضب ٣/١٤٨ .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) البرى : التراب ، انظر : اللسان مادة : برى .

(٥) يقصد بهذا الحرف : الحركة ، انظر : المقتضب ٣/١٤٩ .

وأقاموا الحرفَ مقامَ الحركةِ في الإعرابِ ، في نحو : هما يضربانِ ويضربونَ وتضربينَ ، وهو (يخشى) و (يغزو) و (يرمي) ، فالمسمّى حركةً عندهم على ما أعلمتُكَ .

فيجبُ إذا حُذِفَ أنْ يُعوَّضَ [منه][1] ، كما أنَّ هذهِ الحروفَ إذا حُذِفَتْ عُوِّضَ منها ، بل العوضُ من حركةِ الإعرابِ آكدُ ، لما فيهِ من الإيضاحِ والإبانةِ ودلائلِ التمكّنِ ، فلو كانوا لا يُعوِّضونَ من غيرهِ إذا حذفوا أو لو خيّروا بين العوضِ وتركِهِ كما فعلوا في (جُوَيلق) و (جُوَيليق)[2] ، للزمَ أنْ لا يجوزَ في هذهِ الحركةِ التي للإعرابِ إلاّ العوضُ ، لما ذكرتُ لكَ وكانَ ذاكَ الأولى والأخلق . ولم يكنْ قصدُنا في هذه المسألة [هذا][3] فنُطيلَ فيهِ ، إنّما هو شيءٌ عرضَ واتّصلَ بما كُنّا نَنحوناهُ .

وهذهِ الحركاتُ عندَ الخليلِ وسيبويه[4] أنّها زوائدُ في الاسمِ والفعلِ ، فإنَّ أصلَ الكلمةِ أنْ تكونَ بغيرِها ، وهو كما قالوا ، والدليلُ على [أنَّ][5] ذلكَ كذلكَ حذفُكَ لها وتغيُّرُكَ إيّاها في اختلافِ الأبنيةِ ، وعندما تُصوِّغُ من الأمثلةِ .

ألا ترى : أنّكَ تقولُ في ضَرَبَ ، وسَتَرَ : ضَرْبٌ وسَتْرٌ ، فتذهبُ الحركةُ التي كانتْ في أصلِ المصدرِ ، وتحرّكُ الساكنَ وتُسكّنَ المتحرّكَ في (اضْرِبْ) ونحوهِ ، فلو كانتْ أصولاً لم تُغيَّرْ ، كما أنَّ أنفسَ الحروفِ لمّا كُنَّ أصولاً لم

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(2) انظر : الكتاب ٢/١١٠ .
(3) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(4) انظر : الكتاب ٢/٣١٥ .
(5) زيادة من ج يقتضيها السياق .

تنقلبْ ولم تُبدلْ ولم تغيَّرْ .

فإنْ قالَ قائلٌ : فقُلْ في المثلاتِ في الفاءاتِ والعيناتِ واللاماتِ : إنَّهُنَّ غيرُ أصولٍ ، لأنَّها قد تحذفُ في هذهِ المواضعِ .

قيلَ : ليسَ الحذفُ كلُّهُ لزيادةٍ ولا كلُّ المحذوفِ يُستدلُّ بهِ على أنَّ حرفَ المحذوفِ زائدٌ ، بل الحذفُ على ضربينِ :

حذفٌ يدلُّ على زيادةِ المحذوفِ كـ (سَنبتة)[1] و (قَنْبَر) اللذينِ إذا قيلَ فيهما : سَبْتَة ، وقُبَّر ، عُلِمَ أنَّ المحذوفَ زائدٌ .

وحذفٌ لا يكونُ المحذوفُ فيهِ زائداً ، لكن يكونُ فيهِ اجتماعُ الأمثالِ أو المتقاربةِ ، فيُزالُ ذلكَ بهِ أو بالإدغامِ كقولنا : بلحرث ، وعلماء[2] ، ونحوِ ذلكَ ، فالمحذوفُ : فاءاتٌ ، وعيناتٌ ، ولاماتٌ ، من المثلِ من هذا القسمِ . ألا ترى : أنَّهُ إنَّما يُحذفُ حيثُ يُكرهُ فيهِ حركةُ ما لمشابهةِ هذهِ الحروفِ للحركاتِ ، وحذفُها من هذا الحيّزِ ، ولا يجتمعُ في هذهِ الأبنيةِ أمثالٌ يكرهُ اجتماعُها ، فيقولَ : إنَّ الحركاتِ أصولٌ ، وإنَّما تُحذفُ لكراهةِ اجتماعِ الأمثالِ لا لأنَّها زوائدُ ، كما قُلنا ذلكَ في المعتلةِ ، فالفصلُ بينهما ظاهرٌ .

---

(١) السنبتة : البرهة من الزمن فتقول : أقمتُ سَبْتا وسَنْبتة أي : بُرهةً . انظر : اللسان مادة : سبت .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٤٣٠ .

٥٥ ـ مسألة

ذكرَ سيبويه تثنيةَ المُستثنى نحو : ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً[١] ، وحكمُ الاسمين بعدَ حرفِ الاستثناءِ في الموضعين أنْ يُنصَبا جميعاً إذا جاءا بعدَ كلامٍ تامٍ[٢] ، أو يُرفَعُ أحدُهما ويُنصَبُ الآخرُ .

فإنْ قالَ قائلٌ : أليسَ قولُنا : ما جاءَ إلاّ زيدٌ بمنزلةِ جاءَ زيدٌ ، فهل يجوزُ : جاءَ زيدٌ إلاّ عمراً ، وإذا كانَ هذا ممتنعاً فهلاّ امتنعَ : ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً ، لأنَّ الاستثناءَ لا يكونُ من المُفردِ ؟

قيلَ لَهُ : كانَ ٤٢ ب / أبو بكرٍ يقولُ في هذا : لمّا كانَ (زيدٌ) بعضَ الناسِ وبعضَ القومِ قدّرنا الاستثناءَ من البعضِ[٣] ، فكأنّا قُلنا في ما أتاني زيدٌ إلاّ عمراً : ما أتاني بعضُ الناسِ إلاّ عمراً ، إذْ كانَ (زيدٌ) ونحوهُ بعضَ الناسِ ، قالَ : ووجهُ الكلامِ بهذا أنْ تأتيَ بحرفِ العطفِ ، إذا أردتَ هذا المعنى الواوَ وغيرَهُ ، فتقولَ : ما قامَ إلاّ زيدٌ وعمرٌو ، والأوّلُ إذا جاءَ فتقديرُهُ على ما ذكرنا .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٣٧٢ ـ ٣٧٣ .

(٢) يقصد بعد كلام تامٍ غير موجب ، مثل : ما قام أحدٌ إلاّ زيداً إلاّ عمراً ، ونصب الاسمين بعد كلامٍ تامٍ غير موجب قليلٌ ، والمختار أنْ تقول : ما قام أحد إلاّ زيدٌ إلاّ عمراً . انظر : شرح ابن عقيل ١/٦٠٩ .

(٣) انظر : الأصول ١/٣٤٣ ـ ٣٤٦ .

فإنْ قِيلَ قائلٌ : أفيَجوزُ : جاءَ زيدٌ إلاَّ عمراً ، لأنَّ زيداً بعضُ النَّاسِ ، فكأنَّكَ قلتَ : جاءَ بعضُ النَّاسِ إلاَّ زيداً ؟

قيلَ لَهُ : ليسَ حكمُ مثلِ هذا من المعدولِ على جهتِهِ أنْ يُقاسَ ويُحمَلَ عليهِ غيرُهُ ، بل يُنالُ فيما قيلَ ولا يُتجاوَزُ بِهِ . ألا ترى : أنَّكَ لا تُجيزُ : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبو عبدِ اللهِ ، إذا كانَ أبو عبدِ اللهِ إيَّاهُ قياساً على قولِهم : مررتُ برجلَيْنِ صالحٍ وطالحٍ ، ومررتُ برجلٍ قائمٍ أبَواهُ لا قاعِدَيْنِ ، فكذلكَ هذا حكمُهُ أنْ لا يُقاسَ [عليهِ][1] .

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٥٦ ـ مسألة

ذكرَ سيبويهِ الاستثناءَ المقطعَ [و][1] أنَّ (إلاَّ) فيهِ بمعنى (لكنْ)[2] .

ورُبَّما ظنَّ ظانٌّ أنَّهُ أرادَ بهذا أنَّ انتصابَ الاسمِ بعدَ (إلاَّ) كانتصابهِ بعدَ (لكن) وأنَّ الخبرَ مُضمرٌ ، وهذا التأويلُ خطأٌ عليه ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ أرادَهُ ، ألا ترى : أنَّهُ مَثَّلَ انتصابَ المستثنى بانتصابِ (الدرهم)[3] بعدَ (العشرين) ، وهذا من عادتهِ أنْ يُمَثِّلَ بهِ ما كانَ منتصباً عندَهُ عن تمامِ الجُملةِ المذكورةِ قبلَها ، وإنَّما شبَّهها بـ (لكن) من جهةِ المعنى دونَ اللفظِ .

والدليلُ على أنَّ انتصابَ ما بعدَ (إلاَّ) هنا عن تمامِ هذهِ الجملةِ المذكورةِ قبلَها قولُكَ : جاءَني القومُ غيرَ النساءِ ، وجاءَني الناسُ [غيرَ][4] البهيمةِ ، وقولُ ذي الرمة :

١٦٨ـ عشيَّةَ ما لي حيلةٌ غيرَ أنَّني
بلقطِ الحصى والخطِّ في الأرضِ مُولعُ[5]

---

(١) زيادة من ج وبها تستقيم العبارة .

(٢) انظر الكتاب ١/٣٦٣ ـ ٣٦٦ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) زيادة اثبتناها لأنَّ السياق يقتضيها .

(٥) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ص/٣٤٢ . وفيه (في الترب) بدل (في الأرض) .

ألا [ترى][1] أنَّ (إلاَّ) في قولِهم : جاءَني القومُ إلاَّ النساءَ ، لا يخلو من أنْ تكونَ عاملةً عملَ (لكن) فالخبرُ مضمرٌ والعاملُ في الاسمِ ما قبلَه من الجملةِ فلو كانَ [العاملُ][2] النصبَ (لكن) والخبرُ مضمرٌ ، لوجبَ أنْ يكونَ لـ (غير) خبرٌ مضمرٌ في البيتِ ، وفي المسائلِ الأخرِ ، كما كانَ لـ (لكن) ، وإضمارُ خبرِ (غير) مُحالٌ ، لأنَّكَ إنْ أضمرتَه كما أضمرتَ خبرَ (إلاَّ) وجبَ أنْ يكونَ مرفوعاً كما كانَ خبرُ (إلاَّ) لمّا كانَ بمعنى (لكن) مرفوعاً ، وليسَ هنا شيءٌ يجوزُ أنْ يرفعَ الخبرَ ، من فعلٍ ولا شيءٍ[3] مُشبَّهٍ بهِ ، فعُلِمَ بذلكَ أنَّ انتصابَ الاسمِ[4] بعدَ (إلاَّ) مثلُ انتصابِ (غير) في هذهِ المواضعِ ، لأنَّها في ذلكَ سواءٌ •

وإنَّما مُشبَّهةٌ بـ (لكن) من جهةِ المعنى ، وأنَّ ما بعدَ (إلاَّ) لا يكونُ من نوعِ[5] ما قبلَه ، بل يكونُ خارجاً منه ، كما أنَّ ما بعدَ (لكن) خارجٌ ممَّا قبلَه •

ألا ترى : أنَّها لا تخلو من أنْ يكونَ بعدَ إيجابٍ أو نفيٍ ولا يكونُ ما بعدَها في كلا الوجهينِ [إلاَّ خارجاً][6] ممَّا قبلَها وذلكَ : ما جاءَ القومُ لكن عمروٌ ، فعمروٌ خارجٌ ممَّا قبلَه ، و : ما جاءَني القومُ لكن عمروٌ لم يقمْ ، أو لكن خرجَ فلا يكونُ ما بعدَها إلاَّ خارجاً ممَّا قبلَها ، كما أنَّ (إلاَّ) في الاستثناءِ المنقطعِ كذلكَ ، فلهذا شبَّهَه بـ (لكن) •

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق •
(٣) (شيء) ساقط من ج •
(٤) (الاسم) ساقط من ج •
(٥) في ش (مرفوعا) وأثبتنا ما في ج لأنه أصح •
(٦) زيادة من ج يقتضيها السياق •

ولو قلتَ : قعدَ القومُ لكن زيدٌ وقعدَ العمرون لكن بشرٌ ، لم يَجُزْ حتّى تقولَ : لكن زيدٌ لم يَقعُدْ ، ولكن بشرٌ ذَهبَ ، ونحو هذا مِمّا يُخرِجُ بِهِ مِمّا قبلَهُ لا يُستعمَلُ في الإيجابِ إلاّ كذلكَ ، لأنَّها أُريدَ بِما بعدَها أنْ لا يكونَ داخلاً في جملةِ ما قبلَها .

فإنْ قالَ : فهل يَجوزُ ما جاءَني أحَدٌ لكن زيدٌ ، كما جازَ : ما جاءَني القومُ لكن زيدٌ ؟

فإنَّ ذلكَ لا يجوزُ في (أحدٍ) لما أعلمتُكَ من أنَّ ما بعدَ (لكن) لا يكونُ مِمّا قبلَهُ ، وقد نَفيتَ المجيءَ عن الأحدينَ قبلَ (زيدٍ) ، فحكمُ (زيدٍ) إذاً أنْ يكونَ مُثْبَتاً لَهُ المَجيءُ وذلكَ فاسدٌ مُنتقضٌ ، لأنَّكَ نفيتَ المجيءَ مِن الأحدينَ و (زيدٌ) مِنْهُمْ .

فإذا قلتَ : لكن زيدٌ قَعدَ ، أثبتَّ لَهُ المجيءَ بعدَ ما نَفيتَ[1] عنه ، ولكنْ لو قلتَ : ما جاءَني أحدٌ لكن حمارٌ ، جازَ ، لأنَّ (الحمارَ) لا يكونُ مِن الأحدينَ ، وكذلكَ : ما جاءَني زيدٌ لكن عمروٌ ، لأنَّ (عمراً) ليسَ بزيدٍ ، ولم يَثْبُتْ بمجيءِ (زيدٍ) مجيءُ (عمروٍ) ، فيكونَ نقضاً ، وكذلكَ : ما جاءَتني امرأةٌ لكن رجلٌ ، وما جاءَني رجلٌ لكن غلامٌ ، كلُّ هذا جائزٌ ، لأنَّ (الغلامَ) ليسَ برجلٍ ، ولو قلتَ : ما جاءَني أحدٌ لكن غلامٌ ، كانَ فاسداً .

---

(١) قوله (نفيت المجيء من الأحدين وزيد منهم ، فاذا قلت : لكن زيد قعد أثبت له المجيء بعدما) ساقط من ج .

وسألت أبا بكر عن قوله تعالى : (لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم)[1] ما المستثنى والمستثنى منه على تأويلك في الاستثناء المنقطع ؟

فقال : إذا قلت : لأضربنك إلا أن تقوم ، فالمعنى أنه يضربه على كل حال إلا أن يقوم ، فكأنه استثنى حال القيام هنا من الأحوال التي يضربه فيها ، فالمستثنى هنا من الأحوال القيام ، وكذلك قوله : (لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة) ، كأنهم : لا يزالون مرتابين ، إلا تقطع قلوبهم ، فكأن التمثيل : هم على الريبة إلا أن تقطع قلوبهم ، فإذا تقطعت لم يرتابوا فكأنه استثنى تقطع القلوب من الأحوال التي يرتابون فيها .

هذا لفظ كتابي عنه .

---

(١) التوبة / ١١٠ .

٥٧ ــ مسألة

قالَ سيبويه في بابِ الياءِ من الأبنيةِ : فيكونُ على (فَعَيلٍ) وهو قليلٌ [في الكلامِ قالوا][1] : المُرَيق ، حدَّثنا أبو الخطاب عن العربِ وقالوا : كوكبٌ دُرّيءٌ ٤٣ أ / وهو صفة "[2] .

أقولُ : إنَّ مَنْ قالَ : دُرِّيٌ ، فلم يهمزْ ولم يُقدِّرِ التخفيفَ من (دُرّيء) كانَ عندَ سيبويه من الدَّرِّ ، ويدلُّ على ذلكَ تمثيلُهُ [لجَمعه][3] ، وهو : الدَّراري في باب الألف بـ (فَعَالِيَ) ، فقالَ : جاءَ على فَعَالِيَ : دَرَارِيَ ، وحَوَالي[4] ، فـ (دُرّيَ) هنا غيرُ مهموزٍ ، وهو غيرُ ما حكاهُ في بابِ الياءِ ، لأنَّهُ إذا لم يُهمزْ كانَ عندَهُ (فُعْليّاً) ، والذي حكاهُ هاهنا (فُعّيلٌ) .

فإنْ قلتَ : فممَّ تكونُ هذهِ الصفةُ ؟

فإنَّهُ من الدَّرءِ الذي هو الدَّفعُ [قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ][5] (قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ)[6] أي : أدفعوه ،

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) انظر : الكتاب ٢/٣٢٦ .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) انظر : الكتاب ٢/٣١٩ .
(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٦) آل عمران / ١٦٨ .

(فَادَّارَأْتُمْ فيهـا)[1] أي : تَدافَعْتُم ، و (أَدْرَءُوا الحُـدودَ بالشُبُهاتِ)[2] = ادفَعُوها .

فـ (دُرِّيّ) مـن هـذا كأنّهُ دفَعَ الخَفاءَ والغُموضَ عـن نفسِه ، لشدّةِ وضوحِه للحسِّ وظهورِه لفرطِ ضيائِه ونورِه ، فهو خِلافُ (السُها)[3] [وما أشبَهَهُ][4] مـن الكواكبِ الغامضةِ غيرِ النيِّرة ، ويجوزُ فيمن قرأَ بغيرِ الهمزِ : (كأنّـهُ كوكبٌ دُرِّيٌّ)[5] أنْ يكونَ مُخَفَّفاً مـن الهمزةِ ، وأنْ يكونَ منسوباً الى الدُرِّ .

ومِمّا جاءَ (فُعّيل) أيضاً قولُهم : عُلِّيّة[6] ، هـي عندي : فُعّيلَـةٌ ، وليسَ بفُعْلِيّـة ، ألا تراها : مـن العُلُوِّ ، وعَـلاليَّ : فَعاعيلُ ، ثمَّ انقلَبتِ الواوُ ياءً لوقوعِ الياءِ الساكنةِ قبلَها .

فأمّـا (سُرِّيَّة) فينبغي أنْ تكـونَ مـنَ السِّرِّ ولا تكـونَ (فُعْلِيَّة) من السُراةِ .

---

(١) البقرة /٧٢ . وانظر : الكشاف ١/١٥٣ .

(٢) روى البيهقي عن عليّ رضي الله عنه قولـه صلى الله عليـه وسلم : (ادرَءُوا الحدودَ بالشُبُهاتِ) انظر : سبل السلام ٤/١٥ .

(٣) السُها : كويكب خفيّ الضـوء في بنـات نعش الكبـرى . انظر : اللسان مادة : سها .

(٤) زيادة من ج فيها فائدة .

(٥) النـور /٣٥ .

(٦) العلية : الغرفة ، قال الجوهري : هي فُعّيلة مثل : مُرِّيقة . انظر : اللسان مادة : علا .

فأمَّا (ذُرِّيَّة) فيحتمِلُ عندي وجوهاً ، قالوا : دهدهتُ ، ثمَّ قلبوا للتضعيفِ فقالوا : دَهْدَيْتُ ، وقالوا : دَهْدُوهة ، ثمَّ قلبوا فقالوا : دُهْدِيَّة ، كذا قولَ الخليل[1] .

ويجوزُ على قياسِ قولِهم : دُهدِيَّة ، من دَهْدَهْتُ ، أنْ يكونَ (ذُرِّيَّة) فُعلُولة من الذَّرِّ ، كأنَّهُ : ذُرُّورة ، ثمَّ قلبَ اللامُ ياءً للتضعيفِ كما قُلِبَتِ الهاءُ لهُ ، فلمَّا قُلِبَتْ ياءً قُلِبَتْ واوُ (فُعلولة) لسكونِ الياءِ ، وأُبدِلَتْ ضمَّتُها كما أُبدِلَتْ من (مَرْمِيّ) ونحوِهِ .

ويجوزُ أنْ تكونَ (فُعِّيلة) من الذرِّ ، ثمَّ قُلِبَتِ اللامُ ياءً للتضعيفِ ، كما قُلِبَتْ فيما ذكرنا[2] والكسرةُ على هذا غيرُ مبدَلةٍ لكنْ هي أصلٌ في الكلمةِ .

ويجوزُ أنْ يكونَ (فُعْلِيَّة) من الذَّرِّ ، والياءُ على هذا غيرُ منقلبةٍ .

ويجوزُ أنْ يكونَ من : ذَرَأَ اللهُ الخلقَ (فُعِّيلة) منهُ ، ثمَّ أُبدِلَ إبدالاً كـ (البَرِيَّة) و (الخابية)[3] و (النَّبِيّ)[4] ولا يجوزُ أنْ يكونَ (فُعلولة) من (ذَرَأَ) ولا بناءً آخرَ غيرَ فُعْليَّة .

ويجوزُ أنْ يكونَ (فُعْلِيَّة) من قولِكَ : ذَرَتْهُ الريحُ تَذرُوه ، إلاَّ أنَّ اللامَ قُلِبَتْ لسكونِ الياءِ قبلَها .

---

(1) انظر : الكتاب ٢/٢٨٦ .
(2) تقدَّم آنفاً .
(3) الخابية : الحبّ وأصلها خابئة بالهمز ، انظر : اللسان مادة : خبأ .
(4) تقدمت تفسير هذه الكلمات في المسألة الثانية عشرة .

ويجوزُ أنْ يكونَ (فَعُولة) من : ذَرا يَذرُوه ، أو مثل : (مَغزُوّ) إلاّ أنّ الواوَ لمّا كانَتْ خامسةً ـ كما أنّها في مَغزُوّ ، وكذلكَ في (مَعدُوّ) و (أُدحيّ)[1] وبابِه ـ أُبدِلَت كما أُبدِلَتْ في (مَعديّ) و (أُدحيّ) وبابِه وفي التنزيلِ (وكانَ عندَ ربِّه مَرْضِيّاً)[2] وهو من الرضوانِ فـ (مَرضيّ) عندنا مثلُ : استَحوذَ ، في اطّرادِه في الاستعمالِ وشُذوذِه عن القياسِ ، قالَ سيبويه : قد قالوا : مَرضوّ[3] ، وأنشدَ :

١٦٩ـ وقد علِمَتْ عِرسي مُليكةُ أنّني

أنا الليثُ مَعديّاً عليهِ وعادِيا[4]

فما ذكرتُه من هذهِ الوجوهِ الستّةِ ، يحتمِلُ أن تكون (ذُرّيّة) عليهِ .

---

(1) الأُدحيّ : مَبيض النعام في الرمل . انظر : اللسان مادة : دحا .

(2) مريم / ٥٥ .

(3) قال سيبويه : وقالوا : مَرضوّ فجاءُوا به على الأصل والقياس : انظر : الكتاب ٢/٣٨٢ .

(4) البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه ونسبه الأعلم الى عبد يغوث بن وقّاص الحارثي ، انظر : الكتاب ٢/٣٨٢ ، وانظر : ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي ص/١٣٢ والمنصف ١/١١٨ و ٢/١٢٢ وفيهما منسوب الى عبد يغوث .

٥٨ ـ مسألة

القَولُ عندي في التاءِ التي في قولِهم : يا طلحَةَ ، و :

١٧٠ـ كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمةَ . . . . [١]

أنّها تاءُ التأنيثِ ، وليسَتْ بالهاءِ التي [تلحَقُ][٢] في الوقفِ ، وذلكَ أنّهُ لا يخلو من أنْ تكونَ للوقفِ أو للتأنيثِ ، ولا قِسْمةَ هنا ثالثةً .

ولا يجوزُ أنْ تكونَ للوقفِ ، لأنَّ تلكَ حكمُها أنْ تَسقُطَ في الدرجِ ، لأنّها تُجتَلَبُ للوقفِ عليها ، كمـا تجتلَبُ همزةُ الوصلِ ليُبتَدأَ بهـا ، فهذه في الوقفِ نظيرةُ الهمزةِ في الابتداءِ ، فكما أنّكَ إذا وصلْتَ حذفْتَ الهمزةَ ولـم تُثبِتْها [كذلكَ إذا وصلْتَ ما فيها الهاءُ حذفْتَها ولم تُثبِتْها][٣] ، لأنَّ ما بعدَها ممّا يتّصلُ بما هي فيه يقومُ مقامَها [كمـا أنَّ ما قبلَ الهمزةِ ممّـا يتّصلُ بما هي فيه يقومُ مقامَها][٤] فيُحذَفُ . فلو كانَتْ للوقفِ لحذِفَتْ في الوصلِ ، وليسَ الأمرُ كذلكَ .

---

(١) هـذا جـزء من بيت للنابغة الذبياني انظر : ديوانه ص/٥٤ والبيت بتمامـه :

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيمةَ ناصبِ
وليلٍ أقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ

وانظر : الكتاب ١/٣١٥ ، والجمل للزجاجي ص/١٨٦ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج ، اثبتناها للايضاح .

(٤) زيادة من ج ، اثبتناها للايضاح .

فإنْ قالَ : فقد تَثبُتُ هذهِ الهاءُ في قولِهم : يا هَناهْ[1] ، وقد يَجري الوصلُ مَجرى الوقفِ في نحوِ : سَبْسبًا ، وعَيْهَلْ[2] .

فإنَّ ذلكَ في ضرورةِ الشعرِ ، ونظيرُهُ في الضرورةِ إثباتُ الهمزةِ في نحوِ :

١٧١ـ ألا لا أرى إثنَينِ أحسَنَ مَنظراً
على حَدَثانِ الدهرِ مِنّي ومِنْ جُمْلِ[3]

فكما لا يسوغُ أنْ تَثبُتَ همزةُ الوصلِ في الكلامِ ، وإنْ أجازَتهُ الضرورةُ ، كذلكَ لا تَثبُتُ هاءُ الوقفِ في الوصلِ في الكلامِ قياساً على ما أجازَتْهُ الضرورةُ .

فأمَّا قولُهم : يا هَناهْ ، فشاذٌّ فذٌّ ، وحكمُ ما كانَ مثلَهُ أنْ لا يُعرَّجَ عليهِ ولا يُعدَلَ بقياسٍ غيرِهِ إليهِ ، ألا ترى : أنَّ سيبويه قالَ في (انْقَحْلٍ) : انفَعْلٌ[4] ، ثُمَّ قالَ في (مَنجَنيق) لمَّا أرادَ أنْ يُفسِّرَ مثالَهُ أنَّ الأسماءَ غيرَ الجاريةِ على أفعالِها ، لا تلحقُها زائدَتانِ من أوائلِها[5] فجعلَ ذلكَ لقلَّتِها بمنزلةِ ما لم يَجيءْ ، وكذلكَ قالَ ليسَ في الكلامِ (فَعلِي) بغيرِ الهاءِ ،

---

(١) انظر : الكتاب ١/٣١٠ .

(٢) قال سيبويه : ومن العرب من يثقّل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا يثقّلها في الوصل ، فاذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو : سبسبّا وكلكلّا . انظر : الكتاب ١/١١ .

(٣) البيت لجميل بثينة ، انظر : ديوانه ص/١٨١ وانظر : نوادر أبي زيد ص/٢٠٤ وفيه (شيمة) بدل (منظرا) وكذلك في شرح المفصل ٩/١٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٣١٧ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٣٤٤ .

وقد حكى : حيري دهرٍ[1] ، فكذلك يا هَناه [مِمَّا حُكِمَ لَـهُ بقلَّتِهِ وشذوذِهِ .

ويَدلُّكَ أيضاً على أنَّها][2] للتأنيثِ أنَّها تَنقلِبُ في الوقفِ هاءً ، وهذهِ خاصَّةٌ للتي للتأنيثِ دونَ غيرِها ، وليستْ للتي للوقفِ حالان ، كالتي للتأنيثِ تكونُ في الوقفِ على حالٍ ، وفي الوصلِ على أخرى ، وكيفَ يكونُ لها اختلافٌ لفظٍ في الوصلِ كالتي للتأنيثِ وهي لا تَثبتُ فيهِ ، فلو كانَتْ التي للوقفِ ، كما قالوا :

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ . . . . . .[3]

٤٣ ب / ويا طَلْحَةَ [أقبِلْ][4] ، ولو جازَ أنْ يَقولَ : إنَّ هذهِ

هاءُ الوقفِ ، لأنَّهم قَدْ قالوا يا هَنَاهْ ، لجازَ أنْ يَقولَ : إنَّ الراءَ حَرفٌ زائدٌ كحروفِ الزيادةِ لقولِهم : شَعرٌ سَبِطٌ وسِبَطرٌ[5] ، وأرضٌ دَمِثَةٌ ودِمَثْرةٌ[6] ، أخبرَنا بذلكَ محمدُ بن الحسنِ[7] فكما لا يُحمَلُ على القلَّةِ في هذا كذلكَ لا يُحمَلُ على القلَّةِ في ذاكَ .

---

(1) لا أفعلُ ذلكَ حيري دهرٍ ، أي : أمد الدهر ، انظر : الكتاب ٢/٥٥ . واللسان مادة : حير .

(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(3) تقدم تخريجه في المسألة .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(5) شعر سَبِط وسِبَطر ، مسترسل غير جعد ، انظر : جمهرة اللغة ١/٢٨٤ واللسان مادة : سبطر .

(6) أرضٌ دَمِثَة ودِمَثْرة : سهلة ، انظر : جمهرة اللغة ٢/٣٨ و ٣/٤٠٥ واللسان مادة : دمث ، ودمثر .

(7) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، توفي سنة ٣٢١هـ ، انظر : انباه الرواة ٣/٩٢ ـ ١٠٠ .

وأيضاً فإنَّه يجوزُ أنْ تكونَ الهاءُ من قولِهم : يا هَناه ، بدلاً من الواوِ التي هي لامٌ في هَنَواتٍ ، لأنَّ الهاءَ قد تشابهُ حروفَ اللينِ في الخفاءِ وفي كونِها من مخرجِ إحداهُنَّ[1] ، وفي حذفِهم لها لاماً كحذفِهم لهنَّ في (سنة) و (شفة) و (شاة) و (فم) وفي بيانِهم الحركةَ بها كبيانِهم بالألفِ في (حَيَّهَلا) ، و (أنا)[2] و [في][3] إمالتِهم الفتحةَ قبلَها كإمالتِهم إيَّاها بعد الألفِ في قولِهم : ضربتُ ضربَه[4] ، وزيادتِهم لها في الحروفِ كزيادتِهم لهُنَّ ونحوِ هذا من المشابهةِ التي بينَها وبينَهُنَّ .

وهذا التأويلُ فيها أسهلُ من أنْ تُقدِّرَ أنَّها للوقفِ ، ولم توجَد التي للوقفِ تثبتُ في الكلامِ في الوصلِ ، بل إنَّ منعَ ذلكَ مانعٌ كانَ مُصيباً - إنْ شاءَ اللهُ - .

ويحتملُ وجهاً آخرَ وهو أنْ تكونَ الكلمةُ لامُها تارةً هاءً وأخرى واواً[5] ونظيرُ قولِهم : عِضَة ، وسَنَة ، ألا تراهم قالوا : عِضَوات ، قال :

. . . . وعِضَوات تأكلُ اللهازِما[6]

وقالوا في جمعِهِ : عِضاه ، وقالوا من السَّنة : سَنْهاء ، وقالوا : مُساناة

(١) وهي الألف لأنها مع الهاء والهمزة في مخرج واحد ، انظر : الكتاب ٣/٤٠٥ .

(٢) انظر : المسألة الخامسة عشرة .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) قال سيبويه : العرب يقولون ضربتُ ضربَه واخذت اخذه شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يُميل ما قبلَ الألف . انظر : الكتاب ٢/٢٧٠ .

(٥) قوله (الكلمة لامها تارة هاء وأخرى واوا) ساقط من ج .

(٦) تقدم تخريجه في المسألة الخامسة عشرة .

ومُسانَهَةٌ[1] ، فيكون (هَناهْ) على فَعَال ، واللامُ فيه كاللامِ فيهما ، وكلُّ واحدٍ من التأويلين أسْهَلُ من أنْ تحمَلَ الهاءَ على أنَّها للوقفِ .

ويَدلُّ سياقُ سيبويه لذلكَ على أنَّهُ عندَهُ كما ذكرنا ، وذلكَ أنَّهُ ذكرَهُ مع قولِهم : اجتمعَتْ أهلُ اليمامة[2] وأصلُ هذهِ الكلمةِ : اجتمعَتْ أهلُ اليمامةِ ، ثُمَّ حذفَ (أهل) للتخفيفِ ، فقالُ : اجتمعَتِ اليمامةُ ، ثُمَّ يَرُدُّ (الأهلَ) الذي كانَ أصلُهُ الثَّباتُ في الكلامِ فلا يُعتَدُّ بها .

فكذلكَ هذهِ الهاءُ أصلُها أنْ تَثْبتَ في الاسمِ ثُمَّ تُحذَفَ في الترخيمِ فيكثُرُ جَريُ الاسمِ مُرخَّماً ، كما يكثُرُ استعمالُ (اجتمعَتِ اليمامةُ) ، محذوفاً ثُمَّ تَرُدُّ الهاءُ التي كانَتْ في الأصلِ فلا يُعتَدُّ بها ، كما لم يُعتَدَّ بـ (الأهل) في : اجتمعَتْ أهلُ اليمامةِ ، والتي كانَتْ في الأصلِ هي التي للتأنيثِ لا غيرُ ، فإنْ قدَّرَها مُقدِّرٌ التي للوقفِ خَرجَ غرضُ سيبويه وما قصدَهُ بها .

فأمَّا قراءةُ مَنْ قرأَ (يا أَبتَ لِمَ تعبُدُ)[3] بفتحِ التاءِ ، فحدَّثنا أبو بكرٍ عن أبي العباس أنَّ أبا عثمان قالَ : هي عندي على تقدير الإضافةِ كأنَّهُ قالَ : يا أبتي ، [فقلبَ وأبدلَ فقالَ : يا أبتا][4] كما قالَ :

---

(١) تقدم شرح هذه الكلمات في المسألة الخامسة عشرة .

(٢) انظر : الكتاب ٢٦/١ و ٣١٠ .

(٣) مريم /٤٢ ، قرأ ابن عامر والأعرج وأبو جعفر بفتح التاء .
انظر : البحر المحيط ١٩٣/٦ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

١٧٢- يا بنتَ عَمّا لا تَلومي واهْجَعِي[1]

ثُمَّ حذفَ واجتزأَ بالفتحةِ كما يَجتزىءُ بالكسرةِ في يا غلامِ ، هذا معنى ما حدَّثنا بهِ لَعلَّ في اللفظِ اختلافاً .

قالَ : وقالَ أبو العباس : لا يجوزُ عندي قولُ أبي عثمان في ذلكَ ، ومَنْ فتحَ فعلى (يا طلحةَ) ، وقالَ : إنَّ الياءَ إنَّما تُحذَفُ استثقالاً والألفُ غيرُ مستثقلةٍ فلا يجوزُ حذفُها .

وهذا الذي قالَهُ أبو العباسِ من الفصلِ بينَ الياءِ والألفِ في الحذفِ قويٌّ عندي ، ولا تكونُ الألفُ عندهم مثلَ الياءِ كما لا تكونُ الفتحةُ عندَهم كالكسرةِ . ألا ترى : أنَّهم يخفِّفون مثلَ : فَخِذْ ، وسُكتْونَ ، ولا يُسكِّنون مثلَ : جَمَل[2] .

فإنْ قلتَ : فقد أُجريتِ الألفُ مَجرى الياءِ في الوقفِ ، وحُذِفَتْ في القوافي كما حُذِفَتْ ، وذلكَ ما أنشدَهُ من قولِ لَبيدٍ :

رَقْبَتْبَلٌ مِنْ لُكَيزٍ شاهِدٌ
رَهطُ مرجومٍ ورَهطُ ابنِ المُعَلْ[3]

فحذفَ كما حذفَ الياءَ من قولِهِ :

١٧٣- . . . . وبَعْـ ـضُ القومِ يَخلُقُ ثُمَّ لا يَفرْ[4]

---

(١) هذا الرجز لابي النجم العجلي ، انظر : الكتاب ٣١٨/١ ونوادر أبي زيد ص/١٩ والمقتضب ٢٥٢/٤ والخزانة ١٧٣/١-١٧٧ .
(٢) انظر : الكتاب ٢٨١/٢ .
(٣) تقدم تخريجه وهو الشاهد الأربعون بعد المئة .
(٤) البيت لزهير بن ابي سلمى ، انظر : ديوانه ص/٠٩٤ وصدره: وَلأنت تَفري ما خلقتَ وبَعْـ ـضُ . . . .
وانظر : الكتاب ٢٨٩/٢ و ٣٠٠ . والمنصف ٧٤/٢ .

فإنَّ ذلكَ للضرورةِ ولا يُعمَلُ عليهِ ، ألا ترى : أنَّ مَنْ قـــالَ :

١٧٤- . . . . . وإنْ لامَ لائِمُ . . . . [1]

لَمْ يَقُلْ :

١٧٥- . . . . قِفَانِ لمْ يَعْلَمْ لنا النسُ مَصرعِ [2]

ومَـنْ قـرأَ : (والليلِ إذا يَسْرِ)[3] وكذلكَ (ما كُنَّا نَبْغِ)[4] ، فحَذَفَ في الفاصلةِ لـم يَقُلْ إلا (ولَسوفَ يَرضَى)[5] ، (ومَا لأحَدٍ عِندَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى)[6] .

فإنْ قلتَ : فقد أُجرِيَتِ الياءُ مَجرى الألفِ في قولِهم : حِيرِي دَهرٍ ، ومَعدِي كَرِبَ ، فيمَنْ أضافَ ، وما أنشدكم أبو بكرٍ عن أبي العباسِ عن يونس :

---

(١) هذا جزء من صدر بيت للأعشى ، انظر : ديوانه ص/٥٦ والبيت بتمامه :

هريرةَ ودِّعها وإنْ لامَ لائِمُ
غداةَ غدٍ أم أنتَ للبينِ واجمُ

وانظر : الكتاب ٢٩٨/٢ . والاصول ٤٠٨/٢ .

(٢) البيت نسبه سيبويه ليزيد بن الطثرية ، انظر : شعر يزيد بن الطثرية ص/٨٣ وصدره :

فبِتنا تحيدُ الوحشُ عنّا كأنّنا

انظر : الكتاب ٢٩٨/٢ ، وورد في شرح ديوان امرىء القيس ص/٣٦١ .

(٣) الفجر/٤ ، قرأ الجمهور بحذف الياء وصلاً ووقفاً . انظر : البحر المحيط ٤٦٨/٨ .

(٤) الكهف /٦٤ .

(٥) الليل /٢١ .

(٦) الليل /١٩ .

١٧٦ـ أُكاشِرُ أقواماً حَياءً وقَد أرى
صُدورَهم بادٍ عَلَيَّ مِراضُها[1]

ونحوِ ذا مِمّا يكثُرُ في الشعرِ .

[قيلَ : حيرِيَّ دَهرٍ][2] نادرٌ شاذٌ ، وما في الشعرِ من ذلكَ ضرورةٌ ، فلا يُقاسُ على شيءٍ من ذلكَ ، ولا تُحذَفُ الألفُ كما حُذِفَتِ الياءُ لهذهِ الأشياءِ .

فانْ قلتَ : إنَّ القراءتَينِ على تأويلِ أبي عثمان كلُّ واحدةٍ بمعنى الأخرى في أنَّ (الأبَ) مضافٌ الى ضميرِ المتكلمِ ، وليسَ في تأويلِ أبي العباس كذلكَ ، فهو من جهةِ المعنى أقوى .

قيلَ : قد تكونُ القراءتان في تأويلِ أبي العباس أيضاً متفقتَينِ ، وذلكَ أنَّهُ إذا فتَحَ فقالَ : يا أبتَ ، فقد يجوزُ أنْ يريدَ الاضافَةَ .

قالَ سيبويه : وانَّما يلزمونَ هذهِ الهاءَ في النداءِ إذا أضفتَ الى نفسكَ خاصّةً ، كأنَّهم جعلوها عوضاً من حذفِ الياءِ ، وقالَ : وزَعمَ الخليلُ أنَّ الهاءَ في (يا أبتَ) مثلُ : الهاءِ التي في (عَمَّةَ)[3] واستدلَّ على ذلكَ بأنَّكَ تقولُ في الوقفِ : يا أبَهْ ، كما تقولُ : يا عَمَّهْ .

---

(١) البيت للشماخ ، انظر : ديوانه ص/٢١٥ . وفيه (أجامل) بدل (أكاشر) و (تغلي) بدل (باد) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وقال أبو علي في المسائل العسكريات ص/١١٠: أحسبه لعروة بن الورد ـ يعني هذا البيت ـ وفي المنصف ١١٤/٢ مثل ما في المتن هنا . وروايته في لب الآداب ص/٢٨٥ توافق رواية الديوان .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) انظر : الكتاب ٣١٧/١ .

٥٩ ـ مسألة

اعلم أنَّ قولَهم : واحدٌ ، هو عندي اسمٌ على ضربين : أحدُهما أنْ يكونَ اسماً غيرَ صفةٍ ، والآخرُ أنْ يكونَ صفةً .

فأمَّا أنْ يكونَ اسماً غيرَ وصفٍ ، فقولُهم في العددِ : واحدٌ ، اثنان ، فـ (واحدٌ) ها هنا غيرُ صفةٍ ، ألا ترى : أنَّهُ لو كانَ صفةً ٤٤ أ / لوجَبَ أنْ يكونَ لهـا موصوفٌ ، و لاموصوفَ هنـا ، إنَّما هو بمنزلةِ : اثنينِ ، وثلاثةٍ ، ومـا بعـدُ مـن أسماءِ العددِ ، ونظيرَ (فاعلٍ) في كونِهِ اسماً غيرَ صفةٍ قولُهم : الكاهلُ ، والغاربُ ، وماقِي[1] العينِ ، وما أشبهَ ذلكَ .

وأيضاً فإنَّهم قد كسَّروا (واحداً) وُحداناً ، وهـذا الضربُ مـن التكسيرِ ليسَ يكونُ في اسمِ الفاعلِ ، إذا كـانَ صفةً إنَّمـا تكسَّرُ عليهِ الأسماءُ دونَ الصفاتِ أو الصفاتِ التي تجري مجرى الأسماءِ ، وذلكَ قولُهُم : حاجِر[2] وحُجْران ، وغال[3] وغُلاَّن ، وفي الصفةِ المُستعمَلةِ استعمالَ الأسماءِ : راعٍ ورعيان ، وصاحِب وصُحبان .

---

(١) تقدم الكلام على هذه الكلمة في المسألة الثانية عشرة .

(٢) الحاجر ما يُمسك الماءَ من شَفَة الوادي وجمعُه حُجران انظر : الصحاح ٢/٦٢٤ مادة : حجر .

(٣) الغالُ : نبت ، وجمعُه : غُلاّن ، انظر : الصحاح ٥/١٧٨٣ مـادة : غلل .

وقد كانَ حكمُ (واحدٍ) أنْ يُضافَ الى المعدودِ [كما أُضيفَ سائرُ أسماءِ العددِ إليهِ إلاّ أنَّهُ استغني بأسماءِ المعدوداتِ عن إضافةِ (واحدٍ) الى المعدودِ][1] لدلالةِ المعدودِ إذا كانَ مفرداً على العدَّةِ والنوعِ ، ألا ترى أنَّ قولَنا : رجلٌ ، يجمعُ لنا الدلالةَ على الافرادِ وعلى النوعِ ، وكذلكَ التثنيةُ أمرُها في ذلكَ أمرُ الواحدِ .

فلو اضطرَّ شاعرٌ جازَ لَهُ أنْ يُضيفَ اسمَ العددِ الذي هو (واحدٌ) الى المعدودِ ، كما جازَ لَهُ ذلكَ في الاثنينِ حيثُ قالَ :

١٧٧- . . . . ثِنتا حنظلِ[2]

فيقولَ : واحدُ دَراهمٍ .

وأمّا كونُ (واحدٍ) وصفاً فهو الذي يَجري على الموصوفِ ، ويُذكّرُ ويُؤنّثُ نحو : مررتُ برجلٍ واحدٍ ، وامرأةٍ واحدةٍ ، وقالَ عزَّ وجلَّ : (وَإلهكم إلهٌ واحدٌ)[3] [وقالَ تعالى (إلاّ كنفسٍ واحدةٍ)[4]][5] ، فهذا وصفٌ ، ويجوزُ أنْ يعملَ

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) هذا بقية من بيت استشهد به سيبويه في الكتاب ١٧٧/٢ و ٢٠٢ ونسبه لبعض السعديين ، ولم ينسبه الأعلم ، وتمام البيت هو :

كأنَّ خصييه من التدلدلِ ظرفُ عجوزٍ فيها ثِنتا حنظلِ

وانظر : إصلاح المنطق ص/١٨٩ ، والمقتضب ١٥٢/٢ وفيهما غير منسوب . ونسب في الخزانة ٣١٤/٣ لخطام المجاشعي ، أو جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية .

(٣) البقرة /١٦٣ .

(٤) لقمان /٢٨ .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

عمـلَ الفعلِ ، ويؤنّثَ ، ويذكّرَ ، ويثنّى ، ويجمعَ ، كمـا قــالَ :

١٧٨- . . . . فقد رجَعُوا كحيٍّ واحِدِينا[1]

فأمّا الضربُ الأوّلُ الذي هو اسمٌ ، فلا يُثنّى من لفظـه ، لكن إذا أردتَ ذاكَ فيه قلتَ : اثنانِ ، كمـا تقـولُ إذا جمعتَ الاثنينِ : ثلاثة ، ولم يجمعِ الاثنينِ من لفظهِ ، فكما دعتْ للجمعِ في العددِ والزيادةِ على الاثنينِ لفظاً من غيرِ الاثنينِ ، كذلكَ تسوغُ للتثنيةِ لفظاً من غيرِ (الواحدِ) ، وكما لم يثنَّ من لفظـه كذلكَ لم يؤنّثْ من لفظه ، لأنّهُ لو أنّثَ من لفظه للزمَ أنْ يقولَ : واحدةٌ ، فيخرجُ بذلكَ عمّـا تكونُ عليـه الأسماءُ الى مشابهةِ الصفاتِ ، ألا ترى : أنّ هذا الضربَ من التأنيثِ في (فاعلٍ) إنّما يكونُ في الصفاتِ الجاريةِ على أفعالِها ، لما بينَها وبينَ الأفعالِ من المُشابهةِ والمُناسبةِ ، و (واحدٌ) اسمٌ ليسَ بصفةٍ ، فكره فيه مـا يكونُ في الصفاتِ .

فلمّا [لم][2] يسُغْ في [هـذا][3] الاسمِ هـذا الضربُ من التأنيثِ واحتيجَ فيـه الى علامةٍ فاصلةٍ بينَ المُذكّرِ والمُؤنّثِ إذْ

---

(١) البيت للكميت الأسدي انظر : شعر الكميت الأسدي ق١/ج ١٢٢/٢ ، وصدره :

فضمّ قواصي الأحيـاء منهـم .

وانظر : تهذيب اللغة ١٩٦/٥ وفيه (فقد أضحوا) بدل (فقد رجعوا) وانظر : الصحاح ٥٤٥/١ مادة : وحد ، والمحكم لابن سيده ٢٧٥/٣ .

(٢) زيادة اثبتناها لأنّ السياق يقتضيها .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

كانَ اسماً يقعُ على المؤنّثِ كما يقعُ على المذكّرِ ، عدِلَ عنهُ الى لفظٍ آخرَ بمعناه ، إذْ لو لم يُعدَلْ عنهُ الى ذلكَ لم يخلُ من من أحدِ أمرينِ :

إمّا إنْ كانَ يؤنّثُ بالتاءِ ، أو بإحدى العلامتينِ الأُخريينِ ، فلم تجزِ التاءُ لما ذكرناه ، ولم تجزِ الألفُ المقصورةُ ، إذ كانَ يلزمُ أنْ يكونَ (فاعِلى) ، وذلكَ [بناءٌ][1] مرفوضٌ في كلامِهم .

فإنْ قلتَ : ففيهِ (فاعِلاء)[2] نحو : القاصِعاء[3] .

فإنَّ ذلكَ قليلٌ في كلامِهم ، إنّما هي حروفٌ معدودةٌ ، فكأنّهُ تُجنّبَ في هذا الاسمِ لما يلزمُ من كثرةِ استعمالِه ، وأنّهُ كانَ يصيرُ على نهايةِ ما تكونُ عليه الأسماءُ إلاّ حرفاً واحداً .

فلمّا [لم][4] يُستَسغْ ذلكَ في (واحِدٍ) ، وكانَ (أحَدٌ) بمعنى (واحدٍ) في قولِهم : أحدٌ وعشرونَ ، بمنزلةِ : واحدٍ وعشرونَ ، جُعلتْ علامةَ التأنيثِ فيهِ واستغنى بتأنيثهِ عن تأنيثِ (واحدٍ) كما استغنى بـ (تَرَكَ) عن (وَذَرَ) ، و (وَدَعَ) .

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) قال سيبويه : ويكون على فاعِلاء في الأسماءِ نحو : القاصِعاء والنافِقاء والسابِياء ، ولا نعلمُه جاءَ صفةً ، انظر : الكتاب ٢/٣١٨ .
(٣) القاصِعاء : جُحرٌ يحفره اليربوع . اللسان مادة : قصع .
(٤) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

ولمّا كانَ (أَحَدٌ) بمعنى (واحدٍ) في العددِ وكانَ (أَحَدٌ) اسماً غيرَ صفةٍ ، كما أنَّ (واحداً) اسمٌ غيرُ صفةٍ ، وأريدَ إثباتُ العَلامةِ فيهِ لم يكنْ بالتاءِ كراهةَ أنْ يكونَ على حدِّ (حَسَنٍ) و (حَسَنَةٍ) ، كما كُرِهَ ذلكَ في (فاعِلٍ) ، لأنَّ القصةَ في الموضعَيْنِ واحدةٌ ، فعُدِلَ عن العلامةِ التي هي التاءُ الى غيرِها ، فلم يَجُزْ مع المعدولِ عن هذهِ العَلامةِ إلاَّ أنْ يُغَيَّرَ البناءُ عن لفظِ ما يكونُ عليهِ في التذكيرِ ، لأنَّ العَلامةَ التي هي غيرُ التاءِ لا تدخُلُ على حدِّ ما تدخُلُ التاءُ ، لأنَّ التاءَ تدخُلُ ولا تُغَيِّرُ البناءَ عمَّا كانَ عليهِ نحوُ : ضاربٌ وضاربةٌ ، وحَسَنٌ وحَسَنَةٌ ، وصَعْبٌ وصَعْبَةٌ ، وليسَت العلامتانِ الأُخرَيانِ كذلكَ ، [لأنَّهما][1] يُصاغُ الاسمُ معَهما صِياغةً غيرَ ما كانَ الاسمُ عليهِ مِنْ قبلِ دخولِها عليهِ ، لا يكونانِ إلاَّ كذلكَ .

فكذلكَ (أَحَدٌ) الذي بمعنى (واحِدٍ) لمَّا أُريدَ تأنيثُهُ غُيِّرَ [عن][2] (فَعَلٍ) ، ليكونَ ذلكَ على حدِّ ما يكونُ عليهِ سائرُ كلامِهِم ، إذا أُنِّثَ بهذهِ العلامَةِ فقُلِبَ من (فَعَلٍ) الى (فِعْلى) ، فقالُوا : إحْدى في المؤنثِ وأَحَدٌ في المذكرِ ، فاستُغْنِيَ بتأنيثِ (أَحَدٍ) على الحدِّ الذي ذكرناهُ عن تأنيثِ (واحِدٍ) .

هذا إذا ضُمَّ الى (عَشَرة) فجُعِلَ معَها اسماً واحداً أو استُعمِلَ فيما جاوَزَ .

فأمّا في بابِ الآحادِ و [أوّلِ][3] الأعدادِ فليسَ الى تأنيثِ الواحِدِ وتذكيرِهِ كبيرُ حاجةٍ ٤٤ ب / ، لأنَّهُ لا يُضافُ الى

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) زيادة أثبتناها لأنّ السياق يقتضيها .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

المَعدودِ كما يُضافُ سائرُ الأعدادِ ، لأنَّ لفظَ المَعدودِ يغني عن ذلكَ بدلالتِهِ على العَدَدِ والنَّوعِ جميعاً •

ولا يكونُ إحدى في التأنيثِ لغةً في (واحدٍ) نحو : سَلْم وسِلْمْ[1] ، وريحٍ وريْحٍ[2] ، لما تقدَّمَ من أنَّ هذا الضربَ من التأنيثِ يُصاغُ صياغةً ولا يكونُ للتأنيثِ فيه بناءٌ ثابتٌ قبلَ دخولِ علامةِ التأنيثِ عليهِ ، كما يكونُ في التاءِ ، ولذلكَ لم ينصرفْ هذا النوعُ من التأنيثِ في النكرةِ لأنَّ فيه الصياغةَ للتأنيثِ والعلامةَ [لَهُ][3] فكأنَّ المعنى قد تكرَّرَ فيه مرتينِ ، كما أنَّ الجمعَ كأنَّهُ قد تكرَّرَ في مساجدَ ، وأكالبَ •

وأمَّا قولُهم : الحادي والعشرون ، فينبغي أنْ يكونَ مقلوباً في هذا الحدِّ الفاءُ الى موضعِ اللامِ ، وهذا القلبُ في المعتلِّ العينِ صالحُ الاتّساعِ نحو : شاكي السلاحِ وهو من الشوكةِ ، وفي معتلِّ الفاءِ كأنَّهُ قلَّ وقد جاءَ قالوا : يَشِفُهُ ، وتَشِفُوه[4] ، إذا خلفَهُ ، حكاهُ أحمد بن يحيى •

فأمَّا (حَدا) فليسَ (وَحَد) ألا ترى أنَّ مضارعَهُ : يَحِدُ ، ومضارعُ حَدا : يَحدي •

---

(١) السَّلم والسِّلم الصلح يفتح ويكسر ويذكر ويؤنث ، انظر : اللسان مادة : سلم •

(٢) وزن الريح عند سيبويه : فَعْل وعند أبي الحسن الاخفش : فِعْل ، وفَعْل • انظر : اللسان مادة : روح •

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق •

(٤) قال ابن جني نقلاً عن أبي عليّ : فقولهم : يَشِفُهُ ، لا يكون إلا من الواو بمنزلة (يَعِدُهُ) ، إلا أنَّ اللام قدمت الى موضع الفاء ، انظر : المنصف ٢/١٨٥ – ١٨٦ •

وروينا عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي : واحدٌ ، ووَحدٌ ، وأحدٌ بمعنى ، وهذه اللغات حكمُها أن تكونَ في الذي هو اسمٌ دونَ الذي هو وصفٌ ، لأنَّ الصفاتِ الجاريةَ على أفعالِها تَجري على سَنَنٍ واحدةٍ لا تَتَغَيَّرُ ولا تَختلفُ ، إنَّما تَتَغَيَّرُ الأسماءُ وتُغيِّرُ ونَها ، ويَدلُّ على ذلكَ أيضاً استعمالُهم لـ (الأحدِ) في موضعِ (واحدٍ) نحو [قولِهم][1] : أحدٌ وعشرونَ وقولُه :

١٧٩- .... إلاَّ على أحَدٍ لا يَعرِفُ القَمَرا[2]

فأمَّا قولُ الهُذَلي :

١٨٠- .... أحدانُ الرجالِ لَهُ
صَيدٌ ....[3]

فانَّهُ يكونُ جَمعاً لواحدٍ الذي هو اسمٌ ، ولا يكونُ جَمعَ الذي هو صفةٌ ، ونظيرُ ذلكَ قولُهم : غالٌ وغُلاَّنٌ ، وحاجرٌ وحُجْرانٌ ، والذي هو وصفٌ لا يُكسَّرُ هذا التكسيرَ .

فإنْ قلتَ كيفَ أُضيفَ الى بناءِ الجَمعِ الكثيرِ مجموعاً وقد

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٢) البيت لذي الرمة ، انظر ديوانه ص/١٩١ وصدره :
حتَّى بهرتَ فما تَخفى على أحدٍ
وانظر : شرح المفصل ١/١٢١ .
(٣) اجزاء من بيت لمالك بن خالد الخناعي الهذلي ، والبيت بتمامه:
أحمي الصريمة أحدان الرجال لــه
صيدٌ ومستمعٌ بالليل هَجَّاسُ
انظر : ديوان الهذليين ٣/٤ . وشرح ديوان الهذليين للسكري ١/٤٤٣ وانظر : الكتاب ١/٢٥١ ، والمحكم لابن سيده ٣/٣٧٦ .

كانَ قبلَ الجمعِ يُضافُ ما كانَ من نحوهِ الى بناءِ العددِ القليلِ الى العشرةِ ؟ .

فالقولُ : إنَّ ذلكَ إنَّما أُضيفَ الى العددِ القليلِ لقلَّةِ المَعدودِ ، ولو أُضيفَ الى العَددِ الكثيرِ لم يَصلحْ ، لدخولهِ في حدِّ التباينِ وبعدهِ من التَّشاكُلِ ، وقد رأيتَهم يحافظونَ عليه في مواضعَ من كلامِهم ، ألا ترى : أنَّكَ لو قلتَ : سبعهُ بغالٍ ، مُثّلاً بالسبعةِ ومكثّراً بغالٍ ، فلم يستجِزْ هذا ، كما لم يستجِزْ تصغيرُ البناءِ الموضوعِ للعددِ الكثيرِ .

وكانَ إضافةُ ذلكَ[1] الى العددِ الكثيرِ أبلغُ لأمرينِ : أحدهما أنّهُ يُشاكلهُ ولا يُنافيهِ . والآخرُ أنّهُ يُستدلُّ بكلِّ واحدٍ من المُضافِ والمُضافِ إليهِ على الآخرِ ، ألا ترى : أنّكَ إذا سمعتَ (أفعُلاً) أو غيرَهُ من بناءِ أدنى العددِ علمتَ بهِ قلّةَ المَعدودِ ، وإذا سمعتَ (سَبعةً) ونحوَهُ علمتَ بهِ قلّةَ العددِ وكانَ ذلكَ أولى وأقيسُ .

فإنْ قلتَ : فقد جاءَ في التنزيلِ (ثلاثةَ قروءٍ)[2] فهلاَّ قلتَ : إنَّ إضافةَ ذلكَ الى العددِ الكثيرِ سائغٌ ؟

قيلَ : لا يلزمُ أنْ تقولَ ذلكَ من أجلِ ما ذكرتُ ، لأنَّ ذلكَ في بابهِ مثلُ : استحوذَ ، فكما لا يَصلحُ المذمومُ قياساً على : استحوذَ ، كذلكَ لا يُقاسُ على ذلكَ ، وما جاءَ من نحوِ هذا فقد

(١) يقصد اضافة (احدان) الى (الرجال) .
(٢) البقرة / ٢٢٨ .

رَدُّوهُ في التأويلِ الى إضافتهِ [الى](1) العددِ القليلِ لئلاّ يتباينَ ويلتئمَ ، فقالوا تقديرُهُ : ثلاثةُ أقراءٍ ، من القروءِ .

وليسَ اعتراضُ محمدِ بنِ يزيدَ في (الغلط)(2) بهذا على سيبويهِ بشيءٍ ، ألا ترى : أنَّ أحداً لا يقيسُ على هذا : سبعةُ بغالٍ ، ولا ثمانيةُ جمالٍ ، ولا نحوَ ذلكَ ، بل ذلكَ كلُّهُ يُضافُ الى العددِ القليلِ دونَ الكثيرِ .

وإنّما جاءَ ما جاءَ من ذلكَ على تقديرِ الاضافةِ الى الجمعِ الذي قلنا ، كما في قولهِ عزَّ وجلَّ : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)(3) فمَنْ جرَّ مقدِّراً إضافتَهُ الى الحسناتِ في المعنى ، وذلكَ أُلقيت التاءُ من العشرةِ ، فكذلكَ تقديرُ إضافةِ (ثلاثةٍ) الى (الأقراءِ) .

وإنّما يجيءُ هذا النحوُ إذا كانَ الجمعُ الكثيرُ أكثرَ في الاستعمالِ من الجمعِ القليلِ ، كما أنَّ ما يُطرَحُ فيهِ بناءُ القليلِ

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(2) لقد نقلَ ابن ولاّد قولَ سيبويه من الكتاب ٢/١٧٦ ـ ١٧٧ . واثبتَها في كتابهِ الانتصار ص/١٤٦ ـ ١٤٧ وهو : وسألتُ الخليلَ عن قولهم : ثلاثةُ كلابٍ فقال يجوزُ في الشعر على غير وجهِ ثلاثةُ أكلبٍ ولكن على قولهِ : ثلاثةٌ من الكلابِ كما قال ثنتا حنظلٍ . ونقل ابن ولاّد أيضاً كلامَ أبي العباس المبرد ، فقال : قال محمد : والعرب تقول في أقلِّ العددِ في قروءِ المرأة : أقراء ، وقال الله تبارك وتعالى : ثلاثةُ قروءٍ ، فهذا نقضُ قولِهِ : إنّما يجوزُ في الشعرِ .

(3) الانعام / ١٦٠ . انث عشر وان كان مضافا الى جمع مفرد (مثل) وهو مذكر لرعاية الموصوف المحذوف وهو حسنات ، انظر : البحر المحيط ٤/٢٦١ .

البتّة نحو : شُسُوع[1] يُضاف [العدد][2] القليل فيه الى بناء الكثير ، والتقدير في ذلك أيضاً التقدير فيما ذكرتُ لك في قوله : (ثلاثةَ قُرُوءٍ)[3] فكذلكَ (أحدان) لمّا كُسِّرَ على بناء الكثير ، أُضيفَ الى بناء الجمع الكثير ، كما أنّ القليلَ يُضاف الى القليل ، فهذا كلامٌ حَسَنٌ مُطّرِدٌ في القياس والاستعمال .

ولـ (أحد) إذا كان بمعنى (واحد) نحوٌ من الاستعمال من الابهام وخلاف اليقين ليس لـ (واحد) ، وذلك كقولهم : أحدُهما أو أحدُهم ، تقولُ ذلك فأنتَ تريدُ في هذا واحداً في العدة غيرَ مُخصّصٍ في عينه ، ولذلك فسَّرَ به أهلُ العربية في قولهم : ضربتُ زيداً أو عمراً ونحو ذلك أنّ 45 أ / المعنى : ضربتُ أحدَهما ، ولا يستعملون في هذا (الواحدَ) مكانَه ، ولذلك أجازوا : أيُّكما عوّرَ عينَ أحدكما ، ولم يُجيزوا : أيُّكما عضّ أنفَ أحدكما ، لارتفاع [الابهام][4] في عضّ الأنف ، واختصاص واحدٍ منهما به دون الآخر ، وامتناع جواز الفعل على كلِّ واحدٍ منهما[5] كجواز فعل التعوير على كلّ واحد منهما ، فامتنع ذلكَ في (العضّ) لوقوع التخصيص ، فإنّ استعمال لفظ الابهام والاشاعة وما حكمُه أنْ يدلّ على كون غيره معه غيرُ سائغٍ مع اليقين والتخصيص ، فلهذا لم تجز المسألة

---

(1) شِسع النعل قِبالُها الذي يُشدُّ إلى زمامها ، ولا يكسّرُ إلا على هذا البناء ، انظر : اللسان مادة : شسع .

(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(3) البقرة / 228 .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(5) قوله : (دون الآخر ، وامتناع جواز الفعل على كلّ واحد منهما) ساقط من ج .

بـ (أحد) حتى تأخذ من فتقولُ : الآخر ، أو صاحبُه ، ونحو ذلك مما يدلُ على التخصيص .

ويدلُ على صحةِ اعتبارِ هذا المعنى اعتبارُ أبي الحسن إياه قال : [تقولُ : مررتُ برجلٍ مكسورٍ أحدِ الجنبين ، ولا][1] تقولُ : مررتُ برجلين مكسوري أحدِ الجنوبِ ، لأنَّهُ يلزمُكَ أنْ تُثنِّيَ (أحداً) ، لأنَّ جنبَ كلِّ واحدٍ منهما مكسورٌ ، ولا يجوزُ تثنيةُ (أحدٍ) و (إحدى) ، لأنَّ موضعَ (واحدٍ) و (إحدى) في الكلامِ في الإيجابِ أنْ يدُلاَّ على أنَّ معهما غيرَهما ، ألا ترى : أنَّكَ إذا قلتَ أحدَهما أو أحدَهم فليسَ يكونُ إلاَّ مضافاً ، لا بُدَّ من أنْ يكونَ معَهُ غيرُهُ فلو ثنَّيتَ زالَ هذا المعنى ، وكذلكَ (كِلا) و (كِلتا) لا يجوزُ أنْ تُثنِّيَ وتَجمعَ لأنَّهما يدُلانِ على اثنينِ ، فلو ثنَّيا زالَ ما وُضِعا لَهُ .

قالَ : فلو قلتَ : مررتُ برجلينِ مكسوري أحدِ الجنوبِ ، وأنتَ تُريدُ أنَّ أحدَهما مكسورُ الجنبِ جازَ على قُبحٍ ، لأنَّ التأويلَ : مررتُ برجلَينِ مكسورٍ أحدُ جنوبِهما .

فأمَّا الغرضُ في هذا البابِ الذي ذُكِرَ فيهِ (الواحدُ) ، فهو أنَّهُ عَقَدَ فيهِ ذكرَ الجُملِ بعدَ أنْ قدَّمَ ذكرَ المفرداتِ وأمثلتِها وإعرابِها .

والجُملُ على ضربينِ : خبرٌ ، وغيرُ خبرٍ ، والخبرُ منهما على ضربينِ : جُملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، والفعلُ والفاعلُ أشدُّ اتصالاً من المبتدأِ بخبرِهِ ، ألا ترى : أنَّ كلَّ واحدٍ من المبتدأِ وخبرِهِ قد

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يُحذَفُ ويدلُّ عليه الآخرُ ، ولا يُفصَلُ هذا بالفعلِ مع الفاعلِ ، لا يُخلي الفعلُ من الفاعلِ بوجهٍ ، فهذه الجُملةُ من أجلِ هذا أشبهُ بالآحادِ من التي من المبتدأ والخبرِ ، والمبتدأُ عكسُ الفاعلِ ، ولا يُعلَمُ في الجُملِ جُملةٌ غيرُ مستغنيةٍ بنفسِها عن غيرِها ، ولا مُستقلّةٍ بجزءَيْها عن سواها ، إلاّ القسَمُ ، فإنّه لا يَستغني عن المُقسَمِ عليه ، وإلاّ الشرطُ ، فإنّه لا يُذكَرُ إلاّ مع جزائِه مُظهَراً أو مُضمَراً ولا يَستغني واحدٌ منهما عن الآخرِ ، فهاتان الجملتان في هذينِ الموضعَينِ غيرُ مستغنيَتَينِ بأنفسِهما ولا مُستقلّتَينِ بأجزائِهما عمّا يتعلّقُ بهما من المُقسَمِ عليه والمُجازى [بِهِ][1] .

والجُمَلُ الأُخَرُ التي ليسَتْ خبراً لا تخلو أيضاً من أنْ تكونَ من مبتدأٍ وخبرٍ ، وفعلٍ وفاعلٍ ، وذلكَ نحو : الأمرِ ، والنهيِ والاستخبارِ ، والتمني ، والنداءِ .

فإنْ قلتَ : إنَّ النداءَ لا فعلَ معَهُ ولا فاعلَ ، إنّما هو حرفٌ واسمٌ .

فالقولُ فيه إنَّ (يا) قد دلَّتْ على الفعلِ والفاعلِ ، ولذلك انتصبَ المنادى المنكرُ والمضافُ ، وكانَ موضعُ المفردِ المضمومِ نصباً لذلكَ .

وقد خرجَ شيءٌ في غيرِ الخبرِ عن هذهِ السُّنَنِ التي ذكرنا أنَّ الجُمَلَ تجيءُ عليها ، وغيرِ هذينِ القسمَينِ اللذينِ هما : الابتداءُ والخبرُ ، والفعلُ والفاعلُ ، وذلكَ في الأمرِ كقولِهم : صَهْ ، ومَهْ ،

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

وإيه[1] ، ونحو ذلكَ ، ألا ترى : أنَّ هذه الكلمَ كلُّ شيءٍ منها جملةٌ وكلامٌ تامٌّ ، وليسَ بفعلٍ ولا فاعلٍ ، إلاَّ أنَّهُ قد أقيمَ مقامَ الفعلِ ، يَدلُّكَ على ذلكَ أنَّهُ يُؤكَدُ ما فيهِ [منَ الضميرِ][2] ويُعطَفُ عليهِ كما يُفعَلُ ذلكَ بالفعلِ فهذهِ الأشياءُ قائمةٌ مقامَ الفعلِ ، [فالأصلُ الفعلُ][3] وليستْ هذهِ الكلمُ كحرفِ النداءِ نحوُ (يا) وأخواتِها ، ألا ترى : أنَّ حروفَ النداءِ لا تَحملُ الضميرَ ولا يُعطَفُ عليهِ ولا يُؤكَدُ ما فيهِ ، فالنداءُ مخالفٌ لهذهِ الأشياءِ الموضوعةِ للأمرِ من حيثُ ذكرنا ، وإنْ اجتمعَ القبيلانِ في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما موضوعٌ موضعَ الفعلِ .

وقد جاءَتْ في الجُملِ الخبريةِ أيضاً ألفاظٌ في غيرِ الفعلِ والفاعلِ والمبتدأ وخبرِهِ ، وذلكَ في الخبرِ قليلٌ وفي غيرِ الخبرِ أكثرُ ، وذلكَ قولُكَ في الخبرِ : هيْهاتَ زيدٌ ، فهذا بمنزلةِ بَعُدَ [زيدٌ][4] ومن ذلكَ قولُهُ عزَّ وجلَّ : (هيْهاتَ هيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ)[5] وقولُ الشاعرِ :

١٨١- فهيْهاتَ هيْهاتَ العقيقُ وأهلُهُ
وهيْهاتَ وصلٌ بالعقيقِ نُواصِلُهْ[6]

---

(١) من هذه الألفاظ ما يتعدى مثل : رويد زيداً ، ومنها مالا يتعدّى مثل : (صَه) ومعناه : اسكت ، و (مَه) ومعناه : اكفف ، و (إيه) ومعناه : حدّث . انظر : شرح المفصل ٣١/٤ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) زيادة من ج .

(٥) المؤمنون /٣٦ .

(٦) البيت لجرير ، انظر : ديوان جرير ص/٤٧٩ وفيه (أيْهات) بدل (هَيْهات) و (ومَنْ بهِ) بدلَ (وأهلِهِ) . وفي الخصائص ٤٢/٣ . وفيه (فَهَيْهات) و (ومَنْ بهِ) و (خلٌ) بدل (وصلٌ) و (نُواصِله) بدل (تُواصِله) .

وقالوا : وُشكانَ ذا[1] ، وفي المثل : سَرعانَ ذي إهالةً[2] ، ومن ذلكَ ما حكاهُ سيبويه من أنَّ بعضهم قيل لَهُ : إليك ، وقالَ : إليَّ ، كأنَّهُ قيلَ لَهُ : تَنَحَّ ، فقالَ : أتنحّى[3] ، فجعلَ قولَهُ : إليَّ اسماً لأتنحّى .

وأمَّا (شتّانَ) فقياسُهُ أنْ يكونَ كـ (سَرعانَ) في ارتفاعِ ما بعدَهُ [بهِ][4] ارتفاعَهُ بالفعل ، وسواءٌ كانَ ذلكَ مفرداً أو مُثنًّى ، كما أنَّ فاعلَ (سَرعانَ) كذلكَ ، إلاَّ أنَّ الأصمعي لا يُجيزُ شتّانَ ما بينَهما ، حتّى يقولَ : شتّانَ زيدٌ وعمروٌ ، أو شتّانَ ما هما ، وكأنَّهُ يجعلُ (ما) صلةً ، وكأنَّهُ لم يُجِزْ هذا لذهابِهِ الى أنَّ ٤٥ ب / (شتّانَ) تثنيةٌ .

حكى السكري[5] عن الرياشي[6] عن الأصمعي قالَ يُقالُ : جاءُوا من شتٍّ ، وقالَ رؤبة :

١٨٢ـ . . . . اجتَنَبْنَهُ من شتِّ[7]

---

(١) وشكانَ مثل : سَرعانَ ، اسم للفعل وفي المثل : وشكانَ ذا إهالة . انظر : اللسان مادة : وشك .

(٢) انظر : جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ٥١٩/١ .

(٣) انظر : الكتاب ١٢٦/١ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) في ش (اليشكرى) وهو تحريف ، وأثبتنا ما في ج ، لأنَّ السكري هو الذي روى عن الرياشي .

(٦) هو أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي قتله صاحب الزنج سنة ٢٥٧هـ ، انظر : طبقات النحويين ص/١٠٣ ـ ١٠٦ .

(٧) هذا الرجز لرؤبة ، انظر : ديوانه ص/٢٤ والرجز بتمامه :

من سافعاتٍ وهَجيرٍ أبْتِ
وهو إذا ما اجْتَنَبْنَهُ من شتِّ

قال : فمن ثم ذهب الأصمعي إلى فتح (شتان) في معنى التثنية ، لأن واحدها شت[1] ، وهذا الذي ذهب إليه من أن ذلك تثنية بعيد ، لانفتاح النون ، ولأنه لو كان اسماً غير مسمى به الفعل ، لجاز أن يتقدم ويؤخر ، فيقال شتان هما ، وهما شتان ، والبيت[2] الذي أنشده أبو زيد في فتح النون في التثنية شاذ من الناس من لا يقبله .

فأما ما يجيزه البغداديون من فتحها ، فإنما يجيزونه إذا تقدمت النون الياء في الجر والنصب ، وإذا كان كذلك لم يمتنع شتان ما بينهما .

(١) الشت : المتفرق ، وتثنيته : شتان ، وجمعه : أشتات ، انظر : اللسان مادة : شتت .

(٢) يقصد به البيت الذي أنشده أبو زيد في نوادره ص/١٥ ، والبيت هو :

أعرف منها الأنف والعينانا
ومنخران أشبها ظبيانا

٦٠ ـ مسألة

اعلَمْ أنَّ الفاعلَ لا يجوزُ أنْ يكونَ جملةً ، ولا يجوزُ في الجُمَلِ أنْ تُقامَ مقامَ الفاعلِ ، ولا مقامَ ما يَجري مَجرى الفاعلِ ، لأنَّ[1] الفاعلَ يُكنَّى عنه فلا يجوزُ قيامُ الجُمَلِ مقامَهُ ، لأنكَ لو فعلتَ ذلكَ لَلزمَكَ إضمارُها ، وليسَ لَها إضمارٌ .

فإنْ قلتَ : أفليسَتِ الأسماءُ المضمَرةُ قد قامَتْ مقامَ الفاعلِ وليسَتْ هي ممَّا يُكنَّى عنها وإضمارُها ؟

فالقولُ : إنَّ الجُملَ ليسَتْ أسماءً مضمَرةً ، وإنَّما هي مُظهَرةٌ ، والمُظهَراتُ[2] إذا أُقيمَتْ مقامَ الفاعلِ لزِمَ الكنايةُ عنها وإضمارُها ، وذلكَ لا يجوزُ في الجُملِ ، وأيضاً فإنَّ عامَّةَ الأسماءِ الفاعلةِ يُثنَّى ويُجمَعُ ، والجُملُ لا تُثنَّى ولا تُجمَعُ .

وأيضاً فإنَّ الفاعلَ عكسُ المبتدأ [فلو جازَ أنْ يقومَ مقامَهُ الجملةُ لجازَ أنْ يقومَ مقامَ المبتدأِ][3] فكنتَ تُوقعُ الجملةَ موقعَ الاسمِ المبتدأ على أنَّها مُحدَّثٌ عنها ثمَّ تُسندُ الحديثَ بعدُ إليها ، إمَّا جملةً وإمَّا مفرداً على حَسَبِ ما يُسنَدُ الى المبتدأ ، ألا ترى : أنَّ كلَّ ما صلُحَ أنْ يكونَ فاعلاً من الأسماءِ صلُحَ أنْ

---

(١) (لأن) ساقط من ج .

(٢) (المظهرات) ساقطة من ج .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

يكونَ مبتدأً ، وقد يكونُ مبتدأً ما لا يكونُ فاعلاً نحو : (كَم)[1] و (مُنذ) ، فكذلك لو جازَ أنْ تكونَ الجملةُ فاعلةً ومرفوعةَ الموضعِ لكونِها فاعلةً ، لَصلُحَتْ أنْ تكونَ مرفوعةَ الموضعِ لوقوعِها موقعَ المبتدأِ .

فإنْ قلتَ : فقد يكونُ فاعلاً ما لا يكونُ مبتدأً نحو : علاماتِ الضميرِ المتّصلةِ .

فالقولُ : إنَّ المنفصلةَ يقومُ مقامَها ، لأنَّ هاتَينِ الصنفَينِ مُتعاقبانِ ، فإذا وقعَ صنفٌ موقعَ صنفٍ سَدَّ مَسدَّ الآخرِ ، وقامَ مقامَه .

فإنْ قلتَ : أفليستِ الجُملُ قد ساوَتِ المفردَ في أنْ كُنّيَ عنها بـ (ذيتَ وذيتَ) ، كما كُنّيَ عن الأفرادِ بـ (فلان) ونحوِه ؟

قيلَ : إنَّ (ذيتَ وذيتَ)[2] كنايةٌ عن الفعلِ والفاعلِ ، كما أنّهُ كنايةٌ عن المبتدأِ والخبرِ ، فلو جازَ إقامةُ المبتدأِ والخبرِ مقامَ الفاعلِ للكنايةِ عنهُ بـ (ذيتَ وذيتَ) لجازَ قيامَ الابتداءِ والخبرِ

---

(١) (كم) اسم مبنيّ على السكون ، وهي كناية عن العدد المبهم ولها موضعان : الاستفهام ، والخبر . وتقع مبتدأة مثل : كم درهماً عندكَ . فـ (كم) في موضع رفع مبتدأ و (درهماً) منصوب بها و (عندكَ) خبرُها . انظر : شرح المفصل ٤/١٢٥ و ١٢٧ .

(٢) فهما كنايتان عن الحديث المدمّج ، وهي مبنية ، ولا تستعمل إلاّ مكرّرةً وأصلها : ذيّة ثم حذفت الهاء وأبدلوا من الياءِ التي هي لام الفعل تاء ، وليست هذه التاء للتأنيث وإنّما هي بدل من الياء المحذوفة . انظر : شرح المفصل ٤/١٣٧ .

مقامَ الفاعلِ ، وقيامُ الفعلِ والفاعلِ مقامَهُ ، ولجازَ إقامةُ الشرطِ والجزاءِ والقسمِ والمُقسَمِ عليهِ مقامَ ذلكَ أيضاً ، لأنَّ هذا كلَّهُ أخبارٌ وتقعُ الكنايةُ عنها ، فكما لا يجوزُ إقامةُ شيءٍ من ذلكَ مقامَ الفاعلِ وإنْ وقعتِ الكنايةُ عنهُ بـ (ذيتَ وذيتَ) ، كذلكَ لا يجوزُ ذلكَ في الفعلِ والفاعلِ والمبتدأِ والخبرِ لجوازِ هذهِ الكنايةِ عنهُ .

٦١ ـ مسألة

سأل سائلٌ فقال : كيفَ استجازَ النحويونَ في جَعْفَرٍ ونحوه أنْ يقولوا في مثاله : فَعْلَل ، فيُعيدُوا اللامَ ، وهلاَّ أجازُوا الزيادةَ على الثلاثةِ بإعادةِ[1] حرفٍ غيرِ اللامِ ؟

فالجوابُ : أنَّ هنا أشياءَ ، إعادةُ اللامِ أولى لها من إعادةِ غيرِها ، من ذلكَ : أنَّ إجماعَ النحويين أنْ يذكرُوا الزيادةَ بلفظِها في هذهِ الأبنيةِ بعينِها وأنْ لا يُمَثِّلوها بالفاءِ والعينِ واللامِ ، بل يَنطِقونَ بها نُطقاً[2] .

واللامُ في (فَعَلَ) وسائرِ الثلاثيِّ أشبهُ الحروفِ بالزيادةِ ، فلمَّا كانَ أشبهَ الحروفِ بالزيادةِ ، وكانوا يَنطقونَ بالزيادةِ نُطقاً ، وَجبَ أنْ يَنطِقوا بالمُشابهِ للزيادةِ ويَلفظوا به ا ، دونَ ما لم يُشبِهِ الزيادةَ ، قياساً على ما أُجمِعَ عليهِ من الزيادةِ ، وإذا كانَ كذلكَ وَجبَ أنْ يُلفَظَ باللامِ ، فيُقالَ في جَعْفَرٍ : فَعْلَلٍ ، وفي فَرَزدَقْ : فَعَلَّل ، وكذلكَ ما أشبهَ هذا .

والدَّليلُ على شَبَهِ اللامِ بالزيادةِ أنَّها مُستغنىً عنها ، والفاءُ والعينُ كالمُضطرِّ إليهما ، لأنَّ الأوَّلَ منهما للابتداءِ والآخرَ للوقفِ ، والاستغناءُ عن اللامِ بهما في هذا الوجهِ بيِّنٌ ، وإذا كانَ كذلكَ بانَ أنَّها أشبهُ الحروفِ الثلاثةِ بالزيادةِ .

---

(١) في ش و ج (اعادة) أضفنا الباء ليستقيم الكلام .

(٢) يعبَّر عن الزائد بلفظه إلاّ المبدل من التاء الافتعال وإلا المكرر للالحاق أو التضعيف . انظر : شرح الشافية ١/١٠ـ١٢ .

وأيضاً فإنَّ اللامات تُحذَفُ كثيراً من الأسماءِ نحو: يدٍ ، ودمٍ ، وددٍ ، وأيم الكعبةِ ، ونحوِ ذلكَ ، ولم يَجيءِ الحذفُ على هذا الحدِّ في غيرها من الحروفِ الثلاثةِ ، فهذا يدلُّكَ على أنَّ ذلكَ عندَهم مضارعٌ للزيادةِ ، إذْ حذفُوه كما يَحذفونَ الزيادةَ .

وقد قالَ يونس [في][1] تحقيرِ (قَبائل) اسمَ رجلٍ : قُبَيِّل[2] ، فحذفَ الهمزةَ وإنْ كانتْ متحرِّكةً في موضعِ الأصولِ والمُلحَقِ بها لما كانَ أقربَ الى الطَرفِ من الألفِ ، فهذا يُقوِّي حَذفَ اللامِ حيثُ كانَ طرفاً .

فإنْ قلتَ : فقد حَذفوا مثلَ : عدةٍ وقُلْ ، ونحوِ ذلكَ .

فأقولُ : إنَّ حَذفَ ذلكَ ليسَ على حدِّ حَذفِ (يدٍ) و (دمٍ) لأنَّ هذا قياسٌ مُستمرٌ وأمرٌ موجِبٌ للحذفِ ، و (يدٌ) و (دمٌ) ونحوُهما ليسَ الحذفُ فيه على هذا الحدِّ ٤٦ أ / .

فإنْ قالَ قائلٌ : فقد جاءَ الحَذفُ على النحوِ الذي ذكرتَه في اللامِ ، في العَينِ أيضاً نحوُ قولِهم : سَه[3] ، ومُذْ[4] وثُبةُ الحوضِ[5] .

---

(1) زيادة من ج .
(2) انظر : الكتاب ٢/١١٧ .
(3) أصله : ستَه ، حذف العين منه ، انظر : الخصائص ١/٢٢٦ والاست ، والستَه ، والسَه العَجز . انظر : اللسان مادة : سته .
(4) أصله : منذ حذف العين منه ، انظر : الخصائص ١/٢٢٦ واللسان مادة : منذ .
(5) وثبة الحوض ومثابه : وسطه الذي يثوب اليه الماء ، انظر : اللسان مادة : ثوب .

قيلَ هذهِ حروفٌ قليلةٌ لا ينبغي أنْ يعترضَ بها لقلَّتِها بالنسبةِ الى ما حُذِفَ اللامُ منه .

فأمَّا (ثبةُ الحوضِ) منها فيجوزُ أنْ يكونَ المحذوفُ منها اللامُ ، بل ذلكَ عندي فيهِ الوجهُ ، ولا أجدُهُ من باب : ثابَ يثوبُ ثوباً ، كما ذهبَ إليهِ أحدُ شيوخِنا[1] ، لأنَّ ذلكَ قليلٌ ، فالقياسُ على الأكثرِ أولى وأقربُ الى الصوابِ من الحملِ على النادرِ ، إذا كانَ لا يمتنعُ الحملُ على الأكثرِ من جهةِ المعنى ، لأنَّ معنى (ثبةٍ) المحذوفةِ اللامُ المجموعةِ على (ثباتٍ) معنى الجمعِ ، كما أنَّ معنى (ثوْب) و (ثابَ) و (ثواب) الجمعُ ، ألا تراهم قالوا : ثبَّيتَ الرجلَ[2] ، إذا جمعتَ محاسنَهُ ، وأنَّ (الثوابَ) خلافُ الاحباطِ والتفريقِ ، و (الثبَة) المحذوفةُ اللامُ من هذا ، فكذلكَ (ثبةُ الحوضِ) ، كأنَّهُ مجمعُ الماءِ .

وإنَّما جازَ هذا الحذفُ في العينِ على هذا الحدِّ لقربهِ من اللامِ المُشابِهةِ للزيادةِ ، وإنْ لم تكنْ مثلَها فيما ذكرناهُ . ولم يجيءْ في الفاءِ شيءٌ على هذا الحدِّ إلاّ في حرفِ علَّةٍ ، نحو : إلهٍ ، والنَّاسِ[3] .

ويدلُّكَ أيضاً على مُشابَهتِها للزيادةِ كثرةُ الحذفِ المتاورِ لها في المُعتلِّ وأنَّ حذفَها أكثرُ من حذفِ الأُخريَيْنِ .

فالقولُ في هذهِ التمثيلاتِ هو ما ذهبوا إليهِ من تكريرِ اللامِ دونَ غيرِها وما رأَوهُ في ذلكَ أولى من غيرِهِ .

---

(1) يحتمل أن يعني بهذا الشيخ أبا اسحاق الزجاج ، لأنه جعل (ثبة) من ثابَ الماء يثوب . انظر اللسان مادة : ثبا .

(2) ثبَّيتُ الرجلَ : مدحته وأثنيتُ عليه في حياتِهِ . انظر : اللسان مادة : ثبا .

(3) انظر : الكتاب ١/٣٠٩-٣١٠ .

٦٢ ـ مسألة

اعلمْ[١] أنَّ اختلافَ اللفظَينِ لاختلافِ المعنيَينِ ، هو الوجهُ والقياسُ الذي يَجِبُ أنْ يكونَ عليهِ الألفاظُ ، لأنَّ كلَّ معنى يَختصُّ فيهِ بلفظٍ لا يشركُهُ فيهِ لفظٌ آخرُ ، فتنفصِلُ المعاني بألفاظِها ولا تلتبسُ .

واختلافُ اللفظَينِ والمعنى واحدٌ [حَسَنٌ][٢] بعدَ الحاجةِ الى التوسعِ بالألفاظِ ، وبيَّنَ أنَّ هذا القسمَ لو لم يُوجَدْ [لم يُوجَدْ][٣] من الاتساعِ ما وُجِدَ بوجودِهِ ، ألا ترى : أنَّهُ إذا سَجَعَ في خطبةٍ ، أو قَفَّى في شعرٍ ، فركِبَ السينَ فقالَ : جَلَسَ ، فجاءَ بهِ معَ ما يُشاكِلُهُ ، ولو لم يَقلْ في هذا المعنى إلاَّ (قَعَدَ) ، ضاقَ المذهبُ فيهِ ، ومن هنا جاءَتِ الزياداتُ لغيرِ المعاني في كلامِهِم ، في نحوِ : كتابٍ ، وعجوزٍ ، وقضيبٍ[٤] ، فيما حَكَى لنا عن محمدِ بنِ يزيدَ .

وأيضاً فإذا أرادَ التأكيدَ قالَ : قَعَدَ ، وجلَسَ ، فتكونُ المخالفةُ بينَ الألفاظِ أسهلَ من إعادتِها أنفسِها ، وتكريرِها ، ألا

---

(١) هذه المسألة نقلها ابن سيده وأثبتها في المخصص ١٣/٢٥٩ـ ٢٦٠ .

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) لقد تقدم فيما مضى أن الف (كتاب) وواو (عجوز) وياء (قضيب) ليست للالحاق وانما زيدت لمد الصوت فقط .

ترى : أنَّ في التنزيلِ (وغَرابيبُ سُـودٌ)[1] . والغرابيبُ هـي السودُ عندَ أهلِ اللغةِ ، فحَسُنَ التكريرُ لاختلافِ اللفظَينِ ، ولو كانَ : غرابيبُ غَرابيبَ ، لم يكنْ سَهلاً .

وأمَّا القسمُ الثالثُ : وهو اتّفاقُ اللفظَينِ واختلافُ المعنَيَينِ ، فيَنبغي أنْ لا يكونَ قصداً في الوضعِ ولا أصلاً ، لكنَّهُ مِـن لغـاتٍ تَداخَلَتْ ، أو تكونُ كلُّ لفظةٍ تُستعمَلُ لمعنىً ، ثـمَّ تُستَعارُ لشيءٍ ، فتَكثُرُ وتَغلِبُ حتّى[2] تَصيرَ بمنزلةِ الأصلِ .

وقد كانَ أحدُ شيوخِنا[3] يُنكِرُ الأضدادَ التي حكاها أهـلُ اللغةِ ، وأنْ تكونَ لفظةٌ واحدةٌ لشيءٍ وضدِّهِ .

والقولُ في هذا أنَّهُ لا يَخلو في إنكارِ ذلكَ ودفعِهِ إيّاهُ مِـن حُجَّةٍ من جهـةِ السَّماعِ والقياسِ ، فـلا يجوزُ أنْ تقـومَ لَـهُ حُجَّةٌ ولا تَثبُتَ لَهُ دلالةٌ من جهةِ السَّماعِ ، بل الحُجَّةُ مِـن هذهِ الجهةِ عليهِ ، لأنَّ أهلَ هذهِ اللغةِ كأبي زيدٍ ، وأبي عبيدةَ[4] ،

---

(1) فاطر/٢٧ ، تقول هذا أسود غربيب ، أي : شديد السواد ، وإذا قلت : غرابيب سود تجعل السود بدلا من الغرابيب لأن التوكيد لا تتقدم على المؤكد . انظر : الصحاح ١٩٢/١ .

(2) قوله : (وتغلب حتى) ساقط من ج .

(3) لم أهتد لمعرفة هذا الشيخ الذي يقصده أبو علي ، ويحتمل أن يقصد به ابن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ هـ وان لم يكن مـن شيوخ أبي علي ، حيث قال في كتابه تصحيح الفصيح ٣٥٩/١: وقد زعم قوم من اللغويين أن (النوء) السقوط أيضا وأنه من الأضداد ، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك في كتابنا (فـي إبطال الأضداد) وليس هذا موضع ذكره . وانظر : المزهـر للسيوطي ٣٩٦/١ .

(4) ألف أبو عبيدة كتاب (الأضداد) انظر : فهرست ابن النديم ص/٨٦ .

والأصمعي[١] ، ومَن بعدهم قد حكوا ذلك وصنّفت فيه الكتب ، وذكروه في كتبهم مجتمعاً ومتفرقاً ، فالحجّة من هذه الجهة عليه لا له .

فإن قال : الحجّة تقوم من الجهة الأخرى ، وهي أنّ الضد خلاف ضده ، فإذا استعملت لفظة واحدة لهما جميعاً ولم يكن لكلّ واحد من الضدين لفظ يتميّز به من ضده ويتخلّص به من خلافه أشكل وألبس ، فعلم الضد شكلاً والشكل ضداً والخلاف وفاقاً ، وهذا نهاية الالتباس وغاية الفساد .

قيل له : هل يجوز عندك أن تجيء لفظتان في اللغة متّفقتان لمعنيين مختلفين ؟

فلا يخلو في ذلك من أن يجيزه ، أو يمنعه ، فإن منعه وإياه صار الى رد ما يعلم وجوده ، وقبول العلماء له ، ومنع ما ثبت جوازه ، وثبتت عليه هذه الألفاظ ، فإنها أكثر من أن تحصى وتحصر ، نحو : وجدت[٢] ، الذي يراد به العلم والوجدان ، والغضب ، و (جلست) الذي هو خلاف (قمت) [وجلست[٣] الذي هو بمعنى : أتيت نجداً ، و (نجد) يقال لها : جلس ،][٤] فإذا لم يكن سبيل الى المنع من هذا ، ثبت جواز اللفظة الواحدة للشيء وخلافه [وإذا][٥] جاز وقوعها

---

(١) ألف الأصمعي كتاب (الأضداد) انظر : فهرست ابن النديم ص/٨٨ .

(٢) جاء (وجد) بمعنى : العلم ، والاصابة ، والغضب ، والايسار ، انظر : تاج العروس ٢/٥٢٤ مادة : وجد .

(٣) قال الجوهري في الصحاح : يقال : جلس الرجل ، إذا أتى نجداً ، والجلس نجد . انظر : الصحاح ٢/٩١١ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

للشيءِ وضدِّهِ إذْ الضدُّ ضَربٌ من الخلافِ ، وإنْ لم يكنْ كلُّ خلافٍ ضداً .

وأمَّا كونُ اللفظَينِ المختلفَينِ لمعنىً واحدٍ ، فقد كانَ محمَّدِ بنِ السريِّ[1] حكى عنْ أحمد بن يحيى : أنَّ ذلكَ لا يجوزُ عندَهُ .

ودفعُ ذلكَ أيضاً لا يخلو من أحدِ المعنيَينِ اللذَينِ قدَّمنا .

فإنْ كانَ من جهةِ السمعِ فقد حكى أهلُ اللغةِ في ذلكَ ما يكادُ لا يُحصى كثرةً ، وصنَّفوا في ذلكَ كالأصمعي في تصنيفه كتابَ (الألفاظِ) الذي هو خلافُ كتابِهِ المترجَمِ بـ (الأبواب)[2] وذلكَ في كتبِهم أشهرُ وأظهرُ من أنْ يحتاجَ الى تنبيهٍ عليهِ .

فإنْ قالَ : إنَّ في كلِّ لفظةٍ من ذلكَ معنىً ليسَ [في اللفظة الأخرى ، ففي قولي : مضى ، معنى ليسَ][3] في قولي : ذهبَ 46 ب / وكذلكَ جميعُ هذهِ الألفاظِ .

قيلَ لهُ : نحنُ نوجدُكَ من اللفظَينِ المختلفَينِ ما لا تجدُ بداً من أنْ تقولَ : إنَّهُ لا زيادةَ معنىً في واحدةٍ منهما دون الأخرى ، بل كلُّ واحدٍ يُفهَمُ ما يُفهَمُ [من][4] صاحبِهِ ، وذلكَ[5] نحوُ

---

(1) انظر : فهرست ابن النديم ص/88 .

(2) لقد ذكر القفطي أن الاصمعي ألف كتاباً باسم (الأبواب) وجاء في فهرست ابن النديم باسم (الأنواب) انظر : فهرست ابن النديم ص/88 . وأنباه الرواة 2/202 .

(3) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(4) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

(5) (ذلك) ساقط من ج .

الكنايات ، ألا ترى : أنَّ قولَكَ ضربتُكَ وما ضربتُ إلا إياكَ ، وجئتني وما جاءني إلاَّ أنتَ ، وجاءاني وما جاءني إلاَّ هما ، وقمنا وما قام إلاَّ نحنُ ، وما أشبهَ ذلكَ يُفهَمُ من كلَّ لفظةٍ ما يُفهَمُ من الأخرى ، من الخطابِ ، والغيبةِ ، والاضمارِ ، والموضعِ من الاعرابِ ، لا زيادةَ في ذلكَ ولا مَذهَبَ عنهُ ، فاذا جازَ ذلكَ في شيءٍ وشيئينِ وثلاثةٍ ، جازَ فيما زادَ على هذهِ العدةِ وجوَّزها في الكثرةِ ، فثبتَ بصحةِ ذلكَ صحةُ الأقسامِ التي ذكرها سيبويه[1] ، وذهبَ إليها .

ويدلُّ على جوازِ وقوعِ اللفظةِ الواحدةِ لمعنيينِ مختلفينِ قولُهم : ظننتُ[2] ، والظنُّ بمعنى (الحُسبان) وخلافُ (العلم) ، واستُعمِلَ أيضاً بمعنى (اليقين) وذلكَ في نحوِ قولهِ عزَّ وجلَّ : (الَّذينَ يَظُنُّونَ أنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ)[3] .

فانْ قالَ : إنَّ معنى (الظنّ) ها هنا وفيما حكاهُ اللهُ عزَّ وجلَّ عن المؤمنينَ في قولِهِ : (إنِّي ظَنَنْتُ أنِّي مُلاقٍ حِسابِيَهْ)[4] الحسبانُ .

فهو عظيمٌ ، لأنَّ الشكَّ في لقاءِ الحسابِ كفرٌ ، لا يجوزُ أنْ يَمدَحَ اللهُ تعالى بِهِ ، فاذا لم يَجُزْ ذلكَ ثبتَ أنّهُ : علمٌ

---

(1) انظر : الكتاب ١/٧-٨ .

(2) الظن : شك ويقين إلا أنه ليس بيقين عيان ، انما هو يقين تدبر . انظر : اللسان مادة : ظنن .

(3) البقرة/٤٦ . قال أبو حيّان (يَظُنُّونَ) معناه : يوقنون ، قاله الجمهور . انظر : البحر المحيط ١/١٨٥ .

(4) الحاقة/٢٠ ، (إنِّي ظننتُ) أي : أيقنتُ ولو كان ظنّاً فيه تجويزٌ لكان كفراً . انظر : البحر المحيط ٨/٣٢٥ .

وَيقينٌ ، فهذا مُستعمَلٌ في العِلْمِ وخلافِهِ ، لا يَشُكُّ في ذلكَ مُسلِمٌ ٠

ومِمّا يدلُّ على فسادِ قولِ مَنْ دَفعَ أنَّ اللفظَ يَقعُ لمعنيَيْنِ مختلفَيْنِ قولُهُ تعالى في وَصفِ أهلِ الجنّةِ : (لَمْ يَدْخُلُوها وَهُمْ يَطمَعُونَ)[1] ٠

فطَمَعهُم هذا لا يَخلو من أنْ يكونَ على مَعنى اليقينِ ، أو الطَمعِ الذي يجوزُ مَعهُ كونُ المطموعِ فيهِ وخلافُهُ ٠

فلا يجوزُ أنْ يكونَ هذا الطمَعُ ، لأنّهُ ليسَ في الآخرةِ شكٌّ في شيءٍ من أمورِ الجنّةِ والنّارِ ، فالعِلمُ بذلكَ كلِّهِ اضطرارٌ ٠

ويَدلُّ على أنَّ الطمَعَ بمعنى اليَقينِ ما أخبرَ اللهُ بهِ [عن][2] إبراهيم عليهِ السلام في قولهِ : (وَالّذي أطمَعُ أنْ يَغْفِرَ لي خَطِيئَتي يَوْمَ الدِّينِ)[3] فهذا الطمَعُ لا يكونُ شكّاً ، ولا يُوجَّهُ على غيرِ اليقينِ ، لأنَّ إبراهيم عليهِ السلامُ لا يكونُ شاكّاً في اللهِ عزَّ وجلَّ ، بل كانَ عالماً بأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ سيَغفِرُ لَهُ ذلكَ ٠

---

(١) الأعراف/٤٦ ٠ ومعنى (وهم يَطمَعونَ) يتيقّنونَ ما أعدَّ اللهُ لهم من الزلفى ، وقد جاء الطمَعُ بمعنى اليقينِ ٠ انظر : البحر المحيط ٤/٣٠٢ ٠

(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق ٠

(٣) الشعراء/٨٢ ٠

٦٣ ـ مسألة

الدليل[١] على أنَّ الواوَ في (أخيك) ونحوِهِ ، حرفُ الإعرابِ الذي هو لامُ الفعلِ وليسَ هو بعلامةِ الإعرابِ ودلالته قولُهم : امرُؤٌ ، وابنُمٌ ، فَأتبَعُوا ما قبلَ حرفِ الإعرابِ[٢] [حرفَ الإعرابِ][٣] فكما أنَّ الهمزةَ في (امرئٍ) والميمَ في (ابنمٍ) حرفُ إعرابٍ ليسَ بدلالتَي إعرابٍ ، كذلك حرفُ اللينِ في (أخيك) ونحوِهِ [حرفُ إعرابٍ .

فإنْ قالَ : إنَّ الهمزةَ ثابتةٌ في كلِّ أحوالِهِ التي للإعرابِ ولا تنقلبُ الى حرفٍ آخرَ ، وليسَ الحرفُ في (أخيك) ونحوِهِ][٤] كذلك ، لأنَّها تنقلبُ ، فلم يلزمْ على هذا أنْ تكونَ الهمزةُ مثل حرفِ اللينِ .

قيلَ لَهُ : حرفُ اللينِ في (أخيك) وبابِهِ مثلُ الهمزةِ في أنَّهُ حرفُ إعرابٍ ، وإنَّما انقلبَ في (أخيك) ونحوِهِ وثبتتِ الهمزةُ على حالةٍ واحدةٍ والميمُ في (ابنم) ، لوجوبِ سكونِ الحرفِ في (أخيك) وبابِهِ ، بالقياسِ المطّردِ ، وذلكَ أنَّها وجبَ أنْ تكونَ متحرِّكةً بالحركةِ التي تستحقُّها بالإعرابِ وما قبلَها أيضاً متحرِّكٌ ، وحرفُ اللينِ إذا كان كذلك انقلبَ ولم يثبُتْ وسكَنَ ولم يتحرَّكْ ،

---

(١) نقل ابن سيده هذه المسألة في المخصص ١٣/١٦٩ـ١٧١ .
(٢) انظر : الكتاب ٢/١٦٠ .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق وتوافق ما في المخصص ١٣/١٦٩ـ١٧٠ .

فاذا سَكَنَ لما ذكرنا مما أوجبَ لهُ السكونَ وَجبَ أنْ يَتبعَ ما قبلَهُ من الحركةِ ، كإتباعِ سائرِ حروفِ العلّةِ المُسكّنةِ لما قبلَها من الحركةِ نحو : ميزان ، وميقات ، فالحرفُ في (أخيك) لامٌ مثلُ الذي في (ابنمٍ) انقلبَ لما ذكرنا .

وليسَ لمَنْ دَفعَ أنْ يكونَ ذلكَ حرفَ إعرابٍ حجّةً تَثبُتُ ، إذْ قد وَجَدنا (امرءاً) و (ابنماً) فهما حرفا إعرابٍ ثابتانِ ، ولم نَجدِ الثباتَ في (أخيك) ونحوِه ، وغيرِ الانقلابِ بالقياسِ المطّردِ ، فقد صَحَّ وجودُ حرفِ إعرابٍ منقلبٍ غيرَ التثنيةِ والجمعِ .

ويدل أيضاً على أنَّ ذلكَ حرفُ الاعرابِ وليسَ بعلامةٍ للاعرابِ دونَ أنْ يكونَ حرفَهُ قولُهم : فوك ، وذو مالٍ ، ألا ترى أنَّ قولَنا : ذو ، لا يخلو من أنْ يكونَ الحرفُ فيه كما قالوا للاعرابِ ، أو حرفَ إعرابٍ ، كما يَذهبُ إليه من يقولُ بقولِ سيبويه[1] ، فلا يجوزُ أنْ تكونَ علامةَ الاعرابِ دونَ أنْ تكونَ حرفَهُ ، لأنّهُ يلزَمُ من ذلكَ أنْ يكونَ الحرفُ يَبقى على حرفٍ واحدٍ ، وذلكَ غيرُ موجودٍ في شيءٍ من كلامِهم .

فإنْ قالَ : وليسَ شيءٌ من كلامِهم اسمٌ على حرفينِ أحدهما حرفُ لينٍ ، فليسَ أحدٌ من الفريقينِ أسعدَ بهذهِ الحجّةِ من الآخرِ .

---

(1) وزن (ذو) : فَعَل ، والواو حرف الإعراب . انظر : الكتاب ٣٣/٢ .

قيل لَه : العلّة التي لَها لم يَجُز أنْ يكونَ الاسمُ على حرفين أحدُهما حرفُ لين غيرُ ثابتة ها هنا ، وهو بقاءُ الاسم على حرف واحد لسقوط حرف اللين ، من أجل انقلابه وسكونه ولحاق التنوين لَهُ ، ألا ترى : أنَّ ذلكَ مأمونٌ ها هنا[1] من أجل الاضافة ، فاذا أفرَدُوا قالوا : فَمٌ ، فأبدَلوا الميمَ من الواو .

ومَنْ كانَ عندَهُ أنَّ حرفَ اللين في (أخيك) للاعراب وليسَ بحرف الاعراب ، يلزَمُهُ أنْ يكونَ الحَرفُ في (ذو) أيضاً للاعراب دونَ أنْ يكونَ حرفَ الاعراب ، فاذا كانَ كذلكَ فقد حَصَلَ الاسمُ على حرف واحد وذلكَ فاسدٌ عند الجميع ، لأنَّهُ إذا لم يَجُزْ أنْ يكونَ اسمٌ على حرفين أحدُهما حرفُ لين فأنْ لا يجوزَ أنْ يكونَ على حرف واحد أولى ، إذ العلّةُ التي لَها لم يَجُزْ أنْ يكونَ على حرفين أحدُهما حرفُ لين مَصيرُهُ الى حرف ٤٧أ/ واحد وقد أجمعَ الجميعُ على أنَّهُ إذا رُخِّمَ (شية) على مَنْ قالَ : يا حارُ ، رُدَّ الفاءُ ، فقدْ ثبتَ بذلكَ أنَّ الحرفَ في (فوك) و (ذو مال) حرفُ إعراب ، وإذا كانَ حرفَ إعراب[2]، كانَ في (أخيك) أيضاً مثلَهُ .

فأمّا ما استجازُوا من (مُ اللهِ)[3] فقد ذُكِرَ في بعض هذه الأجزاء ، وأنَّهُ لا يكونُ محذوفاً من (أيْمُن) ، والدليلُ على أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ عندَهم في المُتمكّنة أنْ يبقى على حرف واحد ، أو يَصيرَ الى ذلكَ ، إبدالُهم الميمَ من الواو التي هي عينٌ

---

(١) من قوله (من أجل انقلابه) الى (مأمون ها هنا) ساقط من ج .

(٢) قوله : (وإذا كانَ حرف إعراب) ساقط من ج .

(٣) تقدم ذكرها في المسألة الخامسة عشرة .

في (فوك) في الإفراد ، فإذا لم يكنْ في كلامهم شيءٌ على حرفين أحدُهما حرفُ لين أجدرَ ، لأنَّ حرفَ اللين الذي كانَ يلزمُ سقوطُهُ لالتقاءِ الساكنَين كانَ يكونُ منويًا ، وهم قد يعتدُّونَ بالمنويّ في كلامهم الذي هو غيرُ ملفوظٍ به ويُعملونَهُ كـ (نُوي) و (لَقَضُوَ الرَّجلُ)[1] ونحو ذلكَ ، فإذا لم يستجيزوا ذلك فيما يجوزُ أنْ يُنوى معهُ حرفٌ ، فأنْ لا يستجيزوا فيما لا يُنوى معهُ شيءٌ أجدرُ وأولى ، وهذا بيّنٌ .

(1) تقدم ذكرها في المسألة الرابعة .

٦٤ ـ مسألة

من الدليلِ على أنَّ الأسماءَ أوائلُ للأفعالِ : أنَّهُ لا يكونُ فعلٌ إلاَّ ولَهُ فاعلٌ ، فكُلَّما وُجِدَ من الأفعالِ في اللُّغةِ في الأمرِ العامِ وُجِدَ معَهُ اسمٌ ، وليسَ كُلَّما وُجِدَ اسمٌ لزِمَ أنْ يكونَ معَهُ فعلٌ ، فقد عُلِمَ بهذا أولويَّةُ الاسمِ ، وأنَّهُ أكثرُ منهُ في العددِ ، وإذا كانَ أكثرَ منهُ في العددِ كانَ أكثرَ في الاستعمالِ وعلى الألسنَةِ ، وإذا [كانَ][1] أكثرَ كانَ أخفَّ على اللسانِ ، لأنَّ النطقَ بهِ أوسَعُ والمُتكلِّمُ بهِ أدرَبُ وهي عليهِ أسهلُ ، وإنَّما تكونُ الدُّرْبَةُ بحسَبِ كثرةِ العادةِ ، وهذا موجودٌ في العاداتِ وبيِّنٌ عندَ أهلِ اللُّغةِ .

ألا ترى : أنَّ المتكلِّمَ باللغةِ العَربيةِ لا يسهُلُ عليهِ النطقُ باللغةِ الفارسيةِ ، لقلَّةِ اعتيادهِ لذلكَ ، وكذلكَ المتكلِّمُ باللغةِ الفارسيةِ كثيراً ، لا يَسهُلُ عليهِ النطقُ باللغةِ العربيةِ سهولةَ الفارسيةِ ، وليسَ ذلكَ لشيءٍ أكثرَ من أنَّ كلَّ واحدٍ من أهلِ اللغتينِ ، لمَّا لم يكثُرْ ذلكَ في عادتهِ فلم يرتَضْ بهِ ، لم يخفَّ عليهِ ، ولذلكَ اعتُدَّ بالعُجمةِ في الأعلامِ ثقلاً ، وإحدى الموانعِ من الانصرافِ .

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فمعلومٌ [من][1] هذا أنَّ الأكثرَ في اللغاتِ أخفُّ من الأقلِّ فيها ، وذلكَ ما لا يُنكِرُهُ ذو لغةٍ في لغتِهِ .

فإذا كانَ كذلكَ ثبتَ أنَّ بعضَ الكلامِ أثقلُ من بعضٍ كما قلنا ، وثبتَ أنَّ الأفعالَ أثقلُ من الأسماءِ والأسماءُ أخفُّ منها ، وإذا كانَ أخفَّ منها ، احتملتْ من الزيادةِ اللازمةِ ما لا تحتملُهُ الأفعالُ ، فلمّا احتملتْها لزمتْ ذلكَ لخفّتِها ، ولم يلزمْ ذلكَ (الفعلُ) إذْ كانَ الثقلُ عكسُهُ ، فلمّا احتملَ الزيادةَ الخفيفةُ للخفّةِ ، وكانَ الثقلُ خلافُهُ ، لم تلزمْهُ الزيادةُ لزومَ الاسمِ لتعرّيهِ من الخفّةِ ، فلحقهُ خلافُ الزيادةِ وعكسُها وهو الحذفُ والنقصانُ فلحقهُ الجزمُ والسكونُ .

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٦٥ ـ مسألة

قالَ أبو إسحاق : لا يجوزُ أنْ يكونَ (أشنَعا) في قولِ الشاعرِ :

١٨٣ـ . . . . إذا كانَ يومٌ ذو كواكبَ أشنَعا[١]

خبرَ (كانَ) ، لأنَّكَ لا تُفيدُ بالخبرِ شيئاً ، لأنَّ كلَّ يومٍ ذي كواكبَ فهو أشنعُ ، وإنَّما هو حالٌ ، ويجوزُ أنْ تَجيءَ الحالُ مُؤكَّدةً غيرَ مُقيَّدةٍ ، تقولُ : هذهِ نارُكَ حارَّةً ، ولا تقولُ كانَتْ نارُكَ حارَّةً .

وقالَ أبو بكر : يجوزُ أنْ يكونَ خبراً من حيثُ كانَ حالاً لأنَّ الحالَ أيضاً خبرٌ .

وهذا الذي قالَهُ ليسَ بمستقيمٍ لا يصلُحُ أنْ يكونَ خبراً ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً ، لأنَّ الحالَ أحدُ ضروبِها أنْ تَجي للتوكيدِ ، كقولِهِ تعالى : (وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً)[٢] وكقولِهِ :

---

(١) هذا عجز بيت لعمرو بن شأس الأسدي . انظر : شعر عمرو بن شأس ص/٣٦ وفيه (ذا كواكب) بدل (ذو كواكب) وصدره :

بني أسد هل تعلمونَ بلاءَنا

وانظر : الكتاب ١/٢٢ وفيه (يوما ذا كواكب) . وانظر الازهية للهروي ص/١٩٦ ورواية البيت فيها كرواية الكتاب

(٢) البقـرة/٩١ .

١٨٤- أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نَسَبي . . . . [1]

وزيدٌ أخوكَ بيّناً ، وكقولِ الشاعرِ :

١٨٥- كفى بالنَّأي مِنْ أسماءَ كافٍ . . . . [2]

وما أشبهَ هذا مِمّا في الكلامِ الذي قبلَهُ دلالةٌ عليه ، وليسَ الأخبارُ كذلكَ ، ولم تجيءْ على هذا ، إنَّما يكونُ خبراً مُختَصّاً بفائدةٍ لم يدلَّ عليها ما قبلَها .

ومِنْ ثَمَّ لم يُجِزْ أبو الحسَنِ : أحقُّ الناسِ بمالِ أبيهِ ابنُهُ[3] ، فكذلكَ : يومٌ ذو كواكبَ ، فيهِ دلالةٌ على الإبانةِ كأنَّ في ظهورِ الكواكبِ تَسدُّ الغبرةُ ضياءَ الشمسِ أو كأنَّ الكواكبَ من السلاحِ ، لأنَّ من الناسِ من حَمَلَ قولَ الشاعرِ :

---

(١) البيت لسالم بن دارة . انظر : الكتاب ٢٥٧/١ وعجزه :

وهل بدارة يا للناس من عار

وانظر : الخصائص ٢٦٨/٢ ، والخزانة ٥٥٧/١ وفيها (مشهوراً) بدل (معروفاً) .

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم الاسدي . انظر ديوانه ص/١٤٢ وعجزه :

وليس لحبّها إذ طال شافي

وانظر : المقتضب ٢٢/٤ ، والخصائص ٢٦٨/٢ والخزانة ٢٦١/٢ .

(٣) قال ابن جنّي في الخصائص ٣٣٦/٣ : ومن المحال قولك : أحقّ الناس بمال أبيه ابنه وذلك أنك إذا ذكرت الأبوّة فقد انطوت على البنوّة ، فانك إذا إنّما قلت : أحقّ الناس بمال أبيه أحق الناس بمال أبيه ، فجرى ذلك مجرى قولك : زيد زيد ، والقائم القائم .

١٨٦ـ ولمَّا رأيتُ الصبرَ ليسَ بنافِعي

وإنْ كانَ يومٌ ذو كواكبَ أشهبا[1]

على أنَّ لهُ كواكبَ مِن السلاحِ ، و (أشهَبُ) أبيضُ ، يقولُ : هو يومُ شمسٍ لا ظلَّ فيهِ .

فلا يستقيمُ أنْ يُجعلَ (أشنعا) خبراً ، ولكن حالاً ، وإذا كانَ حالاً (كانَ) بمعنى (وقعَ) وكانَ الاسمُ المنتصِبُ حالاً ، من حيثُ جازَ أنْ يكونَ حالاً[2] نحو ما وصفتُ لكَ .

وأمَّا قولُهُ : لأنَّ الحالَ أيضاً خبرٌ ، فليسَ الحالُ بخبرٍ محضٍ ، إنَّما هو زيادةٌ في الخبرِ ، فيجوزُ أنْ يَصرفَ هذهِ الزيادةَ الى التأكيدِ دونَ غيرِها ممَّا فيهِ الفائدةُ ، لأنَّهُ يَبقي فيما يُستفادُ بالحالِ زيادةَ عليه ، فإنْ صرفَ الخبرَ بأسرِهِ الى هذهِ الجهةِ لم يستقِمْ ، لأنَّهُ لا يَبقى شيءٌ مُستفادٌ ، فيصيرُ ذلكَ انحرافاً عمَّا وُضعتْ لهُ الأخبارُ من الفائدةِ بها ، وليسَ الحَملُ على الحالِ كذلكَ عندَهم ، لأنَّ من الحالِ ما يكونُ لازماً مُؤكِّداً نحوُ ما ذكرنا وهذا بيِّنٌ .

(١) لم أجد هذا البيت بهذه الرواية في المراجع ، وفي الكتاب ٢١/١ ، بيت لمقاس العائذي يشبه عجزه عجز هذا البيت ، والبيت هو :

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي
إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

(٢) من قوله : (وإذا كان حالاً) الى (جاز أن يكونَ حالاً) ساقط من ج .

٦٦ ــ مسألة

٤٧ ب / اعلمْ أنَّ (الطريقَ) في قولِ الشاعرِ :

١٨٧ـ . . . . كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[١]

موضعٌ متميّزٌ من الدارِ ، والمسجدِ ، ونحوهما ، وكذلك (البيتُ) ، فإذا كانَ كذلكَ كانَ مختصاً ، كزيدٍ وعمرو ، وليس مثلَ : قدّام ، وخلف ، وما أشبهَهما ، لأنَّ هذهِ المبهماتِ ينتقلنَ مع انتقالِ ذي الطرفِ ، فيجوزُ أنْ يكونَ من (البيت) و (الطريقِ) وجميعِ المواضعِ المُختصّةِ ، والمبهَمةِ ، فَبيّنٌ أنَّ (خلف) ونحوَهُ ليس مثلَ : الطريق ، والبيت ، والشام ، والمختصّاتِ .

فأمّا ما يُحكى عن أبي عمروٍ ، من أنّهُ ليسَ : ذهبتُ الشامَ ، مثلَ : دخلتُ البيتَ ، فليسَ كذلكَ عندَ سيبويه[٢] ، لأنَّ (الشامَ) مثلُ : البيت ، في أنّهُ موضعٌ مُختَصٌ ، كما أنَّ (البيت) مُختصٌ ليسَ بمُبهَمٍ ، بل (البيتُ) أذهبُ في الاختصاصِ من (الشامِ) إذ لم يحتَمِلْ وجهاً غيرَ التخصيصِ ، و (الشامُ) قد يجوزُ أنْ يُحمَلَ على إحدى الجهاتِ الستِّ ، كما حمَلَهُ على ذلكَ قومٌ وإنْ كانَ سيبويه لم يَذهَبْ الى ذلكَ ، وحَمَلَهُ على الاختصاصِ ظرفاً .

---

(١) البيت لساعدة بن جؤيّة الهذلي . انظر : ديوان الهذليين ١/١٩٠ وصدره :

لَدْنٌ بهزِّ الكف يعسِلُ متنه فيه

وانظر : الكتاب ١/١٦ ، ونوادر أبي زيد ص/١٥ وفيهما (لَدْنٌ) بدل (لَدْنٍ) .

(٢) انظر : الكتاب ١/١٥ـ١٦ .

فالمعتبرُ في هذا البابِ في تعدّي الفعلِ الإبهامُ والاختصاصُ ، فالفعلُ الذي لا يتعدى نحو : قامَ ، يمتنعُ من التعدي الى جميعِ هذهِ المختصّاتِ من ظروفِ المكانِ ، كما امتنعَ من التعدّي الى سائرِ الأسماءِ [المختصّةِ][1] غيرِ الظروفِ ، وقولُهم : دخلتُ البيتَ ، وذهبتُ الشامَ عندَ سيبويه ، وعَسَلَ الطريقَ الثعلبُ ، وهذا النحو ، حكمُهُ أنْ يتعدّى الفعلُ إليهِ بحرفِ الجرّ ، لكنَّ حرفَ الجرِّ حُذِفَ للاتّساعِ ، وذلكَ الأصلُ ، فـ (دخلتُ) فعلٌ غيرُ متعدٍّ ، كما أنَّ (ذهبتُ) غيرُ متعدٍّ[2] ، و (البيتُ) مختصٌّ وقد تعدّى إليهِ .

والدليلُ على أنَّ (دخلتُ) غيرُ متعدٍّ أنَّ خلافَهُ[3] غيرُ متعدٍّ ، وهذهِ الأشياءُ ممّا تُعتبرُ بخلافِها ، كما تُعتبرُ بأمثالِها ، وأيضاً فإنَّ مصدرَهُ على (فُعُول) وهذا هو البابُ فيما لا يتعدّى ، وعلى ذلكَ الجمهورُ والكثرةُ .

فإنْ قيلَ : ما تُنكرُ أنْ يكونَ مثلَ : كِلتُكَ ، وكِلتُ لكَ ، ونحو هذا ممّا يتعدّى تارةً بحرفٍ وأخرى بغيرِ حرفٍ ؟

قيلَ لَهُ : هذهِ الحروفُ في الجُملةِ قليلةٌ ، فالحَملُ عليها لذلكَ ليسَ بمستقيمٍ ، ويضعفُ ذاكَ أيضاً [أنّكَ][4] لا تكادُ تجدُ في هذهِ الحروفِ التي هي مثلُ : نصحتُهُ ، ونصحتُ لَهُ ،

---

(1) زيادة من ج .

(2) قوله : (كما أنّ ذهبت غير متعد) ساقط من ج .

(3) خلاف دخلت : خرجت ، فالخروج نقيض الدخول وهو غير متعد . انظر : اللسان مادة : خرج .

(4) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فَصَلَ وأفصَلْتُهُ ، وأنتَ تقولُ : دَخَلَ وأدخَلْتُهُ ، وذَهَبَ وأذهبتُهُ .

فأمّا جئتُكَ قائماً ، أصلُهُ : جئتُ إليكَ ، فاستُعمِلَ بحذفِ حرف [الجرِّ][1] كما استُعمِلَ (دخلتُ) بحذفِ الحرفِ منهُ ، ويُقوِّي أنَّهُ ليسَ بمتعدٍّ أنَّ أمثالَهُ غيرُ متعدِّيةٍ نحو : وَلَجتُ[2] ، وعدتُ ، وهَجَمتُ[3] .

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) ولج البيتَ إذا دخله ، الولوج : الدخول . انظر : اللسان مادة : ولج .

(٣) هجَمَ عليهم : دَخَلَ ، وقيل دخل بغير إذن . انظر : اللسان مادة : هجم .

٦٧ ـ مسألة

اعلَمْ أنَّـهُ لا يجوزُ : أذكراً تَلِـدُ ناقَتُكَ أحبُّ إليـكَ أم أنثى[١] . فتَنصِبَ (ذكـراً) بـ (تَلِـدُ) ، لأنَّ مـا في الصِّلَةِ لا يتقدَّمُ على الموصولِ ، فإذا لم يَتقدَّمْ عليها لم يَجزْ أنْ ينتصبَ بها ولا بشيءٍ فيها ، والهاءُ في الصِّلَةِ إذا وقَعَتْ ذكراً مرادةٌ كما أنَّها في نحوِ : (أهَذا الذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً)[٢] مرادةٌ .

وأمَّا قولُهُ عزَّ وجلَّ : (وكانوا فيهِ مِنَ الزَّاهدينَ)[٣] . فحُكِيَ عن أبي عثمان أنَّهُ كانَ يقولُ في ذا : إنَّ الألفَ والـلامَ للتعريفِ ، وليسَ بمعنى (الذي) .

فإنْ حُمِلَتْ هـذهِ الآيةُ على هـذا القولِ فجُعِلَتِ اللامُ للتعريفِ دونَ (الَّذي) لم يكنْ بدٌّ من شيءٍ يتعلَّقُ بـهِ قولُهُ (فيهِ) ولا يجوزُ [تَعلُّقُهُ بـ (الزَّاهدينَ) على هذا القولِ ، كما لم يَجُزْ][٤] تَعلُّقُهُ بهِ على قولِ مَنْ قالَ : إنَّ الألفَ واللامَ بمعنى (الَّذي) وإنْ كانَ جِهَتا امتناعِ الجوازِ مُختَلفَينِ .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٦٦ـ٦٧ .

(٢) الفـرقان/٤١ .

(٣) يوسف/٢٠ . قال أبو العباس ثعلب في هـذه الآية : أي : كانوا من الزاهدين فيه أي : اشتروا على زهد منهم . انظر : مجالس ثعلب ١/٢٠٧ .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

واختلافهما : أنَّ مَنْ جعلَهُ بمعنى (الَّذي) لم يَجُزْ تعلُّقُ (فيهِ) بهِ [على قولِهِ][1] من حيثُ لم يَجُزْ تعلُّقُ ما في الصِّلةِ على الموصولِ .

ومَنْ جعلَ الألفَ واللامَ للتعريفِ دونَ معنى (الذي) لم يُجِزْ تعلُّقَ (فيهِ) باسمِ الفاعلِ ، لِتعرُّفِهِ وإذا تعرَّفَ لم يَعملْ عملَ الفعلِ .

فإذا لم يَجُزْ تعلُّقُ (فيهِ) بـ (الزاهدينَ) في واحدٍ من القولَينِ وكانَ لا بُدَّ من تعلُّقِهِ بشيءٍ ، وَجَبَ أنْ يتعلَّقَ بشيءٍ آخرَ ، وذلكَ الشيءُ يجوزُ في هذهِ الآيةِ أنْ يكونَ الفعلُ الذي هو : كانُوا ، فيكونُ العاملُ فيهِ الفعلُ ، ويكونُ ظرفاً مذكوراً على جهةِ التبيينِ والزيادةِ في الإفادةِ ، لا على أنَّهُ الخبرُ ، بل الخبرُ قولُهُ : (من الزَّاهدينَ) .

والدليلُ على جوازِ تعلُّقِ الظرفِ بالفعلِ الذي هو (كانُوا) في هذهِ المسألةِ أنَّكَ لو قلتَ : كانَ زيدٌ في الدارِ أخاكَ ، وأنتَ تعني الأخوَّةَ من النَّسَبِ ، لم يكنِ العاملُ في الظرفِ إلاَّ الفعلُ ، فكما لا يجوزُ إلاَّ أنْ يكونَ عاملاً في الظرفِ في هذهِ المسألةِ ، كذلكَ لا يجوزُ في الآيةِ [إلاَّ][2] أنْ يكونَ الفعلُ العاملَ .

فأمَّا قولُهُ (مِنَ الزَّاهدينَ) فمُتعلِّقٌ بفعلٍ مضمَرٍ ، كما أنَّكَ إذا قلتَ : زيدٌ في الدارِ ، وأنتَ من الأخيارِ ، كانَ الظرفُ متعلِّقاً بشيءٍ مضمَرٍ مختَزَلٍ من اللفظِ ، وقامَ الظرفُ مقامَهُ ،

---

(١) زيادة من ج فيها فائدة .
(٢) زيادة أثبتناها لأن السياق يقتضيها .

و (كانَ) وأخواتُها تَدخُلُ على المبتدأِ وخبرِهِ ، فتقديرُ دخولِهِ في هذا الموضعِ على : هُمْ مِنَ الزاهدينَ ، فكما لا بُدَّ هنا من تقديرِ فعلٍ مضمرٍ ، كذلكَ لا بُدَّ منهُ معَ (كانَ) إذا كانَتْ داخلةً على الابتداءِ والخبرِ .

فالقولُ في موضعِ (مِنَ الزَّاهدينَ) في الآيةِ كالقولِ في : زيدٌ في الدارِ ، إلاَّ ما يحدثُ ٤٨ أ / من النصبِ في الخبرِ ، لدخولِ (كانَ) .

ويجوزُ في قولِهِ (فيهِ) في الآيةِ وجهٌ آخرُ ، وهو : أنْ يكونَ العاملُ فيهِ قولَهُ (مِنَ الزاهدينَ) لأنَّهُ قد صارَ فيهِ معنى الفعلِ ، ألا ترى : أنَّهُ قد تَنتصبُ الحالُ عنهُ في نحوِ : زيدٌ في الدارِ قائماً ، فكما جازَ أنْ يَعمَلَ في الحالِ ويتعلَّقَ بهِ ، كذلكَ يجوزُ أنْ يعمَلَ في الظرفِ .

فإنْ قالَ قائلٌ : كيفَ جازَ عملُ معنى الفعلِ في الآيةِ في الظرفِ ، والظرفُ مُتقدِّمٌ عليهِ وهلاَّ امتنعَ عملُهُ في الظرفِ مُتقدِّماً كما امتنعَ عملُهُ في الحالِ مقدَّمةً نحو : زيدٌ قائماً في الدَّارِ ؟

قيلَ لَهُ : لا يمتنعُ معنى الفعلِ من العَملِ في الظرفِ متقدِّماً وإنْ امتنعَ من العَملِ في الحالِ مقدَّمةً ، ألا ترى : أنَّهم قد أجازوا : أكُلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ[1] ، فقدَّموا الظرفَ ، وأعملوا المعنى فيهِ ، فكذلكَ يجوزُ إعمالُ المعنى في الآيةِ في الظرفِ مقدَّماً .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٦٠ .

والفصلُ بينَ الحالِ والظرفِ : أنَّ الحالَ في المعنى هو المفعولُ بهِ ، فكانَ حكمُهُ أنْ لا يعملَ فيهِ ما لا يعملُ في المفعولِ بهِ ، إلاَّ أنَّهُ لمَّا كانَ عبارةً عن هيئةٍ في وقتِ الفعلِ ، وكانَ الفعلُ لا يَخلو من ذلكَ وكانَ مفعولاً فيهِ ، كما أنَّ الظرفَ مفعولٌ فيها ، أتُسعَ في الحالِ فعملَ فيها المعاني كما يعملُ في الظروفِ ، ولم يجبْ إذا عملتْ فيها الظروفُ أنْ تجريَ مجراها مقدَّمةً ومؤخَّرةً لتكونَ لها مزيَّةٌ على الظروفِ ، ولا تكونُ مُخرجَةً من حدِّ المفعولِ بهِ ، فلم تعملْ فيها المعاني مقدَّمةً عليها ، كما عملتْ في الظروفِ ، لِما ذكرنا من أنَّهُ في المعنى مفعولٌ بهِ .

فإنْ قلتَ : فهلْ يجوزُ أنْ يكونَ العاملُ في قولهِ : (فيهِ) في الآيةِ الفعلُ المقدَّرُ الذي كانَ في الأصلِ عاملاً في قولهِ (منَ الزاهدينَ) دونَ أنْ يكونَ ما ذكرتَ من الظرفِ العاملِ ؟

قيلَ : لا يسوغُ هذا ، لأنَّ ذلكَ المضمرَ كانَ في الأصلِ الخبرُ ، فلمَّا اختُزِلَ قامَ ما عملَ فيهِ مقامَهُ فنابَ عن الخبرِ وصارَ العملُ لهُ ، دونَ ذلكَ المضمرِ في الأصلِ ، ولو جازَ أنْ يكونَ ذلكَ الفعلُ العاملَ في الظرفِ هنا ، لجازَ : زيدٌ قائماً في الدارِ ، لأنَّ العاملَ إذا كانَ فعلاً لم يمتنعْ تقديمُ مفعولهِ ، والمضمرُ بمنزلةِ الظاهرِ ، فامتناعُهم من إجازةِ هذا يدلُّكَ على أنَّ الفعلَ الَّذي قامَ مقامَهُ قولُهُ : (منَ الزَّاهدينَ) في الآيةِ لا يجوزُ أنْ يكونَ عاملاً في الظرفِ ، وإنَّما العاملُ فيهِ والذي يتعلَّقُ بهِ هذا الظرفُ يكونُ أحدَ الشيئينِ اللذَينِ ذكرناهُما[1] من الفعلِ الظاهرِ أو معنى الفعلِ لا غيرُ .

---

(١) ذكر أن العامل في (فيه) هو (كانوا) أو قوله (من الزاهدين) .

فأمَّا قولُه : (فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ)[1] فلا يكونُ الذي يتعلَّقُ به [قولُه][2] : (لَكَ) إلاَّ معنى الفعلِ دونَ غيرِه ، لأنَّه لا فعلَ ظاهرٍ في هذهِ الآيةِ كما في الآيةِ الأخرى ، وقد دلَّلنا على أنَّ فعلَ المُختزَلِ لا يجوزُ أنْ يكونَ عاملاً فيه .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ متعلقاً بقولِه (مِنَ النَّاصِحِينَ) في شيءٍ من التقديرَينِ والقولَينِ اللذَينِ قيلا في الألفِ واللامِ[3] ، لامتناعِ تقديمِ ما في الصِّلةِ على الموصولِ ، ولأنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما يعملُ لشبهِهِ بالفعلِ ، فإذا زالَ عنه شبهُ الفعلِ بالتعريفِ أو بغيرِ ذلكَ ، لم يجزْ أنْ يعملَ عملَه ، ألا ترى : أنَّ النحويينَ لا يُجيزونَ : هذان زيداً ضاربٌ وتاركُه ، إذا أرادُوا هذان ضاربٌ زيداً وتاركُه ، لامتناعِ الفعلِ من الوقوعِ هنا .

فإذا لم يجزْ حملُ (لَكَ) في الآيةِ على شيءٍ ممَّا ذكرناه ، ثبتَ أنَّه متعلِّقٌ بالظرفِ على ما قدَّمنا من جوازِ عملِ معنى الفعلِ في الظروفِ مقدَّمةً .

وليسَ قولُه (فيه) ولا (لَكَ) ولا (علَى) في قولِه : (وأنا علَى ذلكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ)[4] على حدِّ قولِكَ : نصحتُ لَكَ ، وزهدتُ فيه ، وشهدتُ عليه ، لما ذكرناه ، ولكن لما قدَّمناه من الإبانةِ والزيادةِ في الإفادةِ ، فهذا ما رأيناه في هذهِ الآيِ .

---

(1) القصص/٢٠ .
(2) زيادة من ج .
(3) تقدم في أول المسألة .
(4) الانبيـــاء/٥٦ .

فأمَّا قولُـهُ : (وكانُوا فيـهِ مِـنَ الزَّاهِدِينَ) فالذي كانَ يقولُهُ محمـدُ بنُ السري ، أنَّهُ يَذهَبُ إليـهِ في ذلـكَ ، أنَّـهُ يحمِلُهُ على : وكانُوا زاهِدِينَ فيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ[1] .

وقياسُ قولِهِ هـذا أنْ تكونَ الآيتانِ الأُخرَيانِ على : إنِّي ناصحٌ لكَ مِنَ الناصِحِينَ ، وأنا شاهدٌ على ذلكم مِنَ الشاهِدِينَ ، فالظرفُ في الآيِ على هـذا متعلِّقٌ باسمِ الفاعلِ المضمَرِ ، وليسَ هذا الاضمارُ في الاطِّرادِ والكثرةِ كنحوِ : أزيداً ضربتَهُ وزيداً اضربْهُ ، وما أشبهَ هذا ، لأنَّ المفسَّرَ في هـذا مثلُ المفسِّرِ في تعريفِهِ وتنكيرِهِ ، وليسَ المفسَّرُ في الآيةِ مِنَ المفسِّرِ كذلكَ ، إلاَّ أنَّ ذلكَ لا يمتنعُ أنْ يجيءَ في كلامِهِم مثلُهُ .

وذكرَ أنَّ الذي ذهبَ إليهِ في هذهِ الآيةِ مذهبُ الكسائي ، وحَمْلُ الكلامِ على ظاهرِهِ وما عليـهِ الكثرةُ أولى من أنْ يُحمَلَ على إضمارٍ لم يكثُرْ نظيرُهُ ولم يطَّرِدْ .

فأمَّا قولُهُ : (ونَجعَلُ لكمـا سُلطاناً فلا يَصِلونَ إليكُما بآياتِنا أنتُما ومَنِ اتَّبَعَكُما الغالِبُونَ)[2] فيكونُ قولُهُ ٤٨ ب/ (بآياتِنا) على وجهَيْنِ : أحدُهما : أنْ يتعلَّقَ بقولِهِ : (فـلا يَصِلُونَ) فيكونُ على : ونَجعَلُ لكُما سُلطاناً بآياتِنا .

فإنْ قلتَ : فهل يجوزُ أنْ يكونَ متعلِّقاً بقولِهِ : (أنتُما ومَنِ اتَّبَعَكُما الغالِبُونَ) فيكونَ تبييناً لـ (الغالِبونَ) كما كانَ

---

(١) قال ابو حيان في البحر المحيط ٥/٢٩١ : وانـه خرج تعلُّق الجار إمَّا بأعني مضمرة أو بمحذوف يدل عليه (من الزاهدين) أي : كانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

(٢) القصص/٣٥ .

(إلى) و (على) و (فيه) في الآي لـ (الناصحين) ولـ (الزاهدين) ؟

فالجوابُ : أنَّ هذا التأويلَ على ما نراهُ لا يَستقيمُ من قِبَلِ أنَّهُ لا يخلو إذا حُمِلَ على هذا من أنْ يكونَ متعلِّقًا بقولِه (اتَّبعكما) أو بالغالبينَ ، ولا يجوزُ تعلُّقُهُ بواحدٍ منهما ، لامتناعِ تقديمِ ما في الصِّلةِ على الموصولينَ ، وكلُّ واحدٍ ممَّا ذكرنا بجوازِ تعلُّقِه بِهِ في صلةٍ وليسَ في الكلامِ شَيءٌ آخرُ من فعلٍ ولا معنى فعلٍ ، فإذا كانَ كذلكَ لم أحمِلْهُ إلاَّ على أحدِ الوجهَينِ اللذَينِ قدَّمناهما .

ويجوزُ على ما ذَهبَ إليهِ محمدُ بن السرِّي أنْ يكونَ تبييناً للغالبينَ ، لأنَّ التقديرَ يكونُ : أنتُما ومَنِ اتَّبعكما غالبونَ بآياتِنا الغالِبونَ ، وقد قدَّمنا ما يَذهبُ إليهِ[1] في هذا .

فأمَّا قولُهُ :

١٨٨ـ . . . . أبَعلي هذا بالرَّحى المُتقاعِسُ[2]

فيكونُ على ما ذَهبَ إليهِ أبو بكرٍ ، وقد يجوزُ في الشعرِ والضرورةِ ما لا يجوزُ في الكلامِ والسعةِ .

وليسَ ما تلَوْنا من الآي على ما عليهِ هذا الشعرُ ، لما أرَينا فيما تقدَّمَ .

---

(١) تقدم قريباً .

(٢) البيت في الكامل ١/٣٥ ، ونسبه الى أعرابي من بني سعد وصدره :

تقولُ وصكَّتْ صدرَها بيمينها

وانظر : المنصف ١/١٣٠ والخصائص ١/٢٤٥ والحماسة ٢/٦٩٦ ومنسوب فيها الى الهذلول بن كعب العنبري .

٦٨ ـ مسألة

اعلَمْ أنَّهُ لا يجوزُ عطفُ الظاهرِ المجرورِ على المُضمَرِ المجرورِ ، لأنَّ المُضمَرَ المجرورَ من الاسمِ بمنزلةِ التنوينِ والنطقُ نظيرُ الثنيةِ ، فكما لا يُعطفُ الاسمُ على التنوينِ ولا يُثنَّى معَهُ ، كذلكَ لا يُعطفُ على ما كانَ بمنزلتِهِ .

فإنْ قيلَ : إنَّ الظاهرَ المجرورَ نحو : دارُ زيدٍ ، فيما ذكرتَ مثلُ المضمَرِ المَجرورِ[1] .

قيلَ : إنَّ المُضمَرَ المَجرورَ أشبهُ بالتنوينِ ، إذْ كلُّ واحدٍ منهما غيرُ منفصلٍ من الاسمِ الظاهرِ ، يدلُّكَ على أنَّهُ أشدُّ شبهاً بالتنوينِ من المظهَرِ ـ أنَّ المظهَرَ إنَّما عاقَبَهُ التنوينُ ولم يشبهْهُ ، وإنْ عاقَبَهُ ـ حذفُكَ الياءَ في المضافِ من النداءِ نحو : (يا عبادِ)[2] ولو كانَ مكانَ المضمَرِ هنا مظهَرٌ لم يَجزْ حذفُهُ ، فهذا يدلُّكَ على شدَّةِ شبهِ المضمَرِ بالتنوينِ ، وأنَّهُ قد ينزلُ عندَهم منزلتَهُ ، إذا صارَ لا يُفصَلُ بينَ التنوينِ والمُنوَّنِ كما لا يُفصَلُ بينَهما ، وإذا صارَ يُحذَفُ في الموضعِ الذي يُحذَفُ فيهِ .

ويَدلُّكَ أيضاً على شدَّةِ اتِّصالِ المضمَرِ وأنَّ المظهَرَ دونَهُ في الاتِّصالِ ، أنَّكَ تَفصلُ بينَ المظهَرِ وبينَ الجارِّ بحروفِ الزيادةِ في الكلامِ والشعرِ وبالظروفِ في الشعرِ ، ولا تَفصِلُ شيئاً

---

(١) قوله : (مثل المضمر المجرور) ساقط من ج .

(٢) الزمر/١٠ . في ش (يا عباد الله) وهو خطأ .

من ذلكَ في المضمَرِ ، وذلكَ نحوُ : (فَبِما رَحْمَةٍ)[1] و (مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ)[2] و (فَبِما نَقْضِهِم)[3] ولا يجوزُ شيءٌ من هذا الفصلِ مع المضمَرِ ، ومِمَّا جاءَ في الشعرِ :

١٨٩ـ كأنَّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بنا
أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ[4]

و :

١٩٠ـ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً
يهوديٍّ يُقارِبُ أو يُزيلُ[5]

و :

١٩١ـ . . . . لله درُّ اليومَ مَنْ لامَها[6]

فـ (اليومُ) يكونُ مُعلَّقاً بمعنى الفعلِ في (للهِ) ، إذْ لا يجوزُ حَمْلُهُ على (درُّ) ولا على (لامَها) ، للتقديمِ على الصِّلَةِ .

فإنْ قالَ قائلٌ : كيفَ استجزتُمْ الاستشهادَ بالضرورةِ في الشعرِ والاستدلالَ على ما حاولتم تصحيحَهُ بها ؟

---

(١) آل عمران/١٥٩ .
(٢) نـوح/٢٥ .
(٣) النسـاء/١٥٥ .
(٤) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ص/٧٦ ، وفيه (أنقاض) بدل (أصوات) ، وانظر : الكتاب ١/٩٢ والمقتضب ٤/٣٧٦ .
(٥) البيت لأبي حيّة النميري ، انظر : شعر أبي حيّة النميري ص/١٦٣ . وانظر : الكتاب ١/٩١ والمقتضب ٤/٣٧٧ .
(٦) هذا عجز بيت لعمرو بن قميئة ، انظر : ديوانه ص/١٨٢ وصدره :
لمَّا رأتْ ساتيدَ ما استعبَرتْ
وانظر : الكتاب ١/٩٠-٩١ . والخزانة ٢/٢٤٧ .

قيلَ لَهُ : لم نَستَشهِدْ بالضرورةِ ، وإنَّما أرَينا فيما استشهَدنا بِهِ في هذهِ الأشياءِ انفصالَ المظهَرِ المجرورِ عندَهم من المضمَرِ المجرورِ ، إذْ استجازوا الفصلَ بينَ المظهَرِ المجرورِ في الاختيارِ والشعرِ ، ولم يستَجيزوا ذلكَ في المضمَرِ لا في ضرورةٍ ولا في سعةٍ ، كما لم يستَجيزوا ذلكَ بينَ التنوينِ والمُنوَّنِ ، وإذا كانَ كذلكَ ثبتَ أنَّ المضمَرَ أدخَلُ في بابِ الشَبَهِ بالتنوينِ من المظهَرِ عندَهم ، وكما لم يستَجيزوا فيهِ الفصلَ ، كذلكَ لم يستَجيزوا فيهِ العطفَ وكما استَجازوا الفصلَ في المظهَرِ كذلكَ يستَجيزون العطفَ عليهِ .

فإجازةُ[1] ذلكَ فاسدٌ في التنزيلِ خاصَّةً ، إذْ لم يكنْ لغةَ قبيلٍ مُطَّردةً كجَعلِ التثنيةِ في الأحوالِ بالألفِ[2] ، ولم يكنْ لَهُ قياسٌ في العربيةِ يُثبِتُهُ ويَعضُدُهُ ، بل الموجودُ فيهِ ما يُفسِدُهُ ويَمنَعُ منهُ ، لأنَّهُ إذا جازَ العطفُ على المظهَرِ المجرورِ من حيثُ كانَ اسماً منفصلاً وَجبَ أنْ لا يجوزَ[3] ذلكَ معَ المضمَرِ لشدَّةِ اتِّصالِهِ فيما أريناهُ .

فإنْ قلتَ : إنَّهُ وإنْ كانَ على ما ذكرتَ في مشابهةِ التنوينِ ، والمضمَرُ اسمٌ في الحقيقةِ ، وعطفُ الاسمِ على الاسمِ لا يمتَنِعُ .

---

(١) يعني : إجازة الفصل بين الاسم والمضمر المجرور المتصل به ، وبين حرف الجر والمضمر المجرور به .

(٢) هي لغة بني الحارث وبطون من ربيعة . انظر : شرح المفصل ١٢٨/٣ .

(٣) في ج (لا يكون) بدل (لا يجوز) .

قيلَ : فالمضمرُ المرفوعُ أيضاً اسمٌ وقد رأيتَ تجنُّبَهم للعطفِ عليه مِن حيثُ نُزِّلَ منزلةَ الجزءِ من الفعلِ ، فلو كانَ المعتبرُ ما ذكرتَ من عطفِ الاسمِ على الاسمِ دونَ مراعاةِ غيرِه ممّا يتعلّقُ باللفظِ دونَ المعنى ، لم يُكرَهْ[1] عطفُ المظهرِ المرفوعِ على المضمرِ المرفوعِ .

(١) في ج (لم يكن) بدل (لم يكره) .

٦٩ ــ مسألة

٤٩ أ / اعلَمْ أنَّهُ قد قيلَ في قولِهِ عزَّ وجلَّ : (مِنَ الذين هادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ)[١] .

إنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ (مِنَ الَّذِينَ هادُوا) متعلِّقاً بقولِهِ : (أَلَمْ تَرَ إلى الذينَ أُوتُوا نصيباً من الكتابِ)[٢] (مِنَ الذِينَ هادُوا) .

ويجوزُ عندي أنْ يكونَ متعلِّقاً بـ (نَصير) كأنَّهُ : (وَكَفَى باللهِ نَصِيراً)[٣] (مِنَ الذينَ هادُوا) بدلالةِ قولِهِ : (فَمَنْ يَنْصُرُنا مِنْ بَأْسِ اللهِ)[٤] .

وأجازُوا أنْ يكونَ المعنى [على][٥] : مِنَ الذينَ هادُوا فَريقٌ يُحَرِّفُونَ ، وقومٌ يُحَرِّفُونَ ، ونحوِ ذلكَ .

فإنْ قلتَ : أفيجوزُ على هذا : من القومِ يأكلُ ، تريدُ : رجلٌ يأكلُ ، وهلاَّ جازَ على هذا : مررتُ بيقومُ ، تريدُ : برجلٍ يقومُ ؟ .

---

(١) النساء/٤٦ .
(٢) النساء/٤٤ .
(٣) النساء/٤٥ .
(٤) غافر/٢٩ .
(٥) زيادة من ج يقتضيها السياق .

قيل لَهُ : أمَّا الآيةُ فهذا التقديرُ فيها سائغٌ ، كأنَّهُ : من الذينَ هادُوا فريقٌ ، فحذفَ بعدُ اللفظُ ، والمرادُ إثباتُهُ ، وعلى هذه الشريطة حُذِفَ ، لا على أنْ يقومَ الوصفُ مقامَ الموصوفِ ، يُبيِّنُ ذلكَ أنْ تَحكمَ على موضعِ الجُملةِ التي هي (يُحرِّفونَ) أنَّها رفعٌ لكونِها وصفاً للمبتدأ ، لا لأنَّها مبتدأٌ كما يُعرفُ بحكمِكَ[1] على موضعِ الجُملةِ من نحوِ :

١٩٢- يا رُبَّ مَنْ يُبغِضُ أذوادَنا . . . .[2]

أنَّ الجُملةَ صفةٌ لا صلةٌ ، ولولا ذلكَ لم تَتَخلَّصْ هذهِ من هذهِ ، فكذلكَ يُعرَفُ بحكمِكَ على موضعِ (يُحرِّفُونَ) بأنَّ ارتفاعَهُ بالصفةِ على أنَّها ليسَتْ مقامةٌ مقامَ المبتدأِ ، ونظيرُ هذا ما قالَهُ سيبويهِ في قولِهِ : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[3] .

فقالَ : حذفتَ (كلُّ) بعدَ أنْ لفظتَ بها استغناءً[4] قد ذهبَ الى أنَّها مرادةٌ في اللفظِ وإنْ كانَتْ محذوفةً منهُ ، فلذلكَ لم يَقَعْ عندَهُ عطفٌ على عامِلَيْنِ إذْ (كلُّ) بمنزلةِ الملفوظةِ بها .

---

(١) من قوله (على موضع الجمة) الى (كما يعرف بحكمك) ساقط من ج .

(٢) البيت لعمرو بن قميئة ، انظر : ديوانه ص/١٩٦ ، وعجزه :
رحنَ على بَغضائِهِ واغتدَيْنْ
وانظر : الكتاب ١/٢٧٠ والحيوان ٣/٣٠٦ .

(٣) انظر مجمع الامثال للميداني ٢/٢٨١ .

(٤) قال سيبويه : وتقول : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ ، وان شئت نصبتَ شحمةً وبيضاءَ في موضع جرٍّ كأنك لفظت بكلٍّ فقلت : ولا كلُّ بيضاءَ . انظر : الكتاب ٣٣/١ .

ولا يجوزُ على هذا الوجهِ أنْ تقولَ : مررتُ بيقوم ، لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يتعلَّقُ ، ولا يدخُلُ في غيرِ الأسماءِ ، فمتى أدخلتَ على غيرِ الأسماءِ[1] أجزتَ فيها غيرَ جائزٍ ، وكما لم يجزْ هذا في حروفِ الجرِّ ، كذلكَ لا يجوزُ في الفاعلِ ، ولا يسوغُ : جاءني قامَ ، وأنتَ تريدُ : رجلٌ قامَ ، لأنَّ الفاعلَ لا يُحذفُ فيخلو الفعلُ ويُفرَغُ منه ، كما لا يُحذفُ المجرورُ فيُعلقَ الجارُّ .

فلا يكونُ الفاعلُ جملةً كما لا يكونُ المتعلَّقُ بهِ حرفُ الجرِّ غيرَ اسمٍ فلا يجوزُ هذا في الفاعلِ ، من حيثُ لم يجُزْ أنْ يَخلوَ الفعلُ منهُ ، وإذا لم يجُزْ ذلكَ فيهِ إذا جرى ذكرُهُ ، للأدلَّةِ التي ذكرناها في ذلكَ ، كانَ حذفُهُ إذا لم يجرِ ذكرُهُ أشدَّ امتناعاً .

فأمَّا قولُهُ عزَّ وجلَّ : (وَإِنْ مِنْ أهلِ الكتابِ إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بهِ قَبْلَ مَوْتِهِ)[2] فالمعنى على أحدٍ ، وهو حسَنٌ ، لأنَّهُ ليسَ بفاعلٍ . فأمَّا قولُهُ :

. . . . . وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يَهلِكُ فيهِ الزيتُ والفُتُلُ[3]

فلا يكونُ إلاَّ على أنْ يَجعَلَ الكافَ فاعلةً للضرورةِ ، ولا يسوغُ على أنْ يكونَ المعنى شيءٌ كالطَّعْنِ لما ذكرنا من امتناعِ حذفِ الفاعلِ .

---

(١) قوله : (فمتى أدخلت على غير الأسماء) ساقطة من ج .
(٢) النساء/١٥٩ .
(٣) لقد تقدم تخريجه وهو الشاهد الواحد بعد المئة .

فأمَّا قولُه :

جادَتْ بكفَّيْ كانَ من أرمى البَشَر[1]

فجازَ في الشعرِ ، لأنَّ الجارَّ اسمٌ ، ولا يجوزُ قياساً على هذا في الحروف الجارَّة ، لأنَّ الحروفَ لا تُعلَّقُ ، والأسماءُ أقوى منها وأكثرُ تصرُّفاً ، فلا يُستنكرُ أنْ يجوزَ فيها من الاتِّساعِ ما لا يجوزُ في الحروفِ .

وأمَّا قولُه تعالى : (ومِنْ آياتِهِ يُريكمُ البَرْقَ)[2] فمما قالوهُ فيهِ من أنَّ المعنى : أنَّهُ يُريكم ، فغيرُ ممتنعٍ ، لأنَّهُ ليسَ بفاعلٍ ، إنَّما هو مبتدأٌ فيجوزُ فيه ما تأوَّلناهُ من قولِه : (يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ) من أنَّهُ حُذِفَ على تقديرِ اللفظِ لَهُ ، لا على إقامةِ وصفهِ مقامَهُ . ويجوزُ فيهِ أيضاً أنْ يكونَ (يُريكمُ البرقَ) تفسيراً للآيةِ كما كانَ (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأجْرٌ عَظيمٌ)[3] تفسيراً للوعدِ .

ويحتملُ أيضاً قولُهُ : (أو جاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) ما ذهبَ إليهِ أبو الحسن[4] من أنَّ المعنى : قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، والحذفُ على هذا الحدِّ أيضاً ، إذْ قبيحٌ أنْ يُقامَ الماضي مقامَ الحالِ ، لكونِها خلافَها ، فيكونُ حَمْلُها أيضاً على هذا الوجهِ ، وليسَ قولُ مَنْ قالَ في ذلكَ أنَّهُ على وجهِ الدعاءِ بشيءٍ .

---

(1) تقدم تخريجه في المسألة السادسة والثلاثين .
(2) الروم/٢٤ .
(3) المائدة/٩ .
(4) انظر : المسألة السادسة والثلاثين .

وتَحتَملُ الآيةُ وَجهاً آخرَ ، وهو أنْ يَجْعَلَ المحذوف المبتدأَ ، ولا يَجْعَلَ (يُحَرِّفُونَ) في موضعِ خبرِهِ ، ولكنْ يَجْعَلُهُ استئنافَ خبرٍ ، كأنّهُ من الذين هادُوا كفّارٌ أو معاندونَ ونحو هذا ممّا يَدلُّ الكلامُ عليه .

٧٠ ـ مسألة

اعلَمْ : أنَّ قولَهُ عزَّ وجلَّ : (فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ)[١] أنَّ (لا)[٢] الأولى نافية[٣] لشيءٍ يُتَوهَّمُ ، أو متقدِّمُ الذكرِ من إيمانهم ، فَنَفى ذلكَ بـ (لا) فقيلَ : فلا ، ثمَّ قالَ : (وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ) ، فـ (لا) الثانيةُ مُتعلِّقةٌ بالقَسَمِ مُتَلَقِّيَةٌ لَهُ ، وهي تَدلُّ على المحذوفِ المتقدِّمِ الذكرِ أو المتوهَّمِ ، ويَحسُنُ الحذفُ لدلالةِ هذا المذكورِ المَنفيِّ بالقَسَمِ عليهِ .

وإنْ جَعلتَ تأكيداً لم يَمتنِعْ ، كأنَّهُ : فوَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ ، كقولِهِ : (فَوَرَبِّ السَّماءِ والأرضِ إنَّهُ لَحَقٌّ)[٤] .

---

(١) النساء/٦٥ .
(٢) (لا) ساقطة من ج .
(٣) (نافية) ساقطة من ج .
(٤) الذاريات/٢٣ .

٧١ ــ مسألة

قالَ أبو إسحاق في قولِهِ عزَّ وجلَّ : (وَإذا مَسَّ الانْسانَ الضُّرُّ دَعانا لِجَنْبِهِ أو قاعِداً ٤٩ ب / أو قائِماً)[١] المعنى : إذا مَسَّ الانْسانَ الضُّرُّ في حالٍ مِنَ الأحوالِ دَعانا ، فجائِزٌ أنْ يكونَ (دَعانا لِجَنْبِهِ) دَعانا مُسْطَحِباً[٢] ، أو دَعانا قائِماً ، وجازَ أنْ يكونَ (وَإذا مَسَّ الانْسانَ الضُّرُّ لِجَنْبِهِ) أو مَسَّهُ قائِماً أو مَسَّهُ قاعِداً دَعانا .

والقولُ الأوّلُ [أحسَنُ][٣] وهو أنْ يكونَ المعنى : وإذا مَسَّ الانْسانَ الضُّرُّ دَعانا في جميعِ أحوالِهِ ، وجَميعُ أحوالِهِ هو ما ذُكِرَ من التَسطُّحِ والقيامِ والقعودِ ، فقولُهُ (لِجَنْبِهِ) مُتَعلِّقٌ بـ (دَعانا) ، وقولُهُ (دَعانا) العاملُ فيهِ ، وكذلكَ في قولِهِ (أو قاعِداً أو قائِماً) ، كأنَّهُ : دَعانا مُضْطَجِعاً ، أو قاعِداً أو قائِماً ، فالكلامُ على وجهِهِ لا يحتاجُ مَعَهُ الى تقديمٍ ولا تأخيرٍ ، وإذا وُجِدَ السَّبيلُ الى تَرْكِ الكلامِ على وجهِهِ ونظمِهِ كانَ أولى من تأويلٍ غيرِ ذلكَ [مَعَهُ][٤] .

وأيضاً فانَّهُ إذا قالَ : (وَإذا مَسَّ الانْسانَ الضُّرُّ) وقَعَ المَسُّ على كلِّ حالٍ من قيامٍ وقعودٍ وغيرِ ذلكَ وعَمَّها كلَّها ،

---

(١) يونس/١٢ .

(٢) انسطح الرجل : امتدَّ على قفاه ولم يتحرك ، السطيح : المنبسط . انظر : اللسان مادة : سطح .

(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

فيستغني بعموم وقوع المس على الأحوال ودلالته عليها عن تفصيلها وتخصيصها ، وليس إذا دعا الله الداعي في حال من أحواله ، وهيئة من هيئاته ، يجب أن يكون داعياً له في سائرها ، ولا يلزم ذلك ، لأنه يجوز أن يدعوه في حال ولا يدعوه في أخرى ، فحمل هذه الأحوال المفصلة المخصصة على تعلقها بالدعاء أولى وأحسن من حملها على التعلق بالمس .

ويؤكد هذا التأويل الذي أخترناه قوله : (وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض)[1] و (دعوا الله مخلصين له الدين)[2] في آي مثلها تدل على شدة الانقطاع والاكثار من العبد في الدعاء عند الشدة وهي المحنة .

---

(1) فصلت/٥١ .

(2) يونس/٢٢ .

٧٢ ـ مسألة

قد كتبنا في هذه الأجزاء وفي غيرها شرح قوله[1] :

١٩٣ـ . . . . مَتى كنّا لأمّكَ مُقتَوِينا[2]

ودلّلنا على صحّة قول الخليل فيه ، على أنّه جمعٌ يُرادُ به النسبُ على حدّ الأعجمين ، والأشعرين[3] ، بتصحيح الواو التي هي لامٌ ، وأنّ ذلك إنّما صحّ كما صحّ (عَوِرَ) و (اجتَوَرَ)[4] ونحو ذلك ، وهذا دليلٌ بيّنٌ على صحّة قول الخليل .

وأمّا ما أنشدناه أبو الحسن الأخفش[5] ليزيد بن الحكم[6] من قوله :

---

(١) لم يتقدم شرح هذا القول في هذا الكتاب .

(٢) البيت لعمرو بن كلثوم . انظر : شرح المعلّقات السبع للزوزني ص/١٧١ ، وصدره :
تهدّدنا وأوعدنا رويداً
انظر : نوادر أبي زيد ص/١٨٨ . والخصائص ٢/٢٠٣ .

(٣) قال سيبويه : وسألوا الخليل عن مقتويّ ومقتوين ، فقال : هذا بمنزلة الأشعريّ والأشعرين . انظر : الكتاب ٢/١٠٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٣٦١ .

(٥) هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير ، توفي سنة ٣١٥ هـ ، انظر : أنباه الرواة ٢/٢٧٦ .

(٦) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي من شعراء الدولة الاموية ، انظر : الاغاني ٢٨٦/١٢ .

١٩٤ـ تبدَّلَ خليلاً بي كشكلِكَ شكلُهُ
وإنّي خليلاً صالحاً بكَ مُقتَوي[1]

فإنَّهُ أنشدناهُ عن أحمد بن يحيى : مُقتَويَ ، بضمِّ الميمِ ، وهكذا صحَّحْتُهُ وحدَّثناه عن أحمد بن يحيى أنَّهُ قالَ : المقتوي[2] : من الخدمةِ ، وهو عندنا كما قالَ .

وشرحُهُ أنَّهُ : مُفعَلِلٌ ، فالواوُ الصحيحُ في الكلمةِ لامُ الفعلِ ، والياءُ مُنقلبةٌ عن اللامِ الزائدةِ ، وأصلُهُ واوٌ ، والدليلُ على ذلكَ أنَّهُ مثلُ : احمررتُ ، فأمَّا الواوُ فصحَّتْ كما صحَّتْ في (ارعويت) ونحوهِ ، إذْ لا يجوزُ أنْ يتوالى في الكلمةِ إعلالُ لامَينِ ولا إعلالُ عينٍ ولامٍ ، لم يُوجَدْ ذلكَ في شيءٍ [من الكلامِ][3] إلاّ فيما حُكِمَ لهُ بالقلَّةِ ، وفي هذهِ القصيدةِ حروفٌ أُخَرُ مثلُها وهو قولُهُ : مُحجَويَ ، ومُدحَويَ ، وهو من (حَجا) و (دَحا) .

ويدلُّكَ أيضاً على ما ذكرنا من أنَّ (مُقتَويَ) في البيتِ : مُفعَلِلٌ ، وأنَّ الميمَ ليسَ بمفتوحٍ إنَّما هي ميمُ (مُفعَلِل) تعدِّي الى قولِهِ : خليلاً ، والمفتوحةُ الميمِ لا يتعدَّى الى شيءٍ ، لأنَّهُ ليسَ باسمِ فاعلٍ .

---

(١) هذا البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم ، وعدد أبياتها تسعة وعشرون . وقد أوردها أبو علي في البصريات . انظر : لوحة / ٥ ب / . وانظر : الخصائص ٢/١٠٤ . واللسان مادة : قتا .

(٢) القتو الخدمة ، ويقال للخادم : مَقتويّ بفتح الميم وتشديد الياء ، كأنه منسوب الى المقتى . انظر : الصحاح ٦/٢٤٥٩ مادة : قتا .

(٣) زيادة من ج .

فإنْ قلتَ : أرأيتَ (مُفْعَلِل) نحو : مُرعَوٍ ، مُتعدِّياً في موضعٍ ، فيجوزَ تَعدِّي هذا الذي في البيتِ ، أوَ ليسَ هذا الباب يجيءُ كلُّهُ غيرَ مُتعدٍّ ؟

فأقولُ فيهِ أنَّ هذا البابَ مِن اسمِ الفاعلِ كما قلتَ غير متعدٍّ ، كما أنَّ فِعْلَهُ كذلكَ ، إلاّ أنَّ الشاعرَ للضرورةِ يجوزُ أنْ [يكونَ][1] حَمَلَ ذلكَ على المعنى فعدّاهُ ، والمعنى : فإنّني خليلاً صالحاً بِكَ خِذمٌ ، أو انقطع[2] خليلاً ، أو اتَّخِذْهُ إنْ كنتَ أنتَ مكاشِراً لي ، ومُعرِضاً عنّي ، فحمَلَهُ على هذا المعنى وعدّاهُ ، كما حُمِلَ (الرَّفَثُ) على معنى الإفضاءِ في قولِهِ : (الرَّفَثُ إلى نِسائِكُمْ)[3] .

وإنْ شئتَ قلتَ : أضمِرُ شيئاً دلَّ عليهِ (مقتَوي) فنصبهُ بذاكَ ، وقد قيلَ في قولِهِ : (سَفِهَ نَفْسَهُ)[4] إنَّهُ حُمِلَ على معنى (جَهِلَ) ، فعدّى كما عدّى ، فكذلكَ يكونُ هذا البيتُ ، فـ (مُقتَوٍ) من (مُقتَوينَ) وزنُهُ : مُفعَلٍ ، وأصلُهُ : المُفْعَلِل ، و (مُقتَوي) : مُفعَلِل .

---

(1) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(2) في ش (ينقطع) وهو لا يناسب قوله الآتي : أو اتخذه .

(3) البقرة/١٨٧ . عدّى الرفث بالى وإن كان أصله التعدية بالباء لتضمينه معنى الإفضاء . انظر : البحر المحيط ٢/٤٨ .

(4) البقرة/١٣٠ . قال أبو عبيدة : أي : أهلك نفسه ، وأوبقها . انظر : مجاز القرآن ١/٥٦ ، وفي تفسير الفخر الرازي ٤/٧٨ ، يجوز أن يكون (سفه) متعدياً ، أو بمعنى : جهل ، أو أضل .

وأصلُ الكلمةِ : القَتْوة ، وحدَّثنا أبو الحسن عن أحمد بن يحيى قالَ : المَقْتَويّ : من الخدمةِ ، وقد شرحناهُ ، قالَ : والمَقتيّ[1] الذي يتزوّجُ امرأةَ أبيهِ ، قالَ : وهو الضَّيزن[2] أيضاً ، والمَقتي : من المَقتِ .

---

(١) المقتيّ : الذي يتزوج امرأة أبيهِ ، وهو من فعل الجاهلية . انظر : اللسان مادة : مقت .

(٢) الضَّيْزَن : الذي يتزوّج امرأة أبيه ، إذا طلّقها أو مات عنها . انظر : اللسان مادة : ضزن .

شرح آخر من القول في واحد(1)

اعلمْ أنَّ قولَهُ : مررتُ برجلٍ واحدٍ ، يحتمِلُ (واحد) فيه ضربَينِ : أحدُهما : أنْ يكونَ وصفاً . والآخرُ : أنْ يكونَ اسماً للعدَدِ .

فأمَّا الوصفُ فجارٍ على الفعلِ أو في تقديرِ ذلكَ ، مثلُ : قائمٍ .

وأمَّا الاسمُ فهو اسمٌ للعدَدِ من قولِنا : واحد ، اثنان ، وَوُصِفَ بهذا كما وُصِفَ بـ (أربَع) في قولهم : مررتُ 50 أ / بنسوةٍ أربعٍ ، فحقيقةُ هذا أنّهُ اسمٌ وعطفُ بيانٍ لا صفةٌ ، كما أنّي إذا قلتُ : مررتُ بأبي عبدِالله زيدٍ ، كانَ عطفاً .

والدليلُ على أنَّ (واحداً) اسمٌ ليسَ بوصفٍ وإنْ أجريْتَ إعرابَهُ على الاسمِ الذي قبلَهُ ، وكانَ على لفظِ ما يكونُ وصفاً [قولُكَ : مررتُ بنسوةٍ أربعٍ ، وصرفُكَ لـ (الأربعِ) فلو كانَ وصفاً](2) لم ينصرِفْ ، كما لم ينصرِفْ (أحمَر) ، فانصرافُ هذا يدلُّكَ على أنّهُ اسمٌ و (واحد) مثلُهُ ، لموافقتِه لَهُ في بابِ العدَدِ ، وإنْ كانَتِ التاءُ لم تَدخُلْ عليه كما دَخَلَتْ على ثلاثة ، للاستغناءِ عن ذلكَ في (الواحد) ، لأنّي إذا قلتُ : رجلٌ وامرأةٌ دَلَّتْ على المُذكَّرِ والمؤنَّثِ ، فاستَغنيتُ عن إثباتِ العلامةِ بذلكَ في (الواحد) ولم أستغنِ عنهُ في غيرِهِ من أسماءِ العَدَدِ .

---

(1) تقدم شرح (واحد) في المسألة التاسعة والخمسين .

(2) زيادة من ج يقتضيها السياق .

و (واحد) هذا لا يعمَلُ عملَ الفعلِ ، ولا يَرفعُ شيئاً ، كما أنَّ (الكاملَ) و (الغاربَ) كذلكَ ، إلاّ على قياسِ من قالَ : مررتُ برجلٍ حسنٍ دمقتُهُ ، وبخشبةٍ ذراعٍ طولُها .

٧٣ ـ مسألة

قالَ سيبويه في أوّلِ الكتابِ : وكذلكَ إذا ألحقتَ التأنيثَ في المخاطبة [١] ، يعني : تفعلينَ ، وقالَ هذا في الياءِ ، في مواضعَ أُخرَ من الكتابِ [٢] ، إنّهُ اسمٌ .

والدليلُ على أنّها اسمٌ ، أنّها لا تخلو من أنْ تكونَ علامةً مجرورةً من الضميرِ أو ضميراً فلو كانَتْ علامةً ولم تكنْ ضميراً لَلَزِمَ أنْ تثبتَ في فعلِ الاثنينِ ، كما تثبتُ التاءُ في : قامَتا ، فلمّا حُذِفَتْ ولم تثبُتْ علِمنا أنّها ضميرٌ ليسَتْ بعلامةٍ .

فإنْ قلتَ : ما تُنكرُ أنْ تكونَ علامةً وإنّما حُذِفَتْ في التثنيةِ وإنْ ثبتَتِ التاءُ في قامَتا ، لما كانَ يدخلُ من الاستثقالِ في مثلِ : يضربانِ ، لو لم تُحذَفْ لتوالي الحركاتِ ، وانكسارِ ما قبلَ [الياءِ] [٣] وكلُّ ذلكَ يُستثقلُ ، فحُذِفَ لذلكَ ، لا لأنّهُ علامةُ ضميرٍ ؟ .

قيلَ : إنَّ هذهِ الحركاتِ وتواليها لو كانَ اسماً لم يكنْ يُستثقلُ ، لأنّها غيرُ لازمةٍ ، بل التقديرُ فيها الانفصالُ ، وما كانَ كذلكَ لم يُستثقلْ ما ذكرتَ فيهِ ، إنّما يُستثقلُ ذلكَ في الكلمةِ الواحدةِ ، ألا تراهم قالوا : لِكُتُبِكَ فاعلَمْ ، ونحوِ هذا ، فجمعُوا [٤] بينَ هذهِ الحركاتِ ، لمّا كانَتْ غيرَ لازمةٍ ، وتقولُ :

---

(١) انظر : الكتاب ١/٥ .
(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٧٦ و ٢٧٧ .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٤) (فجمعوا) ساقط من ج .

يتكلمان ، فجُمِعَ بينَ المتحركاتِ ، إذْ تقديرُكَ فيها الانفصالُ ، وكذلكَ لو كانَ هذا ضميراً لم يُستثقَلْ هذا الجمعُ بينَ الحركاتِ فيه .

وأيضاً فلو كانَتْ علامةً حذفَها للاستثقالِ لا لكونِها ضميراً[1] لكانَ جديراً أنْ يَرُدَّها الشعراءُ في اضطرارِ الشعرِ كما يَرُدُّونَ الأشياءَ التي تُخفَّفُ وتُغيَّرُ للاستثقالِ الى أصولِها[2] ، فإنْ لم يَرُدَّ هذه يُقوِّي ما ذكرناهُ من أنَّهُ ضميرٌ .

فإنْ قلتَ : فهلاَّ تَبَيَّنتِ العلامةُ التي هي ضميرُ المذكَّرِ في مثلِ : أنتَ تفعلُ ، وهلاَّ دلَّكَ امتناعُ ثَباتِهِ هنا على أنَّ الياءَ في (تفعلين) الذي بإزاءِ (تفعلُ) للمذكَّرِ ليسَ بضميرٍ ، كما أنَّ (فَعَلَ) لمَّا لم يكنْ فيه علامةٌ ظاهرةٌ للضميرِ علمتَ : أنَّ (فَعَلَتْ) علامةٌ للتأنيثِ دونَ الضميرِ ؟

قيلَ : أنَّ هذا الموضعَ لمَّا ألبسَ فيه المعنيانِ في المخاطبةِ جُعِلَ الفصلُ فيهما إظهارُ الضميرِ ، وإنَّما علمنا : أنَّ التاءَ في (فَعَلَتْ) علامةٌ إثباتُها معَ علامةِ الضميرِ ، لأنَّها لو كانتْ علامةَ ضميرٍ لم تَثْبُتْ ، كما لم تَثْبُتْ علامتانِ للضميرِ في فعلٍ واحدٍ ، في غيرِ هذا الموضعِ .

---

(١) من قوله (لم يستثقل هذا الجمع) الى (لكان جديراً) ساقط من ح .

(٢) وذلك مثل : ردّ الشاعر الهمزة المحذوفة في (يُكرَمُ) فقال :
فإنَّهُ أهلٌ لأنْ يُؤكرَما
ومثلُ قول الآخر :
مهلا أعاذل قد جرَّبتِ من خلقي
إنِّي أجودُ لأقوام وإنْ ضَنِنوا
حيثُ فكّ الادغام من قوله : (ضَنِنوا) مضطراً . انظر : الكتاب ١/١١ ، والانصاف ١/١١ و ١٢ .

٧٤ ـ مسألة

قالَ في بابِ المفعولَينِ اللذَينِ لا يجوزُ أنْ يقتصرَ على أحدِهما وإنَّما ذكرتَ المفعولَ الأوّلَ لتُعلِمَ الذي تُضيفُ إليهِ ما استقرَّ لَهُ عندكَ[1] .

يعني بـ (الذي تُضيفُ إليهِ) المفعولَ الأوّلَ ، والهاءُ لـ (الذي) ومعنى هذا الكلامِ : أنَّكَ تُعلِمُ المُخبَرَ وتفيدُهُ خبرَ المفعولِ الأوّلِ ، وما تسندُهُ إليهِ في المفعولِ الثاني الذي هو خبرٌ عن المفعولِ الأوّلِ في المعنى ، والتقديرُ : لتُعلِمَ ما استقرَّ عندكَ الذي تُضيفُ إليهِ .

وأمَّا تفسيرُ اللفظِ ، فإنَّ (تُعلِمَ) منقولٌ من (علمتُ) الذي بمعنى (عرفتُ) كأنَّهُ : ليعرفَ المخاطبُ الذي تُضيفُ إليهِ ما استقرَّ لَهُ عندكَ ، وقولُهُ : ما استقرَّ لَهُ عندكَ ، بدلٌ من (الذي تُضيفُ إليهِ) ، لأنَّهُ ملتبسٌ بهِ كأنَّكَ قلتَ : لتُعلِمَ مُستقرَّ الذي تُضيفُ إليهِ ، أي : ليَعرفَ المخاطبُ خبرَ المُحدَّثِ عنهُ ويُفيدُهُ إيّاهُ .

ويجوزُ أيضاً أنْ يكونَ (تُعلِمَ) منقولاً من (علمتُ) المتعدّي الى مفعولَينِ ، في قولِ من أجازَ الاقتصارَ على المفعولِ الأوّلِ من المفعولِينِ الثلاثةِ ، فيكونُ قولُكَ : الذي تُضيفُ إليهِ مفعولاً أوّلاً ، و (ما استقرَّ) بدلٌ من منهُ ، ولا ينبغي أنْ يُحمَلَ على هذا ، لأنَّ ذلكَ لا يجوزُ عندَهُ .

---

(١) الكتاب ١/١٨ .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ قولُه : ما استقرَّ لَـهُ عندكَ ، مفعولاً ثانياً ، لأنَّهُ لا يخلو من أنْ يُجعلَ (تُعلِمَ) منقولاً من (علمتُ) الـذي بمعنى (عرفتُ) ، أو مـن (علمتُ) المتعدّي الى مفعولَينِ ، فإنْ نقلتَهُ من الذي بمعنى (عرفتُ) صـارَ المعنى : لتُعلِمَ الـذي تسندُ إليه بمـا استقرَّ لَهُ عندكَ ، وهـذا فاسدٌ في المعنى ، لأنَّكَ [لستَ][1] تُريدُ أنْ تُعلِمَ المُسنَدَ إليه ذلكَ ، أي : إنَّما تُريدُ أنْ يَعرِفَـهُ المخـاطبُ ، فـلا يكونُ إذاً المنقولَ مـن الـذي بمعنى (عرفتُ) .

ولا يجوزُ أيضاً أنْ يكونَ منقولاً من (علمتُ) الذي يتعدى الى المفعولَينِ ٥٥ ب / ، لأنَّكَ إذا عدَّيتَ ذلكَ الى المفعولِ الثاني ، لزِمَ تعديتُهُ الى المفعولِ الثالثِ عندَ الجميعِ ، ولا مفعول ثالثاً فـي الكـلامِ .

فإنْ قلتَ : يكونُ المفعـولُ الأوّلُ في المعنى مراداً ، كأنَّكَ قلتَ : لتُعلِمَ المخاطبَ الذي تُضيفُ إليهِ مـا استقرَّ لَهُ عندكَ .

فذلكَ فاسدٌ أيضاً ، لأنَّ المفعولَ الثالثَ في هـذا البابِ يَلزَمُ أنْ يكونَ المفعولَ الثانيَ في المعنى ، ولا يكونُ قولُكَ : مـا استقرَّ لَـهُ عندكَ ، قولَكَ : الذي تُضيفُ إليـه ، فذلكَ فاسدٌ من هـذا الوجهِ ، فإذا لم يَجُزْ من ذلكَ شيءٌ ، ثبتَ أنَّ قولَهُ : ما استقرَّ لَهُ عندكَ ، بدلٌ من : الذي تُضيفُ إليهِ .

ووَجدتُ هـذا الحرفَ في بعضِ النُسخِ : ليَعلَمَ مَن الذي تُضيفُ إليـهِ مـا استقرَّ لَـهُ عنـدكَ[2] ، وهـذا قريبُ المأخـذِ لا يُحمَلُ فيهِ .

---

(١) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(٢) من قوله (بدل من ذى تضيف) الى (وهذا قريب المأخـذ) ساقط من ج .

٧٥ ـ مسألة

اعلَمْ : أنَّ قولَه[1] : كقولِ بعضِهِم في القلّةِ : مَلحفةٌ جَديدةٌ[2] . (جَديدةٌ) فيهِ (فعيل) في معنى (فاعِلٍ) من الجِدّةِ ، وأكثرُ استعمالِهم لَها بغيرِ الهاءِ ، وإنَّما كانَ كذلكَ ، لأنَّهُ لما كانَ على (فَعيل) جُعِلَ بمنزلةِ (فَعُول) ، لأنَّهُ يكونُ للكثرةِ ، كما أنَّ (فَعُولاً) كذلكَ فلم يدخُلْ في مؤنَّثِ (فَعيل) الذي هو بمعنى (فاعِلٍ) الهاءُ في هذا الحرفِ ، كما لم يدخُلْ في (فَعول) .

ومثلُ : جديدٍ ، في أنَّهُ أُجرِيَ مَجرى (فَعُول) ، فلم تدخُلْ فيهِ تاءُ التأنيثِ في المؤنَّثِ حروفٌ أُخَرُ ، وهي : سَديس[3] ، وكَتيبةٌ خَصيفٌ[4] ، وريحٌ ، وحَريقٌ ، حكى ذلكَ في بابِ الجمعِ ، فلمَّا كانَ الاستعمالُ في هذا الأمرِ أكثرَ تركَ التاءُ في التأنيثِ [و][5] صارَ قولُ من قالَ : ملحَفةٌ جديدةٌ ، فأدخَلَ التاءَ في المؤنَّثِ شاذّاً عن الاستعمالِ قليلاً فيه كما أنَّ قولَ مَن قالَ :

. . . . وإذْ ما مثلَهُمْ بَشَرُ[6]

(1) يقصد سيبويه .

(2) انظر : الكتاب ١/٢٩ .

(3) شاة سديس ، إذا أتت عليها السنةُ السادسة .

(4) كتيبة خصيف ، يعني فيها لون كلون الحديد . انظر : اللسان مادة : خصف .

(5) زيادة من ج يقتضيها السياق .

(6) تقدم تخريجه وهو الشاهد الاربعون .

قليل" ، وكما أُجريَ (فَعيل) مَجرى (فَعُول) في هذا الموضعِ فلم يُؤنَّثْ كما لم يُؤنَّثْ (فَعول) ، كذلكَ أُجريَ مَجراهُ في أنْ أُفرِدَ في موضعِ الجمعِ ، كما أُفرِدَ ، فمِن إفرادِهِم لـ (فَعيل) ، قولُهُ عزَّ وجلَّ : (وحَسُنَ أُولئكَ رفيقاً)[1] وقولُهُ جلَّ ثناؤُهُ : (ولا يَسْأَلُ حَميمٌ حَميماً يُبَصَّرُونَهُمْ)[2] فدلَّ الجمعُ في ضميرَيْهما أنَّ المرادَ في مظهرَيْهما الكثرةُ ، وكذلكَ قولُ رؤبة :

دَعْها فما النَّحويُّ من صَديقِها[3]

وإفرادُهُم لـ (فَعُول) والمرادُ بهِ الجَمعُ نحو : (فإنْ كانَ مِنْ قَومٍ عَدُوٍّ لكُمْ)[4] و : (إنَّ الكافرينَ كانُوا لكمْ عَدُوّاً)[5] وقالَ : (وهُمْ لكمْ عَدُوٌّ)[6] .

---

(١) النساء/٦٩ .
(٢) المعارج/١٠ و ١١ .
(٣) وهو الشاهد الواحد والاربعون بعد المئة .
(٤) النساء/٩٢ .
(٥) النساء/١٠١ .
(٦) الكهف/٥٠ .

٧٦ ـ مسألة

قال أبو بكر : لا يجوز : زيدٌ أفضلُ إخوتِه[(١)] ، لأنّه يلزمُ منه أنْ يكونَ أخا نفسه . قال الشيخ : وجهُ لزومِ هذا أنّ (أفضلَ) لا يُضافُ إلاّ الى ما يكونُ بعضاً لَه ، لا يكونُ فيه إلاّ ذاكَ .

والدّليلُ عليه أنّه لا يجوزُ : زيدٌ أفضلُ الحجارةِ ، لأنّه ليس من الحجارةِ ، فاذا لم يجُزْ إضافتُه إلاّ الى ما هو بعضُه ، لزِمَ أنْ يكونَ هو بعضَ إخوتِه ، وأنّه داخلٌ في جملةِ الاخوةِ الذين أُضيفَ إليهم ، كما أنّه إذا أُضيفَ فقيلَ : أفضلَ القومِ ، كانَ من جملةِ القومِ ، وكما أنّه إذا قيلَ : الياقوتُ أفضلُ الحجارةِ ، كانَ الياقوتُ من جملةِ الحجارةِ وداخلاً فيها .

فاذا أضافَ (الاخوةَ) الى ضميرِ (زيدٍ) ، فقالَ : أفضلُ إخوتِه ، وقد قدّمنا أنّه ينبغي أنْ يكونَ في جملةِ المضافِ إليه (أفضلُ) ، فقد لزِمَ منه أنْ يكونَ أخا نفسِه ، لأنّه في جملةِ الاخوةِ ، وإلاّ لم يجُزْ إضافةُ (أفعل) إليه وإذا كانَ في جملةِ الاخوةِ وقد أُضيفَ الى ضميرِه ، فقد لزِمَ منه أنْ يكونَ أخا نفسِه ، وكونُه أخا نفسِه محالٌ . فهذه الاضافةُ أيضاً تستحيلُ لما أدّتْ إليه من الفسادِ .

---

(١) انظر : الاصول ٢٧٣/١ .

وتفسدُ من جهةٍ أخرى أقربُ متناولاً من هذا ، وهي : أنْ (أفعلَ) لا يُضافُ إلاّ الى ما يكونُ هو بعضاً لهُ ، ولا يجوزُ إضافةُ (أفعلَ) الى (إخوتهِ) ، لأنّهُ مُخرَجٌ من جملةِ الاخوةِ بإضافةِ الاخوةِ إليهِ ، فلا يجوزُ من حيثُ لم يجزْ : زيدٌ أفضلَ الحجارةِ ، لأنّهُ ليسَ من الحجارةِ ، وكذلكَ (الاخوة) إذا أُضيفوا الى ضميرِ (زيدٍ) لا يجوزُ أنْ يكونَ (زيدٌ) في جُملتِهم وقد أُضيفوا إليهِ ، وإلاّ لزِمَ منهُ أنْ يكونَ أخا نفسِهِ .

٧٧ ـ مسألة

اعلَمْ : أنَّ في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ : (إِنْ تَجْتَنِبوا كبائِرَ ما تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّآتِكُمْ)[1] دلالةً على أنَّ (صغائِرَ) مَنْهيٌّ عنها وتلكَ الدلالةُ هي :

إضافةُ (الكبائِرِ) الى قولِهِ (ما تُنْهَوْنَ عنه) ، لأنَّهُ لا يخلو مِنْ أنْ تكونَ الصغائرُ داخلةً في جملةِ ذلكَ أو غيرَ داخلةٍ فلا يجوزُ أنْ تكونَ غيرَ داخلةٍ ، لأنَّها إنْ لَمْ تكنْ داخلةً تحتَ قولِهِ (ما تُنْهَوْنَ عنهُ) كانَ الكلامُ قد أُضيفَ إليهِ فيهِ الشيءُ الى نفسِهِ ، إذْ كانَ الكبائرُ مَنهيّاً عنها و (ما تُنْهَوْنَ عَنْهُ) هو الكبائرَ أيضاً فيحصُلُ من ذلكَ إضافةُ الشيءِ الى نفسِهِ ، فاذا لم يَجُزْ إضافةُ الشيءِ الى نفسِهِ[2] وجبَ أنْ تكونَ الصغائرُ داخلةً في جملةِ قولِهِ : (ما تُنْهَوْنَ عنهُ) فتكونُ الإضافةُ حينئذٍ من بابِ إضافةِ البَعضِ الى الكلِّ •

فإنْ قيلَ : نصلُ السيفِ[3] •

قيلَ : السيفُ يَقعُ على النصابِ[4] والحديدِ المطبوعِ ، ألا ترى : أنَّكَ لا تُسمّي الحديدَ بغيرِ نصابٍ سيفاً ، إلاَّ بمعنى أنَّهُ

---

(١) النساء/٣١ •

(٢) قوله : (من حيث جاز نصاف السيف) ساقط من ج •

(٣) النصل : حديدة السهم ، ونصل السيف : حديدة • انظر : اللسان مادة : نصل •

(٤) نصاب السكين : مقبضه ، ونصاب كل شيء : أصله • انظر : اللسان مادة : نصب •

سيصير سيفاً ، كقوله عزَّ وجلَّ : (إنّي أراني أعصرُ خمْراً)[1]
فإنّما جازَ نصلُ السيفِ ، من حيثُ جازَ نصابُ السيفِ[2] ،
وهذا أيضاً من إضافةِ الجزءِ الى الكلِّ ، وما كانَ من غيرِ ذا ممّا
يظنُّ قومٌ أنّهُ إضافةُ[3] الشيءِ الى نفسهِ [فهو][4] على هذا
النحوِ الذي ذُكِرَ في : نصلِ السيفِ ، ولا معنى لاضافةِ الشيءِ
الى نفسهِ ، إذِ الغرضُ في الاضافةِ التخصيصُ ، والشيءُ إنّما
يُخصَّصُ باضافتهِ الى غيرهِ ، فأمّا إضافتهُ ٥١ أ / الى نفسهِ فلا
يكتسي منهُ تخصيصاً ، فاذا كانَ كذلكَ فلا معنى لهُ ولا فائدةَ
فيهِ ، وما كانَ سبيلُهُ كذلكَ ، ينبغي أنْ لا يجوزَ عندَ أحدٍ من
أهلِ اللغةِ .

---

(١) يوسف/٣٦ .

(٢) قوله : (من حيث جاز نصاف السيف) ساقط من ج .

(٣) قوله : (الجزء الى الكل وما كان من غير ذا مما يظن قوم أنه إضافة) ساقط من ج .

(٤) زيادة من ج يقتضيها السياق .

٧٨٠ ـ مسألة

اعلَمْ : أنَّ (صكّةَ) من قولِهم : جئْتُهُ صكّةَ عُمَيٍّ[1] ، مصدرٌ واقعٌ موقعَ الظرفِ ، مثلُ : مقدمَ الحاجِّ ، وخفوقَ النّجمِ .

فأمَّا (عُمَيّ) فعلى ضربينِ :

يجوزُ أنْ يكونَ ترخيمَ تصغيرٍ[2] ، ويكونُ المصدرُ مضافاً الى المفعولِ بـهِ ، ولـم يُذكَرِ الفاعلُ ، للدلالةِ عليـهِ ، مثـلُ قولـه عزَّ وجلَّ : (مِنْ دُعاءِ الخَيرِ)[3] و (بِسُؤالِ نَعجتِكَ)[4] ونحوِ ذلكَ ، فحُذِفَ من اللفظِ للدلالةِ عليهِ .

وإنَّما قيلَ لَهُ : عُمَيٌّ ، للسمادير[5] الذي يلحَقُ الانسانَ عندَ وجودِهِ بالحرِّ ، ونظرِهِ الى الشَّمسِ عندَ احتدامِ الحرِّ .

والآخرُ : أنْ يكونَ (عُمَيّ) تصغيرَ عمىً ، والمعنى يؤولُ الى الأوّلِ ، وإنْ كانَ التقديرُ مختلفاً كأنّهُ : صكّةَ العُمي ، أي : مِن شدّتِهِ يُعمي ، كما تقولُ : ضربُ التّلَفِ ، أي : ضربٌ

---

(١) لقيته صكة عميٍّ ، أي : نصف النهار . انظر : المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢/٢٨٧ .

(٢) لقد تقدم شرح تصغير الترخيم في المسألة الثالثة والخمسين .

(٣) فصلت/٤٩ .

(٤) ص/٢٤ .

(٥) السمادير : ضعف البصر . انظر : اللسان مادة : سمدر .

يَذهبُ ، ويمكنُ أنْ يَذهبَ بالتحقيرِ الى التعظيمِ[1] على ما يَذهبُ إليهِ ، كما تأوَّلوا بيتَ أوس[2] :

١٩٥ـ فُوَيْقَ جُبيلٍ شاهقِ الرأسِ لم تكُنْ
لتَبلغَهُ حتّى تكِلَّ وتَعمَلا[3]

ويجوزُ أنْ يُذهَبَ به الى بابه ، أنَّ هذا الاسمدرارَ وإنْ كانَ شديداً فلا يبلغُ أنْ يكونَ عَمَىً ، ومِمّا يُقاربُ ذلكَ تسميتُهم للسَّرابِ : ماءُ غُطَيْشٍ ، فالغُطَيْشُ ، كالظلمةِ من قولهِ : (وأَغطَشَ لَيْلَها)[4] ، ويكونُ في (غُطَيْشٍ) التأويلانِ اللذانِ ذكرنا في (عُمَيٍّ) .

وأنشدَ أحمدُ بن يحيى :

١٩٦ـ ظَلَلْنا نَخبطُ الظلماءَ ظهراً
لَدَيْهِ والمطيُّ لَهُ أوارُ[5]

---

(١) للتصغير ثلاثة معان : أحدها تصغير ما يجوز أنْ يتوهَّم انه عظيم ، كقولك : رجيل ، والثاني : تقليل ما يجوز أن يتوهم أنه كثير مثل : دريهمات . والثالث : تقريب ما يجوز أن يتوهم أنه بعيد كقولهم : بعيد العصر . انظر : شرح المفصل ١١٣/٥ـ١١٤ .

(٢) هو أوس بن حجر بن عتاب . انظر : الشعر والشعراء ١٣١/١ .

(٣) البيت لأوس بن حجر . انظر ديوانه ص/٨٧ . وفيه (شامخ) بدل (شاهق) . وانظر : شرح الشافية ٨٥/٤ .

(٤) النازعات/٢٩ . اي أظلم ليلها . انظر : البحر المحيط ٤٢٢/٨ـ٤٢٣ .

(٥) البيت غير معروف قائله وهو في الجمان في تشبيهات القرآن ٨٨/٢ . وانظر : اللسان مادة : غطش . وتاج العروس ٣٣٠/٤ مادة : غطش .

٧٩ ـ مسألة

مِمَّا يدلُّ على فسادِ قولِ من قالَ : إنَّ الاستثناءَ محمولٌ على فعلٍ هو (أستثني)[١] ونحوُهُ ، وليسَ على الجملةِ التي قبلَها ، كما يَذهَبُ إليهِ سيبويهِ عندَنا مِن أنَّهُ ينتصِبُ على الجملةِ التي قبلَها[٢] ، دخولُ الواوِ على الجملةِ الواقعةِ بعدَ حروفِ الاستثناءِ في نحوِ : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)[٣] ونحو هذا وهو كثيرٌ ، مِمَّا تكونُ الواوُ فيه دالَّةً على الحالِ كالتي في قولِهِ عزَّ وجلَّ : (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ)[٤] .

فلا يَخلو ما بعدَ حروفِ الاستثناءِ من أنْ يكونَ كما يَذهَبُ إليهِ سيبويهِ ، أو كما يقولونَ من أنَّهُ على فعلٍ آخرَ فلو كانَ على فعلٍ آخرَ لَما جازَ دخولُ هذهِ الواوِ في الكلامِ من حيثُ لم يَجُزِ الابتداءُ بها ، فجوازُ دخولِها يدلُّ على حَملِها على ما بعدَ (إلاَّ) .

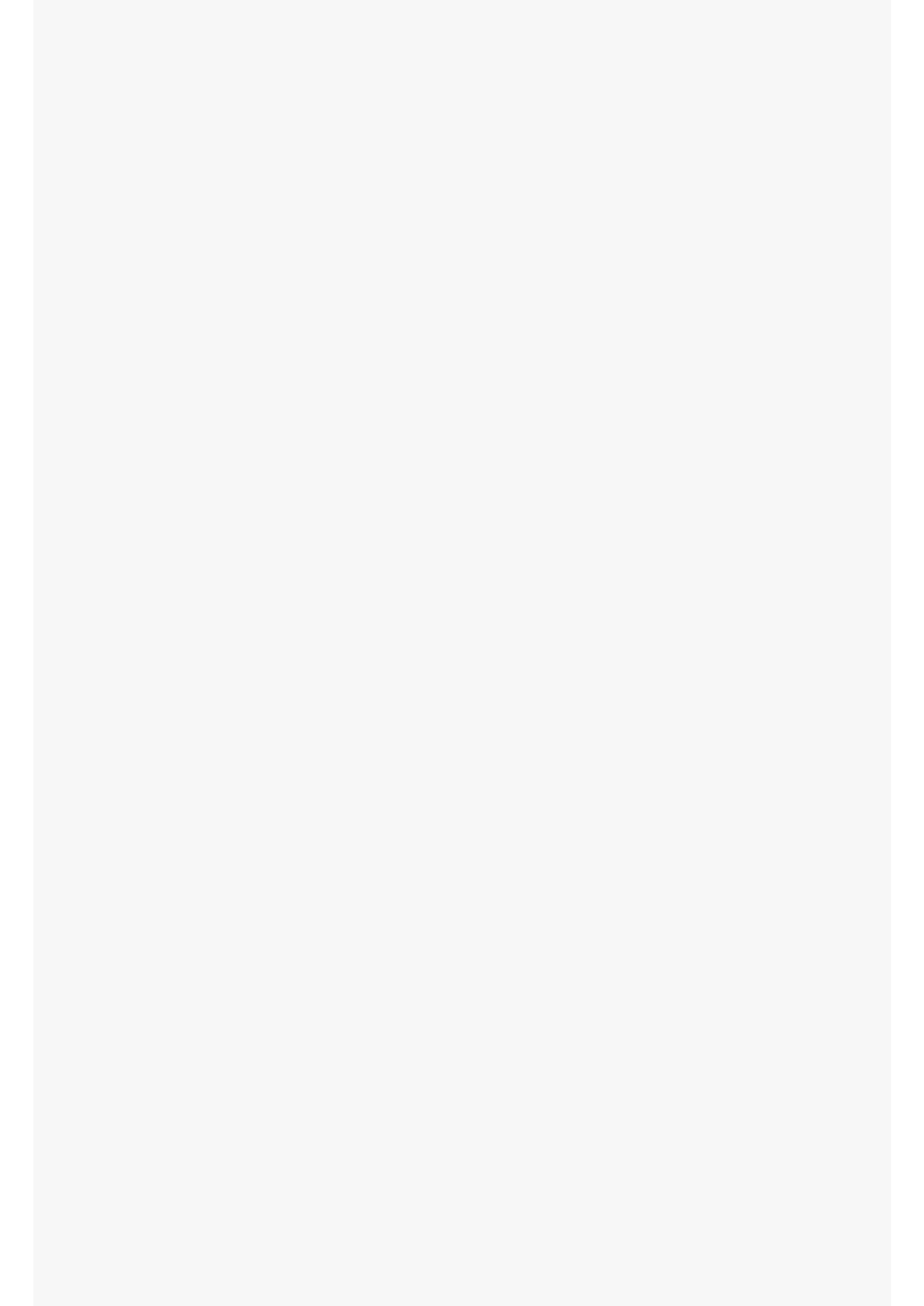
---

(١) يُذكَرُ أنَّ أبا علي كانَ مع عضد الدولة في الميدان ، فسألَهُ عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصبَ ؟ فقال لـه أبو علي انتصب لأن التقدير : أستثني زيداً ، فقال عضدُ الدولة : وهلاّ قدَّرتَ : امتنع فرفعت زيداً ، فقال له أبو علي هذا الجواب الذي ذكرت لك ميداني ، واذا رجعنا ذكرت لك الجوابَ الصحيحَ ـ إنْ شاءَ اللهُ تعالى ـ انظر : الانصاف ١/٢٦٣ـ٢٦٤ .

(٢) انظر : الكتاب ١/٣٦٠ .

(٣) الحجر/٤ .

(٤) آل عمران/١٥٤ .



٨٠ ـ مسألة

اعلَمْ أنَّ (ما) النافيةَ مشبَّهةٌ بـ (ليسَ) ، وجهةُ الشَّبَه أنَّها تَنفي ما في الحالِ كما تَنفيه (ليسَ) ، وتدخُلُ على المبتدأ والخبرِ ، كما تدخُلُ (ليسَ) عليها ، فإذا انتقضَ معنى النفي رَجع الى الأصلِ ولم تَعْمَلْ عملَهُ ، لقيامِ جهةٍ واحدةٍ من الشَّبَه ، وهي الدخولُ على الابتداءِ والخبرِ ، وكذلكَ إذا قُدِّمَ الخبرُ على المبتدأ رَجعَ الى الأصلِ ، لأنَّهُ لا يَبلغُ من قوَّتِه أنْ يُتَّسع فيه بتقديمِ الخبرِ ، كما يُتَّسَعُ في الأصلِ[1] .

ألا ترى : أنَّ هذه الفروعَ العواملَ لم يُتَّسعْ فيها اتّساعَهمْ في الأصولِ ، فلم يُتَّسَعْ في اسمِ الفاعلِ الاتّساعَ [الذي][2] في [نفسِ][3] الفعل ، ولا في المُشبَّهةِ باسمِ الفاعل اتّساعَ اسمِ الفاعلِ ، فكذلكَ هذا الحرفُ لا يتَّسعُ فيه اتّساعَ (ليسَ) في تقديمِ الخبرِ ، فكانَ أحدُ الشبهَيْنِ يُقَوِّمُهُ هذا الاتّساعُ الذي هو تقديمُ الخبرِ فيَبقى شَبَهٌ واحدٌ وهو الدخولُ على المبتدأ والخبرِ ، فلا يعمَلُ حينئذٍ عَمل (ليسَ) كما أنَّهُ في نقضِ النّفي لمَّا بَقيَ شَبَهٌ واحدٌ لم يعمَلْ عمَلها .

فمن ها هنا اجتمَعَ تقديمُ الخبرِ ونقضُ النفيِ في إبطالِ عمل (ما) فيهما ، إلاَّ أنَّ هذا الوجهَ ـ الذي هو تقديمُ الخبرِ ـ وإنْ

---

(١) يقصد بالاصل : (ليس) .
(٢) زيادة من ج يقتضيها السياق .
(٣) زيادة من ج يقتضيها السياق .

كانَ قد قاوَمَ أحدَ الشّبَهَينِ تقديمُ الخبرِ ، فقد بقِيَ المَعنيانِ جميعاً في الكلامِ ، ولم يبطُلْ أحدُهما ، كما بَطلَ في نقضِ النفيِ أحدُهما ، فصارَ لذلكَ أبعدَ من إبطالِ عَمَلِ (ما) فيه من الوجهِ الذي يُنتقَضُ فيه معنى النَفيِ ، ولِذلكَ أعمَلَهُ الشاعرُ في الضرورةِ ، فنَصبَ الخبرَ مقدَّماً كما نَصبَهُ مؤخّراً في :

. . . . ما مِثلَهُمْ بَشَرُ[1]

لأنَّ أحدَ المعنيَينِ وإنْ كانَ قد قاوَمَهُ الاتّساعُ الذي ذكرناهُ من تقديمِ الخبرِ ، فلم يبطُلْ البتّةَ من الكلامِ ، كما يَبطُلُ في نقضِ النفيِ ، فهذا يكشِفُ مذهبَ سيبويهِ في حملِهِ ذلكَ على تقديمِ الخبرِ[2] دونَ غيرِهِ .

(١) تقدم تخريجه وهو الشاهد الاربعون .
(٢) انظر : الكتاب ٢٩/١ .

٨١ ـ مسألة

قالَ[1] أحدُ أهلِ النظرِ في قولِهِ تعالى : (وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ البَرِّ ما دُمْتُمْ)[2] المَعنى : اصطيادُ صَيْدِ البَرِّ ، قالَ : لأنَّ الأعيانَ لا تُحرَّمُ إنَّما تُحرَّمُ الأفعالُ فيها .

وهذا التقديرُ الذي ذكَرَهُ صحيحٌ في قياسِ العربيةِ ، وذلكَ أنَّهُ لا يَخلو الصَيْدُ في قولِهِ : (وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ البَرِّ) مِن أنْ يُحمَلَ على أنَّهُ مَصدَرٌ أو اسمٌ للوَحشِ ، فيمتنعُ أنْ تُقدِّرَهُ مصدراً دونَ اسمِ الوحشِ ، لأنَّ المضافَ إليه المصدرُ يكونُ مفعولاً بِهِ ، فيكونُ المعنى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ أنْ تَصيدُوا البَرَّ وذا لا يَصِحُّ .

فإنْ قلتَ : فأحمِلُهُ على الحَذفِ ، كأنَّهُ : صَيدُ وَحشِ البَرِّ .

فهذا أيضاً يَصيرُ الى ما قالَهُ إلاّ أنَّ ذلكَ التأويلَ أسبَقُ وأحسَنُ ، لأنَّ الصيدَ في التنزيلِ قد جاءَ اسماً للعينِ دونَ الحَدَثِ ، قالَ تعالى : (لا تَقتُلُوا الصَيْدَ)[3] وقالَ : (وَمَنْ

---

(1) هذه المسألة نقلها ابن سيده بتمامها واثبتها في المخصص ٨٧/٨ .

(2) المائدة/٩٦ . قال ابن منظور في اللسان مادة : صيد : والصيد ما تصيّد ، وقوله تعالى : (أُحِلَّ لكم صيدُ البَحرِ وطعامُه) يجوز أن يعني به عين المتصيد ويجوز أن يكون على قوله : صدنا قنوَين ، أي : صدنا وحشَ قنوين .

(3) المائدة/٩٥ .

قَتَلَهُ)[1] وقَالَ : (لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللهُ بِشَيءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنالُهُ أَيْدِيكُمْ)[2] ، والصَّيْدُ وإِنْ كانَ في الأصلِ مصدراً فقد صارَ اسماً للمُصطادِ ، ونظيرُ هذا قولُهم : الخَلْقُ في المَخلوقِ ، والنَّسجُ في المَنسوجِ ، والضَّربُ في المَضروبِ .

---

(1) المائدة/٩٥ .

(2) المائدة/٩٤ .

آخرُهُ والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

/ ٥١ ب

آخرُ المسائلِ المُشكلة المعروفة بالبغداديات تصنيفُ الشيخِ أبي علي الحسنِ بن أحمدَ بن عبدِ الغفّارِ الفارسي عفا اللهُ عنهُ ، علّقها لنفسه الفقيرُ الى رحمة ربِّه أحمد بن تميم بن هشام اللبلي في مُدّةٍ آخرُها غرّةُ جمادي الأولى من سنة خمسٍ وعشرة وستمائةٍ بمحروسة (بغداد) في رباطِ الشيخِ محمودِ النعّال الزاهد ـ رحمهُ الله ورضي عنهُ ـ والحمدُ لله ربِّ العالمينَ ، والصلاة على سيّدنا محمّدٍ وآلِهِ وأصحابِهِ وأزواجِهِ وسلّمْ .

أبو سلوم المعتزلي

الفهــــارس

وهي تشتمل على :

١ ــ فهرس الآيات الكريمة .

٢ ــ فهرس الأحاديث الشريفة .

٣ ــ فهرس الأمثال والأقوال .

٤ ــ فهرس اللغــــة .

٥ ــ فهرس الأشعار والأرجاز .

٦ ــ فهرس الكتب الواردة في النص .

٧ ــ فهرس الأعــــلام .

٨ ــ فهرس المصادر والمراجع .

٩ ــ فهرس الموضوعات .

١ ـ فهرس الآيات الكريمة :

سورة البقرة

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الاعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سوره هود

سورة يوسف

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الاسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الأحقاف

سورة محمد

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة :

٣ ـ فهرس الأمثال والأقوال :

الصفحة

ـ أ ـ

- ب -

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

— د —

— ذ —

— ر —

— ز —

— س —

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ض ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

— م —

- ي -

٤ ـ فهرس اللغة :

٥ ـ فهرس الأشعار والأرجاز :

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

* * *

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الدال

حرف الراء

* * *

حرف السين

حرف الضاد

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

* * *

* * *

حرف النون

* * *

* * *

* * *

حرف الواو

* * *

حرف الياء

* * *

٦ – فهرس الكتب الواردة في النص :

٧ ــ فهرس الأعلام :

ــ أ ــ

ـ ت ـ

- ج -

- ح -

- خ -

ـ د ـ

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

– س –

— ش —

— ص —

— ط —

- ع -

ـ ق ـ

ـ ك ـ

- ل -

- م -

— ن —

— هـ —

— و —

– ي –

٨ – فهرس المصادر والمراجع :

المخطوطـــات :

١ – الاغفال : لابي علي الفارسي ، المكتبة المصرية رقم/٥٢ تفسير .
٢ – الانتصار : لابن ولاد ، مكتبة المتحف العراقي تحت رقم/١٣٥٢ .
٣ – تعليقة أبي علي الفارسي على كتاب سيبويه : مكتبـة شـهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم/٢٣٥٧ .
٤ – العين : للخليل ، مكتبة المتحف العراقي تحت رقم/٥٠٩ .
٥ – المسائل البصريات لابي علي الفارسي ، مكتبة شهيد علي الملحقـــة بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم ٢٥١٦/٢ .
٦ – المسائل العسكريات لابي علي الفارسي ، مكتبة شهيد علي الملحقة بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم ٢٥١٦/٤ .
٧ – المسائل المنثورة لابي علي الفارسي ، مكتبة شهيد علي الملحقـــة بالمكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم ٢٥١٦/٥ .

المطبـــوعات :

١ – الابدال : لابي الطيب عبدالواحـد اللغـوي ، تحقيق عزالديـــن التنوخي ، دمشق/١٩٦٠ .

٢ – الاحاجي النحوية : لجارالله محمود الزمخشري ، تحقيق مصطفى الحدري ، منشورات مكتبة الغزالي ١٩٦٩ حماه .

٣ – أدب الكاتب : لابن قتيبـة الدينوري ، تحقيق محمـــد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرحمانية/١٣٥٥هـ .

٤ – أساس البلاغة : لجارالله محمود الزمخشري ، تحقيق عبدالرحيـم

محمود ، القاهرة/١٩٥٣ .

٥ ـ أسرار العربية : لابي البركات بن الانباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق/١٩٥٧ .

٦ ـ الاشباه والنظائر في النحو : لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الثانية حيدر آباد الدكن/١٣٥٩هـ .

٧ ـ الاشتقاق : لابي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مطبعة السنة المحمدية ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون/١٩٥٨ .

٨ ـ اصلاح المنطق : لابن السكيت يعقوب بن اسحاق ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة/١٩٧٠ .

٩ ـ الاصمعيات : لابي سعيد عبدالملك بن قريب الاصمعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة/١٩٦٧ .

١٠ـ الاصول في النحو : لابي بكر بن السراج ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي ، طبع الجزء الاول بمطبعة النعمان بالنجف ١٩٧٣ وطبع الجزء الثاني بمطبعة سلمان الاعظمي بغداد/١٩٧٣ .

١١ـ الاضداد في كلام العرب : لابي الطيب عبدالواحد اللغوي ، تحقيق الدكتور عزة حسن دمشق/١٩٦٣ .

١٢ـ الاعراب عن قواعد الاعراب : لجمال الدين بن هشام الانصاري تحقيق الدكتور رشيد العبيدي ، دار الفكر ، الطبعة الاولى/١٩٧٠ .

١٣ـ اعراب القرآن : المنسوب لابي اسحاق الزجاج ، تحقيق ابراهيم الابياري ، المطبعة الاميرية ، مصر/١٩٦٥ .

١٤- الاعلام لخيرالدين الزركلي ، الطبعة الثانية ، دار احياء الكتب العربية/١٩٥٧ .

١٥- أعيان الشيعة : محسن الامين ، الجزء الحادي والعشرون .

١٦- الاغاني : لابي الفرج الاصفهاني ، بولاق/١٢٨٥هـ ، والأغاني : من منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بمصر .

١٧- الاقتراح في علم أصول النحو : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، القاهرة/١٩٧٦ .

١٨- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب : لابن السيد البطليوسي ، دار الجيل ، بيروت/١٩٧٣ .

١٩- الامالي : لابي علي اسماعيل بن القاسم القالي ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة/١٩٢٦ .

٢٠- أمالي الزجاجي : لابي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الاولى مصر/١٣٨٢هـ .

٢١- الامالي الشجرية : لابي السعادات ضياء الدين بن الشجري ، طبع حيدر آباد الدكن .

٢٢- أمالي المرتضى : للشريف المرتضى علي بن الحسين ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي بيروت/١٩٦٧ .

٢٣- الامتاع والمؤانسة : لابي حيان ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين/١٩٥٣ .

٢٤- أنباه الرواة على أنباء النحاة : لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى ، مطبعة

دار الكتب المصرية بالقاهرة/١٩٥٠ •

٢٥ـ الانصاف في مسائل الخلاف : لابي البركات بن الانباري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر/١٩٦١ •

٢٦ـ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : لجمال الدين بن هشام الانصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الخامسة ، دار احياء التراث العربي بيروت/١٩٦٦ •

٢٧ـ الايضاح العضدي : لابي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن الشاذلي فرهود ، الطبعة الاولى ، مطبعة دار التأليف بمصر/١٩٦٩•

٢٨ـ الايضاح في علل النحو : لابي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، مطبعة المدني بمصر/١٩٥٩ •

٢٩ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر/١٩٦٤ •

٣٠ـ البلغة في شذور اللغة : مجموعة مقالات لغوية ، نشرها الدكتور أوغست هفنر والاب شيخو اليسوعي ، الطبعة الثانية ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت/١٩١٤ •

٣١ـ البهجة المرضية في شرح الالفية : لجلال الدين السيوطي ، مطبوعة على الحجر ، في ايران •

٣٢ـ البيان في غريب اعراب القرآن : لابي البركات بن الانباري ، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه ، دار الكتاب العربي الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر/١٩٦٩ •

٣٣ـ البيان والتبيين : للجاحظ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة/١٩٦٠ .

٣٤ـ تاريخ الادب العربي : كارل بروكلمان ، نقله الى العربية الدكتور عبدالحميد النجار ، الجزء الاول ، الطبعة الثالثة ١٩٧٤ ، والجزء الثاني ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ ، والجزء الثالث ، الطبعة الثانية ١٩٦٩ .

٣٥ـ تاريخ بغداد : للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٣٦ـ التبيان في اعراب القرآن : لابي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه/ ١٩٧٦ .

٣٧ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لجمال الدين بن مالك النحوي ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة/١٩٦٧ .

٣٨ـ التصريف الملوكي : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد سعيد النعسان ، الطبعة الثانية/١٩٧٠ .

٣٩ـ تفسير البحر المحيط : لابي حيان الاندلسي ، مطبعة السعادة بمصر/١٣٢٨هـ .

٤٠ـ تفسير الرازي : للامام فخرالدين الرازي ، المطبعة البهية بميدان الازهر بمصر .

٤١ـ تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) : لابي جعفر محمد بن جرير الطبري ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر/١٩٥٤ .

٤٢ـ تفسير القرطبي (الجامع لاحكام القرآن) : لابي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، مطبعة دار الكتب المصرية/١٩٥٠ .

٤٣- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) : عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي ، طبع بدار احياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

٤٤- تفسير الكشاف لجارالله الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

٤٥- تفسير مجمع البيان في تفسير القرآن : لابي علي الطبرسي ، شركة المعارف الاسلامية ، طهران .

٤٦- تقريب النشر في القراءات العشر : لابن الجزري ، تحقيق ابراهيم عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الاولى/ ١٩٦١ .

٤٧- التمام في تفسير أشعار هذيل : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي ، الطبعة الاولى ، مطبعة العاني/١٩٦٢ .

٤٨- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : لابي عبيد البكري ، الطبعة الاولى ، دار الكتب المصرية بالقاهرة/١٩٢٦ ، وهو مطبوع في آخر الامالي للقالي .

٤٩- تهذيب اللغة : لابي المنصور الازهري ، تحقيق جماعة من الاساتذة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة/١٩٦٤-١٩٦٧ .

٥٠- توجيه اعراب أبيات ملغزة الاعراب : للرماني ، تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية/١٩٥٨ .

٥١- التيسير في القراءات السبع : لابي عمرو الداني ، تحقيق أوتو برتزل ، اسطنبول/١٩٣٠ .

٥٢- الجمان في تشبيهات القرآن : لابي ناقيا البغدادي ، تحقيق عدنان محمد زرزور ومحمد رضوان الداية ، الطبعة الاولى ، المطبعة

العصرية بالكويت/١٩٦٨ .

٥٣- الجمل : لابي القاسم الزجاجي ، تحقيق ابن أبي شنب ، الطبعة الثانية ، طبع في باريس/١٩٥٧ .

٥٤- جمهرة أشعار العرب : لابي زيد القرشي ، المطبعة الرحمانية بمصر/١٩٢٦ .

٥٥- جمهرة الامثال : لابي الهلال العسكري ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم وعبدالمجيد قطامش ، الطبعة الاولى ، مطبعة المدني بمصر/١٩٦٤ .

٥٦- جمهرة اللغة : لابي بكر بن دريد ، طبع بالاوفست ، مكتبة المثنى في بغداد - مصورة حيدر آباد الدكن/١٣٤٥هـ .

٥٧- حاشية الصبان على شرح الاشموني : لمحمد بن علي بن الصبان ، مطبوع مع شرح الاشموني .

٥٨- الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت/١٩٧١ .

٥٩- الحجة في علل القراءات السبع : لابي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكور عبدالفتاح شلبي ، دار الكتاب العربي بمصر ، الجزء الاول .

٦٠- الحماسة : لبحتري باعتناء لويس شيخو ، الطبعة الثانية ، بيروت/١٩٦٧ .

٦١- الحيوان : للجاحظ ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الاولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر/١٩٥٨ .

٦٢- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب : لعبدالقادر بن عمر البغدادي ، الطبعة الاولى ح بولاق .

٦٣ـ الخصائص : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية/١٩٥٢ .

٦٤ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع : لاحمد بن الامين الشنقيطي ، الطبعة الاولى ، مطبعة كردستان العلمية بمصر/١٣٢٨هـ .

٦٥ـ درة الغواص في أوهام الخواص : لابي محمد القاسم بن علي الحريري ، الطبعة الاولى ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينية/١٢٩٩هـ .

٦٦ـ ديوان الاسود بن يعفر ، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي بغداد/١٩٧٠ .

٦٧ـ ديوان أبي الاسود الدؤلي ، تحقيق عبدالكريم الدجيلي ، بغداد/١٩٥٤ .

٦٨ـ ديوان الاعشى الكبير (الصبح المنير في شعر أبي البصير ميمون بن قيس بن جندل الاعشى والاعشين الآخرين) مطبعة آدلف هلزهوسن ، بيانه/١٩٢٧ .

٦٩ـ ديوان أمية بن أبي الصلت ، الدكتور عبدالحفيظ السلطي ، دمشق/١٩٧٤ .

٧٠ـ ديوان أوس بن حجر : تحقيق محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية .

٧١ـ ديوان جميل ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، دار مصر للطباعة ، الطبعة الثانية/١٩٦٧ .

٧٢ـ ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ، تحقيق نعمان أمين طه ، مطبعة البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الاولى/١٩٥٨ .

٧٣ـ ديوان حميد بن ثور الهلالي ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، الدار

القومية للطباعة والنشر ، القاهرة/١٩٦٥ .

٧٤- ديوان ذي الرمة : تصحيح كارليل هنري هيس ، مطبعة كمبريج/ ١٩١٩ .

٧٥- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب) : تحقيق وليم بن الورد البروسي ، ليبسيغ/١٩٠٣ .

٧٦- ديوان الشماخ بن ضرار : تحقيق صلاح الدين الهادي ، مصر/ ١٩٦٨ .

٧٧- ديوان طرفة : تحقيق درية الخطيب ، مطبعة دار الكتب ، دمشق/ ١٩٦٨ .

٧٨- ديوان العباس بن المرادس السلمي : جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، دار الجمهورية ، بغداد/١٩٦٨ .

٧٩- ديوان عبيد بن الابرص : حسين نصار ، طبع مصر/١٩٥٧ .

٨٠- ديوان عبدالله بن قيس الرقيات : تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت/١٩٥٨ .

٨١- ديوان العجاج : تحقيق الدكتور عزة حسن ، بيروت/١٩٧١ .

٨٢- ديوان عدي بن زيد العبادي : تحقيق محمد جبار المعيبد ، بغداد/ ١٩٦٥ .

٨٣- ديوان عروة بن الورد : دار صادر ، بيروت/١٩٧١ .

٨٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة : كتاب التراث/١٩٧٨ .

٨٥- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي : صنعة هاشم الطعان ، مطبعة الجمهورية/١٩٧٠ .

٨٦- ديوان عمرو بن قميئة (مجلة معهد المخطوطات العربيـة) : تعليق حسن كامل الصيرفي ، طبع/١٩٦٥ •

٨٧- ديوان الفرزدق : دار صادر ، بيروت/١٩٦٦ •

٨٨- ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد/١٩٦٢ •

٨٩- ديوان كثير عزة : تحقيق الدكتور احسـان عباس ، دار الثقافـة ، بيروت •

٩٠- ديوان ابن مقبل : تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق/١٩٦٢ •

٩١- ديوان النابغة الذبياني : تحقيق الدكتور شكري فيصل ، دار الفكر ، بيروت •

٩٢- ديوان الهذليين : الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة/١٩٦٥ •

٩٣- ذيل الامالي والنوادر : لابي علي القالي ، دار الكتب المصـرية ، مطبوع مع الامالي للقالي/١٩٢٦ •

٩٤- الزاهر في معاني كلمات الناس : لابي بكر محمد بن القاسم الانباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر/١٩٧٩ •

٩٥- سبل السلام : لمحمد بن اسماعيل الصنعاني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية/١٩٥٠ •

٩٦- سر صناعة الاعراب : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق مصطفى السقا ج مصر/١٩٥٤ •

٩٧- سنن ابن ماجه : تحقيق محمـد فؤاد عبدالباقي ، دار احيـاء الكتب العربية/١٩٥٢ •

٩٨- سيرة ابن هشام : تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة الحجازي بالقاهرة/١٩٣٧ .

٩٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي ، مصر/ ١٣٥٠هـ .

١٠٠- شرح أدب الكاتب : لابي منصور الجواليقي ، القاهرة/١٣٥٠هـ .

١٠١- شرح أبيات سيبويه : لابن السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة/١٩٧٤ .

١٠٢- شرح أبيات المغني : لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دمشق/١٩٧٣ .

١٠٣- شرح أشعار الهذليين : صنعة السكري ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، مطبعة المدني ، القاهرة/١٩٦٥ .

١٠٤- شرح ديوان الاخطل : تصنيف ايليّا سليم الحاوي ، دار الثقافة/ بيروت .

١٠٥- شرح ديوان امرىء القيس : للاعلم الشنتمري ، باعتناء الشيخ ابن أبي شنب/١٩٧٤ .

١٠٦- شرح ديوان جرير : محمد اسماعيل الصاوي ، دار الاندلس ، بيروت .

١٠٧- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة أبي العباس ثعلب ، الدار القومية ، القاهرة/١٩٦٤ .

١٠٨- شرح ديوان الفرزدق : محمد اسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي بمصر/١٩٣٦ .

١٠٩- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العماري : تقديم وشرح ابراهيم

جزيني ، منشورات دار القاموس الحديث ، بيروت ومكتبة النهضة ، بغداد •

١١٠- شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، مطبعة الحجازي بالقاهرة •

١١١- شرح شواهد سيبويه : للاعلم الشنتمري ، مطبوع بهامش كتاب سيبويه ، طبعة الاميرية/بولاق •

١١٢- شرح شواهد الشافية : للبغدادي ، مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب •

١١٣- شرح شواهد المغني : للسيوطي ، تحقيق أحمد ظافر كوجان ، دمشق/١٩٦٦ •

١١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة عشرة/١٩٥٦ •

١١٥- شرح الكافية : لرضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت •

١١٦- شرح المعلقات السبع : للزوزني ، منشورات مكتبة المعارف ، بيروت •

١١٧- شرح المفصل : لابن يعيش ، الطبعة المنيرية بمصر •

١١٨- شعر أبي حية النميري : جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، دمشق/١٩٧٥ •

١١٩- شعر الاخطل : صنعة السكري ، تحقيق فخرالدين قباوة ، دار الاصمعي بحلب/١٩٧١ •

١٢٠- شعر الكميت بن زيد الاسدي : جمع وتقديم الدكتور داود سلوم ،

مكتبة الاندلس ، بغداد/١٩٦٩ .

١٢١- شعر النابغة الجعدي : الطبعة الاولى ، دمشق/١٩٦٤ .

١٢٢- شعر النمر بن تولب : صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ببغداد/١٩٦٩ .

١٢٣- الشعر والشعراء : لابن قتيبة ، دار الثقافة ، بيروت/١٩٦٤ .

١٢٤- الصحاح : لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، دار الكتاب العربي بمصر/١٩٥٦ .

١٢٥- صحيح الترمذي : المطبعة المصرية بالازهر/١٩٣١ .

١٢٦- صرف العناية في كشف الكفاية : لليتوشي ، مطبعة دار احياء الكتب العربية بمصر/١٣٤١هـ .

١٢٧- طبقات فحول الشعراء : لمحمد بن سلام الجمحي ، شرح محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .

١٢٨- طبقات النحاة واللغويين : لابن شهبة ، تحقيق الدكتور محسن غياض ، مطبعة النعمان بالنجف/١٩٧٤ .

١٢٩- طبقات النحويين واللغويين : لابي بكر الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر/١٩٧٣ .

١٣٠- أبو عثمان المازني : الدكتور رشيد عبدالرحمن العبيدي ، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد/١٩٦٩ .

١٣١- أبو علي الفارسي : الدكتور عبدالفتاح شلبي ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة/١٩٥٨ .

١٣٢- الفاخر : للمفضل بن سلمة ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي ، دار احياء الكتب العربية ، مصر/١٩٦٠ .

١٣٣- الفاضل : لابي العباس المبرد ، تحقيق عبدالعزيز الميمني ، مطبعة دار الكتب المصرية/١٩٥٦ .

١٣٤- فهرس شواهد سيبويه : لاحمد راتب النفّاخ ، بيروت/١٩٧٠ .

١٣٥- الفهرست : لابن النديم ، المطبعة الرحمانية/١٣٤٨هـ .

١٣٦- في اللهجات العربية : للدكتور ابراهيم أنيس ، الطبعة الثانية/١٩٥٢ .

١٣٧- القاموس المحيط : للفيروز آبادي ، مؤسسة فن الطباعة بمصر/١٩١٣ .

١٣٨- القوافي : للاخفش سعيد بن مسعدة ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق/١٩٧٠ .

١٣٩- القوافي : لابي يعلي التنوخي ، تحقيق عمر الاسعد ، دار الارشاد ، بيروت/١٩٧٠ .

١٤٠- الكامل : لابي العباس المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر .

١٤١- الكامل في التاريخ : لابن الاثير ، دار صادر ، بيروت/١٩٦٥ .

١٤٢- كتاب الازهية في علم الحروف : للهروي ، تحقيق عبدالمعين الملّوحي ، دمشق/١٩٧١ .

١٤٣- كتاب السبعة في القراءات : لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر/١٩٧٢ .

١٤٤- كتاب سيبويه : المطبعة الاميرية ببولاق/١٣١٦هـ .

١٤٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، اسطنبول/١٩٤١ .

١٤٦ـ اللامات : للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق/١٩٦٩ .

١٤٧ـ لسان العرب : لابن منظور المصري ، دار صادر ، بيروت/١٩٦٨ .

١٤٨ـ ما اتفق لفظه واختلف معناه : للمبرد ، باعتناء عبدالعزيز الميمني ، مطبعة السلفية ، القاهرة/١٣٥٠هـ .

١٤٩ـ ما ينصرف وما لا ينصرف : لابي اسحاق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة/١٩٧١ .

١٥٠ـ مجالس ثعلب : لابي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر/١٩٦٠ .

١٥١ـ مجالس العلماء : للزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الكويت/١٩٦٢ .

١٥٢ـ مجلة المجمع العلمي العراقي : المجلد الرابع والعشرون/١٩٧٤ (اسطورة الابيات الخمسين في كتاب سيبويه) للدكتور رمضان عبدالتواب .

١٥٣ـ مجلة المورد : المجلد السابع ، العدد الثالث/١٩٧٨ (أقسام الاخبار لابي علي الفارسي) ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري .

١٥٤ـ مجمع الامثال : للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة بمصر/١٩٥٩ ومطبعة البهية ١٣٦٩هـ .

١٥٥ـ المحتسب : لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، القاهرة/١٣٨٦هـ .

١٥٦ـ المخصص : بن سيده ، دار الطباعة الاميرية بالقاهرة/١٣٢١هـ .

١٥٧ـ المذكر والمؤنث : لابي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور رمضان

عبدالتواب ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة/١٩٧٠ .

١٥٨- المزهر في علوم اللغة : للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

١٥٩- المستقصى في أمثال العرب : لجارالله الزمخشري ، تصحيح محمد عبدالرحمن خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن/١٩٦٢ .

١٦٠- مشكل اعراب القرآن : لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور حاتم صالح ضامن ، دار الحرية ، بغداد/١٩٧٥ .

١٦١- معاني الحروف : للرماني ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبي ، القاهرة/١٩٧٣ .

١٦٢- معاني القرآن للاخفش سعيد بن مسعدة ، تحقيق الدكتور عبدالامير محمد أمين الورد (رسالة دكتوراه/١٩٧٨) مطبوع على آلـة الكاتبـة .

١٦٣- معاني القرآن : لابي زكريا الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح شلبي/١٩٥٥ و ١٩٦٦ و ١٩٧٣ .

١٦٤- معاني القرآن واعرابه : لابي اسحاق الزجاج ، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت/صيدا .

١٦٥- المعاني الكبير : لابن قتيبة ، الطبعة الاولى ، حيدر آباد الدكن/ ١٩٤٩ .

١٦٦- معجم الادباء : لياقوت الحموي ، طبع مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر .

١٦٧- معجم البلدان : لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت/١٩٥٦ .

١٦٨- معجم الشعراء : لمحمد بن عمران المرزباني ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، مصر/١٩٦٠ .

١٦٩- معجم شواهد العربية : لعبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الاولى/١٩٧٢ .

١٧٠- مغني اللبيب : لابن هشام الانصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة المدني بالقاهرة .

١٧١- المفضليات : للمفضل الضبي ، تحقيق كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة اليسوعيين ، بيروت/١٩٢٠ .

١٧٢- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية : لمحمود العيني مطبوع بهامش خزانة الادب للبغدادي .

١٧٣- مقاييس اللغة : لابن فارس ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الاولى ، القاهرة/١٣٦٩هـ .

١٧٤- المقتضب : لابي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، القاهرة/١٣٨٥هـ .

١٧٥- المقرب : لابن عصفور ، تحقيق الدكتور عبدالستار الجواري والدكتور عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧١-١٩٧٢ .

١٧٦- المقصور والممدود : لابن ولاد ، الطبعة الاولى ، مطبعة السعادة بمصر/١٦٠٨ .

١٧٧- ملا جامي على الكافية ، اسطنبول/١٣١٤هـ .

١٧٨- الممتع في التصريف : لابن عصفور ، تحقيق فخرالدين قباوة ، مطبعة الشرق ، الطبعة الثانية ، حلب/١٩٧٣ .

١٧٩- المنصف : لابي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر/١٩٥٤ .

١٨٠- منهج الاخفش الاوسط في الدراسة النحوية : لعبدالامير محمد أمين الورد ، منشورات مؤسسة الاعلمي ، بيروت/١٩٧٥ .

١٨١- الموجز في النحو : لابن السراج ، تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي ، طبع مؤسسة أ. بدران ، بيروت .

١٨٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : لابن تغربردي ، (النسخة المصورة) ، دار الكتب المصرية .

١٨٣- نزهة الالباء في طبقات الادباء : لابي البركات ابن الانباري ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة المدني ، القاهرة/١٩٦٧ .

١٨٤- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة : للقاضي أبي علي التنوخي ، تحقيق عبود الشالجي ، دار صادر ، بيروت/١٩٧٢ .

١٨٥- النوادر في اللغة : لابي زيد الانصاري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية/١٩٦٧ .

١٨٦- وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلكان ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت/١٩٧٠ .

١٨٧- همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع : للسيوطي ، عني بتصحيحه محمد بدرالدين النعساني ، الطبعة المصورة عن طبعة مصر الاولى /١٣٢٧هـ ، دار المعرفة ، بيروت .

٩ ـ فهرس الموضوعات :

الفهارس

اعتـــذار

نعتذر للقراء الكرام من حدوث تبادل بين صفحتي ٣١٨ و ٣١٩ فنرجو ملاحظة ذلك •

كما نأسف لوقوع أخطاء أخرى في الكتـاب ، وقـد استطعنا تعيين أماكن بعضها في جدول الخطأ والصواب •

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦	١٣	وقد اختتف	وقد اختلف
٣٢	٦	مستقصي	مستقصى
٣٤	١٢	إسب الكتاب	إسم الكتاب
٣٨	٥	للمثوفي	للمتوفى
٤٢	٧	أوئل	أوائل
٤٣	٢	أشكا ل	اشكال
٥٠	١٩	باكبابه	بإكبابه
٥٧	١٤	بن سيده	ابن سيده
٦١	١٢	كتباً	كتاباً
٦٢	٧	تفع	تقع
٨٠	١٩	الشعراء/٢٥٤	الشعراء/١٥٤ ٠
٨٨	٣	تُهمزُ	تُهمزْ
٨٦	٢٠	تاسيس بناءه	تأسيس بنائه
٩٥	١٨	في الهامس	في الهامش
١٠٤	٤	وتلقّى	وتلقي
١٠٦	١٣	لم تدخُلُ	لم تدخُلْ
١٠٧	٨	خبرُ	خبرْ
١١٣	١٦	وزمانِ فاعلِ	وزمانِ وفاعلِ
١١٤	١٢	بإعرابِ	بإعرابِ
١١٥	٩	فلو اتّففا	فلو اتّفقا
١٢٢	١٦	الياء	الباء
١٣٥	٩	قا :	و :
١٣٨	٢	فلم يستعملَهُ	فلم يستعملْهُ
١٣٩	١٢	الضمـ	الضمير

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤١	١٦	(حسنٌ ى	(حسنٌ)
١٥٣	١٠	فسقُطُ	فيسقُطُ
١٥٤	٨	(فمِ	(فمِ)
١٥٤	٩	حرفُ	حرفٌ
١٦٣	١	فيصيرُ	فيصيرَ
١٦٩	١٦	خبرِ	خبرِ
١٩٠	٢١	والكسلي	والكسائي
٢٠٦	٥	وسعرٌ	وشعرٌ
٢٠٨	٣	هالكَ	هالكٍ
٢١٧	١٧	لقد	(١) لقد
٢١٧	١٨	(٢) ولكنه	ولكنه
٢١٧	١٩	(١) وهو	(٢) وهو
٢١٧	٢٠	(٣) حذف	(٣) حذف
٢١٩	٢٢	(٦) والسلمي	والسلمي
٢١٩	٢٤	الصافات	(٦) الصافات
٢٢١	١٣	الديلُ	الدليلُ
٢٢٣	٢	بدل الياءَ	بدل الياءِ
٢٢٥	٩	لم يمتنع	لم يمتنع
٢٣٢	١٥	والهمَمَان	والهيَمَان
٢٣٣	٢	أنْ تكونَ	أنْ لا تكونَ
٢٣٥	١٦	(٢) البقرة	(٣) البقرة
٢٤٣	٤	يدفعَهُ	يدفعُهُ
٢٤٣	١٩	(٢) المائدة	(٣) المائدة
٢٤٦	٢	البشرِ	البشرْ

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٤٧	٥	(معيشة	(معيشة)
٢٤٧	٩	وكَرّ	وكَسّرَ
٢٥١	١٦	بئسَ	(بئسَ
٢٦١	٦	وهو أشبَهُ	وهو أشبَهُ
٢٦٧	٩	أعينِ	أعينِ)
٢٦٩	١	شاء اللهُ	يشاء اللهُ
٢٧٣	١١	لث يَجُزْ	لم يَجُزْ
٢٧٤	٤	فتُقدِّرَ	فتُقدِّرَ
٢٧٧	١	فيهم	فيهم)
٢٨٠	٦	أذهبُ	أذهبْ
٢٨١	١٤	(١) المسيوطي	للسيوطي
٢٨١	١٥	البيت	(١) البيت
٢٨٣	٢٦	يوسف/٣٠ ●	يوسف/٣١ ●
٢٨٤	١	لتحقيقَ	لتحقيق
٢٨٤	١٧	من يعصبه	من ينصبه
٢٩٠	١٣	اركبُ	اركبْ
٢٩٦	٢٠	بن ربيعة	بن أبي ربيعة
٣٠٠	١٤	[إيَّاه [	[إيَّاه]
٣٠٤	٧	التوكيدُ	التوكيد
٣١١	١	لم يكَد م	لم يَلزَمْ
٣١٢	٤	وفي كتابَ	وفي كتاب
٣١٢	١٠	أن يلزمُ	أن تلزَمَ
٣١٤	٢٢	نسبة	نسبه
٣١٥	١٤	له [	له](٥)

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣١٦	٢	واتَّسعَ	واتُّسعَ
٣٢١	١١	حُسناً	حُسْناً)
٣٢١	٢٢	ابن الصمة	بن الصمة
٣٢٤	١	(إنَّما)	(أنَّما)
٣٣٢	١٢	كما قل ؟	كمال قال
٣٣٧	١	كقولُهم	كقولِهم
٣٣٧	٢١	بن السكيت	ابن السكيت
٣٤٦	١٨	النفيَ	النفي
٣٥٥	٢٠	االحكم	الحكم
٣٥٦	٤	لتُنذِرَ	(لتنذِرَ
٣٦١	١	ويستقيمُ	ولا يستقيمُ
٣٦٨	٦و١٢	ا. لكلم	ما الكلم
٣٦٨	٢٢	تحدّث	(تحدّث
٣٦٩	٢١	لجمهور	الجمهور
٣٨١	١٤	(٢) هذه	(١) هذه
٣٩٠	٤	محضونَ	محضَرونَ
٣٩٠	١٣	ليوفينَّهم	لَيُوَفِّيَنَّهم
٣٩٠	١٧	يفتُه	يفتْه
٣٩٤	٩	السانة	الساكنةِ
٤٠٠	١٢	الذــي	الذي
٤٠٢	٤	سكانَ	لكانَ
٤٠٥	٣	مثلُها	مثلَها
٤٠٥	٢٣	(٦)	
٤٠٥	٢٤	الأنفال	(٦) الانفال

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤١٩	٢	أبوفي العباس	أبوي العباس
٤٢٦	٢	فإنَّ لك	فانَّ ذلك
٤٢٧	١١	ونحوُهُ	ونحوَهُ
٤٢٩	٢	(نَّ اللهَ	إنَّ اللهَ
٤٣٢	١٦	هه	هذه
٤٤٥	٥	الأوهالا	الاوعالا
٤٤٦	١	إنَّ السَّموات	(إنَّ السَّمواتِ
٤٥٢	١٢	لبس	ليس
٤٥٥	٢	وكنَّك	والكنَّك
٤٥٥	١٢	قبح	قبيح
٤٧٢	١٧	(٢) قال	(٣) قال
٤٧٥	١٤	وفَـكة	وفَلْكة
٤٨٤	١٣	آكدُ وأوجبُ	آكدَ وأوجبَ
٤٩٨	٩	(فعَيل)	(فُعَيل)
٥١٠	١٠	دراهمِ	دراهمَ
٥١٢	٤	إمّا إنْ	أمّا إنْ
٥١٦	٦	سبعهُ	سبعةُ
٥٣١	٦	عِرابٌ	إعرابٌ
٥٤٧	١١	بالحـ ل	بالحال
٥٥٤	١١	والـ يادة	والزيادة
٥٧٣	١٧	كلَّ حالِ	كلَّ حالِ
٥٧٤	١	ودلا تـه	ودلالته
٥٧٩	١	من القولَ	من القولَ
٥٨١	٦	مجرورةً	مجردةً

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٨٨	١	أنْ	أنَّ
٥٨٩	١٨	(٢) قوله : (من حيث جاز نصاب السيف) ساقط من ج •	(٢) قوله : (فاذا لم يجز إضافة الشيء الى نفسه) ساقط من ج •
٥٩٠	١٢	نصاف السيف	نصاب السيف •

أبـو سلـوم المعتـــزلي